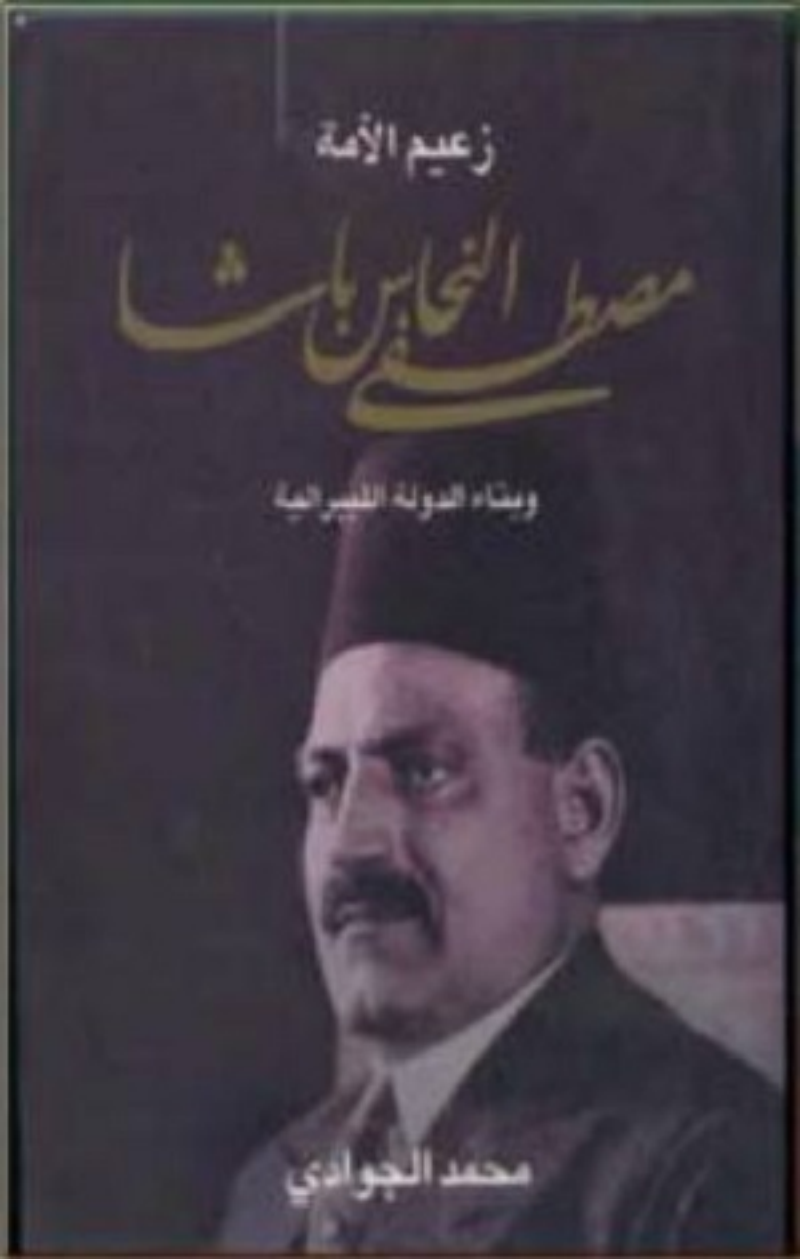
زعيم الأمة

مصطفى النحاس باشا

وبناء الدولة الليبرالية



محمد الجوادي

مصطفى النحاس باشا

زعيم الأمة

مصطفى النحاس باشا

وبناء الدولة الليبرالية

محمد الجوادي

دار الشروق

طبعة دار الشروق الأولى ٢٠١١

رقم الإيداع ٢٢٤٢/٢٠٠٩
ISBN 978-977-09-2721-0

جميع حقوق الطبع محفوظة
© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)+
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

إهـــداء

إلى المهندس حسب الله الكفراوي

رجل حقق لأمته ما اجتهد النحاس من أجله

د. محمد الجوادي

المحتويات

هذا الكتاب ٩

الباب الأول
المكانة والعقلية والشخصية

الفصل الأول: مكانة النحاس في تاريخ أمته ١٧
الفصل الثاني: ملامح فكره السياسي ٤١
الفصل الثالث: خصائص شخصية النحاس ٦٣

الباب الثاني
صعود نجم النحاس

الفصل الرابع: النحاس فيما قبل ثورة ١٩١٩ ..... ١٠٣
الفصل الخامس: إسهامه في ثورة ١٩١٩ وخلافته لسعد زغلول ١١١
الفصل السادس: الخلاف المبكر مع الملك فـؤاد ١٢٣
الفصل السابع: النحاس والانقلاب الدستوري الثالث ١٦٢

الباب الثالث
اكتمال نجم النحاس

الفصل الثامن: النحاس وبداية عهد فاروق ١٨٥
الفصل التاسع: حـادث ٤ فبرايـر ٢١٣

الفصل العاشر: النحاس في منتصف عهد فاروق ٢٤٠
الفصل الحادي عشر: مؤامرة مكرم عبيد والكتاب الأسود ٢٦٤
الفصل الثاني عشر: النحاس في نهاية عهد فاروق..... ٢٨٥

الباب الرابع

النحاس وقضايا شعبه

الفصل الثالث عشر: القوات المسلحة ٣١٩
الفصل الرابع عشر: استقلال القضاء ٣٤٨
الفصل الخامس عشر: إدارة التنمية والدولة المدنية ٣٧٤
الفصل السادس عشر: اختيار القيادات الدينية ٤٢٧

الباب الخامس

النحاس وقضايا وطنه

الفصل السابع عشر: قضية الاستقلال الوطني ٤٤١
الفصل الثامن عشر: قضية صيانة الديموقراطية..... ٤٨٦
الفصل التاسع عشر: العروبة وقضية فلسطين ٥١٤
الفصل العشرون: العلاقات الدولية وفكرة حياد مصر ٥٣٩

الباب السادس

النحاس والثورة

الفصل الحادي والعشرون: الوفد وفكرة خلع الملك فاروق ٥٧١
الفصل الثاني والعشرون: النحاس والثورة..... ٥٨٧
الخاتمة..... ٦١٩
المصادر والمراجع..... ٦٣٥

هذا الكتاب

هذا كتاب عن زعيم الأمة، بدأت كتابته منذ أكثر من ربع قرن، وظللت أتهيب الانتهاء منه وما زلت متهيبا، وليس هناك ما يشجعني على أن أصدره اليوم إلا خوفي من ألا يصل بي العمر إلى اليوم الذي أرى كتابي فيه كائنا حيا، ولست أعرف هل يكون هذا من حظي أم لا؟

ولتهيبي هذا عدة أسباب:

أما **السبب الأول** فهو محاولتي الدائبة من أجل الوصول إلى الحق في قضايا خلافية كثيرة تتعلق بإنجازات النحاس، ومسيرته، وأسلوبه في الزعامة والعطاء، ذلك أن الثورة وأحزاب الأقلية والجماعات الصغيرة على حد سواء، قد بذلوا جهودا ضخمة في تصوير إنجازات الوفد على غير حقيقتها حتى بدا لكل قارئ أن لحديث كل من هؤلاء وجها من صواب.

وأما **السبب الثاني** فهو أعمق من الأول، وربما أنه هو سببه، وهو أن النحاس بكل عظمته لم يهيئ نفسه ليكون موضوعا للكتابة عنه، فقد كان مشغولا بما هو أكبر من ذلك، وكان يرى الكتابة عنه تتمثل في الأعمال لا في السطور، ولهذا فإنه لم يكن حريصا ولا منتبها إلى أهمية التسجيل والتوثيق إلا أن يكون هذا التوثيق جزءًا من خدمة القضية التي يدافع عنها في وقتها، وهو ما نفذته آليات الوفد في حالة واحدة هي معاهدة ١٩٣٦ حين أصدرت القانون الخاص بالتصديق على المعاهدة (وهو المعروف بالقانون ٨٠) في كتاب ألحقت به تفصيلات قيمة عن المباحثات والمفاوضات المصرية ـ البريطانية التي سبقت توقيع معاهدة ١٩٣٦، وفيما عدا ذلك فإننا لا نرى عناية نحاسية بالتسجيل والتوثيق توازي حجم إنجازه الوطني.

وأما **السبب الثالث** فهو أن النحاس عاش نمطا متميزا من الارتقاء الوجداني والعقلي الذي جعل ضميره الوطني يرتقي من نقاء إلى نقاء أعمق منه، وأصبحت خبراته السياسية تصوغ فهمه للأمور، واتسم أسلوبه في التعامل معها بصياغة ذكية لا تتأتى إلا للذين رزقوا القدرة على تنمية مهاراتهم العقلية، والتعبير عن مشاعرهم الصادقة، وعقائدهم السامية بقدر أكبر، ولهذا فإن الكتابة عن مواقف النحاس المتطورة ينبغي أن تفهم الارتقاء الفكري وتثمنه، وتفسر في ضوء هذا الارتقاء ما تراه من مرونة فكرية، ومهارة سياسية قد يعدهما البعض اختلافا في المواقف، أو حتى في المبادئ.

أما **السبب الرابع** فهو أن نهر الكتابة عن سياسات النحاس، وعن ممارساته، وعن زعامته للوفد، وعن أداء الوفد تحت رياسته لم يزل ساريا جاريا يغري بالاغتراف منه، أو بالارتشاف من بعض رحيقه، كما يغري في الوقت ذاته بتنقيته من قليل من الأكاذيب والضلالات والسخافات والرؤى المتحاملة، وإن كان حظ النحاس من هذه السخافات أقل بكثير من حظ أي من زعماء مصر جميعا، ذلك أن الإجماع عليه يفوق ما يحظى به الزعماء الآخرون جميعا من أغلبيات ساحقة! حتى ربما تصور هذه الأغلبيات على أنها بعيدة عن الإجماع الذي يحظى به النحاس.

هكذا مضت هذه السنوات التي تعدت خمسا وعشرين سنة دون أن يخرج هذا الكتاب إلى النور، وكانت العلة في هذا هي هذه الأسباب الأربعة وسبب آخر يتعلق بما عهدته في نفسي من كثرة تقليب الأمور على وجوهها، والإفراط في إعادة الصياغة وإعادة الكتابة والتنقيح، ووضع الكلمة مكان الأخرى، ووضع الثالثة مكان الثانية.

لكني اليوم بكل ما يملكه الإنسان من ثقة أو من غرور أقدم هذا الكتاب، آملا أن يكون فيه تصوير دقيق لنمط من الزعامة المخلصة الوفية، والقيادة القادرة الذكية التي نجحت حين كان النجاح ممكنا، ونجحت أيضًا حين كان النجاح مستحيلا، والتي لم تتنازل ولم تضعف حين أريد منها أن تتنازل بفعل عوامل أقوى بكثير منها.

أقدم كتابا يصور الإرادة الشعبية متمثلة في رجل كان هو الشعب، وكان الشعب هو.

أقدم كتابا يصور، بقدر ما أستطيع، كيف نجح مواطن مصري بسيط من الطبقة

الوسطى أن يضيء صفحات من تاريخ أمته المضيء، ولم تكن وسائله في هذا النجاح الساحق إلا إيمانا عميقا، ويقينا ثابتا، وحبا جارفا، وإخلاصا متصلا، وعملا دائبا.

* * *

وأحب أن اعترف للقارئ أني حذفت من هذا الكتاب ثلاثة أضعاف ما أثبته فيه، ولعل في هذا الاعتراف ما يصور للقارئ السبب في بعض ما يحس به عندما يتوقع تفصيلًا فلا يجده، أو تعقيبًا فيفتقده، أو تنويهًا فيستنتجه هو من تلقاء نفسه، من دون أن يراه بحروف مطبوعة في النص الذي بين يديه.

وقد آثرت لهذا الكتاب هذا التبويب الذي خرج به، وقد رأيت أنه أنسب التبويبات لفهم دور الرجل الذي قدر له أن يقوم بالدور الأكبر في بناء الدولة المصرية في عصر الليبرالية، حين كان على أبناء هذا الشعب أن يخططوا لدولة تعبر عن أمنيات شعبهم في حياة حرة كريمة، يشتركون في صياغتها على نحو ما اشتركوا في الثورة من أجلها قبل هذا، ثم حين كان عليهم أن يحولوا خططهم وتصوراتهم إلي واقع قادر على مواكبة العصر وتحقيق المنى في الوقت نفسه، وعلى الاستجابة لتطورات الزمن وتعاقب الأحداث وتحولات القوة في عصر اتسم بالحيوية الفائقة وبالقدرة على بلورة الصراع.

وقد نجح زعيم الأمة نجاحًا باهرًا في أن يضرب المثل في قيادة العمل الجاد من أجل بناء دولة ليبرالية حقيقية بصرف النظر عن نظام الحكم ملكيًا كان أم جمهوريًا، وبصرف النظر عن العلاقة بدولة احتلال كانت لا تزال حريصة على أن تستبقي ظل سيطرتها وسطوتها في بلاد كانت لها فيها الكلمة الأولى، وبصرف النظر عن دعاوى بعض أفراد النخب السياسية الذين تصوروا أن بإمكانهم أن يستحوذوا لأنفسهم على مكان الصدارة بحكم الوجاهة.. وإذا بعصا النحاس الساحرة تلتقف كل ما تصور السحرة في عهده أنه كفيل بإقناع الجماهير أو بإقناع التاريخ، وإذا بالزمن يمضي فتظل عصا النحاس الساحرة قادرة على أن تلتقف كل ما أضفى من جاذبية على الإصلاحات المبتورة التي لم تصل في مستوى إنجازها إلى عظمة النحاس في إنجازه لدوره البارز في بناء الدولة المصرية في الحقبة الليبرالية.

وفي هذا الإطار فإن في كتابنا هذا الذي بين أيدينا ما يأتي في سياق ما آمنت به وعبرت عنه من قبل في ثلاثة كتب تناولت أعلامًا مؤثرين في عصر النحاس، فقد كتبت عن عثمان محرم تحت عنوان مهندس الحقبة الليبرالية، وكتبت عن علي ماهر ونهاية عصر الليبرالية ومن قبل هذا كتبت عن إسماعيل صدقي ملقيًا الضوء على إيجابياته التي كانت في الواقع إيجابيات عصر صدرت عن شخص كفء لم يؤمن بالديمقراطية ولا بحقوق الشعب.

وإني لأحس اليوم، وأنا أختم مقدمة هذا الكتاب الذي بدأت فيه منذ أكثر من ربع قرن، أني وفيت قد أخيرًا بحق أبناء شعبي الذين أحبوا النحاس وأحبهم النحاس، وكانوا لا يفتأون يطلبون إليَّ أن يقرأوا هذا الكتاب، وإذا كنت أحس ببعض الألم حين أتذكر بعض من انتقلوا إلى رحمة الله قبل أن يهيئ الله لي أن انتهي من هذا الكتاب فإني أدعو الله عز وجل أن يرزقني من العمر ما أرى فيه سعادة الناس بما كتبت، وتقديرهم له، ورضاهم عنه.

وقد قدر لي أن أحضر، مرة بعد أخرى، بعض اجتماعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في البيت (أو القصر) الذي سكنه النحاس حتى أخر أيام حياته، فكنت أحس أن جدران البيت تستحثني أن أسرع بإنجاز ما شرعت فيه، وكنت إذا تأهبت لمغادرة ذلك البيت أحس كأن روحي تستبقيني فيه حتى انتهي سريعًا مما أنا في رحابه، وكنت إذا عدت إلى اجتماع لاحق أحس وكأن أبواب البيت تتجهمني لأني لم أوف بما وعدت.. ولست أدري هل يمد الله في عمري حتى أرى أثر كتابي عن النحاس على نحو ما كان العقاد يرى أثر كتابه عن سعد زغلول، وحتى أعيش عصرًا ينتصر للنحاس كما انتصر عصر العقاد لسعد، وحتى أرى ساسة وطني وقد تمثلوا النحاس في كفاحه، ونقاءه، ورحابة فكره، وشرف غايته.

ولست أحب أن انتهي من هذا التقديم من دون أن أسدي الشكر مضاعفًا لمن قاما على نسخ هذا المتن الكبير، وتحملا ما تنوء به طاقة البشر من أجل أن يخرج على هذا النحو الجميل، فللأستاذين مجدي سمير وچيهان جابر مني كل الشكر والامتنان، والله سبحانه وتعالي أسأل أن يثيبهما عني خير الثواب وأن يمتعهما بالصحة والعافية والقدرة.

أما إدارة دار الشروق التي تبنت هذا الكتاب على أفضل ما يكون التبني فلا أظن شكري لها يضيف إليها، لكني أحب أن يتضمن هذا التقديم تقديري لها متمثلة في رئيس مجلس إدارتها المهندس إبراهيم المعلم، وفي مديرها العام المهندس أحمد الزيادي، وفي أسرة النشر فادي عوض، ومصطفى بكير، و.....

* * *

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، مع أني أعلم أني لا أخلو من الرياء والعجب فيما أنجز، والله سبحانه وتعالى أسأل أن يذهب عني ما أشكو من ألم ووصب وقلق، وأن يحسن ختامي، وأن يجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني على نفسي وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن يوفقني لأن أتم ما بدأت،وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول. وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعّمني، وحبب فيّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ـ بالطبع وبالتأكيد ـ كثيرة ومتواترة ومتنامية. فله سبحانه وتعالى ـ وحده ـ الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادي

الباب الأول

المكانة والعقلية والشخصية

الفصل الأول

مكانة النحاس في تاريخ أمته

(١)

لعل أصدق ما توصف به مكانة مصطفى النحاس باشا في عصره أنه كان أكبر وأعظم مما يحتاج إليه عصره، فقد كان هذا الرجل يتمتع بمثاليات وكفايات خلقية وسياسية تفوق ما هو مطلوب من رئيس وزراء أو رئيس جماعة وطنية كبيرة كالوفد، ولو أن النحاس كان أقل مما كان عليه بالفعل لكان أكثر نجاحا وحظا عند معاصريه، وإن كان مواطنوه البسطاء لم يبخلوا عليه بكل ما يستحقه من حب وتأييد وإخلاص، ودليلي على هذا ناصع ساطع كالشمس وهو خلاصة كتابات كل الذين ينتقدون النحاس بما ليس فيه، والذين يضخمون ما يتصورونه عيوبا في شخصيته أو في أدائه. فإن هؤلاء وهؤلاء يختمون كتاباتهم بالقول بأن هذا لا يمنع الإقرار بأن الرجل كان وطنيا عظيما، أو بأنه كان مخلصا ونزيها، أو بأنه عاش حياته من أجل وطنه وقضية بلاده دون أن يفتر له عزم أو تلين له قناة.

(٢)

وقد وصل النحاس في مثالياته إلى الحد الذي جعل الأستاذ محمد التابعي يهاجمه، ويدعوه ألا يكون ديمقراطيا مع أعداء الديمقراطية، وكان التابعي محقا في هذا الهجوم حين كان يطالبه بأن يغضب مرة واحدة من أجل الدستور، وأن يثأر مرة واحدة من أجل الشعب.

وليس من شك أن النحاس بسلوكه المثالي الفذ النادر قد أحرج كل من جاء بعده، ولعل هذا يمثل السبب الذي كان يجعل كثيرًا من قادة الثورة أسرى كراهية قديمة للنحاس، ومع كل المجد والعظمة التي حققها الرئيس السادات والتي دخل بها التاريخ من أوسع أبوابه، فإنه لم يستطع أن يتخلص من شبح عظمة النحاس، وحين وجد نفسه مضطرا (ذات مرة) إلى تبرير موقفه منه ذكر أنه لا يغفر له موقفه حين سافر النقراشي كي يعرض قضية مصر على مجلس الأمن، فقال إن النقراشي لا يمثل مصر! وهذا نموذج واضح لأقصى ما يمكن أن يوجه إلى النحاس من نقد.

وقد أدرك الشعب المصري بفطنته الحضارية أن العناية الإلهية تحرس النحاس باشا من كيد المتربصين به، وللشعب الحق في أن يدرك مثل هذا المعنى العظيم، لكني بكل عقلانيتي وموضوعيتي وكل ما تعلمت أقف حائرًا وخاشعًا ومشدوهًا أمام عناية الله التي تحفظ كذلك سيرة النحاس بعد وفاته، فما من مغرض أراد بالنحاس وسيرته سوءًا إلا ردّ الله سهامه إلى نحره، وكشف المستور من خبيئة نفسه، وهذا في حد ذاته أمر يصعب فهمه إلا بقدر من الإيمان، ويصعب تصوره إلا بقدر أكبر من الإيمان، ويبدو أن إدراكه يحتاج إلى قدر ثالث من الإيمان يفوق القدرين المطلوبين لفهمه ولتصوره.

(٣)

ولست ميالا إلى أن أصور النحاس في صورة الملاك، ولا في صورة البشر الملائكيين، ولكني أحسبه يمثل النموذج السامي أو المتسامي من بين السياسيين، ولا أقول من بين البشر، فإن ممارسة السياسة في حد ذاتها تقلل من إنسانية الإنسان دون أن يدري الإنسان أنه يفقد من إنسانيته بعضها، إلا أن يكون هذا الإنسان من ندرة النوادر الذين أتيح لهم أن يمارسوا السياسة مبكرا وأن يبتعدوا عنها مبكرا أيضًا، وأن يتأملوا الحياة من علٍ.

لهذا فإن تقييم النحاس ينبغي أن يتم في إطار الصورة التي رأينا فيها كثيرًا من السياسيين المصريين والعرب على مدى الفترة التي امتدت إلى نصف قرن من قبله ونصف قرن من بعده، ولست أظن أحدا يستطيع أن يماري في صعوبة أن يجد للنحاس مثيلا من بين كل هؤلاء الذين تبوءوا ما تبوأه من مقاعد.

(٤)

وقد كان من دلائل عظمة الزعامة في شخصية مصطفى النحاس أن دور زعامته للوفد قد ازداد تألقا بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ على خلاف ما كان يتوقعه البعض ويروج له من أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ يعتبر نهاية لمهمة الوفد التي تشكل من أجلها في ١٩١٨، وكان إفراط النحاس في الفخر بمعاهدة ١٩٣٦ بمثابة أداة يبني عليها أعداؤه وجهة نظرهم في نهاية دور الوفد، وذلك بتوقيع ما سماه النحاس باشا نفسه «معاهدة الشرف والاستقلال»، لكن النحاس كان من الذكاء بحيث رد بقوله بأن مهمته لا تنتهي بتوقيع المعاهدة، وإنما تنتهي بتنفيذها، لأن التنفيذ في الحقيقة هو الذي يحقق الاستقلال، أما التوقيع وحده فلا يؤدي إلى شيء، ولأن العبرة بالتنفيذ وليست بالتوقيع.

(٥)

والحق أن النحاس كان من القوة بحيث خلق المناخات الليبرالية والاجتماعية التي هيأت مصر لما أنجزته ثورة ١٩٥٢ من إيجابيات مهمة وما حققته من تحولات اجتماعية متعددة، ولنأخذ على سبيل المثال إنجازا شكليا من قبيل إلغاء الألقاب، ففي أكتوبر ١٩٣٦ نادى فكري أباظة صراحة بضرورة إلغاء الألقاب، وكان المناخ الذي أوجده الوفد مناسبا لذلك، فحين عاد الوفد إلى الحكم على إثر انتخابات ١٩٣٦ اختار النحاس لرئاسة الهيئة التشريعية للبلاد اثنين من الأفندية: أحمد ماهر «أفندي» رئيسا لمجلس النواب، ومحمود بسيوني «أفندي» رئيسا لمجلس الشيوخ.

وقد ظل النحاس على هذا النهج طيلة زعامته السياسية التي استمرت تؤدي دورها المرموق طيلة ربع قرن من الزمان.

(٦)

وقد أدرك الأديب العظيم نجيب محفوظ حقيقة عظمة النحاس وعرضها بطريقة أدبية على أبدع ما يكون التصوير والتعبير في كتابه «أمام العرش»، وفي حقيقة الأمر فإن نجيب محفوظ ارتفع بقيمة النحاس إلى أرفع مكانة بين زعماء مصر، وكان نجيب محفوظ موفقا في هذا الذي توصل إليه بعد طول تأمل، وربما يجدر بنا أن

نذكر أن نجيب محفوظ وصل إلى هذا الحكم الصائب وهو في قمة تألقه على حين كان التراب لا يزال يحاول أن يهال بعنف وافتراء على سيرة النحاس.

ولم يكن توفيق الحكيم هو الآخر بعيدا عن إدراك عظمة النحاس، ونحن نراه فيما رواه حين أراد تصوير ذكرياته عن المثقفين والسلطة واعيا كل الوعي لقيمة النحاس وقيم النحاس، وقد قص بطريقته الأثيرة الآسرة في مرات عديدة مواقف طريفة في هذا الشأن.

(٧)

أما طه حسين فلم يكن هو الثالث غافلا عن قيمة النحاس حتى في بواكير حياته، ورغم كل مراهنات طه حسين على أحزاب الأقلية مرة بعد أخرى، ورغم عداواته الظاهرة لسعد زغلول وأداء سعد زغلول، ورغم بعده التام عن الوفد، فإنه أقبل على الوفد إقبالا واثقا في عهد مصطفى النحاس، كذلك فإن التاريخ ينبئنا بأن طه حسين لم يجد الفرصة الحقيقية لعرض أفكاره وتنفيذها إلا من خلال وزارات الوفد حين عمل مستشارا فنيا لوزارة المعارف في عهد الوفد، ثم كان أن تحقق لطه حسين الإنجاز التاريخي الذي رفع اسمه وقيمته للأبد حين دخل وزارة الوفد الأخيرة التي هيأت له أن يعلن الدعوة التي خلدت اسمه بأن «التعليم كالماء والهواء»، وبالإضافة إلى هذا فنحن نراه فيما روي من مذكرات وأحاديث يشيد بكل صراحة بفضل الوفد والنحاس على هذه الدعوة تبنيا وتشجيعا وتنفيذا.

(٨)

ولست من أنصار الذين ينسبون الأستاذ العقاد كلية إلى الموقف المعادي للنحاس، لا هو ولا التابعي ولا روزاليوسف ولا حتى مصطفى وعلي أمين، وإنما أميل إلى أن أعتبر كل تصرفات هؤلاء في إطار الاختلاف الذي يصحبه عقوق الأبناء الذي لا بد منه مع كل أب عظيم، وحين يبلغ الأبناء من العمر والخبرة القدر الذي يؤهلهم لشجاعة الاعتراف فإنهم يندمون على هذا الذي مضوا فيه في شرخ شبابهم.. وهذا ما حدث بالفعل. ومن حسن الحظ أن أغلب هؤلاء قد عادوا بالفعل إلى الحق بعدما مضوا في طرق كثيرة أخرى، وليس هذا هو بيت القصيد في هذه الجزئية، وإنما الأهم

هو أن هؤلاء وهم يهاجمون مصطفى النحاس كانوا يهاجمونه كما صورنا على نحو ما يهاجم الأبناء العاقون آباءهم المتسامحين، ويؤيد رأيي أنهم لم يكونوا يحتاطون أو يتحرزون في هذا الهجوم، ولم يكونوا يحسبون حسابا لبطش الظالمين وعسف الطغاة، وإنما كانوا يهاجمون الرجل وهم مطمئنون تمام الاطمئنان إلى طيبة قلب الأب وسلامة نيته وميله إلى التسامح والغفران وترفعه عن الصغائر والأحقاد.

(٩)

ولم يذكر التاريخ أن النحاس بطش بأي من معارضيه بأي نوع من البطش، وأقصى ما وصلت إليه وزارته من تقييد للحريات في ظل الحرب العالمية الثانية (وقلق الحلفاء وإلحاحهم) لم يتعد الاعتقال في أماكن لائقة (علي ماهر باشا في القصر الأخضر)، أو مهيأة للهروب منها (على نحو ما قرأنا في قصص هروب السادات وموسى صبري وجلال الحمامصي وغيرهم).

وقد كتب مصطفى أمين في كتابه «سنة أولى سجن» يصف سماحة النحاس وموقفه من خصومه:

«من حق النحاس أن أشيد به وأنا مسجون، وأن أذكره كرجل قاد كفاح هذه الأمة، وضحى في سبيلها، ونفي من أجلها، وحمل الزعامة بعد سعد زغلول، وكانت نهايته هي نهاية الديمقراطية»

«... لو كنت كتبت اليوم عن سكرتير أحد الوزراء ما كتبت عن رئيس الحكومة مصطفى النحاس، لشنقوني، أو أعدموني رميا بالرصاص! ولقد قبض عليّ في عهد النحاس سنة ١٩٥١ ستا وعشرين مرة، ولكني كنت أدفع كفالة، وأخرج من السجن، ولم يفكر النحاس أن يدبر لي تهمة، أو يحاكمني على جريمة أنا بريء منها».

(١٠)

وقد شهدت روز اليوسف في كتاب ذكرياتها للنحاس ببعض أخلاقه النبيلة:

«... وكان مصطفى النحاس هو الوحيد تقريبا الذي لا يتحدث في مجالسه عن الآخرين، (بمَنْ) فيهم أعنف خصومه، فإذا تعرض لواحد من خصومه لم يزد على أن يقول: دا راجل غير وطني!».

(١١)

أما شاعر العراق الكبير الجواهري فقد هنأ النحاس بفوز الوفد في انتخابات ١٩٥٠ بقصيدة طويلة سميت «القصيدة الوفدية» نقتطف منها هذه الأبيات:

سـر فـي جهـــادك يحتـضنـك لـــواءُ نثرت عليه قلـــوبـها الشهـــداء
أزعيـم مصـــر.. وللشعـــوب أمـانـــة مـا انفك يحمل ثقلها الأمنـــاء
الصـــامـدون علـى وعـــورة دربـــهم مـا مسهم ضجـــر ولا إعـــيـــاء
سـر فـي جـهادك تـمش خلفـك أمـة هـــي بالطموح منيعة عصـمـــاء

(١٢)

ولو أن النحاس حكم مصر بصفة متصلة منذ ١٩٢٧ وحتى ١٩٥٢ أو حتى ١٩٤٢ أو ١٩٤٧ فقط لكانت مصر قد تبوأت مقعدها بين الدول الكبري في العالم كله، ولكانت مكانتها في تقرير التنمية البشرية قد حفظت لها مكانا بين الدول العشرين الأوائل على مستوى العالم بدلًا من المكانة التي وصلت إليها بفضل ممارسات ومهاترات مستمرة ومتكررة حيث أصبحت للأسف الشديد في نهاية القرن العشرين ما بين المكانة ١٢٠ والمكانة ١١٩.

ولكن يبدو أن العصر السياسي في تلك الفترة لم يكن يستأهل وجود النحاس بكل عظمته.

(١٣)

عاش مصطفى النحاس حياته من أجل الحرية، ومن أجل الدستور، ومن أجل حكم الشعب، ومن أجل الرأي العام.

والواقع أن النحاس قد نجح نجاحا ساحقا في أن يحافظ على شعلة الوطنية متقدة متأججة، وعقب الحياة في جوانب الحضارة المختلفة، وقاد شعبه إلى تقدم مدروس ورقي محسوس.

وقد اختلف الكتاب والمؤرخون في أكبر إنجازاته. ربما يكون أكبر إنجازاته هو

معاهدة ١٩٣٦، وربما يكون إلغاء هذه المعاهدة في ١٩٥١، وربما يكون قيادته وتوجيهه للكفاح الشعبي عقب إلغاء المعاهدة ومعركة القنال، وربما يكون إلغاؤه الامتيازات الأجنبية من خلال مؤتمر مونتريه ١٩٣٧، وربما يكون هو معركة الشرطة في ١٩٥٢، بل ربما تكون الثورة (١٩٥٢) نفسها من إنجازاته، فهو الذي جهز كوادرها بمعاهدة ١٩٣٦ في الكلية الحربية، ومهد لها الأرض بإلغاء المعاهدة، وأجرى في دماء الشعب وشبابه الوطنية التي كفلت التجاوب مع الثورة ونجاحها.

(١٤)

وقد ظل النحاس باشا حتى في شيخوخته واعيا لكل حقائق التاريخ، فهو في رواية صلاح الشاهد رفض أن يتسلم معونة مالية قررها الرئيس عبد الناصر من المصروفات السرية، وأبى أن يتقبلها إلا أن تكون مسحوبة بشيك من حسابات الحكومة.

وقد ظل النحاس على مدى تاريخه السياسي متمتعا بحب الشعب، وثقته المتجددة، وكانت انتخابات ١٩٤٩ التي أعلنت نتائجها مع مطلع ١٩٥٠ بمثابة الاستفتاء الانتخابي الأخير الذي أثبت للناس جميعا أن النحاس كان لا يزال في قلوب الشعب وأفئدته، ولو أن الظنون والأراجيف التي انتشرت قبل الانتخابات كانت تصدر عن أي قدر من الصواب لما كان الوفد قد حصل على خمسين في المائة من مقاعد البرلمان على أكثر تقدير، لكنه لحسن الحظ حصل على ما يقرب من المائة في المائة من هذه المقاعد، وهو إعجاز كبير لا يدل على عظمة النحاس فحسب، لكنه قبل هذا يدل بكل وضوح على عظمة الشعب.

أما الاستفتاء الشعبي الأخير الذي أعلن عن حب الشعب للنحاس فكان هو جنازته التي لم تشهد القاهرة حتى وقتها مثيلًا لها.

(١٥)

ومع أن انتخابات ١٩٣٨و ١٩٤٤ التي ابتعد عنها الوفد وقاطعها قد أسفرت عن برلمانات غير وفدية، فإن هذه البرلمانات نفسها كانت تعلم علم اليقين أنها قد استلبت الوفد والشعب حقوقهما، ومع أني لا أقلل أبدا من شأن هذه البرلمانات ورجالها وقراراتها، فإن الحق الذي لا مرية فيه أن افتقاد هذه البرلمانات للتمثيل الوفدي كان

نقطة ضعف خطيرة في تكوينها مهما قيل عن نجاحها في أداء وظيفتها البرلمانية، سواء في الرقابة والتشريع، والأمر بهذا عندي شبيه بالأطراف التكميلية والأجهزة التعويضية التي تستكمل الشكل وتؤدي بعض الوظيفة باقتدار لكنها تفتقد الطبيعة والتكوين الحي الذي لا بد منه إذا ما أردنا حياة جيدة سليمة.

(١٦)

وعلى الرغم من السطوة التي كان يمارس بها رجال القصر الملكي نفوذهم على رؤساء الوزارات المتعاقبة فإن النحاس باشا استطاع على الدوام أن يضع هؤلاء في حجمهم الطبيعي دون أن ينخدع في توددهم المبكر، أو في محاولتهم استدراج الوفد إلى قبول مبدأ مشاركة القصر في الحكم، وعلى سبيل المثال فإن النحاس كان يجيد التعامل الأبي والذكي مع محمد توفيق نسيم في عهد الملك فــؤاد، كما أنه وقف لعلي ماهر بالمرصاد طيلة الفترة التي عمل فيها رئيسا للديوان، أما أحمد حسنين فكان أذكى وأضعف (معًا) من أن يصور نفسه خصما مباشرا للنحاس وزعامته، وهكذا اقتصرت أدواره على العمل في الخفاء، حتى وإن كان هو الخفاء المعلن، أما حسين سري فقد رأس الديوان في فترة كان الملك فاروق نفسه أقرب ما يكون إلى بنوة النحاس الذي حاول بكل ما يستطيع أن يحل له مشكلاته مع والدته، ومع شقيقاته، وأما حافظ عفيفي فقد جاء حين كانت شمس القصر قد آذنت بالمغيب! لكن علاقته بالنحاس في تلك الفترة المحدودة كانت أقرب ما تكون إلى الاحترام المتبادل. أما رجال القصر الملكي فكانوا قريبين بوجدانهم من النحاس باشا، ومن هؤلاء عبد الوهاب طلعت وحسن يوسف وعبد اللطيف طلعت، بل إن رجالًا من طبقة محمد حيدر وكريم ثابت كانوا كذلك. أما الملكة نازلي فقد كانت وفدية الهوى في البداية والنهاية. وأما الملكة فريدة فكانت تعرف قدر النحاس وزعامته وتكن له كل الاحترام.

(١٧)

وقد تحمل النحاس طوال حياته سخافات لم يكن غيره ليتحملها من زعماء الأقليات المختلفة، وكانت الجماهير تعي حجم مثل هذه المواقف وتصور زعيمها النحاس على أنه جبل قادر على تحمل كل هذا، ولا يتسع المقام لذكر قصص كثيرة دالة على ما عاناه

النحاس على مدى تاريخه، لكننا نكتفي بهذا المقام أن نروي أن النحاس كان من باب اللياقة قد رأى دعوة كل من إسماعيل صدقي باشا، ومحمد محمود باشا، وعبد الفتاح يحيى باشا إلى حضور الاجتماع الذي دعا إليه أعضاء الجبهة الوطنية، للنظر في موضوع مؤتمر الامتيازات وموقف الأعضاء المصريين، لكن هؤلاء الزعماء الثلاثة رأوا الفرصة مواتية لهم ليظهروا ضيقهم من أداء الوزارة الوفدية، وليؤججوا الخصومة بينها وبين المعارضة فآثروا أن يظهروا أنفسهم غير راغبين في التعاون مع النحاس والوزارة الوفدية ورأوا أن يأخذ هذا الرفض صورة سخيفة، فأرسلوا بردهم على دعوة النحاس باشا مع سائق سيارة محمد محمود باشا. لكن تصرفات كهذه جعلت أصحابها يبدون في صورة السائق، على حين بقيت للنحاس صورة الزعيم الخالد لا القائد العظيم فحسب.

(١٨)

وقد أشرنا في كتابنا «نحو حكم الفرد» إلى أن الرئيس محمد نجيب قد ذكر رأيه في حريق القاهرة بكل الوضوح، و أنه كان ينحاز للرأي القائل بأن الحريق كان مؤامرة دبرها الملك بالاشتراك مع عملاء الإنجليز للتخلص من الوفد، وهو رأي حصيف، ولكن عهدا الملكية والثورة اجتمعا ـ للأسف ـ على عدم الانتصار له.

وبوسع القارئ أن يعود إلى مذكرات مرتضى المراغي التي تناولناها في كتابنا «على مشارف الثورة» ليتأمل أدلة قوية، وقرائن حقيقية يقدمها المراغي ـ وهو وزير الداخلية في أعقاب الحريق ـ للتدليل على صواب هذا الرأي الذي كان الرئيس نجيب يميل إليه بحكم فهمه ـ هو الآخر ـ لما حدث، وقد روى المراغي ذكرياته عن ذلك اليوم ثم قال:

«... أعتقد أن الملك وحاشيته بالاشتراك مع عملاء الإنجليز حاولوا خلق موقف حرج للوفد حتى يتمكنوا من طرد النحاس وحكومته ويعطلوا البرلمان، وتعيين وزارة تطيع الملك».

«وهذا ما حدث فعلًا».

«فقد كان يوم حريق القاهرة.. يوم السبت الأسود، هو يوم نهاية الوفد والنحاس وسراج الدين.. لكنه.. كان أيضًا يوم نهاية الملك فاروق».

«فيوم الحريق كان بداية العد التنازلي لانهيار حكمه.. الذي انتهى بطرده من البلاد في ٢٦ يوليو من نفس العام.. أي بعد ٦ شهور بالضبط من حريق القاهرة».

(١٩)

ومن الإنصاف أن نشير هنا إلى تعليقات خالد محيي الدين على موقف الثورة في أول عهدها من النحاس باشا، وهي تعليقات تنصف النحاس وتدمغ الثورة، وقد وصل خالد محيي الدين في مذكراته أن وصف اعتراض سليمان حافظ على النحاس وزعامته للوفد بأنه كان «خطوة مبالغا فيها، فقد كان مصطفى النحاس بكل المعايير زعيما وطنيا مرموقا».

(٢٠)

وفي مذكرات القطب الناصري ضياء الدين داود فقرة يترحم فيها، وهو واحد من أقطاب عهد الثورة، على ديمقراطية النحاس، بعد أن يروي ما حدث في مجلس الأمة (في مايو ١٩٧١) من إسقاط العضوية عنه وعن زملائه على مدى صفحات ليست بالقصيرة، وهو يقول:

«... وبذلك اعتقل وحددت إقامة عشرات الأعضاء بمجلس الأمة بإرادة السادات وحده، وأسقطت عضوية هذا العدد الكبير من الأعضاء مع سمو مواقعهم وأدوارهم التاريخية وبإجراءات تعسفية مختلقة ومزورة وبغير أدنى حد من الضمانات.. وتجري تحقيقات ومحاكمات تفتقد كل أسباب الحيدة والنزاهة والعدل».

«ولقد عاصرت الحياة البرلمانية قبل الثورة متابعا وبعد الثورة مشاركا منذ سنة ١٩٦٤ فلم أر أو أسمع بمثل ما حدث، ولعله ما زال ماثلًا في الذاكرة أن مكرم عبيد حين قدم الكتاب الأسود ضد الرئيس السابق مصطفى النحاس ورجال حكمه، وكان البرلمان وقتذاك مكونا من أغلبية ساحقة وفدية وكان النحاس مؤيدًا تأييدًا كاسحًا من الشعب بحيث كان المجلس يملك اتخاذ أي قرار يراه».

«ومع قسوة ما تضمنه الكتاب الأسود من اتهامات فقد ظلت المناقشات طويلة ومثيرة بالبرلمان أياما تحدث خلالها مكرم عبيد ومؤيدوه بأكثر مما تضمنه كتابه الأسود، وذلك قبل أن يتخذ المجلس قرارًا بإسقاط عضويته، ولكنه لم يتخذ إجراء

فيه من الانحراف بالحياة البرلمانية والاستخفاف بالعقول، كإجراء إسقاط عضويتنا من المجلس الذي سوف تلاحق لعنته كل من ساهم فيه على مدى التاريخ».

(٢١)

بل إن ضياء الدين داود في موقع آخر يعترف بمدى صعوبة موقفه حين عمل على تأييد مرشح غير وفدي، فبدأ وكأنه، على حد تعبيره، وقد تورط في الخروج عن الإجماع الوطني في دائرته، حيث كان التيار الشعبي الجارف شديد الحماس للوفد والنحاس باشا:

«... وفي أواخر سنة ١٩٤٩ ولم تمض شهور على تخرجي واشتغالي بالمحاماة بدأ الإعداد لانتخابات مجلس النواب، وكان حسين سري قد شكل وزارة لتجري انتخابات بعد فترة من حكم أحزاب الأقلية وإبعاد الوفد صاحب الأغلبية عن الحكم، ووجدت نفسي متورطًا في معركة انتخابية أساعد فيها زميلا من المحامين المرشحين في دائرة فارسكور حيث تقع بلدتي الروضة، وكان الزميل المرشح منتميا للحزب السعدي، وكان التيار الشعبي جارفا وشديد الحماس للوفد، ولمصطفى النحاس باشا، وبالتالى لمرشحي حزب الوفد، وقاسيت محنة شديدة وتجربة قاسية بالوقوف ضد هذا التيار الجارف الشعبي بحيث كان يصعب عليّ إقناع أقرب الناس وكأنني أدعوه لتغيير دينه».

(٢٢)

هكذا عبر ضياء الدين داود بصدق عن مدى حب الجماهير لهذا الزعيم، بحيث بدا له وهو يحاور أقرب الناس إليه وكأنه يدعوه لتغيير دينه.. ثم هو يزيد هذا المعنى إيضاحًا فيقول، وهو القطب الناصري، إن كل الأساليب لم تفلح في إيقاف تيار الوفد الجارف، وهي شهادة لم يعطها ضياء الدين داود نفسه لعهد عبد الناصر:

«وفي تلك الانتخابات احتككت عن قرب بأساليب الانتخابات قبل الثورة حيث كانت تستعمل الأموال بكثرة لرشوة الناخبين، وكان هذا أمرا مألوفا ومقدورا عليه بحكم انتماء المرشحين إلى الطبقات الثرية والمالكة، ولكن كل تلك الأساليب لم تفلح في التصدي للتيار الجارف لصالح مرشحي حزب الوفد».

(٢٣)

ومع أن هذا الكتاب سوف يعرض لإنجازات وزارات النحاس في المجالات المختلفة في أبوابه المتعددة، فإننا نرى من باب الإنصاف أن ننقل عن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي، وهو المؤرخ المعروف بتحامله على الوفد، ما بلور به إنجازات وزارات النحاس المختلفة، على نحو ما كان يفعل في سياق كتبه مع معظم الوزارات المتعاقبة.

وفي هذا الصدد لخص الأستاذ الرافعي إنجازات وزارة النحاس الثانية (١٩٣٠) فقال:

«ومن أهم أعمال هذه الوزارة أنها وضعت مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام في صيغته النهائية، وقد رفعته إلى القصر لصدور المرسوم بإحالته إلى البرلمان، فتعطل في السراي».

«ووضعت أيضا مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعي، لكنها استقالت قبل أن يرفع إلى القصر، وكان هذا المشروع مما أثار نقمة الدوائر المالية الأجنبية أو المتمصرة التي رأت فيه ما يغل يدها عن استغلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية، فانضمت هذه الدوائر إلى الساعين لإسقاط الوزارة».

«من أهم أعمال البرلمان في هذه الدورة إقرار قانون التعريفة الجمركية الجديدة، والغرض منها حماية الإنتاج المحلى، وقد نفذت هذه التعريفة منذ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ فكان فيها حماية لنهضة الصناعات المحلية، وزادت من إيرادات الجمارك زيادة مطردة، ويعد هذا القانون من أهم العوامل في نهضة مصر الصناعية».

(٢٤)

وقد تحدث الرافعي عن إنجازات وزارة النحاس الثالثة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧) حديثًا مجملًا:

«من أعمال هذه الوزارة إلغاء ضريبة الخفير في القرى وما في حكمها من المدن غير المفروضة فيها عوايد الأملاك المبنية وذلك ابتداءً من أول مايو سنة ١٩٣٦، وقد

كانت هذه الضريبة عبئًا ثقيلًا يبهظ كاهل الفلاح. وتقسيط المتأخرات على الممولين لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٥ على أقساط سنوية خمسة، وتنازل الحكومة لمديني البنوك العقارية الذي حلت محلها عن أرباحها من هذه الحلول وتخفيض سعر الفائدة، والتنازل عن ٢٠٪ من أصل الدين».

«وإصدار قانون بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي ارتكبت منذ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦، عدا القتل العمد. وإلغاء قانون حماية الموظفين الذي كان يمنع رفع الدعوى عليهم مباشرة أمام محاكم الجنح من المدعين بالحق المدني. وصدور قانون تعويض العمال من إصابات العمل».

«وفي عهدها (يناير ١٩٣٧) اعتزل العمل الفريق اسبنكس باشا المفتش العام البريطاني للجيش المصري الذي كان يمثابة السردار، ولم تمد مدة خدمته، وتسلم المصريون قيادة الجيش المصري لأول مرة منذ سنة ١٨٨٢ بتعيين اللواء محمود شكري باشا رئيسًا لأركان حرب الجيش».

«وفي الوقت نفسه وصلت البعثة العسكرية البريطانية إلى مصر، وهي البعثة المخول لها بموجب معاهدة ١٩٣٦ تدريب الجيش المصري، وقد حلت في الواقع محل المفتش العام البريطاني، وكأنه بها لا يزال باقيا».

«وفي يناير أيضًا قدم السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) السفير البريطاني أوراق اعتماده إلى مجلس الوصاية».

«وفي فبراير سنة ١٩٣٧ أفرج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية البريطانية إبان ثورة ١٩١٩».

«ومن أعمال البرلمان في عهد هذه الوزارة إقرار قانون بنقل رفات سعد زغلول إلى الضريح الذي بني له، وتخصيص هذا الضريح له ولحرمه، وكان قد خصص في عهد وزارة إسماعيل صدقي لملوك مصر في عهد الفراعنة، ونقل رفاتهم إليه، فأعيدوا إلى المتحف، ونقل رفات سعد إلى الضريح في احتفال كبير يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦».

«وزيدة المكافأة البرلمانية من ثلاثين جنيها إلى أربعين مع استمرار عدم جواز الحجز عليها، وقد كانت المكافأة كما قررها البرلمان سنة ١٩٢٤ خمسين جنيها، ثم خفضها إلى أربعين. وفي عهد وزارة صدقي باشا خفضت إلى ثلاثين مع عدم جواز الحجز عليها، ثم أعيدت أربعين واستمرت كذلك».

«وتنفيذًا لبرنامج الوزارة صدر مرسوم في يونيه سنة ١٩٣٦ بإنشاء وظائف وكلاء وزارات برلمانيين، أي من بين أعضاء البرلمان، مع الجمع بين الوظيفة والعضوية في هذه الحالة، على أن يعتزل الوكيل وظيفته عند زوال صفة عضوية البرلمان عنه أو باستقالة الوزارة التي عُين في عهدها، وقد عُين في هذه المناصب كل من : الدكتور حامد محمود وكيلًا برلمانيًا لوزارة الصحة، ويوسف الجندي وكيلًا برلمانيًا لوزارة الداخلية، ومحمد صبري أبو علم وكيلًا برلمانيًا لوزارة الحقانية (العدل)، وممدوح رياض وكيلًا برلمانيًا لوزارة الخارجية».

(٢٥)

ونحن نعرف أنه كان من برنامج هذه الوزارة إنشاء وزارة للقصر، على أنها في رأي الأستاذ الرافعي لم تنجح في اتخاذ هذه الخطوة، بسبب تعنت القصر، واكتفت بتعيين وكيل وزارة برلماني لشئون القصر، واختارت عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب، وجاء في مذكرة تعيينه ما يلي:

«لم يكن المقصود بوزير هذه الوزارة أن يحل محل أحد من كبار رجال القصر بل أن يكون واسطة الاتصال بين القصر وجهات الحكومة المختلفة التي يكون لها شأن مع القصر فيما يخص ذلك الشأن، لتتركز بذلك بين يديه جميع العلاقات الإدارية بين القصر والحكومة، ثم إنه يحتاج إليه لضمان حسن التناسق في الأعمال الحكومية التي ترتبط بالقصر والتوفيق بين مقتضياتها المختلفة».

«وقد صدر مرسوم بتعيين عبد الفتاح الطويل في هذا المنصب من مجلس الوصاية في يونيه سنة ١٩٣٦ وجاء فيه أنه: وكيل وزارة برلماني لشؤون القصر ويلحق برياسة مجلس الوزراء، ويكون له فيما يتعلق بالشؤون الإدارية فيما بين القصر الملكي

والوزارات ما لغيره من وكلاء الوزارات البرلمانيين من الاختصاصات، ويجوز أن يعهد له الوزراء ذوو الشأن بمعالجة هذه الشؤون وفي تنفيذ ما يتخذ فيها من التدابير».

(٢٦)

كذلك لخص الأستاذ الرافعي إنجازات وزارة النحاس الرابعة (١٩٣٧) فأشار إلى مجموعة إيجابيات:

«في عهد هذه الوزارة أفرج عن الضابط البطل السوداني علي عبد اللطيف (أكتوبر سنة ١٩٣٧)».

«احتفل في ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية ببدء فترة الانتقال للنظام القضائي تنفيذًا لاتفاقية مونترو، وحضر الحفل جلالة الملك».

«عادت الأورطة السابعة من الجيش المصري إلى السودان (ديسمبر سنة ١٩٣٧)، بعد أن ظل الجيش المصري مبعدًا عن السودان منذ أواخر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وكان سفر رجال هذه الأورطة من محطة العاصمة إلى السودان يومًا مشهودًا، إذ أقلهم قطار خاص وودعوا عند سفرهم باحتفال كبير».

«وأنشئت مدرسة المهندسين العسكريين في مسطرد، ومدرسة أركان حرب، ومدرسة ضباط الصف، ومدرسة الطيران، ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش».

(٢٧)

وقد لخص الأستاذ الرافعي إيجابيات وزارتي النحاس الخامسة والسادسة معتبرًا إياهما وزارة واحدة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) فأشار إلى مجموعة من الإنجازات:

«ومن أعمالها النافعة إنشاء ديوان المحاسبة سنة ١٩٤٢، وقد عهد إليه الإشراف على تحصيل الإيرادات وإنفاق الأموال في الأغراض المخصصة لها، وكان إنشاؤه استجابة لرغبة برلمانية قديمة أبداها مجلس النواب الأول سنة ١٩٢٤، وقد أظهرت التجارب أن هذا الديوان أدى ويؤدي للدولة أجل الخدمات بمراقبته الوزارات فيما تنفقه من الأموال العامة وكشف كثير من التصرفات غير القويمة التي ترتكب في مختلف الوزارات والدواوين، وهو كذلك يحد من سريان الفساد فيها.

ومن الأعمال النافعة لهذه الوزارة أنها وضعت قانون نظام هيئات البوليس.

وجعلت التعليم الابتدائي بالمجان.

وأصدرت قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات ومحرراتها وسجلاتها ودفاترها.

وقانون تحويل الدين العام. وقد أقبل المصريون على الاكتتاب في سندات الدين بعد تحويله اقبالا عظيما.

وقانون استقلال القضاء الذي كفل للقاضي مبدأ عدم العزل.

وقانون تخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين وذلك بإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة إعفاءً كاملًا، وزيادة نسب التخفيض عما عدا هؤلاء من صغار الملاك وهم الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم عشرة جنيهات في السنة.

وقانون عقد العمل الفردي.

وأقرت قانون نقابات العمال، وكان متعثرًا في سيره.

ووضعت قانون البلديات.

ووضعت قانونا جديدا للتعاون يكفل لمنشآته العون والمساعدة، وجعلت الحكومة جمعيات التعاون واسطة لإيصال مواد التموين إلى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها.

وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم.

وأنشأت مشروع المجموعات الصحية الذي وضعه الدكتور عبد الواحد الوكيل وأصدرت من أجل ذلك قانون تحسين الصحة القروية، ودخل هذا القانون في دور التنفيذ في عهد هذه الوزارة، والمجموعة الصحية تشمل عيادة طبية مجانية أشبه بمستشفى، ودارًا للخدمة الصحية، ودارًا لرعاية الأمومة والطفولة ومغسل ثياب وما إلى ذلك».

(٢٨)

ويرتبط بمكانة النحاس أن نتحدث عن موقفه العاقل والحكيم والوطني من محاولات الاغتيالات المتتالية التي تعرض لها.

وننقل عن الأستاذ علي سلامة ما يسرده عن تسلسل الاعتداءات على النحاس باشا على النحو التالي:

«أولًا: الاعتداء الأول: عام ١٩٣٠، في عهد وزارة إسماعيل صدقي باشا، وبينما الزعيم مصطفى النحاس في زيارة سياسية للمنصورة عاصمة مديرية الدقهلية إحدى قلاع الوفد الحصينة يوم ٨ يوليو ١٩٣٠، سدد أحد جنود الشرطة إلى صدر مصطفى النحاس ضربة سونكي مسمومة أبت وطنية المجاهد العظيم سينوت بك حنا عضو الوفد المصري إلا أن يفتدي مصطفى النحاس فتلقاها عنه في ذراعه، ونجا الزعيم ولم يبرأ سينوت بك من جراحه التي مات متأثرا بها».

«ثانيًا: الاعتداء الثاني: عام ١٩٣٧، وفيه أطلق عز الدين عبد القادر أحد شباب حزب مصر الفتاة الرصاص على سيارة الزعيم بمصر الجديدة، حينما كان في طريقه لحضور مؤتمر وطني ببولاق مصر، وكان وقتها رئيسا للوزارة، فأخطأه الرصاص ونجا الزعيم من هلاك محقق».

«ثالثًا: الاعتداء الثالث: عام ١٩٣٨، وفيه لجأ المتآمرون إلى وضع متفجرات في موتور سيارة الزعيم، ولكن يد الله كانت أسبق من يد المدبرين، فاكتشف أمرها وتم انتزاعها ونجا الزعيم بفضل من ربه».

«رابعًا: الاعتداء الرابع: عام ١٩٤٥، وفيه اهتدى المتآمرون إلى طريقة جديدة للخلاص من حياة الزعيم، فألقى أحد العسكريين من أعوان الملك قنبلة على سيارة الزعيم وهي تخترق شارع قصر العيني وهو في طريقه إلى النادي السعدي لحضور أحد الاجتماعات الكبيرة، وشاءت إرادة الله أن تخطئه ولم يصب أحد من المحيطين به بسوء».

«خامسًا: الاعتداء الخامس: عام ١٩٤٨، وقد تم بصورة أعظم وأخطر من تلك الصور السابقة، فقد تم وضع شحنة ناسفة من الديناميت في إحدى السيارات وتركوها

في مفترق الطرق مواجهة لمنزل الزعيم بجاردن سيتي، وكان لانفجارها دوي هائل أيقظ القاهرة والجيزة، وقد دمرت واجهة المنزل واقتلعت أبوابه ونوافذه،واخترقت قطعة ضخمة من الحديد نافذة حجرة نوم الزعيم وتعلقت بناموسية سريره، وحال هذا النسيج الواهي بينها وبين الزعيم فلم يصب بسوء، وصدق الله القائل في محكم كتابه: ﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾، وقد اعترف أحد العسكريين المشار إليه في الاعتداء السابق باشتراكه في هذه الجريمة النكراء.. والاعتراف سيد الأدلة».

«سادسًا: الاعتداء السادس: في نوفمبر سنة ١٩٤٨، وبينما الزعيم مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين باشا سكرتير عام الوفد المصري، يغادران السيارة التي كانت تقلهما أمام باب منزل الزعيم بجاردن سيتي، وبينما هما في طريقهما إلى داخل الدار، انهال الرصاص عليهما من مدفع رشاش سريع الطلقات من إحدى السيارات التي كانت تقل المجرمين الآثمين فافتدى الله الزعيم بثلاثة من حراسه الخصوصيين الذين يقومون على خدمته لقوا مصرعهم في الحال وكتب الله للزعيم ولسراج الدين النجاة، وانطلق المجرم الآثم بسيارته تاركا خلفه ضحاياه الذين تركوا وراءهم أولادهم وذويهم».

(٢٩)

وقد وصف النحاس باشا نفسه في المذكرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا محاولة الاغتيال بنسف منزله وصفًا عاطفيًا دقيقًا فقال:

«... وبينما كنا نجاهد في سبيل بلادنا والبلاد الصديقة التي تلجأ إلينا وبينما نحن نقف موقفًا صلبًا لا نلين أمام تحديات داخلية ولا نتزحزح عن مكاننا قيد أنملة بينما أنا كذلك إذا بي في ليلة مظلمة وساعة متأخرة من الليل وأنا نائم في فراشي، بوغت بصوت انفجار هائل مدمر وقع على منزلي وهدم أركانه وأطار زجاج النوافذ وهدم الجدران ووقعت قنابل الديناميت على المنزل في كل مكان، فاستيقظت مذعورًا وسمعت صراخ حرمي فذهبت إلى حجرتها فوجدت شظايا الزجاج قد ملأت يديها، ونظرت إلى الدور الأول للمنزل فإذا بي أفاجأ ببواب المنزل وأسرته صرعى تسيل دماؤهم وتفارقهم أرواحهم».

«لقد ارتج حي جاردن سيتي كله وما حوله واستيقظت عدة أحياء مجاورة على صوت الديناميت الذي روع الآمنين وهرع أعضاء الوفد والشباب والصحافة حين سمعوا بالنبأ وامتلأ البيت بالوافدين الذين كانوا يسيرون على الزجاج المتناثر في أرجاء المنزل وقطع الديناميت الواقعة في كل ناحية من نواحيه وحجرة من حجراته».

«لقد أستيقظت من نومي على دوي الانفجار وأبلغت النائب العام وتركت كل شيء على حاله فلم تمتد يدي إليه، وكانت قدرة الله سبحانه وتعالى وعظمة جلاله ورحمته بعبد يعرف له حقه ويؤدي واجبه لم تطلق في عهده رصاصة على وطني ولا سعى في ضرر إنسان ولا فرط في حق من حقوق ربه أو حقوق وطنه، وشاءت قدرة الله أن تنزل قطعتان كبيرتان من الديناميت الذي نسف المنزل على الكلة «الناموسية» التي كنت أنام تحتها وأمامي كتاب الله على الكومودينو سقطت هاتان القطعتان من الشظايا فتعلقت إحداهما بخيط الناموسية الرقيق ولم تسقط على رأسي ولم تود بحياتي، ولو سقطت لأصابتني في مقتل».

«وحضر الذين حضروا من محققين وجمهور، ورأوا هذا المنظر العجيب فرددوا قول الشاعر القديم:

وقـايـة الله أغنت عـن مضاعـفة مـن الدروع وعـن عـال مـن الإصَم

ورددت أنا قول الله العظيم في كتابه الكريم ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾.

«وبدأ النائب العام (محمود منصور) التحقيق وكان خبر الحرس الحديدي الذي تحدثت عنه من قبل معروفًا لديّ، ثم جاءني من يقول لي أنهم أرادوا قتلك فنجاك الله، وإن ذلك الحرس يعمل لحساب الملك، وإن قوامه ضابطان من الجيش المصري أحدهما يسمى محمد أنور السادات والآخر اسمه عبد الرؤوف نور الدين ومعهم أخرون، ولا يستبعد أن يعاودوا الكرة ويحاولوا ارتكاب جريمة القتل وما يماثلها مرة أخرى».

«كانت هذه المعلومات لدي حين سألني محمود منصور النائب العام عمن أتهم، فقلت له على الرغم من أني أعرف أسماء ضباط من الحرس الحديدي هم في نفس الوقت ضباط في الجيش المصري يعملون لحساب فاروق، على الرغم من هذا

كله فإنني لو ذكرت لك أنهم هم المجرمون فستحفظ التحقيق وحتى لو قدمت لك الدليل المادي، لأني أعلم أنكم كلكم خدم مطيعون وتستبيحون كل شيء في سبيل إرضائه».

(٣٠)

وقد لخص إبراهيم فرج لحسنين كروم المحاولات التي جرت لاغتيال النحاس باشا مع التركيز على دور الرئيس أنور السادات في بعض هذه المحاولات، وسنجد إبراهيم فرج ذكيا في تعامله مع أصداء هذه الاغتيالات، فهو يثبت بإصرار آراء الجماهير في حماية الله للنحاس واستجابته لدعائه مع محاولة موازية لإثبات تحفظه كرجل علماني، لكنه في نهاية الرواية الأخيرة يظهر نفسه أكثر إيمانا من أنور السادات:

«أول محاولة وقعت عام ١٩٣٢ (يقصد: ١٩٣٠) إبان وزارة إسماعيل صدقي في مدينة المنصورة.. وكان النحاس باشا يركب سيارة مكشوفة وبجانبه سينوت حنا وسط مظاهرة هائلة عجز الجيش عن تفريقها فأعطيت التعليمات للخلاص منه، فإذا بأحد الجنود الفرسان يتجه نحو النحاس باشا بسرعة ويسدد حربة لظهره.. لكن سينوت حنا كان واقفا بجواره في السيارة المكشوفة فأسرع باحتضانه وتلقي الضربة في ذراعه ونجا النحاس. وبعد أن عاد من رحلته بالمنصورة ذهب يوم الجمعة ليصلي في مسجد سيدنا الحسين.. وجاءت مظاهرات حاشدة تستقبله عند خروجه من المسجد. لكن البوليس هاجم الناس وأخذ يضربهم بالعصي والكرابيج بغلظة فتأثر النحاس لما يلقاه الناس، فرفع يديه للسماء وقال:

«الله أكبر على من طغى وتجبر.. الله أكبر على من طغى وتجبر.. الله أكبر على من طغى وتجبر.».. ثلاث مرات.

«وفي اليوم التالي أعلن أن إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء أصيب بالشلل.. طبعًا تلك إرادة الله.. ولكن الجماهير بإيمانها وبساطتها اعتقدت أن الله استجاب لدعاء النحاس باشا ضد ظلم صدقي.. وقال الناس: إن النحاس باشا رجل مبروك وطاهر.. إنما كل شيء بإرادة الله».

«أما المحاولة الثانية فوقعت سنة ١٩٣٧ وارتكبها عز الدين عبد القادر من حزب

مصر الفتاة، ووقعت في ضاحية مصر الجديدة عندما ألقيت قنبلة على سيارته قرب فندق هليوبوليس في طريقه إلى داره لم تصبه.. إنما حطمت زجاج السيارة والباب الأيمن.. وحكم على الجاني بالسجن عشر سنوات».

«أما باقي المحاولات فقد قام تنظيم الحرس الحديدي بارتكابها».

«وعدد هذه المحاولات (أي التي قام بها الحرس الحديدي) وصل إلى ثلاث.. في المرة الأولى (هذه هي المحاولة الخامسة حسب ترتيب علي سلامة) وضعت سيارة جيب مملوءة بالديناميت بجوار منزل النحاس وانفجرت.. وكان النحاس باشا نائما في سريره وقتها.. وتطاير الزجاج وتصدعت حوائط الغرفة.. لكنه ظل في السرير حتى تم تنظيفها من الزجاج وقرر خبراء المفرقعات أن تلك السيارة لو وضعت في الحارة الخلفية لنسفت نصف جاردن سيتي ولكن الله سلم».

«والمرة الثانية (هذه هي المحاولة السادسة حسب ترتيب علي سلامة) أطلق فيها مصطفى كمال صدقي والسادات المدافع الرشاشة على النحاس باشا أمام باب منزله في أثناء دخوله بالسيارة، لكنهما لم يصيباه بل قتلا فريقا من البوابين والخفراء الذين كانوا يحرسون المنزل وكان معه بالسيارة في تلك الليلة فــؤاد باشا سراج الدين ونجا الاثنان وخاب فأل المجرمين».

«أما المرة الثالثة (هذه هي المحاولة الرابعة حسب ترتيب علي سلامة) فكانت عندما ألقى أنور السادات قنبلة يدوية على سيارة النحاس باشا وهي متجهة به إلى النادي السعدي».

«وقد اعترف فيما بعد بهذه المحاولة.. كما أشار إليها في كتابه «البحث عن الذات»، وفيه أيضًا شرح دوره في الاشتراك في قتل أمين عثمان:

حسنين كروم : «متى اعترف؟».

«إبراهيم فرج: عام ١٩٥٦ لفــؤاد باشا سراج الدين.. فقد زاره في منزله وكان واسطة اللقاء عبد الحميد سراج الدين شقيق فــؤاد باشا.. وكانت تربطه بالسادات صداقة خاصة.. وسبب الزيارة رغبة السادات أن يؤكد لفــؤاد باشا، بعد الإفراج عنه

صحيا، أن الحكم عليه من محكمة الثورة والسنوات الثلاث المنصرمة التي قضاها في السجن كانت إجراء سياسيا لا يمت بأي نوايا سيئة للإساءة إليه. فدعاه فــؤاد باشا لتناول الغداء عنده.. وبعد الغداء توجها لغرفة الاستقبال واستأنفا الحديث في الأمور العامة.. وإذا بالسادات يفاجئه دون مناسبة وهو يرتشف فنجان القهوة قائلا:

«أنا كنت على وشك اغتيال النحاس باشا لكنك أنت الذي أنقذته من يدي».

فاستغرب فــؤاد باشا وسأل السادات عن هذه القصة.

«فقال السادات إنه ترصد للنحاس في شارع قصر العيني بالقرب من النادي السعدي.. فإذا بالسيارة التي يستقلها تقترب مني، وفي الوقت ذاته كان الترام القادم من ناحية مستشفى قصر العيني يقترب مني بسرعة فائقة جعلتني أعتقد تماما أن الصيد وشيك الوقوع، وأن السيارة ستقف حتما حتى يمر الترام، إذ كان لا يبعد عنها أكثر من ثلاثة أمتار في تلك اللحظة.. فإذا بي أجد سائق السيارة يواصل اندفاعه بسرعة مذهلة وكاد أن يصطدم بالترام وأفلت مني، وأفلت الصيد أيضًا.. ولكني ألقيت القنبلة ولم تصب النحاس رغم أنها أحدثت تلفا بالسيارة.. وقد علمت فيما بعد أن تلك كانت تعليماتك للسائق بألا يقف عند أية إشارة مرور مهما حدث.. وهكذا نجا النحاس بفضل تعليماتك.. «ونسي أن يقول بفضل عناية الله تعالت قدرته».

* * *

بقي أن نشير إلى أن إبراهيم فرج لم يشر فيما رواه إلى المحاولة الثالثة حسب ترتيب علي سلامة السابق النقل عنه.

(٣١)

أما الأستاذ الرافعي فقد أشار إلى بعض هذه المحاولات في أثناء سياق حديثه التاريخي المتواصل.. وهذا هو ما يرويه عبد الرحمن الرافعي في تصوير محاولة الاغتيال الأولى التي تعرض لها لنحاس:

«وحدث حادث يؤسف له يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧، إذ أطلق شاب متهوس من

أعضاء مصر الفتاة يدعى عز الدين عبد القادر الرصاص على النحاس حين كان ذاهبًا من منزله بمصر الجديدة إلى دار رئاسة الوزراء، فأخطأته الرصاصة وأصابت السيارة التي كانت تقله، فكان لهذا الاعتداء أثر عميق من الاستياء في مختلف الأوساط، كما كان موضع الاستنكار لدى الناس جميعًا، لأن القتل ليس من أساليب النضج السياسي وتقدم الأفكار، بل هو أداة إرهاب وتقهقر في الحياة السياسية والاجتماعية».

* * *

وهذا هو وصف الرافعي لمحاولة اغتيال النحاس في أبريل ١٩٤٨:

«وفي ليلة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٨ شرع جماعة من الجناة في نسف دار النحاس بجاردن سيتي بواسطة انفجار سيارة مملوءة بقنابل الديناميت بجوار الدار، وكان لانفجار هذه القنابل دوي هائل روّع أهل الحي جميعًا ونسف جزءًا من الدار، وأتلف جانبًا من محتوياتها، ونجا النحاس من هذا الحادث ولم يعرف الجناة».

* * *

وهذا هو وصفه لمحاولة اغتيال النحاس في نوفمبر سنة ١٩٤٨، وهي المحاولة التي سبقت اغتيال كل من النقراشي وحسن البنا مباشرة:

«هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلًا حين عودته من النادي السعدي ودخوله الدار، وأطلقت عليه عدة مقذوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراسه، وأصابت حارسين آخرين، ولاذت السيارة بالفرار ونجا النحاس من هذا الاعتداء».

(٣٢)

وأخيرًا فمن المهم أن نشير إلى أنه كان من حسن حظ النحاس أنه كان من القلائل الذين جمعوا كما نعرف بين الانتماء إلى الحزب الوطني ثم الانتماء إلى الوفد، وهكذا فإنه (على خلاف سعد زغلول نفسه) كان مثال الوطنية المتجسد في نفوس الجماهير في كل مراحل حياته. وقد كان لهذا الانتماء المبكر للحزب الوطني أثره في نظرة كثير من زعماء ذلك العصر إلى النحاس وتقديرهم أن شخصيته أقرب إلى الثورية منها إلى

الاعتدال والتعقل.. لكننا لا نستطيع أن نطالب زعيمًا مثله بأن يصنع من زعامته صورًا تتواءم مع زعامات الآخرين.

بيد أن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى حقيقة مهمة وجوهرية تتعلق بهذا الانتماء وهي أن الأدبيات التي شارك النحاس نفسه بطريقة أو بأخرى في كتابتها عن تاريخه قد آثرت إضعاف صورة النشاط النحاسي في الحزب الوطني مندفعة في هذا الاتجاه تحت تأثير العداء السافر الذي كان الحزب الوطني يواجه به الوفد وتاريخه.

الفصل الثاني
ملامح فكره السياسي

(١)

لا يستقيم الحديث عن فكر النحاس السياسي من دون الإشارة إلى مكانة الحرية في عقيدته وفكره.

وفي كلمة النحاس التي وجهها للأمة بعد استقالة وزارته في ١٩٤٤ (في عيد الجهاد ١٩٤٤)، حديث دالّ على إيمان النحاس بقيمة الحرية وقيمة الكفاح من أجلها:

«والحرية عزيزة المنال إلا على أجنادها الصابرين، وطلابها الباذلين، وأقصر الطرق إليها ما ازدحم بالعقبات وحف بالمكاره والآلام، فإذا قدمت اليوم يا عيد الجهاد، والحرية مطرقة إطراق الهضيم المقهور، والشعب ساكن سكون الليث الهصور، فإنا لك يا عيد الأشد إكبارا، وأعظم إجلالا، فالشدة هي التي أوحت إلينا عنوانك، وألهمتنا تقديرك وإجلالك، وكم فيك من آية توقظ الغافل، وتنبه النائم، وتستثير الهمم، وتستحث العزمات، وكم فيك من آية، تخلق من الضعف قوة ويقينا، ومن اليأس رجاء كبيرا، ولقد عودت هذه الأمة الناس ألا تظهر أكرم صفاتها وأشرف ميزاتها إلا حين تمتحن في أعز آمالها، وأقدس أغراضها، فعند ذلك لا يقر لها قرار، ولا يهدأ لها اصطبار حتى تسترد حقها من غاصبيه، وترى أمرها في أيدي قادرين يتلقونه وهم له حافظون».

(٢)

كان النحاس أبرز نموذج للزعماء الأخلاقيين الذين يتمسكون بالدين والأخلاق في ممارساتهم للسياسة، من دون أن يندموا على هذا التمسك. وكانت هذه النزعة في أداء النحاس ظاهرة للعيان في سلوكه وفي قراراته على حد سواء. كان النحاس مؤمنًا متدينا مؤديًا لشعائر دينه، حريصًا على الآخرين وشعورهم وعلى حقوقهم وعلى تمكينهم من أداء شعائر دينهم.

وعلى نحو ما كان النحاس يؤمن بالدين وبالأزهر ويقدرهما، فإنه كان يؤمن بالديمقراطية. ولسنا بحاجة عند الحديث عن إيمان النحاس الحق بالديمقراطية وضرورة إبعادها عن دعاوى التدين إلى أن نروي أن أحمد حسين رئيس جمعية مصر الفتاة توجه إليه للتفاهم في نوفمبر ١٩٣٢، وكان قد جعل شعار الجمعية «الله.. الوطن.. الملك»، وقد نبهه النحاس في أثناء المناقشة قائلا: «خذ مثلا كلمة الله» التي وضعتها في رأس شعاركم، فلست أراها إلا شعوذة، لأن وضع كلمة «الله» في برنامج سياسي هو شعوذة!

والنحاس هو الذي أعلن في مجلس النواب بعبارات قوية وصريحة وواضحة ومبكرة أن «الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده، فلا معنى إذًا للاحتجاج في هذا الشأن بأن دين الدولة هو الإسلام، أو بمكانة مصر لدى الأمم الإسلامية، بل إن هذه المكانة الإسلامية تستلزم أن ننزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل الدين!».

(٣)

ولعل أبلغ عبارة تقال في الدفاع عن أداء النحاس والوزارات الوفدية التي رأسها في مواجهة الاتهام بدكتاتورية الأغلبية، ودكتاتورية الوفد المقدسة... إلخ، هي تلك الفقرة الجميلة التي وردت في كلمة النحاس باشا في عيد الجهاد الوطني سنة ١٩٣٧ حيث قال:

«... يقولون دكتاتورية، وإخلال بالدستور، فهل هم يعقلون؟ وهل هم يستحون؟ أنحن عطلنا البرلمان أيها الناس؟ أنحن أوقفنا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد؟

أنحن فاخرنا بيد من حديد؟ أنحن ألغينا الدستور إلغاء، وأبدلناه بدستور ملفق جديد؟ أنحن أجرينا الانتخابات على أساس الإكراه والتزوير؟ أنحن قتلنا الأبرياء، وروينا أرض الوطن بدماء الشهداء؟ أنحن تسترنا على المجرمين، وحمينا العابثين من عدالة القانون؟ حاشا لله، بل الدستور قائم، والبرلمان قائم، والحرية شاملة تبسط ظلها على الجميع بالسواء، والقانون والقضاء هما الفيصل في الصغير والكبير، يخضع لهما المؤيدون، كما يخضع لهما المعارضون».

(٤)

تميز النحاس في معالجته للقضايا الاقتصادية بنهج ليبرالي علمي وطني لم يتخل عنه، وقد كان، على سبيل المثال، دائم التنبيه والتوجيه إلى الاهتمام بالإحصاءات العمومية، وكان يعطي الإحصاء دوره في توجيه وصياغة القرارات السياسية والاقتصادية، ولم يكن في هذا نسيج وحده، وإنما كان يعبر عن نهج الوفد وحكومات الحقبة الليبرالية في إدراك وتقرير الأهميات النسبية لكل شيء تبعا للإحصاء، بيد أن النحاس كان بالإضافة إلى ذلك منتبها إلى أهمية تجديد المعلومات والإحصاءات بصفة دائمة، وقد تولت الحكومة في عهوده إجراء تعدادات عامة في جميع بلدان القطر المصري.

(٥)

وقد كان النحاس أبرز زعماء مصر على الإطلاق في الاهتمام بأقاليم مصر بعيدا عن القاهرة، ولم يعهد في أحد من الزعماء دأبه على زيارة القواعد الشعبية في أنحاء مصر، على نحو ما كان النحاس يفعل، وقد فاق النحاس في ذلك كل ما نعرفه عن سعد زغلول واهتمامه بزيارة الأقاليم في أثناء عمله وزيرا للمعارف، كما فاق بالطبع، وبمراحل كبيرة، ما كان محمد محمود يقوم به من زيارات مخططة لمعاقل الأحرار الدستوريين في بعض مدن الصعيد، وبعض مدن المنوفية والزقازيق والمنصورة، أما النحاس باشا فإنه كان نموذجا مبكرا للنظام الأمريكي المعاصر الذي يوزع فيه الرؤساء الأمريكيون بؤر الأحداث السياسية، والمفاوضات، واللقاءات على أماكن متعددة في ولايات متعددة، وعلى سبيل المثال فإن التاريخ يذكر للنحاس خطبته الشهيرة في

رأس البر، ويذكر له لقاءاته السياسية في كفر عشما، ويذكر صورته الشهيرة وهو نائم في محطة قطار بني سويف، ويذكر له قرارات اقتصادية واجتماعية مهمة اتخذها في أثناء زيارته لنجع حمادي وقنا وغيرهما، كما يذكر أنه وقع اتفاق جامعة الدول العربية في الإسكندرية لا في القاهرة.. وهكذا.

والحاصل أن هذه الحركة الدائبة كانت في حد ذاتها أبلغ دليل على الاقتناع القلبي بفكرة الإدارة المحلية، وبفكرة توجيه الاهتمام إلى الأقاليم بالقدر ذاته الذي يوجه إلى القاهرة.

(٦)

أما موقف النحاس من الإعلام فهو موقف رفيع القصد والغاية، وقد كان في وسع الوفد على الدوام أن يؤسس مؤسسته الإعلامية، لكن النحاس كان أذكى وأنقى من مثل هذا الموقف الفج، وكان يكفيه أن يترك الليبرالية الفكرية والاقتصادية في تعبيرها عن منهجها ومقاصدها تأخذ مجراها فإذا ما توافق الوفد مع الصحيفة كان هذا سببا في رفعة قدر الصحيفة، وإذا كان ما أراد الوفد أن يخلي نفسه مما تورط الصحيفة نفسها فيه (سواء في ذلك الشوفونية والسياسات الخاصة) فإنه يستطيع هذا التبرؤ دون اعتقالات أو اتهامات أو تعذيب أو اتهامات بالخيانة العظمى أو الصغرى.

وهكذا نأى النحاس في الغالبية العظمى من حياته السياسية بنفسه وبالوفد من أن يكون هو أو الوفد أسيرا لصحيفة واحدة دعك من أن يكون أسيرًا بإرادته لصحفي واحد، ونجا النحاس أيضًا من المسئولية المعنوية والتمويلية على كيانات يخلقها ويعاني من خلقها ثم من وجودها بينما يدفع ثمن كل ذلك من قوت الشعب وإنفاقه المفترض أن يذهب من أجل البناء والتقدم، ودون أن يدمر إنسانية وحياة عشرات من خيرة أبناء الوطن على نحو ما حدث بالفعل في العهد التالي له مباشرة.

ونحن نرى بين القرارات التي اتخذتها حكومته قرارا بالموافقة على تشكيل لجنة للنظر فيما تحتاج إليه الصحافة من المعاونة لأداء رسالتها القومية وتمكينها من الاضطلاع بواجباتها على وجه العموم.

(٧)

وقد كان النحاس حريصًا على تكريم الصحفيين بالرتب والنياشين، ومع أنه لقى العنت من الأمير محمد علي باشا في فترة الوصاية (١٩٣٦ - ١٩٣٧) فقد أنجز ما كان قد قرره، وتحدثنا مذكراته عن هذه الواقعة فتقول:

«تجمعت لدي جميع الكشوف المطلوب الإنعام عليها بالرتب بما فيهم كشف الصحافة بعد التعديل وإدخال أسماء مصرية عليه ولما تكلمت مع الأمير محمد علي رئيس مجلس الوصاية فيه اعترض اعتراضًا عنيفًا على أسماء الصحفيين ورفض رفضًا باتًا أن ينعم عليهم وقال إنهم شرذمة لا يستحقون تكريمًا ولا إنعامًا، ولكنني رددت عليه بأن الوزارة قد بحثت بحثًا دقيقًا وأن الصحفيين هم طائفة من أبناء الأمة يقومون بخدمات جليلة لها ويجب أن ينالوا نصيبهم من التكريم بمناسبة إبرام المعاهدة ولكنه أصر على الرفض وأبى أن ينعم بأي رتبة على أي صحفي مصري.

كانت أول أزمة تقع بيني وبينه فأحببت ألا تحتدم وبعد نقاش طويل اقتنع وانتهت الأزمة بسلام».

وقد ظل هذا هو شعور النحاس المسيطر تجاه الصحافة والصحفيين في كل عهوده ونحن نعرف أنه هو الذي انتصر لحرية الصحافة في عهد وزارته الأخيرة بما أرسى من قواعد جوهرية في هذا الصدد لا نزال نبني عليها ونتأسى بها.

ومع هذا فقد كان النحاس بحكم استقامته الشخصية والفكرية والعقلية يسمي الأشياء بأسمائها، ولم يكن في قراراته الإعلامية من المراوغين، ومن ذلك على سبيل المثال أنه نقل تبعية الإذاعة المصرية في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى وزارة الداخلية بدلًا من تبعيتها لوزارة الشئون الاجتماعية.

(٨)

ويدلنا موقف الوفد في عهد النحاس من تملك الصحف وتوجيهها على رحابة فكره، وعلى إيمانه الحق بالديمقراطية، فمن الثابت أن النحاس لم يكن من الساعين إلى أن يمتلك حزب الوفد صحفا بعينها، لكنه كان معنيا في المقام الأول بإخلاص

هذه الصحف لتوجهات الوفد وسياساته، وهذا بالطبع هو سر الخلاف الحاد الذي وقع بين النحاس ومكرم عبيد من ناحية، وبين الأستاذ العقاد وروز اليوسف من ناحية أخرى!! كما أن هذا هو السر في خلافات أخرى متعددة بين النحاس ومجموعة أخرى من الصحفيين البارزين.

لكن النحاس في الوقت نفسه لم يمانع في أن ينشأ عدد لا يستهان به من الصحف تحت مظلة الوفد، وتحت حمايته المباشرة، وقد كانت جريدة «المصري» نفسها أبرز هذه الصحف التي نشأت تحت مظلة الوفد، وبدأت وفدية واستمرت حتى نهاية عهدها وفدية، ومع أن كل الشركاء الثلاثة الذين أسسوا المصري (محمود أبو الفتح، ومحمد التابعي، وكريم ثابت) لم يكونوا وفديين تماما فإن الوفد احتفى بالصحيفة وبالشركة كما لو أنه كان صاحبها بالفعل.

وقد أفاد الوفد من هذا الوضع الذكي الذي لم يبتدعه الوفد المصري تماما، وإنما أفاد فيه من تجارب سابقة في بلاد ديمقراطية، وليس أدل على إفادة الوفد من هذه السياسة الذكية من مقارنته بحال الثورة التي لا تكف، من حين إلى آخر، عن أن تظهر معاناتها من أوزار وأثقال الصحافة التي أسستها أو التي أممتها أو التي استولت عليها!!

(٩)

وقد روى الدكتور السيد أبو النجا في كتابه «مذكرات عارية» قصة تولية شئون التحرير في جريدة المصري في أثناء غياب محمود أبو الفتح، ومحاولته تغليب روح الإدارة على «وفدية» المصري، وهو ما دفعه إلى تصرف كان من المتوقع أن يُغضب الزعامة الوفدية، وكيف التقى بالنحاس باشا، وكيف كان الرجل متفهمًا سريع الصفح، وكيف عبر النحاس في هذه المقابلة السريعة بوضوح وتلقائية عن منهج الوفد في التعامل مع صحفه، وعن خلقه النبيل في سرعة الصفح عمن يغضب عليهم متى استبانت له الحقيقة:

«... كان عنوان المقال الأسبوعي عن صلاة الجمعة ينشر ببنط ٥٢ على ستة اعمدة، فلا يبقى في الصفحة إلا عمود واحد. وكان لدى صاحبنا (أي السيد أبو النجا نفسه، وكان يعبر عن نفسه بهذه الطريقة مقتديًا بطه حسين) إعلان على عمودين، فأمر سكرتير التحرير أن ينشر العنوان على خمسة أعمدة ببنط ٣٦ وكانت الكارثة».

«جاء صاحبنا إلى مكتبه في الصباح، فإذا بالتليفون يدق والعامل يقول: رفعة النحاس باشا. وألصق صاحبنا الساعة بأذنه ليستمع، فإذا صوت هائج يصرخ: أين السيد أبو النجا. أين السيد... فرد صاحبنا: أنا يا رفعة الباشا، فاستمر الصوت يتدفق: يا واد فين بقولك، فين أبو النجا. فقال: أفندم يا رفعة الباشا.. أنا أبو النجا. فقال: أنت بنط ٣٦؟ أنت جابوك منين؟ تاجر يعمل رئيس تحرير؟».

«وأسرع صاحبنا إلى منزل الزعيم في جاردن سيتي».

«كان يجلس مع صبري أبو علم سكرتير الوفد ومع عدد من الشباب، فلما دخل صاحبنا هاج الزعيم مرة أخرى قائلًا: أنت دسيسة. فقال: لا، يا رفعة الباشا، أنا رجل فني، انتدبني صاحب المصري من كلية التجارة لإصلاح الجريدة، وأنا أعرف أن صاحب المصري لا يستطيع أن يخالفكم، فكيف أخالفكم أنا؟ فهدأت ثورته على الفور، وربت على كتف صاحبنا قائلًا: إذًا أنت أستاذ في كلية التجارة! قالوا لي إنك تاجر! طيب ولماذا جعلت المصري جريدة محايدة (!) فعقب صبري أبو علم قائلًا: يا ريت! إنها جريدة غير محاربة. فضحك النحاس باشا قائلًا: ما دامت لم تعلن الحرب بعد فلا بأس. وتأسف (النحاس) لصاحبنا بأن قبل رأسه في عنف ثم دفعه بعيدًا فلما أراد صاحبنا أن يستأنف كامه قال النحاس باشا: لا خلاص، أنا صالحتك. وقام يودعه حتى السيارة وأصر على الانتظار حتى انصرف».

(١٠)

وإذا كنا لا نزال نشكو من قصور رؤى المسئولين في الدول النامية حين لا يلتفتون إلى أهمية إعطاء ميزات مادية معقولة لبعض الوظائف التي تتولى الوظائف المرموقة في المجتمع، وبخاصة تلك الوظائف المرتبطة بالقيم، حين لا يدركون أن فكرة كف حاجة أصحاب هذه الوظائف لا تعود بالفائدة عليهم في المقام الأول وإنما تعود على المجتمع نفسه حيث يتفرغون بأدائهم المتميز لحل المشكلات الصغيرة والبت في هذه المشكلات في موضعها أو مسرحها وفي وقتها، وبأبدع مما يمكن لأنظمة كاملة أن تبت في هذه المشكلات.

ومن حسن الحظ أن النحاس كان على النقيض من هؤلاء المتحذلقين الذين

ينزلقون إلى المساواة العشوائية بين الوظائف دون الانتباه إلى القيم الاجتماعية والروحية التي يمكن أداؤها وحمايتها من خلال موظفين عموميين، كان النحاس واعيا جدا لهذه المعاني المرتبطة بالمسئولية الأخلاقية والقيمية للجهاز الحكومي، ويكفيني أن أذكر مثلا بسيطًا وهو أنه منح طائفة علماء الدين علاوة تتناسب مع الجهد والوقت الذي بذلوه حتى حصلوا على مؤهلهم الأعلى من الشهادات العليا، وهو حق لا شك في أنهم يستحقونه في ظل سياسات تسعير الشهادات التي أخذت بها الدولة منذ ذلك الحين، ومع هذا فإن بعض العلمانيين الذين كانوا يظنون أن من مصلحة الدولة العلمانية التخلي عن وجود هؤلاء العلماء بل الإزراء بهم بكل ما أمكن كانوا يعارضون في مثل هذا الإنصاف، بل كانوا يحاولون الخسف بالأوضاع المادية لعلماء الدين المشتغلين بالوظائف الشرعية والفقهية والدعوية، وقد فعلوا هذا بالفعل في عهود تالية، وحين سُئل النحاس في اجتماع عام عن السبب الذي دعاه إلى إنصاف هؤلاء كان ذكيا كالعادة في رده الذي صور به الأمور من زاوية برجماتية يفهمها الجمهور ويتقبلها فأشار لمناقشيه إلى أن للطبيب عيادته، وللمحامي والمهندس والمحاسب مكاتبهم، أما هؤلاء العلماء فيجيبون الناس في شئون دينهم ودنياهم على قارعة الطريق ويشفون غليلهم إلى الصواب والحق بالمجان دون أن يتقاضوا عن هذه الوظيفة العامة ما يتقاضاه الطبيب أو أمثاله.

وعلى هذا النحو من الذكاء والإنصاف كان النحاس على الدوام متقد الذهن والقريحة لأنه كان قبل هذا متقد الفـؤاد بحب هذا الوطن وشعبه ومستقبله.

(١١)

ومع أننا لسنا في مقام الدفاع عن الاتجاهات الشيوعية أو الفاشية أو الهجوم عليها أو عداوتهما فإننا نستطيع أن نقرر حقيقة تاريخية ومهمة، وهي أن قيادة النحاس للوفد والحركة الوطنية قد مثلت أكبر حاجز طبيعي ضد انتشار الاتجاهات الشيوعية والفاشية على حد سواء، ذلك أن دأب الوفد بقيادة النحاس على العمل من أجل الجماهير، ومن أجل التوجهات الوطنية، ومن أجل التقدم قد تمكن من إجهاض كثير من الظروف المهيئة لمثل هذا الانتشار أو ذاك، كما أن موقف الوفد والنحاس من قضية الحرية لم

يكن ليسمح لهؤلاء أو أولئك بأن يصوروا أنفسهم ضحايا القبضة الحديدية للدولة، أو إرهابها، ويكفي للتدليل على ما نقول أن نقارن بين حكم السعديين والدستوريين المؤتلفين معهم برياسة النقراشي باشا (أو صدقي باشا) فيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٤ ـ ١٩٤٩)، وحكم وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢)، أو تلك التي قامت في أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) لنكتشف بوضوح أن الوفد قد أتاح هامشا واسعا من الحرية لحركة هذه الاتجاهات وتلك، ولم يمنع نفسه أيضًا من مهاجمة توجهات معينة في وقت محدد، وهكذا انتصر النحاس والوفد للديمقراطية كما انتصر بالديمقراطية، أما الآخرون فقد تنازلوا طوعا عن إتاحة الديمقراطية والحرية للآخرين، وكانت النتيجة أنهم خسروا على الجبهتين، ثم أتاحوا لهؤلاء انتشارا وتأثيرا فاق حجمهم الطبيعي بسبب ضغطهم على قوى المقاومة الطبيعية في أصحاب الاتجاهات وتوهينهم في الوقت نفسه لقوى الدفاع الطبيعي التي يمتلكها المجتمع الديمقراطي في مواجهة كل اتجاه متطرف، بل في مواجهة كل اتجاه راديكالي أيضًا.

(١٢)

كان النحاس زعيما، وكان يؤدي للزعامة الحقيقية حقوقها الكاملة، وقد انتبه المستشار طارق البشري بذكائه إلى بعض ما تميزت به شخصية النحاس من زعامة حقيقية مشيرًا إلى واقعة طريفة هي واقعة «السيسي» الذي أهداه أحد الوفديين في الصعيد إلى ابنه شقيقة كامل البنا وأراد السفير البريطاني أن يستأذن في الحصول عليه لأجل ابنه الوحيد الذي هام إعجابا به:

«... إذ كان النحاس يقضي أيامًا في مشتاه بالصعيد، واتفق وجود السفير البريطاني، وكان أحد رجال الوفد هناك أهدى «كامل البنا» سكرتير النحاس حصانًا صغيرًا لأبنة شقيقه يتيمة الأم وحدث أن ابن مايلز لامبسون السفير البريطاني وكان صبيًا وحيدًا رأى الحصان فتعلق به، وبذلت المحاولات ليتدخل النحاس لإقناع البنا بالتنازل عن الهدية، ولكن إصرار النحاس على رفض التدخل، ورفضه شفاعة رجال الوفد الأخرين، ورفضه إبداء هذا القدر من المجاملة البسيطة للسفير في ظروف تقارب سياسي وشيك، كل ذلك يلقي ضوء على السلوك الشخصي للنحاس ومدى استقامته

في تعامله، وأهم من ذلك يكشف عن عبء الزعامة الحقة من حيث كونها أمانة وشعورًا عالي المستوى بأن الزعيم أمين على ما ائتمن عليه بالنسبة لما يتعلق بالمحيطين به ولمن سلموه قيادهم. هذه المراعاة الدقيقة للحق في مسألة محدودة الأهمية لدعم علاقة خطيرة الأهمية، هذه المراعاة تكشف الدرجة العالية من الشعور بالتبعة لدى الزعيم أو القائد تجاه من يقودهم، سواء حقوقهم أو مصائرهم أو مصالحهم».

(١٣)

كان النحاس يقدر حماس الشباب ونوازع الوطنيين من أجل وطنهم، ومع ما قد ينشأ عن هذا الحماس من تعارض مع النظام والقانون، فإن النحاس كان يعمل بكل ما في وسعه على الانحياز للروح الوطنية مهما كان من تجاوزاتها.

وقد أشرنا في كتابنا «نحو حكم الفرد» إلى أن عبد المنعم عبد الرءوف قد أورد في مذكراته أن الزعيم مصطفى النحاس باشا استقبله (هو وعزيز المصري وحسين ذو الفقار صبري)، وكان في ذلك الوقت رئيسا للوزراء وأنهى إليهم نبأ الإفراج عنهم في ذلك اليوم بحضور وزير الدفاع ورئيس الأركان والضابط الآمر بالتشكيل، ونحن نعرف بالطبع أنه كان في وسع النحاس باشا الإبقاء على ثلاثتهم في المعتقل، وكان له عذره الجاهز وهو ظروف الحرب العالمية الثانية، بل إننا نلاحظ أن النحاس أفرج عن هؤلاء الوطنيين قبل أن ينقضي شهر على توليه رئاسة الوزارة:

«... وفي ٥ من مارس عام ١٩٤٢ استدعانا نحن الثلاثة مصطفى النحاس باشا رئيس [حزب] الوفد المصري ورئيس الوزراء إلى جناحه الخاص بفندق مينا هاوس، وبحضور أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع، والفريق إبراهيم عطا الله رئيس هيئة أركان الجيش المصري، والضابط العظيم الآمر بتشكيل المجلس العسكري، الذي تولى محاكمتنا».

«وفي هذا الاجتماع، أبلغنا الرئيس مصطفى النحاس باشا نبأ الإفراج عنا فورا اعتبارا من هذا اليوم على أن نكون تحت الرقابة العرفية».

(١٤)

كان النحاس يؤمن بما نسميه الآن الشفافية، وعلى مدى تاريخه كله لا نجد واقعة

اتهم فيها بإخفاء شيء عن شعبه، لا في اتفاقية، ولا في مشروع اتفاقية، ولا في معاهدة، ولا في مفاوضات، ومع أن هذا الخلق كلف النحاس كثيرًا من عنت الخصوم الذي كان لا يطاق إلا بشق الأنفس فقد كان أداء الرجل نموذجا بارزا لأداء الزعامة القادرة على الحفاظ على الحقوق الأصيلة، والحقوق المشروعة، والحقوق المكتسبة على حد سواء.

وربما أن النحاس كان واعيا لهذا المعنى حين صدر «الكتاب الأسود» فقد وجد من الأسانيد والمستندات الرسمية ما أستطاع أن يدحض به ما جاء في «الكتاب الأسود»، وقد كان «الكتاب الأبيض» وسيلة كافية لدحض ما في «الكتاب الأسود»، لكن ثقة الجماهير بأداء النحاس كانت أقوى بكثير من كل الدفوع والآليات التي استخدمها مكرم عبيد في محاولة القضاء على صورة النحاس بكل نظافته وطهارته.

(١٥)

وقد كان إبراهيم فرج في مذكراته وأحاديثه معنيا بأن يذكر بعض الأمثلة التي تؤكد على الجوانب الإنسانية في فهم النحاس باشا واستيعابه لمعاناة الشعب، وإيمانه بالعمل من أجله، مع أنه كان يعتقد أن كل هذه الأمور مسلمات واضحة في فكر النحاس وأدائه، وفي انطباع الشعب ويقينه، وكان يعرف أن الجماهير تعرفها جيدا وتتناقلها أبًا عن جد حتى الآن، حتى وإن غُيبت في ظل ظلم الثورة للنحاس وعهده.

وقد كانت الجماهير تبادل النحاس حبا بحب لأنها كانت تعرف عن يقين أنه كان يعمل لصالح المجموع، وأن سياساته تؤتي ثمارها للمجموع، وأن خططه التنموية وحلوله المتجددة للمشكلات الآنية تصب في مصلحة المجموع قبل أن تصب في مصلحة هذه الفئة أو تلك!

ولم يكن غريبا بعد هذا أن يتحدث معارضو النحاس عما كانوا يسمونه «دكتاتورية الأغلبية»، وهي دكتاتورية فرضتها المصلحة العامة والإيمان بها، ودافعت عنها هذه الأغلبية ذات المصلحة من دون حاجة، على سبيل المثال، إلى تخصيص ٥٠٪ من مقاعد البرلمان للعمال والفلاحين.

(١٦)

ومن الإنصاف أن نشير إلى ما لم يعن به السابقون، بالقدر الكافي، في شخصية النحاس، وهو أنه كان رجل علاقات دولية من الطراز الأول، وقد بلغ اهتمامه بالعلاقات الدولية حدًا لم يصل إليه أحد غيره من رؤساء الوزارة. ويذكر التاريخ له لقاءاته وتعاملاته الذكية مع تشرشل، وهتلر، وديجول، وبابا الڤاتيكان، وغاندي، ونهرو، ومصدق، ومحمد علي جناح، وستالين، وموسوليني، ودي شيانو... إلخ.

وقد مارس النحاس كل النشاط الممكن وكل الفعاليات المتاحة في العلاقات الدولية منذ رئاسته لوزارته الأولى، وعلى سبيل المثال فإنه عقد معاهدة صداقة ومودة مع أفغانستان (١٩٢٨) في مرحلة مبكرة جدًّا، كما أنه أبرم اتفاقًا تجاريًّا مع سويسرا على قاعدة معاملة الدولة الأكثر تميزًا، وكان هذا التعبير الذي يظن البعض أنه محدث موجودًا منذ ثلاثة أرباع القرن، وكانت وزارته حريصة على الدوام وبكل ما هو ممكن من تجديد واهتمام على استمرار الاشتراك المصري المشرف في المعارض الدولية.. وهكذا.. وهكذا..

(١٧)

كان النحاس باشا بخبرته ومعاونيه قادرًا على أن يقود سفينة مصر في بحار السياسة الدولية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهور قوة السوڤيت والدول الشرقية، وبدء مرحلة الحرب الباردة.

وقد أشار عبد الفتاح حسن في مذكراته إلى محاولة الوفد الباكرة عقد صفقة من صفقات الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، وهي المحاولة التي لم تكن خافية على المعسكر الغربي ولا على الملك فاروق، وقد هدد الوفد (تلميحًا وتصريحًا) بالمضي فيها، ومع هذا فإن رجال الوفد لم يكشفوا أوراقهم، وآثروا لكل هذه المحاولات جوًا من الهدوء والثقة والترتيب المتريث.

وانظر إلى ما يرويه عبد الفتاح حسن عن لقاء مع الملك:

«ثم سكت الملك قليلا ووجه الكلام إلى إبراهيم فرج ـ وكان وزيرا للخارجية

بالإنابة ـ «إيه رأي وزير الخارجية في الاتصالات بتاعة صلاح الدين اللي في باريس مع الشيوعية»، وكانت اجتماعات هيئة الأمم منعقدة في ذلك الوقت في باريس، ولم يترك مصطفى النحاس فرصة لأحد للكلام، بل بادر قائلا: الشيوعية إيه يامولانا، هو لما صلاح الدين يقابل السفراء والوزراء في اجتماعات دولية يبقى فيها إيه..».

«ولعل الملك كان قد ترامى إلى سمعه من مصادره ما يجريه د. محمد صلاح الدين بصفة سرية من اتصالات خفية بغية الوصول إلى تفاهم مع تشيكوسلوفاكيا لإمدادنا بالأسلحة اللازمة للجيش بعد أن عوقت إنجلترا مجهودات مصطفى نصرت وزير الحربية الذي كنت أقوم بعمله في أثناء طوافه شهورا بالخارج سعيا لعقد صفقات الأسلحة اللازمة للجيش».

«وكان (قابيل) أحد رجال وزارة الخارجية، هو الذي يمهد خفية للتفاهم مع تشيكوسلوفاكيا».

....

....

(١٨)

كان موقف مصطفى النحاس من قضية فلسطين موقفا مشرفا إلى أبعد الحدود، وليس هذا هو موطن العبرة في الموقف، ولكن الموطن الحقيقي للعبرة هو قدر الوعي والذكاء اللذين تميزت بهما معالجة النحاس للقضية الفلسطينية.

فمن الثابت يقينًا أن النحاس كان منذ مرحلة مبكرة واعيا لخطر نشأة إسرائيل على أرض فلسطين، وقد نبه إلى هذا الخطر، كما عبر عن هذا المعنى صراحة حين التقى بالمسئولين البريطانيين، وقد فعل النحاس هذا في الوقت الذي كان غيره لا يزال يظن الأمر أبسط من أن يستدعي مثل هذا الوعي أو الإحساس بالخطورة.

أما الذكاء الاستراتيجي الذي عالج به النحاس القضية الفلسطينية وتعقيداتها فيتمثل في موقفه غير المسبوق من إصابة الكيان اليهودي بالشلل والحصار نتيجة لموقفه من إيلات، وقد نجح النحاس في أن يحاصر إسرائيل من هذه الناحية مستغلًا

التطبيق الذكي لقواعد القانون الدولي والفهم العميق لجيواستراتيجية المنطقة التي يدور حولها النزاع، وقد كانت النتيجة النهائية لتصرف النحاس باشا والحكومة الوفدية الأخيرة أن فقدت إسرائيل كل آمالها في النفاذ إلى البحر الأحمر رغم كل استراتيجيتها لكسر هذا الطوق.

ولو أن السياسات المصرية بنت على ما أسسه النحاس في هذا المجال، وتمثلت مثل سلوكه في المنافذ الأخرى لإسرائيل لكانت قد وصلت من خلال سياسة طويلة النفس إلى فرض حصار مميت على الكيان الصهيوني الذي قام في غفلة من العرب على أرض فلسطين.

وهنا تتجلى لنا قدرات النحاس الاستراتيجية التي لم يتحدث عنها أحد بالقدر الكافي حتى الآن، فهذا رجل دولة ذكي تمكن من خلال قواعد القانون الدولي ومن خلال استثمار معطيات متاحة أمامه من أن يخلق أوضاعًا استراتيجية تصب في مصلحة الجانب العربي في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وقد حقق من خلال موقعه كرئيس للوزراء إنجازًا عجزت الحكومات التالية عن أن تنجزه على الرغم من مميزات نسبية تحققت لهذه الحكومات بغياب الملك، وبخروج البريطانيين من أرض الوطن.

لكن أثر غياب النحاس وشخصيته وذكائه كان أعمق من كل ما صورته الدعايات التي أرادت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أن تقلل من حجم إنجازه فإذا الإنجاز يثبُت بالغياب أكثر مما ثبت بالحضور.

وهذا في حد ذاته موطن من مواطن العظمة النادرة..

(١٩)

لم يكن من الممكن أن تمضي حياة زعيم قاد الأمة ربع قرن من دون مذكرات شخصية تسجل بعض لمحاتها. وبخاصة إذا ما كان هذا الزعيم واعيًا للقيمة العظيمة لمذكرات سلفه العظيم الزعيم سعد زغلول ومطلعا عليها ومحبًا للعودة إليها من آن لآخر. وهذا ما حدث بالفعل.. لكن حظ مذكرات النحاس باشا كان عاثرًا، وكان لسوء الحظ هذا أسباب معروفة، فقد كان من المستحيل أن تنشر في حقبة الثورة الأولى في عهدي الرئيس عبد الناصر والسادات، ولم يكن حتى من الممكن أن تجد

فكرة نشرها قبولًا ولا سماحًا، وبعد وفاة الرئيس السادات بدأ التفكير الفعلي في ضرورة نشر هذه المذكرات، لكن الشيخوخة كانت قد أصابت كاتبها الأستاذ محمد كامل البنا، ولم يكن فؤاد سراج الدين باشا بطبعه وتكوينه السياسي من أنصار نشر المذكرات ولا الاحتفاء بها.. وهكذا فقدت المذكرات ميدانها الطبيعي في صحيفة الوفد التي صدرت في ١٩٨٤، وفي الوقت ذاته فقد كانت هناك قوى خارجية تتلمظ بالمذكرات، وكانت لهذه القوى أذرع قوية لم تفقد تأثيرها بعد في مصر.

وشيئًا فشيئًا بدأت المذكرات تفقد من ذاتها الكثير حتى إن ما نشر منها على يد الأستاذ أحمد عز الدين في دار العصور الجديدة لا يكاد يبلغ نصف المذكرات وفي الوقت ذاته فقد قطع أحمد عز الدين تواصل المذكرات ليضع إضافاته هو عليها (بما أسماه التحقيق) وبما يفوق حجم المذكرات في بعض الأحيان. وهكذا أصبح العمل الذي نشر على أنه مذكرات النحاس التي رواها محمد كامل البنا شيئًا آخر غير المذكرات وإن لم يخل بالطبع من فقرات أو أجزاء من المذكرات الأصلية.

(٢٠)

وقد كان من حسن حظ التاريخ أن كتب المستشار طارق البشري تقريرًا تفصيليًا عن هذه المذكرات ومحتوياتها ونشره ضمن فصل مطول عن النحاس باشا في كتابه «شخصيات تاريخية» الذي صدر عن دار الهلال ١٩٩٦، قبل أن تصدر طبعة (دار العصور بتحقيق أحمد عز الدين) بأربع سنوات، وقد لخص المستشار طارق البشري بأمانته المعهودة طبيعة المذكرات التي عرضت عليه فقال:

«عندما وردت لي المذكرات منسوخة على الآلة الكاتبة، سألت عن المخطوطة فذكر لي أنها موجودة، وأنني يمكنني أن أطالعها عندما أريد، على أن أحصل عليها منه يدًا ليد، خوفًا عليها من كثرة تداولها بين الأيدي، وقدرت هذا الحرص، ونحن رجال القانون نعرف معنى المخطوطة أو «الوثيقة» بأكثر مما يعرفه رجال التاريخ، وأن المستند إن كان يتعلق عند المؤرخ بذكر خبر قد يمكن معرفته من مصدر آخر، فهو عند رجل القانون يتعلق بـ«حق» يؤول إلى صاحبه أو لا يئول، أو بواقعة تولد حقًا أو لا تولد، والمستند هنا مصدر وحيد في الغالب».

«لكنني من جهة أخرى لم أحرص على سرعة مطالعة المخطوط، أردت أن أترك نفسي للموضوع وأن أقرأ المذكرات كما لو كانت مطبوعة، لأخلو للوقائع، وقائع النحاس، ولأعيش معه أيامه، وأن أعرض هذه الوقائع على ما أعرفه وما هو متاح لي بمراجعة وقائع التاريخ، ثم أسأل نفسي، هل هذا هو مصطفى النحاس، وذاك حسبما شاهدنا النحاس في التاريخ، وحسبما سمعناه في ذكريات صبانا وشرخ شبابنا الأول، وحسبما قرأناه دارسين لتاريخ هذه الفترة الذي كان واحدًا من صناع التاريخ هذا البلد فيها، وحسبما فهمنا من دراستنا التاريخية لخطبه وأحاديثه وطرائق استجابته أفعالًا وردود أفعال».

«كنت أقرأ وأنا يميل بي الظن ويرجح بالاطمئنان إلى أنه هكذا يمكن أن يفكر النحاس ويكتب، وهكذا يمكن أن يرى الأحداث ويتحدث عنها، وهكذا يمكن أن يتخذ مواقفه، وكان هذا وجهًا من وجوه التقدير عندي، وعنصرًا من عناصر الضبط والتحقق من حجية الرواية، ومن عناصر تحديد درجة المصداقية، ثم طلبت أن أطلع على المخطوطة وفحصتها مقارنًا بينها وبين النسخة المحررة على الألة الكاتبة..».

(٢١)

كما يروي المستشار طارق البشري قصة لقائه بالأستاذ محمد كامل البنا، وكيف وجد هذا الرجل على حالة من الشيخوخة والوهن لم تمكن المستشار من أن يصل إلى مبتغاه في مناقشته في بعض الأحداث والوقائع التي تضمنتها المذكرات:

«بعد ذلك سعيت لرؤية الأستاذ محمد كامل البنا، ومن عاداتي في دراستي التاريخية ألا ألجأ إلى اللقاءات الشخصية مع الأشخاص المتعلقين بالمادة المدروسة ـ حتى لو كانوا هم صانعوها ـ إلا بعد أن استنفد دراسة ما هو مكتوب عن هذه المادة، فتكون اللقاءات الشخصية في أواخر ما ألجأ إليه، وذلك لاستكمل أسئلتي وأدوات تحقيقي وأواجهه بكل ذلك، وليكون لدي من معرفة دقائق الموضوع وتفاصيله ما يعصمني عن الانسياق وراء منطق الشخصية المعنية، ولأن كل المصادر التاريخية المادية مصادر «ليست واعية» مكتملة المادة لا تستطيع أن تقدم إلى من يطالعها أكثر أو أقل مما أعدت له أصلًا، أما المصدر البشري فهو مصدر حي ومتحرك في مادته،

وثمة احتمال أن تتعدل المادة المنقولة منه أثناء الحوار معه بالإضافة أو التأويل أو الحذف، لذلك يتعين أن يكون الباحث على أوثق إلمام ممكن بالموضوع قبل أن يلتقي بالمصدر البشري».

«ذهبت إلى المرحوم محمد كامل البنا، بعد أن قرأت المذكرات وأمعنت النظر فيها وأحضرت معي مجموعة الأسئلة والاستفسارات واستعددت للموضوعات المفتوحة التي يمكن أن يستطرد إليها الحديث أو يتطرق».

«وكان مما أعددته من أسئلة ما يتعلق بسنة مولد البنا وتعلمه ومهنته وبدء معرفته بالنحاس وفترات اتصاله به اتصال ملازمة وطبيعة علاقته به في كل فترة، وعلاقته بغير النحاس من قادة الوفد الذين تردد ذكرهم كثيرًا في المذكرات في صورتها الأصلية، وماذا كان مصير هذه المصادر الأصلية بعد نقلها، ثم كيف نقلت إلى هوامش الكتب وبأي ترتيب وأية كيفية، وأين هي هذه النقول التي دونت على الهوامش، وهل يمكن الإطلاع عليها الآن أو على عينة منها».

(٢٢)

ويرى المستشار طارق البشري أن المذكرات التي أطلع عليها لم تكن من طابع واحد وإن كان نسيج ذكريات النحاس باشا يضمها جميعًا.

«... المذكرات جرت على ثلاثة أنواع، النوع الأول في صورة يوميات من ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٥ إلى فبراير سنة ١٩٤٢ بمدة تبلغ خمسة عشرة سنة وبعدد صفحات تبلغ نحو ثلثي المذكرات، وهذه هي الأكثر مدعاة للأطمئنان والأفيد من حيث المادة التاريخية، أما النوع الثاني فهو ذكريات عامة عن وقائع جرت خلال المدة من ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢، إلى قيام الثورة في ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ لمدة عشر سنوات وبعدد صفحات يكاد يصل إلى الثلث الأخير من المذكرات وفيها من عدم الدقة في تتبع الأحداث ومن الخطأ أحيانًا في بيانها ما يظهر منه أنها كتبت بعد سنوات [من ذاكرة] كليلة لم تراجع المذكرات على الأحداث، وهي دفاعية عن مواقف للوفد في هذه الفترة، ولا تحمل إضافات تفصيلية يؤبه بها بالنسبة للمادة التاريخية المتاح معرفتها الآن من المصادر الأخرى، والنوع الثالث هو الكراسة الحادية عشرة الأخيرة

من كراسات المخطوطة، من الفترة ما بين ٢٣ يوليه ١٩٥٢ حتى انتقال النحاس باشا إلى رحمة الله، ومنها صفحتان فقط محررتان على لسان النحاس، والباقي ورد محررًا على لسان البنا نفسه، وهي قليلة جدًا في وقائعها وتتضمن تعليقات على وقائع الثورة، ونكاد نرى منها كيف كان النحاس يفكر في الفترة من ١٩٥٢ حتى وفاته في ١٩٦٥، أقول نكاد نرى شيئًا من ذلك».

(٢٣)

ويحدثنا المستشار طارق البشري عن الانطباعات التي خرج بها من لقائه الوحيد بالراوي الذي سجل مذكرات النحاس باشا وذكرياته. وهو يجيد وصف انطباعاته عن الفرصة التي أتيحت له للقاء كاتب المذكرات والاستماع إليه، وما كان يرجوه من هذا اللقاء وما خرج به منه:

«أعددت نفسي لكل ذلك، ولكي أسأل الأستاذ البنا عن الأخبار التي وردت مكررة والتواريخ التي اختلفت... وهل هناك أجزاء ضاعت وهل يتوقع أن يشكك أحد في هذه المذكرات ممن عايشوا النحاس».

«مكثت مع الشيخ الكبير وقتًا طويلًا محاولًا أن استخرج منه الجواب عن أسئلتي كلها أو عن أي منها، وبسطت الحديث وزحمته وتركته لتلقائيات مجراه وركزته، وسألت أسئلة مباشرة حينًا وغير مباشرة حينًا آخر، ولكنني لم أستطع قط أن أضع المحدث على طريق الجواب الكامل. كان التشتت بالغًا مداه، والكلام يجري على لسانه سريعًا بالاستطراد وبتداعي المعاني، والذكريات تتزاحم بغير نظام محدد، وعدم القدرة على التركيز ملحوظة، فلم أستطع أن أتبين وقائع محددة عن كيفية النقل للمذكرات وكيفية النقل من الهوامش، ولا تبينت أمرًا يتعلق بما آلت هذه الكتب المجموع منها وما صارت إليه».

«كان الحديث يعلو ويهبط ويتوزع شعاعًا، إنما ما أمكن لي جمعه من هذا الشتات عن أحاديث الذكريات، أن محمد كامل البنا ولد في سنة ١٩١٣، فكان عند لقائنا سنة ١٩٩٢ قد بلغ الثمانين إلا شهورًا، وقد انتقل إلى رحمة الله بعد لقائي به بشهور قليلة، دخل في صباه مدرسة الشيخ صالح الحديدي وتخرج في كلية الحقوق وقيد محاميًا،

وكان من أسرة عرفت بالتشيع للوفد ولمصطفى النحاس، وأخوه الشافعي البنا يكبره بنحو عشر سنين حوكم في قضايا اغتيالات الإنجليز سنة ١٩٢٢ ومكث في السجن سنين وعمل بعد ذلك في صحافة الوفد موضعًا لثقة النحاس، وأخوه الثاني الشيخ محمد البنا كان من علماء الأزهر قريبًا من النحاس، وتولى وكالة الوزارة للشئون الدينية برئاسة الوزراء في عهد وزارة النحاس الأخيرة في ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، وقيل إنه كان مرشحًا لمشيخة الأزهر الشريف».

«ومحمد كامل البنا عرف النحاس صغيرًا من هذا الطريق، كما كان صديقًا لمصطفى شوقي من أولاد أخت النحاس، واتصل به من صدر الشباب في بدايات الثلاثينيات، ثم لازمه، وهذه الملازمة هي الأساس في درجة الحجية التي تتوافر فيما يكتبه البنا الآن وينشره عن مصطفى النحاس. وقد ذكر لي في هذا اللقاء الوحيد الذي جرى أنه كان قد أودع الكتب المنقولة من هوامشها منزل صديق له بوزارة الأوقاف وكان يسكن في السبتية، وأن ما سجله عما بعد ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ كان إملاء من النحاس عليه وعلى القريبين منه».

(٢٤)

ويلخص المستشار طارق البشري أسانيده في الاعتداد بالمذكرات وما احتوته:

«وأقول في النهاية أن هذه الدرجة من الحجية الآتية من ملازمة البنا للنحاس، هي درجة تسمح لدارس التاريخ أن يعتمد هذه المذكرات بين مراجعه عن مصطفى النحاس، بحسبانها مذكرات محررة بيد سكرتيره وملازمه».

«كما أقول أيضًا أن يوميات تحرر ويرد مع كل منها تاريخها، وذلك من ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى فبراير سنة ١٩٤٢، وتتفق وقائعها مع الإطار العام التاريخي السياسي، وتنسجم أحداثها وأجزاء أحداثها في الغالب مع وقائع التاريخ العام وأحداثه ومع وجوه نشاط صاحب المذكرات، تكون مذكرات شأنها شأن أي مرجع تاريخي جاد تتضمن ما يلزم الباحث أن يعتمده بين مراجعه وأن يبحثه في الوقت نفسه ويمحصه في ضوء النظر النقدي للوثائق والمستندات».

«وأن القدر المتيقن بالنسبة لهذه المذكرات أنها عن مصطفى النحاس وإنه حررها بخطه سكرتيره محمد كامل البنا، وخرجت إلينا بخط البنا، وأنها حررت قي صورتها الأخيرة منه في مدة تنتهي في سنة ١٩٨٣. وأنها بهذا تقوم لها من المصداقية ما يتناسب مع مصدرها من محرر ذي اتصال وثيق ومباشر ومستمر بالنحاس، ولها منزلة الشهادة عن النحاس، وأن النظر في متن المذكرات ووقائعها ووجهة النظر المنسوبة إلى النحاس فيها، كل ذلك يثبت لها هذا القدر من المصداقية الذي يضعها بين مراجع هذه الفترة خاضعة لما يخضع له كل مصدر تاريخي من وجوه النقد والتحليل والتحقيق».

(٢٥)

وبطريقة رجل القضاء الفذ يقدم المستشار طارق البشري تقريرًا منضبطًا عن المذكرات التي أطلع عليها:

«إن المذكرات التي تحت أيدينا عبارة عن إحدى عشر كراسة مكتوبة بخط اليد، في كراسات من نوع «البلوك نوت» الكبيرة، وتقلب صفحاتها لأعلى، أولها غير مسطور وباقيها مسطور، والخامس والسادس والسابع منها معظم أوراقها سائبة، وبعض الأوراق يكاد يتماسك».

- الكراسة الأولى تتكون من ٧٨ صفحة وتبدأ بسيرة ذاتية عن النحاس على لسانه، ثم من صفحة ٧ تبدأ بلفظ «المذكرات» وفي شكل يوميات من ٢٩/ ٨/ ١٩٢٧ وتنتهي في ٢ يونيه ١٩٣٠.
- والكراسة الثانية تتكون من ٦٠ صفحة وتبدأ من أول يوليو ١٩٣٠ وتنتهي في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٣.
- والكراسة الثالثة تتكون من ٦٤ صفحة وتبدأ من ٢ يناير ١٩٣٤ وتنتهي في ١٥ ديسمبر ١٩٣٥.
- والكراسة الرابعة تتكون من ٨١ صفحة وتبدأ من ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ وتنتهي في ٥ مارس ١٩٣٨.
- والكراسة الخامسة تتكون من ٦٤ صفحة وتبدأ من ٧ مارس ١٩٣٨ وتنتهي في ١٧ يونيه ١٩٣٩.

- والكراسة السادسة تتكون من ٢٥ صفحة مكتوبة (والباقي غير مكتوب) وتبدأ من ١٨ يونيه ١٩٣٩ وتنتهي في ٦ نوفمبر ١٩٣٩.
- والكراسة السابعة تبدأ بترقيم صفحاتها برقم ٢٦ وتنتهي صفحاتها برقم ٨١، فهي والكراسة السابقة متصلين بترقيم واحد، والصفحة الأولى من هذه الكراسة التي تبدأ برقم ٢٦ تبدأ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٩، وتنتهي في صفحة ٨١ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٠.
- والكراسة الثامنة تتكون من ٨٧ صفحة وتبدأمن ٢١ أكتوبر ١٩٤٠ وتنتهي في ١٣ يوليو ١٩٤١.
- والكراسة التاسعة تتكون من ٧٦ صفحة وتبدأ في ١٤ يوليو وتنتهي اليوميات في الصفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٢.

ومن صفحة ٦٢ تبدأ طريقة أخرى في كتابة المذكرات، وهو أن ترد في فقرات طويلة عن موضوعات معينة وليس حسب اليوم.

- والكراسة العاشرة تتكون من ٧٦ صفحة وهي كلها ترد بفقرات طويلة بسرد لموضوعات متفرقة على مدى الفترة من انتهاء «اليوميات» في ١٠ فبراير ١٩٤٢ حتى سقوط وزارة نجيب الهلالي قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. والموضوعات التي عولجت فيها لم يجر ترتيبها ترتيبًا تاريخيًا، ولم تنضبط وقائعها بتواريخ محددة في المتن المكتوب، الأمر الذي يجعل قارئها أكثر فهمًا لها إن كان على سابقة دراية بوقائع تلك السنوات العشر من فبراير ١٩٤٢ إلى يوليه ١٩٥٢.

ويبدو أنها كتبت جميعًا في وقت تراخى كثيرًا عن الأحداث المروية في كل من فقراتها.

- والكراسة الحادية عشرة، وهي تتكون من ٥٥ صفحة، وتبدأ في الصفحتين الأولى والثانية بحديث للنحاس عن سماعه عن قيام ثورة ٢٣ يوليو، ثم في صفحة ٣ يرد وسط السطر الأول عنوان «كلمة كاتب المذكرات» ولفظ «كاتب» مشطوب ومكتوب في أعلاه لفظ «جامع» فتصير «كلمة جامع المذكرات» ثم يرد في

الصفحتين ٣، ٤ حديث الأستاذ محمد كامل البنا عن جمعه المذكرات بعد وفاة النحاس... ثم مع صفحة ٥ يرد وسط السطور الأولى عنوان «انطباعات النحاس عن ثورة ٢٣ يوليه وآراؤه فيها»، وتحته عنوان «كيف علم بثورة ٢٣ يوليه»، ثم بعد ذلك إلى نهاية الكراسة يرد الحديث عن النحاس «بضمير الغائب»، ومن ثم فهو نص ليس منسوبًا إلى النحاس كتابة ولا إملاء، وإن كان كله يتعلق بمواقف وحوادث وآراء للنحاس بعد قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ حتى وفاته وانتقاله إلى رحمة الله تعالى.

(٢٦)

ويبلور المستشار طارق البشري رؤيته بطريقة إجمالية فيقول:

«كانت الكتابة إذًا في صيغة يوميات لمدة خمسة عشر عامًامن ٢٨ أغسطس ١٩٢٧ إلى ١٠ فبراير ١٩٤٢، ثم أتت في صيغة مذكرات تتضمن فقرات مطولة عن أحداث برمتها مكتوبة بعد الحدث بما لا نعرف من زمان، وذلك لمدة عشرة أعوام. ثم ما كتبه الراوي عن النحاس بعد ٢٣ يوليه ١٩٥٢».

(٢٧)

وقد نقلنا عن النص الذي نشرته دار العصور الجديدة كثيرًا من الفقرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا، والتزمنا بالنص المتاح إلا فيما يصعب معه التواصل، فوضعنا اللفظ الذي يحل مشكلة النص الأصلي بين قوسين، أو أشرنا إلى التصويب اليسير الذي يحتاجه النص فيما بين قوسين أيضًا، ومع هذا فنحن لا ننكر أن ذلك النص المطبوع يفتقد فقرات مهمة يبدو من السياق أنها كانت جزءًا منه ثم طالتها يد الهوى وهي يد قادرة.

لكن روح النحاس مع هذا كانت وظلت أقوى من كل الأهواء. وعلى نحو ما بقيت صورة النحاس في الوجدان المصري رغم مرور السنوات وتكثيف الجهود للتقليل من روعة صورته ونقائها، فقد بقيت في المذكرات روحها التي لم تتأثر بمحاولة تطويعها كي لا تقلل من الصورة المستفزة لسلوك الفراعين الجدد مع أسلافهم العظماء.

وهي، على كل حال، قصة لم يأن الأوان بعد لروايتها بتفصيلاتها.

الفصل الثالث

خصائص شخصية النحاس

(١)

كان النحاس في حياته العامة والخاصة أكثر تدينا والتزاما من أولئك الذين رفعوا شعارات الدين في ممارستهم للسياسة، كما كان أكثر تدينا والتزاما من خلفائه الذين رفعوا شعارات إبعاد الدين عن السياسة، وربما جاز لنا أن نصف سلوك النحاس تجاه هذه القضية بأنه كان في جوهره إبعاد السياسة عن الدين، لا إبعاد الدين عن السياسة، وفي رأيي المتواضع أن أداء النحاس وآراء النحاس في هذه القضية تمثل النموذج الأمثل لممارسة العمل السياسي في بلد مثل مصر من حيث هي وطن متدين، أو محب للدين بطبعه وتراثه الوطني الممتد.

وقد كان الشعب المصري من الذكاء بحيث انتبه إلى ما كان يمثله النحاس باشا من صمام أمن في هذه القضية، ومن ثم فقد اقتدى به (في موقفه من هذه القضية الشائكة) السواد الأعظـم من قادة الفكر، وموجهي الرأي العام، ووجدت فيه الجماهير ملاذا آمنا لرغبتها في الجمع بين مزايا التدين والإيمان والسلوك القويم من ناحية، والرغبة في الديمقراطية والحرية والوطنية من ناحية أخرى.

وقد كان تدين النحاس من ذلك النوع المحبب إلى العامة والخاصة على حد سواء، فهو ملتزم بالشعائر الدينية، حريص عليها، مؤد لها بإخلاص وإتقان، وهو معز لرجال الدين، مقدر لهم ولدورهم، وهو منصف لغير المسلمين، حريص على كل

حقوقهم المدنية، وحريص على ألا يمكن أحدا من الانحياز ضدهم، وهو حريص على أحكام الشريعة دون تظاهر أو ادعاء، أما موقفه من بعض القضايا التقليدية التي تبدو في ظاهرها مخالفة للشريعة فموقف ينم عن ذكاء رجال القانون المدني الذي يعلم تمام العلم أن القانون نفسه بني على الشريعة، واستمد بعض أحكامها فيما يبدو وكأنه مخالف لعموميات نصوصها، لكن القانون ومشرعيه، انحازوا إلى بعض مذاهب الشريعة وبعض اجتهادات فقهائها الذين تجاوبت اجتهاداتهم مع التقدم الاجتماعي.

وليس أدل على هذا من موقف النحاس والوفد من تعديلات قوانين الأحوال الشخصية، ومن قانون الوصية الواجبة الذي قنن توريث أبناء الابن المتوفى في حياة والده، وغير ذلك من القوانين التي صدرت إما في أثناء وجود الوفد في الحكم، أو في أثناء وجوده في الحياة السياسية بسطوته الممتدة إلى الأغلبية، وهي قوانين تقدمية كان يصعب إنجازها بغير وجود تيار الوفد وما يمثله من استنارة ورغبة في التقدم، ولست أبالغ إذا قلت إن إنجاز مثل هذه القوانين كان يستحيل على الأنظمة ذات الحزب الواحد مهما أوتيت من قدرة على فرض رؤيتها وإمضاء كلمتها!!

(٢)

وقد بنى الأستاذ محمد السوادي تقييمه لشخصية النحاس باشا على عنصر الإيمان، وجعل هذا العنصر بمثابة مفتاح شخصية النحاس، وقد أفاض في حديث جميل عن هذه الجزئية، فكان مما قاله:

«... شب النحاس من صدر الفتوة ومطالع الشباب وملء قلبه الإيمان بالله، وكل نجاح أحرزه الرجل على امتداد زعامته لا يفسره إلا هذا الإيمان، وكل خطأ تردى فيه كان مرده إلى الإيمان بسلامة هذا الخطأ».

«وكان هذا اللون من الإيمان زعيم كل الألوان فيه، ولقد صنع منه الإيمان بالله مخلوقا عفا ونظيفا، وشجاعا لا يتهيب محتلا، ولا ملكا، ولا أميرا، ولا وزيرا».

«عليه توكلنا.. لا أحد سواه».

«وبه استعنا.. لا بأحد سواه».

«وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها.. والرحمة إذًا آتية لا شك فيها، ودبابات بريطانيا، ومطامع القصر، ومؤامرات الأحزاب، لا تستطيع أن تحرمه من رحمة كتبها الله له».

«وما يمسك فلا مرسل له من بعده، وليس في وسع قوى الأرض كلها أن تعطيه رحمة أمسكها الله عنه، أو ترد عنه محنة كتبها الله عليه».

«هكذا كانت تمضي الحياة بالنحاس مرئية من كل الناس، لا سيما في الصدر الأول من زعامته».

«ظهر هذا المفتاح واضحا لنا على طول امتداد زعامته كما قلت، فلم يتخلف النحاس عن الصلاة يوما، بل لم يتخلف عن صلاة الفجر مرة في حياته إلا مكرها، وكان له «ورد» يتلوه من صغره، وكان له مصحف يقرأ فيه بعد صلاة الفجر ما تيسر له، وكان إذا ضاق بدسائس الخصوم فكر في الله قبل أن يفكر في الوفد، وكان كما قال لي أحد المقربين يردد شعر العارف بالله إبراهيم الدسوقي لما نزل به خطب:

وعـدا العـادون وجـاروا ورجـونـا اللـه مجـيرًا
وكـفـى باللـه وليـا وكـفـى باللـه نصـيرا

فإذا ضيق المتآمرون عليه الخناق صاح ويده إلى السماء:

إن أبطأت غـارة الأرحام وابتعدت فأقرب السير منا غـارة اللـه
يا غـارة اللـه جـدي السير مسرعـة في حـل عقدتنا يا غـارة اللـه

(٣)

ويؤسس الأستاذ السوادي على فكرة إيمان النحاس بالله ما عرف عن هذا الزعيم من حماسه واندفاعه في قوة كاسحة، وهو يصور سلوك النحاس في ضوء هذا الشعور فيقول:

«كان يؤمن بالشيء فيندفع كالسيل، في قوة عارمة، تجرف أمامها كل عائق، فإذا

انتصر سجل النصر لمصر والشكر لله، وإذا طوقوه وأقالوه من الحكم عاد إلى الشارع يستعدي الشعب على الظالمين، فاستجابت له الجماهير حتى تعيده إلى الحكم بعد حين أو بعد سنين، أو عاد إلى مكتبه، مكتب سعد في بيت الأمة، يستقبل الزوار، ويحاضر الوافدين، ويكشف لهم أفاعيل الخصوم، ويمدهم من جديد بشعلة الغضب، أو بشحنة الثورة، فإذا جاء يوم الجمعة من كل أسبوع اختار مسجدا من المساجد يؤدي فيه الفريضة، فيهتز الكرسي من تحت وزير الداخلية، ويهرع رجال الأمن إلى المسجد يحاصرونه بحشود من الجند يخيل إليك معها أننا في ساحة حرب، فإذا دخل النحاس المسجد هلل المصلون وكبروا، فإذا انتهت الصلاة وبارح ركبه المسجد، هتف الشعب من حوله أمواجا تتلاطم، ورددت جنبات الحي هتافاتهم، وأعمل الجنود هراواتهم في أجساد المتظاهرين، وقد يسفر الالتحام عن دماء تجري، وإصابات لا حصر لها، ويظل الكفاح محتدما شهورا أو أعواما، حتى إذا رأى الإنجليز شبح الثورة يقترب أمروا القصر بإجراء انتخاب حر، وكان الانتخاب يعني عودة الوفد إلى الحكم».

(٤)

ويتحدث الأستاذ السوادي عن قدرات النحاس الخطابية مرجعا تفوقه في الخطابة إلى عناصر وجدانية تتفوق على العناصر الفنية، حتى إنه يكاد يصنفه على أنه أقرب إلى الإمامة الصوفية منه إلى الزعامة الجماهيرية السياسية:

«كان النحاس خطيبا بالصدق والحرارة والإخلاص، ولم يكن خطيبا بالفصاحة أو بالبلاغة كما كان الخطيب مكرم، وكان الكثيرون يتندرون بصرخاته وهو يقطع خطابه ليأمر واقفًا بالجلوس، أو لاغطًا بالسكون، وكان الرجل مفتوح القلب، ولم يكن يحفل بأناقة العبارة. كان «درويشا» إن صح أن للزعامة «دروشة». كان يرسل ما في قلبه بطريقته، وكانت الجماهير مريدين لشيخها، مؤمنين بكل ما يقوله لها، ولم يكن تندر الخصوم بهذه «الدروشة» في الطريقة، أو في الأسلوب، ليجد مكانه إلا في نواديهم ومقاهيهم، وكان هذا التندر كل بضاعتهم، ولم يترك أبدا أي أثر في زعامة الرجل».

....

«... وبعد أن قامت الثورة في ٢٣ يوليو، وحلت الأحزاب، نفض النحاس يده من السياسة بعد أن أدى الرسالة، وتسلم غيره الراية».

«وظل محل الإجلال كل السنوات التي عاشها بعد الثورة، لم يستطع أحد أن يوجه إليه اتهاما، ولا ارتضى حاكم أن يمس كرامته. كان الجميع يعرفون أن كرامة مصر ماثلة فيه.. وأنه عاش لها بكل جلاله، وبكل كفاحه، وبكل قطرة من دمه، بل وبكل أخطائه في سبيلها، وعلى طريقها».

«كل سياسي سئل.. وكل مَنْ اتهم حوكم.. حتى حرمه كانت موضع المساءلة.. وكانت تثور وتهدر محتمية بانتمائها إليه.. وكرم ذلك الانتماء.. وكفوا عنها المساءلة».

....

(٥)

وتجمع الروايات والشهادات على أن النحاس باشا كان رجلا صادقا مؤمنا إيمانا خالصا.. عجيبا.. لا يخالطه ريب أو انحراف. وقد لوحظ عليه في أثناء مرضه في رمضان أنه كان يستمر في الصيام.. وإذا أجبر على تناول الدواء كان يتناوله دون ماء ولا يتناول أي طعام..

ويلقي الأستاذ السوادي ببعض الضوء على ما اشتهر به النحاس من استقامة والتزام في حياته الشخصية:

«وتساءل الكثيرون عن سر الشباب الذي احتفظ به الزعيم الشيخ إلى آخر يوم من حياته، والمقطوع بصحته أن النحاس التزم العفة والاستقامة طوال أيام حياته، وكان حريصا على سلامة بدنه، فكان يتردد دائما على أطبائه ليطمئن إلى هذه السلامة، وكان حريصا على الغذاء الصحي، وظل في سنواته العشر الأخيرة حريصا على غدائه مكونا من دجاجة مسلوقة، وحساء، وفاكهة لا يزيد، ولم يعرف في حياته مكيفا، أو منبها، أو دخن لفافة».

«وكان من هواة رياضة المشي الطويل يوميا، وظلت هذه العادة تلازمه إلى آخر أيام حياته، وكان ينام في وقت مبكر ليصحو قبل صلاة الفجر، شتاء وصيفا».

«ولعل أهم سر في شبابه أن القلق لم يسيطر عليه يوما، ولم يستهلك جهازه العصبي حتى وهو يثور على الخصوم، ثم يأتي المساء ويصلي العشاء، ويقول «عليه توكلنا»، وينام ملء جفنيه مؤمنا بأن الله ناصره وحاميه، وقد يكون لحب الجماهير أثر في الاحتفاظ بذلك الشباب، ولم يحدث بعد سعد أن سمع أحد من الهتاف باسمه قدر الذي سمعه مصطفى النحاس، ولا شك أن هتاف الجماهير كان يجدد فيه الخلايا، وكان يبعث فيه الشباب».

(٦)

وقد وردت في المذكرات المنسوبة إلى مصطفى النحاس باشا فقرة عبر بها عن اعتزازه وفخره بأنه هو الذي سن سنة الاحتفال برأس السنة الهجرية:

«... وبينما كنت أتمشى ومعي كمال البنا إذ خطرت لي خاطرة فسألته أن العام الهجري يبدأ بعد أيام فحدثني شيئًا عن التاريخ الهجري وعن الهجرة وما صاحبها من أحداث، فحدثني طويلًا في كثير من المعلومات الشائعة فقلت له ماذا لو أقمنا حفلًا بمناسبة العام الهجري على نمط ما تحتفل الطوائف المسيحية ببدء سنتها الميلادية ثم دعونا المقيمين في الفندق بصرف النظر عن عقيدتهم أو جنسيتهم وحدثناهم عن عامنا الهجري وذكرنا لهم فضائله».

«قال هذه فكرة موفقة، فعدلت عن المرور على قصر السلطانة ملك وعدنا إلى الفندق، ورأيت أن العام الهجري يبدأن يوم الاثنين وهو أحد الأيام المحظور فيها بيع اللحم فاتصلت بمدير قنا «عطية الناظر» بأن يسمح لنا بنوع استثنائي بأن نذبح كبشًا بهذه المناسبة فوافق واتصل بمأمور الأقصر فجاء وأعطانا الإذن بالذبح فناديت كبير الطهاة بالفندق وكلفته أن يطبخ الكبش على الطريقة الريفية وأن يصنع لنا من شربته ثريدًا وأرزًا ويقطعه قطعًا ويقدمه على الطريقة العربية».

«كلفت السكرتارية بأن تمر على جميع نزلاء الفندق مسلمين ومسيحيين مصريين وأجانب ووجهوا إليهم باسمي دعوة لتناول العشاء على مائدتي غدًا «الاثنين» بمناسبة رأس السنة الهجرية، وطلبت من مدير الفندق أن يعد لنا الصالة الكبرى للفندق حتى تتسع لجميع المدعوين».

«كانت ليلة أمس من أسعد الليالي التي صادفتني إذ نجحت الحفلة التي أقمتها بمناسبة بدء السنة الهجرية فقد حضر جميع نزلاء الفندق وجلسوا يتحدثون ويتسامرون وتساءل الأجانب منهم عن السبب الذي حدا بإقامة هذه الحفلة ولم يطل تساؤلهم إذ أنهم لم يكادوا يفرغون من تناول الطعام حتى قام أحد أطباء الأقصر «وهو مسيحي» اسمه الدكتور أبولس أبولس، وألقى زجلًا طريفًا بين فيه الغرض من الاحتفال وقيمة هذا العيد عند مسلمي العالم أجمع، وقد وقف شاعر الأقصر «الشيخ الأقصري» وألقى قصيدة عامرة بالأبيات حيا فيها صاحب الذكرى والعام الجديد وتمنى للعالم الإسلامي خاصة والإنسانية عامة النجاة من ويلات الحرب الضروس التي يقاسي الجميع ويلاتها».

وجاء دوري فوقفت بين حماسة المجتمعين وهتافاتهم بالعربية والإفرنجية وألقيت كلمة طويلة ذكرت فيها الفكرة من إقامة هذا الحفل، ولماذا يحتفل العالم الإسلامي به وماذا قدم رسول الإنسانية محمد ﷺ للعالم كله من خير وبر ورحمة وكيف أن الدعوة العالمية الحقة كانت فاتحة خير وبركة على العالم كله.. ثم ختمت كلمتي بتحية عطرة أزجيتها إلى صاحب الذكرى ودعاء من الأعماق إلى رب الكون أن يجزيه عنا ما يجزي نبيًا عن زمته وأن يكرمنا الله في هذه اليام العصيبة فينجينا ،ينجي سائر بلاد العالم مما يقاسون من بلاء ومصائب جرها عليهم الطامعون والجشعون الذين يمتصون دماء البشر ويستذلون المستضعفين الذين بشرهم الله في كتابه الكريم على لسان نبيه العظيم بقوله: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ وقوبلت هذه الكلمة بالحماسة والإعجاب حتى من الذين لا يعرفون اللغة العربية».

«وزاد من سروري أن جريدة «المصري» قد نشرت ملخصًا وافيًا للحفلة وذكرت هوية المدعوين كما نشرت في مكان بارز فقرات من الخطاب الذي ألقيته وعلقت عليه تعليقًا طيبًا، وفي هذا اليوم تلقيت مئات البرقيات تهنئ بعيد الهجرة وتعلن اغتباطها وإعجابها بالخطاب الذي ألقيته وتحبذ الفكرة وتزكيها».

«واستدعيت كامل البنا وشكرت له المجهود الذي بذله في تدوين الخطاب الذي

ارتجلته في الاحتفال بالعام الهجري والسرعة التي نشر بها هذا الخطاب ووصف الحفلة في صبيحة اليوم التالي لاقامتها، فقال لي: استأذن في أن اقترح اقتراحًا وقال ما دام هذا الحفل المتواضع قد نجح إلى هذا الحد وهو أول حفل من نوعه فهل تعد بأن يكون تقليدًا متبعًا وخاصة إذا كنا في الحكم فتأمر بأن يحتفل به على الصعيد الرسمي في قصر الزعفران يدعي إليه ممثلو الدول الإسلامية والهيئات الدينية، فقلت ولماذا انتظر حتى يتولى الوفد الحكم سنحتفل بهذه المناسبة وبكل مناسبة دينية تماثلها كمولد الرسول ﷺ سواء كنا في الحكم أم خارجه، وعندنا النادي السعدي يصلح لإقامة هذه الحفلات».

(٧)

وفي مذكرات عام ١٩٤١ التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا يعبر النحاس عما كان يعتمل في نفسه من مشاعر المحبة للعلماء، وآل بيت النبي ﷺ فيقول:

«أحس في أعماق نفسي إحساسًا خاصًا نحو بعض العلماء والسادة الأولياء رضوان الله عليهم أجمعين وعلى رأس هؤلاء جميعًا أبو عبد الله الحسين سبط الرسول عليه الصلاة والسلام، لأنه أول من زرته حين أخذني المرحوم والدي وأنا طفل صغير لالتحق بالمدرسة الابتدائية بالقاهرة، وقال سلمتك مصطفى يا سيدي الحسين، وقد تعودت بعد هذا أن أزور أبا عبد الله رضي الله عنه كلما بارحت القاهرة أو عدت إليها، ولم انقطع عن هذه العادة منذ وعيت، كذلك أحس راحة نفسية حين أزور السيد أحمد البدوي في طنطا والسيد عبد الرحيم القنائي في قنا، وأبا العباس المرسي والإمام البوصيري في الإسكندرية».

«وقد لازمني هذا الشعور منذ بارحت طحانوب واتجهت إلى طنطا، فكنت فرحًا مسرورًا لأني سأزور ضريح ذلك الرجل صاحب التاريخ المضئ والكرامات المعروفة وأرى جموع الستقبلين وحفاوة المحتفين حين أوعزت إلى عبد السلام فهمي جمعة الذي كان على رأس المستقبلين أني أريد أن أبدأ بزيارة السيد البدوي، فأشار إلى السائق واتجهنا إلى الضريح، وهناك شعرت براحة نفسية وهدوء قلبي، وأنا أقف أمام المقصورة وأتلو فاتحة الكتاب وأدعو الله لمصر أن يحفظها وأن يأخذ بيدها إلى الخير».

«بعد انتهاء الاحتفال والاستقبال قصدنا إلى حيث نقضي ليلتنا وكان فيمن زارني بعض علماء المعهد الأحمدي، وجرى الحديث عن الأولياء والعلماء وكراماتهم وتاريخهم، فذكر واحد منهم أن بلدة قريبة من طنطا فيها رجل من المتصوفين أصحاب التاريخ الحافل بالجهاد في سبيل نشر العلم والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى، وأن كثيرًا من الذين يزورون المعهد الأحمدي يقصدون إلى زيارة ذلك المتصوف، فطلبت إليه أن يذكر شيئًا عن تاريخه».

«فأخذ يشرح ويتحدث فعرفت أن الصوفي الذي يقصده هو أبو اليزيد البسطامي وأن له ضريحًا في بلده بسطام التي تبعد عن طنطا نحو خمسين كيلو مترًا تقريبًا، وأن كثيرًا من العلماء المحققين كتبوا عن تاريخه، فإذا به رجل عالم حقًا ومتصوف صدقًا، فأبديت رغبتي في زيارته، وقام عبد السلام جمعة فأعد العدة لهذه الزيارة على أن تبدأ غدًا ونعود إلى طنطا فنودع المواطنين قبل رجوعنا إلى القاهرة».

«هذه أول مرة تطأ فيها قدماي بلدة بسطام، فلم أكن رأيتها ولا عرفتها من قبل، وهي بلدة صغيرة هادئة، لكن قُصاد ضريح البسطامي عدد كبير لا ينقطعون كل يوم عن الحضور لزيارته، وقد وصلت إلى الضريح وتوجهت إلى الزيارة، وعرف الفلاحون أن النحاس باشا عندهم فلم يصدقوا وجاءوا ليشهدوا ضيفهم، ورأيت فيهم طبيعة الريف الطيبة فكانوا يسلمون عليّ ويرحبون بي في سذاجة لا تكلف فيها ولا تعسف، وتسابقوا في طلب زيارتهم وتناول القهوة في دورهم، حتى نساؤهم قد شاركوهم في الحفاوة والترحيب والدعوة إلى زيارة دورهم، وقد بششت في وجوههم وحييتهم على طريقتهم وشكرتهم معتذرًا بضيق الوقت، فتمسكوا وقالوا كيف تأتي إلينا أول مرة في حياتنا ولن نقوم بالترحيب نحوك؟».

«فأجبتهم أن حضوركم للتسليم علي أمام ضريح هذا الرجل الصالح أحسن تكريم وأعظم ضيافة، وأنا اعتبر أني زرتكم جميعًا، وبينما نحن في الحديث إذ حضر عمدة البلد ومشايخها وعدد من سراتها فقالوا إنا مهددون من رجال الحكومة ولكنك في بلدنا وعار علينا أن تبرحها قبل أن نقوم لك بواجب الضيافة فإننا نفعل هذا مع الناس العاديين فكيف بزعيم البلاد وخليفة سعد العظيم؟».

«تأثرت بهذه الكلمات وقلت لهم اختاروا مكانًا أزوركم فيه وتجتمعون كلكم، فقال العمدة في دواري، فقلت لا حتى لا يكون ذلك سببًا في إيذائك من رؤسائك الموظفين، فقال لا تهمني الوظيفة إذا كانت تتعارض مع ما تعودنا عليه من الحفاوة بالضيوف، ولكني تمسكت وظللت أتلطف معه حتى قبل أن أزور الجميع في دار أحد الأعيان الذي ليس للحكومة سلطان عليه».

(٨)

أما علاقة النحاس باشا بأولياء الله ورجال التصوف فقد كانت ملمحًا بارزًا من ملامح شخصيته، وفي المذكرات التي سجلها عنه الأستاذ محمد كامل البنا فقرة ناطقة بالتعبير الحي عن هذه العلاقة:

«قصدت أمس إلى أداء صلاة الجمعة في مسجد مولانا الحسين – رضي الله عنه – وأنا دائمًا أتبرك بالحسين وبزيارته وبالصلاة فيه منذ سلمني إليه المرحوم والدي وأنا طفل صغير وقد دخلت المسجد في الدقائق الأخيرة وكان غاصًا بالمئات من المصلين الذين كبروا وهللوا عند مدخلي وأفسحوا لي مكانًا في الصف الأول خلف الإمام وبعد انتهاء الصلاة أخذ المصلون يعيدون التكبير والتهليل ولكني اتجهت إلى القبلة وأشرت إليهم فسكتوا جميعًا وخيم على المسجد الوقار والروحانية ورفعت يدي إلى الله سبحانه وتعالى في خشوع وخضوع وأخذت أتلو آيات من القرآن الكريم ثم علا صوتي بدعوات خالصات خارجات من القلب بكل إخلاص وإيمان واتجهت إلى رب الكون القهار الجبار أن يقصم ظهر الجبارين، وأن يخلص البلاد من ظلم الظالمين، وعسف الطغاة السفاكين وأن يرحم عباده الضعفاء من أولئك الظلمة الأقوياء الذين يظنون أنهم آلهة متحكمون، وسادة أشداء، وغيرهم عبيد أرقاء، وظللت أدعو بصوت منتحب متأثر والمصلون جميعًا يؤمنون على دعواتي بأصوات مجلجلة، وزفرات حارة، ثم ختمت دعائي بقولي اللهم من كاد للأمة فكده، ومن ظلم الشعب فخذه، ومن أرادنا بسوء فانتقم يا ذا العزة والجبروت، يا حي يا قيوم يا من تمهل ولا تهمل وتقضي ولا يقضى عليك وطلبت إلى الحاضرين في ختام كلمتي تلاوة فاتحة الكتاب أن يخلصنا الله المنتقم الجبار العادل القهار من صدقي

وعهده المملوء بالمظالم الفياض بالجرائم، وكانت الأصوات تجلل والدعوات ترتفع والزفرات تصعد إلى السماء... وخرجت وسط مظاهرة قوية عنيفة تلاشت فيها كل قوى البوليس ورجاله ولم يستطيعوا أن يفعلوا مع تلك المئات المتراصة شيئًا، وأحسست وأنا في طريقي إلى داري براحة عميقة داخلية، وهدوء ملأ حنايا قلبي وسرى في جميع أجزاء جسدي».

(٩)

وتوحي المذكرات في هدوء ذكي بالربط بين هذا الدعاء وهذه المظاهر، وبين ما أصاب صدقي باشا بعدها:

«علمت أن صدقي لازم داره من أيام، ولم يصل إلى مكتبه وقالت الصحف الموالية له إنه يشكو من إرهاق بسيط لا يلبث أن يزول، ولكن العالمين ببواطن الأمور كما يسمون أنفسهم يقولون إنه مريض وأن الأطباء أشاروا عليه بملازمة الفراش».

«وصل الطبيب الإنجليزي الذي استدعى لعلاج صدقي وانضم إلى الأطباء المصريين وأعلن بصفة رسمية أن رئيس الوزراء أصيب داء الفالج ولا بد من منعه من مباشرة أي عمل لأنه لا يستطيع الحركة ولا مبارحة الفراش. على أثر إعلان إصابة صدقي بداء الفالج أصيبت الإدارة الحكومية كذلك بشلل كلي فقد عطلت الأعمال وكاد نشاط الحكومة كلها يقف ودولاب العمل يتعطل، وأصبح حديث المجالس وكتبت الصحف في صراحة أن الله يمهل ولا يهمل، وأنه آن للجبابرة أن يخضعوا لقوة الله، وللطغاة أن يعتبروا بما يرون وما يشهدون، قلت بيني وبين نفسي اللهم لا شماتة ولا تشفي، ولولا أن صدقي سام البلاد الخسف وخرب عديدًا من البيوت وشرد كثيرًا من العائلات وحبس وعذب، لولا هذا كله لأسفت على مرضه، بل لاستفسرت عن صحته... ولكنها عدالة السماء حين يستبطئها الناس تأتي على غير موعد وبغير مقدمات».

(١٠)

كان النحاس باشا يصرح برأيه المعارض لفكرة استخدام الجن وادعاء معرفة الغيب.. إلخ. ويصفها بالخزعبلات، وهذه فقرة معبرة من مذكراته في أثناء حديثه عن وقائع عام ١٩٤١ حين كان الناس يتمنون معرفة إلى أين تتجه الأمور:

«جاء لزيارتي الأستاذ يوسف عبد اللطيف المحامي ومعه شخص قال إنه يستخدم الجان ويستطيع أن يتنبأ بنتيجة الحرب ومستقبل البلاد، وأنه عالم في علم الكف وطلب أن يقرأ لي كفي فرفضت، وقلت ليوسف إن كان يريد أن يخبرني عن الماضي فأنا أعرفه، وإن كان يبتغي أن يحدثني عن الحاضر فأنا أعيش فيه، وإن كان يدعي أنه يعرف الغيب فقد خدعك لأن الغيب لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى. فليس ثمة داع لقراءة الكف أو استخدام الجان».

«وبالمناسبة أحب أقول لك إن هذه الخزعبلات من الأسباب التي أخرت الشرق وجعلت المسلمين في حالة لا يحسدون عليها مع أن دين الإسلام دين عقل وعبادة، وهو أقرب الأديان إلى العقل والمنطق وإذا تركنا الغيبيات التي اختص الله نفسه بها تجد أن جميع التعاليم الإسلامية تتفق مع طبيعة الحياة وتصلح لكل زمان ومكان فما بالنا ندخل في ديننا ما ليس فيه، وما بالنا نجري وراء الخرافات التي لا تورثنا إلا التأخر والعجز والكسل».

(١١)

كان النحاس زعيما عظيما، لكنه كان إنسانا عظيما أيضًا، وهو ما لم يتوافر لكثيرين ممن خلفوه، وربما كان أبرز المواقف التي اتضحت فيها صورة الإنسان في شخصية النحاس باشا كان هو موقفه حين دفعته سليقته الإنسانية ونخوته ذات يوم إلى أن يضرب أحد الضباط بعصاه ظنا منه أن هذا الضابط يحول بينه وبين الجماهير التي جاءت لاستقباله في محطة السكة الحديد، وقد قدم فــؤاد سراج الدين استقالته من منصبه كوزير للداخلية بسبب هذه الواقعة، لكن النحاس باشا عالج الموقف في مجلس الوزراء وأبدى اعتذاره للضابط، وطلب إلى سراج الدين أن يرتب في صباح الغد زيارة للضباط في مكتبه ومن بينهم الضابط الذي تعرض لعصا النحاس، وفي اللقاء سأل النحاس عن الضابط، وما زال الضابط يتقدم خطوة بعد الأخرى والخوف يتملكه حتى إذا ما أصبح بين يديه أخذه النحاس باشا فضمه إلى صدره وقبله في جبينه وطيب خاطره واعتذر له عما صدر منه.. وعندئذ بكى الضابط تأثرا.. واغرورقت عيون زملائه بالدموع.

ثم راح النحاس باشا يسأل اللواء سليم باشا زكي والضابط في لهجة كلها أبوة وحنان: «هل ما زلتم متأثرين مما وقع مني بالأمس».

فرد سليم باشا زكي والعبرات تختلط بصوته: «أبدا يا رفعة الباشا».

(١٢)

لم يكن من العجيب أن تكون نزاهة النحاس وسموه الخلقي من أرفع درجة، حقيقة لا مجازا، ومع هذا فإن الحمقى من معارضيه ظلوا يحاولون بكل ما أوتوا من قوة أن يصيبوا هذين الجانبين بأية خدوش وفي أي موضع، ولو أن الظروف ساعدتهم على أن يخدشوا هذه الصورة لكان نجاحهم عظيما ولبقيت آثاره إلى اليوم، فقد كانت الصورة التي تكونت عن هذين الجانبين من أخلاق النحاس صورة جميلة متماسكة نقية، ووصل نقاؤها إلى حدود قصوى من النقاء، وهو أمر خطر بل وشديد الخطورة كما نعرف، فالثوب الأبيض ناصع البياض يتعرض للتلوث بأسرع من أي ثوب آخر يحمل نسبة من الألوان الأخرى التي قد تستر التلوث.

وكلما مضى الزمن كانت صورة النحاس تزداد نقاء وهذا أمر حقيقي.

ومن أجل هذا كان أعداؤه (الذين لا نجد لهم وصفا في هذه الجزئية إلا الحمق) يتصورون سهولة تلويث الصورة، لكن سوء حظهم تمثل في أن الصورة كانت قد وصلت إلى مرحلة لا تقبل فيها أي تلويث؛ لأنها كانت تتمتع بخاصية أخرى وهي أنها تنضو عن نفسها أي تلوث عارض، وكانت في هذا كأنسجة الووتربروف حين تنضو الماء، وأنسجة البلاك أوت حين تعكس الضوء، ولم يأت هذا النجاح النحاسي من فراغ، وإنما لأن النحاس ظل بالفعل نزيها طاهرا، وظل يحافظ على النزاهة والطهارة حتى وهو قادر على التجاوز، وحتى وهو مباح له أن يسمح بالتجاوز.. ولا يدلنا على مدى طهارة النحاس ونزاهته أكثر من الكتاب الأسود نفسه، ومن التقرير الذي نشر عن لجنة التحقيق بعنوان «تقرير اللجنة الوزارية عن التصرفات الماسة بنزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية الأخيرة» وهو تقرير ضخم فخم لكن المخالفات التي يرصدها تستحي من الجهد الذي بذل في تسجيلها.

ولا يدلنا على مدى الالتزام الخلقي قدر التزامه بأن يسلم لحكومة الثورة كل أرصدة الوفد في البنوك وفي غير البنوك بعدما قررت الثورة حل الأحزاب في يناير ١٩٥٣.

(١٣)

وقد عاش النحاس فقيرا ومات فقيرا، وكانت حملات خصومه عليه من السذاجة بحيث ارتدت إلى صدور مهاجميه، وعلى سبيل المثال فإن قصر النحاس المعروف في جاردن سيتي (الذي يشغله الآن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) قد استأجره وبقي مستأجرا له دون أن يتملكه!!

ومن المعروف أيضًا أنه لما اضطر إلى استئجار مسكن جاردن سيتي كان لا يزال في حاجة إلى الاحتفاظ بمسكنه في مصر الجديدة، ولعدم قدرته على الإنفاق على مسكنين، فقد فكر في تأجير داره في مصر الجديدة من الباطن، وذلك حسب قوله «لأكمل مصاريفي عن طريق الحلال المشروع»، فاستأذن في ذلك شركة مصر الجديدة، التي أذنت له «ناظرة في ذلك إلى منزلتي في الأمة، وخدماتي للبلاد وسكانها، علما منهم بأن لا مطمع لي في ابتزاز أموال، أو ابتغاء ثراء من وراء رئاسة شركة، أو قبول عضوية في المصارف والبيوت المالية، إنما يعرفون عني كما يعرف المصريون جميعا أنني أعيش من كسبي الحلال، عف النفس، طاهر اليد، فلا تمتد إلى حرام».

(١٤)

وقد ظل النحاس محافظًا على أقصى الحدود فيما يتعلق بكرامته، وليس أدل على هذا مما يرويه الدكتور السيد أبو النجا (وغيره من مصادر أخرى) من أنه لم يقبل أبدًا مالًا من الرئيس عبد الناصر إلا أن يكون بشيك لاسمه مسحوبًا على الخزانة العامة للدولة:

وهذه فقرة الدكتور السيد أبو النجا في كتابه «السيد أبو النجا وهؤلاء»:

«وقبع مصطفى النحاس في بيته لا يزور أحدًا ولا يزار حتى أمم جمال عبد الناصر قناة السويس فوجد النحاس من واجبه أن يهنئه بما فعل وأرسل له برقية تهنئة فقدر عبد الناصر هذه الوطنية العالية وكان قد علم أن النحاس يعاني من قلة المال وقسوة المرض».

«وقد ذكر لي الأستاذ هيكل أن عبد الناصر أرسله ليقدم للنحاس أربعمائة جنيه فلم يقبل النحاس أن يأخذها من المصاريف الخاصة، وأصر على أن تكون بشيك على الخزانة العامة فكان له ما أراد».

....

....

هكذا كان مصطفى النحاس في تعامله صارما في الحق. نظيف اليد، واضحا في تصرفاته، على قدر كبير من الذكاء والإحساس بالتاريخ، وبالصورة الذهنية.

(١٥)

وهذه فقرة من فقرات مذكرات النحاس باشا التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا يتحدث فيها النحاس ببساطة وعفوية وصدق وكرامة عن المحنة التي واجهها حين أمر رئيس الوزراء إسماعيل صدقي باشا بتخفيض معاشه، وكيف دبر أمر تمويل نفقاته بقرض من بنك مصر ساعده على الحصول عليه الاقتصادي العظيم طلعت حرب باشا:

«فوجئت مفاجأة تتعلق هذه المرة بشخصي وهي حربي في رزقي فقد أُخبرت أن صدقي باشا أصدر قرارًا بتخفيض معاشي من ١٢٥ جنيهًا إلى ٦٧ جنيهًا، وهذا المعاش هو كل ما أحصل عليه وليس عندي سواه فلقد أنفقت كل مدخراتي من المحاماة أيام كنت أشتغل بها في شئوني وشئون عائلتي المكونة من تسعة أشخاص هم شقيقتي الأرمل وأولادها الثمانية، أربعة منهم ذكور وأربع إناث أتولى شئونهم من تعليم وكل مطالب الحياة، وكان المعاش يكفي بالكاد إذ كان عندي سيدة إيطالية تعهدت الصغار من طفولتهم وتولتهم، وكنت أعطيها المعاش لتنفقه علينا وتكفينا حسبما يكون، فلما جاءني هذا النبأ وجمت وتألمت وقلت سبحان الله ألم يكف هذا الرجل الفاجر أن يحاربنا من الناحية الوطنية فيعمد إلى أحط أنواع الحرب في الرزق ورزق من؟ رزق أطفال صغار وأرمل مسكينة».

«وأخذت أفكر ماذا أصنع في هذه الكارثة.. لم أتأثر من الناحية العامة ولكني تألمت من ناحية الأسرة التي في عنقي ثم أخذت أفكر كيف السبيل إلى حل هذا الإشكال

دون أن أظهر ضعفًا أو تأثرًا أمام خصومي حتى لا يشمتوا ولا يظنوا أني ضعفت أو استكنت، وقضيت ليلة لم أذق فيها طعم النوم، وفي الصباح الباكر ارتديت ملابسي، ونزلت إلى حديقة المنزل على غير عادتي وأخذت أتمشى ذهابًا وجيئة، ودخل عليّ سكرتيري الصحفي وأنا في هذه الحال من الاضطراب، فسألني خيرًا قلت إن صدقي خفض المعاش، بحيث لا أستطيع مواجهة المطالب الضرورية، فقال ألا تكلم أعضاء الوفد من الموسرين أمثال حفني باشا الطرزي أو محمد الوكيل باشا أو سيد بهنس أو بولس حنا باشا أو سينوت حنا وهم والحمد لله موسرون ولا أظن أحدًا يتردد في أن يقرضك مبلغًا تحل به هذه الأزمة مؤقتًا حتى تدير الأمر، فقلت له لا يمكن يا بني أن أتحدث مع أي واحد من هؤلاء في مسألة من أخص خصائصي كهذه».

«وظللت أتمشى في الحديقة والأفكار تتزاحم في ذهني بعد فترة من الوقت طرأت على ذهني فكرة فابتسمت، وقلت يا بني ناد سائق السيارة وهيا بنا إلى بنك مصر وسأقابل طلعت حرب باشا وأتحدث معه في أن يقرضني سلفة أغطي مصاريفي حتى أرفع الأمر للقضاء، وأنا مطمئن بعون الله إلى أن الحكم سيكون في صالحي، لأن قرار الحكومة قرار جائر لا يستند إلى قانون، ولكن بقي شيء، البنك عادة يطلب ضامنًا ولست أدري من يضمنني فقال سكرتيري أن أي عضو من أعضاء الوفد يضمن وما خلته يرفض فقلت هيا بنا والله يفعل ما يريد».

(١٦)

وهو يتحدث بامتنان وتقدير عن لقاء طلعت حرب به، وكأنه مواطن عادي قدره رئيس بنك وسهل له أمره:

«وصلت إلى بنك مصر فاستقبلني فؤاد سلطان بك وكيل البنك، وقابلني طلعت باشا على الفور وتحدثت معه في الموضوع وفي أني أفكر في حالة موافقتك على السلفة أن آتي لك بشخص من الموسرين ليضمناني طبقًا لقانون البنك، فابتسم طلعت باشا وقال يا باشا هذا كلام لا يصح.. إذا كانت مصر كلها ونحن من أبنائها ائتمناك على قضيتنا، أفلا أئتمنك على عدة آلاف من الجنيهات ثم نادى سكرتيره وقاله له حول الآن مبلغ خمسة آلاف جنيه إلى حساب الباشا الجاري في البنك ليكون تحت تصرفه

فإذا أوشك هذا المبلغ على الانتهاء فحول له مبلغًا اخر حتى تنتهي هذه المحنة بسلام والتفت إليَّ وقال يا باشا البنك ورئيسه ومجلس إدارته في خدمتك وودعنا حتى السلم الخارجي وخرجت مسرورًا شاكرًا لله أنعمه أن وفق ويسر حل هذه الأزمة التي ظن صدقي أنها ستنال مني أو تلهيني عن الجهاد في سبيل تحقيق آمال البلاد».

«انتشر خبر تخفيض المعاش بين الأوساط كلها فجاء أعضاء الهيئة الوفدية وعدد كبير من الأغنياء والموسرين يعرضون عليّ أموالهم، فاعتذرت شاكرًا وقلت لهم إن المسألة انتهت، وإن طلعت باشا حرب أكرمه الله قد حلها على أحسن وجه وأكمله، وتجاذبنا أطراف الحديث في مروءة طلعت باشا وشهامته وكرم نفسه، وصرحت أمامهم بأن هذا جميل لن أنساه لطلعت حرب طيلة حياتي، ثم كلفت بعض الأساتذة المحامين برفع الدعوى ضد هذا القرار الجائر».

(١٧)

وربما كان موقف النحاس من الانشقاقات التي حدثت في الوفد على عهده بمثابة أبرز دليل على طبيعة الزعيم القوي الواثق الذي لا يحاصر أتباعه بالطاعة، ولا بالخوف من مخالفته، كما أن هذا الموقف دليل على أن العامل الشخصي كان أبعد ما يكون عن تسبيب الخلاف من ناحية النحاس حتى إذا وجد المبرر في الناحية الأخرى، وهنا يجب أن نفرق بين انشقاق الأفراد وانشقاق المجموعة، لكننا نرى صورة النحاس السامية تفرض نفسها هنا وهناك، ورأيي أن الانشقاق الوحيد الذي كان ذا قيمة هو انشقاق مجموعة النقراشي وأحمد ماهر اللذين سموا أنفسهم بالسعديين أو بالهيئة السعدية، أما ما عدا هذا فلا يعدو في نظري أن يكون انشقاق أفراد، فلم يكن انشقاق مكرم عبيد في ١٩٤٢ إلا انشقاق فرد، سواء أكان هذا الفرد عظيما أم لم يكن. صحيح أنه جمع عددا محدودا من أنصاره، ولكن أحدا منهم لم يكن ليمثل قيمة سياسية في حد ذاته، إنما هم ثانويون تماما، وقد كان أهم المنشقين مع مكرم مجموعة من الشباب المثقف الطموح لكنهم كانوا شبابا تماما يتمتعون بكل ما هو ممكن ومحتمل ومتوقع من حسن النية، وسهولة الانخداع بمعسول الكلام، وقد كانوا في الأصل معجبين ببلاغة مكرم ورطانته، وهكذا فإنهم انصرفوا معه ثم انصرفوا عنه حيث

انصرفت البلاغة والرطانة، ولم يكن هذا تعبيرًا عن عيب في شخصياتهم ولا في توجههم، ولكنه طابع السن والسن وحدها.

ويدلنا على ضعف قيمة الانشقاق المكرمي هذا ما حدث بعد الانشقاق بعامين حين فرض الملك والقصر على أحمد ماهر استرضاء مكرم عبيد وضمه هو وحزبه إلى الحكومة التي خلفت حكومة النحاس باشا (أكتوبر ١٩٤٤)، وكان مكرم عبيد جديرا بكل إرضاء من القصر بعد دوره في الكتاب الأسود وفي غير الكتاب الأسود، ولهذا أيد القصر مطلبه في الحصول على أربعة مقاعد وزارية في الحكومة، ولكن السياسيين المشاركين يومها تعجبوا وشكوا في أن يجد مكرم عبيد في شيعته أربعة يستحقون منصب الوزارة أو يرقون إليه!!

(١٨)

ويتصل بالحديث عن أخلاق النحاس باشا واكتمال زعامته ومقومات هذه الزعامة ما تدل عليه مواقفه الصلبة في الدفاع عن الوفديين والحفاظ على كرامتهم، ومن هذا ما روته المذكرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا على لسان النحاس باشا من حرصه المفرط على كرامة الوفد وكرامة الأستاذ العقاد:

«جاءني الأستاذ حسن صبري وبعد أن تحدثنا عن جرائم الوزارة وبطشها وإمعانها في التنكيل دون رقيب ولا حسيب ولا وازع من ضمير.. قال لي حسن صبري فجأة، أما آن لهذا الإجرام أن يوضع له حد فقلت له إننا نجاهد وسنظل نجاهد حتى يأذن الله بالفرج. فقال والله يا باشا عندي مسألة أعرضها لعلك لو وافقت عليها يكون فرج من هذه الأزمة الطاحنة التي أضرت بجميع طبقات الأمة ولم ينج منها إلا أنصار الوزارة والمطبلون لها، قلت له وما هي.. قال إن جلاله الملك متأثر جدًا من الوفد ومنك على وجه الخصوص لأنك زرت العقاد في داره مهنئًا بالخروج من السجن، مع أنه أهان الملك وعرض به. وحكم القضاء بإدانته، فقلت له يا حسن أنت محام وتعرف مبلغ التلفيقات، ولعلك لم تنس بعد ما فعلته السراي معي أنا وويصا وواصف بك وجعفر بك، وقد كنت أحد المحامين المترافعين فيها.. والعقاد لم يقل شيئًا يمس الملك إلا إذا كان الملك يعلن صراحة أنه ليس ملكًا دستوريًا ولا يحب الدستور الذي وقعه

باسمه وكان السبب في أن رفعه من لقب عظمة السلطان إلى جلاله الملك، فقال يا باشا أنت سيد العارفين وسأصارحك بما جئت من أجله اليوم».

«قلت هات ما عندك، قال إن الملك صرح لبعض خاصته بل بصراحة كلفني أن أقابلك وأعرض عليك أنه مستعد لأن يعيد دستور ٢٣ ويشكل وزارة محايدة تجري انتخابات حرة، وطبيعي سيكون الوفد صاحب الأغلبية فتشكل الوزارة وتعود الحياة إلى مجاريها وتنتهي مهزلة الانتخابات التي يعد لها صدقي باشا والبرلمان والذي ينوي أن يفتتحه باسم دستوره الجديد. كل هذا مقابل مطلب واحد يريده الملك منك، قلت ما هو قال أن تفصل عباس العقاد من الهيئة الوفدية ومن الصحف الوفدية لأنه أهان الملك من غير داع وتطاول عليه بلا سبب، فأجبته كاظمًا غيظي لأنه صديق وقلت يا حسن بك أنت زميل ولك عليّ حق ولولا هذا لغضبت منك إذ تحمل إليَّ مثل هذا الخبر، بلغ الملك أن مصطفى النحاس لا يقبل بحال من الأحوال أن يفرط في فراش من فراشي بيت الأمة أو النادي السعدي، فضلًا عن الكاتب الأستاذ عباس العقاد الذي سجن وعذب وحوكم ولم يجن ذنبًا أكثر من أنه قال إننا مستعدون لأن نحطم أكبر رأس تحاول أن تعبث بالدستور أو تعطل الحياة النيابية، وما أظن الملك الدستوري يحمل هذا القول على نفسه إلا إذا كان يكره البرلمان، وأنت تقول إنه مستعد أن يعيد الدستور فكيف ذلك، على أنني أحب أن أضع لك النقط على الحروف فأقول لك بكل صراحة لن أفرط في العقاد ولا في أقل من العقاد لأن هذه سابقة خطيرة لها نتائجها وأثارها على الوفد، وعلى الأخلاق وعلى الكرامة الوطنية».

(١٩)

ويتصل بتقدير النحاس للأدباء والمفكرين ما رواه الأستاذ محمد كامل البنا في مذكرات النحاس باشا من تقديره لأمير الشعراء أحمد شوقي:

«قرأت نعي الشاعر أحمد شوقي وبالرغم من أنه صهر الأحرار الدستوريين وصديق شخصي لصدقي إلا أنني أرسلت مندوبًا عني ليشيع جنازته نظرًا لمنزلته الأدبية وتاريخه في حرب الإنجليز، وإشادته بسعد باشا في عديد من قصائده».

* * *

وشبيه بهذا ما يرويه إبراهيم فرج من تقدير النحاس للمازني الذي عاش حياته معاديًا للوفد:

«... عندما مات إبراهيم عبد القادر المازني، رحمه الله، وكان سليط اللسان على النحاس وعلى الوفد في الجرائد المعادية له.. جاء طه حسين وهو وزير للمعارف في وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ إلى النحاس باشا.. يقدم رجلا ويؤخر أخرى ويطلب معاشا استثنائيا لأولاد المازني».

«قال له: عاوز كام؟».

«فقال طه حسين: أربعون جنيها في الشهر».

«فرد النحاس باشا: لا.. مجلس الوزراء قرر منحهم خمسين جنيها».

(٢٠)

وانظر أيضًا إلى ما يرويه النحاس باشا نفسه عن لقائه بخليل مطران في ١٩٤١:

«... دعيت اليوم إلى حفلة شاي عند جرجس انطون باشا في منزله فلبيت دعوته، وقد التقيت هناك بإخوان من جاليات مختلفة، كما عرفت لأول مرة شاعر القطرين خليل مطران وقد رأيت فيه دماثة خلق وأدبًا جمًا، وجرنا إلى الحديث عن محنة سوريا وإلى طائفة الدروز وأثار بعض الحاضرين أن الدروز وعلى رأسهم زعيمهم سلطان باشا الأطرش منحرفون عن الدين الإسلامي شأنهم شأن الشيعة والأباضية والإسماعيلية والقاديانية وباقي الطوائف التي تدعي كل طائفة أنها هي المؤمنة صحيحة الإيمان وغيرها في عقيدتهم زيغ».

«وقد تحدث الشاعر مطران عن قبيلة الدروز، فقال عنهم إنهم غير ما يرى الناس وأنهم قوم مؤمنون إيمانًا صحيحًا لا زيغ فيه، وأن فيهم من الصفات والخلال ما يؤهلهم لأن يكونوا سادة محبوبين لدى مواطنيهم، فهم وطنيون متطرفون لا يسمحون لغريب أو دخيل أن يساكنهم في جبلهم الذي يسمى باسمهم وتعيش فيه قبيلتهم وأنهم يعبدون الله عبادة لا شبهة فيها، ولعل شوقي أمير الشعراء رحمه الله كان أعلم الناس بهم، فحين زار دمشق بعد محنتها الشديدة التي أصابتها في العشرينيات وقصد جبل

الدروز والتقى بزعيمهم وكبار الرجال فيهم عاد مقتنعًا بأنهم ليسوا كما قيل عنهم عصابة شر أو جماعة غدر أو قبيلة خارجة على إجماع بلادهم، فقال فيهم في قصيدته التي أنشأها بعد عودته من دمشق:

وما كان الدروز قبيل شر ... وإن أخذوا بما لم يستحقوا

ولكن سادة وأباة ضيم ... كجلمود الصفا خشنوا ورقوا

«وقد أعجب كثير من الحاضرين وطلبوا إلى مطران أن يذكر لهم شيئًا من هذه القصيدة إن كان يذكر، فأجاب أنها محفوظة في ذاكرته كأكثر شعر شوقي وأنشد لهم مطلعها:

سلام من صبا بردي أرق ... ودمع لا يرقرق يا دمشق

ومقدرة البراعة والقوافي ... جلال الرزء عن وصف يدق

«وقد ثارت مناقشة اشترك فيها عدد من الحاضرين منهم مَنْ انتقد القصيدة وقال إن الرزء لا يدق بل يجل، ومنهم من تحمس لها وقال إنها من عيون الشعر، وكانت محاورة لطيفة أنستنا الحرب وأنباءها والغارات وفظاعتها والقتلى وأشلاءهم، وبعد انتهاء الحفلة شكرت للداعي أن أتاح لنا فرصة الاجتماع بطائفة مثقفة من أبناء البلاد وإخوة من صفوة البلاد الشقيقة».

(٢١)

ويروي النحاس في مذكراته ببساطة آسرة كيف أتيح له أن يلتقي بالمقرئ العظيم الشيخ محمد رفعت:

«قصدت إلى أداء صلاة الجمعة في مسجد فاضل باشا لأنهم أخبروني إنه مسجد يقع بجوار المدرسة الخديوية وهي المدرسة التي كنا نتعلم فيها التعليم الثانوي وأن به قارئًا ممتازًا يرتل القرآن ترتيلًا متقنًا، وفي الطريق مررت على نادي المدارس العليا فتذكرت ماضي الشباب أيام كنا نجتمع فيه نخطط للقيام بأعمال سرية ضد جيش الاحتلال، ووصلت إلى المسجد قبل الصلاة بدقائق، فسمعت شيخًا مكفوف البصر يرتل من آيات الذكر الحكيم قول الله عز من قائل ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ

رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ بصوت رخيم جميل فيه خشوع وفيه جلال، واهتزت نفسي عند هذا وسألت عن اسم القارئ فقالوا أن اسمه الشيخ محمد رفعت، فلما انتهت الصلاة بين تكبير المصلين ودعواتهم قصدت إلى حيث الشيخ فشددت على يديه وحييته تحية الإعجاب والتقدير فكانت مفاجأة له حين عرفني، فقام يهلل ويكبر وظهرت على وجهه سيماء الفرح والسرور وأخذ يدعو بدعوات طيبات والمصلون يؤمنون عليه».

(٢٢)

وعلى صعيد آخر فقد كان النحاس مشجعًا للفن الرفيع إلى أقصى حد، حريصًا على أن يأخذ الفن مكانه في الحركة الوطنية، وفي مذكراته يروي، فيقول:

«حضرت ماتيلدا عبد المسيح ومعها زوجها وقد رحبت بهما وأخذ زوجها يحدثني عن النشيد الذي أعدته لتعزفه على البيانو بمساعدة فرقة من الفتيات أعدتها لذلك وأن بعض تلميذات جمعية المعارف حفظنه كذلك وسيشتركن في إلقائه، وقد استمعت إلى كلمات النشيد فوجدته نشيدًا وطنيًا طيبًا لا بأس بإلقائه في الحفلة، فشكرت لها وطنيتها وشجعتها بكلمات طيبة».

(٢٣)

وهذه قصة كاشفة عن مدى ما كان النحاس يتمتع به من إنسانية عالية، وما حفلت به سمعته من تقدير واعتراف بهذه الإنسانية الهادرة:

«وصلت رسالة إليَّ باللغة الفارسية من بلدة اسمها [راشت] بإيران فطلبت الصديق مهدي رفيع مشكى وعرضتها عليه لترجمتها فأفاد بأن مرسلها رجل اسمه عبده الكاظمي وهو يقول إنه أرسل إليك هذا الخطاب بصفتك زعيمًا مسلمًا من زعماء الشرق، وبصفتك زعيم مصر السياسي يطلب إليك أن تبحث عن أخ له يسمى عبد المحسن حتى نستطيع أن نرد على مرسل الرسالة، ووعد بأن يوافيني بالنتيجة على وجه السرعة».

«التقيت اليوم بالشيخ البنا وجاء ذكر الرسالة التي تلقيتها من بلدة راشت بإيران

بشأن البحث عن شخص يسمى عبد المحسن الكاظمي فقال لي إنه يعرف أنه كان في مصر رجل يسمى عبد المحسن الكاظمي مكفوف البصر وهو شاعر معروف في الوسط الأدبي صديق لشاعر النيل حافظ إبراهيم وغيره من الأدباء لكنه لا يعرف أهو لا يزال مقيمًا في مصر أم رحل عنها، وأنه سيسأل أصدقاءه الأدباء عنه».

«فقلت له أبحث من ناحيتك وسيبحث مهدي رفيع مشكى وهو إيراني الجنسية من ناحيته وأيكما يأتيني بنبأ هذا الرجل، سأكتب إلى أخيه في إيران بنتيجة تحرياتنا».

«اتصل بي مهدي رفيع مشكى، وأخبرني بأنه تحرى عن الشيخ الكاظمي فوجده في القاهرة ولكنه ملازم داره لا يبرحها لأنه أصيب بشلل في يده اليمنى لكن حالته المعنوية طيبة وقد أخبره بأن سبب امتناعه عن مراسلة أهله في مدينة راشت هو أنه لا يعرف طريقة لتوصيل الخطابات إليهم ورجا أنه إذا كتبنا إلى أسرته أن نطمئنهم عليه وأنه بصحة جيدة. ولما كان لا يمكن إرسال الرسائل إلى الخارج إلا بواسطة الصليب الأحمر فقد اتصلت بممثله في القاهرة واتفقت معه على قبول الرسالة التي حررتها لشقيق الكاظمي».

(٢٤)

وقد لقى النحاس باشا كثيرًا من عنت المؤرخين والكتاب بسبب المساحة الكبيرة من حرية الحركة الاجتماعية التي تمتعت بها زوجه السيدة زينب الوكيل، وهو أمر مفهوم بالطبع في ظل المساحات الضئيلة والهامشية التي لم تتح من قبل هذه السيدة لمثل من كانت في موقعها، ونحن نعرف أن نشاط السيدة صفية زغلول لم يتعد بيت الأمة إلا بالكاد، كما أن الملكة نازلي كانت أسيرة القصر بأكثر مما كانت سيدته.

وقد صادفت الجهود الاجتماعية التي تبنتها السيدة زينب الوكيل أو بذلتها حظًا سيئًا على مستويات متعددة. فلما جاء عهد الثورة كان عبد الناصر حريصًا بكل ما أوتي من قوة على وأد أي دور لزوجه.. دعك من أن زوجته الجليلة لم تكن على استعداد لمثل هذا الدور.. وكانت سياسة عهد الثورة المبكرة في تحجيم دور المرأة تصب بالطبع في هجوم مكثف على السيدة زينب الوكيل التي ماتت محرومة من أملاكها، حتى أن بيتها اتخذ في حياتها (وظل) معتقلًا للرئيس محمد نجيب.

وربما يأتي وقت تتاح فيه الفرصة لدراسة أكاديمية تتناول جهود هذه السيدة بالتحليل والإنصاف.

على أن ما يعنينا في هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو أن نلقي الضوء على طبيعة تفكير النحاس نفسه فيما يتعلق بمساحة النفوذ التي كان يرى أن تتاح لزوجه. ومن قبل هذا تفكيره في الشمائل التي ينبغي أن تتحلى بها من تشغل هذه المكانة.

وهو على سبيل المثال فيما رواه الأستاذ محمد كامل البنا من مذكراته سنة ١٩٣٢ يتحدث عن مشروع زواج معروف تناولته الكتابات الصحفية في وقتها وفيما بعد مرور أكثر من نصف قرن (على يد الأستاذ مصطفى أمين أو بقلمه) وهو يتناول موقفه أو تفكيره الذي حدا به إلى وقف هذا المشروع في بداياته فيقول:

«كنت قد فكرت في الزواج بعد أن كبر أولاد شقيقتي وتزوج بعض بناتها فحدثوني عن سيدة من أسرة الشيخ بالإسكندرية فأعجبني شكلها مبدئيًا وانتويت أن التقي بها لنتحدث في مسألة الزواج وفعلًا كلفت بعض الوسطاء في أن يعد لنا لقاء لإنهاء هذا الموضوع، وبينما استعد لمقابلة السيدة المذكورة جاء إليّ من يخبرني بألا أفعل لأن الحكومة تنصب لي كمينًا وبثت جواسيسها وبوليسها لمراقبتي ومداهمتي وأنا مجتمع بالسيدة المذكورة، فعجبت لهذا الإجرام وهذه التصرفات القذرة وأرجأت هذا الموضوع إلى فرصة آخرى».

«زارني الدكتور محمد فاضل رئيس لجنة الوفد بالرمل وزوجته السيدة إجلال وتحدثا معي بخصوص الزواج، وقال لي الدكتور فاضل أن أعدل عن هذا الزواج نهائيًا لأن السيدة المشار إليها تجلس على الشاطئ يحيط بها عدد كبير من السيدات والفتيات وتجاهر بأنها ستتزوج الزعيم، وأنه هو الذي يلح عليها في هذا الزواج، وإن كانت غير راغبة فيه، فضلًا عن أن المعارضة والحكومة تريد أن تستخدمها لمعرفة أسرار الوفد ونقلها إليهم وأن زوجته إجلال قد سمعت عن هذه الحكايات من أقرب المتصلين إليها ومن أفراد أسرة الشيخ نفسها، وعند سماع هذه الأنباء تأكد لي أن تلك الزوجة لا تصلح شريكة حياتي. وحمدت الله الذي أدركني في أول الشوط».

(٢٥)

ويتصل بتفكير النحاس في زواجه هو نفسه والعوامل الحاكمة لاختيار أنسبائه ما نراه من تفكير آخر له عند الحديث عمن كان سيصبح عديلًا له، وهو ما يتضح بجلاء شديد في فقرتين لا تعوزهما الصراحة، وردتا في مذكراته التي سجلها محمد كامل البنا عن عام ١٩٤١:

«... كلمني عبد الواحد الوكيل بك (هو كما نعرف والد زوجه السيدة زينب الوكيل) بأن شابًا من أسرة محسن باشا بالإسكندرية طلب إليه يد كريمته الصغرى وقد أرجأه حتى يأخذ رأيي، فقلت له هات لي اسمه وصناعته وعنوانه حتى يمكن التحري».

....

«تحريت عن الشاب الذي طلب يد شقيقة حرمي، وقد علمت أنه ورث عدة عمارات في الإسكندرية تدر عليه إيرادًا سنويا كبيرًا وهو بعد عاطل من التعليم ومن الثقافة فأبديت رأيي لصهري بأني لا أوافق على هذا الزواج لأنه مقضي عليه بالفشل إذ أن تحرياتي دلت على أن الشاب المذكور يجلس كل ليلة على موائد الميسر وقتًا طويلًا ويمكث مع جلساء السوء أكثر وقته ولا يصلح أن يكون زوجًا ولا عديلًا بأي حال من الأحوال، وقد أقرتني أسرة صهري على رأيي وقررت العدول عن هذا الزواج، وعهدت إليّ أن أطلب ذلك الشاب وأرفضه».

(٢٦)

ومما يحسب للنحاس باشا أنه شجع زوجه السيدة زينب الوكيل على القيام بدور اجتماعي وإنساني رائد، وقد كانت هذه السيدة تتمتع بقدرات إنسانية مكنتها من النجاح في هذا النشاط الذي ارتادته، وهي في المقام الأول ليست إلا واحدة من أبناء الشعب، حتى وإن انتمت إلى طبقته المتوسطة، وحين بدأت نشاطها الاجتماعي باعتبارها زوجة الزعيم، كانت السيدتان صفية زغلول، وهدى شعراوي لا تزالان على قيد الحياة والنشاط، لكن نشاطها استطاع أن يفرض نفسه من خلال «مشروع البر» الذي تبنته وأظهرت نشاطها ونجاحها فيه.

لكن انتماء السيدة زينب الوكيل إلى عائلة كبيرة العدد يشتغل كثير منهم بالتجارة والأعمال، كان بمثابة سيف إرهاب فُرض بقسوة على نشاطها منذ بدأ مكرم عبيد نزاعاته «الصغيرة» مع النحاس باشا، وقد كان من المحتم على مكرم أن يلجأ إلى هذا السبيل لأنه لم تكن هناك قضية كبرى اختلفت فيها توجهاته المعلنة مع توجهات النحاس، وهو الذي عاش حياته مدافعًا عن سياسات النحاس والوفد، ومن ثمَّ لم يكن أمامه إلا اللجوء إلى قضية مفتعلة كقضية نزاهة الحكم، ولم يكن أمامه إلا عائلة أو أصهار «الرئيس الجليل» كى يكون تأثيره بالغا في عداوته.

وقد بدأت متاعب السيدة زينب الوكيل (في تشويه صورة عائلتها والقول بسعي بعض أفرادها إلى التربح) على يد مكرم عبيد في الكتاب الأسود الذي تخطى الحدود المتعارف عليها في التعامل مع الأسر والسيدات والبيوت، وكان هذا هو أقصى ما يمكن لمكرم عبيد أن يخوض به معركة ظنها مصيرية في وصوله إلى هدفه، لكنها كانت مصيرية في القضاء عليه.

ولما كان أحمد نجيب الهلالي (منذ ١٩٤٢) قد لعب دور سلاح الوفد البلاغي في الرد على هجوم مكرم، فإنه حين وصل إلى رياسة الوزارة بعد انشقاقه على الوفد وجد في ذاكرته وفي مكتبه ما يساعده على البدء في مناوئة الوفد وزعامته، بما سبق له هو نفسه أن رد فيه على مكرم عبيد، وهكذا كرر الهلالي اتهامات مكرم للزعامة الوفدية حين خرج على هذه الزعامة على نحو ما خرج مكرم من قبل.

وهكذا كانت صيحة الهلالي بالتطهير قبل التحرير تصب مباشرة في الهجوم على السيدة زينب الوكيل كمدخل تقليدي وغير مباشر للهجوم على النحاس.

وفي عهد وزارة نجيب الهلالي الأولى (مارس ١٩٥٢)، استصدر وزير الشئون الاجتماعية راضي أبو سيف راضي قرارا بعزل السيدة زينب هانم الوكيل من المسئولية عن «مشروع البر»، وتم إعلانها بالقرار، وقد رفع الوفد قضية بالطعن في القرار وطلب إلغاءه أمام محكمة مصر واستمرت القضية ثلاثة أشهر، وقدم الوفد (حسب رواية إبراهيم فرج) الأدلة على براءة هذه السيدة وحسن تصرفها، وبأن «أسبوع البر» زادت أمواله ولم تنقص، وقام بأعمال إنسانية كثيرة وكبيرة ولا يوجد مليم ليس محسوبا أو مقيدا ومرصودا في حسابات البنك والحسابات المقدمة إلى

ديوان المحاسبة، واطلعت المحكمة على المستندات ودرستها بدقة بالغة وأصدرت حكما في ٣٩ صفحة فولسكاب، ردت فيه اعتبار السيدة زينب الوكيل وأنصفتها، وعتبت على وزير الشئون الذي صدر عنه هذا التصرف، وأثنت على السيدة زينب الوكيل وأشادت بحسن تصرفها وقضت بإلغاء القرار وكافة آثاره.

واستأنفت الحكومة هذا الحكم وقضت المحكمة برفض الاستئناف.

ثم لجأت الحكومة إلى محكمة النقض التي قضت برفض الدعوى أيضا.

وبعد هذه الأحكام التي صدرت لصالح زينب هانم استقالت من مشروع البر لتريح وتستريح [على حد تعبير إبراهيم فرج].

(٢٧)

وقد حوكمت السيدة زينب الوكيل أمام محكمة الثورة، وكانت التهمة التي وجهتها إليه محكمة الثورة أنها «أتت أفعالا ساعدت على إفساد الحكم وكان من شأنها إفساد الحياة السياسية، وذلك خلال سنة ١٩٥٠ و١٩٥١ وما قبلهما بتدخلها في شئون الحكم في البلاد مستغلة صلتها بزوجها السيد مصطفى النحاس رئيس الوزراء الأسبق واستغلالها للنفوذ من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وما بعدها غير مراعية إلا مصالحها الخاصة ومصالح أفراد أسرتها بطرق غير مشروعة، وقد أفادوا جميعا من ذلك ثروة ضخمة، والتدخل سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ في عمليات القطن».

وقد حكم عليها بإعفائها من عقوبة السجن لمرضها ومصادرة كل ما زاد من أموالها وممتلكاتها عما ورثته شرعا لصالح الشعب فيما عدا مبلغ عشرة آلاف جنيه الذي تنازل لها عنه زوجها السيد مصطفى النحاس، وهو ثمن منزله بسمنود، ومصادرة كل ما زاد من أموال وممتلكات أحمد الوكيل عما ورثه شرعا، وعبد الواحد الوكيل عما كان لديه قبل يناير سنة ١٩٥٠. وكتبت المحكمة في حكمها (ولا نقول: سجلت) أنها تأسف أشد الأسف لموقف السيد مصطفى النحاس إزاء تصرفات زوجته وسماحه لها بالتدخل في شئون الحكم والسياسة واستغلال مركزه هي وعائلتها للإثراء.

....

....

(٢٨)

وقد ظل النحاس حتى في أحلك لحظات حياته متمتعًا بطبيعة النبل وطول النظر في ممارسته للسياسة وتصديه لتقلباتها، ويتضح هذا بصورة بارزة من مثل رواه صلاح الشاهد عن موقف النحاس من رغبته (أي رغبة صلاح الشاهد) في الشهادة لصالح حرم النحاس، على حين كان النحاس باشا أبعد نظرا، وكان يعرف أنه لا جدوى من شهادة لن تقدم ولن تؤخر:

«... وأذكر أنه أثناء قضية زينب هانم الوكيل ـ حرم الزعيم مصطفى النحاس باشا ـ رحمها الله ـ أن طلبت زينب هانم من المحكمة سماع أقوالي في واقعة تتعلق بالقضية».

«وقد نشرت مجلة التحرير ـ وكانت تعبر عن رأي مجلس قيادة الثورة ويصدرها ضباط ـ هذا الخبر».

«وقد كنت على استعداد لأن أدلي بشهادتي، إيمانا منى بإظهار الحقيقة عل الملأ، كما أني عملت وقتا طويلا بالقرب من مصطفى النحاس واتصلت به منذ شبابي، وكان الرجل وزوجته ـ غفر الله لهما ـ أثيرين إلى نفسي، ولم يكن من المعقول ـ وأنا رجل عام ـ أن أتخلى عن ذكر الحقيقة أيا كان الموضع الذي كنت أشغله، كما يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَـٰدَةَ﴾».

«وقد أبديت رغبتي في التوجه إلى المحكمة للسيد الرئيس اللواء محمد نجيب فأبدى شيئا من الحذر، خشية أن يؤول الأمر باعتباره معاداة للثورة.. ولكني لم أتردد».

«واتصل بي المحامي الكبير الأستاذ أحمد رشدي بك، وكان مدافعا عن السيدة الجليلة زينب هانم ودعاني لمقابلة السيدة زينب هانم، فلبيت، والتقينا في منزل مصطفى النحاس وأبديت بجلاء استعدادي للشهادة وليكن ما يكون».

«ولكن مصطفى النحاس باشا رفض ذلك وقال بالحرف الواحد للأستاذ أحمد رشدي: يا أحمد بك، لا تتعب نفسك فالحكم مكتوب قبل المحكمة، وكل شيء معد مقدما ولا داعي لإحراج صلاح، وأنا شايف إن بقاءه في هذا المنصب خير لنا من إحراجه في وقائع لن تسمعها المحكمة».

«وفي اليوم التالي سحب الأستاذ (أحمد) رشدي (المحامى) طلبه باستدعائي للشهادة.. وصدر الحكم».

(٢٩)

وقد أخذ على النحاس اهتمامه البالغ بشعبيته وحب الجماهير لكن أحدًا ممن أخذوا عليه هذا لم يصل إلى اتهامه بأنه كان مفتونًا بنفسه ولا بزعامته، وإن كان معتزا بها أشد الاعتزاز، وقد كان في مقدمة مَنْ أشاروا إلى هذا المعنى السفير البريطاني مايلز لامبسون (اللورد كيلرن).

وقد لاحظ المستشار طارق البشري في تأمله لمذكرات النحاس باشا كيف اهتم النحاس بشعبيته الفائقة، ولخص هذا المؤرخ العظيم انطباعه المنصف عن هذه الجزئية تلخيصًا دقيقًا وموحيًا حيث قال:

«... ونحن نلحظ في المذكرات على طولها واتساع مساحتها الزمنية مدى اهتمام النحاس الفائق بشعبيته وشعبية التنظيم الذي يقف على رأسه، وهو دائم الوصف لما يلقاه عند سفره وترحاله وزياراته للأقاليم من احتفاء وتجمهر شعبي، لا يمل ولا يكل من ذكر ذلك، ووصفه حماس الجماهير وحسن استقبالهم، وعلى كثرة ما وصف ذلك فهو في كل مرة يصفه كما لو يحدث لأول مرة، وهو يذكرها دائمًا كما لو كان فوجئ بهذه الاستقبالات وبالحشود وتنظيمها وأن الأمر يجري بتلقائيات الأوضاع وعفويتها، وكان النحاس يقضي شهور الصيف بما يجاوز الأربعة أشهر في الإسكندرية وبعض أسابيع طويلة من الشتاء في الصعيد، والمذكرات تكشف أن الأمر لم يكن أمر نزهة فقط، فهو في كل من هذه الأماكن يستقبل الوفود من المناطق المجاورة ويرتحل إلى الأقاليم المحيطة، سواء الوجه البحري آو في الصعيد، وهو في كل من هذه اللقاءات والمواكب ترد الخطب السياسية منه ومن غيره ويجري التعليق على الأحداث، ويختبر شعبيته ويزكيها.. وهكذا».

(٣٠)

وقد لخص كاتب صحفي مخضرم هو الدكتور فتحي عبد الفتاح رؤيته للفارق بين زعامتي النحاس وعبد الناصر في مقال بعنوان «عبد الناصر والنحاس!» نشر في عدد «الجمهورية» الأسبوعي في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢، وفيه يقول ما نصه:

«جمال عبد الناصر.. مصطفى النحاس.. زعيمان من أبرز إن لم يكونا أبرز زعماء مصر الراحلين.. وهل هناك مَنْ ينكر ذلك؟! ماذا يجمع بينهما هذه الأيام سوى أن مصطفى النحاس حانت ذكراه الخامسة والثلاثون (توفي في أغسطس سنة ١٩٦٥)، وجمال عبد الناصر تحين ذكراه الثلاثون (توفي في سبتمبر سنة ١٩٧٠)».

«وهل هناك ما يجمع بين الزعيمين؟ نعم هناك الكثير وأكثر مما يتصور الناصريون والوفديون المعاصرون، على الأقل بالنسبة لجيلنا الذي عرف الاثنين وعاش العهدين. وربما كان مصطفى النحاس وجمال عبد الناصر هما أكثر زعماء مصر الراحلين اللذان تميزا بربط البعد الوطني بالبعد الاجتماعي في تناولهما لقضايا الوطن».

«وحين نتحدث عن البعد الوطني، سنجد أمامنا قائمة طويلة من الزعماء الذين زادوا عن حمى الوطن ورفعوا لواء الاستقلال ابتداء من أحمد عرابي ومصطفى كامل حتى سعد زغلول وأنور السادات، وكان الفارق بين زعيم وآخر في هذا البعد الوطني هو طبيعة المرحلة نفسها التي تفسر لنا لماذا عنى أحمد عرابي في المقام الأول بتمصير الجيش والسلطة، وكان مفهوم الاستقلال عند مصطفى كامل يتوقف عند العودة إلى السيادة العثمانية، بينما كان سعد زغلول يضع شعار الاستقلال بعيدا عن أي مزايدات اجتماعية أو طبقية حسب تعبيره».

«أما مصطفى النحاس ومن بعده جمال عبد الناصر فقد كان البعد الاجتماعي متداخلا ومتواكبا مع البعد الوطني. فالنحاس كان يرى الوطن المستقل في خدمة الأغلبية الساحقة والطبقات الكادحة والمظلومة من العمال والفلاحين والموظفين، وفي أثناء الفترة التي حكم فيها كرئيس منتخب للوزراء (أقل من ست سنوات) كانت التشريعات والقوانين التي تخدم مصالح هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية تصدر على التوالي ابتداء من وضع حد أدنى لأجور العمال، والسماح بتشكيل النقابات العمالية، وحق الإضراب والتظاهر.. إلى قوانين الإنصاف، ورفع مرتبات الموظفين.. إلى مجانية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، إلى تزويد القرى بمياه الشرب، ورفع الضريبة التصاعدية على الملكيات الزراعية الكبيرة».

«أما عبد الناصر فكان الاستقلال يعني بالنسبة له سيادة قوى الشعب العامل مثلما حددها في الميثاق «العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية». وخرجت كل القوانين

من الإصلاح الزراعي، إلى التأميمات الواسعة، إلى قوانين التأمين والمعاشات، إلى مجانية التعليم والعلاج.. وكلها استهدفت إقامة شكل من أشكال العدالة الاجتماعية المفتقدة».

«لذلك كله ذهبت آراء عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع المنصفين إلى القول بأن الشعارات التي جاءت بها ثورة يوليو في هذه المجالات الاجتماعية كانت في واقع الأمر امتدادا وتطويرا لبرامج الوفد القديم وانحيازه الاجتماعي».

«وإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك بالفعل، بالنسبة للبعدين الوطني والاجتماعي، فماذا عن البعد الثالث.. الديمقراطية؟».

«هنا نجد نقاط الاختلاف أو الافتراق بين النحاس ومفهومه وتطبيقاته عن الديمقراطية.. وبين عبد الناصر ومفهومه وتعليقاته، ولست أريد أن أدخل في جدل نظري حول مفهوم الديمقراطية بمضمونها الليبرالى ومفهومها بالمضمون الاجتماعي والاقتصادي (الاشتراكي)، فأنا ممن يعتقدون أن الديمقراطية وحدة متكاملة، وهي كل لا يتجزأ ولا يمكن تقسيمها بشكل مصطنع إلى ديمقراطية ليبرالية تتعلق بحرية الرأي والقول والتنظيم، وديمقراطية اجتماعية واقتصادية توفر حقوق العمل والصحة والتعليم والمسكن».

ولعلي أهرب من ذلك الجدل العقيم ولعلي أحاول أن أشرحه بطريقتي الخاصة حين أروي حادثة واحدة شهدتها بنفسي مع الزعيمين النحاس وعبد الناصر ويفصل بينهما ١٥ عاما:

«الحادثة الأولى في نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد أن قام مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقال كلماته الخالدة أمام البرلمان: «من أجل مصر عقدت هذه المعاهدة، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها»، وتفجر الحماس الوطني في مصر كلها من أسوان حتى الإسكندرية، واشتعلت منطقة القناة حيث قوات الاحتلال البريطانية».

«قام النحاس أيامها بجولة في قطار خاص من القاهرة إلى الإسكندرية كجزء من استعراض الحماس الجماهيري لهذا القرار الوطني، وازدحمت المحطات على طول الطريق بمئات الآلاف من الجماهير التي احتشدت تحيي الزعيم».

«كنت أيامها طالبا بالمدارس الثانوية وخرجت مع المدرسة إلى محطة طنطا نشارك في هذا المهرجان الشعبي الفريد، ونظرا للزحام الشديد فقد اخترت أحد الأعمدة بجوار الرصيف الذي سيقف عليه قطار الزعيم وتسلقته لكي لا تفوتنى رؤياه».

«وجاء القطار وامتلأت المحطة بهتافات الجماهير الهادرة والمتحمسة للنحاس سيد الناس وهو يقف في شرفة العربة المفتوحة يلوح لهم ويصافح الذين اصطفوا على الرصيف، وبعد فترة بدأ القطار يتحرك متجها إلى الإسكندرية وسط الهتافات الصارخة والصادقة».

«ويبدو أن فتى في نفس عمرى في ذلك الوقت (١٣ عاما) حاول أن يصافح الزعيم وسط الزحام ولكن قدمه تعثرت ورأيت وسمعت الزعيم الجليل في أغرب صورة لم تفارق ذهني حتى الآن وهو يمسك بيد الصبي ويصرخ طالبا من سائق القطار بأن يتوقف. ولا أدري هل استمر هذا الوضع دقيقة أم دقيقتين ولكن القطار توقف ورأيت النحاس يخرج من العربة ويحتضن الغلام على رصيف المحطة يتحسسه ويطمئن عليه، بينما يؤكد له الجميع أن الواد بخير، ولم يصدق النحاس إلا بعد أن رأى الولد يقف على قدميه ويجري وهو يهتف لزعيم الأمة النحاس.. وتحرك القطار».

«أما المشهد الثاني فقد جاء بعد ذلك بحوالى ١٥ عاما وتحديدا مع بداية خريف سنة ١٩٦٦ حيث كان الرئيس جمال عبد الناصر قادما من رحلة له في موسكو واكتسبت الرحلة أبعادا مهمة حيث جاءت في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي جونسون مقاطعة مصر اقتصاديا وعدم تزويدها بالقمح الذي كانت مصر قد تعاقدت عليه بالفعل».

«وتقرر أن يكون استقبال الرئيس عبد الناصر استقبالا شعبيا حافلا ردا على الوقاحة الأمريكية وتأكيدا لالتفاف الجماهير حول الزعيم، وخرجت النقابات المهنية والعمالية واصطفت الجماهير من مطار القاهرة وشارع العروبة حتى منشية البكري».

«وكان موقع نقابة الصحفيين بجانب قصر البارون، ووقفت يومها مع زملاء كثيرين أمد الله في عمرهم لتحية الزعيم العائد من موسكو وهو يركب عربة مكشوفة ويحيي الجماهير بينما اصطف رجال الأمن على الجانبين».

«وخرجت الهتافات تحيي الزعيم ومواقفه الوطنية: ولا يهمك يا ريس من الأمريكان يا ريس.. بالروح بالدم نفديك!».

«وفجأة انفلت من بين الصفوف صبي لا يتجاوز عمره الثالثة عشرة واندفع نحو عربة الزعيم وهو يهتف بحماس: «ناصر.. ناصر» ولعل الفتى بعواطفه الجامحة طمح في أن يقترب من الزعيم الذي أحبه ويسلم عليه».

«لكن وجدت مجموعة من رجال الأمن يطبقون على الصبي الصغير ويوسعونه ضربا بعد أن وقع طريحا على الأرض، بينما مضى الزعيم في عربته المكشوفة يحيي الجماهير على الجانبين».

ويصل الدكتور فتحي عبد الفتاح إلى قوله:

«نحن في الحادثين أمام ولدين في نفس العمر كلاهما أحب الزعيم، وكلاهما أراد أن يعبر عن مشاعره، لكن أسلوب التعامل اختلف في الحالتين.. ترى هل أكون قد تحدثت عن البعد الديمقراطي؟!».

(٣١)

كان النحاس متسامحًا عطوفًا على كل من يعمل معه وتحت قيادته، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا، لكني اكتفي بقصة واحدة قصها الدكتور السيد أبو النجا في كتابه «السيد أبو النجا وهؤلاء»، وتتعلق هذه القصة بالنزاع الذي نشب بين محمود أبو الفتح (صاحب المصري) والدكتور محمد مندور رئيس التحرير، ومع أن الحق على نحو ما صوره أبو النجا كان في صف أبو الفتح، وكان أستاذنا الدكتور مندور مخطئًا في البداية والنهاية، فإن النحاس باشا انحاز له انحيازًا لم يعرف الدكتور أبو النجا سببًا له إلا في شخصية النحاس:

....

«أسرّ لي محمود أبو الفتح بأنه علم من مصدر لصيق بالنحاس باشا أن الدكتور مندور أخبره بأن المصري في طريقه إلى الخروج على الوفد فهاج النحاس وقال: إنه سيعلن أن الجريدة لم تعد تمثل الوفد فتموت قبل أن تغير جلدها».

«وأشار عليّ صاحب المصري أن أكتب للدكتور مندور خطابًا مسجلًا بهذا الذي سمعه فإن تلقيت منه تكذيبًا رفعناه للنحاس وإلا حقّ لنا أن نفصله بعد مهلة ما دام

يعمل للإضرار بالجريدة التي يشتغل فيها، ولم يرد الدكتور مندور وإنما قدم في القضية خطابا من النحاس باشا بأن الدكتور مندور لم يحدثه في هذا الأمر.. وكسب مندور القضية وحصل على تعويض كبير».

«هل كان مصدر الخبر غير دقيق؟ أو كان النحاس باشا حريصًا على حماية مندور؟ لست أدري».

«لقد كان الدكتور زهير جرانة هو محامي مندور، وسابا حبشي باشا هو محامينا، ولكن مندور قاطع محاميه وترافع عن نفسه فقال:

«يا حضرات المستشارين:

هذه القضية مضت عليها أعوام دون أن أحصل فيها على حكم. محمود أبو الفتح يتنقل في مغاني أوربا وأمريكا وأنا لا أجد هنا ما يكفي لطعامي.. ومن الأسف أني حاصل على الدكتوراه في الآداب، وليسانس في القانون، ولكن مهنتي الكتابة فليس في استطاعتي أن اشتغل بالبقالة، وزوجتي خريجة الآداب وهي شاعرة، فليس في وسعها أن تعمل غسالة. إنني منذ شهرين لم أجد ما آكله فاقترضت من حسين أبو الفتح ـ وهو جالس أمامي هنا ـ خمسين جنيهًا لولاها لتسولت. واستمر في حديثه حتى بكى فبكى أحد المستشارين ولذلك رد نفسه عن الحكم، ورفعت الجلسة، ثم عادت بعد أن استبدلت به سواه».

«ومن الغريب أن النحاس باشا سارع بعد الجلسة فعين مندور بنفس مرتبه في جريدة الوفد المصري».

(٣٢)

كان النحاس محبًا للرياضة والرياضيين على نحو ما كان ممارسا لها وكان يرى أهمية كبيرة للرياضة في الحياة السياسية وقد روى صلاح الشاهد في مذكراته واقعة دالة على حجم هذا الحب:

«... وأثناء عبور البطل المصري المعروف حسن عبد الرحيم وحصوله على جائزة الديلي ميل (أغسطس سنة ١٩٥٠) كان النحاس باشا يترقب الأخبار وهو في

طريقه من الإسكندرية إلى القاهرة بعد أن أمر بإبلاغه نتائج المباراة أولا بأول من نظار المحطات».

«وعندما دخل القطار القاهرة كانت أنباء انتصار حسن عبد الرحيم قد وصلت، وفرح النحاس باشا فرحا شديدا، وكان وهو يسير ممسكا بعصاه من منتصفها يختال زهوا، وكأنه هو الذي حقق لمصر هذا الفوز العظيم».

«وطلب منى أن أرسل برقية للسفير المصري بلندن لتهنئة السباحين والبعثة وإعطائهم أي مبلغ هم في حاجة إليه».

«وعند رجوع البعثة إلى القاهرة قابلها مصطفى النحاس باشا في سان استيفانو مهنئا، ودعا أفرادها لتناول الشاى، ووقف فيهم خطيبا ومشيدا ببطولتهم، ثم قال: إنه يرى أن الدعاية عن طريق الرياضة خير وأبقى وأكثر ثمارا من الدعاية الدبلوماسية الباردة».

(٣٣)

وتحفل كثير من أدبيات التاريخ المصري الحديث والمعاصر بالحديث الجميل المحبب إلى النفس عن تلقائية النحاس وبساطته وصراحته، ولا يتسع المقام لكثير من هذه الروايات، لكننا نكتفي بأن نورد من ذكريات إبراهيم فرج ما يدلنا على أن النحاس ظل على هذا الخلق حتى مع السفراء الأجانب، وهذه وقائع مقابلات السفراء الأسباني والبريطاني والأمريكي معه، وتدلنا الواقعة الأخيرة أن مهابة النحاس كانت محفوظة وسامقة رغم كل هذه التلقائية والبساطة:

«حدثت واقعتان في وزارة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢، الأولى مع سفير أسبانيا في القاهرة، وكان رجلا متقدما في السن وأرستقراطي المنبت. قابل النحاس باشا، وكنت حاضرا هذه المقابلة، وتطرق حديثه إلى ثورة الريف المراكشي، والأمير عبد الكريم الخطابي، وكان لاجئا وقتها في مصر فقال السفير:

«إن الفرنسيين ما زالوا حتى الآن يحملون أسبانيا أسباب عدم القضاء على الأمير عبد الكريم».

فبادر النحاس باشا بالرد عليه بعنف:

«أنت بتقول الحكاية دي ليه، أنت عايزني أسلم لكم عبد الكريم الخطابي؟ ده راجل أنا بأساعده علشان يطردكم من بلده».

فارتبك السفير وأراد إصلاح الموقف فقال للنحاس باشا:

«إنني أقول إن فرنسا هي التي تقول ذلك».

فرد عليه النحاس: «دع فرنسا لي».

وعند خروج السفير قال لي وهو مرتبك:«ما معنى دع فرنسا لي؟».

فقلت له: «إن النحاس باشا زعيم كبير، وهو يريد أن يقول لك إنه يستطيع أن يتعامل مع فرنسا».. طبعًا كان النحاس باشا بتعبيره «دع فرنسا لي» يعني أنه لا شأن لكم بفرنسا.. أنا أستطيع التفاهم معها إذا كان لها رأى في ذلك. وكانت فرنسا مستاءة وقتها من تأييد وتدعيم حكومة الوفد لقضايا الشعوب العربية في شمال أفريقيا.

(٣٤)

وننتقل مع إبراهيم فرج إلى الحادثة الأخرى وهي خاصة بالسفير البريطاني والسفير الأمريكي:

«طلب السفير البريطاني مقابلة النحاس باشا على انفراد.. وحدد له موعدا في بيته.. وعندما دخل الصالون فوجئ بي جالسا.. فقال للنحاس باشا إنه طلب أن يقابله بمفرده دون وجود أي مسئول آخر. فاستأذنت من النحاس باشا في الخروج، وقلت له: إن هذا من حق السفير ما دام قد طلبه».

لكن النحاس باشا قال لي: اقعد.

وقال للسفير: «إن إبراهيم فرج له صفتان: الأولى أنه وزير، والثانية أنه سكرتيري، وهو الآن يجلس معنا بصفته سكرتيري». وقد أحرج السفير لأنه طلب أن يقابل النحاس باشا بمفرده ليشكو له من عنف التصريحات التي يدلي بها المسئولون في الوزارة ضد إنجلترا.. وأنا على رأسهم، لأنها تعكر صفو العلاقات بين الدولتين. ولم يجد السفير بدا من الحديث.. لكن بلطف، فرد عليه النحاس باشا بطريقة أحرجته.. وقال له:

«إن المسئولين الذين تقصدهم يتحدثون بأقل مما ينبغي من اللوم الذي يجب أن يتحدثوا به عن موقفكم من المفاوضات التي لم تسفر عن شيء حتى الآن».

«وخرج السفير البريطاني.. وذهب إلى السفير الأمريكي وطلب منه أن ينقل للنحاس باشا استياء الحكومة البريطانية من التصريحات العنيفة التي يدلي بها المسئولون المصريون ضد بريطانيا لأنه لم يستطع الحديث بحرية مع النحاس في هذا الشأن».

«وبالفعل حضر السفير الأمريكي لمقابلة النحاس باشا وكنت حاضرا وطلب من النحاس أن يخفف من حدة تصريحات المسئولين المصريين التي تندد بأمريكا، لأنها تعرقل رغبته في مساعدة مصر، وقال إنه يتحدث في هذا الطلب بصفته الشخصية.. وبناء على ما طلبه منه السفير البريطاني».

«وكان النحاس باشا قد طلب قهوة لكافري، وكان لا يشربها أبدا، فمال عليّ وقال لي:

أنا لا أريد أن أشرب القهوة.. ماذا أفعل؟

فقلت له: إذا كنت لا تريدها فلا تشربها.

ورآنا النحاس باشا ونحن نتهامس، فقال لكافري: خذ القهوة.

فأسرع كافري وتناول فنجان القهوة وشربه على مضض، وفي اليوم التالي أخبرني أنه أصيب بمغص.. وأنه اضطر لشرب القهوة خوفا من النحاس باشا».

....

هكذا كان الرجل.. وهكذا كان الزعيم..

الباب الثاني

صعـود نجـم النحاس

الفصل الرابع
النحاس فيما قبل ثورة ١٩١٩

(١)

طغت صورة وطنية النحاس وزعامته على صورة الطالب المتفوق، والمحامي الناجح، والقاضي العادل في شخصيته، ذلك أن حضور الزعيم والزعامة كان كافيا لأن يطغى على كل حضور سابق لصاحب الزعامة!!

وقد لا نعرف أن النحاس كان الأول (أو قريبا من الأولية) في جميع مراحل التعليم، كما كان أول دفعته في كلية الحقوق.

وليس لأحد أن يتصور مدى ما كانت عناية الله تحوط به النحاس في مراحل تكوينه، فقد قيض الله له أحد الباشوات المتنورين ليكتشف ذكاءه وألمعيته في صباه وليتولى إلحاقه بالمدرسة الناصرية الابتدائية، ذلك أن الصبي مصطفى النحاس كان قد ألحق بمكتب التلغراف التابع لمحطة سكة حديد سمنود حتى يتدرب على شغل وظيفة تلغرافجي في إحدى محطات السكة الحديد، وقد استطاع بذكائه أن يثبت نفسه في هذه الوظيفة خلال أسبوع واحد من عمله بها، وكان كل حظه من التعليم قبل هذا هو دراسته في كتّاب القرية وبعض المعرفة باللغة الفرنسية على يد أحد الأساتذة الخصوصيين، فإذا به حين عمل في مكتب التلغراف يجيد إرسال واستقبال البرقيات وترجمتها على نحو جيد وسريع.. وتصادف أن كان أحد الأثرياء المتنورين وهو صالح ثابت باشا عائدا من عزبته إلى القاهرة مرورًا بمحطة سمنود فاكتشف مدى

ما كان عامل التلغراف هذا يحظى به من أداء متميز، وفي زيارته التالية لعزبته مارًّا بسمنود أيضًا استطاع ثابت باشا أن يقنع والد النحاس بإلحاقه بالمدرسة الابتدائية في القاهرة، وكتب للتوصية عليه رسالة إلى صديقه أمين سامي باشا ناظر المدرسة الناصرية، الذي سرعان ما اكتشف أن مستوى النحاس يسمح له بالالتحاق بالسنة الثالثة الابتدائية مباشرة مع الاستعانة بأحد مدرسي اللغة الفرنسية خلال الشهور الثلاثة التي كانت متبقية من العام الدراسي ١٨٩٠، وقد نجح النحاس في امتحان النقل للسنة الرابعة الابتدائية في جميع المواد بما فيها اللغة الفرنسية، وكان ترتيبه الأول، مما أهله للالتحاق بالقسم الداخلي بالمجان في العام الدراسي التالي، وهو العام الذي حصل فيه على الابتدائية.

(٢)

وبعد أن حصل النحاس على الشهادة الابتدائية التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية وقضى سنوات الدراسة الخمس متفوقا على الدوام علما وخلقا، وفي أثناء دراسته وقع عليه الاختيار ليلتحق بالمدرسة الحربية قبل أن يستكمل الدراسة الثانوية، وكان صاحب هذه الفكرة هو اللورد كتشنر المندوب السامي البريطاني، ولكن النحاس رفض هذه الفكرة، ويروى أن المفتش الإنجليزي استدعاه ليقول له: «إن كل تلميذ يتعلم هنا بالمجان لا بد أن يلتحق بالمدرسة الحربية»، فما كان من مصطفى النحاس إلا أن رد عليه بقوله: «إنني لم أطلب المجانية عن فاقة، ولا سألتها عن عوز، ولكن ناظر المدرسة هو الذي شاءها لي ولأمثالي المتقدمين والمتفوقين مكافأة وجزاء وفاقا على تقدمهم وتفوقهم».

(٣)

وعلى مدى دراسته في مدرسة الحقوق (١٨٩٦ ـ ١٩٠٠) تمكن الطالب مصطفى النحاس من الحصول على كل مكافآت التفوق التي كانت مرصودة في ذلك الوقت، ومن الواجب أن نشير إلى هذه المكافآت:

١ ـ مكافأة النبوغ في القانون المدني، وكان المتبرع بها السيد ماكلارايسي مستشار وزارة الحقانية (العدل).

٢ ـ مكافأة المرافعات التي كان يقدمها مستر برونيات (المستشار).

٣ ـ مكافأة الشريعة الإسلامية التي كان يقدمها الشيخ محمد زيد الأبياني.

٤ ـ مكافأة السلوك.. وهي سجادة صلاة وذلك تقديرا لما لوحظ من مواظبته على الصلاة في أوقاتها داخل المدرسة.

وقد توج النحاس هذا التفوق المستمر في كلية الحقوق بحصوله على الأولية على المدرسة عند التخرج.

(٤)

وعقب تخرجه في مدرسة الحقوق استطاع النحاس إقناع زملائه بعدم قبول التعيين في وظائف كاتب نيابة (بخمسة جنيهات) وقاد زملاءه إلى الحصول على حقوقهم في التعيين كمساعدين للنيابة (بعشرة جنيهات شهريا)، ورغم هذا النجاح فإن النحاس كان قد اتخذ قراره المبكر بالانصراف عن العمل في وظائف النيابة إلى العمل بالمحاماة، واختار مكتب الزعيم الوطني الكبير محمد فريد بك ليعمل به، لكنه عندما اكتشف أن محمد فريد يسير على سياسة لا تسمح للمحامين العاملين في مكتبه بالانفراد بالعمل لحسابهم الخاص، آثر الاستقلال بالعمل بعيدا عنه، وقال في هذا قولته المشهورة: «كيف لي أن أرفض قيود وظيفة حكومية، وفي الوقت نفسه أقبل قيود وظيفة أهلية».

(٥)

لعل هذا يقودنا إلى الحديث عن عظمة النحاس في أدائه لمهمة المحاماة، ونبدأ بأن نشير إلى أنه كان في مرافعاته شجاعا إلى أبعد الحدود، وقد احتفظ بهذا الخلق في مرافعاته حتى بعد أن أصبح رجل دولة ووزيرا سابقا، وقد وصل به الأمر إلى أنه في مرافعته في قضية الاغتيالات السياسية المتهم فيها أحمد ماهر والنقراشي أعلن في ساحة المحكمة أنه يتهم الحكومة والنيابة العامة بالتآمر والتضليل وتلفيق التهم للأبرياء (ماهر والنقراشي) خدمة لأغراض الإنجليز.

وعلى الرغم من أن تقاليد المحاماة تُؤثر ألا يسأل المحامي المتهم عن حقيقة ارتكابه الجريمة من عدمه، كما لا تسمح للمحامي بأن يرفض معونة من طلب معونته،

إلا أن النحاس باشا كان في أثناء ممارسته للمحاماة حريصا على ألا يقبل قضية إلا عن اقتناع وعن توافق مع أخلاقه ومعتقداته، بل إنه كان يترك بعض القضايا بعد قبولها حين يكتشف اختلافها مع مبادئه.

وقد ظل النحاس مؤمنا بعمله الحر في المحاماة، ولما سنحت له الفرصة الذهبية بعد ثلاث سنوات من تخرجه ليكون قاضيا رفض المبدأ رفضا تاما على الرغم مما فيه من تكريم مذهل لم يُرشح له إلا بفضل سمعته العظيمة في المحاماة، وهو المعنى الذي نبهه له واعترف به له الرجل العظيم عبد الخالق ثروت باشا، وكان في ذلك الوقت مدير إدارة المحاكم في وزارة الحقانية، وظل النحاس متشبثا برأيه الرافض لهذه الفرصة الذهبية، لكن ثروت باشا تمكن من دفعه إلى القبول بطريقة ذكية، فقد طلب منه أن يرتب له اللقاء بوالده، وصدق حدس ثروت باشا فقد أقسم الوالد على ولده بقبول منصب القضاء، وهكذا أصبح النحاس قاضيا وهو لا يزال في الرابعة والعشرين من عمره.

(٦)

هكذا فإن مصطفى النحاس لم يعمل بالمحاماة سوى أربع سنوات، بدأت في مكتب الزعيم محمد فريد قبل أن يستقل بمكتب خاص به بمدينة المنصورة، فلما لفت أداؤه المبهر نظر عبد الخالق ثروت باشا مدير إدارة المحاكم بوزارة العدل رشحه للعمل بالقضاء حيث قضى خمسة عشر عاما في سلكه، لمع خلالها اسمه باعتباره قاضيا نزيها، حسن السمعة، صلبا في الحق، يدرس عمله بعناية، ويبدع في فهم القانون وتطبيقه، ويتمسك برأيه الذي توصل إليه، ويحرص كل الحرص على كرامته.

(٧)

وهكذا استمر النحاس باشا يعمل بالقضاء خمسة عشر عاما كانت كافية لصقل شخصيته، وتنمية معارفه بالحالة العامة للوطن، وبقضايا التنمية فيه، وبطبيعة النزاعات التجارية والمدنية، والعوامل المستترة وراءها.

قضى النحاس السنوات الأولى من عمله القضائي (١٩٠٣ ـ ١٩٠٨) في قنا

وأسوان، وفي ١٩٠٩ نقل إلى القاهرة، وقد كان صاحب قرار هذا النقل هو المستشار القضائي الإنجليزي لوزارة العدل، الذي أبدى إعجابه بأداء النحاس، ثم قضى السنوات (١٩٠٩ ـ ١٩١٨) متنقلا ما بين القاهرة وطنطا.

وقد أصدر النحاس عددا من الأحكام القضائية المهمة في أثناء عمله القضائي، فهو أول من أصدر الحكم بعدم اكتساب ملكية الأوقاف الخيرية بالتقادم، وهو الحكم الذي اضطرت الدولة بسببه إلى الإسراع باستصدار تشريع يقضي بعدم اكتساب الملكية بالتقادم على الأوقاف الخيرية.

كذلك فقد كان أول من أصدر حكما بثبوت الشخصية المعنوية لمجالس المديريات، رغم أن القانون المنظم لها وقتذاك لم يمنحها هذه الشخصية.. مما اضطر الحكومة إلى تعديل هذ القانون، وبفضل النحاس القاضي المجدد اكتسبت مجالس المديريات صفة الشخصية الاعتبارية بكل ما يترتب على هذا من قوة موقفها في إجراءاتها وقراراتها المدنية.

وكان النحاس يتمتع منذ مرحلة مبكرة من حياته العامة بقدر كبير من المرونة الفكرية في آرائه، وذلك على عكس ما هو شائع في ظاهر كتابات أنصاره وخصومه على حد سواء، وكان يتمتع بفضيلة العودة إلى الصواب والاعتذار عن الخطأ. وقد حدث أنه قضى في إحدى الدعاوى بحبس المتهم مدة معينة، وبعد النطق بالحكم أدرك أنه أخطأ بتجاوزه الحد المقرر للعقوبة التي نص عليها القانون، فنظر إلى كاتب الجلسة في الحال وقال بلا تردد: «أثبت أيها الكاتب أن هذا الحكم خطأ ويجب على النيابة أن تستأنفه».

(٨)

وفي أثناء عمله القضائي تجلت فضائله الشخصية كما تجلت روحه المنصفة، ومما يذكر له أنه حكم على مدير الغربية محمد محب باشا بالغرامة ولم يخل سبيله إلا بعد سدادها وذلك بسبب اعتداء المدير على أحد المواطنين، الذي رفع جنحة مباشرة أمام محكمة طنطا.

وقد تجلى اعتزاز النحاس بشخصيته كقاض في قصة معروفة لأنها كانت أول فرصة احتكاك بينه وبين سعد زغلول باشا، الذي كان وزيرًا للحقانية (العدل) في ذلك الوقت، ذلك أن صالح حقي رئيس الدائرة، التي كان النحاس عضو الشمال فيها، كان يحكم في قضية فلما انتهت المداولات مال على عضو اليمين وتحدث معه ثم مال على عضو الشمال ـ الذي هو النحاس ـ وقال له في استخفاف (سنصدر حكما بكذا)، فقال مصطفى النحاس: «أنا لي رأى آخر.. ويجب أن ننتقل إلى غرفة المداولة». لكن حقي باشا رئيس الدائرة لم يستجب إلى طلب مصطفى النحاس عضو الشمال ونطق بالحكم. فما كان من مصطفى النحاس إلا أن قال لكاتب الجلسة بصوت عال وعلى مسمع ومرأى من جمهور المتقاضين وغيرهم من المواطنين الموجودين داخل قاعة المحكمة: «اكتب: لم يؤخذ برأي عضو الشمال في هذا الحكم»، وعلى إثر ذلك حدثت ضجة كبري داخل القاعة اضطر بعدها صالح حقي باشا إلى رفع الجلسة والانتقال إلى غرفة المداولة. فقد ترتب على قولة القاضي مصطفى النحاس «بطلان الحكم».

ولم يجد صالح حقي باشا حلًّا إلا أن يشكو أمر مصطفى النحاس إلى وزير الحقانية سعد زغلول باشا، حينذاك استدعى سعد زغلول باشا مصطفى النحاس القاضي، وقد روى النحاس فيما بعد قصة مقابلته لسعد زغلول، ونحن بالطبع لا نسلم بكل ما يروى في مثل هذه القصة من تصوير للأمر، لكن رواية النحاس على كل حال: معقولة متزنة، وظاهرها أنها لم تصدر عن انحياز لشخص صاحبها ولا لشخص زعيمه.

وهذه هي روايته:

«قابلت سعد باشا، فظهر لي بمظهر الجاد، الضائق بما حدث، ولم يسألني عما حدث، ولم أدافع عن نفسي، أو أبد وجهة نظري، وفجأة استغرق سعد زغلول في الضحك، ثم أتبع ذلك قائلا: اسمع.. أنا سعيد جدا لأنك وقفت هذا الموقف، أنا لما كنت قاضيًا مثلك كان الخلاف بيني وبين زملائي في غرفة المداولة يشتد ويصل أحيانا إلى حد التماسك بالأيدي، هذا الخلاف بيني وبينهم يقع دائما داخل غرفة المداولة بعيدا عن أعين المتقاضين على خلاف حالكم، وقد نطق رئيس المحكمة

بالحكم وأنتم في الجلسة، فهذه العلانية التي تمت بهذه الواقعة لا يد لك فيها ولست مسئولا عنها، لأنهم لم يمكنوك من دخول حجرة المداولة.. وشكرني سعد زغلول على موقفي وقدم لي التهنئة لشجاعتي».

«ثم قال سعد: إن لديّ نصيحة أسديها إليك، هي ألا تكون عنيفا مع زملائك.. فقلت: إني لا أستطيع أن أكون لينا فيما أعتقد أنه حق وعدل».

ثم يضيف مصطفى النحاس:

«لقد كان الأثر الوحيد الذي ترتب على هذا الحادث صدور قرار سعد زغلول باشا (وزير الحقانية) بنقلي قاضيا جزئيا، ويخطيء من يظن أن هذا النقل يعتبر من قبيل العقوبة، ولكن على العكس كان هذا النقل تكريما وإعجابا بشجاعتي وموقفي، ذلك لأن القاضي الجزئي (في ذلك الوقت) يختار لشخصيته وكفاءته وقدرته على إدارة الجلسة بمفرده، ولديه من العلم والمعرفة ما يجعله مستقلا بالفصل في الدعاوى المنظورة أمامه».

(٩)

وربما كان من المفيد هنا أن ننتقل مع القارئ إلى تصوير علاقة الزعيمين من خلال نص آخر نُشر في مطلع الثلاثينيات كتبه النحاس بنفسه أوكتبه له مَنْ كلفه بهذا، ونشر في مجلة «المصور» وقد أثبته الأستاذ إبراهيم الوليلي في كتابه المعروف:

«في سنة ١٩٠٠ تخرجت في مدرسة الحقوق الملكية بعدما أحرزت شهادة الليسانس، وعكفت على الاشتغال بالمحاماة فكنت أتتبع بحكم مهنتي الأحكام التي كانت تصدر عن المستشار سعد بك زغلول بعناية واهتمام، لما كانت تصادفه في نفسي من التقدير والإعجاب، وذلك بدون أن تكون بيننا ثمة معرفة، وبعد نحو سبع سنوات عينت قاضيا ونقلت إلى ميت غمر، بينما كان سعد باشا ينتظم في سلك الوزارة، ويتقلد وزارة المعارف، فازداد إعجابي وإكباري له لأنني ما لبثت أن رأيت الوزير الجديد يختلف بأعماله وخططه اختلافا عظيما عن سائر وزراء ذلك العصر، ولم يمض على تربع سعد باشا في كرسي وزارة المعارف وقت طويل حتى شرع في نهضته المعروفة بنهضة «الكتاتيب»، وأخذ يجوب في الأقاليم حاثا الأهلين بفصاحته

المأثورة على الإقبال على التعليم، منوها لهم بأهميته وضرورته لرفع مستوى البلاد إلى المنزلة الجديرة بها، وبتاريخها».

«وشاءت الظروف أن يصل سعد باشا في رحلته إلى ميت غمر، فما كاد أهلها يعلمون بقرب مقدمه حتى أخذوا يعدون معالم الزينة، ومعدات الاستقبال، وبذلت بنفسي مجهودا عظيما لأجعل احتفال ميت غمر بضيفها الكريم بالغا الغاية في الأبهة والإكرام، وكنت أشعر يومئذ بأنني مدفوع إلى ذلك بعاملين: عامل الإعجاب الذي كنت أحمله لسعد باشا بين جنبي منذ تخرجت في مدرسة الحقوق، وعامل التقدير للوزير العامل الذي خالف سنن أسلافه، وبعد يومين وصل سعد باشا إلى ميت غمر فخف الأهلون والموظفون إلى استقباله، وكنت أنا في طليعة الموظفين المستقبلين بصفتي قاضي البلدة، وكانت تلك أول مرة اجتمعت فيها بالرئيس، فلما سمعت أحاديثه، وأصغيت إلى خطبه ومناقشاته، ازداد إعجابي به».

«ثم مرت الأيام وقلد سعد وزارة الحقانية، وكنت أنا قد نقلت إلى القاهرة وعينت قاضيا في إحدى محاكمها الجزئية، فحدث يوما حادث في المحكمة بعث سعد باشا على دعوتي إلى مقابلته في ديوانه فقابلته مقابلة انفرادية طويلة خرجت منها وأنا أشعر بأن إعجابي بهذا الرجل العظيم يتضاعف على مر الأيام، وهذا الإعجاب الذي تولد في نفسي لسعد باشا منذ ما تخرجت في مدرسة الحقوق ظل ملازما لنفسي إلى أن قامت الحركة الوطنية، ونفخ الفقيد العظيم في بوق الاستقلال».

«وقد كان كثيرون يومئذ يسألونني كيف أتمكن من تدوين خطب سعد باشا وهو يلقيها في وسط الجماهير الغفيرة من الناس، فكنت أقول لهم إن إعجابي بآراء الرجل وأقواله يبعث فيّ قوة تمكنني من تسجيل كلامه في أثناء خطابته مهما أسرع في الكلام، أو أطال، وكنت كلما عرفت الفقيد العظيم وتعمقت في معرفته اكتشفت ناحية جديدة من نواحي العظمة، وقد كانت كلها جديرة بكل إعجاب وإكبار».

....

هكذا تعارف العظماء والتقى الأكفاء..

الفصل الخامس

إسهامه في ثورة ١٩١٩ وخلافته لسعد زغلول

(١)

بدأ إسهام النحاس باشا في ثورة ١٩١٩ مبكرا، وكان هذا متوقعا من هذا الشاب الثوري الذي كان يتأجج بحب وطنه من ناحية، وبحب الحرية من ناحية أخرى، وكان يتمنى أن تتاح الفرصة لوطنه كي يتحرر من المستعمر، وقد روى بعض خصوم النحاس من أمثال الدكتور محمد حسين هيكل بعض القصص التي تدل على أنه كان في أثناء الحرب العالمية الأولى أميل إلى خصومة الإنجليز، ونحن لا نرى في هذا إلا أمرا طبيعيا في مثل سنه وتكوينه، ولو أنه فعل غير ذلك لكان الأمر مستغربا، وقد تواتر أن النحاس كان وهو رئيس محكمة في طنطا يدعو زملاءه إلى التفكير فيما يجب عمله، وهو نفسه يروي في إحدى خطبه أنه كان من الذين تعجلوا سعدا وصحبه للذهاب إلى دار المندوب السامي:

«في اليوم العاشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ علم أحدنا أن دار الحماية البريطانية قد وصل إليها نبأ اجتماعات سرية تعقد بمنزل سعد باشا زغلول، وهي تتابعها وتتربص بها، فأسرعنا إلى إخبار الجماعة (سعد وصحبه) فأجمعوا أمرهم على الظهور بنياتهم فطلبوا في اليوم التالي مباشرة (١١ نوفمبر سنة ١٩١٨) يوم عقد الهدنة العالمية، مقابلة السير ونجت المندوب السامي البريطاني، فتحددت المقابلة يوم الأربعاء الموافق ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الذي اتخذته مصر عيدا قوميا لجهادها منذ ذلك اليوم.. فلقد كان هذا اليوم بداية حقيقية.. ومقدمة لثورة شعبية».

وباندلاع ثورة ١٩١٩ آثر النحاس الاستقالة من القضاء ليتفرغ للعمل الوطني، وافتتح مكتبا للمحاماة، ثم اضطره الانغماس في نشاط الثورة إلى أن يحدد عدد القضايا التي يقبلها مكتبه بأربع قضايا فقط في الشهر.

(٢)

تتابعت أحداث الثورة على نحو ما نعرف، ونفي سعد زغلول وبعض رفاقه إلى مالطة، وكان النحاس يمارس نشاطا فائقا في القاهرة في غياب قائد الثورة، وعندما أفرج عن المنفيين من قادة الوفد وسمحت لهم الحكومة البريطانية بالسفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، كان النحاس واحدا من خمسة من أعضاء الوفد الذين سافروا إلى المؤتمر لينضموا إلى سعد وأصحابه، وبعد أسابيع قليلة من وصوله إلى باريس وافق الوفد على اختياره سكرتيرا للوفد، يدون جلساته، ويشرف على تنفيذ قراراته.

وتحفل المذكرات والأدبيات التي كتبت عن هذه الفترة بالحديث عن دور النحاس النشيط في هذه المرحلة، ونحن نرى أن النحاس كان في أثناء خلافات قادة الوفد التي اندلعت في باريس أميل الزعماء إلى التوجه الذي كان يتزعمه سعد زغلول، ولم يكن ينضم إلى المحاور التي كان من الطبيعي أن تنشأ بين أعضاء الوفد، وإنما كان مخلصا بكل ما أوتي من قوة لفكرة الوفد وزعامة سعد، وقد كان هذا هو السبب الحقيقي في ارتفاع مكانة النحاس بين زملائه على الرغم من أنه لم يكن، في الظاهر، أكثرهم دبلوماسية أو لباقة أو إجادة لعرض أفكاره ورؤاه.

(٣)

وظل النحاس طيلة هذه الفترة في معسكر سعد زغلول، وبعيدا عن محور ما سمي بالمعتدلين الذين بدءوا يظهرون خلافاتهم مع سعد زغلول وآرائه، ومع أن سعدا كان يتمنى لو أن النحاس كان أكثر دبلوماسية ونعومة مما كان عليه، فإنه بما جبل عليه من تقدير للجوهر لم يفرط في مكانة النحاس المتميزة التي حازها.

وعندما تقرر نفي سعد زغلول في ديسمبر ١٩٢١ إلى سيشل كان النحاس واحدا من الزعماء الخمسة الذين نفوا معه، وظلوا بالمنفى هذه المرة ١٦ شهرا ولم يفرج عنهم إلا في مارس ١٩٢٣ بعد إعلان الدستور.

وفي أثناء هذا المنفى مرض مكرم عبيد بالملاريا فتطوع النحاس باشا بتمريضه ورعايته حتى شفي، وقد صور فكري مكرم عبيد موقف النحاس من شقيقه مكرم بعبارة صادقة فقال «إنه كان في حنانه عليه وحدبه به كأنه أمه أو أباه».

ومما لا شك فيه أن وجود النحاس في صحبة سعد زغلول طيلة هذه الفترة قد أتاح لعلاقة الرجلين أن تتوثق إلى أقصى حد ممكن، ومع أن طول هذه الفترة وظروف النفي القاسية كانا كافيين لأن يحدث التباعد أو التجافي بين نفوس قلقة ومعانية، فإن معدن الرجال الحقيقي ظهر طيلة هذه الشهور.

ومما لا ينبغي تفويت الإشارة إليه أن علاقة مكرم عبيد هو الآخر قد توثقت بالنحاس في هذه الفترة، وقد مرض أحدهما فتولى الآخر تمريضه بكل الإخلاص والتفاني والحب.

(٤)

وعندما استقرت الأمور لحركة الثورة بقيادة الوفد وسعد زغلول، وأجريت الانتخابات البرلمانية الأولى رشح الوفد مصطفى النحاس في سمنود، وكانت هذه هي دائرة علي المنزلاوي الذي كان في ذلك الوقت من أعلام السياسة المصرية في هذا المستوي، بينما كان اسم النحاس لا يزال بحاجة إلى كثير من الشهرة والتوهج، وهو الرجل الذي قضى معظم سنواته السابقة في القضاء بما كان فيه من بعد عن الأضواء، وترفع مقصود عن مخالطة الجماهير، لكن شخصية النحاس المحببة إلى النفوس، وأداءه الصادق مكناه من أن ينتزع الفوز في هذه الدائرة.

(٥)

ولما عهد إلى سعد زغلول بتشكيل الوزارة في مطلع ١٩٢٤ كان مصطفى النحاس في مقدمة الوزراء الجدد، وقد اختير لوزارة المواصلات، وقد كان من حسن الحظ أنه لم تثر في وجه تعيينه اعتراضات من سلطات الإنجليز والقصر، فقد كانت صورته في الوجدان العام قد تبلورت رجلا متزنا، قادرا على العمل، ملتزما بالإطار العام للقانون والنظام، وقد دخل النحاس الوزارة وهو يحمل رتبة البكوية، على حين أن هذه الوزارة ضمت عند تشكيلها اثنين كانا لا يزالان يحملان لقب الأفندي فحسب،

وهما واصف بطرس غالي، ونجيب الغرابلي (وقد نال كلاهما الباشوية فيما بعد)، وقد وجدت أنه من الضروري أن أشير إلى هذه الحقيقة في ظل كثرة توارد الخطأ القائل بأن النحاس اختير للوزارة وهو أفندي فحسب!! ولم يكن هو ذلك الرجل وإنما كان زميلاه واصف بطرس غالي، ونجيب الغرابلي كما ذكرنا.

وقد أبلى النحاس في منصبه في وزارة المواصلات بلاء حسنا.

(٦)

لما تركت الوزارة الشعبية الأولى الحكم في نوفمبر ١٩٢٤ ترك النحاس مناصب الوزارة، واشتغل بالمحاماة، وكان على رأس المحامين الذين دافعوا عن أحمد ماهر والنقراشي في القضية التي أطلق عليها اسم «قضية المؤامرة».

وظل النحاس على ولائه للوفد طيلة فترة الانقلاب الدستوري الأول الذي مثلته فترة حكم زيوار باشا، ثم كان بالطبع من أقطاب الائتلاف الذي تم بين الوفد والأحرار الدستوريين في ١٩٢٦، ورشح اسمه ليكون بين الوزراء في وزارة عدلي باشا الائتلافية (١٩٢٦)، لكن البريطانيين في هذه المرة اعترضوا على اسمه كما اعترضوا من قبل على تولي سعد زغلول رئاسة وزارة الائتلاف، ونظرا لما كان النحاس يمثله من مكانة في ذلك الوقت، فقد استقر الرأي على أن يتولى وكالة مجلس النواب بدلًا من الوزارة.

وفي هذا المنصب الجديد قدر للنحاس أن يمارس نمطا جديدا من النشاط السياسي والتشريعي أضاف إلى فهمه وإلى تكوينه وإلى خبراته، وقد كان يتولى رئاسة البرلمان في مرات عديدة نظرا لما كان يعتري صحة سعد زغلول من وعكات متتالية.

(٧)

ثم توفي سعد زغلول.

وحين توفي سعد زغلول وهو رئيس لمجلس النواب كان النحاس هو وكيل مجلس النواب، كما أنه كان يشغل موقع الرجل الثاني في الوفد.

وقد كان مصطفى النحاس على عكس ما صورت كثير من الأقلام والكتب بمثابة

الخليفة الطبيعي لسعد زغلول. فقد كان كما ذكرنا لتونا هو سكرتير الوفد، وهو المنصب التالي لرئيس الوفد في الأهمية. كما كان هو «الوفدي» الوحيد الذي بقي إلى جوار سعد إلى النهاية من بين طبقته من الوفديين.

وليس هناك خلاف على هذه الجزئية ولا على تلك، لكن النحاس في الوقت نفسه لم يكن من الذين يجيدون تقديم أنفسهم وتلميعها من أجل هذا المنصب أو ذاك، وإنما كان من طراز الذين يعملون ويتركون لعملهم أن يتحدث عنهم، ولم يكن من أولئك الذين يجيدون رسم صورة أنفسهم وتهيئتها لما يطمحون إليه من مجد أو نفوذ.

ولعل هذا يفسر أن الصحافة البريطانية بدأت تتحدث عن أنها لم تكن تتوقع ظهور زعيم من طراز النحاس ليخلف سعد عند وفاته، وقد ظهر هذا فيما سجلته هذه الصحف في ذلك الوقت، ومن حسن الحظ أن كثيرًا من أدبياتنا التاريخية قد نقلت بعض ما سجلته هذه الصحافة في حينه:

قالت جريدة التيمس البريطانية:

«لقد تأكد استحالة اختيار شخص يخلف الزعيم الراحل الذي يتفوق على جميع أتباعه تفوق النخلة على صغار الشجر».

وقالت الديلي إكسبريس البريطانية:

«من المستحيل العثور على أي شخص قادر على تحمل هذا العبء الثقيل، والنية متجهة إلى تعيين لجنة تنفيذية صغيرة العدد».

وقالت جريدة المانشستر جارديان البريطانية:

«لقد انهار الوفد».

(٨)

وفي يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ اجتمع الوفد المصري بكامل هيئته ليقرر انتخاب مصطفى النحاس رئيسا، ولكن الوفد قرر في الوقت ذاته عدم الإعلان عن اختياره حتى يعرض الأمر على الهيئة البرلمانية للحزب.

وقد رويت عن النحاس (في مذكراته التي كتبها محمد كامل البنا) ذكرياته عن انتخابات رياسة الوفد التي جاءت به إلى هذا الموقع الممتاز فقال في بساطة متناهية:

«اجتمع الوفد بكامل هيئته، وأخذنا نناقش فيما يكون عليه الحال وهل يعين رئيس الوفد أو تؤلف لجنة من عدد من الأعضاء لإدارة الأعمال، واستقر الرأي على أن يعين واحد رئيسًا، وعُرضت عليّ رئاسة الوفد فاعتذرت عنها مفضلًا أن أكون سكرتيرًا عامًا، حتى يمكنني أن أزاول مهنة المحاماة التي أتعيش منها، وقلت إنكم تعلمون أني لا أملك مالًا ولا عقارًا وأن في عنقي أسرة كبيرة أتولى شئونها، ورياسة الوفد تحتاج إلى تفرغ تام، وإلى حصر كل الجهد في خدمة القضية، وأخذت أتكلم، وقد بلغ بي التأثر مبلغًا شديدًا».

«وانبرى مرقص حنا باشا وقال: ما هذا الكلام الذي تقوله، أنت الرجل الذي نفي إلى سيشل، ورافق الزعيم في كل مراحل جهاده تعتذر عن عمل وطني بأنك فقير وتحتاج إلى أن تعمل لتعيش، وتضن على الوطن بتضحية لا تقاس بما يقدمه الشباب من أرواح، وما يتعرضون له من سجن وتشريد، لقد رشحناك رئيسًا للوفد بإجماع آرائنا، ولا بد أن تنزل على إرادتنا وكل عذر لك أو احتجاج غير مقبول».

«ووجمت وبلغ بي الألم مبلغًا كبيرًا، حتى سالت الدموع من عيني، ورضخت لحكم الحاضرين وصاغوا بيانًا ضمّنوه رأيهم بالإجماع، ولكن أرجئ إعلانه أو نشره في الصحف حتى يعرض على حرم الرئيس الجليل أم المصريين، واتفق على أن يظل الاجتماع ممتدًا إلى الغد».

«اجتمعت الهيئة الوفدية في النادي السعدي وأيدت ترشيحي بالإجماع وتبادل عدد من الأعضاء إلقاء كلمات التهنئة والتأييد وألقيت عليهم خطابًا مطولًا نشرته الصحف في أبرز مكان لها».

(٩)

وفي ١٩ سبتمبر عقد الوفد المصري أول اجتماع له برئاسة مصطفى النحاس ووجه المجتمعون بيانا إلى الأمة جاء فيه:

«أيها المصريون.. إن الوفد المصري وقد كان أول مظهر لنهضتكم، وأجرأ وثيقة إلى مجدكم، لا يزال باقيا، وسيبقى مقياسا لقوتكم، وعنوانا حيا لجهادكم، ونواة لوحدتكم، ولسان صدق لآمالكم وآلامكم. لقد فُجع الوفد في رئيسه، ولكنه لا يزال حيا قوي الحياة بأمته، واحدا في كتلته، أمينا في عهده، وفيا ليومه وغده، ولن يترك ميدان الشرف حتى يتحقق مجد البلاد باستقلالها صحيحا، وحريتها كاملة».

....

(١٠)

ونأتي إلى موضع يحلو لأدبياتنا التاريخية ألا تفوته في إظهار قدراتها من ناحية، وإظهار نزعاتها من ناحية أخرى، وأقصد بهذا حديث المقارنة بين الزعيمين، وفي كل الأحوال فإننا نجد أنفسنا في إطار من الحديث عن عظيم كان خليفة لعظيم ولعبقرية جاءت بعد عبقرية أخرى.

يقارن الدكتور رفعت السعيد بين سعد والنحاس فيقول:

«... ليس من اللائق أن نفاضل أو حتى نقارن بين الزعامتين المهيبتين، لكن الدراسة الموضوعية والأمانة العلمية يمكنها أن تملي علينا وصفا دقيقا يقول إن الاثنين كانا على قدم المساواة في العداء للاحتلال، وفي مقاومة نفوذ السراي، ولكن كان النحاس أكثر تشددا في كلا الأمرين».

وقد اختار الدكتور رفعت السعيد قصة طريفة صور بها الفارق بين الزعامتين:

«عندما شكل سعد زغلول وزارته الأولى (١٩٢٤) حاول الإنجليز إظهار قدر من حسن النوايا نحوه، فأعربوا له عن طريق القائم بالأعمال البريطاني مستر كير عن استعدادهم لتلبية المطلب الوفدي بالإفراج عن المسجونين السياسيين الذين حوكموا أمام المحاكم العسكرية، وكانت غالبيتهم العظمى من كوادر الوفد».

«وفي ٧ فبراير تلقى سعد رسالة من كير يبلغه فيها أن الحكومة البريطانية مستعدة لأن توافق، إلى أبعد حد ممكن، على عفو عام عن جميع المسجونين الذين يمكن الإفراج عنهم بناء على التشاور بين دولتكم وبيني، ودون أن يؤدي ذلك إلى إحداث اضطراب للأمن العام».

«وفي اليوم التالي توجه كير ليزور سعد زغلول عارضا عليه الإفراج عن جميع المحكوم عليهم ما عدا سبعة أو ثمانية أشخاص من الذي حُكم عليهم مؤخرا، ووافق سعد زغلول مؤملا أن يحل مشكلة السجناء المعترض على الإفراج عنهم لاحقا».

«وعرض سعد زغلول النبأ على مجلس الوزراء مبتهجا، وأبدى جميع الوزراء ذات البهجة لهذه الخطوة المهمة إلا مصطفى النحاس، ويروي سعد زغلول الواقعة قائلا: «وكان من رأى النحاس أن نفتح السجن لكل محكوم عليه من المحاكم العسكرية دونما نظر لرأي الإنجليز، فرأيته رأيا شططا، وانتهرته لأني رأيته قد شطح كثيرًا».

(١١)

وفيما قبل هذا لخص الأستاذ رجاء النقاش الفارق بين سعد زغلول والنحاس، وجاء تلخيصه هذا عند حديثه عن الخلاف النهائي الذي وقع بين النحاس والعقاد، وذلك في كتابه «عباس العقاد بين اليسار واليمين» فقال:

«لقد كان سعد زغلول يعلم في نهاية الأمر أن العقاد لا يمكن أن يقبل وليس من الضروري أن يقبل الوصاية عليه حتى لو كان ذلك نوعا من الانضباط الحزبي».

«أما النحاس فقد كان طرازا آخر من الرجال. فقد كان يميل إلى فرض نوع من السلطة الأبوية على الجميع، وكان يميل إلى الذين يذوبون فيه بالحب أو الطاعة، وكان، لكثرة ما تعرض للعدوان عليه والانشقاق عنه والتآمر ضده، يشعر بشيء من سوء الظن في موقف المختلفين معه، ولم تكن اهتماماته الأدبية والفكرية من ناحية أخرى بنفس العمق والاتساع كما نرى في شخصية سعد: الذي تعلم في الأزهر، وتتلمذ على محمد عبده، مما أعطى شخصية سعد بعدا ثقافيا وأدبيا لم يتوفر في خليفته مصطفى النحاس، ومن ناحية أخرى فإن النحاس على ما فيه من جاذبية وإخلاص وأصالة وقدرة على اكتساب محبة الجماهير لشدة بساطته وصدقه. لم يكن بما عرف عن سعد زغلول من دهاء ومرونة وبُعد نظر، بل كان صريحا واضحا لا يخفي انفعالاته حتى ما كان منها قريبا سهلا، وحتى ما كان ينبغي على السياسي الماكر أن يخفيه ولا يظهره، ولهذا لم يستطع النحاس أن يفهم العقاد بما فيه الكفاية، ولم يستطع أن يعرف التركيب الحقيقي لشخصيته، وعامله كأي كاتب حزبي آخر،

وكان هذا كفيلا بأن يؤدي إلى فصم العلاقة بين العقاد والوفد في عهد النحاس. لقد أراد النحاس أن يملي إرادته على العقاد، ومثل هذا الخلاف لو حدث في عهد سعد لما تشدد سعد زغلول على الإطلاق مع العقاد، ولترك للعقاد حريته مهما كان في قرارة نفسه غاضبا من موقفه، غير راض عنه، وكانت هذه الزوبعة بالتأكيد يمكن أن تمر دون أن ينشق العقاد عن الوفد، خاصة أن الوفد التقى بعد ذلك بوقت قليل مع العقاد في موقفه من وزارة توفيق نسيم، فعارضها ووقف ضدها بقوة وحزم».

(١٢)

وربما كان من المفيد هنا أن نشير إلى تصوير جميل ثالث هو ذلك الذي صور به الأستاذ السيد أبو النجا انطباعاته عن هذين الرجلين في كتابه السيد أبو النجا وهؤلاء.

كما ينبغي لنا أن نشير إلى تصوير الدكتور طه حسين نفسه لعلاقته بالرجلين وهو الذي كان عدوًا صريح العداوة لسعد زغول بينما كان متيمًا بالنحاس.

....

وفي مذكرات النحاس (لسنة ١٩٤٢) فقرة جميلة تعبر عن حوار مهم دار بين أحمد لطفي السيد وطه حسين عن الفارق بين سعد زغلول والنحاس باشا:

«... عكفت (الضمير يعود على النحاس) على قراءة الكتاب الذي قدمه لي الدكتور طه حسين وهو معنون بعنوان «على هامش السيرة» فوجدته تاريخًا طريفًا، طريقة عرضه سهلة ميسرة وليس فيه زيغ ولا إلحاد، فاتصلت به وأخبرته برأيي وأرسلت إليه النسخة فقد يحتاج إليها».

«في المساء حضر لزيارتي وحدثني أن لطفي السيد باشا كان عنده بالأمس وجاءت مناسبة الحديث الذي دار بيننا وما أبديته من رأي في كتاب «على هامش السيرة»، فقال: إن النحاس رجل متواضع ولو كان سعد زغلول باشا في تواضعه لما اختلفنا ولكن كبرياء سعد ونظرته إلينا معشر زملائه على أننا صغار بالنسبة له كرّهت إلينا عضوية الوفد، وجعلتني أنا وأكثر إخواني من مؤسسيه ننفض من حوله، وإن كان خطيبًا لا يشق له غبار، ومجادلًا من الطراز الأول.. إلا أن معاملته لنا أبعدتنا عنه».

«فغضبتُ وقلت لطه: أو يظن لطفي باشا أنه إذا مدحني وذم سعد أرضى عن ذلك؟ إن سعد زغلول كان زعيمًا خُلق للزعامة، أهله لها علمه وشخصيته وقوة عارضته وسعة إطلاعه وصلابته في الحق، وأنا لا أقبل مطلقًا أن يطعن سعدا خاصة بعد أن لقى ربه، وأصبح لا يملك دحض خصومه وشائنيه».

«فقال طه: أؤكد لك أن لطفي باشا لم يكن حانقًا على سعد، ولكنه اختلاف الرأي ولقد كنت شخصيًا اكتب ضد سعد باشا في حياته فلما انتقل إلى رحمة ربه ورأيتك رجلًا مستقيمًا لا يلين في الحق، ولا تخضع للقوة، انضممت إليك عن طيب خاطر، ولا اكتمك أن كثيرًا من إخواني أعضاء حزب الأحرار الدستوريين قد عتبوا عليَّ إعلان انضمامي للوفد والاشتراك في تحرير صحيفته عندما فصلتني وزارة صدقي باشا عام ١٩٣٠».

«فقلت: يا دكتور طه أنت تعلم ومصر كلها تعلم أن سعدًا أستاذنا ومعلمنا وقائدنا ومرشدنا، ونحن نسير على آثاره، ونترسم خطاه، ولا أحب أن أسمع أبدًا سيرته إلا مقترنة بكل خير وإجلال، قال: وسأبلغ لطفي باشا ملخص هذا الحديث لأني لمست من الرجل أنه يقدرك ويحترمك».

(١٣)

وقد ظل النحاس باشا يكبر ذكرى سلفه سعد زغلول ومقامه وحديثه، وانظر إلى هذه الفقرة من مذكراته التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا وهو يتحدث فيها عن زيارته لإبيانة مسقط رأس سعد زغلول في ١٩٤١ فيقول:

«وصلت يوم ٢١ الجاري إلى إبيانة ولم أكد أصل إلى مشارفها، حتى داخلني شعور رهيب وإحساس غريب، فقد رجعت بذاكرتي إلى الماضي البعيد أيام كان سعد قاضيًا ومستشارًا ووزيرًا كان يحضر إلى هذه البلدة في كل مناسبة، ويستقبل فيها الكبراء والعظماء من رؤساء حكومات إلى حكام إلى رجال فكر وأدب وسياسة، وقد تصورت أني سأرى الدار التي نشأ فيها دارًا ريفية، ولكني رأيت البلد على صغرها كل أهلها متعلمون وجميعهم مثقفون، ولما ذكرت هذه الملاحظة قيل لي إن الفلاح والزارع وراكب المحراث وراعي الغنم، كل هؤلاء يقرأون الصحف ويناقشون في

السياسة ويلاحظون على الأحزاب ويهتمون بالشئون العامة، وسترى عندما تقابلهم أنهم أكثر مما وصفنا لك».

«وصدقوا، فإني أخذت بمناقشة شبابهم ودهشت لسعة إطلاعهم وكثير معلوماتهم، والحق إنها كانت زيارة لا بد منها، وقد حضر من القاهرة بعض أعضاء الوفد كما حضر بهي الدين بركات باشا النجل الأكبر لفتح اله بركات باشا، وهو رجل قانون كبير، وعالم ضليع وفيه طابع الرزانة وعليه سيماء الوقار مرتب الحديث هادئ النبرات قوي الحجة، استمعت إليه يحدثني عن حياة جده سعد وأجداده من أسرتي سعد زغلول وبركات، فعرفت معلومات قيمة وتاريخًا مشوقًا، وطاف بي أنحاء الدار شارحًا كيف كان يجلس سعد وكيف كان يعيش، وقدم إليَّ الأحياء من أسرة سعد زغلول وبركات، وعرفني بهم واحدًا واحدًا، فكان سروري عظيمًا إذ عرفت عن كثب تاريخ الأسرة التي أخرجت سعد زغلول وفتحي زغلول وعاطف بركات وبقية الرجال الذين نبغوا في كل ناحية وقدموا لبلدهم أجل الخدمات وكانوا موضع إعجاب الجميع».

«كان فيما جرى من حديث في الحجرة التي جلسنا فيها، وهي الحجرة التي لا تزال بأثاثها ومقاعدها ومنضدتها وبساطتها كما أعدها سعد في عام ١٩١٢ لاستقبال خديوي مصر عباس حلمي الثاني حين زاره في بلده».

(١٤)

ويتصل بتقدير النحاس وتبجيله للزعيم سعد زغلول ما رواه من حديث مستطرد عن تكرار مطالعاته في مذكرات سعد زغلول باشا وتكرار استفادته مما تحتويه هذه المذكرات من حكم وتجارب:

«منذ أن سلمت إليَّ السيدة الجليلة أم المصريين مذكرات الزعيم الخالد الذكر سعد باشا وأنا أحاول أن أطلع على بعض ما فيها من أسرار السياسة المصرية في القرن التاسع عشر وهذا القرن، ولكن يمنعني من الاسترسال في الإطلاع صعوبة قراءة خط سعد، فهو مكتوب بحروف صغيرة جدًا وطريقة غير الطريقة التي ألفناها، ولكني استطعت بالاستعانة ببعض المتخصصين في قراءة مثل هذه الخطوط أن ألم بأشياء كثيرة من تلك المذكرات الخطيرة التي حوت كثيرًا من الأسرار، وعديدًا من المواقف

العظيمة المشرفة التي دلت على أن سعدًا كان حقًا رجلًا عظيمًا، وأنه خُلق للزعامة والقيادة، وأنه كان رجلًا صريحًا جدًا لا يتردد في أن يذكر أخطاءه وأخطاء زملائه من أبناء عصره الذين يعدون طليعة المثقفين وقادة المفكرين».

«لفت نظري بعض الحوادث التي ملأتني إعجابًا بالرجل العظيم، وتقديرًا لرجولته الفذة وشخصيته القوية».

«استرعى نظري موقفه من دنلوب مستشار نظارة المعارف العمومية، كما أعجبت بموقفه من زملائه طلبة الأزهر عندما كان هو وشقيقه فتحي يطلبان العلم فيه، وترحمت على روحه طويلًا عندما قرأت صراحته ورأيه في نفسه وزملائه قادة الفكر في أيامهم، كل هذا وغيره من المواقف السياسية الخطيرة والاصطدامات مع أكبر الحكام في سبيل الاعتزاز برأيه، ودوره في إنشاء الجامعة المصرية القديمة، وحصوله على شهادة الحقوق الفرنسية، وغير ذلك من الأحداث التي امتلأت بها مذكراته الخطيرة التي زادتني إيمانًا بأن سعدًا زعيم قلما يجود بمثله الشرق، بل إنه رجل بما تحمله كلمة الرجل من أسمى المعاني، وأجل الصفات».

....

وهكذا كان جوهر رأي النحاس في سلفه العظيم.

الفصل السادس

الخلاف المبكر مع الملك فـؤاد

(١)

لم يكد النحاس يبدأ عهده في رياسة الوفد حتى وقع الخلاف الأول بين الوفد والملك، وكان حول الاحتفال بعيد الجلوس الملكي، ومع أن مثل هذا الخلاف لتفاهته كان قابلا للتجاوز، فإن الوفد، والنحاس على رأسه، لم يتجاوزه، ومع أن الأدبيات التاريخية لا تعنى بهذا الخلاف على نحو ما تعنى بغيره فإن الأدبيات «الشعبية» قد عنيت به، وهذا هو ما يرويه علي سلامة عن الخلاف الأول بين النحاس والملك فـؤاد ناقلًا معلوماته وجوهر نصوصه عن سابقيه من الوفديين:

«بعد أسبوع واحد من رئاسة مصطفى النحاس (للوفد المصري) ولزعامة الأمة، كان قد اقترب موعد الاحتفال بعيد جلوس الملك أحمد فـؤاد الأول ملك مصر في ٩ أكتوبر ١٩٢٧، وأراد القصر أن تحتفل البلاد احتفالا كاملا: فتقام فيه الزينات، وتضاء الثريات وترفع الأعلام وتمد فيه المآدب، دون أن تراعى فيه أحزان الأمة على فقد زعيمها سعد زغلول، لكن مصطفى النحاس.. وقف موقفا جريئًا في مواجهة القصر، فطالب بمنع هذا الاحتفال احتراما لأحزان الأمة على سعد».

وقد بدأت الصحف الوفدية حملة عنيفة على الحكومة التي حاولت المضي في إقامة الاحتفال، وكان مقال عزيز ميرهم من أقوى المقالات المناهضة لهذا الاحتفال، ويذكر للأستاذ عزيز ميرهم عضو مجلس الشيوخ عن الوفد قوله:

«فليهنأ بالعيد من يشاء، وليهنأ بالزينة ضعاف العقول، وصغار الحكام، ويشترك في الوليمة أشخاص ليس لهم في الوطن نصيب لا قليل ولا كثير، ولتفتح خزينة الدولة على مصراعيها تغدق أموال الفقراء فيما لا حظ لهم فيه، نافعا كان أو ضارا، كل ذلك وضع للشيء في غير محله، وخروج مفضوح عن الواجبات الأولية للمجاملة واللياقة ونصب الأفراح وسط المأتم العام».

«يجب أن نعلم جميعا أن جلالة الملك مدين للحركة الوطنية التي كان سعد على رأسها، ولولا قيام تلك الحركة التي ساسها سعد بحكمته واقتداره لما كانت مصر اليوم مملكة، ولكانت مجرد سلطنة ترزح تحت عبء الحماية».

(٢)

نعرف أن ثروت باشا كان قد شرع في مفاوضة البريطانيين فيما عرف في تاريخ المفاوضات بمفاوضات «ثروت ـ شمبرلن»، وقد حاول ثروت أن يستميل النحاس إلى الموافقة على المشروع الذي توصل إليه لكن النحاس رأى أن المشروع يخلو من المزايا التي تدعو إلى قبوله، وأنه لا يختلف كثيرًا عن تصريح ٢٨ فبراير، وكأني بالنحاس كان يردد قول سعد الشهير في وصف مثل هذه العروض أنها لا تعدو أن تكون كمثل الذي يقول: «أعطيتك ألف إلا ألفًا».

وقد تحدث النحاس في مذكراته التي رواها محمد كامل البنا عن موقف الوفد من مشورع معاهدة (ثروت ـ تشمبرلين) (١٩٢٨) فقال:

«أرسل إليَّ ثروت باشا نص مشروع المعاهدة الذي حمله معه من إنجلترا وبمجرد أن أطلعت عليه، قررت رفضه لأول وهلة لأني لم أر فيه شيئًا يحقق مطالب البلاد، ولكنني احتفظت برأيي وجمعت الوفد وعرضته عليه، وبعد مناقشته بندًا بندًا قررنا رفضه بإجماع الأراء. ونقلت الجرائد المصرية والأجنبية هذا الخبر بسرعة، فضايق ذلك ثروت باشا، وتحدث في المجلس عن ألمه، وقال يجب أن يعرض المشروع على الهيئة الوفدية، وألا يتسرع الوفد في نشر هذا الرفض قبل أن يأخذ رأي الهيئة التي تؤيده في البرلمان».

«دعوت الهيئة الوفدية إلى الاجتماع وعرضت عليها المشروع، فارتفعت الأصوات عالية برفضه، ولم يشذ واحد عن هذا الرأي».

«بدأت المساومات في قبول مشروع ثروت ـ شمبرلن، فلقد أرسل إليّ ثروت باشا بعض الأصدقاء ليحدثونني في هذا الخصوص، ويشرحوا لي فوائد المشروع، حدثني أمين بك واصف وهو صديق حميم لثروت باشا، فقلت له إن هذا المشروع ليس فيه أي مزايا تدعو إلى قبوله، وأنه لا فرق بينه وبين تصريح ٢٨ فبراير الذي اعترف بإلغاء الحماية من ناحية ونفذها الإنجليز عمليًا من ناحية أخرى بتدخلهم في كل صغيرة وكبيرة من شئون البلد».

«ولم يكتف ثروت باشا بهذا بل أرسل إليّ رسلًا أخرين غير أمين بك واصف منهم زكي أبو السعود باشا، وهو رجل أقدره وأحترمه، وأخذ يناقشني في المعاهدة بندًا بندًا ولما أطلع على وجهة نظرنا ورأى أن المعاهدة لا تحقق شيئًا من برنامجنا اقتنع وانضم إلينا في الرأي وأبلغ ثروت باشا مما قلته له».

«ثم أخذ الإنجليز من ناحيتهم يبعثون إليّ ببعض أصدقائهم ليحاولوا إقناعي بقبول المشروع تارة بالتلميح بقوة إنجلترا ومنزلتها بين الدول، وتارة أخرى بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأننا بلد ضعيفة لا نملك من أمرنا شيئًا، وأن شيئًا خير من لا شيء، وهذا المشروع مقدمة لا بأس بها للاستقلال فلنقبله ونطالب بالباقي، ولكني صممت على موقفي وقلت لمن حدثني في هذا الخصوص إن الأمانة التي تركها سعد، والتي انتخبني إخواني خليفة له من أجلها لا يمكن أن أفرط فيها حتى أخر نفس من الحياة، وقد خلقنا للجهاد، ولن نضع الرأية من أيدينا حتى ننال حقنا ـ كما قال لنا سعد ونحن في المنفى ـ أو نموت كرامًا في سبيله».

(٣)

لكن الأمور سرعان ما تتطور في اتجاه تولي النحاس رياسة الوزراء..

وقد روي كريم ثابت كيف كلف الملك فـؤاد النحاس بتشكيل الوزارة الأولى موحيا بأن الملك فـؤاد اتخذ هذه الخطوة نكاية في عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء في ذلك الوقت، ولم يكن الملك فـؤاد يرتاح إلى ثروت على الرغم من اعتداله،

وذلك بسبب اعتداد ثروت بنفسه، ويبدو أن الملك فــؤاد لم يكن يعرف أن النحاس لا يقل اعتدادا بنفسه ولا برأيه عن ثروت.

(٤)

وهذا على كل حال هو نص كتاب الملك فـؤاد للنحاس بتشكيل الوزارة:

«عزيزي مصطفى النحاس باشا»

«لما لنا من الثقة بكم، ولما نعهده فيكم من الخبرة والجدارة لتولي مهام الأمور، قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة إليكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف الوزارة، وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالي به».

«والله المسئول أن يمدنا في كل الأمور بعونه وعنايته، وأن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للبلاد».

«صدر بسراي عابدين في ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٦ (١٦ مارس سنة ١٩٢٨)».

فــؤاد

(٥)

وقد شكل النحاس وزارة ائتلافية ضمت بعض الوزراء من الأحرار الدستوريين، كي تكون بمثابة استمرار لسياسة الائتلاف القائم في ذلك الوقت.

ونفهم من مطالعتنا للوثائق المتاحة أن الإنجليز لم يظهروا معارضة صريحة لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة، لكنهم سرعان ما بدءوا يضعون العراقيل والعقابيل في وجهه.

وقد كانت أبرز الأزمات التي واجهت هذه الوزارة هي تلك التي عرفت بأزمة قانون الاجتماعات العامة، وهو القانون الذي لم يكن يحظى برضا البريطانيين، لكنهم صعدوا الموقف منه ومن معارضتهم له حتى جعلوه بمثابة العقبة الرئيسية في العلاقات المصرية ـ البريطانية، والمفاوضات التالية لها.

وقد روت مصادر تاريخية كثيرة قصة الخلافات المتصاعدة حول هذا القانون، وسننقل للقارئ عن مجموعة من هذه المصادر (وفي مقدمتها كتاب الأستاذ

عبد الرحمن الرافعي «في أعقاب الثورة» وكتاب الدكتور عبد العظيم رمضان: «تاريخ الحركة الوطنية» ملخصا لمسار هذه الخلافات وموقف النحاس باشا منها:

....

فبعد أسبوعين من تشكيل الوزارة «أرسل النحاس رد وزارته على مذكرة ٤ مارس إلى المندوب السامي البريطاني، معلنا رفضه للإنذار وللأساس الذي استند إليه وهو تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، محتكما إلى القانون الدولي باعتبار أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لا يجوز أن تفرض دول أخرى الرقابة عليها، مشيرا إلى أن قبول الإنذار يعني القبول بالتدخل المستمر في شئون مصر الداخلية، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع، وفي الرقابة على أعمال الإدارة، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم، مؤكدا في الوقت نفسه أن الحكومة المصرية تضع حماية الأجانب موضعا خاصا من رعايتها، وأنهم يتمتعون في مصر بمعاملة حسنة لا تقل عما يلقونه في أي بلد آخر بمن فيهم الرعايا البريطانيون».

ويروى أن الصحف البريطانية قالت: «إن رد النحاس وقح ومتبجح، وأعاد اللورد لويد تذكير النحاس في رد مضاد بأن استقلال مصر الذي أعلنته بريطانيا مشروط بحقها المطلق في تولي المسائل الأربع الواردة في إعلان الاستقلال، والمعروفة بالتحفظات الأربعة، ومنها حماية الأجانب إلى أن تُسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين». وأضاف لويد قائلا: «إن حكومته سعت لوضع تسوية هذه التحفظات في مشروع المعاهدة التي رفضتها مصر، وعلى ذلك فإن استعمال الحكومة المصرية لسلطتها المستقلة في المسائل المرتبطة بهذه التحفظات مشروط برضاء الحكومة البريطانية».

(٦)

وقد ذكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي، كما ذكر غيره من المؤرخين، أن أولى الأزمات التي واجهها النحاس باشا في رياسته للوزارة، كانت في الطريقة التي رد بها على المذكرة التي أرسلها المندوب السامى البريطاني في آخر عهد وزارة ثروت، وقد كان الهدف من هذه المذكرة إحراج تلك الوزارة.

وقد رد النحاس باشا على هذه المذكرة في ٣٠ مارس ١٩٢٨ معترضا بل منددا:

«أتشرف بإحاطة فخامتكم علما بأنى اطلعت على مذكرة سلمتموها إلى سلفى عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان مما رأيتموه حقيقا بأن يضعف بصورة جدية سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام، وحماية الأرواح والأموال في مصر، وبعدما أشرتم إلى ما أدرك الحكومة البريطانية من القلق بسبب ذلك، ذكرتم في ختام تلك المذكرة أنه بما أن المحادثات التي دارت بين حضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن، وحضرة صاحب الدولة ثروت باشا لم تفض إلى الغاية التي أريدت منها، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تسمح بأن يكون اضطلاعها بما يفرضه عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسئوليات معرضا لأى خطر يأتى من تشريع مصري من نوع التشريع الذي سبقت الإشارة إليه، أو من أي عمل إدارى وتحفظ لنفسها الحق في اتخاذ أي تدبير ترى أن الحالة تستدعيه».

«ولا يسع الحكومة المصرية في الجواب على هذه المذكرة إلا أن تبدأ بالإعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التي لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة في تنمية وتوثيق صلاح الصداقة التي يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر».

«فإن تلك المذكرة إذا نظر فيها من ناحية القانون الدولي تبين أنها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسي، إذ أن هذا التدخل ما لم تتغير طبيعته ووجهته تغيرا كليا، لا يجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى».

«ومن جهة الواقع فإن الحكومة المصرية كانت ولاتزال تحرص على أن تلقى في نفوس الرعايا البريطانيين، ونفوس الأجانب بوجه عام، كل الثقة بأنها ساهرة على أمنهم وراحتهم، وأنها قد وضعت حماية مصالحهم موضعا خاصا من رعايتها، هذا ولو لم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وتقاليدها الثابتة، لكانت نزعات البرلمان المبينة المعروفة كفيلة بأن توجبها عليها إيجابا، ولقد دلت الحكومة على الدوام بتصريحاتها وأعمالها على أن للأجانب أن ثقوا بأن ما يتمتعون به في مصر من حسن المعاملة لا يقل بوجه من الوجوه عما يلقونه في أي بلد آخر، هذا فضلا عما يجدونه فيها من كريم الضيافة التي امتاز بها الشعب المصري، وأصبحت من مناقبه».

«يضاف إلى ما تقدم أن المذكرة المشار إليها تهيئ السبيل لتدخل مستمر في إدارة شئون البلاد الداخلية، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع، وفي الرقابة على أعمال الإدارة،

ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديدة بهذا الاسم، ولاريب لدينا في أن الحكومة البريطانية لم تقصد إلى شيء من هذا».

«لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها، وأنكرت وجودها، بل إنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرج حق الإدراك ما عليها من واجبات، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها في حرص وذمة، وعلى وجه مرض للجميع».

«٣٠ مارس سنة ١٩٢٨».

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

(٧)

وقد رد المندوب السامى البريطاني في ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ على هذا الرد بخطاب احتفظ فيه بوجهة نظر الحكومة البريطانية فقال:

«لقد أبلغت حكومتي المذكرة التي وجهتها دولتكم إليّ في ٣٠ مارس، وقد كلفت أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر، أو لتعهداتهما المتبادلة، وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سن ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها وأرفقت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا إلى الدول ببيان ذكرت فيه أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وأمنها، وأنها لذلك ستحتفظ دائما، باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية، بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر، وهي التي اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمان طويل، وذكرت حكومة جلالة الملك حينما وجهت الأنظار إلى هذه العلاقات الخاصة كما هي مبينة في تصريح فبراير، أنها لا تسمح لأية دولة أخرى أن تنازع أو تناقش فيها، وأنها تعد كل محاولة للتدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى، وأنها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل».

«وبالنظر إلى هذه المسئولية التي تحملها بإزاء الدول الأخرى، وإلى ما للمصالح

البريطانية في مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية، فقد احتفظت حكومة جلالة الملكة بمقتضى التصريح السافل الذكر احتفاظا مطلقا:

«أولا: بسلامة المواصلات الإمبراطورية في مصر».

«ثانيا: بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجي، أو تدخل بالذات، أو بالواسطة».

«ثالثا: بحماية المصالح الأجنبية في مصر، وحماية الأقليات».

«رابعا: بالسودان، وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية».

«وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه، واعتقدت أنها وفقت إليها بواسطة المعاهدة التي جرت فيها المفاوضة بين رئيس الوزارة المصرية السابق».

«وإذا كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فإن الحالة السابقة للمفاوضة تستمر، وعلى ذلك يعود المركز اليوم إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التي دارت بين المستر رمزي مدونالد وزغلول باشا إلا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التي تبودلت في نوفمبر سنة ١٩٢٤».

«أما النقط المحتفظة بها فتبقى محتفظا بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك، وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك في هذه المسائل».

....

وقد حظي النحاس باشا بتأييد الأحزاب المصرية لموقفه من الحكومة البريطانية، وفي مجلس النواب حرص عبد الحميد سعيد (ممثلا للحزب الوطني)، وعبد المجيد إبراهيم صالح (ممثلا للأحرار الدستوريين)، أن يسجلا تأييدهما للوزارة وشكرهما لها باسم حزبيهما.

(٨)

وفي اليوم التالي لوصول الرد البريطاني (٥ إبريل ١٩٢٧) ألقى النحاس باشا بيانا

أمام مجلس النواب أشار فيه إلى رد اللورد لويد وأكد أن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها. وبعد أسبوعين ألقى النحاس خطبة أخرى في حفل أقامه المحامون لتكريمه، وقدم في هذه الخطبة تفسيرات لمشروع قانون الاجتماعات تثبت أن «نصوصه لا تعرض الأمن أو النظام العام أو أرواح الأجانب وممتلكاتهم لأية أخطار».

(٩)

ونمضي مع ما يرويه الدكتور عبد العظيم رمضان وغيره من المؤرخين حول أداء النحاس الذكي في هذه المعركة، وهو أداء لم يكن كافيًا لإقناع البريطانيين بالسلام ولا بالتعاون.

وبعد شهر واحد جاءت مذكرة المندوب السامي البريطاني في ٢٩ أبريل ١٩٢٨، وقد تضمنت هذه المذكرة ما نعرفه من إنذار بسبب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان والحيلولة بين هذا المشروع وبين أن يصبح قانونا، وذلك من خلال عدم الاستمرار في مناقشة المشروع في البرلمان.

ووصلت الصفاقة البريطانية في هذه الأزمة إلى حد تحديد الساعة السابعة مساء الأربعاء ٢ مايو ١٩٢٨ كموعد لوصول رد الوزارة المصرية على هذا الإنذار.

وكان هذا الإنذار بمثابة ثاني إنذار بريطاني لوزارة النحاس باشا (وذلك بعد الإنذار الأول الذي وجهته في ٤ مارس).

وقد تمكن النحاس باشا بذكاء شدد من إجهاض هذا الإنذار بأن كتب إلى البريطانيين بموافقة الحكومة المصرية على تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية المقبلة مع رفضه لروح الإنذار:

«... كما أني صرحت مرارا بأنه إذا دل العمل على نقص في القانون بعد إصداره، فالحكومة على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام، تلقاء ما تقدم جميعه من المظاهر الجلية لصدق النية وحسن الاستعداد لا يسع الحكومة المصرية إلا أن تبدي أسفها الشديد على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة ومجهوداتها الصادقة المتوالية في توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين».

«لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الإنذار فتعبث بحق مصر الأزلي عبثا خطيرا، بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية، بما عرف عنها من ميول حرة، تبغي إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلا قوة حقها، وصدق طويتها».

«ولهذا فإن الحكومة المصرية، مدفوعة إلى ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسألة التي كانت على الدوام رائدها، قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستوري إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم، وقد وافقها المجلس على ذلك، وهي تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية، وأن يمهد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية في ضوء الثقة المتبادلة التي يجب أن تسود العلاق بين البلدين، وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى، والمودة والعدل».

(١٠)

وقد علق الدكتور عبد العظيم رمضان على تعاقب الأحداث على هذا النحو بما أبان به عن دهاء النحاس وذكائه ووطنيته:

«وفي مواجهة إصرار النحاس على عدم سحب القانون عادت الحكومة البريطانية في ٢٩ إبريل تؤكد إنذارها وتطلب أن يصلها خلال أربعة أيام تأكيد كتابي بأن الحكومة المصرية ستتخذ الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا، وإلا فإن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى أن الحالة تستدعيه».

«وهنا أدرك النحاس باشا بذكائه أن هناك محاولات لتصعيد الأزمة وأن السياسة البريطانية تسعى لمعاقبته على رفضه المعاهدة، وامتناعه عن تسليم البضاعة، وأنها (بالتحالف مع أعدائه في الداخل) يراهنون على «تطرفه» أو على «انهياره» لأن الأول يمكنهم من العصف به، والعودة إلى الانقلاب على الدستور، وحل البرلمان، وتسليم الحكم للمعتدلين لكي يسلموا البضاعة، ولأن الثاني يحرقه جماهيريا فلا يصبح هناك فارق بينه و بين المعتدلين، وآنذاك تسهل إزاحته وتسليمهم الحكم دون أن يغضب أحد».

«هكذا قرر النحاس أن يتراجع خطوة واحدة فقط لا يستجيب بها للإنذار، ولا يقبل الحيثيات التي بني عليها، ولكنها تؤجل الأزمة بمجملها إلى الوقت الذي تتوافر فيه ظروف تمكنه من مواجهتها بما لا يمس كرامة مصر، فقال في رد قوي أرسله إلى اللورد لويد: «إنه لا يسلم بأن لبريطانيا حقًّا في التدخل في التشريع المصري، استنادا إلى تصريح فبراير ١٩٢٢، فهو تصريح من جانب واحد لا يقيد مصر ولا يلزمها، وأن القانون المعترض عليه ينظم الحريات الدستورية، ويصون الأمن صيانة تامة. وأضاف رد النحاس أن حكومته لا تسلم بما جاء في الإنذار لأن ذلك يعتبر عبثا خطرا بحق مصر الأزلي، ولكنها رغبة منها في التفاهم قد طلبت من «مجلس الشيوخ»في حدود حقها الدستوري تأجيل المناقشات في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم».

(١١)

وهكذا أعاد النحاس باشا بذكاء شديد الكرة إلى ملعب الانقلابيين الذين كانوا يبحثون عن مبرر لتقويض الائتلاف، بعد أن ثبت لهم أن النحاس لا يقل ذكاء ولا وطنية عن سعد، وأصبحت الحاجة ملحة إلى تحطيمه قبل أن يقوى ويزداد نفوذه بين الجماهير فتلتف حوله وتمنحه ما كانت تعطيه لسعد من حب ومساندة فيصعب القضاء عليه أو تعليمه الحكمة والتعقل، ومع أن الحكومة البريطانية اعتبرت رد النحاس ردا مقبولا، إلا أن مندوبها السامي في مصر اللورد لويد حاول أن يغريها بمواصلة تصعيد الأزمة، فاقترح أن تطلب تعهدا كتابيا من النحاس بأن القانون لن ينظر في أي وقت، ولكن حكومته رفضت الاقتراح:

«ودار الخلاف بين لويد وحكومته حول شعبية النحاس، فالمندوب السامي البريطاني يرى أن رئيس الوفد لم يتنازل عن شيء، وأنه كسب من الأزمة جماهيريا، بينما تراجعت شعبية «الأحرار الدستوريين»، ولذلك اقترح على حكومته أن تلزم النحاس بالرضوخ التام وإلا فقد تدخلها تأثيره، أو أن تعطي ضوءًا أخضر للملك لطرد النحاس وحل البرلمان، بينما رأى رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلن أن التصعيد قد ينعش شعبية النحاس على عكس ما يتوقع اللورد».

«كان الإنجليز والملك يبحثون عن وسيلة تؤدب النحاس وتطوعه وتجعله من

المعتدلين، وكان المعتدلون يرون أن الأوان قد آن لكي يتولوا الحكم، فقد مات سعد ولن ينتظروا على النحاس حتى يصبح سعدا آخر فتضيع فرصتهم في الحكم إلى الأبد، وتختفي أمة أصحاب المصالح الحقيقية لتحل مكانها هذه الأمة التي كان سعد زغلول يفخر بأنه زعيمها: أمة الرعاع».

«وكانت الرغبة في تقويض الائتلاف والانقلاب على الدستور قد انتعشت في صدور الأحرار الدستوريين منذ رفض النحاس المعاهدة، فترددوا في دخول الوزارة الائتلافية، ولم يكف الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير جريدتهم «السياسة» عن غمز الائتلاف وإحراج الحكومة، ولما لم تجد هذه الوسائل بدءوا المزايدة على النحاس فاستقال رئيسهم محمد محمود من منصبه كوزير للمالية في اليوم التالي لإرسال الرد المصري على الإنذار بدعوى أن الموقف الذي اتخذه النحاس ضعيف، وأنه كان عليه أن يواصل تحديه للبريطانيين أو أن يستقيل، ومع أن النحاس أقنعه بسحب الاستقالة إلا أن «السياسة» واصلت غمز الحكومة، ثم اشترك نواب حزب الأحرار مع نواب الحزب الوطني في الانسحاب من إحدى جلسات مجلس النواب بسبب الخلاف حول تعديل في اللائحة الداخلية للمجلس لمواجهة إخلال النائب بنظام الجلسات اقترحه رئيس الجلسة أحمد ماهر بعد أن حاول أحد نواب الحزب الوطني ضرب مكرم عبيد في إحدى الجلسات، ولم يكن الانسحاب أمرا ينسجم مع الائتلاف، أو يدل على الحرص عليه، واشتعلت المعركة الصحفية بين صحيفة الأحرار الدستوريين وصحف الوفد، وبدا أن محاولة تصعيد الموقف على الجبهة البريطانية قد انتقلت إلى جبهة الائتلاف، وخاطب الملك إسماعيل صدقي في تولي الوزارة خلفا للنحاس فوافق وعدل عن السفر إلى أوربا».

....

وبدأ وزراء الأحرار الدستوريين، كما نعلم، يلزمون دورهم ثم بدءوا يستقيلون فاستقال محمد محمود باشا في ١٧ مايو. ثم استقال أحمد خشبة، وإبراهيم فهمي كريم، وجعفر والي معطين للملك الذريعة ليقيل الوزارة تحت دعوى أن الائتلاف الذي تستند إليه وزارة النحاس قد تصدع.

(١٢)

وقد أجاد النحاس باشا تصوير المؤامرة التي تمكن الملك بها من تصديع الائتلاف الوزاري برياسته، وكيف تمت هذ المؤامرة على يد محمد محمود باشا وزملائه، وجاء في هذه المذكرات التي كتبها الأستاذ محمد كامل البنا:

«أخذت المجالس المختلفة تلغط بالخلاف الدائم بين الوزراء والوفديين من جهة وزملائهم الدستوريين من جهة أخرى، بل تعدد الأحاديث حول أن الوزراء الدستوريين كانوا يجاهرون بالطعن في الوزارة ورئيسها علانية وأعلنوا أنهم سيستقيلون منها ولن يباشروا أعمالهم».

«امتنع محمد محمود باشا من الذهاب إلى الوزارة بحجة أنه مريض وأنه ملازم الفراش واستفسرت عن صحته، وكلمته متمنيًا له الشفاء، والعودة سريعًا إلى العمل فكان جوابه أن مرضه طويل مزمن، وأنه لن يستطيع أن يباشر مهام الوظيفة وأنه سيبعث إليّ استقالته وقرن القول بالعمل وأرسل إليّ كتاب استقالته محتجًا بالمرض وضعف الصحة».

«تلقيت كتابًا من إبراهيم فهمي كريم بك وزير الأشغال بالاستقالة لأنه هو كذلك مريض بالمصارين ويحتاج علاجه لوقت طويل، واتصلت به متمنيًا له الشفاء وطلبت إليه العدول عن الاستقالة وليأخذ إجازة طويلة يستريح فيها ويعالج ولكنه أصر».

«تلقيت استقالة ثالثة من أحمد خشبة باشا وزير الحقانية بحجة المرض أيضًا. جاءت استقالة رابعة من جعفر والي باشا فانكشف المستور وبان الخبئ، وقبلت الاستقالات الأربع وفكرت في أن أملأ الأمكنة الشاغرة بوزراء وفديين وأن أفض هذا الائتلاف وانتهي منه ومن دسائسه، وبعثت إلى الملك بهذا فرفض أن يعين خلفًا للمستقيلين».

(١٣)

هكذا نفهم من العبارة المنسوبة إلى النحاس في نهاية الفقرة السابقة أن الملك نفسه رفض أن يعين مَنْ يخلف المستقيلين!! وهو ما يعني ضرورة تشكيل وزارة جديدة.. وهو ما يعني ما لا يخفى على أحد فهمه.

غير أننا نلاحظ في النص المنسوب إلى النحاس ترتيبًا مخالفًا لما سجله المؤرخ عبد الرحمن الرافعي فيما يتعلق بترتيب الاستقالات، فترتيب نص مذكرات النحاس يجعلها: محمد محمود، إبراهيم فهمي كريم، أحمد خشبة، جعفر والي. أما ترتيب عبد الرحمن الرافعي فيجعلها: محمد محمود، جعفر والي، أحمد خشبة، إبراهيم فهمي كريم.

وعلى كل الأحوال فإن النحاس المنصف يحرص على أن يقرن الحديث عن التصديع بالإشارة إلى موقف دار المندوب السامي حيث يقول:

«... على الرغم من احتجاج دار المندوب السامي علانية على قانون الاجتماعات الذي قدم إلى مجلس النواب لكني أصررت على نظره وبقيت أطلب إلى اللجنة التي تبحثه أن تعمل في تقديم تقريرها إلى المجلس لنظره، واجتمعت اللجنة عدة اجتماعات ووضعت تقريرها مدعمًا بالأدلة والأسانيد الدستورية والقانونية، وأيدت هذا القانون وقدمته للمجلس لتحديد جلسة لنظره، فهاجت دار المندوب السامي وماجت وأرغت وأربدت، وأعلنت أن هذا القانون إذا نظر فسنفعل ونفعل ولم التفت لهذا كله، بل صممت على أن ينظر ولتفعل القوة ما تفعل، كما صممت على أن تملأ الوزارات الشاغرة بمرشحين من رئيس الحكومة، لأن هذا هو لب الدستور ونصه، وأن الوزارة لا تزال متمتعة بثقة البرلمان، ويوم يسحب البرلمان منها الثقة ستتقدم بالاستقالة فورًا أما غير هذا فلا».

«أخذت الرسل تترى إليّ لأسحب قانون الاجتماعات، ويمكن بعد هذا حل مسألة الوزراء المستقيلين، ولكني رفضت لأني أعلم علم اليقين أن المؤامرة مدبرة، أن دار المندوب السامي والقصر مشتركان فيها وأن استقالة الوزراء الدستوريين الأربعة المؤتلفين مع الوفد منذ عهد سعد ليست حدثًا عارضًا، ولكنها تدبير محكم مبيت، يراد من ورائه ضرب الدستور والبرلمان وأغلبية الأمة ضربة قاضية، ويقصد منه أن يضعفوا قوة الوفد صاحب الأغلبية ظنًا منهم أن انتقال سعد إلى جوار الله قد أضعف الوفد وهيئته، ولكن هيهات.. هيهات».

«أصبحت الإدارة الحكومية مشلولة وتوقف الملك نهائيًا عن توقيع المراسم التي ترسل إليه، وانتظرنا أن يحدث الأمر الذي تبيته السراي مع الإنجليز».

(١٤)

وهذا هو نص كتاب الملك فــؤاد المتضمن إقالة النحاس باشا:

«عزيزي مصطفى النحاس باشا»

«لما كان الائتلاف الذي قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد، فقد رأينا إقالة دولتكم، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أديتم من عمل في خدمة البلاد».

«صدر بسراي عابدين في ٧ محرم سنة ١٣٤٧ (٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨)»

فــؤاد

(١٥)

وهكذا جاء محمد محمود إلى الحكم في ١٩٢٨ بعد هذه المؤامرة الصريحة.

وبدأ محمد محمود عهده، الذي عرف على حد تعبيره هو نفسه باليد الحديدية، حيث شدد قبضته على الحكم، وانتقص من الحقوق الديمقراطية للشعب، وعطل البرلمان ثم حله، وبدأت مرحلة من المراحل السوداء في الحقبة الليبرالية.

وبدأ محمد محمود في الوقت نفسه محاولاته للوصول إلى اتفاقية مع البريطانيين تحمل اسمه، وكان يعول على صداقة كثير من كبار رجال الدولة البريطانيين في ذلك الوقت، فضلا عن أنه كان زميلا لبعضهم في أثناء دراسته في بريطانيا، وبعد مباحثات طويلة توصل محمد محمود إلى مشروع المعاهدة الذي عرف باسم «محمد محمود ـ هندرسون».

(١٦)

وأصبح النحاس في الظاهر وكأنه في مأزق الاختيار بين أن يدين بالزعامة لمحمد محمود، أو أن يدين نفسه برفض ما حصل عليه غيره من معاهدة أو مشروع معاهدة.

لكن النحاس كان من الذكاء العقلي، والدهاء السياسي بحيث بنى خطته في القضاء على جاذبية هذا المشروع (الذي توصل إليه محمد محمود في مفاوضاته مع هندرسون) على أصل من أصول الديمقراطية، وكان هذا الأصل الذي استند إليه النحاس باشا هو

رفض الإدلاء برأيه في هذه المقترحات رفضا تاما، إلا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا، وعلل هذا الموقف بقوله إن مناقشة هذه المقترحات، في ظل الدكتاتورية نقمة وفتنة، وفي ظل الدستور نور ورحمة وعصمة!

وكانت حجة النحاس، أنه لا معنى لتقرير مصير الأمة، وهي مقهورة في الداخل، مهدرة حقوقها وحريتها!

وهكذا خرج النحاس بذكاء من مأزق الاختيار بين رفض النتائج وما يمثله مثل هذا الموقف من تجاهل لجهد بذل وأثمر، وبين قبول النتائج وما يمثله من تمجيد لمحمد محمود والأحرار الدستوريين.

وهكذا فهم محمد محمود نفسه أن النحاس بذكائه قد قضى عليه وعلى استمراره في مقاعد الوزارة بهذه الخطة. كما أن الإنجليز أنفسهم كانوا قد سبقوا محمد محمود إلى إدراك قوة النحاس في التأثير على الجماهير وظهر ذلك عندما صاغوا المشروع على أنه مقترحات، بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة.

وهكذا تمكن النحاس من النجاة من المأزق الذي حاول الأحرار الدستوريون وضع زعامة الوفد فيه، وذلك على الرغم من أن بعض الساسة في ذلك الوقت ظنوا أن النحاس قد يجد نفسه مضطرا إلى أن يقبل بما توصل إليه محمد محمود.

(١٧)

ومن خفايا السياسة المصرية التي أهملت عن قصد أن واصف بطرس غالي قد أبدى رأيه في مصلحة مشروع محمد محمود، وقد وصفه أحمد حسين (الذي كان قد بدأ حياته مؤيدا لمحمد محمود في المعاهدة من خلال توليه رئاسة ما أسماه جماعة أنصار المعاهدة) في شطط واضح بأنه الرجل الذي كان، لولا ظروف خاصة، أحق بأن يتولى زعامة الوفديين من رئيسهم (الجليل) الحالي! وتحدى النحاس باشا أن يعلن انشقاق واصف باشا عن الوفد وخروجه عليه.

(١٨)

على أن صراع وزارة محمد محمود مع النحاس لم يقف عند حد، وإنما امتد هذا

الصراع إلى ميدان جديد لم يكن للسياسة عهد به قبل ذلك، وهو التشويش على سمعة الزعماء مستغلين أحداثا ملفقة، وقد كانت قصة هذه المعركة التي واجهها النحاس بشجاعة منقطعة النظير قصة من أعجب القصص في تاريخنا الحديث، إذ حيكت لها مقدمات طويلة، وترتيبات معقدة تهدف إلى أن تتهم النحاس في ذمته ونزاهته بدعوى أنه قبل الدفاع في قضية سيف الدين ابتغاء المال والمال وحده، مستغلا في دفاعه وتعامله مع القضية نفوذه ونفوذ زميليه ويصا واصف (وكيل مجلس النواب الوفدي)، وجعفر فخري.

وقد حملت القضية اسم الأمير سيف الدين الذي كان ضحية نفوذ الملك فـؤاد (وهو أمير) ثم وهو سلطان (ملك)، وقد كان الأمير شقيقا للأميرة شويكار الزوجة الأولى للملك فـؤاد، ولما استحكم الخلاف بين الزوج وزوجته تدخل شقيق الزوجة واحتد على زوج شقيقته وتطور الأمر حتى إنه أطلق الرصاص على الزوج في نادي محمد علي، وكانت النتيجة الطبيعية أن ينكل بالأمير وأن يحجز في مستشفي الأمراض العقلية، وأن يحجر على أمواله وضياعه، وأن تعاني والدته في سبيل إنقاذه بعد كل ما تعرض له من عذاب.

ومع أن رواية هذه القصة مما يخرج عن جوهر هذا الكتاب، فإننا لا بد أن نستعرض للقارئ خطها الأساسي، وملامحها المتتالية.

(١٩)

وقد لخص الأستاذ عبد الرحمن الرافعي قصة الأمير سيف الدين على النحو الموجز التالى:

«ظهرت في الصحف (يونيو سنة ١٩٢٨) مسألة قضية الأمير أحمد سيف الدين، واتفاق مصطفى النحاس والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك المحامين على الدفاع عن الأمير لرفع الحجر عنه، وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب في فبراير سنة ١٩٢٧، قبل أن يتولى النحاس الوزارة بعدة شهور، وأخذت الصحف المعادية للوفد تشهر بهذا الاتفاق، وتصفه بأنه مناف لشرف المهنة، وأنه خيانة عظمى! وبدأت هذه الحملة في يونيو سنة ١٩٢٨ في أعقاب استقالة محمد محمود، وجعفر ولى، فجاءت

جزءا من المؤامرة التي دبرت للتخلص من النظام الدستوري، وقد تبين فيما بعد من حكم مجلس التأديب أن الاتفاق لا غبار عليه من ناحية شرف المهنة، ولا ينال من نزاهة المحامى».

«كان هذا الاتفاق يتضمن اتخاذ الإجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه إليه، إذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك في نزاهتها، وتقدر بعدة ملايين من الجنيهات، وكان قد مضى على تحرير الاتفاق نحو خمسة عشر شهرا سابقة على إثارته في الصحف، وفي وقت لم يكن متوقعا أن يتولى النحاس رئاسة الوزراء فيما بعد، ولا غبار على المحامي أن يتفق على أتعاب جسيمة في مثل هذه القضايا التي تحتاج إلى جهود كبيرة للوصول إلى إحقاق الحق فيها، وقد تنازل النحاس عن توكيله في القضية بعد أن ولى رئاسة الوزارة، ولكن المؤامرة على النظام الدستوري أثارت هذا الغبار لكي يحدث الانقلاب في جو من الاتهامات الباطلة ضد زعماء هذا النظام.

(٢٠)

كما لخص الأستاذ الرافعي ما انتهت إليه المحاكمة:

«أحالت الوزارة في ديسمبر سنة ١٩٢٨ مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخري بك إلى مجلس تأديب المحامين، بدعوى إخلالهم بشرف مهنتهم، لاتفاقهم في فبراير سنة ١٩٢٧ مع والدة الأمير أحمد سيف الدين على أتعاب باهظة لرفع الحجر عنه وتسلمه أمواله، ولأنهم اشترطوا أن مؤخر الأتعاب لا يستحق إلاعند كسب الدعوى، وأنهم اتقفوا على المرافعة في الدعوى بدون التثبت من ظروفها، وبدون اتصالهم بصاحب الشأن نفسه، وأن الاتفاق روعي فيه ما لهم من المراكز السياسية، وما لهم من نفوذ، وقد أمدت الحكومة الصحف بوثائق عن هذه القضية، وهي عقود الاتفاق على الأتعاب، وأحبط نشرها بحملات شديدة على نزاهة النحاس وصحبه، وعرضت عليّ الحكومة وقتئذ، وكنت محاميا بالمنصورة، وظيفة رئيس نيابة الاستئناف، وفهمت من ملابسات العرض أنهم يريدون مني أن أتولى المرافعة عن النيابة العمومية في هذه القضية، فاعتذرت، إذ كنت أعتقد أن التهمة لا أساس لها من الصحة».

«نظرت القضية أمام مجلس التأديب، وكان مؤلفا برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف، وعضوية محمود سامي بك (باشا)، وبهي الدين بركات بك (باشا)، وعبد الحكيم عسكر بك المستشارين بها، والأستاذ عبد الخالق عطية المحامي مندوبا عن نقابة المحامين».

«وترافع عن النحاس وزميليه كل من الأساتذة مكرم عبيد (باشا)، وحسن صبري بك (باشا)، ومحمد نجيب الغرابلي باشا، والأستاذ محمود بسيوني، وسلامة بك ميخائيل، ومحمد يوسف بك، وكامل صدقي بك (باشا)، وأصدر المجلس حكمه في ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ببراءة النحاس وزميليه، وأثبت في أسباب حكمه تزييف بعض عبارات الترجمة العربية التي نشرت لبعض الوثائق المحررة أصلا بالتركية، وتصيد الشهود في القضية ليشهدوا زورًا لمصلحة الاتهام».

«غضبت الوزارة من هذا الحكم، فأصدرت قانونا بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة، ومن ذلك أنها جعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والإبرام بصفة مجلس تأديب بدلًا من هيئة التأديب التي كانت مؤلفة بموجب اللائحة القديمة التي كان ينوب فيها عضو عن مجلس نقابة المحامين فأبطل القانون هذا الوضع، ونص على أن يحاكم المحامون أمام محكمة النقض والإبرام بحيث لا يكون للنقابة ممثل في هيئة المحكمة، وجعل اجتماعها بجلسة سرية».

(٢١)

ولست أستطيع أن أمضي فيما أكتب من دون أن أشير على القارئ أن يقرأ القصة الكاملة لقضية سيف الدين فيما أورده الأستاذ صلاح عيسى في كتابه «حكايات من دفتر الوطن».

وعلى كل الأحوال فإننا نجتزئ من روايته البديعة للقصة بهذه الفقرات الكفيلة بتصوير القصة وأبعادها على نحو موجز:

«.... ....

....

رُبع قرن كامل في مستشفى للأمراض العقلية بقرية «تايسهرست» الإنجليزية، بدأت عام ١٩٠٠ بقرار غريب صدر عن «مجلس حسبي مصر» يقضي بالحجر عليه، ومنعه من التصرف في أمواله وممتلكاته. والغريب أن قرار الحجر لم يصدر استنادًا إلى كشف طبي وقع على الأمير ودل على أنه معتوه أو مجنون، لكنه صدر لأن الجناب العالي للخديو عباس حلمي الثاني استصوب ذلك».

«ففي ٥ إبريل ١٩٠٠، وبعد عامين قضاهما الأمير أحمد سيف الدين في السجن، من أصل الحكم الصادر بسجنه خمس سنوات بسبب الرصاصات التي أطلقها على الأمير أحمد فـؤاد، أرسل وزير الحقانية (العدل) كتابا إلى النائب العام يطلب منه اتخاذ الإجراءات القانونية لتوقيع الحجر على الأمير سيف الدين، وفي جلسة «مجلس حسبي مصر» التي عقدت في ١٨ إبريل ١٩٠٠ قال رئيس المجلس:

«إن عطوفة ناظر الحقانية أخبرني أن حضرات النظار رأوا في حالة إذا ما أمر المجلس بالحجر على البرنس أحمد سيف الدين يكون من الموافق تعيين حضرة إسحاق بك أحمد قيما على الأمير، وأن الجناب العالي يستصوب ذلك».

«وهكذا وقع المجلس الحجر على الأمير السجين، وعُين إسحاق بك أحمد قيما عليه».

«وبعد أسابيع من صدور قرار الحجر اتفقت المقامات العالية على الإفراج عن أحمد سيف الدين، وإبعاده إلى قرية تايسهرست للاستشفاء في مصحة للأمراض العقلية والنفسية، وهكذا امتدت فترة السجن من خمس سنوات إلى أجل غير مسمى».

(٢٢)

وبعد معاناة طويلة تمكنت والدة الأمير من النجاح في تهريبه من المصحة:

«... وبعد أربعة أشهر فقط من هروب الأمير من سجنه، أرسلت الأميرة نوجوان هانم إلى القاهرة سفيرا فوق العادة هو محمد بك شوكت في مهمة استطلاعية هدفها استكشاف إمكانيات التوصل إلى اتفاق ودي، أو البحث عن ميدان تبدأ فيه الحرب».

«وصل شوكت بك وكيل الأميرة إلى القاهرة في ديسمبر ١٩٢٥، وبدأ اتصالاته

بكل من يعنيهم الأمر من المسئولين وأمراء الأسرة المالكة والقيم على الأمير، وبعد أشهر قليلة من المحادثات مع المقامات العليا أدرك أن مهمته صعبة للغاية، وأن خصوم الأمير يزدادون قوة وشراسة، إذ كان الملك فـؤاد قد استرد ـ في تلك السنة ـ سلطته المطلقة في أعقاب مقتل السردار واستقالة وزارة سعد زغلول، فغاب زعيم الرعاع الذي لا يكف عن الصراخ بأن الأمة هي وحدها مصدر السلطات، وأصبح القصر يحكم مصر بشكل مباشر، وعطل العمل بالدستور، وحل البرلمان، وامتلأت السجون بالمئات من قادة الوفد الذين اتهموا في قضية مقتل السردار، وما تفرع عنها من قضايا، وليس في الوزارة القائمة آنذاك مَنْ يستطيع أن يتدخل لصالح الأمير الذي أطلق الرصاص على صاحب الجلالة، وكل أعضائها من أتباع السراي و«برادع الإنجليز».

«ولم يغير عزل محمد سعيد باشا (رجل الملك) عن القوامة على الأمير والدائرة، وتعيين الأمير محمد علي إبراهيم (ابن شقيق الأمير سيف الدين) مكانه، من الأمر شيئا، إذ لم يكن القيم الجديد أقل قسوة على عمه المحجوز عليه من رجل الملك، حتى إنه انتهز فرصة هروبه من «تايسهرست» فقطع مخصصاته السنوية، وتوقف عن الإنفاق عليه».

(٢٣)

ونأتي إلى المرحلة التي دخل فيها النحاس باشا بإرادته أو بنخوته إلى هذا الصراع الذي كان الملك فؤاد نفسه أحد أطرافه (غير المباشرين):

«في ٢ فبراير ١٩٢٧ وقع شوكت بك (وكيلا عن الأميرة نوجوان) عقدا مع المحامين الثلاثة يوكلهم فيه برفع الحجر عن الأمير، وإعادة أمواله إليه، ونص العقد على أن المحامين الثلاثة يتولون المدافعة والمرافعة عن حقوق الأمير أمام مجلس البلاط، أو أي جهة قضائية أو إدارية للحصول على رفع الحجر عنه وتسليمه إدارة أمواله، وعلى سبيل الاحتياط ترتيب نفقة له».

«وعن الأتعاب نص العقد على أنه في حالة الحصول على قرار برفع الحجر عن الأمير تكون الأتعاب ١١٧ ألف جنيه، أما في حالة تقدير نفقة تصل إلى ٢٢ ألف جنيه

تكون الأتعاب عشرة آلاف جنيه، فإذا قلت عن ذلك أو كثرت عنه فإن الأتعاب تزيد وتنخفض حسب أهمية النفقات التي ترتبت. أما إذا صرف للأمير نفقة (أو متجمد نفقة) عن الفترة بين هروبه من المصحة وصدور الحكم في القضية، فإن الأتعاب تكون خمسة آلاف جنيه إذا كانت النفقة ٦٠ ألف جنيه، وتزيد أو تقل في حدود هذه النسبة».

«وُقع العقد في مكتب ويصا واصف في الصباح، ولأن كتبة المكتب كانوا آنذاك (كما هي العادة في مكتب كل المحامين) يتابعون قضايا المكتب في المحاكم، فقد كتب كل منهم نسخة بخط يده ثم وقعوا عليها وتبادلوها».

«ومع أن المفاوضات التي سبقت توقيع العقد كانت قد انتهت بالاتفاق على أن يتقاضى المحامون الثلاثة خمسة عشر ألفا من الجنيهات كمقدم أتعاب، إلا أن شوكت بك اعتذر لهم بأن أحوال الأميرة المالية ليست على ما يرام بعد الأموال الطائلة التي أنفقتها على مغامرة تهريب الأمير من تايسهرست، وما أنفقته بعد ذلك على علاجه، فقبل المحامون تخفيض مقدم الأتعاب إلى ألف وخمسمائة فقط اقتسموها بواقع خمسمائة جنيه لكل منهم».

(٢٤)

وقد نجح خصوم النحاس في نسج قصة وهمية (تشويقية) عن تهريب عقد الاتفاق ونشره والتعليق عليه، ودفع السلطات (المتواطئة) إلى بدء تحقيق مع النحاس في إطار حديث اتهامي زاعق عن استغلال الفوذ:

«استمر تحقيق الأفوكاتو العمومي إلى ١٩ سبتمبر ١٩٢٨، إلى أن أوقف في ذلك التاريخ انتظارا لعودة محمد حافظ رمضان بك من أوربا لسؤاله عن الظروف التي أحاطت بتقديم اقتراحه بمشروع قانون إلغاء مجلس البلاط، وعاد حافظ رمضان واستمعت النيابة في ١٦ أكتوبر إلى أقواله فجاءت مخيبة للآمال، فقد نفى الرجل أي علاقة بين اقتراحه بإلغاء «مجلس البلاط» وبين قضية الأمير سيف الدين، وقال إنه لا يعرف محمد شوكت بك، وإن أحدا من المحامين الموكلين في القضية لم يحدثه في هذا الاقتراح قبل تقديمه، وإن الغرض من تقديم الاقتراح لم يكن يهدف إلى إخراج القضية من ولاية المجلس، وأضاف أن الخطوات التي مر بها اقتراحه في

لجان مجلس النواب كانت عادية الإيقاع، وربما أقل من العادية، وأنه لم يلحظ أن المشروع قد لقي عناية خاصة».

«وأحبطت شهادة حافظ رمضان كل الرغبات الشريرة التي قادت المتآمرين منذ البداية، وجاءت قيمتها من أن صاحبها خصم سياسي للنحاس، ورئيس للحزب الوطني الذي كانت جريدته «الأخبار» واحدة من الصحف التي شنت الحملة ضد زعيم الأغلبية، فضلا عن أن شهادته قد مزقت واحدة من أهم وقائع الجانب السياسي من الاتهام، وهي تهمة السعي لاستصدار تشريع بإلغاء مجلس البلاط، لصالح أحد أطراف النزاع في قضية منظورة أمامه».

(٢٥)

ومن تحقيق إلى تحقيق تمضي الأمور في اتجاه براءة النحاس باشا من التهم التي لفقها له خصومه:

«وانتهى التحقيق الثاني إلى ما انتهى إليه التحقيق الأول، وظلت أوراقه ساكنة بلا حراك لمدة تزيد على شهرين، وكشف رد النائب العام على خبر نشرته صحيفة مصرية هي «المقطم» وأخرى إنجليزية هي «الديلي تلجراف» عن أن هناك أزمة سببها اختلاف في وجهات النظر حول طريقة التصرف في التحقيق بين الأفوكاتو العمومي مصطفى بك حنفي وبين النائب العام، فقد ذكر الخبر الذي نشرته الصحيفتان أن الأفوكاتو العمومي قد رفع تقريرا عن التحقيق يبرئ فيه النحاس وويصا واصف مما نُسب إليهما، ويؤجل البت في التهم الخاصة بجعفر فخري، فأسرعت وزارة الحقانية تعلن (في بلاغ رسمي) أن القضية لا تزال بين يدي النائب العام، وأنه لم يبت فيها، ولم يكذب البلاغ واقعة التقرير الذي أرفقه الأفوكاتو العمومي بتحقيقاته، وهو تقرير لم يظهر بعد ذلك في القضية، وتهرب النائب العام من تقديمه بدعوى أنه مجرد مكاتبة إدارية بين المحقق ورئيسه الأعلى».

(٢٦)

وكانت الحرب الإعلامية (بلغة عصرنا) قد اندلعت واستعرت واستمرت على أشدها:

«وطوال الأشهر الستة التي استغرقها التحقيق بمرحلتيه لم تكف صحف الانقلابيين

عن التعليق على الوقائع التي يجريها بشأنها، واستباق أحكام القضاء بافتراض صحة الوقائع ثم التنديد بالمجرمين الذين ارتكبوها، إذ كانوا يتوهمون أن الإلحاح على تكرار الوقائع سينتهي باقتناع الرأي العام المصري والأوربي بصحة الاتهامات، وبالتالي بصواب الخطوات السياسية التي اتخذت بحق حياة نيابية فاسدة، ودستور يتيح للنصابين والأفاقين فرصة النيابة عن أمة جاهلة، غافلة، تحتاج إلى تربية سياسية لتحسين اختيار مَنْ يمثلونها قبل أن تكون مصدرا للسلطات».

(٢٧)

وتمضي القضية إلى نهايتها التي برأت ساحة النحاس وجعلت الحكومة تتورط في تعديل القانون بما يهيئ لها في المستقبل أن تصدر أحكاما ظالمة دون رادع:

«وفي ٦ فبراير ١٩٢٩ أصدر مجلس تأديب المحامين برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف وحضور ثلاثة من مستشاريها هم: عبد الحكيم عسكر، ومحمد سامي، ومحمد بهي الدين بركات، وممثل لنقابة المحامين هو عبد الخالق عطية، ورئيس النيابة أحمد شرف الدين، حكمه في القضيتين ببراءة المتهمين الثلاثة من كل التهم الموجهة إليهم، وسجلت حيثيات الحكم لزعيم الأغلبية أوصاف «الشفقة والرفق والقيام بالواجب والنزاهة، والصلابة في الحق»، ودمغت المتآمرين بصفات «السرقة والتزوير واستخدام الأشرار»، وعلق اللورد لويد المندوب السامي البريطاني على الحكم قائلا: إن الاتهامات التي وجهت للنحاس وزميليه كانت متهافتة لدرجة أن أقصي حكم كان يمكن صدوره ضدهم هو الحكم بالتوبيخ، بينما جاء حكم البراءة انتصارا للوفد، وضربة عنيفة لهيبة الحكومة وسمعتها، فقد جمعت القلوب حول النحاس باشا، وضمت شتات العطف نحوه».

«وهكذا انتهت المؤامرة على زعيم الأغلبية إلى عكس ما كان يريده المتآمرون، فلم تحطم النحاس بل قوته، ولم تقض على شعبيته بل زادت من حب الناس له وتعاطفهم معه ومع كل ما يمثله، واستفز الحكم الحكومة فأسرعت بعد أقل من ثلاثة أسابيع على صدوره تدخل تعديلا على قانون المحاماة تجعل تأديب المحامين من اختصاص محكمة النقض والإبرام، وتسحب من نقابتهم حق التمثيل في عضوية

المجلس، وكتب وزير الحقانية محمد أحمد خشبة باشا مذكرة تفسيرية للقانون شهر فيها بالمحاماة، وعرّض بالحكم الذي أصدره مجلس التأديب، فغضب المحامون وأضربوا عن العمل لمدة أسبوع على سبيل الاحتجاج على التعديل وعلى تعريض الوزير بهم في مذكرته التفسيرية».

(٢٨)

هكذا أشارت أسباب الحكم ببراءة النحاس باشا في قضية سيف الدين إلى أن النحاس كان ينبغي أن يُشكر على صنيعه وعطفه على حال هذه السيدة (والدة الأمير سيف الدين)، التي لم يكن لديها مال توكل به محاميا كبيرا يستطيع أن يدافع عن ولدها المظلوم، ومن ثم فلم يكن هناك مبرر لانتقاده إذا عمل خيرا، وأن يقال عن عمله هذا إنه أفسد المحاماة (!!) وخرج على تقاليدها (!!)

(٢٩)

وقد لخص إبراهيم فرج قصة سيف الدين على النحو المبسط التالي:

«... وقد أجبرت الحكومة النائب العمومي وقتها أن يقدم النحاس باشا إلى مجلس تأديب المحامين بتهمة أنه خرج على تقاليد المهنة.. وعبث بكرامة المحاماة كما يزعمون ورفع الأمر إلى مجلس تأديب المحامين، وكان رئيس هذا المجلس رجلا من خصوم الوفد هو المستشار حسين باشا درويش، ونظرت القضية وترافع فيها كبار محامي مصر وقتها: الغرابلي ومكرم عبيد وحسن صبري وكامل صدقي.. واستطاعوا أن يبرزوا العمل الكبير الذي استطاع أن يقوم به هذا الرجل العظيم لوجه الله وضد الملك.. لا يعبأ إلا بأنه يرى إنسانا ضعيفا مظلوما يريد أن يرد له حقوقه ويريد أن ينقذه من الحاجة والعوز، فإذا بمجلس التأديب هذا يصدر حكما بالبراءة ويقول في أسباب الحكم عبارات مشرفة على مدى التاريخ، يقول: كيف يمكن أن يقال إن هذا العمل الكريم محل مؤاخذة؟ إن هذا الرجل الذي قبل أن يترافع عن أحمد سيف الدين.. هذا البائس المسكين.. إنما يستحق الشكر.. كل الشكر.. لا أن يؤاخذ لأنه راعى ظروفهم ولم يقبض منهم شيئا لأنهم لم يكونوا يملكون شيئا في هذا الوقت».

(٣٠)

وعقب صدور الحكم ببراءته في قضية سيف الدين (فبراير ١٩٢٩) أصدر النحاس باشا لجماهيره بيانا بليغا قال فيه:

«إن هؤلاء الخصوم غير الشرفاء الذين اصطنعوا تلك الدسائس الرخيصة لم يتورعوا عن الدس والسرقة والتزوير وشرائهم ذمم الشهود في سبيل خصومتهم الأثيمة النكراء».

«لقد أرادوا بهذه القضية أن تكون وثيقة خزي وعار ضد مصطفى النحاس، ولكن الله أراد أن تكون وثيقة شرف ونزاهة، وبهذا طاش سهمهم وخاب فألهم وزادت الأمة التفافا حول زعيمها».

وقد قال النحاس في هذا البيان:

«بني وطني..

لا أدري أي يوميكم أحق بشكري، وأمتع بفكري، وأولى بأن ينفس عن صدري، أيوم حزنكم يوم اتهامهم خليفة سعد؟ أم يوم حكم فيه بإعلان البراءة؟ وهو حكم على خصوم الوفد؟ وأنا في كليهما خادم هذه الأمة الكريمة المغمور بعطفها، المرموق بحبها، ووالله لقد أكبرت حزنكم، كما أكبرت فرحكم، فلله دركم، وهو القادر على أن يتولى عني جزاءكم، فلنتوجه جميعا بالشكر لأحكم الحاكمين، الذي برأ حياتنا النيابية من كيد الكائدين، وحفظها من رجوم الشياطين».

(٣١)

وقد ختم النحاس بيانه بهذه العبارة البليغة المعبرة عن الإيمان بالله وشكره، وهو ما يدلنا على حجم المحنة النفسية التي عاشها النحاس طيلة هذه القضية:

«أيها المواطنون الأعزاء...

لقد ناديتكم يوم الاتهام فما كذبتكم، ووعدتكم فما أخلفتكم، واليوم ها أنتم الأعلون بحمد الله.. فاسجدوا لله واشكروا».

مصطفى النحاس

(٣٢)

هكذا عاش النحاس باشا أياما صعبة في ظل حكم محمد محمود، وقد شغل

بقضايا شبه شخصية، كما شغل بقضايا عامة، لكنه لم يقبل أبدا أن يتواءم مع حكم وزارة محمد محمود، ولا مع إجراءاته، وقد عبر هو نفسه عن هذا المعنى في بيانه الشهير ضد وزارة محمد محمود باشا (٢٢ يوليو ١٩٢٨):

«أيها المصريون.. لقد برح الخفاء وتمزق ثوب الرياء، فسلطت عليكم وزارة محمد باشا محمود أقصي عدوانها، وأجرمت في حق الوطن بما لم يجرؤ عليه مصري من قبلها، محاولة أن تحطم في لحظة ما شيدته الأمة في سنوات من جهادها ومتصل عملها، فجاءت على يدها الكارثة الكبري، وحققت أشأم الظنون فيما أعدته للبلاد من عنف وبلوى، ولم تكن في البلاد ثروة طائحة، ولا نكبة جائحة، كلا، بل هي ثورة منهم على الدستور، وعلى الحرية، وعلى النظام، وعلى الأمة، بل على الإنسانية في عصر أصبحت فيه الحرية من مقومات الحياة وأسبابها الأولى، فسلبوا مصر دستورا لها، وحرية نعمت بها، في الوقت الذي هبت فيه أمم الشرق كسوريا والعراق والهند وغيرها، وكسبت نظما دستورية ونيابية لم تكن قد تمتعت بها، فهل كتب للإنسانية أن تنمو وتتطور بينما مصر تتأخر وتتدهور، وهل غيرنا يكسب ونحن نخسر، كلا فلن ترضى البلاد أن يرجع بها القهقرى، وأن تقسر على حكم الاستبداد قسرا، فكلمة الأمة هي العليا، ولقد كانت وستبقى كلمتها دستورا».

«أيها المصريون.. لقد خرجت هذه الوزارة على الدستور والقانون معا فعطلت نصوصا حرم الدستور تعطيلها أبدا، وحرمت الأمة برلمانها، ووقفت الحياة النيابية سنوات تمدها بما يوحيه إليها طغيانها، ولم يكفها أن سلبت الأمة سلطانها فمدت يدا شريرة إلى شعورها ووجدانها، وسدت عليها المنافذ في اجتماعاتها، وصحافتها وحرية أفرادها، ولم يأخذها في ذلك ورع ولا خجل».

«أيها الوزراء.. لقد عطلتم ضمائركم.. فقد أقسمتم بالله وبالوطن وإنه لقسم لو تعلمون عظيم، أن تحترموا الدستور وأحكامه، فحنثتم اليوم بأيمانكم وحملتم الأمة نتائج عصيانكم فإذا لم تخشوا حساب الضمير فهلا تخشون حساب الساعة وحساب الساعة عسير؟».

«أيها المصريون.. إن الدستور قائم طالما أنكم تريدونه، محترم إذا كنتم أنتم تحترمونه فكونوا واثقين من حقكم ثقتكم في أنفسكم، ذاكرين دروس نهضتكم، فليست هذه المحنة مهما اشتدت بأقسى مما رأيتم أيام الأحكام العرفية الإنجليزية أيام السجون مفتحة أبوابها والمجاهدون الأبرياء يحشرون فيها باسمين، أيام كانت المعتقلات النائية، والمنافي السحيقة، تتلقف أبناءكم وزعماءكم وهم فرحون مستبشرون، أيام

كانت الأحكام العسكرية تصدر ضدهم وهم لعذابها مستعذبون، كلا فما كانت القوة لتزيد تلك الشعلة المقدسة إلا اشتعالا، وما كانت الشدائد لتوهن من ثبات أمة اعتزمت في الحق نضالا».

«أيها المصريون.. إن وفدكم الذي زعموه فئة قليلة وخصصوا مع ذلك لمحاربته سنوات طويلة، إنما هو رمز إرادتكم، وصوت نهضتكم، فلن يهدم أبدا وإن تألبت عليه قواتهم، إذ الوفد أمة لا نفاد لرجالها، وفكرة لا سبيل إلى تقطيع أوصالها، وسيبقى الوفد رافعا علم الجهاد كما رفعه سعد من قبل عاليا ظهورا، فما كفاح اليوم إلا ذلك الكفاح القديم، قد تجدد لتخليص الدستور من أيدي الرجعيين، وإنقاذ حرية البلاد واستقلالها من أيدي الغاصبين، وإن الوفد ليعاهد الله والأمة عهدا جديدا مسئولا، ألا يعبأ بظلم الظالمين، وإن نكلوا به تنكيلا».

«أيها المصريون.. يريد الغاصب مرة أخرى أن يمتحن وطنيتكم، ويبلو ثباتكم فوطدوا دعائم نفوسكم، وأثبتوا للعالم الذي يرقبكم أنكم وإن كنتم لا تحتملون ضيما، فحاشا لكم أن ترتكبوا إثما، فما كان سلاحكم في الجهاد إلا قوة إيمانكم، ومضاء عزيمتكم، ولئن كانت الكارثة عظيمة، فأنتم أعظم، ولئن كانت القوة كبيرة فالله أكبر».

مصطفى النحاس

(٣٣)

وفي ١٩٢٩ بدأ الملك فـؤاد سياسة جديدة تمثلت في دعوته للنحاس باشا لتأليف الوزارة مرة ثانية، فإذا بالنحاس لا يقبل بهذا العرض، ويصر على إجراء انتخابات تسبق تكليفه بتشكيل الوزارة، وهو ما تم بالفعل، وقد روى كريم ثابت، المعروف بولائه للملك قصة هذا الموقف فقال:

«... ومن غير علم توفيق نسيم رئيس الديوان الملكي.. أوفده إليه (يشير النص إلى أن الملك فـؤاد أوفد سعيد ذو الفقار كبير الأمناء) ليؤكد له: أن «مولانا» يحبه، ويقدره، ويثق به».

«وأنه لما أقاله في المرة السابقة كان مكرها على ذلك من لورد لويد فأمضى الإقالة على مضض شديد.. وبألم شديد».

«وأن ثقته به ظلت كاملة في تلك الفترة».

«وأنه ما برح ينتظر الفرصة الملائمة ليعيده إلى الحكم..» و«قد حانت ولله الحمد!».

«وأنه ليس أدل على أن ثقته به لم تتزعزع من أنه يريد الآن أن يدعوه إلى تأليف الوزارة فورا بدون حاجة إلى وزارة انتقال، أو إلى انتخابات جديدة!».

«وأنه يترك له أن يجري بعد ذلك انتخابات جديدة، أو أن يحيي البرلمان القديم الذي حله محمد محمود لما قرر وقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد».

«فكلفه النحاس أن يرفع إلى جلالة الملك شكره العظيم على عواطفه نحوه وثقته به».

«أما فيما يتعلق بالموضوع، فأوضح أنه بعدما قيل في كتاب إقالته إنه لا يمثل البلاد، لم يعد في مقدوره أن يعود إلى الحكم إلا بعد إجراء انتخابات جديدة يعلن فيها الشعب مشيئته!».

«حاول سعيد ذو الفقار أن يقنعه بأن يجري هو هذه الانتخابات بعد تأليفه الوزارة، فلم يفلح، فقد أصر النحاس على أن تجري الانتخابات وزارة محايدة منعا لكل قيل وقال».

(٣٤)

وقد تحدث النحاس باشا في مذكراته التي رواها الأستاذ محمد كامل البنا عن محاولات الملك فؤاد إقناعه بالعودة إلى رئاسة الوزراء في أثناء حكم محمد محمود باشا فقال:

«بعث إليّ مراد محسن باشا يطلب مقابلتي فحددت له اليوم، وقد تحدث معي في أن الملك فاض به من تصرفات محمد محمود، وأنه أصبح لا يطيق رؤيته، وأنه يقول «نار النحاس ولا جنة محمد محمود»، وهذه فرصة للتقرب إلى القصر ولا تضيعها، وأجبته بما سبق أن أجبت به، بأن الملك إذا كان يريد حقًا إعادة الدستور والحياة النيابية فما عليه إلا أن يفعل، فقال مراد باشا إنه لا يستطيع لأن الإنجليز يتدخلون في كل شيء كما تعلم، فرددت عليه بأن عودة الدستور والحياة النيابية مسألة داخلية لا شأن للإنجليز بها، ولا يحق لهم أن يتدخلوا فيها فقال مراد باشا أنت تعلم ظروف الملك والتهديدات التي تحيط بعرشه في كل مناسبة، ولن أكتم عنك أن المندوب السامي يتدخل في كل صغيرة وكبيرة حتى في تعيين صغار الموظفين، وأرجو أن تراعي هذا وتقلل من تشددك

بعض الشيء، لأني أعلم أنك أنت وحدك تصر على موقفك، ولو شاورت أعضاء الوفد فيما أطلب لوافقوك حتى تتخلصوا من هذا الكابوس، وتكون بهذا قد خدمت الوفد وخدمت القصر وسيقدر لك الملك هذا العمل، فقلت له إن أعضاء الوفد جميعهم أشد مني تمسكًا وتعصبًا لحقهم واستنكارًا لتصرفات السراي ورجالها ولا تظن أن أحدًا منهم يفرط في حق من الحقوق، أو يخضع للتهديد أو يقبل المغريات».

(٣٥)

ونرى في المذكرات المنسوبة إلى النحاس إشارة واضحة إلى الدور الذي قام به محور الإبراشي ـ الغرابلي، في سبيل الخلاص من محمد محمود، وهو دور آثر أن ينجح ويجنح، بالاضطرار إلى عودة النحاس وحكم الشعب:

«... قال لي الغرابلي باشا إن زكي الإبراشي باشا تحادث معه بشأن التقريب بين الوفد وبين السراي، وإنه يرى أن الوقت قد حان لأن أمد محمد محمود في الوزارة لن يدوم طويلًا، وأن الإنجليز لن يتفاهموا وأظن الباشا يعلم هذا من قبل، وأنه تحدث مع كثير من المقربين إلى الملك فوافقوه على أن الظرف مناسب للتفاهم حتى يمكن الخروج من الضيق التي تعانيه البلاد، وأجبته مرة أخرى بأني لن أقبل تفاهمًا مع السراي، ولا مع غيرها إلا على أساس الاعتراف بحقوق البلاد، وعدم التدخل في شئونها، وعودة دستورها وبرلمانها، وعلى غير هذا الأساس لن أقبل أي تفاهم، فقال إن عيد الملك فؤاد سيكون في ٢٦ مارس ويحسن أن تذهبوا وتقيدوا أسماءكم في سجل التشريفات، فرفضت رفضًا باتًا أن أذهب إلى القصر، لا مهنئًا ولا معزيًا إلا على أساس رد الدستور والحياة النيابية التي عطلها محمد محمود بغير حق».

(٣٦)

ونحن نعرف ما حدث بعد ذلك حيث ألف عدلي وزارة محايدة أشرفت على إجراء الانتخابات التي أسفرت عن فوز الوفد، وهكذا أجريت الانتخابات وفاز الوفد كالعهد به بأغلبية ساحقة، واضطر الملك فـؤاد إلى تكليف النحاس بتشكيل الوزارة على نحو ما طلب النحاس نفسه بعيدا عن دعاوى الائتلاف والوزارة القومية وما إليها.

(٣٧)

وهذا هو نص كتاب الملك بتكليف النحاس بتشكيل الوزارة:

«عزيزي مصطفى النحاس باشا»

«لما عهدناه فيكم من الإخلاص والولاء وحسن الروية، قد اقتضت إرادتنا إسناد رياسة مجلس وزرائنا إليكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة، وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به».

«ونرجو الله أن يجعل التوفيق رائدنا جميعا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة».

«صدر بسراي القبة في غرة شعبان سنة ١٣٤٨ (١ يناير سنة ١٩٣٠)»

فــؤاد

وقد رد النحاس باشا بكتاب لطيف العبارة رقيق الحاشية لكنه يؤكد على موقف النحاس ومبادئه، وكان مما ورد فيه:

«تفضلت جلالتكم فأصدرت أمرها الكريم إلى الوزارة السابقة فباشرت الانتخابات العامة طبقا لأحكام الدستور في جو من الحرية والحياد التام، وأسفرت الانتخابات عن صورة صحيحة لإرادة البلاد في التعلق بحياتها النيابية، والاستمساك بدستورها وحرياتها في ظل عرشكم المفدى».

«وستتقدم الوزارة ببرنامجها إلى البرلمان، جاعلة من أغراضها الأولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه، والسير بالبلاد في طريق الإصلاح من جميع نواحيه، والسعي إلى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا، والوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى، وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية».

(٣٨)

وقد صادف النحاس باشا قبل تشكيله لوزارته الثانية تعنتا بريطانيا مسبقا فيما يتعلق بدخول كل من أحمد ماهر والنقراشي في الوزارة الجديدة، ونحن نعرف أن النقراشي دخل هذه الوزارة وكان دخوله فيها (يناير ١٩٣٠) هو أول تاريخه مع المناصب

الوزارية، أما أحمد ماهر فإنه لم يدخل هذه الوزارة مع أنه كان وزيرًا وفديًا منذ الشهر الأخير في وزارة سعد زغلول (أكتوبر ١٩٢٤)، وقد ألقت مذكرات النحاس التي سجلها محمد كامل البنا الضوء على الظروف والمناقشات التي قادت إلى التوافق على حل وسط بين النحاس والبريطانيين في هذه القضية:

«... زارني رسول من قبل المندوب السامي هو مستر سمارت وحدثني بأن الوزارة المقبلة هي وزارة الوفد قطعًا، وأن الإنجليز ينبهون من الآن أنهم لا يرغبون في أن تضم الوزارة الجديدة أحمد ماهر ولا محمود النقراشي نظرًا للتهم التي وجهت إليهما واشتراكهما في قتل بعض الإنجليز، فعجبت لهذا الأمر وقلت للرسول أولًا أنا لم أكلف بتأليف الوزارة رسميًا إلى الآن وحتى لو كلفت فما شأن الإنجليز بهذا الأمر وهو مسألة داخلية بحتة من حق الملك وحده، واختيار الوزراء من حق رئيس الوزارة، ولما تحدث الرسول عن العهد الجديد الذي تريد بريطانيا أن تبدأه مع مصر حتى تنتهي المسألة قلت له: إن هذه بداية غير طيبة وتدخل غير مشروع، ونبهته إلى أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي صدر من جانبهم، وتحفظت فيه بريطانيا بأربعة تحفظات ليس منها التدخل في شئون البلاد الداخلية وقلت له بلغ المندوب السامي بأني أرفض هذا الطلب رفضًا باتًا، ولو أدى الأمر إلى أن أرفض تأليف الوزارة إذا عرضت عليّ، فالكتاب يقرأ من عنوانه، وودعته وأنا مصر على رأيي».

«ظلت مسألة دخول أحمد ماهر والنقراشي الوزارة محل أخذ ورد، فقد اتصل بي المندوب السامي شخصيًا وفاتحني في هذا الأمر فصممت على رأيي، ونبهته مرة أخرى إلى أن تصريح ٢٨ فبراير لم يحتفظ إلا بأربعة تحفظات ليس منها هذا الطلب وقلت للمندوب في شيء من الحدة: إن هذا التدخل لا يبشر بالخير وليس هذا ما اتفقنا عليه عند المقابلة من أننا سنكون متفاهمين، ولكنه قال إن هذه تعليمات وزارة الخارجية البريطانية، كذلك زارني بعض المتصلين بالقصر الملكي وأخبروني أن الملك يطلب مني التساهل في هذا الأمر حتى لا تعود البلاد إلى عهد كعهد محمد محمود الذي ضج منه الناس حتى الملك نفسه، ولكني صممت على رأيي وليكن ما يكون».

«زارني مستر ريد وفارس نمر وثالث لا أذكر اسمه وفاتحوني هم كذلك في مسألة ماهر والنقراشي واستمعت إلى حديثهم وبينما نحن نتجاذب أطراف الحديث دخل علينا واصف غالي ومرقص حنا عضوا الوفد واشتركا في الحديث وطرح مستر ريد فكرة قال: «نقسم البلد قسمين»، تختار أنت في الوزارة واحد من الاثنين وتترك الثاني، ويقبل الإنجليز هذا الحل فنكون بذلك قد أرضينا الطرفين، ولكني رفضت».

(٣٩)

وتحرص المذكرات المنسوبة إلى النحاس على الاعتراف بالفضل لأحمد ماهر في حل مشكلة اعتراض الإنجليز على وجوده في الوزارة، ونحن نعرف أن النحاس ثمّن هذا الحل على نحو رائع، وأن أحمد ماهر تولى رياسة مجلس النواب، كما انضم فيما بعد للوفد المفاوض من أجل المعاهدة في ١٩٣٦:

«... وإذا بأحمد ماهر يدخل علينا ويشترك في الحديث ويعلن أنه تفويتًا على خصوم الوفد اللعب والدس في هذا الأمر فإنه يرفض هذا الحل ويرشح النقراشي للوزارة ويبقى هو في الخارج حتى لا تتأزم الأمور أكثر من ذلك، وسر الحاضرون جميعًا بهذا الاقتراح وقالوا إنه حل كريم للأزمة بل قد صرح فارس نمر بأن الملك سيفرح كثيرًا لأن الإنجليز قد أنذروه بأنه إذا تقدم النحاس إليه بأعضاء الوزارة وفيهم أحمد ماهر والنقراشي فيجب أن يمتنع عن توقيع المرسوم الملكي، ولعل هذا هو السبب المباشر في أنه لم يعهد إليك بتأليف الوزارة حتى الآن برغم مضي أكثر من عشرة أيام على استقالة عدلي باشا، فرددت عليهم بأن يتركوا لي فرصة حتى أعرض الأمر على هيئة الوفد مجتمعة».

«دعوت الوفد للاجتماع فحضر جميع الأعضاء، وعرضت الأمر عليهم فوافقوا جميعًا على أن اختيار النقراشي وزيرًا، وتنازل أحمد ماهر عن الوزارة عن رضاء واختيار يعتبر حلًا سليمًا فيه صون للكرامة وحل مرض للأزمة وانتصار للوفد الذي أصر على موقفه برغم كل ما جرى، فقبلت خضوعًا لرأي الأغلبية، وبلغ الخبر دار المندوب السامي فاتصل بي السفير، وقال لي إن وزارة الخارجية البريطانية عارضت هذا الحل في بدء الأمر ولكني شرحت لهم الموقف وأخيرًا اقتنعوا وأصبح لا مانع

لدينا من أن تؤلف الوزارة، ولقد تضايقت من كلمة لا مانع لدينا، وتأثرت كثيرًا إذ أننا لا نزال بعد جهاد عشر سنين منذ ثورة ١٩١٩ إلى الآن نتلقى الأوامر من الإنجليز حتى في أخص المسائل الداخلية، وسخطت على الظروف القاسية التي تمر بنا، واتجهت إلى الله مرة أخرى أن يخلصنا من هذا الكابوس الجاثم على أنفاس البلاد».

(٤٠)

ويبدو أن حال النحاس مع الملك فــؤاد في هذه الوزارة لم يكن بأفضل من حاله معه في وزارته الأولى، إذ سرعان ما وقع الخلاف بين الملك والنحاس في قضايا جزئية كثيرة، وسرعان ما عاد الملك فــؤاد سيرته الأولى في تفضيل وزارات يضعها هو على وزارة تأتي بها الجماهير، وسرعان ما عملت الامبريالية البريطانية على تصعيد خلافات الملك والنحاس، وهنا جاءت الفرصة للملك فــؤاد ليأتي بمرشحه المفضل لرياسة الوزارة، وهو إسماعيل صدقي.

(٤١)

ومن الجدير بالذكر أن إسماعيل صدقي باشا كان مرشح الملك في المرة الأولى في ١٩٢٨، على حين كان اللورد لويد يفضل محمد محمود، وكان لكل من الملك والمندوب السامي البريطاني وجهة نظر، ومن ثم فإنهما احتكما إلى «القرعة» التي جاءت بمحمد محمود.

ربما جاز لي أن أقطع تواصل الحديث هنا لأثبت مفارقة طريفة تدل على حجم المفارقة التاريخية، ذلك أن صديقي مجدي ناسخ هذا النص صمم مرة بعد أخرى على أن يكتب كلمة «الفرصة» بدلًا من «القرعة»، وليس هذا في حد ذاته إلا دليلا على أنه بعقله الواعي لم يطق أن يصدق أن تكون هناك قرعة أو اقتراع في مثل هذا القرار، لكن هذا هو ما حدث بالفعل.. اقترع الملك فــؤاد واللورد لويد فإن جاءت القرعة «ملكا» كان صدقي رئيسا للوزراء، وإن جاءت القرعة «كتابة» كان محمد محمود رئيسا للوزراء، وهكذا جاء محمد محمود بالقرعة!!

وها هي الأيام تعوض صدقي فرصة جديدة ويأتي ليحكم حكمه الشهير بالحديد والنار، وليلغي الدستور ويضع دستورا جديدا، ويحارب الوفد أشرس حرب لاقاها الوفد

في تاريخه كله، وأصبحت الحياة السياسية في تلك الفترة (١٩٣٠ - ١٩٣٣) سجالا بين الوفد والقوى الوطنية المؤتلفة معه من ناحية، وصدقي من ناحية أخرى.

(٤٢)

أما أكثر خلافات النحاس باشا مع الملك فـؤاد أهمية في عهد وزارته الثانية فهو الخلاف حول قانون محاكمة الوزراء، وهو الخلاف الذي لم ينته إلا بإقالة الوزارة.

وكانت وزارة الوفد قد تقدمت بمشروع قانون يقضي بمحاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة،أو حذف حكم من أحكامه أو تعديله بغير الطريقة التي رسمها الدستور، أو مخالفة حكم من أحكامه الجوهرية (كما فعل زعماء الانقلابات الدستورية)، فضلا عن محاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة العامة، وحددت العقوبة بهذا القانون على أن تكون الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والغرامة التي تتراوح بين ١٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠٠ جنيه، فلما عرض مشروع هذا القانون الجريء على السراي رفض الملك فــؤاد توقيعه لعرضه على البرلمان، لما أحسه بذكائه من أنه سيترتب عليه شل يد الملك والإنجليز في تعيين وزراء عن طريقهم ينفذون ما يريدون مخالفا لأحكام الدستور وقوانين البلاد.. وهنا اتفقت كلمة السراي والبريطانيين على عدم إصدار قانون محاكمة الوزراء، وكان هذا هو السبب الحقيقي أو المباشر لتقديم مصطفى النحاس كتاب استقالة وزارته.

وعلى صعيد آخر فقد فشلت المفاوضات التي دارت بين النحاس وأرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك، وعندئذ اعتبر الملك فــؤاد فشل هذه المفاوضات بمثابة فرصة مواتية للتخلص من النحاس ومن النفوذ الوفدي، فتوسل بقانون محاكمة الوزراء لتحقيق غرضه في إقالة النحاس وإخراجه من الحكم.

(٤٣)

ويجدر بنا أن نلقي الضوء على مفاوضات النحاس ـ هندرسن مستعينين بما سجلته الأدبيات التاريخية، وفي مقدمتها كتابات الرافعي وعبد العظيم رمضان:

«قرر مجلسا الشيوخ والنواب يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تفويض الوزارة في أن

تفاوض الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى «اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين».

«وتألف الوفد الرسمي للمفاوضة على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا رئيسا، وعثمان محرم باشا، وواسف بطرس غالي باشا، والأستاذ مكرم عبيد أعضاء، ثم الدكتور أحمد ماهر، ومحمود حسن بك المستشار الملكي، والأميرالاي إبراهيم بك بدران، والقائمقام حافظ صدقي بك، والأميرالاي أحمد رفعت بك مستشارين، ومصطفى الصادق بك سكرتيرا عاما، ثم الأستاذ محمد كامل سليم، ومحمود صديق بك، والأستاذ جورج دوماني، وأحمد راغب بك، والأستاذ محمد صلاح الدين، وإبراهيم ممتاز، وأحمد سعد عبد الحميد الشريف، ومحمود زكي سالم، وأمين عثمان، وسابا حبشي، وصبحي حوا موظفي السكرتيرية».

«وصحب الوفد من الصحفيين الأساتذة: عبد القادر حمزة عن (البلاغ)، وأحمد حافظ عوض عن (كوكب الشرق)، ومحمود عزمي عن (اليوم)، وعبد الله حسين عن (الأهرام)».

(٤٤)

وقد سرد الأستاذ الرافعي تعاقب أحداث المفاوضات على نحو دقيق:

«سافر وفد المفاوضة قاصدا لندن يوم ٢٠ مارس، وجرت المفاوضات بينه وبين المستر هندرسن وزملائه، وافتتحت في حفلة أقيمت بقاعة «لوكارنو» التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم الاثنين ٣١ مارس».

«ثم قطعت يوم ٨ مايو، لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان، فقد كانت المادة الثالثة عشرة من مقترحات هندرسن تنصّ على ما يأتي: «مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناءً على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها».

«وقد طلب الوفد تعديل هذه المادة وأن يكون نصها كما يأتي: «مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين، وكإحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية».

(٤٥)

وقد أبان الرافعي عن الاختلاف الذي اقتضاه الوفد في مفاوضاته:

«والنص الأخير يختلف عن النص الأول في أنه يقرر أن إدارة السودان تستمر طبقا لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩، ويقر في الوقت نفسه أن لا يكون في هذه الإدارة مساس بحقوق مصر ومصالحها المادية، وهو ما لم يرد في النص الأول ويقرر النص المعدل أيضًا أن قيام الحاكم العام بمباشرة سلطته هو نتيجة من نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩، أما النص الأصلي فمدلوله أن السلطة الحالية للحاكم هي كل ما تنحصر فيه نتائج الاتفاقيتين، وأن نصيب مصر في إدارة السودان لا يتعدى قيام الحاكم العام بشئون الحكم، ثم إن النص المعدل يضرب لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ أجلا لا يتجاوز عاما، أما النص الأول فلا يحدد موعدا لهذا التعديل ويترك لإنجلترا الحرية في أن تجيب مصر إلى طلبها التعديل أو لا تجيب».

«وقد قبل الجانب البريطاني هذا التعديل بعد نقاش طويل، ولكن مجلس الوزراء البريطاني رفضه بإجماع الآراء، مع أن أربعة من الوزراء ومنهم مستر هندرسون قبلوه من قبل أثناء المفاوضة، إذ كانوا هم المتفاوضون مع الوفد المصري، كما رفض أيضًا تعديلا يتعلق بإمكان إعادة أورطة من الجيش المصري إلى السودان، وسوغ الجانب البريطاني هذا الرفض بأن مجرد التعهد بعقد المؤتمر للبحث في تطبيق اتفاقية ١٨٩٩ قبل مضي عام معناه أن هناك تساهلات أخرى، وهو ما لا تبغيه الحكومة البريطانية،

وقيل عن سبب نكول الوزراء البريطانيين الأربعة عن قبولهم هذا التعديل أن الوزارة ـ وكانت من حزب العمال ـ خشيت أن تتهم من خصومها من المحافظين والأحرار بالتساهل في المسألة المصرية، فيتحرج مركزها، وقد بدا هذا الحرج من سقوط مرشح حزب العمال في انتخاب فرعي لمجلس العموم، إذ فاز عليه مرشح المحافظين، فجاء هذا النجاح نذيرا لوزارة العمال، وزاد عليه أن الوزارة البريطانية تلقت تقارير من مصر بأن الدوائر الأجنبية غير راضية عن اتفاق قد يضعف النفوذ الأجنبي في الحكومة، وكان مما نقمت منه هذه الدوائر شروع وزارة النحاس في إنشاء بنك التسليف الزراعي، وما توقعه الأجانب من أن إنشاءه سيضر بمصالح البنوك الأجنبية، ووردت أيضًا برقية من حاكم السودان العام (السير چون مافي) بأنه إذا أمضيت المعاهدة كما ارتضاها المستر آرثر أندرسن فإن أعضاء مجلس الحاكم العام يستقيلون، ومهما تكن هذه البرقية مناورة سياسية فإن هذه الاستقالة تحرج ولا ريب مركز الوزارة في إنجلترا، فلهذه الأسباب مجتمعة قررت الوزارة التمسك بالنص الأول للسودان كما ورد في مقترحات هندرسن، فلم يقبله الوفد المصري، ومن ثم قطع المفاوضات».

«ومع أن قطع المفاوضات معناه أن إنجلترا تريد أن تغتصب من حقوق مصر ما لا يقبله مفاوض رسمي أو غير رسمي، وكان يجب أن يعقبه تضامن الأمة في الاستمساك بحقوق مصر كاملة بإزاء سياسة العدوان البريطانية، فقد انتهز طلاب المناصب في مصر هذه الفرصة لإسقاط الوزارة وإحداث انقلاب جديد للوثوب إلى كراسي الحكم، واطمأنوا إلى أن السياسة البريطانية نقمت من الوزارة البرلمانية عدم قبولها مشروع هندرسن بحذافيره، وأنها تميل إلى الانتقام منها بواسطة العناصر والسلطات المحلية المصرية عقابا لها على عدم قبول المشروع برمته، مثلما كان الموقف تماما عندما رفضت الوزارة البرلمانية سنة ١٩٢٨ مشروع تشمبرلن».

(٤٦)

وقد تقدم النحاس باستقالته دون أن ينتظر أن يقيله الملك، وكان هذا المعنى واضحا في كتاب استقالته الموجز:

«مولاي»

«أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالتي وزملائي من الوزارة، نظرا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذي قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه، راجيا أن تتفضلوا بقبولها».

«وإني على الدوام يا مولاي خادم سدتكم المخلص الوفي الأمين».

«القاهرة في ٢٠ محرم سنة ١٣٤٩ (١٧ يونيو ١٩٣٠)»

مصطفى النحاس

....

وكانت هذه الاستقالة بمثابة بداية أقسى عهود الوفد والحركة الوطنية في مواجهة الانقلاب الدستوري والاستبداد والبطش المتعسف على يد إسماعيل صدقي.

الفصل السابع
النحاس والانقلاب الدستوري الثالث

(١)

جاء إسماعيل صدقي باشا إلى الحكم، على نحو ما ذكرنا، وبدأ سياساته التعسفية، وبدأت زعامة النحاس من الناحية الأخرى تظهر قدراتها الأصيلة في مواجهة المحن.

وقد قاد النحاس ثورة نواب الشعب وهم يحطمون السلاسل التي وضعتها حكومة صدقي على أبواب مجلس النواب (١٩٣٠)، وفي تأييده قامت ثورة عمال الترسانة (١٩٣٠).

ومضت على مصر سنوات عجاف من تعسف صدقي، ومجاهدة النحاس.

ولعل خطاب النحاس في عيد الجهاد (نوفمبر ١٩٣١) في ذروة سطوة وزارة إسماعيل صدقي يبين بوضوح حقيقة مشاعره ورأيه في صدقي وحكم صدقي:

«أيها السادة..

«ما احتفلت مصر بعيد جهادها إلا وتمثل لها سعد في عظمته تملؤه روح أمته، فيسعى للغاصب في صولته، ليطالبه بالحق المغصوب، والأحكام العرفية يومئذ في شدتها، والجند على تمام أهبتها، والحراب مشروعة، فما أشفق له جنان أو عيي له لسان، لأنه كان جنان الأمة الأبية، ولسانها الموفد في السعي إلى الحرية».

«ولقد مر علينا عيد الجهاد في العام الماضي متشحا بالسواد، مجللا بالحداد على دستور الأمة الذي ألغته الوزارة الصدقية، وعلى حرياتها التي انتهكتها، وحقوقها

التي ضيعتها، ولم تتورع هذه الوزارة عن أن تجعل يوم العيد نفسه مسرحا لانتهاك الحرمات والاعتداء على الحريات، فمنعت إحياءه في كل بلاد القطر وأرسلت القوات إلى سرادق الاحتفال بالقاهرة فاحتلته، وتولى رجال المطافئ هد قوائمه وإنزال معالمه، وماجت أرجاء العاصمة برجال البوليس، وحاصر الجنود بيت الأمة والنادي السعدي وضريح الزعيم الخالد الذكر سعد، حيث يحج المخلصون لتجديد عهود الوفاء، وبلغ الأمر بالمعتدين أنهم احتلوا الضريح بالجواسيس وحاولوا منع السيدة الجليلة أم المصريين من أن تصل إليه.. وهذا هو يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣١ لا نراه أسعد حظا عند الوزارة من سابقه، فهي تمنع الاحتفال به كما منعته في العام الماضي، وتجعله أيضًا مسرحا للظلم والاعتداء، مع أننا كنا نحتفل بالعيد كما نشاء، وكانت السلطات العسكرية البريطانية نفسها لا تمنع الاحتفال به حتى في سنة ١٩٢٢ سنة النفي إلى سيشل والسجن في ألماظة والاعتقال في قصر النيل، والمحاريق وتسليط الحديد والنار على المصريين».

(٢)

وفي أدبياتنا التاريخية نصوص كثيرة تروي مظاهر العنت الذي لقيه النحاس والوفد والشعب على يد إسماعيل صدقي طيلة حكمه (١٩٣٠ ـ ١٩٣٣)، وليس هذا الكتاب مجالًا لنقل كثير من النصوص، لكننا نجتزئ ببعضها بما يكفي للإشارة إلى تلخيص الجو العام للأحداث.

وهذا على سبيل المثال هو حديث النحاس باشا المختصر عن اليوم الذي شهد تحطيم سلاسل مجلس النواب، واجتماع هذا المجلس برياسة ويصا واصف باشا:

«اجتمعت الهيئة الوفدية برمتها بالنادي السعدي في الموعد المحدد، وهو الساعة لعاشرة صباحًا، وركبنا سياراتنا يتقدمنا الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب وقصدنا إلى المجلس، فوجدنا الحرس البرلماني يقف على الأبواب فأمرهم ويصا في شدة أن يخلوا الطريق ففعلوا وتقدم وأمر بعض من كانوا معنا بتحطيم السلاسل التي تحيط بالأبواب، وفتح المجلس ودخلنا قاعة النواب واجتمع الأعضاء برياسة ويصا واصف واتخذنا قرارات باستنكار عمل الحكومة بغير الدستور، وأعلنا احتجاجًا

صارخًا على العبث بالدستور وتعطيل الحياة النيابية، كما أعلن النواب بالإجماع أنهم لا يقرون هذا العبث ولا ينفذونه وأنهم لا يزالون نوابًا عن الأمة، وأعضاء في برلمانها المنتخب انتخابًا حرًا».

«قامت قيامة الحكومة وجن جنونها، وحاصرت البرلمان من جميع جهاته بقوات كبيرة من رجال الجيش والبوليس، وأصدرت لهم الأوامر بإطلاق الرصاص على النواب إن حاولوا أن يعودوا للاجتماع مرة أخرى، وأن يمنعوهم بكل الوسائل، ويقبضوا عليهم بلا هوادة ولا رحمة، ولكن كان السهم قد نفذ وأثبت نواب الأمة أنهم رجال، وسجلوا على القوة الغاشمة عسفها وبطشها وعبثها بالقوانين، وانتصرت كلمة الحق وتناقلت الأسلاك والأنباء هذا الحادث الذي كان حديث العالم كله، وهز إنجلترا وممثليها هزة عنيفة».

(٣)

وهذه فقرة أخرى يصف فيها النحاس باختصار شديد يوم معركة المنصورة التي بيتت حكومة إسماعيل صدقي النية فيها على قتل النحاس باشا نفسه:

«زرنا المنصورة من يومين، فرأينا فيها عجبًا.. لقد وصلنا إليها فإذا بها قلعة محصنة بفرقة كاملة من رجال الجيش المصري فضلًا عن رجال البوليس المنتشرين في كل مكان، وحاولنا بكل الوسائل أن نذهب إلى حيث مكان الاحتفال، وسمحوا لعدد قليل منا وركبنا سيارة مكشوفة وكان معي فيها سينوت حنا بك عضو الوفد المصري، وحاولت قوات الجيش والبوليس أن تمنع الجماهير المتحمسة فلم تستطع، وكانت معركة حامية سقط عدد كبير من الجرحى وقبض على مئات المواطنين، ولم نعلم بهذا الخبر إلا بعد أن وصلنا إلى مكان الاحتفال وألقيت الخطاب وأظهرت الجماهير من الحماسة والوطنية ما يفوق كل وصف، وسارعنا بالعودة حتى لا نكلف المواطنين إرهاقًا فوق ما تكلفوه وعدنا كما جئنا في السيارة المكشوفة ومعي سينوت بك، وفي هذه المرة زادت قوات الجيش وبرز رئيس القوة وهو برتبة لواء وأصدر أوامره للجنود والضباط بالهجوم على سيارتنا وتقدم عدد كبير منهم بالسنك والبنادق وهموا بالاعتداء عليّ، وبينما كان أحد الجنود يصوب السنكة المسنونة إلى صدري حماني سينوت وتلقى

السنكة في صدره فجرح جرحًا بليغًا وسقط في السيارة مغشيًا عليه، فهاجت الجماهير وماجت وتقدمت تلقي الأحجار والحصى على الجنود وقائدهم حتى انسحبوا بعيدًا وسارعنا إلى الإسعاف، فعملت الإسعافات الأولية وحاولنا إبقاء سينوت حنا في المستشفى بالمنصورة، ولكنه أفاق وتحامل على نفسه وأصر أن يصل إلى مصر، ولازمه عدد كبير من الأطباء الذين كانوا معنا وظلوا يسعفونه ويعنون به حتى وصلنا محطة القاهرة، وسارعوا فنقلوا سينوت إلى المستشفى حتى أجريت له عملية وضمد الأطباء المختصون جرحه ولم أتركه إلا في ساعة متأخرة من الليل بعد أن أطمأننت أنا وإخواني أعضاء الوفد ، وشقيقه بولس بك حنا وكريمته وزوجها إميل الكسان بك عليه».

«أذن الأطباء لسينوت بك حنا بالخروج إلى داره على أن يلازم الفراش عدة أيام ولا يباشر عملًا حتى يلتئم الجرح تمامًا، وقد عاد إلى داره التي ذهبنا إليها أنا وجميع إخوانه وقضينا وقتًا طويلًا نتحدث في هذا الحادث ولطف الله الذي قدر، وكانت وطنية سينوت بك وأسرته بالغة الحد إذ أظهر من الشعور والإخلاص والكلمات الحارة ما أخجل تواضعي وأثر في نفسي تأثيرًا بليغًا».

(٤)

وربما أن أصعب الآثار التي تركها عسف إسماعيل صدقي بالحركة الوطنية في أثناء حكمه الأول (١٩٣٠ ـ ١٩٣٣) كان هو تعرض الوفد تحت قيادة النحاس باشا للانشقاق الأول في عهده، وهو الانشقاق الذي عرف اختصارًا بانشقاق «السبعة ونصف»، وفيه انشق ثمانية من أقطاب الوفد لكن أحدهم كان قصيرًا فابتدعت العقلية المصرية الميالة للفكاهة هذا التعبير، ومن العجيب أن هذا الذي أطلق عليه النصف كان هو أهم هؤلاء الثمانية فيما تلا ذلك من تاريخ مصر، وهو علي الشمسي باشا، الذي كان قد وصل إلى الوزارة في أخر أسبوع من أسابيع وزارة سعد باشا (نوفمبر ١٩٢٤)، ومن الطريف أن بعض كتابنا ومؤرخينا كتبوا أن الأستاذ محمد نجيب الغرابلي هو المقصود بالنصف، مع أن هذا الرجل كان طويل القامة، (وهو خطأ تردد في أكثر من موضع من المواضع الكثيرة التي ينقل بعضها عن بعض استسهالًا دون إثبات للمصادر).

وفي كل الأحوال فمن المفيد أن نقرأ تصوير النحاس باشا نفسه للمناقشات التي

سبقت حدوث هذا الانشقاق والمحاولات الصبورة التي بذلها بنفسه من أجل تجنب حدوثه. لكننا قبل أن نمضي في هذه القراءة نلفت نظر القارئ إلى أن وعي النحاس السياسي كان قد تشكل قبل هذا بما رآه من تجربة سعد زغلول مع أعضاء الوفد الأول.. وقد كان النحاس نفسه واحدًا منهم، وقد وصلت أمور المناقشات بين سعد وأقلية من الوفد في ناحية، وبين الأغلبية في ناحية أخرى إلى النقطة التي تمسكوا فيها بفكرة أنهم أغلبية، وكان رد سعد زغلول الذي مثل جوهر سياسة الوفد منذ ذلك الحين هو أن القضية ليست قضية أغلبية وإنما هي قضية توكيل، وأن التوكيل الذي يعمل الوفد بمقتضاه لا يسمح للوفد بأن يتصرف فيما وكل في العمل لأجله استنادًا إلى الأغلبية.. وقد كان هذا المبدأ الحاكم هو الذي حمى الوفد في عهد سعد من الانفراط.. وقد كان النحاس بوعيه وذكائه قادرًا على أن يعمل من خلاله في ١٩٣٢ أيضًا، على نحو ما سنرى في هذه المناقشات التي عرضتها مذكرات النحاس بأمانة شديدة:

«زارني الغرابلي باشا وتحدث معي في الحالة الحاضرة، وأخذ يسرد عليّ وقائع التعذيب التي يلقاها المواطنون في كل بلدة وكل قرية، فقلت له إني على علم بهذا أولًا بأول وأتلقى كل يوم وتتلقى سكرتارية الوفد مئات البرقيات تحمل هذه الأنباء السيئة المؤلمة، ولكن لا حيلة لنا إلا الصبر والمقاومة والاحتمال حتى يأذن الله بالفرج. فأجاب بعد سكتة طويلة: يا دولة الباشا لقد اجتمعت بالإبراشي باشا وبعض رجال السراي كما التقيت ببعض رجال الجالية البريطانية من المتصلين بدار المندوب السامي وتحدثنا طويلًا في الحالة السيئة التي تعانيها البلاد، وفهمت من الجميع أن دار المندوب السامي والقصر الملكي لا مانع لديهما من العمل على تغيير الحالة، وكلفاني بأن أنقل إليك هذا الخبر!! قلت: هذا حسن وما الذي يمنعهما من أن يفعلا ذلك إذا كانا صادقين، قال: إن الملك يخشى من انفراد الوفد بالحكم لأن هذا في رأيه يجلب له متاعب كثيرة، وهو يعرض أن يقبل الوفد تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب برئاستك فإذا وافقت فهو مستعد لأن يعيد الدستور والحياة النيابية، وتعود البلاد إلى طبيعتها، ويسود الهدوء، ويتمتع الشعب بعهد من الاستقرار والاطمئنان».

«فأجبته: ألست عانيت معنا تجربة الائتلاف والوزارة القومية، وهل نسيت ما فعله محمد محمود في وزارتي الأولى، وما تأخرت بسببه قضية البلاد، لا يلدغ المؤمن من

جحر مرتين، ولن أقبل بحال من الأحوال أن أرأس وزارة ائتلافية الأقي منها ما لاقيته من قبل، قال: ادع الوفد إلى الاجتماع وأعرض هذا العرض فإني أعلم أن عددًا كبيرًا من زملائنا يرون في هذا الحل تغير الأحوال، وخروج الأمة من المصائب التي تنزل بها كل يوم، قلت: مَنْ الزملاء الذين يؤيدونك؟ قال: حمد باشا، والجزار بك، والشريعي بك، وواصف باشا، والشمسي باشا، وفخري عبد النور بك، وفتح الله باشا، ونحن ثمانية أعضاء كلنا مللنا وتعبنا من الحرب المنحطة التي يحاربنا بها صدقي، وتساعده السراي، وتؤيده دار المندوب السامي، والوفديون أنفسهم يضجون من هذه الحالة التي لا نعرف لها نهاية، فلو تساهلت وقبلت لخرجنا من هذا المأزق».

«فأمسكت أعصابي وقلت له: إذًا قد تكلمتم في هذا الأمر، واتفقتم عليه من غير علمي، وجئت بعد أن انتهيتم منه تخبرني بما قررتم. قال: إننا نظرنا إلى ما تقاسيه البلد وما يتعرض له المواطنون جميعًا من ظلم وانتقام في الأبدان والرزق، وكل ما يملكون وأشفقنا على الأمة من هذا الذي يرتكب معها، فقلت له: بلغ إخوانك إذا كانوا قد أجمعوا على هذا الأمر فإني أرفضه جملة تفصيلًا، ولو اتفق الوفد كله على هذا فلن أوافق».

(٥)

هكذا تشير المذكرات التي رويت عن النحاس صراحة إلى جوهر حواره مع الغرابلي باشا، وإلى أنه أدرك أن مناقشات مستفيضة تمت من دون علمه، وأن هذه المناقشات انتهت إلى ما كان لا يعتقد في صوابه.. وإلى أنه مع هذا كان واضح الرؤية مستعدًا للاستقالة إذا ما اقتضى الأمر ذلك وفشل في إقناع زملاءه بالصواب.

وها هو على نحو ما نقرأ قد بدأ مشاورات مطولة مع هؤلاء الزملاء زادته تصميمًا على ما كان يراه صوابًا:

«قضيت الأيام العشرة الماضية في مقابلات وزيارات لأعضاء الوفد الذين يؤيدون الوزارة القومية إذ قد تبين لي أن هذه المسألة أخذت طابعًا جديًا وأصبحت حديث المجالس القومية والصحف، وأخذ بعض رجال السراي والمندوب السامي يقولون إن النحاس مستبد، ويريد أن يفرض رأيه على الأغلبية، ولقد زرت حمد باشا وتحدثت

معه طويلًا فكان حديثه لا يخرج عما قاله لي الغرابلي، وزرت علوي الجزار بك ومراد الشريعي بك وفخري عبد النور بك والشمسي باشا وبركات، وكانت زيارة كل واحد تستغرق يومًا بأكمله في الصباح والمساء، وإذا بآرائهم جميعًا متفقة على أن البلد تعب وأن الناس في الأرياف ضجوا من الشكوى، وأن قوة الوزارة ووراءها الإنجليز لا يمكن أن تُقاوم، وأن السراي تدعونا إلى حل المشكل، والملك يرحب بالوزارة القومية فلماذا لا ننتهز هذه الفرصة الذهبية على حد قولهم، ونقبل هذا الحل حتى تتخلص البلاد من المصائب التي تنزل على رؤوس أبنائها كل يوم».

«حاولت بكل الوسائل أن أقنع الزملاء بأن هذا حل أعرج، وأن الملك والإنجليز يريدان من ورائه إضعاف قوة الوفد، وتفرق كلمته، وعبثًا حاولت إقناعهم فردًا فردًا على حدة، فقررت دعوة الوفد وعرض الأمر عليه، وصممت على أنه إذا قرر الوفد بأكمله تأييد فكرة الوزارة القومية فإني سأستقيل من الرياسة حتى لا أخون الأمانة التي ائتمنتني عليها الأمة، ولا أسيء إلى روح سعد في عليائه، ولكني كتمت هذا في نفسي وانتظرت ما تأتي به الأحداث».

....

(٦)

وقد كان العنت الشديد الذي لقيه الشعب المصري والمشتغلون بالسياسة والعمل الوطني من أبنائه على يد إسماعيل صدقي وحكومته بمثابة دافع قوي إلى ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين للمرة الثانية في تاريخهما (وذلك على غرار ما حدث في أثناء الانقلاب الدستوري الأول الذي تولى إصره أحمد زيور باشا) وقد كان هذا هو ثاني وآخر ائتلاف بين هذين الحزبين التاريخيين، وقد نشأت عن هذا الائتلاف جبهة من النحاس ومحمد محمود وغيرهما في مواجهة صدقي باشا الذي لم يعبأ كعادته بمثل هذه القوة، وواصل غطرسته.

وهذه فقرة من المذكرات المنسوبة إلى النحاس باشا تلخص بعض وقائع المواجهة طويلة الأمد بين هذين الجانبين بكل ما كانا يمثلانه:

«... وبعد عدة اتصالات بين الوفد والأحرار الدستوريين انتهى إلى ائتلاف بينهما

على محاربة الحكومة التي عبثت بحقوق البلاد، وطغت وبغت حتى ضج منها الجميع، وقد اتفقنا على أن نقوم برحلات إلى عواصم المديريات تلبية لدعوة المواطنين الذين وصلت إلينا منهم عشرات وعشرات من الدعوات».

«بعد الائتلاف بين الوفد والدستوريين قررنا تلبية دعوة بعض المواطنين وأعلنا أننا سنزور الوجه القبلي واستأجرنا لذلك قطارًا خاصًا من السكة الحديد فسمحت لنا، وفي اليوم المحدد ركبنا القطار أنا ومحمد محمود باشا وأعضاء الوفد وأعضاء حزب الأحرار الدستوريين وعدد كبير من الوفديين واتجه القطار في طريقه المرسوم له، ولم تكد تمضي فترة وجيزة حتى وجدنا أنفسنا في صحراء المقطم بين الصحراء والسماء، ولما سألنا قيل لنا أن الحكومة أمرت بتحويل اتجاه القطار من خط الصعيد إلى هذا المكان، فكانت مهزلة من مهازل صدقي أثارت غضب الأمة كلها واستنكرتها وتحدثت عنها الصحافة المحلية والأجنبية، ونقلت وكالات الأنباء هذا الخبر ونشرته الصحف البريطانية والفرنسية حتى إذا غربت الشمس وأقبل الظلام أمر سائق القطار بأن يعود بنا إلى محطة مصر وعدنا إلى بيوتنا مرهقين ساخرين من عبث الحكومة وأساليبها الصبيانية وجرائمها التي لا يرتكبها إلا اللصوص وقطاع الطرق».

(٧)

وهذه هي قصة زيارة بني سويف على نحو ما تصورها عبارات مذكرات النحاس باشا ببساطة وعفوية وحماس:

«دعتنا لجنة الوفد ببني سويف للزيارة فصممت على تلبيتها، واتخذنا لذلك الحيطة فلم نستأجر قطارًا خاصًا بل ركبنا القطار العادي حتى لا يتحول إلى الصحراء، ووصلنا إلى محطة بني سويف فإذا بها قلعة حربية ممتلئة بالجنود والضباط، شاهري الأسلحة والبنادق وحاولوا منعنا بالقوة من الخروج لملاقاة المواطنين الذين كانوا يملأون الشوارع والطرقات».

«وتقدمت إلى باب المحطة ومعي محمد محمود باشا، وحاولنا الخروج فتعرض لنا البوليس ومنعنا بالقوة، ولما صمم محمد محمود باشا أن يخرج بالقوة خطف ضابط الطربوش من على رأسه، وأحاط بي عدد كبير من الجنود ودفعوني بالقوة إلى

داخل المحطة، وحاصرونا فيها فصممنا على ألا نبرح مكاننا مهما مر من الوقت حتى نلتقي بالمواطنين».

«ولما جاء وقت القيلولة ونحن محاصرون استرحنا على كراسي المحطة حتى زال الحر، ثم عمدنا مرة أخرى إلى الخروج لملاقاة الجماهير التي ظلت واقفة تحت وهج الشمس، ونجحنا هذه المرة بأن استطعنا اختراق كردون البوليس ومعنا عدد قليل من مرافقينا. واشتدت حماسة الجمهور عند ذلك».

«وكانت مظاهرة رائعة انتصرت فيها الجماهير على قوات الحكومة، حتى قال محمد محمود باشا: خسرنا طربوشًا وكسبنا معركة، ولما رأينا الاعتداءات قد اشتدت على المواطنين وسقط منهم عدد كبير تحت سنابك الخيل وهراوات الجنود، سارعنا بالعودة إلى المحطة، ولكن بعد أن لقنا الحكومة وأعوانها درسًا، في أن الوطنية لا تقهر، وأعلمنا صدقي أن قوته وبطشه لن يفلحا مع شعب مصر إذًا أبدًا».

(٨)

ومن الإنصاف لتاريخنا أن نلقي مزيدا من الضوء على الائتلاف الذي انعقد في مارس ١٩٣١ بين الوفد بزعامة النحاس، والأحرار الدستوريين، وقد كان ائتلافا عالي القيمة.. سريع الأثر.

وقد أعلن المتآلفون حرصهم على العمل على إعادة النظام الدستوري، ولأجل هذا الغرض نشطوا في زيارة الأقاليم، كما عملوا على عقد مؤتمر وطني عام يجمع الأمة بهيئاتها وطوائفها لتأييد سياسة قوية.

ووضعوا لهذا الميثاق الوطني الذي كان نصه على ما أثبته الأستاذ عبد الرحمن الرافعي:

«بما أن وزارة إسماعيل صدقي باشا تتخذ العدة لإجراء انتخاب للبرلمان وأعضاء مجالس المديريات، وتنوي بعد ذلك أن تتصدى لقضية البلاد فتعقد الاتفاق الذي سعت الحكومتان المصرية والإنكليزية طوال هذه السنين المتوالية لعقده بينهما، وربما أنها رغم ما تلجأ إليه من وسائل الحجر على الأمة والقضاء على حرياتها تزعم في الوقت نفسه أن الأمة ستشترك في الانتخابات وأن الهيئتين اللتين أعلنتا مقاطعتها،

أي الوفد والأحرار الدستوريين، قد تخوضان معركتها في اللحظة الأخيرة، فالوفد المصري والأحرار الدستوريون يعلنون أنهم لا يحفلون بكل ما تزعمه الحكومة في هذا الصدد، وأنهم يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة في وجه الدستور الذي تحاول وزارة صدقي باشا بكل وسائل البطش والإرهاب أن تفرضه على البلاد فرضا، مزدرية في ذلك كل عدل أو قانون، ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التي تجري في ظل هذا الدستور مقاطعة لا رجوع فيها، سواء كانت هذه الانتخابات للبرلمان أو لمجالس المديريات وأنهم يرون مقاطعتها فرضا على كل مصري مخلص لبلاده ولا يرضون أن يكون لمصر نظام للحكم غير ما ارتضته بدستور سنة ١٩٢٣، وهم في موقفهم هذا صادرون عن رأي الأمة، واثقون من تأييدها لهم، وقيامها إلى جانبهم في مسعاهم، ليعود هذا النظام كاملا غير منقوص، وليعود الحكم النيابي بكل تقاليده، الصحيحة، فتتولى الأغلبية النيابية شؤون الحكم في حدود تلك التقاليد النيابية، حتى يتمتع المصريون جميعا على اختلاف آرائهم وطبقاتهم بنعمة الدستور وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة، وحتى يستقر بذلك نظام الحكم في البلاد فتطمئن النفوس وتعود الثقة المالية وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين في مصر أجانب ووطنيين على السواء، وفوق ما تقدم فإن هذه الحكومة الدستورية مستندة إلى برلمان الأمة، هي وحدها التي تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصري ويطمئن إلى نصه وتنفيذه، ولن تقر الأمة أي اتفاق يعقد في ظل دستور الحكومة الحاضرة، إذ يكون الغرض من عقده وتنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة مصر ولا مع استقلالها، وقد اتفقت الهيئتان على حل المسألة المصرية حلا شريفا عادلا لا يدخران وسعا أو جهدا في سبيل تحقيقه، وكذلك فالهيئتان متفقتان على أن ينظر البرلمان في تعديل قانون الانتخاب الذي صدر في سنة ١٩٢٤ بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه وعلى أن يكون كل تعديل في هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون التقيد بأي اعتبار حزبي».

«ولقد اعتزمت الهيئتان متضامنتين أن تعملا على تنفيذ هذا الميثاق الوطني بكل ما أوتينا من قوة؛ ولذلك عولتا على عقد مؤتمر وطني ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية، كما اعتزمتا الدعوة إليها بزيارة الأقاليم للمزيد

من إيمان الناس بها، ولن يدخرا في سبيل هذه الغاية السامية أي جهد ولن يضنا عليها بأي تضحية».

«وقد وقع على هذا الميثاق كل من:

• رئيس الوفد المصري: مصطفى النحاس.

• أعضاء الوفد: حمد الباسل، سينوت حنا، جورج خياط، واصف غالي، ويصا واصف، مكرم عبيد، محمد فتح الله بركات، محمد علوي الجزار، مراد الشيعي، مرقص حنا، علي الشمسي، محمد نجيب الغرابلي، فخري عبد النور، سلامة ميخائيل، راغب إسكندر، حسن حسيب، حسين هلال، مصطفى بكير، عطا عفيفي، أحمد ماهر، محمود فهمي النقراشي.

• رئيس حزب الأحرار الدستوريين: محمد محمود.

• أعضاء مجلس الإدارة: محمود عبد الرازق، محمد علي علوبة، إبراهيم الهلباوي، جعفر ولي، أحمد محمد خشبة، كامل جلال، صالح الشريعي، علي عبد الرازق، محمد كامل البنداري، عبد الحليم العلايلي، محمد محفوظ، رشوان محفوظ، سيد محمد خشبة، عبد الجليل أبو سمرة، غبريال سعد، علي راتب، حامد العلايلي، محمد سامي كمال، إبراهيم الطاهري، عبد العزيز الحسيني سعده، توفيق إسماعيل، عبد الله أبو حسين، عباس أبو حسين، أحمد مصطفى أبو رحاب، محمد الفقي، أحمد علي علوبة، أحمد عبد الغفار، حفني محمود، إسماعيل راتب، محمد حسين هيكل».

(٩)

وفيما بعد هذا قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطني عام وحددوا يوم الجمعة ٨ مايو موعدًا لانعقاده، ولكن وزارة صدقي قررت منعه، فاتفقوا على وضع قرارات تعبر عن آرائهم ومطالبهم ووقعوا عليها، وقد أثبتها الأستاذ عبد الرحمن الرافعي:

«دعا الوفد المصري والأحرار الدستوريون إلى عقد مؤتمر وطني عام في يوم

الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣١، فمنعت الوزارة الاجتماع، وقد عرضت القرارات التالية على حضرات المدعوين للاشتراك في المؤتمر فأقروها ووافقوا عليها وهي كما يأتي:

أولا: التمسك بالدستور الذي صدر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذي ترضاه الأمة لحكمها.

ثانيا: بما أن الوفد المصري والأحرار الدستوريين قرروا مقاطعة الانتخابات التي تجريها الوزارة الحالية في ظل النظام الذي استصدره صدقي باشا في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فالانتخابات التي تجريها وزارة صدقي باشا في ظل هذا النظام ـ مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الأهالي جميعا بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدينة ـ لا تعبر عن رأي الأمة ولا تعتبر استفتاءً لها بحال، والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذي قد يعقد على أثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان لا تتقيد الأمة بنصه أو بتنفيذه.

ثالثا: الاحتجاج على ما قامت به وتقوم به وزارة صدقي باشا من مصادرة حرية الرأي بتعطيل الصحف ومراقبتها إداريا والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان إلى آخر، مما أدى إلى سفك الدماء وإثارة الخواطر وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم إلى غير ذلك من الأعمال الخانقة لحرية الفرد والمجموع مما كان له أسوأ الأثر في حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية.

رابعا: رفع هذه القرارات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وإبلاغها لممثلي الدول الأجنبية في مصر.

القاهرة في يوم الخميس ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٤٩ ـ ٧ مايو سنة ١٩٣١.

• الموقعون: مصطفى النحاس ـ رئيس الوفد المصري ورئيس الوزراء سابقا، محمد محمود ـ رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس الوزراء سابقا، عدلي يكن ـ رئيس الوزراء سابقا ورئيس مجلس الشيوخ سابقا، محمد مصطفى المراغي ـ شيخ الجامع الأزهر سابقا، ويصا واصف ـ رئيس مجلس النواب سابقا.

• وزراء سابقون: أحمد مدحت يكن، جعفر ولي، حسن حسيب، حسين درويش، مصطفى ماهر، أحمد زكي أبو السعود، فتح الله بركات، مرقص حنا، واصف غالي، محمد نجيب الغرابلي، أحمد ماهر، علي الشمسي، عثمان محرم، أحمد خشبة، محمد السيد أبو علي، محمد علي علوبة، محمد صفوت، مكرم عبيد، محمد أفلاطون، محمود فهمي النقراشي، محمد بهي الدين بركات، محمود بسيوني، عبد العزيز عزت- وزير مصر المفوض في بريطانيا العظمى سابقا.

• أعضاء الوفد المصري: حمد الباسل ـ وكيل مجلس النواب سابقا، جورجي خياط، سينوت حنا، محمد علوي الجزار ـ وكيل مجلس الشيوخ سابقا، مراد الشريعي، فخري عبد النور، سلامة ميخائيل، راغب إسكندر، حسين هلال ـ وكيل مجلس النواب سابقا، مصطفى بكير، عطا عفيفي.

• أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين: محمود عبد الرازق - وكيل وزارة الداخلية سابقا، رشوان محفوظ ـ وكيل وزارة سابقا، محمد محفوظ، كامل جلال، محمد عبد الجليل أبو سمرة، حامد العلايلي، محمد توفيق إسماعيل، أحمد علي علوبة، صالح الشريعي، محمد حسين هيكل، الدكتور سامي كمال، إبراهيم الهلباوي، السيد علي راتب، السيد إسماعيل راتب، علي عبد الرازق، محمد كامل البنداري، محمد حامد محسب، عبد العزيز أبو سعده، غبريال سعد، أحمد عبد الغفار، عبد الله أبو حسين، عباس أبو حسين، عبد المجيد إبراهيم صالح، إبراهيم الطاهري، حفني محمود، أحمد معبد، محمد الفقي، أحمد مصطفى أبو رحاب.

• كبار الضباط المتقاعدين: اللواء علي فهمي، اللواء محمد فاضل، اللواء علي شوقي، اللواء علي صدقي، اللواء عبد الحميد راغب.

(١٠)

هكذا نجح النحاس باشا في أن يضم للائتلاف الذي قاده شخصيات زعماء الأحرار الدستوريين بصفتهم الشخصية وبصفتهم الحزبية التي تم النص عليها كأعضاء في مجلس إدارة الحزب، كما نجح في أن يكون عدلي باشا يكن بكل تاريخه من أقطاب هذا الائتلاف، وكذلك الشيخ المراغي الذي لم يكن محسوبا على الوفد بأية صورة.

وقد انضم عدد من أمراء البيت المالك إلى هذه الجبهة المعارضة لصدقي وكان من هؤلاء:

- الأمير عمر طوسون.
- الأمير محمد علي.
- الأمير عمرو إبراهيم.
- النبيل سعيد داود.
- النبيل محمد علي حليم.
- النبيل إبراهيم حليم.

(١١)

وقد كان للملكة نازلي زوج الملك فؤاد موقف مؤيد للنحاس حريص، دون جدوى، على نصرته. وقد ظهر هذا الموقف بوضوح (وإن لم يكن الوضوح كافيا) في فترة عهد صدقي. والواقع أن موقف الملكة نازلي المتعاطف للنحاس باشا المقدر له لم يكن وليد عهد فاروق، وإنما كان سابقًا على ذلك حتى مع الحصار المفروض عليها في عهد زوجها الملك فؤاد، وفي مذكرات النحاس التي رواها الأستاذ محمد كامل البنا عن النحاس باشا حديث صريح عن رسالة صريحة بعثت بها الملكة نازلي إلى النحاس باشا في ١٩٣٢:

«... زارني محمد أسعد بك موفدًا من قبل الملكة نازلي وقال لي إن جلالة الملكة تهدي إليك تحيتها وتقديرها، وقد كلفتني برسالة شفوية هي أن الملك بدأ يضيق بصدقي وبتصرفات وزرائه وأنها لا تريد أن يعرف بهذه الزيارة أحد وأن الإنجليز هم الآخرون بدأوا يفكرون في تغيير العهد وأن جلالتها تريد منك أن تخفف الحملة على الملك شخصيًا حتى تستطيع أن تفعل شيئًا لصالح الوفد، فإنها من أشد المعجبين بصلابتك وتماسكك ولكنها تلاحظ عليك تعسفك في حرب السراي، وإذا كان لا بد فأبعد عن شخص الملك، واحمل ما شئت على الحاشية الأجنبية والمصرية فهي كلها حاشية فاسدة، وقد ضاقت بها وتتمنى أن تزول اليوم قبل الغد، وقد شكرت لأسعد بك

هذه الزيارة ووعدته بأن تظل سرًا، وحملته إلى الملكة نازك تحيتي وشكري ووعدت بأن أخفف الحملة على الملك إذا كان هذا في مصلحة البلد، ولكن الملك هو الذي يدبر كل شيء ويعمل بيده كل شيء والحاشية الذي حوله هم (عبد المأمور) كما يقولون، وأن المصيبة تكمن وراء الحكومة الغاشمة التي تحكم البلاد بالنار والحديد، وقد خربت كثيرًا من البيوت وملأت السجون بالألوف من الأبرياء والشرفاء».

(١٢)

وقد تحدث النحاس في عيد الجهاد (نوفمبر ١٩٣٢) ملخصًا ما أحس به من مشاعر جماهير الوفد تجاه سطوة صدقي وغطرسته وافتراءاته فقال:

«في مثل هذا اليوم من كل عام يحتفل المصريون بعيد الجهاد في كل جهة، بل في كل قرية، بل في كل منزل، بل في كل قلب، لا يعنيهم أن تسمح القوة باحتفالهم أو تمنعه، فإن سمحت به تجلى فيه رائع إجماعهم وإن منعته في مظهره فلن تستطيع أن تمنعه من قلوبهم أو تحرمهم أن ينشروا بين أيديهم راية مجدهم، وكتاب جهادهم، وأن تتصل في الملأ الأعلى أرواحهم بروح سعد باعث هذه النهضة فيهم، يستلهمونها قوة على قوتهم، وثباتا فوق ثباتهم، ويعاهدونهم على استمرار الجهاد مخلصين حتى تحقق بإذن الله آمالها وآمالهم في الاستقلال التام».

«أيها المصريون... إن شأنكم مع القوة في هذا الأمر شأنكم معها في كل أموركم تخادعكم فلا تخدعكم ولكن تفضحونها، وتصارعكم فلا تصرعكم ولكن تغلبونها، وتحاربكم بالنار والحديد فتنتصرون عليها بالإيمان الصادق والعزم الوطيد».

«هكذا فتح لكم سعد باب الجهاد يوم سعى هو وزميلاه إلى دار الحماية البريطانية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ عزلا من كل سلاح إلا سلاح الإيمان، ومن كل قوة إلا قوة الجنان، والإنجليز يومئذ في نشوة الغرور بالنصر، تسد جيوشهم عين الشمس، وتوقع الخشية في كل نفس، والأحكام العرفية ضاربة بجرانها، سادرة في طغيانها، فما عيي لسعد لسان أو تزعزع إيمان، بل دوت صيحته بالحرية في آذان الأقوياء وما زالت تدوي فيها حتى الآن».

«تلك عقيدتي وعقيدة زملائي في الحرية، وذلك ديني ودينهم في الوطنية، تملؤنا الثقة الوطيدة بالله وبالحق وبالوطن، فنعتمد على الأمة من بعد الله أولا، ونعتمد عليه أخيرا، ونفخر بالأمة دائما، ونفخر بالأمة كثيرًا، ومن اعتمد على الله وعلى الأمة من بعد الله فالله وليه وناصره، وهو نعم المولى ونعم النصير. فأما من كذب بالأمة أو داخله الشك فليس منا، لأن الكفران بها فناء، والشك أول الكفران، ونحن بها مؤمنون، ولعهدها حافظون، فما لنا وللكافرين».

«ولقد عرفت فينا الأمة هذا الإيمان الراسخ بقوتها، وسلامة عقيدتها، وعدالة قضيتها، واستعدادها الدائم للتضحية في سبيل حريتها، فغمرتنا في كل الظروف وما زالت تغمرنا بتأييدها، وأولتنا وما زالت تولينا خالص ودها وصادق عهدها».

«ولقد رأى خصوم قضيتها في هذا الإخلاص المتبادل بيننا وبينها كل معدات الكفاح، ومقتضيات النجاح، فجعلوا همهم الدائب أن ينفروها منا أو يصرفوها بالقوة عنا، ولكنهم كانوا كلما افتروا علينا عندها، أو حالوا بالقوة بيننا وبينها، زادوها استمساكا بنا، وزادونا استبسالا في خدمتها، وإيمانا بصلابتها في جهادها للاستقلال».

«كلكم جنود الوطن، وكل جندي منكم يتغنى في الملمات بكلمة سعد، سأبقى في مركزي مخلصا لواجبي، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات».

(١٣)

ظل النحاس والوفد يعانيان من حكم صدقي حتى تمكن الشعب من إسقاط صدقي وجاء عبد الفتاح يحيى ليخلف صدقي، ثم جاء محمد توفيق نسيم ليخلف صدقي وعبد الفتاح يحيى معا، وبدأ الحديث عن عودة دستور ١٩٢٣، كما بدأ الحديث عن وضع معاهدة جديدة مع البريطانيين في ظل تغير الأوضاع العالمية بما كان واضحا من اندلاع نذر الحرب العالمية الثانية.

وبينما كان هناك كثير من الوفديين على رأسهم الأستاذ العقاد وكتاب مجلة «روز اليوسف» يرون في وزارة نسيم امتدادا لحكم الإرهاب الذي ذاقوا مرارته، فقد كان النحاس نفسه يصف وزارة نسيم بأنها وزارة صديقة، وكان يعاملها بهذا المنطق،

بل إنه كان يساعدها ببعض الكوادر الوفدية إلى حد أن هذه الوزارة ضمت في منصب وزير المعارف أحمد نجيب الهلالي المعروف حينذاك بوفديته.

وقد عاد دستور ١٩٢٣ في النهاية.

وقد خرج عن الوفد في نهاية هذا الانقلاب كاتبه الكبير الأستاذ عباس العقاد، وكان خروجه ، في تقديري، أصعب أثرًا من خروج السبعة ونصف وخروج مكرم عبيد نفسه.

كذلك خسرت صحيفة روزاليوسف مكانتها بسبب هذا الخروج. ويبدو لكل متأمل للأدبيات المتاحة أن مكرم عبيد كان صاحب السبق المعلى في إتمام هاتين الخطوتين اللتين أفقدتا العقاد وروزاليوسف مكانهما الطبيعي وألجأتهما إلى سياق آخر.

(١٤)

ثم عين علي ماهر رئيسا للديوان الملكي، وبدأت محاولات جادة لإجراء انتخابات برلمانية كانت كفيلة بعودة الوفد إلى الحكم عقب انتهاء مائة يوم تولى علي ماهر فيها الحكم، وتولى نقل السلطة إلى مجلس الوصاية على الملك فاروق الذي كان لا يزال دون السن القانونية.

وقد كان للنحاس باشا فضل كبير جدا في تثبيت أقدام الملك فاروق حين وافق على فكرة بلوغه السن اللازمة لتسلمه سلطاته، وذلك على الرغم من أن الظروف كانت تتيح فرصة ذهبية للنحاس لو أراد المناورة وتأجيل تسلم فاروق لسلطاته، لكن النحاس بفطرته وصادق نيته آثر استقرارا طبيعيا.

(١٥)

وتنفرد مذكرات حسن يوسف بتقديم بعض تفصيلات المداولات التي سبقت اختيار هيئة الوصاية على الملك فاروق في ١٩٣٦، ومع أن التفصيلات التي يوردها حسن يوسف تبدو غير كاملة وغير موثقة، فإنها تمثل عنصرا مهما في تصوير بعض الحقيقة إن لم يكن كلها:

«... اقترح المندوب السامي عقب وفاة الملك فــؤاد، أن يعين الأمير محمد علي رئيسا لمجلس الوصاية، والشيخ المراغي عضوا بالمجلس (على هدي السوابق في إنجلترا باختيار أسقف كانتربري)، ومن ناحية أخرى حذر المندوب السامي من اختيار الأمير عمر طوسون أو محمد طاهر باشا لما هو معروف عنهما من العداء لإنجلترا».

«وقد وافق رئيس الحكومة (علي ماهر باشا) على رأي المندوب السامي، ولو أنه اعترض على ترشيح الشيخ المراغي لأنه ليس من الفئات التي نص عليها القانون، ثم أوعز إلى المندوب السامي أن يستطلع رأي الزعماء السياسيين المصريين».

«اجتمع المندوب السامي برؤساء الأحزاب الثلاثة: مصطفى النحاس باشا، ومحمد محمود باشا، وإسماعيل صدقي باشا، وأطلع كلا منهم على الشروط التي وضعها الإنجليز لاختيار الأوصياء، وقد وافق النحاس باشا على تعيين الأمير محمد علي وأبدى رغبته في ترشيح توفيق نسيم باشا، أما رئيس الأحرار الدستوريين فقد وافق على اختيار محمد علي ورشح معه لعضوية المجلس عبد العزيز عزت باشا وأحمد زيوار باشا، أما إسماعيل صدقي فقد وافق على مرشحي دار المندوب السامي».

«قال النحاس باشا بعد أن فاز الوفد في الانتخابات التي أجريت في ٢ مايو: «إن البرلمان لن يوافق على ترشيح زيوار باشا لمجلس الوصاية»، ووجد الزعماء حلا وسطا باختيار محمد شريف صبري باشا (خال الملك فاروق)، وبذلك أصبح المجلس مكونا من الأمير محمد علي، وعبد العزيز عزت باشا، وشريف صبري باشا، ووافق البرلمان على هذا الاختيار».

(١٦)

هكذا نفهم أن الأمير محمد علي كان مرشح المندوب السامي البريطاني، وأن عبد العزيز عزت كان مرشح الأحرار الدستوريين، وأن شريف صبري كان حلا وسطا لرفض النحاس ترشيح زيوار.

وهكذا نفهم أن عقلية النحاس المرنة لم تكن تفضل شخصا بعينه، لكنها كانت

قادرة على أن تعبر عن ذكائها في استبعاد شخص بعينه، وهذا هو بعض جوهر الذكاء في حكم السياسيين الزعماء على الأمور.

وعلى كل الأحوال فقد تشكل مجلس الوصاية وسرعان ما كلف هذا المجلس النحاس باشا بتشكيل الوزارة:

«دولة الرئيس العزيز مصطفى النحاس باشا»

«لما أنتم عليه من عظيم الإخلاص والولاء، فوق ما حزتم من ثقة كبري، ولما اتصفتم به من أصالة الرأي، ومضاء العزيمة، وما نعرفه فيكم من واسع الخبرة، وكمال الكفاية، وسمو التدبير، قد اقتضت إرادتنا إسناد رياسة مجلس الوزراء إليكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم، للأخذ في تأليف هيئة الوزارة، وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به».

«وفقنا الله جميعا، وسدد خطانا إلى ما فيه خير الوطن».

«صدر بسراي عابدين في ١٨ صفر سنة ١٣٥٥ (٩ مايو ١٩٣٦)».

مجلس الوصاية

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبري

(١٧)

وجاء في رد النحاس باشا على تكليف مجلس الوصاية له بتأليف الوزارة:

«... وتعتزم الوزارة بمشيئة الله أن تتقدم إلى البرلمان ببرنامجها، جاعلة نصب عينيها تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة، والعمل على صيانة دستور الأمة بتثبيت قواعده، وتوطيد تقاليده، والسير بالبلاد في طريق الإصلاح، وسيكون في مقدمة ما تعنى به شئون الفلاح المصري، الذي يجب أن يكون له النصيب الوافر في الخير الذي هو مصدره».

«وستجعل الوزارة من أول أغراضها تحقيقا للثقة العظيمة التي أسدتها الأمة إلى الوفد المصري في الانتخابات الأخيرة، تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش

والأمة، وتوطيد النظم البرلمانية على الأسس الديمقراطية المعمول بها في البلاد العريقة في الحكم النيابي، ولهذا فقد اعتزمت أن تنشيء وزارة جديدة باسم وزارة القصر لتوثيق روابط التعاون في خدمة البلاد، كما أنني أرى لحسن سير العمل إدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين، وسأعرض على مجلسكم السامي مشروع مرسوم بإنشاء هذا النظام».

....

هكذا بدأ النحاس عهدًا جديدًا بعد رحيل الملك فؤاد لكن روح مؤامرات عهد الملك فؤاد كانت فيما يبدو لا تزال حية وقابلة للاستدعاء في كل حين.

الباب الثالث

اكتمال نجم النحاس

الفصل الثامن

النحاس وبداية عهد فاروق

(١)

ونمضي مع تاريخ النحاس باشا وحياته وإنجازاته إلى عهد الملك فاروق وما بدأ به هذا العهد من شعبية طاغية للملك الشاب صنعها علي ماهر وغيره، وبذل القصر وأجهزته وحلفاؤه من أجلها كل جهد ممكن.

وعلى الرغم من الشعبية التي تمتع بها الملك فاروق في بداية عهده، فإن النحاس باشا لم يتخوف من مثل هذه الشعبية الطاغية ولم يتأثر بها، ولم يحاول أن يكون رده عليها من نوع رد الفعل، وإنما مضى على نحو ما كان يسير في طريقه الذي اختطه لنفسه دون أن يهتز، وفضلا عن هذا فإنه لم يجد نفسه في حاجة إلى أن يرحب بالأفكار التي بدت في ظاهرها وكأنها من الإسلام أو ذات علاقة بالدين من قبيل محاولة تنصيب فاروق بطريقة يشترك فيها شيخ الأزهر على نحو ما يجري في بعض الدول الأوروبية التي فيها يتسلم الملك تاجه من البابا، وعلى الرغم من الإعلان المكثف عن خطة الاحتفال هذه والاحتفاء بها والإلحاح عليها فإن النحاس باشا لم يفرط في المنهج الدستوري للسلطة وتحديدها، ولم يكن على استعداد لأي قدر من المجاملة في مثل هذه الفكرة، وقال بوضوح: «إن هذا إقحام للدين فيما ليس من شئونه، والإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده».

وأضاف النحاس في ذلك العصر المبكر:

«إنه ليس أحرص مني ولا من الحكومة التي أتشرف برئاستها على احترام الإسلام، وتنزيهه، كما أنه ليس أحرص مني على الالتزام بأحكام الدستور، ولكن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية شيء آخر، فهو مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين».

(٢)

وقد شهدت وزارتا النحاس في عهد الوصاية وبداية عهد الملك فاروق (أغسطس ١٩٣٦ ـ ديسمبر ١٩٣٧) درجات متعددة ومتوالية من استفزازات القصر الملكي، وتنظر الأدبيات التاريخية إلى علي ماهر مستشار الملك الأول في ذلك الوقت باعتباره مسئولا عن هذه الاستفزازات والافتئاتات على حقوق الوزارة الديمقراطية، وقد أشرنا إلى كثير من هذه الأحداث في كتابنا عن «علي ماهر ونهاية عصر الليبرالية في مصر»، وليس في وسعنا أن نكرر هنا ما هو متاح في ذلك الكتاب.

(٣)

وسرعان ما أكد النحاس قدرته على الاستحواذ على سلطات الحكم الدستورية وعدم تمكين القصر منها تحت أي مظلة، وقد بلغت ذروة تمسك مصطفى النحاس بحقه الدستوري أنه اعترض على الملك فاروق سنة ١٩٣٧ في تعيين مهندس كهربائي بالقصر دون استئذان الوزارة قائلا:

«إن هذا التعيين أمر لا يملكه الملك إنما هو حق الوزارة دون سواها كما يقضي بذلك الدستور».

(٤)

وقد كان الأستاذ محمد التابعي من أوائل الذين تناولوا العلاقة بين القصر والوفد بالتحليل والنقد في مرحلة مبكرة جدا من عهد الملك فاروق، وقد كتب في مجلة «آخر ساعة» في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ مقترحا إجراء تسوية أخرى مع القصر، على غرار المعاهدة التي عقدها النحاس باشا مع الإنجليز، على أن تحدد فيها بشكل

واضح ما هي حقوق العرش، وما هي حقوق الأمة، وجعل عنوانه: «تعالوا نتفق على ما لله وما لقيصر، قبل أن نستقبل العهد الجديد»:

«اليوم أو غدا تبرم المعاهدة، ويتأكد استقلال مصر، أو بعبارة أخرى ينتقل استقلالها من دائرة النظريات والفروض، إلى دائرة الحقائق العملية، وتصبح في مصر سلطتان لا ثالث لهما: سلطة الأمة، وسلطة العرش، وتزول سلطة القصر في الدوبارة وسلطان فخامة المندوب، ومعنى هذا أن يبدأ في مصر عهد جديد، الكلمة الأولى فيه لمصر والمصريين، والخير في أن يعرف الفرد ما له وما عليه، وأن تلتزم كل سلطة حدها لا تتعداه، والشر في أن تختلف السلطات حول ما لله وما لقيصر، ويفتح باب الدسائس على مصراعيه، وتصرف الهمم عن أسباب الإصلاح إلى أسباب الشقاق والعراك، ويوقف العمل الجديد، حتى يصفى حساب القديم، والحساب القديم حكايته معروفة: ما هي حقوق العرش، وما هي حقوق الوزارة وحقوق البرلمان؟ وكان اختلاف وجهات النظر سببا أصيلا من أسباب عدم الاستقرار، وأقول: «عدم الاستقرار» حتى لا أندرج إلى الكلام عن الانقلابات السياسية العديدة، والضربات التي نزلت بالدستور والبرلمان، فهل هناك اليوم مصلحة لأحد في أن تظل قائمة أسباب هذا الخلاف؟ وأن تستغل عند اللزوم؟ وأن تقسم قوى مصر ويعطل نشاطها وتصرفها عن النهوض بأعباء العهد الجديد، لا لسبب إلا لأن حقوق العرش لم تحدد، وحقوق الأمة لم تحدد، أو حددت في هذه وتلك تحديدا لم يقره الطرفان، ولم يرض به الطرفان، ومن هنا كان سبب الخلاف؟ تعالوا نتفق على ما لله وما لقيصر، ثم نوجه جهودنا ونستقبل العهد الجديد..».

(٥)

وهذا هو بعض ما تضمنته الكتب المتبادلة بين النحاس والملك فاروق عند تشكيل أولى وزارات عهد فاروق، وهي وزارة النحاس في نهاية يوليو ١٩٣٧:

«مولاي صاحب الجلالة»

«الآن وقد باشرت جلالتكم بنعمة الله وتوفيقه سلطتكم الدستورية، أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالة الوزارة التي أسند إليّ شرف رياستها، حتى يتسنى لجلالتكم

أن تعهدوا بتأليف الوزارة إلى مَنْ تولونه سامي رعايتكم، وتحبونه بثقتكم».

«وإني يا مولاي سأظل على الدوام الخادم الأمين لعرشكم، الوفي لشخصكم».

«القاهرة في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (٣١ يوليو ١٩٣٧)»

مصطفى النحاس

* * *

«عزيزي مصطفى النحاس»

«اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع إلينا منكم اليوم، وإنا لمقدرون أحسن التقدير عظيم إخلاصكم، وثمرات جهودكم، وشاكرون لكم ولحضرات زملائكم ما أديتم للبلاد من خدمات جليلة وأعمال مجيدة».

«وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك».

«صدر بسراي عابدين في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (٣١ يوليو ١٩٣٧)»

فاروق

* * *

«عزيزي مصطفى النحاس باشا»

«إني وقد حملت الأمانة التي عهد الله بها إليّ معتمدا عليه سبحانه وتعالى لأجد فيكم، وقد أحرزتم الثقة الكبري بعظيم إخلاصكم وولائكم، وصادق وطنيتكم، وقدمتم تلك الخدمات المجيدة بحسن جهادكم، وسداد رأيكم، وثبات عزمكم، ذلكم الذي نوليه مهام الدولة فنعهد إليه برياسة مجلس وزرائنا».

«وإنا لعلى يقين أنكم بواسع خبرتكم، وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة مَنْ تختارونهم على تحقيق أماني ورغائبي في إسعاد شعبي الذي أشربت حبه، ووقفت حياتي على رقيه ورفاهيته، إذ لا هناءة لي إلا بهناءته».

«وقد أصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع للأخذ في تأليف هيئة الوزارة، وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به».

«والله ولينا، وهو نعم المولى ونعم النصير».

«صدر بسراي عابدين في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (أول أغسطس ١٩٣٧)»

فاروق

(٦)

وينظر كثير من المؤرخين إلى قرار الملك فاروق بتعيين علي ماهر رئيسا للديوان في أكتوبر ١٩٣٧ على أنه كان بمثابة إعلان حرب من الملك على النحاس والوفد، وقد لجأ النحاس كعادته إلى القانون يحتكم إليه ويتصرف من خلاله، وطلب من الملك فاروق إلغاء المراسيم التي صدرت في ظروف استثنائية وأنشأت أوضاعا استثنائية للقصر:

وأولها: المرسوم الذي صدر في أعقاب النكسة التي أعقبت مقتل السردار، واستصدرته وزارة زيوار باشا، قاضيا بأن يكون تعيين موظفي القصر والديوان الملكي بأوامر يصدرها الملك، كما أعاد النحاس طلب إنشاء وزارة القصر.

كما طلب إلغاء المرسوم الصادر في صيف عام ١٩٣٠ الذي يقضي بأن تكون إحالة كبار الموظفين إلى المعاش بمراسيم.

وطلب كذلك أن يقتصر حق الملك في تعيين الموظفين الذين يعينون بمراسيم على التوقيع.

وأوضح النحاس إصراره التام على أن يكون أداء الملك لوظيفته من خلال وزارته، وأن يكون الأساس الذي تحال به الموضوعات الأخرى وأمثالها أساس واحد: وهو ارتفاع الملك عن المسئوليات، ووضعها كلها على عاتق الوزارة، مستشهدا بأن المذكرة الرسمية الصادرة من وزير الحقانية مع الدستور اعتبرت الوزارة مسئولة عن جميع أعمال الملك بما فيه تصريحاته السياسية.

(٧)

والواقع أن علي ماهر كثف جهوده في هذه الفترة لمحاربة الوفد والنحاس، وقد أشرنا بالتفصيل إلى آلياته المتعددة في هذه الفترة في كتابنا «علي ماهر»، ونضيف هنا ما رواه أحمد حسين زعيم مصر الفتاة (حليف علي ماهر باشا في تلك الفترة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨) من أن منزل علي ماهر باشا قد تحول إلى معسكر يعمل لتوجيه الضربات للوفديين والنحاس باشا.

وهذا هو نص عباراته:

«... فكان (أي علي ماهر) يستقبل كبار الموظفين، فله فيهم بعض أصدقاء، أو قل صنائع، وكانوا يمدونه بأسرار الحكومة (أي الوزارة الوفدية)، ما جرى وما سيجري، وكان بعض النواب من جميع الهيئات يتصلون به كذلك ويسرون له بعض ما يجري بين جدران هيئاتهم، وكان علي ماهر يسمع من هؤلاء وهؤلاء، ثم يذيع ما يسمع هنا وهناك، ويتصل بالصحفيين ويقربهم إليه، ويفضي إليهم بالمعلومات، ويدفعهم إلى كتابتها لتنال بذلك من حكومة الوفد، فما من فضيحة عرفت عن حكومة الوفد إلا وكان علمها يصل إليه، وكان يغذي كل فريق من خصوم الوفد بما يعرف أنه يذكي حماسته في الهجوم على الوفد، وهكذا كان علي باشا ماهر يعمل بالليل والنهار متعقبا الوفد، متظاهرا بالغيرة والوطنية والتطرف».

(٨)

على أن أهم الأحداث السياسية في أولى فترات حكم الملك فاروق كان هو خروج أحمد ماهر والنقراشي على زعامة النحاس باشا، وهو الخروج الذي يشخصه بعض الكتاب على أنه كان مجرد شرخ فحسب، ويشخصه بعضهم الآخر على أنه كان انشقاقا، ويشخصه البعض الثالث على أنه أهم الانشقاقات التي حدثت في فترة زعامة النحاس باشا للوفد.

ومع اعترافنا بدور القصر في إحداث هذا الانشقاق، ومع وعينا الكامل للدور الذي لعبه علي ماهر نفسه في التعجيل بهذا الانشقاق، فإننا نراه أمرا طبيعيا في ظل فهمنا للنفس البشرية من ناحية، وفهمنا للحياة الديمقراطية من ناحية أخرى.

ولعل هذا هو ما يدفعنا إلى أن ندرس هذا الانشقاق على نحو ما حدث بالفعل، لا على نحو ما صُور فيما بعد، ومن الطريف أن الانشقاق بدأ بالنقراشي، ثم جاء انشقاق أحمد ماهر في مرحلة تالية.

ونبدأ بالانشقاق الذي تم أولا وهو انشقاق النقراشي:

من الشائع أن فصل النقراشي من الوفد كان بسبب موقفه المساند لمحمود غالب

باشا من مشروع توليد الكهرباء، بينما الحقيقة أن فصل النقراشي باشا من الوزارة ثم من الوفد لا يعود إلى موقفه من هذا النزاع فحسب، وإنما يعود لأسباب أخرى كثيرة، ومنها مواقف أخرى كثيرة سابقة على موقفه من المشروع، وأخرى لاحقة له.

ومن الجدير بالذكر أن الصحف المعارضة للوفد والمؤيدة للنقراشي باشا لم تذكر من بين أسباب الخلاف التي أدت إلى إخراج النقراشي باشا من الوزارة موقفه من مشروع توليد الكهرباء، بل إن النقراشي باشا نفسه لم يجعل من قضية نزاهة الحكم (التي صورت فيما بعد على أنها السبب في الانشقاق) ميدانا للمعركة بينه وبين الوفد، كما فعل محمود غالب باشا، وإنما اختار النقراشي باشا قضيتين أخريين (مهمتين) لتدور حولهما المعركة بينه وبين النحاس باشا، وهما: قضية الزعامة المقدسة، وقضية القمصان الزرقاء، وهما قضيتان تتعلقان بحرية الرأي.

(٩)

وقد ظلت الخطب السياسية العامة بمثابة الميدان الأول والمفضل للمواجهة بين النحاس والنقراشي، وقد دارت هذه المواجهة في أكثر من خطبة وأكثر من مناسبة، ولم تكن حاسمة كالمواجهة التالية مع أحمد ماهر باشا التي تمت إحداثها على مسرح الهيئة الوفدية في جلسة واحدة مطولة.

وقد وصل النحاس باشا إلى إعلان الحرب الصريحة على النقراشي باشا في خطاب تاريخي بالإسكندرية قال فيه:

«قامت شراذم من هنا ومن هناك، يعبثون بالوحدة المقدسة، ويقولون: كيف لا يؤخذ النقراشي في الوزارة؟ إذا كان النقراشي يفرض على مصطفى النحاس، فلا كان مصطفى النحاس».

ثم أكد النحاس هذا المعنى ذاته في الكلمة التي ألقاها في طنطا يوم ١٠ سبتمبر ١٩٣٧ فقال:

«ما كنت في يوم من الأيام رئيس حزب أو هيئة، بل زعيم أمة بأسرها، مَنْ خرج عليها صبت عليه غضبها، ومن وقف في طريقها كان كمن يقف أمام التيار الجارف يكتسحه، فيلقيه في قاع اليم، فلا يجد لنفسه مخرجا، ولا إلى الحياة طريقا».

(١٠)

وتحفل مذكرات النحاس باشا التي رواها محمد كامل البنا بالحديث عن العنت المتكرر الذي لقيه هذا الزعيم الكبير من صديقه وزميله النقراشي باشا، وقد كان النقراشي على خلاف دائم مع مكرم عبيد باشا، ثم كان على خلاف دائم وجديد مع أحمد نجيب الهلالي باشا، وقد عانى النحاس الأمرين من خلافات النقراشي واندفاعاته في الخصومة، وإن كانت مذكرات النحاس قد أجادت إلى حد فائق تصوير هذه الاندفاعات والخصومات، وتصوير صبر النحاس باشا عليها.. وهذا نموذج لأحد مواقف النقراشي حسبما روته مذكرات النحاس:

«... لم يكد يبدأ اجتماع الوفد للنظر في ترشيحات مجلس النواب حتى فاجأنا النقراشي بمعركة عنيفة حين عرضت ترشيح أحمد نجيب الهلالي لدائرة المطرية دقهلية، وقال في ثورة، لا يمكن أن يرشح الهلالي أبدًا لأنه قاتل، سألته: من قتل؟ فقال لقد قتل أمين لطفي، فأجبت أن أمين لطفي مات ميتة طبيعية ولم يطعن أو يصب برصاصة فقال في حدة لقد قتله إذ رفض أن يعينه وكيلًا لوزارة المعارف فأعتل الرجل غمًا ومات، فأجبت بأننا اتفقنا على ترشيح أعضاء وزارة نسيم باشا والهلالي واحدًا منهم، ولا يليق أن نسحب كلمتنا، واحتدم النقاش بين الأعضاء، وكان النقراشي يستفز مكرم بالذات ويتهمه بأنه وراء ترشيح الهلالي».

«... وامتنع أحمد ماهر عن إبداء الرأي، وخرج النقراشي إثر هذا القرار ساخطًا غاضبًا وصعد إلى الطابق العلوي حيث قابل أم المصريين وشكا لها، وبعد انتهاء الاجتماع طلبتني أم المصريين فصعدت إليها ومعي مكرم وقالت مظهرة الألم إن النقراشي يشكو من أنكم احتددتم عليه في المناقشة ووجهتم إليه ألفاظًا غير لائقة وأنا لا أحب لأبناء سعد هذا، وسبق أن قلت لكم يا باشا إنكم جميعًا أبنائي، فأجبتها وأنا أكظم غيظي «ضربني وبكى وسبقني واشتكى»، إن النقراشي هو الذي احتد على مكرم ووجه إليه كلمات غير لائقة، ولما رأيت الأمر طال عرضت على الأعضاء أن يبدوا الرأي فوافقوا جميعًا ما عداه على ترشيح الهلالي نائبًا وامتنع أحمد ماهر عن إبداء الرأي وانتهت المسألة عند هذا الحد، وإني كثيرًا ما أرى من النقراشي تصرفات غير لائقة وأتجاوز عنها محافظة على وحدة الصف، ولا يصح لرجل في مثل سن

النقراشي وثقافته وماضيه أن يشكو إليك ويضايقك كل يوم بهذه الصغائر. وقال مكرم: يا دولة الهانم إن النقراشي عرّض بي أكثر من مرة وتحداني وأغرى بي العقاد وصحيفة روزاليوسف ليحملوا عليّ حملات مكذوبة مغرضة وأنا أسكت على هذا كله وأراعي دائمًا أننا أبناؤك وأبناء سعد، ويظهر أن النقراشي يستغل عطفك عليه في السنين الأخيرة نظرًا لصلة النسب التي تربط بينكما ويدخل المسائل العامة في المسائل الخاصة وهذا لا يليق، ولا أظنك وأنت أمنا جميعًا وشريكة سعد في الجهاد وتعرفين أكثر من غيرك منزلتنا من سعد، تقبلين أن توجه لي كل يوم إهانات واتهامات، وأن يحاول النقراشي أحداث ثغرة في الوفد لم يستطع الإنجليز بأسطولهم ولا القصر الملكي بماله وسلطانه أن يحدثها، ونحن لم ننل ما نلناه من ثقة المواطنين والتفاف الشعب حاول مبادئ سعد إلا بوحدتنا واجتماعنا، فقالت أم المصريين موجهة الخطاب إليّ: يا باشا حاول أن ترضي النقراشي فأنت تعلم أنه عزيز عليّ وكلهم أبنائي فقلت لها إني أحاول بقدر المستطاع وإن شاء الله لن يحصل إلا كل خير».

(١١)

وهذا هو ما ترويه المذكرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا عن انفعالات النقراشي في المرحلة السابقة على تشكيل وزارة الوفد في ١٩٣٦:

«وصل إليّ كتاب تأليف الوزارة فدعوت الوفد في الحال للاجتماع لترشيح الوزراء ووضع برنامج الوزارة، اجتمع الوفد، وبدأنا نبحث أسماء الوزارة وكان أول اتفاق أن يبقى أحمد ماهر خارج الوزارة ليتولى رياسة مجلس النواب وأن أتولى أنا وزارة الخارجية إلى جانب الرئاسة والداخلية ويتولى مكرم وزارة المالية والنقراشي وزارة المواصلات ثم عرضنا إدخال عناصر لم تعرف بالوفدية ولكنها قدمت للبلاد خدمات جليلة فاقترحنا اسم محمود غالب المستشار بمحكمة استئناف مصر لوزارة الحقانية فلم يلق هذا الترشيح اعتراضًا، ثم عرضت اسم نجيب الهلالي وزير المعارف في عهد وزارة توفيق نسيم باشا وزيرًا للمعارف، وهنا ثار النقراشي واحتد، وعارض هذا الترشيح بعنف، وهدد بالاستقالة من الوفد، وعدم دخول الوزارة إذا عين الهلالي وزيرًا، وكرر ما سبق أن قاله من أن الهلالي قتل أمين لطفي (وكان أمين لطفي قد انتقل إلى رحمة الله) وكاد النقراشي (يتحرش) بمكرم تحرشًا ظاهرًا ويتهمه بأنه وراء هذا

الترشيح تحديًا له، واحتد النقاش، وعلت الأصوات، وزاد الصخب، وخرج النقراشي من الجلسة التي كانت في مكتب سعد ثائرًا وصعد إلى الطابق العلوي وشكا لأم المصريين، وطلبتني أم المصريين فأوقفت الجلسة، وصعدت إليها أنا ومكرم وماهر والنقراشي، وتكرر النقاش الحاد أمامها مرة أخرى، وأعاد النقراشي اتهام مكرم، ولما رأيت الأمر قد زاد عن الحد ورأيت أم المصريين تلح في أن نجتاز هذه الأزمة، قلت لها أنا أشد منك حرصًا على اجتيازها وتمسكًا بوحدة الصف، وإبقاء أبناء سعد من الرعيل الأول إخوانًا متصافين، ولكن النقراشي لا يترك لنا فرصة للنقاش بل كلما أثيرت مسألة لا يريدها يحتد ويهدد بالاستقالة، وهو يعلم تمام العلم أن منزلته عندي كبيرة وأن لا فرق بينه وبين مكرم، وأني إذا كنت رفيقًا لمكرم ونحن مع المغفور له سعد باشا في المنفى بجزيرة شيسيل، فإن النقراشي لا ينسى ولا أحد من المصريين ينسى أنني وقفت أمام محكمة الجنايات في قضية الاغتيالات السياسية وقلت للمستشارين الذين كانوا يحاكمون ماهر والنقراشي مع بعض الشباب الوفدي بتهمة قتل واغتيال بعض الإنجليز... وقفت والتأثر بلغ بي مبلغه ورفعت صوتي عاليًا بعد أن فندت أدلة النيابة ورددت عليها نقطة نقطة، وصحت: إذا كنتم تريدون بعد هذا إدانة ماهر والنقراشي والحكم عليهما فخذوني قبلهما وقدموا رقبتي للمقصلة قبل أن تعدموهما، واهتزت القاعة، وانقلب الوضع، ولقد قال زعيمنا ورئيسنا خالد الذكر سعد في تصريح له عندما صدر الحكم بالبراءة: إن فرحتي بمرافعة النحاس تعدل فرحتي ببراءة ماهر والنقراشي، فهل يتصور أحد بعد هذه العشرة الطويلة كلها وبعد تلك الزمالة التي قضينا فيها زهرة شبابنا أن أفرط في النقراشي أو أسيء إليه عن قصد أو غير قصد».

«وتأثرت أم المصريين، وهدأت العاصفة، واتفقنا على أن نستبعد ترشيح الهلالي وزيرًا، ولما عاد الوفد للاجتماع اقترحت عليهم ترشيح زكي العرابي باشا رئيس محكمة الاستئناف وزيرًا للمعارف، وانتهى الأمر عند هذا الحد».

(١٢)

وهذه قصة ثالثة لانفعال ثالث للنقراشي، ومن الطريف أن الذي تصدى له في هذه المرة كان هو المستشار محمود غالب الذي نعرف أنه أصبح حليفه فيما بعد ذلك:

«انعقد مجلس الوزراء صباح اليوم وكنت أتوقع أن تكون الجلسة عادية تمر فيها المسائل المعروضة بسلام لولا أن النقراشي أثار زوبعة عنيفة من أجل موظف صغير عُرضت مذكرة بتعيينه ضمن المسائل التي ينظرها المجلس، ومن الأسف أن ذلك الموظف لم يكن ليعين في منصب خطير أو درجة كبيرة، ولا كان مشكوكًا في وطنيته أو تاريخه بل كانت المذكرة تؤكد أنه قضى في السجن أكثر من ثمان سنين، وأنه يحمل فوق ذلك مؤهلًا عاليًا، وله كثير من الامتيازات ذكرتها المذكرة، ولكن النقراشي برغم هذا كله ثار وغضب وضرب المنضدة بيديه وهددنا بالاستقالة إذا وافق المجلس على تعيين الموظف المذكور».

«كانت مفاجأة هي آخر ما كنت أتوقعه من النقراشي، ذلك لأن الشخص المقترح تعيينه كان أحد الذين رفضوا، هو وشقيقه الذي لا يزال بالسجن في ليمان طره، أن يشهدا على ماهر والنقراشي ويتقاضيا عشرة آلاف جنيه كانت السلطات العسكرية الإنجليزية قد رصدتها للشهود الذين يشهدون ضد ماهر والنقراشي في قضية الاغتيالات، ولذلك لم أملك نفسي حين ثار النقراشي وهدد بالاستقالة أن قلت له في غضب وحدة: ما هذا الذي تقول؟ فقدنا الوفاء والنخوة لماذا تعارض في الموظف البسيط، هل شهد عليك أو على أحد من إخوانك حتى حكم عليكم، هل أخذ من السلطات العسكرية مكافأة لكي يوقع بك، ومع هذا كلما يعرض أمر لا يروقك تهدد بالاستقالة».

«والتفتُّ إلى الوزراء قائلًا من منكم يوافق على المذكرة المعروضة ومن منكم يعارضها، فتصدى وزير الحقانية محمود غالب بك وقال بصفتي قاضيًا لا أعرف الشخص الذي تتحدثون بشأنه ولكن أقرأ المعلومات المدونة عنه، أقترح أن يعين في درجة أعلى من الدرجة المقترحة، وإني أعتقد أن زملائي يوافقون على هذا الرأي، فقالوا جميعًا: موافقون، فالتفتُّ إلى سكرتير المجلس وقلت: اكتب في المحضر وافق الوزراء على المذكرة ما عدا وزير المواصلات».

«ولقد أسفت كل الأسف على أن أخلاق بعض المجاهدين القدماء انحدرت إلى هذا الدرك، وما كنت لأعير مثل المسألة التفاتًا لولا أنها شغلت المجلس في هذه الظروف المزدحمة بالعمل أكثر مما يجب».

(١٣)

وطيلة المعركة التي دارت بين هذين القطبين الكبيرين ظل النحاس باشا يوجه الانتقادات إلى أسلوب النقراشي في العمل السياسي، وعلى سبيل المثال فقد صور النحاس النقراشي متعنتا، بل دائم التعنت، وقد عدد النحاس باشا في كلمته التي ألقاها في بني سويف يوم ١٧ سبتمبر ١٩٣٧ ست مناسبات قدم فيها النقراشي باشا استقالته:

«إحداها بسبب معارضته في فصل الأستاذ العقاد من الهيئة الوفدية».

«وأخرى بسبب معارضته في ترشيح نجيب الهلالي على مبادئ الوفد، مع أنه غير وفدي، في دائرة الدكتور علي الجيار العضو في الهيئة الوفدية».

«وثالثة لأنه أراد إصدار صحيفة رسمية للهيئة الوفدية في أعقاب فصل العقاد والتبرؤ من جريدة «روز اليوسف»، وقد رفض النحاس إصدار هذه الصحيفة لأسباب تتصل بالعدالة عامة، وبالمصلحة الوفدية خاصة».

«ثم مرة أخرى في عهد الوزارة بسبب مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بأسوان».

«وعاد فقدم استقالته السادسة بسبب اعتراضه على قانون ملحق الطلبة، وكانت هذه الاستقالة الأخيرة، في رأي النحاس باشا، أغرب استقالاته، لأنها صدرت من وزير غير مختص، بينما كان الوزير المختص ورجال المعارف يؤيدون فكرة امتحان الملحق».

(١٤)

وقد سبق هذا الحديث العنيف بيومين (أي في ١٥ سبتمبر) اجتماع الوفد بعيدا عن بيت الأمة، وقد كان يوم ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ يوما من الأيام المهمة في تاريخ الوفد كهيئة سياسية حيث عقد الوفد، لأول مرة، اجتماعه في مكان آخر غير بيت الأمة، مع ما كان معروفا من وجوب اجتماعه فيه لإصدار قراراته، وقد اجتمع الوفد بالإسكندرية حيث قرر ضم أحد عشر عضوا جديدا إلى هيئته هم: محمد صبري أبو علم، وعبد الفتاح الطويل، ويوسف الجندي، ومحمد سليمان الوكيل باشا، ومحمد المغازي باشا،

وبشري حنا باشا، ومحمد الحفني الطرزي باشا، وكمال علما باشا، وأحمد مصطفى عمرو باشا، وفهمي ويصا بك، وسيد بهنس بك.

ومن الطريف أن نذكر هنا أن إبراهيم عبد الهادي، وهو من الموالين للنقراشي، ولأحمد ماهر، كان يتعجب من أن يضم الوفد إلى عضويته المغازي باشا الذي أرسل إلى سعد زغلول في أعقاب مقتل السردار برقية هجوم خاطبه فيها بقوله: أيها الخارج على العرش.

(١٥)

وهذه قصة الابتعاد النهائي للنقراشي على نحو ما يرويها النحاس باشا، وهو الابتعاد الذي باركته السيدة صفية زغلول أم المصريين فكان من نتيجته أن توقف النحاس والوفد عن الاجتماع في بيت الأمة كما ذكرنا:

«بعثتُ إلى النقراشي أعرض عليه تعيينه عضوًا في مجلس إدارة شركة قناة السويس بدرجة وزير وراتب ضعف الوزير مرتين، فرفض بطريقة غير لائقة وتكلم بكلمات ما كان يصح أن تصدر من رجل في حق زملاء له عاشروه طويلًا، واشتركوا معه في الجهاد عمرًا مديدًا، ثم شفع رفضه بأنه مستقيل كذلك من عضوية الوفد، وأرسل لي كتابًا يتضمن استقالته».

«دعوت الوفد إلى الاجتماع وعرضت عليه الموقف، وطرحت على الأعضاء استقالة النقراشي، وما تضمنته من أسلوب تهجمي وعبارات نابية، فوافقوا جميعًا على قبولها ما عدا أحمد ماهر الذي قال: إني برغم هذا اعتبر النقراشي عضوًا في الوفد وسأبلغه كل ما يدور في الجلسات».

«ونبهته وأنا أكظم غيظي إلى أن هذا غير قانوني، ولا يمكن لرجل قبلت استقالته بناء على طلبه أن تبلغ إليه القرارات، وما يدور في جلسات الوفد من مناقشات، ولكنه احتد وقال هذا رأيي وأنا مصمم عليه وإن لم تقبلوه فاعتبروني مستقيلًا أنا كذلك».

«عدت إلى منزلي في ساعة متأخرة لأكتب هذه السطور وأنا في شدة التأثر والألم مما وقع».

(١٦)

ونأتي إلى ما أوردته المذكرات التي رواها محمد كامل البنا عن النحاس عن لقائه الأخير في بيت الأمة بالسيدة صفية زغلول، ومن الطريف أن هذا اللقاء يشهد للنحاس بالخلق الرفيع والذاكرة الحية والبديهة السريعة، فقد استحضر من ذاكرته قصة تسمية بيت سعد زغلول ببيت الأمة حين قال الصوفاني لسعد: نحن لسنا في بيتك وإنما في بيت الأمة!! لكنه رفض أن يقول المقولة نفسها للسيدة صفية زغلول لأن بيت الأمة كان قد أصبح بالفعل ملكًا للأمة، ولم يعد للمقولة مغزى التوريط الذكي الذي نجح فيه الصوفاني مع سعد زغلول، كما لم يعد من اللائق في محادثة سيدة كبيرة أن تقال لها مثل هذه الجملة، ومع هذا فإن الموقف كان يقتضي أن يشار لها إلى هذا المعنى من بعيد، وهو ما فعله النحاس باشا بكل تهذيب:

«... عدت إلى بيت الأمة وكان في انتظاري بعض الزملاء من أعضاء الوفد وصعدنا إلى الطابق العلوي للسلام على أم المصريين وتقديم العزاء لها في ذكرى سعد».

«ولم نكد نجلس حتى بادرتني بقولها: إنني متألمة لخروج محمود (أي النقراشي) وأحمد (أي ماهر) من الوفد، ولقد فتحت لكم هذا البيت وتركت مكتب سعد تجتمعون فيه عندما كنتم كتلة واحدة ويدًا واحدة، أما وقد اختلفتم وانقسمتم فلا يسعني إلا أن أغلق بابي عليّ وأمنع الاجتماعات فيه».

«فأجبتها وأنا أضغط على أعصابي: أنت حرة فيما تريدين، لقد خصصنا بيت الأمة لسكناك بعد سعد لأنك شريكة حياته، ولست أقول كما قال عبد اللطيف الصوفاني لسعد حين قال له كيف تخاطبني بلهجة عنيفة في بيتي، ولكني أقول لك إن البيت بيتك ولك أن تدخلي من تشائين، أما عني فلن أدخل هذا البيت بعد الآن ولن يكون للوفد اجتماع فيه».

(١٧)

وحين اكتشف النحاس أن النقراشي بدأ ينظم صفوف معارضة داخلية في الوفد قرر أن يبكر في خوضه معركته ضده فاستصدر مرسوما ملكيا بدعوة البرلمان إلى الانعقاد في دورة غير عادية، ليثبت للنقراشي ولغيره أنه لا يزال حائزا على ثقة الأكثرية البرلمانية

في مجلسي الشيوخ والنواب رغم ما بدأت المعارضة تصوره من أثر ممكن إذا ما خرج النقراشي، ومن أن هذا الخروج قد يؤدي إلى إحداث انقسام في الوفد.

وقد استند النحاس باشا في استصدار المرسوم الملكي بعقد هذا الاجتماع غير العادي للبرلمان إلى المادة ٤١ من الدستور التي تقضي بأن تعرض على البرلمان في دورة غير عادية كل المراسيم بقوانين التي تصدر لضرورة عاجلة في أثناء فترة ما بين الدورتين، ولم يكن هذا الإجراء إجراء مصطنعا، لكنه كان حقيقيا، فقد كانت الوزارة قد اضطرت إلى استصدار مراسيم بقوانين خاصة بامتحان طلبة المعاهد الدينية، كما كانت في ذلك الحين على وشك استصدار مراسيم بقوانين بتنفيذ معاهدة مونترو قبل ١٠ أكتوبر، ومراسيم بقوانين أخرى خاصة باعتمادات للجيش المصري، وهكذا كان من الضروري عرض هذه المراسيم بقوانين في دورة غير عادية.

(١٨)

ونأتي بعد هذا إلى تأمل الآلية التي شهدت الإعلان عن انشقاق أحمد ماهر، وهي في كل الأحوال آلية حضارية مهذبة خضعت لقواعد الممارسة الديمقراطية، وابتعدت عن الديماجوجية والانتهازية، كما أنها تدلنا على مدى ما كان يُرجى من أحمد ماهر من خير لو أنه تخلى عما زينه له القصر الملكي ورجاله، فقد كان أحمد ماهر كما هو مشهور عنه في الوجدان الشعبي صريحًا واضحًا سليم النية، وكان من السهل أن يُخدع، وكان يتصور نفسه على الدوام ملزمًا بالحماس لما آمن به.. ولنا أن نقارن موقفه هذا بما هو معروف من مواقف مكرم عبيد التي آذت صاحبها أشد الإيذاء، على حين أن أحمد ماهر نجا من أن يضع نفسه في صورة مكرم أو نجيب الهلالي، مع أنه سبقهما إلى الانشقاق على زعامة النحاس:

انعقد الاجتماع الوفدي يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧، وأخذ النحاس باشا يشرح على مدى ساعتين ونصف ساعة موقفه وموقف وزارته في الخلاف مع القصر، ابتداء من الحفلة الدينية، إلى مسألة عضوية مجلس الشيوخ، ثم وقف الدكتور أحمد ماهر ليشرح هو الآخر، وجهة نظره، ليس فقط في الخلاف بين الوزارة والقصر، بل وأيضا في التحول الذي طرأ على الكفاح الشعبي بعد المعاهدة.

ومن الغريب، وربما من المدهش، أن أحمد ماهر انتقد موقف الوزارة في الخلاف بينها وبين القصر على الرغم من أن جماهير مستمعيه كانت تعرف الحقيقة كاملة، وكانت تعرف مدى تعنت القصر مع الوفد ووزارته، لكن أحمد ماهر ظن أن كلام الصالون يمكن أن يقنع قادة الوفد الذين هم زعماء شعبيون في الأساس، وهكذا فإنه قال: إنه كان من المستطاع تفادي هذا الخلاف لو عالجت الوزارة الأمر بحكمة وكياسة (!!) وبنى خطبته وهجومه على هذا الأساس.

ووضع أحمد ماهر نفسه في مأزق من حيث لا يدري حين تحدث عن موقفه إذا عرضت عليه الوزارة فقال: إنه يتصور موقف الملك حين تخلي الوزارة القائمة مكانها: سيقول الملك، إنه ملك دستوري بطبعه، وقد دعا على أثر تبوئه العرش رئيس الأكثرية ليستشيره فيمن يلي الحكم، فلما عرف رغبته في أن يقوم بذلك بنفسه، عهد إليه بتأليف الوزارة، وأعانه على العمل!

(١٩)

وعلى هذا النحو تجاهل أحمد ماهر، المفترض أنه زعيم شعبي، فكرة الوفد الثابتة القائلة بأن الأمة مصدر السلطات، ورفع من شأن فكرة أخرى مضادة تقول بأن الملك هو واهب النعم، ولم يكن هذا الأسلوب بالطبع ليرضي أعضاء الهيئة الوفدية، وإن كان يرضي الملك والقصر، ولست أكون مبالغا إذا قلت إن المفاهيم والمضامين التي تضمنها حديث أحمد ماهر في ذلك اليوم بدت وكأنها تخاطب القصر لا الشعب، وتخاطب الهيئة الملكية لا الهيئة الوفدية.

وقد تمادى أحمد ماهر في الابتعاد عن روح الأغلبية الوفدية إلى حد أنه بدأ يردد اتهامات القصر للنحاس.

ويبدو أن أحمد ماهر في هذه الفترة كان يظن أنه قادر على أن يصور نفسه في صورة «المنقذ القادر» ولهذا فإنه آثر المضي في الطريق الكفيل بتثبيط نفوس الوفديين، بل إنه بدأ يخاطب النواب محرضا لهم على الحرص على مراكزهم وكراسيهم البرلمانية، وأقنعهم بعدم المخاطرة وقبول «العرض الملكي الكريم»، وكان سلوك أحمد ماهر في هذا السبيل أقرب إلى الاستفزاز منه إلى الاقتناع، وكانت النتيجة تعبيرًا صادقًا

عن الطبيعة الأبية التي نعرفها في المصريين، وهو ما حدث بالفعل، ولهذا فقد وقف الشيوخ والنواب جميعا ضده وقرروا:

«أولا: إعلان ثقتهم بالنحاس باشا وبوزارته الدستورية، وتأييدهم له كل التأييد في موقفه الدستوري الحالي».

«ثانيا: أن كل وفدي يخرج على تضامن الهيئة الوفدية، فيقبل تشكيل أية وزارة، أو الاشتراك، أو تأييد أية وزارة أخرى غير الوزارة الحالية التي يرأسها النحاس باشا رئيس الوفد المصري، يعتبر مفصولا من الوفد ومن الهيئة الوفدية، وخارجا على وحدة الأمة، وعاملا على تقويض دستورها».

«وقد وافق الجميع على هذه القرارات ما عدا أحمد ماهر، والدكتور حامد محمود، وإبراهيم عبد الهادي، وهنا وقف النحاس باشا وطلب من المؤيدين أن يقسموا معه اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم أن أحترم هذا القرار برمته، وأن أنفذه بإخلاص ما دمت حيا»، فأقسم الجميع ما عدا الثلاثة».

(٢٠)

ومن الحق أن أعترف بأن أعظم إنصاف لقيمة النحاس باشا في موقفه من محاولة أحمد ماهر باشا الانشقاق هو ذلك الرأي الذي بلور به الدكتور عبد العظيم رمضان موقف النواب الوفديين في اجتماع الهيئة البرلمانية لحزب الوفد، حين كان أمامهم أن يختاروا بين البقاء تحت زعامة النحاس ومعاناة مؤامرات الملك، أو أن يختاروا أحمد ماهر ويدخلوا في جيب القصر الملكي، فما كان من هؤلاء النواب الوفديين الشرفاء إلا أن اتخذوا أشرف المواقف التي شهدتها الحياة البرلمانية المصرية على حد تعبير الدكتور عبد العظيم رمضان الذي يلقي أضواء كاشفة أخرى على الأحداث السابقة على ذلك الانفصال الماهري:

«... فقد أصر الدكتور أحمد ماهر على رفض الاشتراك في الوزارة الوفدية تأهبا لتسلم زعامة الوفد! وعندما أحس النحاس بالمؤامرة، قرر عدم ترشيح أحمد ماهر في رئاسة مجلس النواب، لكن أحمد ماهر اجتمع مع مكرم عبيد باشا في بيت طاهر اللوزي بك، وأكد له إخلاصه للنحاس وتفضيله إياه على النقراشي، وكلفه بأن

يبلغ النحاس ذلك(!!) وحرصا من النحاس على وحدة صف الوفد، وعدم إتاحة الفرصة للقصر لاستغلال أحمد ماهر ـ على حد قوله ـ قام بترشيحه لرئاسة مجلس النواب، فنال أحمد ماهر بذلك أصوات كل من نواب الوفد ونواب القصر! وبلغ عدد الأصوات التي نالها ١٨٧ صوتا!».

«على أنه بتلك الأغلبية الكبيرة تصور أحمد ماهر أنه سوف يستطيع انتزاع الزعامة من مصطفى النحاس! وقد قبل النحاس التحدي، فعقد الهيئة الوفدية البرلمانية يوم ٢٣ ديسمبر للفصل في النزاع، وفي هذا الاجتماع كشف أحمد ماهر عن الخطة في إزاحة النحاس والحلول مكانه، فقد قال إنه يتصور موقف الملك حين يرى أنه لا يستطيع التعاون مع النحاس، فاستعمل حقه الدستوري في إقالته، ثم أراد تمكين الأكثرية من الحكم تحقيقا لروح الدستور (برئاسة أحمد ماهر) فإنها إن رفضت الحكم، هيأت لجلالة الملك القول بأنها تسلك سبيلا غير دستورية، إذ إنها تنشئ صلة شاذة بعمل معارضة في ولاية الحكم، وتسوغ لجلالته الاتجاه إلى الأقلية، وما يترتب على ولايتها الحكم من حل للبرلمان والحكم من غير دستور!».

«على أن تهديد أحمد ماهر للنواب الوفديين بحل البرلمان وتسليم الملك الحكم للأغلبية، لم يرهب النواب، فقد فضلوا حل البرلمان على الخضوع لزعامة أحمد ماهر، إذ أدركوا أن وجود أحمد ماهر على رأس الوفد يعني أن الوفد قد دخل في جيب القصر الملكي وجيب علي ماهر باشا، ولم يعد هو الوفد الذي عرفته الأمة! وقد كان موقف النواب الوفديين أشرف المواقف التي شهدتها الحياة النيابية المصرية، لأنها أنقذت الوفد من مخالب القصر، وأبقت له ماضيه وحاضره كأكبر حزب ليبرالي شهده تاريخ مصر».

(٢١)

وقد روى إبراهيم فرج ما أحس به من مدى معاناة النحاس من محاولات الملك ضربه بأحمد ماهر في ١٩٣٧، وهو يورد تفصيلات مهمة (ومبسطة) ترينا كيف كانت الأمور واضحة وضوح الشمس أمام النحاس باشا:

«... المهم أن السراي أبلغت أحمد ماهر أن الملك لن يقبل النحاس باشا رئيسا

للوزارة بعد أن يبلغ (أي الملك) السن القانونية لتولي السلطة، أما كيف دخل هذا في ذهن أحمد ماهر فأنا لا أعرف، لأنني أكبره عن تصديق هذه الخدعة».

«قالوا له كما قال أحمد ماهر للنحاس باشا في اجتماعهما لمناقشة الخلاف بمنزله بمصر الجديدة: إن الإبقاء على الدستور والحياة النيابية متوقف على تخلي النحاس باشا عن تولي الحكم، وأن يختار الوفد شخصا غيره، والمقصود أحمد ماهر، حتى يمكن الإبقاء على النظام البرلماني، لأن الملك لا يقبل التعامل مع النحاس باشا لأسباب شخصية ولأسباب عامة، والأسباب الشخصية أنه لا يستلطفه، أما الأسباب العامة فهي أنه كثير المناكفة ويثير دائما الحقوق الدستورية للشعب ويتدخل في كل شيء. وضربوا لأحمد ماهر مثلا، فالملك أراد أن يعين موظفا أجنبيا في السراي لكن النحاس باشا اعترض، فاستدعاه الملك وقال له:

«إذا أردت أن أعين حلاقًا.. فهل ستتدخل؟ وأشار بشدة على شعره».

«فقال له النحاس باشا: يبقى أحسن.. لمصلحتك.. أنا مستشارك».

«وقالوا لأحمد ماهر أيضًا: إن الملك لا يطيق النحاس باشا.. وهو ما زال شابا، وأحمد ماهر كانت لديه الشجاعة لأن يقول ذلك للنحاس باشا في منزله.. ويرجوه أن يقبل ذلك صيانة للدستور وحفاظا على الحياة النيابية.. فالنحاس باشا قال له:

«يا أحمد.. لا تصدق أنهم حريصون على الحياة النيابية.. إنهم يريدون تمزيق الوفد وأقصى أمانيهم القضاء على «الوفد».. لا يطيقون حكم الوفد لأنه حكم الأمة، أما بالنسبة لي فإنني شخص زائل وسأموت.. والوفد باق. إن خصوم الوفد يتآمرون ويكذبون ويقولون ذلك حتى أتنحى ولن يأتوا بك بعدي أبدا، إنما هي خدعة خبيثة غايتها انقسام الوفد على نفسه».

«ولقد حاول النحاس باشا إقناع أحمد ماهر، لكنه كان يعتقد أن ذلك إنقاذ للدستور وللحياة النيابية وظل على رأيه.. وطلب الاحتكام للهيئة الوفدية.. فانعقدت في أكتوبر (سنة ١٩٣٧) وأيدت النحاس باشا ولم يخرج مع أحمد ماهر إلا بضعة أفراد».

(٢٢)

على هذا النحو حدث أو تم ما يوصف بأنه أهم الانشقاقات في تاريخ الوفد وكان

النقراشي بطله المتقدم بعد انضمامه إلى محمود غالب باشا الذي يمكن وصفه بأنه كان صاحب شرارة الانشقاق الأولى في مجلس الوزراء، ثم سرعان ما انضم أحمد ماهر بزعامته إلى النقراشي، ومحمود غالب، وبهذا أصبح هناك محور جديد هو ماهر والنقراشي، ومعهما محمود غالب ومجموعة من قيادات الوفد كان أبرزها الرئيس الثالث لحزب الهيئة السعدية إبراهيم عبد الهادي، الذي لم يكن قد دخل مجلس الوزراء حتى ذلك الحين.

وهكذا قدر للنحاس أن يقضي النصف الثاني من عام سبعة وثلاثين (١٩٣٧) في خصومات متعددة على جبهات متعددة كانت جبهة الانشقاق أخطرها أثرا، وأكثرها شغلا لوقته، وقد كان علي ماهر من موقعه رئيسا للديوان وراء تدبير قدر كبير من هذه المؤامرة، على نحو ما أشرنا في كتابنا عنه.

(٢٣)

وعلى مستوى العلاقة مع القصر الملكي فقد كان علي ماهر لا يكف عن تدبير الدسائس للوفد ليل نهار، على نحو ما أشرنا إليه في أكثر من موضع من هذا الكتاب، وعلى نحو ما أوضحناه بتفصيل واف في كتابنا عن «علي ماهر» مما لا نرى محلا لتكراره، وبخاصة أن «النحاس» لا «علي ماهر» هو موضوع هذا الكتاب.

وقد استمرت هذه المؤامرات حتى أصدر الملك فاروق قراره بإقالة الوزارة الوفدية قبل نهاية عام ١٩٣٧ بيومين، وكأنما أراد ألا يكون عام ١٩٣٧ عاما وفديا خالصا.

وهذا هو نص خطاب الإقالة الذي عُدّ بمثابة إهانة بالغة وتجاوز من الملك في لغة خطابه ومضمونه:

«عزيزي مصطفى النحاس باشا»

«نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي تترأسونها، لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة، تستقر به السكينة والصفاء في البلاد، ويوجه سياستها خير وجهة في الظروف الدقيقة التي تجتازها، ويحقق آمالنا العظيمة في رقيها وعزتها».

«وإني أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد».

«وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك».

«صدر بسراي القبة في ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧)».

فـاروق

(٢٤)

وها هي الوزارة القومية الكبري، كما أطلق عليها، تتشكل في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ برئاسة محمد محمود، ضامة بين أعضائها رجالا كبارا (من حيث المناصب والرتب) من طبقة إسماعيل صدقي، وعبد الفتاح يحيى، وعبد العزيز فهمي، وأحمد لطفي السيد، ومحمد حافظ رمضان، وتبدأ معاناة وفدية من طراز جديد، لكن الوفد نفسه (بما تكون فيه من قوة الصهر) كان قد أصبح من المناعة بحيث لا يمكن أن تتكرر معه آثار تجربة محمد محمود في ١٩٢٨، ولا تجربة صدقي في ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣.

لكن عاملا آخر لا يقل أهمية عن قوة الوفد كان يخدم الوفد والنحاس ويخفف عنهما من آثار العنت الحزبي والحكومي، ونقصد بهذا العامل وجود علي ماهر نفسه في الديوان الملكي مناوئا لمحمد محمود وللوزارة القومية بأكملها.

وهكذا قضت وزارات محمد محمود الثلاث المتعاقبة أغلب وقتها في نزاع مع علي ماهر وسلطة الملك معا، كما قضت بعض وقتها في نزاع سلطة الملك وعلي ماهر والبنداري.

ومن الحق أن نشير إلى أن النحاس طيلة هذه الوزارات التي رأسها محمد محمود باشا (١٩٣٧ـ ١٩٣٩) لم يؤيد فكرة إضعاف محمد محمود أمام الملك وعلي ماهر على الرغم من تقاطع مصلحته مع مصلحة الملك في هذا الإضعاف، بل على العكس من ذلك، فقد كان النحاس ضد تنامي سلطة القصر والملك، حتى إنه قال في خطاب تاريخي له في الجزيرة بكل وضوح:

«ليس أسوأ من حكم رجال السراي في أي بلد من البلاد».

(٢٥)

وقد رد النحاس والوفد ردا سريعا على خطبة الملك فاروق الشهيرة في ٢٢ فبراير ١٩٣٩ بمناسبة العام الهجري الجديد والتي أعلن فيها ميله التام إلى ديكتاتورية القصر.

وتمثل هذا الرد في مسارعة الوفد بعقد اجتماع عاجل أسفر عن إعلان قرار وفدي واضح وصريح يعلن أن الدستور والنظام الديمقراطي في مصر قد أصبحا في خطر، وأن الهيئة الوفدية ترى من واجبها أن تعلن أنها لا تقبل بحال من الأحوال أي مساس بالدستور والحريات التي جعلت شعب مصر في مصاف الشعوب الديمقراطية الحرة، والتي كسبها الشعب بعد جهاد طويل مرير كلفه ثمنا غاليا من التضحيات والأرواح، وأن مصر التي ضربت للأمم الشرقية أول الأمثلة وأعلاها في الجهاد تأبى «أن تصبح في مؤخرة هذه الأمم حرية وكرامة، وأن تفقد، بعد كل ما جره الانقلاب الحاضر من خراب، البقية الباقية من ثمار ثورتها، فيصبح دستورها وسيادتها في مهب الرياح».

(٢٦)

ثم وصلت الأمور في سبتمبر ١٩٣٩ إلى إقالة محمد محمود وتولى علي ماهر الوزارة للمرة الثانية، وبدأت معاناة جديدة للنحاس وللوفد لكنها كانت أخف وطأة من المعاناة التي سبقتها.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية كانت الأمور تسير وفاقا بين علي ماهر والبريطانيين، لكن تطور مراحل الحرب حوّل دفة الموقف وبدأت بريطانيا نفسها تستشعر مدى حرج موقفها في ظل وجود وزارة كوزارة علي ماهر، بينما الوفد الذي وقع زعيمه معاهدة ١٩٣٦ بعيد عن المسئولية بكيانه القوي والمؤثر وشعبيته الجارفة.

وهكذا بدأت الاتصالات البريطانية تركز على محاولة الإفادة من أن يوجد الوفد في موقع المسئولية، كما أن الملك فاروق هو الآخر بدأ يستشعر ضرورة حسن العلاقة مع الوفد، وبدأت المحاولات مع النحاس لإقناعه بتشكيل وزارة قومية برياسته، لكن النحاس كان حاسمًا في رفض هذه المحاولات الدءوبة والبراقة، وهي المحاولات التي سخر منها أكثر من مؤلف ومن كاتب ذكريات كان في مقدمتهم بالطبع الدكتور عبد العظيم رمضان:

«... وفي أول إبريل ١٩٤٠ فاجأ الوفد الجميع بتقديم مذكرة شديدة اللهجة للسلطات البريطانية اتهمها فيها بأنها باركت الانقلاب الدستوري و استغلته لصالحها رغم أحكام المعاهدة في نصها وروحها، وقالت المذكرة: إن هذا الموقف البريطاني يعطي لمصر الحق في أن تطلب من الحليفة أن تحدد موقفها منها، وأن تحدد بنفس النصيب الذي تقوم به من المحالفة وتنفيذها، وأن تقدر لمصر، الدولة الصغيرة، ما حملته وتحمله عن حليفتها الكبيرة من أعباء الحرب».

«ومن حق النحاس علينا أن نقرر له أنه لم يلجأ إلى مثل هذا الهجوم العنيف عندما كان في صفوف المعارضة فحسب، بل لقد عاود التأكيد عليه أكثر من مرة بعد أن تولى الحكم، عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، معلنا ضرورة العمل لتعديل المعاهدة، وفي المؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد في نوفمبر ١٩٤٣ راح النحاس يعدد ما قدمته مصر لبريطانيا من مساعدات، وما أدته من خدمات تنفيذا للمعاهدة، ثم قال: إن حوادث الحرب قد غيرت الموقف تغييرا كبيرا حتى أصبح هذا التعديل ضرورة لا بد منها، ونتيجة لا ريب فيها، وإني الآن أكاد ألمح بإذن الله فجر اليوم الذي نرى فيه مصر المستقلة استقلالا تاما لا تشوبه أية شائبة».

(٢٧)

وربما كان من المهم أن نقرأ ما تضمنته مذكرة الوفد الشهيرة إلى الحكومة البريطانية من مطالب:

«أولا: أن تصرح الحكومة البريطانية من الآن (١٩٤٠) بأنه عندما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الأمم المتحاربة تنسحب من الأراضي المصرية القوات البريطانية جميعها سواء في ذلك القوات المعسكرة قبل الحرب أو بعده وأن تحل محلها القوات الحربية المصرية على أن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها.

ثانيا:عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفا فيها وأن يكون لها اشتراك فعلي في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية.

ثالثا: بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل إنجلترا ومصر في مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعا.

رابعا:المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية.

خامسا: عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصري إلى البلاد المحايدة، أو شراؤه بالأسعار والشروط المناسبة».

(٢٨)

ويذكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي أن هذه المذكرة قوبلت (على وجه العموم) باغتباط واضح لأنها كانت بمثابة أول صوت ارتفع من بين الهيئات السياسية التي وقعت المعاهدة بالانتقاض عليها، كما أوضحت تعلق البلاد بالجلاء، على نحو ما أشار الأستاذ الرافعي في تأريخه، وجاءت (فيما عدا حديثها عن المحالفة وعن السودان) انتصارا كبيرا لقضية الجلاء ولوجهة نظر الحزب الوطني في هذه المسألة الهامة التي هي جوهر الاستقلال.

أما لدى الجانب البريطاني فقد قوبلت بداهة بالاستياء والتذمر، وبالرغم من انهماك بريطانيا وقتئذ في الحرب ورغبتها في كسب رضا الشعوب فإن جواب حكومتها ينم عن روح السخط والحنق، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد هاليفكس وزير خارجيتها بطريق البرق إلى السفير البريطاني وهذا أبلغة إلى النحاس يوم ٦ أبريل قال ما ترجمته:

١- «أبلغوا النحاس باشا في الحال أن الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية، ولا تستطيع الحكومة البريطانية إلا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور في السياسة الداخلية في حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة في صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها.

٢- أما فيما يختص بالمسائل التي أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدي إلى:

أ- إعادة النظر في المعاهدة البريطانية المصرية.

ب- تدخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية.

ج- الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادي في الحرب ضد ألمانيا.

٣- لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلي بلا شك للنحاس باشا أنه لو انتصر العدو لم يبق إلا قليل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصري ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم.

٤- إننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل للنحاس باشا ـ وأنا أحد الموقعين على المعاهدة ـ يبدو لي أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية وأنه ليسعدني أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد».

(٢٩)

والشاهد أن الفترة ما بين خروج النحاس من الحكم في نهاية ١٩٣٧ وعودته إليه في بداية ١٩٤٢ شهدت في أغلبها مظاهر عداء سافر بين النحاس والملك فاروق، وإن كانت قد شهدت بعض فترات الهدنة أو السعي إلى التقارب.

وقد بلغت صفاقة الملك فاروق في معاملة النحاس باشا حدًا فاق كل تصور، ويكفي للدلالة على هذا ما أوردته مذكرات النحاس باشا عن مطلع عام ١٩٤١ حين تصادف وجود الرجلين في فندق «كتراكت» بأسوان:

«نزلت من الطابق العلوي الذي أقيم فيه إلى ردهة الفندق لاستقبل الزائرين الذين وفدوا لتحيتي والذين لم ينقطع سيلهم منذ حضوري إلى أسوان، وبعد أن انتهيت من استقبالهم قرابة الظهر أخذت أتمشى في الردهة فصادفني الدكتور نجيب محفوظ الطبيب المعروف بالقاهرة [وهو صهر مكرم]، والدكتور حافظ عفيفي باشا أحد أعضاء الوفد السابقين الذين خرجوا من الوفد في حياة المغفور له سعد زغلول باشا [وانضم إلى حزب الأحرار الدستوريين الذي أنشأه الذين انشقوا على سعد عام ١٩٢٠]».

«وبينما نحن نتحدث في ناحية الردهة وقد وقف بعيدًا عنا بعض النزلاء إذا بالملك

يمر فجأة ولما لمحنا واقفين وقف فصافح حافظ عفيفي باشا ثم نجيب محفوظ باشا ولما رآني أعرض وأعطاني ظهره وانصرف دون أن يحييني أو يسلم عليّ فعجب الواقفان معي واندهش الذين رأوا هذا المظهر الصبياني الحقير، طبعًا تأثرت من هذا التصرف الذي إن دل على شيء فإنه يدل على أن أمر هذا البلد الذي يتصرف فيه طفل أهوج طائش لا يصلح لأن يحكم نفسه فضلًا عن حكم شعب بأسره».

(٣٠)

ها هو النحاس باشا يكظم غيظه، وها هو يجد نفسه محاطًا بالصفوة، وهم يستهجنون هذه الطفولة الطائشة، التي عبر عنها النحاس بجملة واحدة في نهاية الفقرة السابقة:

«وتحدث معي (نجيب) محفوظ باشا وعفيفي باشا محاولين تلطيف المسألة وبأن هذا التصرف لا يجب أن يؤثر فيّ أو يضايقني لأنه تافه، ولم أعلق عليه بشيء أكثر من أن أقول لا يستغرب على طفل أهوج لا يعرف أبسط قواعد اللياقة والأدب أن يفعل هذا».

«ثم انضم إليَّ بعض الزملاء الذين كانوا يقفون قريبًا مني وأخذ كل واحد من الحاضرين الذين رأوا هذا المنظر يعلق عليه من جهته، وكلهم يحاولون التلطيف من وقعه عليَّ، ولكني أكدت لهم أني لا اهتم بمثل هذه التفاهات، فالعداوة بيننا وبين الملك وقصره وعهده كله معروفة للجميع، وليس بمستغرب عليه أن يفعل هذا وأكثر منه، ولقد كشف أدبه وسوء تربيته بفعلته هذه».

(٣١)

وها هي الملكة نازلي هي الآخرى تحاول أن تزيل عن النحاس أثر طيش ابنها الملك، وتشاركها في هذا بناتها الأميرات:

«وحين حل موعد الغداء قصدنا إلى صالة الطعام وكان الفندق قد شطرها شطرين، شطرًا خصصه للملك وحاشيته ووالدته الملكة نازلي والأميرات، والشطر الثاني للنزلاء وأقام حاجزًا بين المكانين، وقد نبهت على إدارة الفندق أن تغير موعد تناولنا الغداء بعد أو قبل الموعد الذي يريده الملك حتى لا ألتقي به مرة أخرى من قريب

أو بعيد، ولكنهم أخبروني أنه ليس له موعد محدد وإنه تارة يتناول الغداء في المكان المعد له وأخرى في جناحه الخاص، ولكن الملكة الوالدة والأميرات هن اللاتي ينزلن دائمًا إلى القاعة للطعام في موعد محدد، غالبًا ما يكون الموعد العادي للنزلاء».

«وبعد تناولنا الغداء جاء سكرتير الملكة نازلي وأسرّ إليَّ أن جلالة الملكة تحييك وترجو ألا تغضب من تصرف الملك معك، وهي أسفة شديد الأسف، فشكرتها وحملته تحيتي واحترامي.. لكني عجبت كيف سرى النبأ بهذه السرعة إليها».

«وعند خروجي لمحت الملكة واقفة وهي تحييني برفع يديها ومعها الأميرات وظلت تكرر التحية وتعيدها ويتبعها الأميرات إلى أن خرجن من قاعة الطعام، وقد اعتبرت هذا شبه اعتذار عن ذنب لم تجنه بل جناه ابنها».

(٣٢)

وقد ظلت علاقة هذه الأسرة الملكية بالنحاس باشا بعيدة تماما عن سخافات فاروق وسوء تصرفه، وقد روت مذكرات النحاس أنه لما تمت خطبة الأميرة فوزية لولي عهد إيران، أصرت الملكة نازلي على دعوة زوج النحاس باشا إلى حفل القران، وقد روت مذكرات النحاس قصة هذه الدعوة:

«أعلن رسميًا خطبة الأميرة فوزية شقيقة الملك لولي عهد إيران الأمير (شاهبور) وحدد منتصف الشهر القادم لعقد القران، وقد اتصلت الملكة نازلي بحرمي ودعتها إلى حفل القران، وقالت لها إذا كان الملك لا يريد دعوة الباشا فهذه سياسة أما أنا فهذا فرح ابنتي وأنا حرة في أن أدعو من أشاء وأترك من أشاء، ثم حملتها تحية إليّ ورجاء ألا أتأثر من تصرفات الملك فهو شاب طائش وتحيط به بطانة سيئة تريد أن تعيش على حسابه، وقد كلفتُها أن تشكر جلالة الملكة على كريم عطفها وأن تلبي دعوتها لحضور عقد القران».

(٣٣)

على أن علاقة الملك فاروق بالنحاس لم تستمر في هذا الطيش، وإنما وجد الملك نفسه في أوقات كثيرة بحاجة إلى أن يتقرب من زعيم الأمة وأن يحسن معاملته! وقد

أجادت مذكرات حسن يوسف باشا تصوير الفترات التي شهدت تقارب الملك والنحاس في أثناء الفترة التي سبقت حادث ٤ فبراير، وهي الفترة التي نعلم جميعا أن الملك كان يلح فيها على النحاس بقبول تشكيل وزارة قومية، لكن النحاس كما هو ثابت في جميع المصادر رفض كل هذه المحاولات وسجل رفضه كتابة فيما أملاه على عبد الوهاب طلعت باشا حين ذهب لزيارته في كفر عشما موفدًا من الملك.

وعلى كل الأحوال فمن المفيد أن نقرأ ما يرويه حسن يوسف عن علاقة الملك فاروق والنحاس باشا في نهاية الربيع في عام ١٩٤١:

«... وفي ٣٠ إبريل دعا الملك الزعماء لغرض تأليف وزارة قومية، وقابل كلا منهم على انفراد مبتدئا بالنحاس باشا، وقد علمت وقتها أن الاتفاق كاد يتم، وأن النحاس وافق على تأليف وزارة قومية برئاسته هو، أو أن تتألف وزارة محايدة برئاسة حسين سري بشرط أن يحل مجلس النواب القائم وأن تجرى انتخابات جديدة».

«وانتهت هذه المشاورات إلى لا شيء، فاتجه حسين سري إلى تعزيز وزارته بإدخال السعديين فيها، فصارت مكونة من ٥ وزراء سعديين، و٥ دستوريين، و٥ مستقلين».

«وإذا كانت هذه المشاورات لم تأت بنتيجة، فقد كان من آثارها أن حدث تقارب بين الملك والنحاس باشا، وظهر هذا التقارب في دعوة النحاس إلى الاحتفال الرسمي الذي افتتح فيه الملك كوبري سمنود في ٢ مايو ١٩٤١ (وسمنود بلد النحاس باشا)، وبعد شهور قليلة ألقى النحاس باشا خطبة بالإسكندرية يوم ١٤ أغسطس، ذكر فيها أن الحكومة تزمع بيع القطن المصري للإنجليز بثمن بخس، وأن الإنجليز لا يساعدون في إمداد مصر بالسماد اللازم للزراعة، وقد سر الملك وقتها لهذا الهجوم الوفدي على الإنجليز».

* * *

هكذا كانت الأمور تمضي في اتجاه ما عرف بأنه حادث ٤ فبراير، وهو ما نتناوله في الفصل التالي.

الفصل التاسع
حادث ٤ فبراير

(١)

لست من أنصار تضخيم أثر حادث ٤ فبراير رغم اعترافي بضخامة وتكرار واستعذاب الحديث عنه في كل أدبيات السياسة المصرية، ولكن لا بد لي أولا من أن أذكر سبب هذا التضخيم، فقد كانت صراحة النحاس في عداوته للبريطانيين تفوق الحد، وهكذا فإن الموقف الذي تمثل في طلبهم تولي النحاس رئاسة الوزارة كان بمثابة حدث كبير أو فرصة ضخمة لأعداء النحاس لكي ينالوا من الرجل ومن الوفد، ذلك أن الموقف الأخير خلق نوعا من المفارقة المسرحية التي لم يكن من الذكاء (في نظر أعداء النحاس) عدم الإمساك بها والقبض عليها في محاولة لإدانة النحاس.

ومع هذا فإنه مع مضي الأيام ومع مرور ما يقرب من سبعين عاما على هذا الحادث، ومع تكشف الأسرار وإعلان الأدوار والإفراج عن الوثائق فإن المرء يكاد يعجب من أن يركز البعض على هذا الحادث، وينسون حقيقة مهمة كان يمكن لهم أن يستغلوها في الإطار نفسه، وهي أن عودة الوفد إلى الحكم في بداية الخمسينيات لم تأت أيضًا بناء على رغبة الملك أو القوى الناشطة في القصر، وإنما جاءت أيضًا بناء على طلب الإنجليز (وإن كان الطلب في هذه المرة جاء بطريقة غير مباشرة)، وقد كان البريطانيون صرحاء حين أدركوا أن مشروع معاهدة صدقي ـ بيفن قد توقف في النهاية لأن بعض أعضاء هيئة المفاوضة التي شكلها صدقي عارضوه.. وهكذا عاد البريطانيون في نهاية الأربعينيات إلى إدراك أنه لا بد من التفاوض مع حكومة

أغلبية، ثم جاءت خطوة أخرى أكدت هذا المعنى، وهي محاولة النقراشي عرض القضية المصرية على مجلس الأمن وما تردد عن محتوى برقية النحاس القائلة بأن النقراشي لا يمثل مصر، وهكذا صدرت التوجيهات البريطانية للملك بضرورة عودة الوفد، وجاء السكرتير الصحفي للملك كريم ثابت وغيره من أقطاب الحياة السياسية «الرمادية» أو مَنْ يسمون في بعض أدبيات «غير المسئولين» ليلعبوا هذا الدور بالاتصال بحسين سري لتشكيل وزارة تجري الانتخابات، ولم يكن هناك شك في أنها، أي الانتخابات، ستعود بالحكم إلى الوفد، وتمت هذه الخطوة على مرحلتين: تشكلت وزارتان: وزارة ائتلافية ثم وزارة محايدة وكانت كلتاهما برئاسة سري باشا وأجريت الانتخابات وعاد الوفد وبالأغلبية الساحقة التي تعود الشعب أن يرد بها على القوى المصممة على الحد من نفوذه وصلاحياته.

ونقرأ مذكرات كريم ثابت فنجده يظن نفسه، أو يصورها، ويظننا سنصدقه في أنه كان صانع السياسة الجديدة التي عادت بالوفد إلى الحكم، ولكن القراء الأذكياء المدركين لحقائق اللعبة يدركون من هذا أنه كان يؤدي دورا إمبرياليا بحتا وأن نرجسيته هيأت له (كما هيأت، فيما بعد، لمن أصفه دومًا بأنه الصورة الفيروسية المستنسخة من كريم ثابت) أن يقنعنا أنه كان هو الذي أدار الأحداث وصنعها.

على أنني لا أحب أن أترك هذه النقطة من دون أن أشير إلى حدث ثالث في هذا الاتجاه، وكان أسبق من هذين الحدثين (فبراير ١٩٤٢) و(يناير ١٩٥٠)، ولست أدري لماذا يتجاهله الوفديون والذين هاجموا الوفد، ذلك أنه بعد نجاح الائتلاف الذي قام ضد الانقلاب الدستوري الأول (١٩٢٦)، أجريت الانتخابات وفاز كل من سعد زغلول ومصطفى النحاس وحدث ما نعرفه من تدخل المندوب السامي ضد تولي سعد رئاسة الوزارة، ومن ثم قبل سعد أن يتولى رئاسة البرلمان وأن يتولى عدلي يكن رئاسة الوزارة، فلما بدأت مشاورات تشكيل الوزارة رشح الوفديون اسم النحاس فما كان من المندوب السامي إلا أن اعترض عليه، وهكذا عُوض النحاس هو الآخر بمنصب وكيل مجلس النواب على نحو ما نعرف. وهكذا لا يمكن القول بأن الإنجليز هم الذين أتوا بالوفد أو بالنحاس في ١٩٤٢ دون أن نكمل بقية الصورة ونذكر أنهم هم الذين أمروا بعودته أيضًا في ١٩٥٠ وأنهم هم أيضًا الذين اعترضوا على دخوله هو نفسه الوزارة في ١٩٢٧.

(٢)

ومن العجيب أن يتجدد، من حين لآخر، اتهام الوفد والنحاس بالنقائص في حادث ٤ فبراير على الرغم من كل ما هو متاح عن وثائق تبرئ ساحة الوفد، بل إن هذا الحادث نفسه قد سجل في عدة محاضر رسمية نشرت تباعا، كان أولها المحضر التفصيلي لاجتماعي الزعماء بالقصر يوم ٤ فبراير لمناقشة الإنذار البريطاني، ثم مناقشة حادث الدبابات، أما المحضر الثاني فقد نشره مصطفى مؤمن في كتابه «صوت مصر»، أما المحضر الثالث فقد أذاعه محمود حسن باشا، كبير المستشارين الملكيين، في الصحف اليومية ونشرته جريدة الأهرام يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥.

(٣)

ونبدأ بإيراد النص الرسمي المتاح عن تكليف الملك للنحاس بتشكيل الوزارة، ورد النحاس عليه:

«عزيزي مصطفى النحاس باشا»

«يسرني وقد عرفت فيكم أصالة الرأي، وسداد التدبير، وقوة الإخلاص أن أسند إليكم رياسة مجلس وزرائنا».

«إن مصر وطننا العزيز لأحوج ما تكون في هذه الآونة الدقيقة إلى تضافر الجهود، وضم الصفوف، وجمع القوى، وبذل التضحية، وإنكار الذات في سبيل حفظ كيانها، وإعلاء شأنها، ورفاهة شعبها، ذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده».

«وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع، للأخذ في تأليف هيئة الوزارة، وعرض المشروع علينا، لصدور مرسومنا به».

«والله المسئول أن يوفقنا جميعا إلى العمل على ما فيه إسعاد الأمة والبلاد».

«صدر بقصر عابدين في ١٨ المحرم ١٣٦١ (٤ فبراير ١٩٤٢)».

فـاروق

وهذا هو رد النحاس باشا:

«يا صاحب الجلالة»

«تفضلتم جلالتكم فعهدتم إليّ مهمة تأليف الوزارة في هذه الظروف الخطيرة، وأبيتم

إلا أن تزيدوني شرفا فوق شرف بأن أعربتم، بلسانكم الكريم المرة بعد المرة، والكرة بعد الكرة، عن ثقتكم في وطنية هذا الضعيف، وإنكاره لذاته، مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما إليّ تقضيان عليّ بأن أتقدم لإنقاذ الموقف، وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أن لم يكن لي يد فيها، بل جلبها على البلاد غيري بأعماله أو بإهماله، فأصبح من واجبي كمصري وكوطني، إذا اتسعت لذلك جهودي، أن أنقذ البلد من نتائجها، وأجنبها وزرها، بعد إذ ظهرت بوادرها، وتكررت نذرها».

«قدرت المسئولية، ووزنت عبء أثقالها، فرجحت أمام عيني كفة ضعفي عن احتمالها، فاعتذرت عن قبول الوزارة، فتفضلتم فأصررتم، فزادني إصراركم على الثقة بي خشية من الثقة بنفسي، لكني إزاء أمركم الصادر إليّ باسم العرش ومصر، قبلت، وعلى الله توكلت».

مصطفى النحاس

(٤)

ونأتي إلى بعض الروايات التي تصور كواليس الحادث ورتوشه.

وربما كان من الأوفق أن نبدأ بالرواية التي قدمها الأستاذ محمد كامل البنا فيما رواه على لسان النحاس باشا، وفي هذه الرواية التي لن نقطع تواصلها بأي حال من الأحوال ما يكفل لنا تصوير الأمور من الضفة الوفدية أو الضفة النحاسية على أقل تقدير.

وقد كان من حسن الحظ أن روى سكرتير النحاس باشا نفسه في فقرات لا هي مطولة ولا هي قصيرة سيناريو الأحداث التي شهدتها الأيام الأولى من فبراير ١٩٤٢، حيث وقع حادث ٤ فبراير، ومع أننا نكاد نعرف جوهر ما يرويه النحاس من مناقشات وآراء وأخذ ورد وتحديد مواقف على مستوى البريطانيين والملك والوفديين وغير الوفديين، فإن من حق النحاس علينا في كتاب يتحدث عنه أن نورد نص ما يرويه عن تلك الأيام التي بدأت حين كان في قنا أثناء رحلة له إلى القواعد الوفدية ما بين أسوان والأقصر وقنا وجرجا وسوهاج وأسيوط.

وسنبدأ فيما ننقله من رواية النحاس بوصوله إلى منزل أحد أقرباء مكرم عبيد بعد أن قام بزيارة سيدي عبد الرحيم القنائي، وعلى الرغم من طول ما سننقله عن مذكرات

النحاس فإني أراه ضروريًا في ظل كثرة ما نقل (مرارًا وتكرارًا) عن مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل على سبيل المثال، كما أن هذا النص التلقائي الشفاف الذي بين أيدينا يرينا كثيرًا من الحقائق النفسية الكفيلة بتفهم ما حدث على نحو أعمق:

«... ووصل الموكب إلى منزل إسحق عبيد، وكان قد أعد المنزل لاستقبالي وسبقني إلى هناك شيوخ القبيلتين وأعيان قنا ووجهاؤها، ووصلت وسلمت عليهم واستأذنتهم في أن اغتسل لأن التراب في الطريق قد ملأ ملابسي وعفّر جسمي، ودخلت الحمام ولم أكد أمكث فيه نحو عشر دقائق أو تزيد حتى طرق باب الحمام، سألت من؟ فقال: كامل، قلت له في حدة ماذا تريد؟ قال: إن إسماعيل تيمور باشا كبير أمناء جلالة الملك على التليفون ويصر على أن يكلمك لأمر خطير، فقلت: اعتذر له بأني في الحمام، قال: إنه منتظر حتى تخرج على مهلك، قلت: فلينتظر حتى أتم حمامي، قال: إن مكرم باشا إلى جانبي ويريد أن يكلمك، فقلت من خلف الباب: ماذا يا مكرم، قال إن تيمور باشا قضى وقتًا طويلًا على السماعة وأظن أنه من اللائق أن تكلمه، قلت انتظروا حتى أفرغ، فقال لقد طال الانتظار، فطلبت «البرنص» وناوله لي كامل، فسترت به جسمي وفتحت باب الحمام، وأخذت سماعة التليفون ودار بيننا الحديث التالي:

«تيمور: الحمد لله على سلامتك من رحلة الأقصر، ومبروك الاستقبال الذي استقبلك به أهل قنا».

«أنا: شكرًا لك يا باشا على شعورك».

«تيمور: جلاله الملك يحييك ويطلب إلى رفعتك أن تتشرف بمقابلته غدًا... بقصر عابدين».

«أنا: بلغ جلالة الملك شكري على تحيته واعتذاري عن تلبية دعوته، ذلك لأني كما تعلم مسافر في رحلة بعيدًا عن القاهرة، وداري في مصر مغلقة منذ مدة بعيدة والمسافة طويلة فأكرر شكري لجلالة الملك وعذري عن استطاعتي التلبية غدًا».

«تيمور: إن الأمر الذي يريد جلالته أن يكلمك فيه أمر خطير جدًا يتعلق بالموقف الراهن ولا بد من الحضور وقد أصدر الأمر لقطار الصعيد الذي يصل إلى القاهرة

صباحًا أن يظل منتظرًا في محطة قنا حتى تستعد لركوبه مهما طال الوقت، أما إذا كان الأمر يتعلق بارتداء بدلة الردنجوت فليس ضروريًا، المهم أن تحضر رفعتك في الموعد المحدد للضرورة القصوى».

«أنا: آسف يا تيمور باشا إذ أني لا أستطيع إذا كنتم تريدون رأي في الموقف الحاضر فهو عندكم مدون في المحضر الذي أمليته على عبد الوهاب طلعت باشا حين زارني في عام ١٩٤٠ بكفر عشمة وقد أعطيته صورة واحتفظت بصورة».

«هنا فاجأني مكرم بأن اختطف سماعة التليفون وقال: سعادة تيمور باشا رفعة الباشا سيحضر يا فندم في الموعد الذي حدده له جلاله الملك، وأنا في دهشة من هذا التصرف».

«فنظرت إلى مكرم في غضب وقلت له لماذا فعلت هذا وأحرجتني (ووضعتني) أمام الأمر الواقع فإما لا أذهب فيؤول عدم ذهابي بأن الوفد منشق على نفسه السكرتير في ناحية والرئيس في ناحية أخرى وإما أن أذهب وسيكون الاجتماع تافهًا كالاجتماعات التي سبقته. وزارة قومية ائتلافية، ائتلاف أحزاب، وجواب مني لا، وتنتهي المسألة كما ابتدأت حلقة مفرغة».

«قال لا أنا متأكد أن الحالة أصبحت لا تطاق وأن الأمر جد في هذه المرة، قلت إني ضيق الصدر من هذا التصرف وما كنت أحب أن نصل إلى هذا الحد وعلى أي حال فأنا مضطر للسفر وترك الأسرة في الوابور تقضي الليلة في قنا وغدًا نذهب إلى جرجا وننتظر هناك حتى إذا ما انتهت المقابلة عدت فلحقت بها ولذلك لن أصحب إلا كامل البنا وأما الباقون سيظلون في الانتظار».

«فقال مكرم وأنا سأسافر معكم، واستأذنت من المجتمعين في منزل إسحاق عبيد، أسرعت إلى الوابور فحدثت الأسرة بما استقر عليه الرأي واتصلت بفخري عبد النور بك لينتظر الواربور في جرجا وأوصيته بحراسته فقال اطمئن سيرسو تحت منزلي وسيحرسه رجالي وأنا معهم، وحجزت ثلاث أسرّة في عربة النوم وخرجت قنا كلها مسلمة مودعة داعية متمنية».

«استغرقت هذه العملية وقتًا من الزمن وكان القطار قد وصل إلى المحطة في موعده

الرسمي حوالي الساعة السادسة،ولكنا لم نستطع ركوبه إلا بعد الثامنة وجلست في المقطورة المخصصة لي وتناولنا العشاء واستأذنت في أن أوي إلى مضجعي لأن مجهود اليوم قد أتعبني كثيرًا، وخرج مكرم وكامل وخلوت إلى نفسي استعرض حوادث اليوم شريط سينمائي يمر أمام ناظري في ساعات معدودات أصل واستقبل واستريح وأودع وأغير برنامج رحلتي وأترك أسرتي وحدها ولست أدري أوجست خيفة من هذه الرحلة المحددة غدًا وسوس لي الشيطان أن مكرم ربما يكون يعلم أشياء كتمها عني ولكني طردت هذا الوسواس لأني لا أشك فيه بعد عشرة قرابة ربع قرن من الزمان، جهاد ونفي واضطهاد وتشريد وكفاح أيعقل أن يكون بعد هذا كله يكتم عني شيئًا لا أظن، وسمعته يحدث البنا في المقصورة التي إلى جانبي فما أعرت لحديثهما اهتمامًا.. ولكن بعض الكلمات وصلت إلى سمعي.. «إن لم نغتنم هذه الفرصة فلعلها لا تعود».. ولم أهتم.. وألقيت القلم والورق إلى جانبي واستسلمت للنوم».

«وصلنا إلى القاهرة في الساعة السابعة صباحًا وقصدت إلى منزل صهري عبد الواحد الوكيل بك في مصر الجديدة وتناولنا طعام الإفطار ورأيت أنه لا بد من أن أذهب إلى القصر الملكي ببذلة رسمية [ردنجوت] حسب التقاليد المرعية وسألته، أبحث لنا عن شخص يكون جسمه مناسبًا لجسمي نستعير منه بدلة رسمية ففكر قليلًا ثم قال إن الحسيني زعلوك أقرب ما يكون لقوامك ولا بد أن يكون لديه بدلة لأنه موظف كبير وكثيرًا ما يحضر حفلات رسمية، وأحضر لي بدلة فوجدتها مناسبة، وبقيت مشكلة الحذاء اللماع، فقال البنا عندي حذاء لم استعمله ومقاس قدمي يضاهي قدمك وذهب فأحضره فرأيته ملائمًا، وفي الساعة الرابعة والنصف قصدت ومعي البنا إلى قصر عابدين وهناك استقبلني السيوفي بك/ أحد الأمناء على الباب الخارجي مرحبًا وعند الباب الداخلي استقبلني إسماعيل تيمور باشا كبير الأمناء وصحبني إلى حجرة رئيس الديوان أحمد حسنين باشا فتركت البنا معه ودخلت إلى قاعة الاجتماع».

«ودخلت القاعة فوجدت رئيسي الشيوخ والنواب ورؤساء الأحزاب السياسية وسلمت عليهم وجاء الملك فأخرج ورقة قرأ فيها أن الموقف دقيق جدًا والحالة خطيرة، وقد دعوتكم لتتناقشوا وتنتهوا إلى رأي لحل الأزمة، وتركنا وغادر القاعة وبدأ الحديث».

«تكلم محمد حسين هيكل باشا رئيس الدستوريين ومحمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ وكان حديثهما متشابهًا.. الموقف خطير والحالة سيئة ولا يمكن الخروج منها إلا باتحاد الأحزاب وتأليف وزارة قومية تنقذ الموقف».

«رددت عليهم بأن رأي الوفد في هذه المسألة معروف ولا داع لتكراره وإضاعة الوقت في إعادته، تكلم أحمد ماهر وقال إن الحالة الآن جد خطيرة وتستدعي التضحية منا جميعًا قد اجتمع رأينا على ألا منفذ للخروج من الأزمة إلا باتحاد الأحزاب تحت وزارة قومية برئاستك تستطيع أن تسير بالبلاد على بر السلامة».

«قلت لهم للوفد رأي دونه عبد الوهاب طلعت باشا عندما حضر لي في كفر عشمة عام ١٩٤٠ وما أزال عند هذا الرأي لا أحيد عنه، طال النقاش حول هذه الفكرة وتحمس الحاضرون لها ولكني أعدت عليهم أن هذا هو رأي الوفد ولن أتخلى عنه قالوا كيف تطلب في هذه الظروف الدقيقة إجراء انتخابات على يد وزارة محايدة وهل البلد تحتمل معركة انتخابية وهي في هذه الظروف أجبتهم: حتى لا تكون معركة فالوفد مستعد أن يترك للأحزاب الأخرى مقاعد لا يرشح فيها وأن تكون الانتخابات في مدة قصيرة المدى كما سبق لعلي ماهر أن فعل قبيل توقيع المعاهدة وكانت البلاد مهددة بحرب كذلك، فأبوا وأبيت وعاد الملك إلى الحجرة وسأل على ماذا انتهيتم قالوا لم نتفق بعد قال إذًا فلتعودوا للاجتماع غدًا عسى أن تنتهوا إلى رأي».

«وخرجنا وقضيت الليلة في منزل صهري».

«عدنا إلى الاجتماع في القصر الملكي ودار الحديث كما دار بالأمس حول الحكم والوزارة القومية وقالوا إن حسين سري وضع الاستقالة تحت أمر جلالة الملك ولا يمكن أن يترك البلد في هذه الأوقات من غير حكومة، قلت فليؤلف أي شخص محايد الحكومة ويعلن احترام الدستور وحل مجلس النواب وموعد انتخابات المجلس الجديد وأنا أؤيده، قالوا هذا غير ممكن الآن قلت لهم هذا هو ما انتهيت إليه أمس مع زملائي أعضاء الوفد المصري وما أصروا عليه».

«ودخل الملك ووجهه ممتقع وأخرج ورقة بيد مرتجفة وقرأها فإذا بها إنذار من الحكومة البريطانية إذا لم تؤلف وزارة يرضى عنها النحاس باشا فليتحمل الملك

مسئولية عمله، وأردف فقال اتفقوا على شخص يؤلف الوزارة يرضي عنه النحاس باشا وسأترككم لتتناقشوا».

«وأعادوا أحاديث الأمس وكلها تدور حول وزارة يمثلون فيها وقالوا ستكون الأغلبية فيها للوفد، قلت لهم إنني أرفض مبدأ الائتلاف في الحكم لأن التجارب الماضية أثبت أنه لا يمكن أن يكون انسجام في إدارة الدفة الدولة بين جماعة مختلفة أفكارهم متنافرة سياستهم، وقد جربت هذا في أيام السلم فلم أنجح، ولست مستعدًا ولا البلد تتحمل تجربة جديدة من هذا النوع».

«قال أحمد ماهر إن الإنجليز يطلبون أن ترضى عن الوزارة لأنك متفق معهم على ذلك، قلت له محض افتراء وإذا كنا لا نزال في المناقشة ونوجه الاتهام اعتباطًا ونجري وراء الشائعات فهل يمكن أن تقوم وزارة على هذا الأساس».

«قالوا هذا تدخل من الإنجليز في شئوننا الدخلية، قلت لهم اكتبوا احتجاجًا وأرفضوا هذا التدخل وأنا أول من يوقعه لأني لا أقبل بحال من الأحوال أن تتدخل إنجلترا في أي شأن من شئوننا الداخلية، وحسبي هذا الآن ولا داعي لنبش الماضي ولا البحث عن الذي كان السبب في هذا التدخل، وتمكسوا وتمسكت وأخذوا يلحون ويرجون ويحومون حول الوزارة والائتلاف ولم أتزحزح عن رأيي».

«وأخذ محمد محمود خليل يرجوني واقترح أن اختار من الأحزاب الأشخاص الذين استريح إليهم ويمكن التفاهم معهم ولو من كل حزب وزيرًا أو وزيرين حتى يلتئم الانسجام فرفضت، وأخذ هيكل باشا وصدقي باشا وحلمي عيسى باشا وهم ممثلو أحزاب الأقلية يعيدون ويرددون حديث الوزارة القومية، فقلت لهم وأنا أتمالك أعصابي حتى لا أثور: أنتم تعلمون رأيي (الذي) لم أصل إليه إلا بعد أن اجتمعت مع إخواني أعضاء الوفد مرات ومرات، وتعلمون أنني رفضت الوزارة القومية في عهد صدقي باشا عام ١٩٣٢ ففكروا في شيء غير هذا نخرج به من الأزمة فلفوا وداروا حول رأيهم».

«وجاء الملك وسأل: على ماذا استقر رأيكم، قالوا لم نصل إلى حل لأن النحاس باشا مصمم على رأيه، قال إن الموقف أخطر ما تتصورون وإن السفير البريطاني يلح

عليّ باسم حكومته أن أحل الموقف في أقرب فرصة، فقالوا لا فائدة، قالوا إذًا نفض هذا الاجتماع، وتعودون إلى الاجتماع لعل الله يوفقكم إلى رأي جماعي».

«وانفض الاجتماع وعدت إلى دار صهري فاتصلت بأسرتي عن طريق فخري عبد النور بك لأخبرهم أنني غالبًا سابرح القاهرة مساء غد بعد الاجتماع في القصر الملكي».

«لقد أرهقتني هذه الاجتماعات وجاء أعضاء الوفد فاجتمعوا بي وحدثتهم بالتفصيل عما دار وقلت لهم إن كان أحد منكم له رأي غير الذي قررته في القصر الملكي فليصارحني، فأجمعوا في أن هذا قرارنا منذ سنين خلت وما نزال ثابتين عليه ونؤيدك في كل خطواتك».

«اجتمعنا مرة ثالثة وانضم إلينا في هذا الاجتماع حسين سري باشا رئيس الوزارة المستقيلة وأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي، وجاء الملك بحالة غير طبيعية وقال حاولوا اليوم أن تتفقوا على رأي لأن السفير البريطاني يلح عليّ في إنهاء الأزمة وقد طال النقاش فيها».

«وتكلم أحمد ماهر وقال يا باشا لماذا تصر على الانتخابات وحل البرلمان وأنت ترى أن الحالة تزداد سوءًا على سوء وأن الضغط البريطاني شديد على جلالة الملك، وتحدث سري باشا وقال إنني مستقيل منذ عدة أيام وتركت الأمر لجلالته بآرائه السديدة وحكمته ودرايته، فلماذا لا تؤلف يا باشا [والحديث لي] وزارة قومية برئاستك تختار فيها أعضاء يمثلون الأحزاب ولك الأغلبية ولك التصرف، قلت يا حسين باشا هذه المسألة قتلناها بحثًا وتمحيصًا وانتهينا منها فلماذا نعيدها الآن.. فكروا في حل دستوري ينقذ الموقف ويحول دون الإنجليز والتدخل السافر في شئوننا الداخلية».

«وتكلم هيكل باشا فقال إذا كنت ترى عدم تأليف وزارة قومية تشترك فيها الأحزاب ألف أنت وحدك وزارة وفدية بحتة لتنقذ الموقف، فقلت ولا هذا لست أرغب في أن أكون رئيسًا لوزارة، إنني متمسك بالمحافظة على الدستور وعودة الحياة النيابية الصحيحة لتكون سياجًا للأمة في أزمتها ويمكن الرجوع إلى ممثليها الحقيقيين عندما يحتاج الأمر».

«وانتهى الاجتماع على لا شيء وانصرفنا، ورأيت أن المسائل قد يطول شرحها وأنا تارك أسرتي في جرجا فلما عدت إلى المنزل اتصلت بفخري بك عبد النور وطلبت إليه أن يعمل الترتيبات لعودة الأسرة إلى القاهرة، ثم بدا لي أن منزل صهري لا يتسع للاجتماعات وإنني مضطر إلى التوجه إلى النادي السعدي لمقابلة إخواني أعضاء الوفد فانتقلت إلى منزل أحمد حسين بك زوج خالة حرمي في الدقي بالجيزة وانتقل النشاط إلى هناك».

«دعيت للذهاب إلى القصر الملكي فذهبت، ووجدت نفس الأشخاص الذين كانوا بالأمس، وجاء الملك وهو في حالة اضطراب شديد وحوله أحمد حسنين، وعبد الوهاب طلعت، وإسماعيل تيمور، وحسين سري، وعمر فتحي، ودخل ممتقع اللون وقال: إني تلقيت إنذارًا من السفير البريطاني يقول فيه: [إن لم يشكل النحاس باشا الوزارة في ظرف أربع وعشرين ساعة فأحملك مسئولية ما يحدث] قال هذا ثم اتجه إلينا وقال: أنتم ترون أن الأزمة بلغت أقصى حد فدبروا الأمر فإن عرشي مهدد والبلد كلها في خطر، ثم قال: ألف الوزارة يا نحاس باشا، قلت له: اعفني يا جلالة الملك أنا لا أقبل مطلقًا أن أؤلف وزارة بأمر الإنجليز، وأنا أول من يحتج على هذا الإنذار، وعلى إقحام اسمي فيه».

«فقال أحمد ماهر: إنك متشبث بموقفك من أجل أن تستأثر بالحكم أنت وحزبك وتكون قد توليت الأمر مستندًا إلى حراب الإنجليز، فقلت له: اخرس.. أنت آخر من يتكلم فإنك أنت وحزبك والأقليات هي التي وصلت بالبلد إلى هذا الحد وتهالككم على الحكم وتشبثكم بالكراسي هو الذي جعل الإنجليز يتدخلون في شئون البلد تدخلًا سافرًا، ولو كنتم احترمتم الدستور من أول الأمر واحتكمتم إلى الأمة لما وقع شيء من هذا، وإني أحملك أنت وأحزاب الأقلية مسئولية تردي الموقف إلى هذا الحد».

«فقال هيكل باشا: يجب أن نرد على هذا الإنذار بالرفض وبأن إنجلترا ليس لها الحق في التدخل في أمر من أخص أمورنا الداخلية، قلت: اكتبوا الاحتجاج وأنا أول من يوقعه قبلكم، فقال الملك: اسكت يا ماهر باشا أنا الذي أكلف النحاس باشا بتأليف الوزارة لا السفير البريطاني، واسحب الكلام الذي قلته».

«وحرروا ردًا على الإنذار معنونًا باسم السفير البريطاني وقررنا فيه أن تأليف الوزارة واستقالتها أمر من أمور مصر الداخلية الصرفة وليس لإنجلترا الحق في أن تتدخل فيه ولذلك نحن نرفض الإنذار الموجه إلى صاحب الجلالة، وكنت أول الموقعين، وتبعني الحاضرون، وأستأذنت وانصرفت وانفض الاجتماع، وعدت إلى منزل حسين بك في الجيزة فخلعت ملابسي، وصعدت إلى الطابق العلوي لاستريح، وتركت إخواني مجتمعين في الصالون يتباحثون. وكان الوقت قرابة العصر فاسترحت بعض الوقت ثم استيقظت، وظللت ملازمًا الحجرة، وكان مكرم ونجيب وصبري وأمين والبنا ومأمون الريدي يصعدون إليّ كلما جد جديد».

«وأقبل الظلام، وأمست القاهرة خالية من الأنوار نظرًا لظروف الحرب والغارات المستمرة عليها. وحوالي الساعة الثامنة مساء كنت أتحدث بالتليفون مع جرجا لأطمئن على الأسرة وأعلم أخبارها، وإذا بكامل البنا يصعد إليّ في لهفة ومعه جندي برتبة [بشجاويش] من حرس السراي الملكية، وفي يده مظروف كبير وهو يتكلم مضطربًا وأسنانه تصطك: يا رفعة الباشا السراي الملكية محاصرة بدبابات مصفحة وقوات إنجليزية وقد خرج معالي حسنين باشا من الباب الخلفي وأعطاني هذا الخطاب لرفعتك».

«فأخذت الخطاب منزعجًا وقلت في حدة وألم: وقع ما كنت أخشاه، استدعيت أعضاء الوفد من الصالون، وفتحت الخطاب فإذا به خطاب من الملك يكلفني فيه بتأليف الوزارة، ويطلب إليّ الحضور إلى القصر الملكي حالًا، فارتديت ملابسي وسارعت بالذهاب إلى قصر عابدين، فوجدت الملك ينتظرني وهو في أشد حالات الهلع وبادر بقوله: كلفتك بتأليف وزارة وفدية، قلت له: يا جلالة الملك اعفني من هذا التكليف، والأفضل أن تعهد إلى شخص محايد يؤلف الوزارة، قال: أرجوك أن تقبل، قلت: لا أستطيع، لا معنى لقبولي تأليف وزارة وفدية من غير الطريق الدستوري، وهذا يعني إني جئت إلى الحكم بإرادة الإنجليز، قال: دعنا من كلام أحمد ماهر وغيره لقد أغرقوني بآرائهم، أنا صاحب الأمر، وأنا الذي أطلب إليك بمحض اختياري أن تؤلف الوزارة. وهذا خطاب أرسلته إليك، أجبت: أنا آسف يا صاحب الجلاله إذ أعتذر لجلالتك عن هذه المهمة الخطيرة، قال: أرجوك ولا تعر

كلامًا غير كلامي أي التفات، اعمل معروف!! أنقذ عرشي، إن العرش مهدد، والبلد كلها ستضيع، وفي يدك مفتاح الموقف، وقد عرفت من أقرب المقربين إلى المرحوم والدي جلالة الملك فؤاد أنك أخلص رجل لمصر وأنك الوحيد الذي لا مطمع لك في جاه ولا في مركز، فقدم لي هذه الخدمة ولن أنساها لك أبدًا».

«قلت: يا جلالة الملك إنك تركبني مركبًا خشنًا، وتطلب إليّ أن أتنكر لتاريخي ومبدئي الذي اعتنقته طول حياتي».

«قال: أنا واثق من أن هذا العمل تضحية كبيرة منك فمن أجلي ومن أجل انقاذ البلد من الخطر أرجو أن تضيف هذه التضحية إلى تضحياتك السابقة».

«كانت كلمات الملك وعباراته تستدعي الإشفاق والرثاء، ولقد تأثرت من إلحاحه ورجائه وتحيرت بماذا أجيب، وسكت برهة أفكر ماذا أصنع وأخيرًا قلت له: يا جلالة الملك إذا كنت تلح عليّ هذا الإلحاح، وترجوني كل هذا الرجاء، وترى أن قبولي الوزارة على كره مني فيه مصلحة لإنقاذ عرشك وإنقاذ الشعب فدعني أذهب أولًا إلى السفير البريطاني أعنفه على إنذاره وأطلب إليه أن يسحبه، واشترط على الإنجليز شروطي لقبول الوزارة ما داموا يرون هذا في مصلحتهم العسكرية والحربية، فقال: لا.. أرجو ألا تذهب (وألا تزد) الموقف تعقيدًا، قلت له: إذا لم أذهب وأرغم السفير على سحب الإنذار وتنفيذ طلباتي فأرجو جلالتك أن تعفيني، قال: أوترى أنه يقبل منك طلباتك، قلت: إذا كان مضطرًا أو محتاجًا فلا بد أن يقبلها راضيًا أو كارهًا.. قال: الله معك».

«قصدت إلى دار السفارة البريطانية، والظلام دامس، وأنا متأثر من حالة الملك الشاب الذي انتظرنا الخير للبلد على يديه فأتلفته بطانة السوء وجلساء السوء وحدثت نفسي لعل ما وقع يكون درسًا فيتعلم (ألا) يتحدى شعور الأمة ويعبث بمقدساتها، ووصلت إلى السفارة، وطلبت مقابلة السفير فحضر إليّ فبادرته: كيف تقحم اسمي في إنذار رسمي لملك البلاد متخطيًا بذلك نصوص المعاهدة المبرمة بين البلدين؟، قال: في معركة الحياة أو الموت في هذه الحالة يستباح كل شيء، قلت: أيستباح أن تسيء إلى تاريخ الناس وسمعة الناس؟ قال: كيف؟، قلت: بإنذارك الذي بعثته إلى

الملك وقواتك ودباباتك التي حاصرت بها القصر، قال: اضطررت لأن أقوم بهذا العمل فقد حاولت قبل قيام الحرب النصيحة إلى الملك أن يطبق الدستور ويترك البلد تحكم طبيعيًا فركب رأسه، وتركته لأنه لم يكن ثمة خطر علينا، فلما قامت الحرب ظننته سيتنبه من تلقاء نفسه ويحل الموقف فأبى، فحاولت مرة ومرة بالحسنى فلم أفلح، ولما رأيت الخطر محدقًا وجيوش المحور تعدت الحدود المصرية، وأنا أعلم تمام العلم أنه بإحتلال مصر ينتهي كل شيء ويكسب أعداؤنا الحرب، أرغمتني الظروف المحيطة بي إرغامًا على أن أوجه الإنذار وأن أقرن القول بالعمل لأرغمه على أن يصحح موقفه ويصحو من غفوته».

«قلت: إنك بهذا أسأت إليّ أبلغ إساءة وكلفتني شططًا، قال: أعهد إليك الملك بتأليف الوزارة؟ قلت: نعم، قال: إذًا ضمنا سلامة الجبهة الداخلية وكسبنا قوة لمقاومة جيش الأعداء، فقلت له: ومن أين لك أني قبلت لقد اعتذرت له لأني لا أقبل أن يلطخ اسمي ويسود تاريخي، قال: أوترى إنقاذ بلدك يسيء إليك؟ قلت: لا.. إن تدخلكم السافر وإرغامكم الملك هو الذي أساء إليَّ، قال: ما كان يمكن غير الذي فعلت بعد أن صبرت طويلًا وأصبحت الحالة خطيرة والجيوش الألمانية على الحدود فأرجو أن تقبل تأليف الوزارة».

«قلت: أنت ترى في قبولي الوزارة مصلحة لبلدك فأي مصلحة تعود على بلدي، أنتم محتلون، وأعداؤكم إذا حلوا محلكم فسيكونون محتلين، ومصر بينكما كالمستجير من الرمضاء بالنار، قال: أرجو أن تقبل تأليف الوزارة، قلت له: إني تحت ضغط الملك وإلحاحه أقبل تأليف الوزارة على شروط أطلبها منكم لأنكم أنتم السبب في هذا الموقف».

«قال: وما شروطك، قلت: أولًا: أن تسحب الإنذار الذي بعثت به إلى الملك وأقحمت فيه اسمي، وأن يسبق تأليف الوزارة كتاب أرسله إليك بأنه لا حقّ لبريطانيا بمقتضى معاهدة ١٩٢٦ المبرمة بين البلدين أن تتدخل في شئون مصر وتأليف الحكومات من صميم هذه الشئون، وأنت ترد عليّ بخطاب رسمي تعترف فيه بهذا وتقرر سحب الإنذار».

«ثانيًا: أنت تعلم أن البلد في حالة جوع وليس عنده دقيق ولا قمح ولا ذرة والشعب إذا جاع لا يهمه حزب الأغلبية الحاكم أو حزب الأقلية فإن الجوع كافر فلا بد أن تحل هذه الأزمة قبل أن أقبل تأليف الوزارة».

«ثالثًا: إن الحرب الدائرة الآن لا يعرف نتيجتها أحد فهي إما أن تنته لصالح الحلفاء أو لصالح المحور، فإن انتهت لصالح المحور ضعنا نحن وأنتم، لكن إذا انتهت لصالحكم ماذا يعود على مصر من فائدة عند انتصاركم؟ قال اطلب ما تريد، قلت له: إني أطلب فوق الشرطين السابقين تصريحًا رسميًا من الحكومة البريطانية أنه في حالة الحرب وانتصارها تجلو الجيوش البريطانية عن مصر بلا قيد ولا دون انتظار للموعد المحدد الذي نص عليه في المعاهدة للجلاء وهو ١٩٥٦».

«فرد عليَّ قائلًا: أما فيما يختص بالشرط الأول وهو سحب الإنذار فإني أوافق على ما طلبت، أما الشرط الثاني فإني أعدك إذا وافقت على قبول الوزارة فإن في عرض البحر الأحمر مركبًا كبيرًا عليه أكثر من خمسة آلاف طن من الدقيق الفاخر وسأصدر الأمر لها بأن تفرغ عبوتها في السويس وأن تستولي الحكومة على الدقيق حتى تحل أزمة التموين.. أما الشرط الثالث فإني لا أستطيع أن أتصرف فيه إلا إذا استشرت حكومتي لكني أعدك أن اتصل فورًا، وأشير، وأشرح الحالة كلها، وأملي كبير في أن أجيبك عن سؤالك الثالث بالموافقة».

«خرجت من دار السفارة وعدت إلى قصر عابدين فوجدت الملك في انتظاري فقصصت عليه ما دار بيني وبين السفير فبرقت أساريره وظهر الفرح على محياه وقال: برافو.. برافو... أي واحد غيرك ما كان يستطيع أن يفعل جزءًا مما فعلت وأنا أشكرك جدًا، وأرجو لك التوفيق».

«عدت إلى المنزل مرهقًا مكدودًا فوجدت الزملاء في انتظاري فقصصت عليهم ما جرى، وكلفتهم أن يكتبوا كتاب الرد على تأليف الوزارة مرفقًا به كتابًا إلى السفير البريطاني بسحب إنذاره، وكلفتهم أن يستدعوا سكرتير مجلس الوزراء ليحضر الوثائق اللازمة لذلك، وتركتهم في حجرة المكتب وصعدت إلى الطابق العلوي، وقد بلغ بي التعب مبلغه فخلعت ملابسي وتحاملت على نفسي، وظللت منتظرًا أن أقرأ مسودة

الكتابين اللذين عهدت إلى بعض الزملاء بإعدادهما، وبعد فترة من الوقت صعد إليَّ مكرم ونجيب وصبري، وقالوا إن الخطابين قد أعدا ويعتبران وثيقتين خطيرتين».

«وأطلعت على خطاب السفير البريطاني وترجمته وأضفت إليه بعض العبارات لكي يكون واضحًا، ثم قرأت الرد على خطاب تكليف الملك بتأليف الوزارة فرأيته وافيًا بالمراد، واشترطت أن يعود الوزراء الذين أقيلوا في مطلع عام ١٩٣٨ إلى هيئة الوزارة ردًا لاعتبارهم وأن يكمل بقية الأعضاء من الذين لهم في التضحية تاريخ واضطهدوا في العهود الماضية، وذهبت إلى مضجعي منهوك القوى شديد الإرهاق وقبل أن استغرق في النوم صعد مكرم وقال: لقد رتبنا كل شيء وأعددنا الوثائق وأسندنا إلى كل وزير من الوزراء المقالين عام ٣٨ وزارته».

* * *

ثم تقول مذكرات النحاس باشا:

«نشرت الصحف نبأ تأليف الـوزارة، وقد احتفظت برئاسة وزارتي الداخلية والخارجية، وهللت الصحف المستقلة، والصحف الوفدية وعدّت قبولي للوزارة في هذه الظروف العصيبة تضحية كبيرة لأن البلد في حال بؤس شديد والإدارة الحكومية تكاد تكون معطلة، وقصدنا إلى القصر الملكي لحلف اليمين الدستورية وتقديم الوزراء للملك، وقابلنا مقابلة عادية وسلمت عليه بإنحناءة بسيطة، وصافح هو بقية الوزراء، وأخرج ورقة من جيبه تتلخص في أنه يهنئ الوزارة ويرجو لها التوفيق في خدمة البلد، وانتهت المقابلة، وانصرف الوزراء كل إلى وزارته، وقصدت مجلس الوزراء فوجدت حديقته مكتظة بالمتظاهرين يهتفون ويهزجون، وتكاد الفرحة تنطق على وجوههم وصعدت بمشقة إلى دار الرياسة، وأطللت عليهم من نافذة المجلس، وخاطبتهم شاكرًا محييًا مثنيًا ونصحت لهم أن ينصرفوا في هدوء ويتركونا لأن هذا وقت العمل لرفع منار الوطن وتعويض ما فات على الشعب من مشقة وجوع وحرمان مدة سنين الحرب وانصاعوا لكلمتي، وانصرفوا هاتفين».

....

....

«وصلت إلى رياسة مجلس الوزراء في الصباح فلم استطع الوصول إلى مكتبي إلا بعد أن أخلى حرس الرياسة الطريق بشق النفس، وبعد قليل جاء السفير البريطاني للتهنئة التقليدية كما كان قد حضر رؤساء الدول المعتمدة في مصر واستقبلتهم جميعًا حسب زمان حضورهم، وطلب السفير أن يبلغني أمرًا مهمًا فاستقبلته في المكتب فقال لي: يسرني أن أخبرك أني اتصلت بحكومة جلالة الملك [يعني بريطانيا] وأعلمت مستر أنتوني إيدن وزير الخارجية بما طلبته من جلاء القوات البريطانية عقب انتهاء الحرب لصالح الحلفاء، وبعد استشارة رئيس الوزراء [مستر تشرشل] وافق على هذا الطلب وكلفني إبلاغه لك. فشددت على يديه شاكرًا ممتنًا، وكانت الجماهير في حديقة الرياسة تهتف هتافات تشق عنان السماء، وتعلن عن غبطتها بتولي وزارة الشعب الحكم بشتى طرق الفرح والسرور، وخرجت إلى الشرفة ومعي السفير البريطاني وأشرت إلى الجماهير أن تصمت فسكتت فقلت لهم، بعد شكري وامتناني لشعورهم، إن السير مايلز لامبسون السفير البريطاني أبلغني خبرًا سارًا جدًا أزفه إلى الشعب في أول تولي حكومة الشعب أمور الشعب، ذلك الخبر أنه عند انتهاء الحرب لصالح الحلفاء – إن شاء الله – ستجلو جميع القوات البريطانية عن مصر بلا قيد ولا شرط، ودون انتظار إلى الموعد المحدد في معاهدة الصداقة والتحالف التي بيننا وهو عام ١٩٥٦، ثم مددت يدي مصافحًا للسفير مكررًا له الشكر أمام الجماهير، وأخذ مصورو الصحف ووكالات الأنباء صورة لي وأنا أصافح السفير وأشد على يديه».

«ويعجز أبلغ كاتب وأعظم خطيب عن أن يصف حماسة الجماهير وشعورهم عند سماع هذا النبأ السار».

«ومن عجب أن وصلت تقارير البوليس السياسي تقول: إن أحزاب الأقليات أشاعوا ومعهم موظفو القصر الملكي أنك (الضمير يعود على النحاس نفسه لأنه هو المخاطب بالحديث) رحبت بالسفير البريطاني وعانقته وشددت على يديه، وأُخذت لكما صور متعددة نُشرت في مختلف الصحف، كل هذا لأنه جاء يهنئك بانتصارك على الملك والأحزاب، وأنك أدركت تمام الإدراك حسب الاتفاق السابق بينكما أنه هو الذي ضرب ضربته وأرغم الملك والأقليات على الخضوع لقوته وتهديده».

وسرعان ما يعقب النحاس على هذا الذي بلورته تقارير البوليس السياسي فيقول:

«فسخرت من هذا وقلت سيأتي يوم يعرف الناس فيه الحقائق، ويسجل التاريخ الوقائع، ثم يحكم لنا أو علينا سواء أكنا أحياء أم انتقلنا إلى جوار رب عادل كريم».

«تكاثرت الأحداث وتفاقمت المشاكل وتعددت المشاغل وكنا على طول الخط نكاد نكون مجتمعين في مجلس الوزراء ليعرض كل وزير ما يراه لإصلاح الفاسد في وزارته، وكانت مهمتي أشق المهمات، أرأس المجلس وأقابل الموظفين واستقبل الزائرين والمهنئين ويعرض عليَّ الموظفون أعمالهم، ثم انتقل إلى وزارة الداخلية فأقابل وكلاءها وكبار موظفيها وأنظر فيما يقدمون إليَّ من مذكرات وأعمال ثم انتقل إلى وزارة الخارجية لاستقبل رجال السلك السياسي وكبار الموظفين».

«مقابلات مستمرة، واتصالات دائمة، ولا وقت للراحة ولا حتى لتناول الطعام إلا على جناح السرعة، وكان أكبر ما يهمني في هذه الفترة حاجات الشعب الضرورية الخبز والطعام والكساء فنبهت على مكرم ما دام قد أخذ على عاتقه وزارة التموين أن يوليها اهتمامًا خاصًا وأن يظهر للجماهير نتائج إيجابية حتى لا يخيب ظنهم أو يخفق ظنهم أو يخفق أملهم في حكومة فرحوا بمقدمها ورحبوا بتوليها وأيدوها بمظاهر التأييد، وحتى لا نترك للمتربصين ثغرة ينفذون منها ونخرس ألسنة العارضة التي تنتهز أي فرصة لتشنع وتنتقد وتشهر».

(٥)

وقد أجاد حسن يوسف تقديم التاريخ الحقيقي للعوامل التي رسمت الصورة الذهنية التي تكونت لحادث ٤ فبراير في الوجدان المصري، مشيرا إلى حقيقة مهمة وهي أن أول حديث عن هذا الحادث لم يثر إلا بعد ٣ سنوات من وقوعه:

«...وبعد ثلاثة أعوام من وقوع الحادث الذي لم يكن يعلم عنه إلا مَنْ اتصلوا به، وهؤلاء كادوا يتناسونه بحكم حاجات الحياة، وبعد ثلاثة عشر شهرا من إقالة الوزارة الوفدية، خطب النحاس باشا في مناسبة عيد الجهاد الوطني (١٣ نوفمبر ١٩٤٥) فأورد إشارة عابرة إلى أن خصوم الوفد هم المسئولون أولا وأخيرا عن ٤ فبراير، لأنهم زيفوا إرادة الأمة في انتخابات سنة ١٩٣٨، وأفسدوا الحياة النيابية، وكانوا سببا في اختلال الأمن واضطراب الأحوال المالية».

«كان خطاب النحاس باشا إيذانا بفتح باب المناقشة، فبادر محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين إلى نشر محاضر الجلستين اللتين عقدتا في قصر عابدين يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، وكان محمود حسن باشا حاضرا بوصفه نائبا لرئيس لجنة قضايا الحكومة، وفجرت جريدة الكتلة نقاشا عنيفا حول موقف النحاس باشا، وذهب مكرم عبيد باشا، الذي كان قد انفصل عن الوفد، إلى القول بأن النحاس كان على علم بنوايا الإنجليز (في تقديم الإنذار ومحاصرة قصر الملك) ومشتركا معهم».

(٦)

وقد قدم حسن يوسف ملخصا ببليوجرافيا سريعا بالمراجع التي أتيح له أن يطلع عليها فيما يتعلق بهذا الحادث، وهي بانوراما دقيقة ومفيدة لكل الذين يعنون بتاريخ هذه الفترة:

«... وبعد تعييني في السراي في يونيو ١٩٤٢ رحت أقلب في أوراق المحفوظات العامة والمحفوظات السرية بالديوان لعلي أجد ما يكشف بعض أسرار هذا الحادث، فلم أعثر إلا على مذكرة قدمها الأمين الأول (إسماعيل تيمور باشا) لإثبات حالة اقتحام السفير البريطاني لصالونات التشريفات، وصعوده إلى مكتب الملك محاطا بحرس بريطاني مسلح، ومذكرة أخرى من ضابط الياوران عما شاهده من تجمع القوات والدبابات البريطانية حول قصر عابدين».

«وكذلك لم أظفر من حسنين باشا رئيس الديوان، رغم أحاديثنا المتكررة على مر الأيام، ما يكشف الستار عن بعض الأسرار، ولما كان يوم ٤ فبراير هو قمة الصراع بين الملك والسفير البريطاني، فقد حرصت من خلال عملي بمركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الأهرام، وبعد أن فضت أختام السرية ـ بانقضاء ثلاثين عاما ـ عن محفوظات وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٧٢، أن أطلع على وثائق تلك الحقبة وأن أحصل على صورة منها للمركز».

«وفي أوائل سنة ١٩٧٣ صدرت يوميات (لورد كيلرن) بطل هذا الحادث، وقام «الأهرام» بنشر مقتطفات منها في المدة من ٤ مارس إلى ١٢ منه، بيد أنها كانت في حدود ضيقة للغاية، ولذا فقد حرص المركز على نشر الوثائق السرية وقد ضمها

ملف مستقل به نحو ستين برقية ورسالة تبادلها السفير البريطاني مع وزير خارجيته في الفترة بين ١٨ يناير و١١ فبراير سنة ١٩٤٢ وتقع مستنداتها في نحو مائتي صفحة نشرها «الأهرام» في ستة أجزاء ابتداء من يوم الجمعة ١٧ إبريل سنة ١٩٧٣».

(٧)

ولا ينبغي لنا في هذا المقام أن نتجاوز الحديث عن إنصاف المؤرخ عبد الرحمن الرافعي في تصوير ابتهاج الشعب بالتدخل البريطاني لإجبار الملك فاروق على إعادة الوفد للحكم، وفي هذا الصدد فإن عبد الرحمن الرافعي يقول:

«...ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء بناء على التدخل البريطاني لأن الشعب ليس مسئولا عن هذا التدخل، وإنما المسئول عنه هو السراي، وليس من العدل ولا من الإنصاف أن يتحمل الشعب مسئولية أخطاء لم يشترك في وقوعها، بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها، وليس مطلوبا من الشعب أن يتنازل عن حقوقه في سبيل تغطية أخطاء السراي، أو في سبيل عودة الحكم المطلق!».

ثم يقول الرافعي:

«لقد كان الأكرم للسراي وللبلاد أن يكون ذلك تحقيقا لرغبة الرأي العام، لا بناء على التدخل البريطاني، لكن هكذا سارت الأمور على غير قاعدة من الحكمة أو الكرامة القومية. فالقاعدة عند السراي أنها لم تكن تكترث لإرادة الشعب، ولا تحسب له حسابا».

(٨)

ومن أبلغ الردود على اتهامات خصوم النحاس له في ٤ فبراير ١٩٤٢ ما كتبه الدكتور عبد العظيم رمضان مثبتا أن تدخل الإنجليز في حادث ٤ فبراير لم يكن لإجبار القصر الملكي على احترام رأى الأغلبية الشعبية وإعادة الحياة الدستورية، هو الأول من نوعه كما يتصور البعض ممن لا يعلمون! وإنما سبقه تدخل مثيل في ديسمبر سنة ١٩٢٥ عندما أجبر المندوب السامي اللورد لويد الملك فـــؤاد على إقالة حسن نشأت رئيس الديوان الملكي بالنيابة، وعلى إعادة الحكم الدستوري، عندما زاد السخط الشعبي إلى حد يهدد مصالح بريطانيا!

ويجيد الدكتور عبد العظيم رمضان تلخيص موقف النحاس باشا من حادث ٤ فبراير، وهو يلخص الفارق بين موقف النحاس من ناحية، وموقف زعماء الأقلية فيقول:

«... واضح ـ إذًا ـ من موقف النحاس باشا أن المسألة في نظره كانت تقتضي: إما رفض الإنذار البريطاني مع تقبل نتائجه، وإما قبول الإنذار، وعندئذ يتساوى تأليف وزارة قومية أو وفدية. أما زعماء الأقلية فكان موقفهم المبدئي قبول الإنذار على النحو الذي يحقق مأرب الملك، وهو تأليف وزارة قومية، فلما فشلوا في ذلك رفضوا الإنذار مع تقبل نتائجه، التي عرّضت عرش فاروق للخطر!».

(٩)

وهذا رأي مهم في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، أدلى به الأستاذ محمد السوادي الذي عاش حياته صحفيا سياسيا قريبا من مواقع الأحداث والقرار، ومن الجدير بالذكر أن السوادي ينفي عن التهمة التي وجهت للنحاس أن تكون حقًّا أريد به باطل، فهو لا يرى فيها أي حق على الإطلاق:

«لم يقل التاريخ كلمته حتى الآن في وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢، ورفض التاريخ ولا يزال يرفض أن يقول كلمته، لأن النحاس امتد به الأجل، كان مجرد وجوده على قيد الحياة ثقلا يحسب حسابه حتى وهو يمشي إلى التسعين ويرفض أي حديث في السياسة، وإلى أن يقول التاريخ هذه الكلمة أحب أن أغامر برأي لي، وقد عاصرت تلك الأحداث، ليكون مع مختلف الآراء تحت أنظار المؤرخين بعد عام أو بعد مائة من الأعوام».

«أريد أن أقرر أن التهمة التي وجهت إلى النحاس كانت تهمة ظالمة، ولا أريد أن تقنع بالقول بأنها كانت حقًّا أريد به باطل، لأنها لم تكن حقًّا، وإنما قامت الوزارة في ظروف غلفت قيامها بقشرة من الحق، وخدعت عن الحق الكثيرين... دبابات تحيط القصر.. إنذار بخلع فاروق عن العرش إذا لم يشكل النحاس الوزارة.. توسلات من الزعماء للنحاس أن يشكل منهم وزارة ائتلافية، وأن يرفض الإنذار البريطاني، وأن يدافع عن كرامة العرش بوصفه رمزا لكرامة البلد.. إلى آخر ما قيل يومها».

«كلام معقول في ظاهره، لكن الأمر في حقيقته كان على النقيض تماما».

«كانت الحقيقة أن هؤلاء الزعماء، وعلى رأسهم أحمد ماهر، هم الذين أبعدوا الوفد عن الحكم أربعة أعوام بغير الحق، وحاربوا الشعب عبرها حربا لا رحمة فيها، وزيفوا الانتخابات تزييفا جرد الأحرار منهم من كل التراث الثوري الذي خلفوه وراءهم، والتقى المتخاصمون منهم على وضع غير طبقي ليتعاونوا بأرخص الوسائل على أن ينجحوا فيما فشل فيه صدقي باشا بكل وسائله، وكان القصر معهم وأمامهم ووراءهم في كل ما ارتكبوه ضد الوفد والشعب، ولم يكن الملك في تصرفاته مصريا ولا وطنيا، فإذا نشبت الحرب العالمية بعد ذلك كله وتحرج موقف إنجلترا ذلك الحرج، ورأت أن الشعب الغاضب عليها لا يمكن أن يهدأ إلا إذا ردت إليه حقوقه، وتسلم مقاليد الحكم زعيمه، فاقترحت لتأمين ظهرها عودة النحاس، ثم علمت أن الملك يلعب دوره في الخفاء ليشكل أحمد حسنين وزارة للقصر، فهددت الملك بعزله إذا لم يشكل النحاس وزارته، فذلك حق من حقوق إنجلترا كدولة تحارب، وليس ذنبا للنحاس أن تطلب إنجلترا رد حقوقه إليه، وإنما الذي يحاسب عليه النحاس الموقف الذي يختاره هو لنفسه وللوفد وللشعب».

(١٠)

ويمضي الأستاذ محمد السوادي إلى القول بأن النحاس كان من الحكمة إلى الدرجة التي لم تسمح له لا بالانخداع في نوايا السياسيين المصريين الذين ارتدوا مسوح الوطنية، ولا بالمضي في معاداة بريطانيا وتعريض مصر كلها للضياع تحت حكم عسكري بريطاني مباشر إذا ما هو رفض العرض البريطاني.

والواقع أن رؤية الأستاذ السوادي على صرامتها ووضوحها تتمتع بقدر كبير من المصداقية:

«ولم يكن النحاس غرا إلى الحد الذي يخدع في الزي الوطني الذي ارتداه يومها أحمد ماهر وزملاؤه، فيمد يده إليهم بعد أن أذاقوا الشعب كأس الذل مترعة أربعة أعوام متوالية، فيقدم إليهم كراسي الحكم في لحظة تاريخية يستطيع الشعب فيها أن يسترد حقوقا سلبت منه طوال ذلك الزمن».

«ولم يكن النحاس غرا حتى يناصب بريطانيا العداء وهي تطالب بعودته إلى

الحكم فيعرض مصر كلها للضياع، وتضطر إلى حكم مصر حكما عسكريا تأمينا لظهرها كما تحكم المستعمرات التابعة للتاج».

«والذي صنعه النحاس هو الذي ينبغي أن يصنع، لقد رفض الإنذار البريطاني، ورفض أن يشكل وزارته بناء على طلب إنجلترا، وإنما هو يشكلها كالعادة باسم الشعب الذي تمثله، ويشكلها وفدية لحما ودما، ويشكلها على أساس من الانتخاب الحر الذي يثبت أن الشعب لا يزال يؤيد الوفد، ويشكلها في الدرجة الأولى ليكون الحامي لمصر من بطش دولة تحارب، ولا تتردد أمام كارثة روميل في هدم مصر كلها من الشلال إلى البحر إذا كان في هدمها إنقاذ لإنجلترا، وبعد أن ثبت أن الملك وعلي ماهر وغيرهم يؤمنون بفوز هتلر».

(١١)

ويؤكد الأستاذ محمد السوادي على فكرته بما حدث من إقصاء النحاس نفسه بعد انتهاء الحرب:

«وجاءت الأحداث موافقة لرأي النحاس، واستطاع أن يجتاز الحرب كلها بسلام، والدليل على أن إنجلترا إنما قبلت حكومة النحاس كارهة، أن الحرب العالمية ما كادت تطل على نهايتها، وما كادت بوادر النصر المحقق للحلفاء تلوح على الأفق حتى تخلصت إنجلترا منه، وأذنت للملك أن يفاجئه بالإقالة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤، والنحاس في مصيفه الرسمي ببولكلي، وأن يكلف بالوزارة خصمه اللدود الذي ثار عليه في أوائل فبراير سنة ١٩٤٢ أحمد ماهر باشا».

(١٢)

ونأتي إلى قراءة وتأمل بعض القرائن التي تدل دلالة واضحة على أن النحاس لم يكن متورطا في الاتفاق على ما حدث، وهو ما سجله النحاس باشا بكل وضوح في خطاب قبوله تأليف الوزارة بعد إلحاح الملك عليه.

وربما يكون من المفيد هنا أن نعود لقراءة الفقرة الأولى للنص الأصلي الذي ورد في كتاب النحاس باشا إلى الملك عند تكليفه بتشكيل الوزارة في ٤ فبراير ١٩٤٢.

وفي نصوص عبارات النحاس باشا معان لم ينتبه كثيرون حتى الآن إلى إبرازها بقدر ما تستحق.

(١٣)

ولم يكن النحاس في حاجة إلى إثبات توجهه الوطني، فقد كان هذا أمرًا مفروغًا منه، وكان النحاس قادرا على الموازنة بين مسئوليات الحرب ونصرة الحلفاء من ناحية، وبين التزاماته الوطنية، بل توجهاته الثورية من ناحية أخرى، ولعل هذا قد اتضح بأبلغ صورة فيما اتخذه النحاس من قرار بعد شهر واحد من توليه الحكم، أي في ٥ مارس ١٩٤٢، حيث أمر من دون تشاور مع الإنجليز، بالإفراج عن عزيز المصري باشا، وحسين ذو الفقار صبري، وعبد المنعم عبد الرءوف، وذلك على الرغم مما يعلمه من خصومتهم الواضحة للوفد، وعلى الرغم من علمه بإصرار البريطانيين على إبقائهم بالسجن لأطول فترة ممكنة.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن النحاس لم يكتف بذلك، بل أمر بشطب القضية أيضًا.

(١٤)

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإننا نروي هنا واقعة معروفة تدل على أسلوب النحاس في التعامل مع سلطات الاحتلال في ذلك الحين، فقد كان محمد علي الطاهر، وهو من الراديكاليين الفلسطينيين، وصاحب جريدة «الشورى»، قد اعتقل بأمر الإنجليز في عهد وزارة حسن باشا صبري، ثم هرب من المعتقل، مما أثار الكثير من مخاوف الإنجليز وألحوا في ضرورة ضبطه وإيداعه المعتقل، لكن محمد علي الطاهر سلم نفسه للنحاس في ٧ مارس ١٩٤٢، وأمر النحاس، على الفور، بالإفراج عنه.

ويروي محمد علي الطاهر أنه سمع النحاس يقول لأمين عثمان باشا: «قل للإنجليز إني أطلقت سراح الطاهر فعلا، وسيخرج من عندي حرا، وإن اعترض الإنجليز على ذلك فقل لهم ألا يفتحوا لي هذه السيرة، فأنا قد أطلقته وانتهى الأمر».

(١٥)

ويجيد حسن يوسف تصوير اتخاذه جانب الموضوعية من حادث ٤ فبراير الذي

وقع قبل عمله بالقصر بأربعة شهور، لكنه يكرر في كتابه الإشارة إلى واقعة مهمة وهي أن مكرم عبيد كان قد طلب منه صبيحة هذا الحادث (باعتباره مديرًا للرقابة) منع الإشارة في الصحف والمجلات إلى اسم أمين عثمان باشا تصريحا أو تلميحا، ويبدو أن حسن يوسف يريد بإشارته هذه إلى أن ينبهنا إلى ما أدركه فيما بعد من حقيقة موقف مكرم عبيد المبكر من الهلع البالغ من صعود نجم أمين عثمان، وهو الموقف الذي كان له في رأيي أكبر الأثر في انفصام مكرم عبيد عن الوفد وعن النحاس، ذلك أن مكرم عبيد كان أقرب ما يكون إلى ذلك الذي يريد أن يظل بمثابة الشخص الوحيد الذي يعرف الإنجليزية والإنجليز بين أقطاب الوفد، وكان صعود نجم أمين عثمان يقلقه، ومع أن النجاح الذي حققه أمين عثمان في تلك الفترة كان يصب كما نعرف في مصلحة عودة الحق في الحكم إلى الوفد، وبالتالي إلى مكرم عبيد، إلا أن أنانية مكرم كانت أقوى بكثير من سعادته، وهكذا فإنه لم يكن سعيدًا بنجاحات أمين عثمان على الرغم من أنها كانت تصب في مصلحته:

«ورغم كل ما كتب وما نشر عن ٤ فبراير، فإن سياجا من الغموض ظل يحيط بما وقع فيه، وكنت ما زلت أذكر التعليمات التي تلقيتها من مكرم باشا في اليوم التالي (٥ فبراير)، وكنت مديرا لمراقبة النشر وقتها، بمنع الإشارة في الصحف والمجلات إلى اسم أمين عثمان باشا تصريحا أو تلميحا».

(١٦)

ويؤكد إبراهيم فرج أنه لم يحدث أي اتصال بين النحاس والإنجليز وربما لا يمنع هذا الإنكار من نفي ما هو ثابت من أن الوزير الوفدي أمين عثمان كان وثيق الصلة بالإنجليز ودائم التحدث في شئون العلاقات بين الوفد والإنجليز ويقول:

«وهذا ثابت من الوثائق الرسمية البريطانية.. وآخرها ما نشره الأستاذ محسن محمد في جريدة «الجمهورية»، ومنها جواب من إيدن إلى اللورد كيلرن.. يقول له فيها: «احذر أن يعرف النحاس باشا بهذه المناورات التي تحدث».

* * *

وقد سارع النحاس باشا إلى الرد على تلك المزاعم ونشرت له جريدة «المصري»

بيانا مستفيضا: «الحقائق العشر» عن حادث ٤ فبراير، وكذلك نشرت له جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢٣ نوفمبر تعليقا على المحضر الذي سجله كبير المستشارين الملكيين، ثم ناشدت الصحافة إقفال باب المناقشة في هذا الحادث المشهور.

(١٧)

وينبغي لنا أن نتوقف هنا لنشير إلى أن الأستاذ فكري مكرم عبيد شقيق مكرم عبيد قد أشار إشارات واضحة وصريحة في عدد من مقالات ذكرياته التي نشرها في الأهرام في سنوات قريبة إلى أن النحاس باشا لم يكن على علم بنوايا الإنجليز، ولا مشتركًا معهم، وقد أفاض الأستاذ فكري مكرم عبيد في رسم سيناريوهات الأيام السابقة على هذا الحادث بما لا يدع مجالا للشك في إمكان حدوث ما دفعت الخصومة الحزبية بمكرم عبيد نفسه إلى الادعاء به في ذلك الوقت.

(١٨)

ويذكر إبراهيم فرج ثلاث قرائن أخرى يدلل بها على عدم تورط النحاس في علاقة مع الإنجليز في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بأي صورة من الصور، وهي قرائن بسيطة لكنها تؤكد المعنى الذي يريد إبراهيم فرج تأكيده فلم يكن لدى النحاس الزي الرسمي لمقابلة الملك، كما أنه تباطأ في الوصول إلى المحطة حتى يفوته القطار، وقبل هذا فإن الذي تولى الرد على مكالمة القصر لم يكن النحاس وإنما مكرم باشا عبيد.

ولنقرأ هذا الجزء من رواية إبراهيم فرج:

«وسأقول لك واقعة.. وهي أن النحاس باشا لم يكن عنده «ردنجوت» ليقابل به الملك لأن منزله كان مغلقا.. فهل هذا دليل على ترتيب بينه وبين الإنجليز؟! والنحاس باشا كان وقتها في مدينة قنا بالوجه القبلي عند مكرم باشا.. واتصل إسماعيل تيمور الأمين الأول للملك بمكرم باشا في منزله بقنا وطلب منه أن يتحدث مع النحاس باشا، لكنه رفض أن يرد عليه في التليفون.. فقال مكرم لإسماعيل تيمور: «قل لي أنت عايز إيه وأنا أقول له».

«فقال له: الملك عايز يقابله بكره...».

«فتعهد له مكرم بإقناع النحاس باشا بمقابلة الملك. ولما فاتحه فيما قاله إسماعيل تيمور رفض بشدة.. وقال إنه مرتبط بمواعيد لمقابلات مع كبار الوفديين في الوجه القبلي وبالاحتفالات التي سيقيمونها له. ثم إن هذه الرحلات التي يقوم بها ترفه عن نفسه.. ورفض.. ولكن مكرم باشا أخذ يلح عليه بشدة إلى أن وافق على السفر للقاهرة.. وتحضرني هنا واقعة طريفة، فقد كان النحاس باشا يتثاقل في التوجه إلى محطة قنا عسى أن يفوته القطار فلا يسافر، وفطن فـــؤاد سراج الدين ـ وكان معهم بالرحلة ـ إلى هذا التباطؤ فتوجه إلى المحطة وأبلغ ناظرها دقة الموقف وطلب إليه أن يتوقف القطار بالمحطة حتى يحضر النحاس مهما تأخر، وبالفعل تأخر ساعة وسافر بعدها».

....

....

هكذا تصور الروايات الأمينة بما لا يدع مجالًا للشك أن حادث ٤ فبراير لم يكن كما صوره أعداء الوفد، وإنما كان كما صوره الشعب قبل الوفد، حلقة من حلقات الصراع ضد الاستبداد الظالم الذي لا يزال يصور نفسه مرتديًا لمسوح المظلومين..

الفصل العاشر

النحاس في منتصف عهد فاروق

(١)

نستطيع أن نفهم طبيعة علاقة الملك فاروق بالنحاس باشا في أثناء توليه الحكم ما بين فبراير ١٩٤٢ وأكتوبر ١٩٤٤، من إدراك حقيقة أن الخيار في تولي النحاس الحكم لم يكن للملك، صحيح أن النحاس قد أنقذ عرش الملك فاروق، لكننا نعرف أن الملوك لا يحفظون مثل هذا الجميل، وإنما يحرصون على إنكاره ونفيه والتقليل من قيمته.

وربما كانت نفسية النحاس السوية قد صورت له أن الملك فاروق سيكون أفضل حالا، وأسلس قيادة، وأقل غطرسة من حاله فيما قبل ذلك، لكن الأيام سرعان ما أثبتت أن الملك كان هو الملك، وأن فاروق كان هو فاروق، وأن الدس والوقيعة والتآمر والتشفي بدأ منذ اللحظات الأولى لتولي النحاس الحكم، وسرعان ما ظهرت أصابع الملك والقصر اللاعبة بمكرم عبيد وبغير مكرم عبيد، وسرعان ما بدأت المواجهات والمماحكات، وسرعان ما تحولت المواجهات إلى خلافات وتحديات سافرة، ونحن نستطيع أن نجد أن أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي كان قد دخل منطقة الحماقة بالمشاركة في إشعال كل هذه الخلافات، وتغذية كل هذه المؤامرات، كذلك كان الإنجليز سعداء بما يحدث، وإن أبدوا امتعاضهم الرسمي والقلبي دون الفعلي!!

لكننا، وهذا هو مصدر العجب، نجد أن الشخص الوحيد الذي كان يحاول، في

بعض الأوقات، تهذيب الخلاف وحصره كان هو الملكة نازلي والدة الملك فاروق، ولم يكن لدورها مهما تعاظم أن يحد من غلواء الملك فاروق في شططه، بل ربما كان داعيا إلى مزيد من المكابرة والعناد.

وقد تناول كثيرون من المؤرخين وأصحاب الأدبيات التاريخية الحديث عن الخلافات المكررة التي نشبت في تلك الفترة، لكننا سنؤثر أن ننقل بعض ما يصور الأدوار العامة لهذه التحرشات، وأن نركز على قصة الكتاب الأسود وما تمثله من دور كريه للقصر، وما تمثله أيضًا من فشل ذريع أيضًا للقصر، وللقوى التي أخذت جانبه، بما فيها القوى التي كانت وفدية الانتماء حتى ذلك الحين.

(٢)

تصور مذكرات حسن يوسف تنامي الخلاف بين الملك ومصطفى النحاس في أثناء وزارتي الوفد الخامسة والسادسة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) وربما كانت سنة ١٩٤٣ هي السنة التي وصل فيها الاستقطاب بين الرجلين إلى ذروته، ونحن نرى تصوير حسن يوسف، مع انحيازه التقليدي للملك بالطبع، يعبر عن مدى ما تنامت إليه قوة النحاس من إنشاء مؤسسة باسمه، وعزف نشيد له، والتفاف للجماهير، وإحاطة بالوزراء المسئولين، وأكثر من هذا كله مواجهته القصر بالانتقادات العلنية.. وهذا كله مما يصور قوة الوفد والنحاس التي لم يكن لها من رصيد تستند إليه وتسحب منه إلا الرصيد الشعبي بالطبع:

«تراءى للملك أن يقوم برحلة خاصة إلى الصعيد، ومع أنه استقبل النحاس باشا يوم ٧ فبراير فإنه لم يخبره بما يفكر فيه، وفي مساء ٩ فبراير كلفني الملك بأن أتصل بوزيري الداخلية والصحة العمومية وإبلاغهما عزمه على زيارة تفتيش المطاعنة».

«... وفي صباح يوم الخميس ١٠ فبراير (عشية عيد ميلاده) سافر الملك وبصحبته حسنين باشا رئيس الديوان، ومراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية، وعمر فتحي باشا كبير الياوران، وثلاثة من كبار الصحفيين، حيث أمضى يومين في زيارة قنا وأسوان، ومواساة المنكوبين».

«وكان لتلك الزيارة أثرها في تنبيه الأذهان إلى خطورة الموقف، وجرت في

الأسبوع الأخير من فبراير مناقشات حامية في البرلمان حول نقص المواد الغذائية وانتشار الملاريا، وقد ألقى النحاس باشا بيانا استغرق أربع ساعات، دافع فيه عن سياسة حكومته وأنحى باللائمة على الوزارات السابقة لأنها أعاقت مشروع تعلية خزان أسوان، ثم ألقى بالمسئولية على بعض كبار الملاك في الوجه القبلي لأنهم يعطون أجورا غير مجزية للعمال الزراعيين! ومعروف أن الخاصة الملكية لها تفاتيش واسعة في تلك المناطق».

«وإمعانا في تجسيم المنافسة بين الملك والنحاس، قام الأخير في ١٣ مارس بزيارة أسيوط والمنيا واستصحب معه وزراء العدل والأشغال والمعارف والداخلية والصحة و الأوقاف، وأعلن عن زيارته إلى قنا وأسوان بعد قليل، وتمت الرحلة فعلا يوم ١٣ مارس حيث افتتح النحاس باشا عددا من المنشآت والساحات الشعبية وأطلق عليها «مؤسسة مصطفى النحاس»، وفي الخطب التي ألقاها الوزراء في تلك المناسبة ركزوا على أن الحكومة تعمل الكثير لأبناء الصعيد، بينما القصر لا يعمل شيئا».

(٣)

ومن بين الانفرادات التي أتاحها العمل في الديوان لحسن يوسف معرفته بالدور الذي لعبته الملكة نازلي في التقريب بين الوفد وبين أحمد حسنين باشا، ونحن نعرف أن الملكة نازلي كانت على الدوام وفدية الهوى، وقد أفاد الوفد من موقفها في بعض المراحل، لكنها بالطبع لم تنتصر على طول الخط على الميول المعادية للوفد والحاقدة عليه ، وهي ميول كانت بارزة ومسيطرة على شخصيات كثيرة كشخصية أحمد حسنين:

«... في ٨ يونيو ١٩٤٣ سافر النحاس باشا إلى القدس وكانت السيدة حرمه قد سبقته إليها واتصلت بالملكة نازلي التي كانت تستجم وقتها في ربوع فلسطين ولحق بهم حسنين باشا، ويبدو أن الملكة بذلت من المساعي الحميدة ما كاد يؤدي إلى تصفية الخلاف بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان، وكان من علامات هذا التحسن أن الملك أوفد كبير أمنائه إلى النحاس باشا يوم ١٥ يونيو لتهنئته بعيد ميلاده الرابع والستين، وهي لفتة ملكية لم نألفها من قبل، وقد أحدثت ذعرا في صفوف المعارضة».

«وعندما عادت الملكة نازلي إلى مصر في يوليو كان الملك والنحاس باشا في استقبالها في محطة القاهرة ومعه جميع الوزراء بملابسهم الرسمية، ولم يتخلف منهم سوى وزيري المعارف والدفاع (ربما نشير هنا إلى ما لم يشر إليه حسن يوسف، وهو أن وزير المعارف كان هو أحمد نجيب الهلالي، وأن وزير الدفاع كان هو أحمد حمدي سيف النصر)، وبتنا في الديوان نترقب إجراء تعديل وزاري يترتب عليه إخراج الوزيرين، وكان هذا شرطا أو مطلبا أساسيا لحسنين باشا في سبيل المصالحة مع الوزارة، ثم تبين لنا أن تخلف الوزيرين عن هذا الاستقبال كان بناء على طلب القصر لأن الملك قرر عدم مصافحتهما ونزل النحاس باشا على رغبة الملك ولم يشأ أن يحدث أزمة في تلك المناسبة».

(٤)

وعلى الرغم من أن حسن يوسف ينتبه إلى أهمية الإنصاف في عرضه لمظاهر المنافسة بين تحركات الملك والنحاس، فإنه حين يعود إلى مفكرته ينحاز كثيرًا إلى صف الملك فاروق ويكرر المزاعم التي كان الملك ينطق بها في مواجهة الإنجليز، وربما كانت هذه الرواية دليلا على الفارق بين حكم الإنسان «المسئول» في ذكرياته، وبين حكمه «المتحيز» في مذكراته:

«... على إثر عودة الملك من رحلة الصعيد استدعى رئيس الوزراء، كما اجتمع بوزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والأوقاف والتموين والصحة العمومية، ولفت أنظارهم إلى سوء حالة التغذية والتموين وانعدام الرعاية الصحية في المناطق التي زارها، وكانت هذه الاجتماعات إيذانا بإعلان الخلاف بين القصر وحكومة الوفد».

«وقد سجلت في مفكرتي يوم ١٠ إبريل العبارة الآتية: «اجتمعت الأدلة على أن زيارة النحاس باشا إلى قنا وأسوان أحيطت بمظاهر تعلو على ما هو مقدر لرئيس وزارة، فقد جمع الأموال من عامة الشعب، وفديين وغير وفديين، وأقام على جمعها رجال الإدارة، والمديرين والمرافقين، ولما وصلت إلى مائة وثلاثين ألفا من الجنيهات أعلن باسم الوفد أنه قرر إنشاء مؤسستين اجتماعيتين تحملان اسم «مصطفى النحاس» لكل منهما مائة ألف جنيه».

«وتدل هذه العبارة على ما كنا نحس به في القصر من الضيق، وكان قد اتصل بعلمنا أن النحاس باشا أمر بإعداد نشيد خاص تصدح به الموسيقي عند حضوره في المناسبات، أسوة بما يتبع في التشريفات الملكية».

(٥)

يجدر بنا هنا أن نشير إلى ما أشارت إليه الوثائق البريطانية من أن البريطانيين أبلغوا الملك فاروق أن قصة النشيد الخاص بالنحاس كانت قصة مختلقة!! ومع هذا فإن حسن يوسف يتركها عالقة أو معلقة(!!) ومن العجيب أن في تاريخنا كثيرًا من هذه القصص المختلفة التي يتركها رواتها معلقة على هذا النحو.

(٦)

وفي موضع آخر يستأنف حسن يوسف (أو يكرر) الحديث عما يسميه المباراة بين القصر والوزارة فيقول:

«وجاءت أشهر الصيف فأتاحت الفرصة للمباراة بين القصر والوزارة على استمالة الطلبة والعمال. أقام الملك في ١٧ أغسطس حفلة شاي للطلبة المتفوقين وأمر بإنشاء جائزة فاروق الأول للعلوم والفنون، كما أقام مأدبة إفطار في قصر عابدين لستمائة من الطلبة الغرباء، وكان رد الحكومة على هذا أن قرر مجلس الوزراء إنشاء جائزة للعلوم يطلق عليها «جائزة مصطفى النحاس».

«وفي ٢٩ أغسطس دعا الملك ستمائة عامل إلى إفطار في قصر عابدين، كما دعا مندوبي نقابات العمال بالإسكندرية إلى مأدبة إفطار يوم ٤ سبتمبر في قصر رأس التين».

(٧)

ويروي حسن يوسف كيف أن حسنين باشا كان لا يفتأ يحرض السفير البريطاني ضد حكومة الوفد، على حين كان السفير البريطاني (للأسف) أكثر موضوعية ومؤسسية من ديماجوجية أحمد حسنين أو براجماتيته:

«في ٦ إبريل (١٩٤٣) ذهب حسنين باشا إلى السفير البريطاني وحدثه في شأن الكتاب الأسود، معربا عن رأيه بأن البيانات المدعمة بالوثائق الملحقة بالعريضة تكفي

للحكم على تصرفات رئيس الوزراء وبعض الوزراء، ولكن السفير ارتأى إما تقديم الاتهامات إلى القضاء، وإما مناقشتها بالطرق الدستورية في البرلمان، وبعث السفير إلى حكومته يقول: إنه يبدو من محادثتي مع حسنين ومن تقرير مندوبنا المتصل بدوائر القصر أن الملك يعتزم استدعاء النحاس باشا لكي يسأله عما ورد في الكتاب الأسود، وأن جلالته تحت ضغط زعماء المعارضة قد يلجأ إلى إقالة الوزارة لهذا السبب...».

(٨)

ويشير حسن يوسف إلى مقابلة ثانية لحسنين باشا مع السفير البريطاني الذي كان على درجة من الوعي أهلته للحديث الصريح عن الآثار السيئة لإقالة النحاس في ديسمبر ١٩٣٧:

«وفي ٩ إبريل (١٩٤٣) قابل حسنين باشا السفير مرة أخرى، وقد نصحه الأخير بالتريث وذكره بالآثار السيئة التي ترتبت على إقالة النحاس باشا في ديسمبر سنة ١٩٣٧».

(٩)

ويبدو مما يرويه حسن يوسف، والغالب أنه استند في تذكره وترتيبه إلى ما اطلع عليه من الوثائق البريطانية، يبدو بوضوح أن حالة من هستيريا الرغبة في إقالة النحاس كانت قد سيطرت على حسنين باشا فجعلته يوالي مقابلة السفير البريطاني في أيام متقاربة على نحو غير معهود في مثل هذه الظروف.

وها هو حسنين، حسب رواية حسن يوسف، يواصل محاولاته الفاشلة وغير المسئولة:

«عاد حسنين باشا إلى مقابلة لورد كيلرن يوم ١٣ إبريل ١٩٤٣ بعد أن أعرب زعماء المعارضة عن مؤازرتهم لما ورد في الكتاب الأسود من اتهامات، قال حسنين للسفير: إن أربعة أو خمسة من تلك الاتهامات لا تحتمل المناقشة، وإنها تدين النحاس باشا وأسرته».

«كان من رأى السفير إعطاء فرصة للنحاس للدفاع عن نفسه أمام القضاء أو بإجراء

استفتاء عام! قال حسنين للسفير: إن النحاس باشا لم يلجأ إلى القضاء، وإذا رأى السفير إجراء انتخابات فمن العدل أن تجريها وزارة محايدة، وهنا قال السفير: إنه لا يضمن نزاهة تلك الانتخابات وإن الرجوع إلى البرلمان القائم هو خير وسيلة لإعطاء النحاس باشا فرصة للدفاع عن نفسه».

«قال حسنين: إن التهم الموجهة إلى رئيس الحكومة إذا لم تثبت براءته منها فإن اللوم سوف يوجه بطريقة غير مباشرة إلى السفارة البريطانية لأنها تحتضن وزارة فاسدة! فأجاب السفير بأن المسألة ليست احتضان وزارة فاسدة وإنما نحن نطلب إعطاء فرصة للمتهم لكي يدافع عن نفسه، وأن كل ما نطلبه أن تكون بمصر وزارة تحرص على تنفيذ المعاهدة وتكون حائزة لثقة الأغلبية التي تمكنها من تنفيذ المعاهدة ونحن في زمن حرب».

(١٠)

على هذا النحو، الذي صوره حسن يوسف بدقة، نرى حسنين باشا وقد استنفد أسلحته في الهجوم على النحاس باشا ووزارته متظاهرا بأنه يستجيب لانتقادات المعارضة بينما هو الذي صنع هذه الانتقادات.

وقد بلغ حسنين باشا في حماقته حدًّا جعله يصور لنفسه أنه وصيّ على الشعب وعلى البريطانيين، وتمادى في هذا التصوير القاتل حتى أوصل الأمور إلى حد الانتحار السياسي بأن قدم استقالته من منصبه:

«وفي ختام هذا الحديث أكد حسنين أنه إذا صمم السفير على رأيه فإنه (أي حسنين) سوف يقدم استقالته، وفعلا خرج حسنين من دار السفارة ليقابل الملك ويقدم استقالته في اليوم التالي من رياسة الديوان».

(١١)

ولسنا نعرف الآن إلى أي حد كان الوفد يعلم بتفاصيل ما وصل إليه حسنين باشا في مناقشاته ومناوراته مع السفير البريطاني، وهل بقيت استقالته في إطارها الوظيفي أم أنها خرجت عن هذا الإطار، لكن حسن باشا يوسف يدلنا على أن اتصال حسنين

بالقصر الملكي (أو به على التحديد) لم يتوقف ولم يتضاءل، مما يعني أن الاستقالة كانت درجة من درجات المناورات القاتلة:

«... ورغم اعتكاف حسنين باشا، فإني كنت أطلعه يوميا في داره على أعمال الديوان، وهنا أنقل من مفكرتي عن يوم ١٧ إبريل: «قابلني سير والتر سمارت صدفة عند باب منزلي فاستوقفني وسأل بعد المقدمة المتعارفة عن الجو والسكن: هل استقالة حسنين باشا جدية؟ فأكدت له ذلك، فقال: إنها خسارة أن يكون قد تسرع في هذا العمل.. فقلت له: إن الخسارة تعود على الطرفين».

«ثم سأل عما إذا كانت السفارة تستطيع الكتابة إليّ بالنيابة، فأجبت بالنفي، إذ ليست لي صفة رسمية أستطيع بها الرد عليهم إذا ما استدعى الحال ردا».

(١٢)

نتوقف هنا لنشير إلى ذكاء سمارت الذي أراد أن يكشف تصرف حسنين بطريقة لا يمكن لحسن يوسف الفكاك منها، ولو أن استقالة حسنين كانت حقيقية لكان رد حسن يوسف غير ذلك الرد الذي كشف جزءًا من الملعوب، ويبدو أن حسن يوسف قد أحس بهذا فاضطر لقطع الحديث على نحو ما يعترف:

«وقطعت الحديث بأن سألته أن أوصله إلى محل عمله فاعتذر شاكرا، وانصرف إلى نادي الجزيرة ليستقل سيارته».

(١٣)

على أن أحمد حسنين باشا على حسب ما يقدمه حسن يوسف من تلخيص وتصوير وتسجيل حاول أن يعوض كل هذا الفشل المتوالي بأن ينقل ميدان معركته مع الوفد إلى داخل بريطانيا، وربما نرثي لهذا السلوك من جانب حسنين باشا لكننا نعود لنعترف له بالدأب حتى في المؤامرات، لكن الفشل يواجه حسنين مرة أخرى في محاولة خارج الحدود، ويبدو لنا أن حسنين لم يكن على ذكائه مدركًا لآليات العمل «المتئدة» في الإمبراطورية البريطانية التي كان لدى أجهزتها ما يشغلها مما يفوق موضوعات مؤامرات حسنين أهمية:

«استأنف رئيس الديوان نشاطه بتدبير حملة إعلانية في إنجلترا، إذ أوفد رسولا مسموع الكلمة في الأوساط البريطانية إلى لندن وزوده بنسخ من الكتاب الأسود.. غير أن الحملة لم تفلح لأن الرسول وجد القوم هناك مشغولين بأحداث الحرب عما عداها من الأمور.. وفي تلك الفترة كتب النصر لقوات الحلفاء باستيلائهم فجأة على تونس وميناء بنزرت».

«وأوشك شهر إبريل على النهاية وكانت مناقشات البرلمان عن الكتاب الأسود مستمرة وبطريقة روتينية ولا تخرج عن سؤال يقدمه نائب وفدي وجواب يلقيه الوزير المختص، وموقف متشدد حيال المعارضة».

«في مجلس الشيوخ قدم هيكل باشا استجوابا عن دستورية المناقشة في البرلمان، ولماذا لا يقدم مكرم باشا إلى القضاء للنظر في الاتهامات الموجهة إلى الوزراء؟ وقد أجاب النحاس باشا بأن هذه الأمور تدخل في نطاق المسئولية الوزارية طبقا للدستور ولا تدخل في اختصاص المحاكم».

«وفي ٢٧ إبريل رفض رئيس مجلس النواب استجوابا قدمه مكرم باشا نظرا لأن بياناته غامضة.. ولأن وقائعه غير محددة!».

(١٤)

ويجيد حسن يوسف وصف تصرفات أحمد حسنين باشا المناهضة للنحاس في أثناء الحادث الذي وقع للملك فاروق، وهو يشير إلى تعمد حسنين باشا التصرف بطريقة تضايق النحاس من جميع النواحي، فمن عدم تمكينه من مقابلة الملك، إلى دعوة زعماء المعارضة للالتقاء بالملك الذي لم يلتق بالنحاس، وإلى تكليفهم بما كان من الطبيعي أن يقوم النحاس به، ومن الطريف أن نذكر القارئ بأن كل محاولات الملك ورئيس ديوانه قد باءت بالفشل الذريع:

«... لم يسافر النحاس باشا إلى مكان الحادث وانتدب وزير الداخلية عقب علمه بالحادث في مساء اليوم نفسه، وعندما توجه النحاس باشا في اليوم التالي للاستفسار عن صحة الملك لم يمكنه حسنين باشا من مقابلة الملك إلا بعد أن تحسنت صحته يوم ٢٠ نوفمبر، ولم يكتف حسنين باشا بهذا، بل إنه لم يلبث أن دعا زعماء أحزاب

المعارضة إلى القصاصين للاجتماع بالملك في اليوم التالي، حيث ناقشهم في الموقف السياسي، وكان مؤتمر الحلفاء إذ ذاك منعقدا في القاهرة، فأشار الملك على زعماء المعارضة بانتهاز تلك الفرصة فأوعز إليهم بتقديم مطالب مصر القومية إلى الثلاثة الكبار، ولهذا التوجيه مغزاه من تجاهل الملك للوزارة القائمة».

ومن الجدير بالإشارة أن هؤلاء الزعماء (!!) لم يُمكنوا من لقاء زعماء الحلفاء بالطبع، ويبدو أن حسنين باشا كان يسيء تقدير كل المواقف، وكان يظن رياسة الديوان منصبا دوليا ذا قيمة له أن يأمر وأن ينهى حتى على مستوى رؤساء أو زعماء الحلفاء.

(١٥)

أما الدكتور رفعت السعيد فيروي عن مصطفى أمين أنه كان قد كتب في الأسبوع الأخير من شهر يوليو سنة ١٩٤٢ مقالا في مجلة «الاثنين» محاولا أن يزيد من الوقيعة بين الملك والنحاس، وقد وجد الدكتور رفعت السعيد فيما تضمنه مقال مصطفى أمين ما يدل على شجاعة النحاس وجسارته في مواجهة الملك، وذلك على الرغم مما يذهب إليه رفعت السعيد من أن مصطفى أمين كتب المقال من باب السعي إلى الوقيعة بين الملك والنحاس بتصوير زعيم الأمة متجاوزا في حق الملك:

«... (كتبت مقالا) أحيي فيه حضرة صاحب الجلالة الملك، بمناسبة ذكرى توليه سلطته الدستورية، وكان المقال عاديا، وصفت فيه شعوري نحو مليك البلاد وهو شعور كل مصري، وكان طبيعيا أن يجيز الرقيب المقال، فليس فيه انتقاد للوزارة، وليس فيه مديح لخصم من خصوم الوزارة، وليس فيه مهاجمة لنائب وفدي، وليس فيه شكوى من التموين، أو المطالبة بالجلاء، وهذه كلها كانت ممنوعات لا تجيز الرقابة نشرها بأمر من صاحب المقام الرفيع النحاس باشا الحاكم العسكري، ولكني دهشت عندما طلب رقيب المجلة عرض المقال على مدير الرقابة، وعندما حمل الأستاذ الشافعي البنا رقيب المجلات الأسبوعية مقالي إلى رفعة الحاكم العسكري ليعرضه عليه، هالني بعد ذلك أن علمت أن رفعته أمر بأن يعرض عليه شخصيا كل ما أكتبه عن جلالة الملك، وفي اليوم التالي حضر الأستاذ الشافعي البنا يحمل المقال ويقول: إن رفعة النحاس باشا أمضى الليل كله في حذف وتعديل المقال، ورأيت المقال فإذا بأغلبه محذوف بخط صاحب

المقام الرفيع، حذف رفعة الحاكم العسكري قولي إن الملك فتح قصره لكل الأحزاب وكل الزعماء، فليس للملك حزب لأن مصر كلها حزبه، وليس له رجال لأن المصريين كلهم رجاله، وحذف رفعة الحاكم العسكري كل كلمة فيها إشادة بالملك، أو أضاف إليها وحكومة جلالته، وحذف الحاكم العسكري أن الملك فاروق ملك دستوري لا يرضى بالدستور بديلا، وأن الدستور لم يعطل في عهده يوما واحدا، ولم أصدق أن صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا تبلغ به الجرأة ويبلغ به الاستهتار، ولا أقول كلمة أخرى، فيحذف بيده التحية الموجهة إلى ملك البلاد».

....

....

ثم يقول رفعت السعيد بعد أن نقل ما يمكنه تسميته بالمقال الأصلي على نحو ما أثبته مصطفى أمين، ما نوافقه عليه:

«وليس من شك في أن موقفا كهذا من جانب النحاس كان يعبر عن شجاعة منقطعة النظير، وعن إصرار لا يكل على مجابهة الملك، ومعارضة نفوذه».

(١٦)

وقد وصل اندحار الملك فاروق أمام النحاس باشا في هذه الحقبة إلى حد أنه كان يتحسس بنفسه أخبار الزعيم الوطني الكبير، وقد نقلنا في كتابنا «على مشارف الثورة» عن صليب سامي ما رواه عن حوار عابر جرى بينه وبين الملك فاروق في فندق مينا هاوس (عقب حادث ٤ فبراير) حيث تقابلا مصادفة، على حين كان النحاس مقيما في ذلك الوقت في الفندق هو وزوجته السيدة زينب الوكيل:

«وبينما كنتُ (الضمير يعود على صليب سامي) جالسًا يومًا في ردهة فندق مينا هاوس أقبل الملك (فاروق) مع الملكة فريدة والحاشية، وإذا بي أمامه وجهًا لوجه، فوقفت دون أن أتقدم لتحيته، خشية أن يكون غاضبًا عليّ فيبدو منه ما يسيء إليّ. لكن الملك نفسه قد أبدى استعداده للسلام عليّ، فتقدمت إليه وصافحني يدًا بيد».

....

ربما كان من المهم هنا أن نتوقف لنشير إلى السبب في ذلك الحذر والتوجس اللذين يعترف بهما صليب سامي، وهو أنه كان عضوا في الوزارة التي استقالت في مطلع فبراير ١٩٤٢، بل كان هو نفسه السبب الظاهر لاستقالتها، بسبب موقفه من حكومة فرنسا.. إلخ:

....

«وبعد أن دخل الملك ومن معه الغرفة التي كانت معدة لهم، خرج ووقف، حدثني طويلًا وكان أكثر حديثه عن النحاس باشا الذي كان يقيم في الفندق نفسه، فكان يسألني عما يفعله، وعمن يستقبله، وهل رأيت حرمه، وهل تشترك معه في مقابلة الزائرين».

«وكان جوابي على ذلك أني لست على اتصال بالنحاس باشا، ولم أر حرمه، ولا أعلم شيئًا عنهما».

(١٧)

وفي خضم كل هذا كان النحاس لا يفتأ يعبر عن ثقته بقواعده الشعبية، ويفضي لها بهمومه في الحكم وفي السياسة، وقد اخترنا أن ننقل للقارئ نص خطابه في عيد الجهاد (نوفمبر ١٩٤٣)، الذي صادف العيد الفضي للوفد المصري:

«باسم الله الذي بيده زمام القلوب.. ومقاليد النفوس... باسم الله العلي القادر، أفتتح هذا المؤتمر الجامع، والعيد الوطني الرائع».

«وباسم مصر الكريمة، والوفد المصري الأمين، أحييكم تحية صادقة مقرونة بشكر خالص على تفضلكم بتلبية دعوتنا ومشاركتنا في ابتهاجنا وتمجيدنا لهذا اليوم العظيم.. يوم عيد الوفد الفضي، عيد مصر الحرية الذي تبدي فيه مناقبها، وتسجل مفاخرها في فترة من فترات تاريخها، طبعت حاضرها وخطت مستقبلها».

«تحيتي وشكري لحضرات الوافدين من الأقطار العربية والشرقية ورسل الصحافة الأجنبية الذين التقت عواطفهم جميعا بعواطفنا، فجاءوا من بعيد يشهدون عن كثب مؤتمرنا وينقلون إلى بلادهم وصحافتهم نهضة مصر في مختلف مواقفها، ويصفون ما شهدوا فيها من حياة جديرة بالتسجيل، جديرة بالتقدير».

«وأتوجه بالتحية الخاشعة إلى روح سعد الطاهرة.. أول من حمل اللواء، ولبى النداء، وبث مبادئ الوفد في النفوس، وثبتها في القلوب، فقوى الله به الوفد أركانا ورفع بنيانا، ومنه استلهمنا مبادئ قويمة، وسننا كريمة، لم تكتب في سطور بل نقشت في الصدور، تميز بها الوفد وطبعت شخصيته».

«فالصلابة في الكفاح والثبات على المبدأ والسياسة التي تسير في النهار المبصر، والأمانة والاستقامة، كل هذه بعض صفاته، ومن أخص ميزاته، نقشها سعد بأقواله وأعماله على صفحات القلوب، وورثناها من بعده غرسا صالحا تعهدناه سقيا وريا حتى استوى أخلاقا لا تتبدل،وطباعا لا تتحول».

«وأحيي معه أرواح أولئك المجاهدين من أعضاء الوفد الثابتين الذين استجابوا لوطنهم وأخلصوا جهادهم، وفاضت أرواحهم، وفي إيمانهم على الجهاد فطابت نفوسهم في مثواها، وعطرت سيرتهم في ذكراها، فإليهم وإلى الشهداء الذين رووا أرض الوطن بدمائهم الزكية الطاهرة أرسل تحية مصر الخالدة، في هذه المناسبة الوطنية الرائعة، وأستمطر عليهم رحمة الله الغفور الرحيم».

«منذ أقدم العصور تحتفل الأمة منذ التاريخ المجيد بالمناسبات الكريمة والحوادث البارزة في تاريخها لتسجل مفاخرها، وتدون مآثرها، وتشيد بذكرى ضحاياها وتضحياتها، مطمئنة إلى حاضرها، متحفزة إلى مستقبلها فتعين على جلال ماضيها الباهر، عظمة مستقبلها الزاهر».

(١٨)

ونرى النحاس باشا في خطابه للشعب يؤصل لفكرة احتفال الوفد باليوبيل تأصيلًا يحفظ للمعنى السامي هيبته ومقامه:

«وفكرة اليوبيل فكرة قديمة، كانت في أول أمرها دينية، ثم تطورت على الأيام فصارت اجتماعية وسياسية، وصحب هذا التطور في الصفة، تطور في عدد السنين، فهي قرن أو نصف قرن، وهي ثلاث وثلاثون سنة أو خمس وعشرون، وعلى هذا السنن الحميد، والتقليد المجيد، انعقد إجماع الوفد المصري على أن يحتفل بأخلد أيامه وأقدس ذكرياته وأنبل تضحياته في تاريخ مصر الحديث».

«فمنذ ربع قرن، وفي مثل هذا اليوم من سنة ١٩١٨ نهضت مصر بأسرها تذود عن حريتها، وترفع الصوت عاليا طالبة استقلالها، باذلة في سبيل ذلك الأرواح البريئة، والمهج الغوالي، متحملة من أليم المشقات، ونبيل الآلام والاضطهادات ما لا يحتمله إلا شعب أبي عزيز النفس، كبير الآمال».

«من أجل ذلك رأى الوفد أن يقيم في هذا اليوم يوبيله الفضي بعد أن قضى خمسا وعشرين سنة من حياته المجيدة الخالدة إن شاء الله جاهد فيها جهادا كبيرا، وانتصر انتصارا مبينا، وأحدث في الحياة المصرية تبدلا هائلا، وتقدما واضحا، حتى لقد طبعها بطابعه، وصبها في قالبه».

«لقد كانت الأمة قبل قيامه ممزقة طرائق قددا بسبب الدين والسياسة، فإذا به يؤلف شتاتها، ويجمع كلمتها، فتنطلق منها تلك القوى العظيمة إلى أبعد مداها وأسمى غاياتها، ولم يكد الوفد ينهض نهضته، ويقوم قومته حتى جرت الحياة في النفوس المصرية فإذا المصريون إلى جانب نضالهم السياسي، يقبلون على العلم إقبالا لم تعهده مصر من قبل، وينشطون في ميادين الاقتصاد والاجتماع إلى حد بعيد».

«على أن فتح الوفد في السياسة كان أعظم، وفوزه في ميدانها أجل وأكبر، فقد حقق لمصر استقلالها، وكان الاستقلال قبله حلم الحالم، وأمنية المتمني فأصبح الحلم واقعا ملموسا،والأمنية حقًّا مشهودا، واستعاد للأمة دستورها، وركز حياتها النيابية، ووطدها، وما زال عاملا على تمكين الروح الدستورية وإقرارها في النفوس حتى لا يعبث بها في المستقبل عابث، ولا يطمع فيها طامع».

«والوفد هو الذي جاء بوثيقة الاستقلال، وهو الذي يدرك روحها ويفهم مراميها، ويحرص على تنفيذها تنفيذا دقيقا أمينا، وهو الذي أبلى البلاء الحسن في استرجاع دستور الأمة وحياتها النيابية، وامتازت سياسته الداخلية بالمحافظة عليها، والحرص على قيامها، وشهدت له مواقفه كلها بأنه شديد التمسك بالدستور نصا وروحا، لا يبدي في هذا تسامحا، ولا يعرف لينا».

(١٩)

وهذا هو بعض من خطاب النحاس باشا في عيد الدستور (١٥ مارس سنة ١٩٤٣):

«استطاعت مصر الصامدة، الصابرة، بما قدمته من غالي التضحيات منذ اندلاع ثورة سنة ١٩١٩ بقيادة الزعيم سعد زغلول،وبما استشهد في سبيلها من أرواح طاهرة أبية، وبما سال على أرضها من دماء ذكية، وبتلك الوقفات الباسلة خلف الزعامة الصامدة التي أذهلت العالم بقوة شكيمتها وتمسكها بحقوق شعبها في حياة مستقلة حرة كريمة، استطاعت مصر بصمودها وتصميمها أن تحصل على دستورها في ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بينما كان سعد زغلول ومصطفى النحاس وزملاؤهما ما زالوا في المنفى بمقتضاه أصبحت الأمة بحق مصدر السلطات.. (وإن الملك يملك ولا يحكم) (لكنه يحكم بواسطة وزرائه المنتخبين بمعرفة الشعب انتخابا حرا لا ضغط فيه ولا إكراه)».

«ومن ذلك اليوم اتخذت مصر هذا اليوم لها عيدا تحتفل به كل عام».

(٢٠)

وهذه فقرة من فقرات واحد من محبي الوفد في التعقيب على حب النحاس لعيد الدستور ودفاعه البليغ عنه:

«... ولو أن هذا العيد اعتدى عليه وعلى جلاله وجماله بعض نفر من أصحاب الأغراض والغايات الخارجين على إجماع الأمة الذين لا يفكرون إلا في مصالحهم الشخصية، فراحوا يتآمرون مع سلطة الاحتلال والملك على صاحب العيد (الدستور)، تارة بالتعطيل، وتارة بالإلغاء، وتارة بالتفسير المخل، وتارة باستبداله، ولو أنهم آمنوا بوطنهم ومواطنيهم كما آمنت الكثرة لأخلصوا للدستور، ولو أخلصوا العمل والنوايا وعملوا لمجد الوطن لأنه الباقي على الدوام، آه لو أنهم مضوا مع نصوص الدستور وروحه كما تمسك به سعد زغلول ومصطفى النحاس لكنا أمة من أرقى الأمم الديمقراطية وأعرقها وأقدمها اليوم، وأصبحنا مضرب الأمثال. آه لو تمسكنا بروح الدستور ونصوصه لسلمنا من النكسات والثورات وحكم الأقليات والحكم الشمولي بما فيه من اعتقالات وحراسات ووأد للحريات، ولجنبنا مصر الكثير من الأخطاء والآثام التي نشكو منها هذه الأيام».

«لقد كانت مصر تتخذ من هذا اليوم عيدا قوميا لها، ضمن أعيادها الرسمية، تعطل فيه الوزارات والمصالح الحكومية اعترافا بما لهذا العيد من أثر عظيم في نهضتنا السياسية».

(٢١)

والواقع أن النحاس ظل طيلة الفترة التي حكم فيها منذ فبراير ١٩٤٣ وحتى أكتوبر ١٩٤٤ يعاني من ألاعيب غير مسئولة لم يكف أعداؤه عن تذكيتها وتغذيتها، وكان الملك فاروق نفسه واحدًا من هؤلاء.

وقد وصل الحال بالنحاس إلى إعادة الحديث عن أعداء الديمقراطية في فقرات صريحة من خطابه في عيد الدستور سنة ١٩٤٤ في أثناء رئاسته للوزارة حيث قال:

«لا يظنّ ظانّ أن جهادنا للدستور وتوطيد دعائمه قد انتهى، وأنه أصبح بمنأى عن الخطر بعيدا عن التبييت له والائتمار به.. لا.. فإن للدستور خصوما يكيدون له، وللحياة النيابية أعداء يتربصون الدوائر، ومن حق هذا الوطن علينا أن نبصره بالعواقب ونفتح عيونه على ما ينتظره من حادثات، بل إن واجب مصر في أعناقنا بعد أن أصبح بلدا له مركزه الممتاز، ومكانته السامية بين أمم الشرق والغرب، ومن حق بلادنا علينا وعلى كل محب لها، مخلص في خدمتها، أن يعض على الدستور بالنواجذ، ويعمل جهد المستطاع على أن تظل أحكامه سارية لفظا وروحا، معنى ومبني، حتى تصبح مصر حقيقة بالمنزلة التي وصلت إليها، والمكانة التي تنتظرها، وإذا لم تكن الأمة حرة كل الحرية في شئونها، مطمئنة كل الاطمئنان على مظهر حريتها، وعنوان قوميتها، فلا خير يرجى منها، ولا ينتظر من غيرها أن يقتدي بها ويتخذها نبراسًا وهاديًا».

«إلا أن الحرية بغير الدستور هي حرية مهملة، والكرامة الوطنية بغير الدستور هي كرامة مهلهلة».

(٢٢)

ونأتي إلى ما تسجله أدبياتنا على اختلاف مشاربها عن إقالة النحاس في أكتوبر ١٩٤٤ بعد أطول فترة متصلة قضاها في رياسة الوزارة:

وهذا أولا هو نص كتاب الإقالة :

«عزيزي مصطفى النحاس باشا»

«لما كنت حريصا على أن تحكم بلادي وزارة ديمقراطية، تعمل للوطن، وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا، وتسوي بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات،

وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم».

«صدر بقصر عابدين في ٢١ شوال ١٣٦٣ (٨ أكتوبر ١٩٤٤)»

فـاروق

(٢٣)

وقد تحدث حسن يوسف عن ذكرياته عن إقالة النحاس في أكتوبر ١٩٤٤ حديثًا باردًا لا يحظى بما حظيت به تلك الواقعة من تصوير درامي على يد الفئات المناوئة للنحاس والوفد، حيث كانوا في منتهى السعادة بتمكن أحمد حسنين أخيرًا من الخلاص من وزارة الوفد:

«... في هذا اليوم بالذات الخميس ٥ أكتوبر (١٩٤٤)، قرر الملك عزل النحاس باشا وأعد حسنين باشا خطة محكمة أحيطت بالسرية والكتمان الشديدين مع الاستعداد لجميع الاحتمالات بحيث لا يتمكن النحاس باشا من تقديم استقالته».

«بعد ظهر يوم الخميس تم إعداد كتاب الإقالة، وتوليت كتابته بخط يدي ضمانا للسرية، وقدمته إلى الملك فوقعه وكان بادي الارتياح فلم يعلق على رداءة الخط الذي كتبت به الوثيقة، خلافا لما يحرره الموظفون المختصون في قلم التوقيع بالديوان».

(٢٤)

هكذا نرى أن أقصي هدف لرئيس الديوان (حسنين باشا) كان ألا يمكن رئيس الوزراء من أن يكون صاحب قرار الاستقالة لتبدو المسألة أنها رغبة ملكية تمكنت من فرض إرادتها بعد ٣٢ شهرا من حكم الوفد، على الرغم من محاولات القصر الدائبة أو المستميتة لإبعاد الوفد عن الحكم.

(٢٥)

ولا يجد حسن يوسف حرجًا في أن يروي أنه أخفى خبر الإقالة عن النحاس في لقائه به بالإسكندرية، بل إنه يعترف أنه شارك في خداع النحاس وصرف نظره إلى

موضوعات فرعية، ويفاجئنا حسن يوسف بأن الموعد الذي كان قد حصل عليه من النحاس أصبح بمثابة موعد لتسليمه كتاب الإقالة دون أن يدري النحاس بعناصر المؤامرة.

ومن الجدير بالذكر أن أزمة من الأزمات الصغيرة كانت قد استخدمت لتصعيد اختلاف الملك مع النحاس باشا، وكانت هذه الأزمة تتعلق بمحمود غزالي ضابط الشرطة الكبير الذي أمره الملك فاروق أن يزيل اللافتات التي قرنت الترحيب بالنحاس مع الترحيب بالملك عند ذهابه للصلاة، وأن تتم الإزالة بحيث لا يراها الملك في طريق عودته،فلما صدع الغزالي لأمر الملك من دون الرجوع إلى وزير الداخلية عاقبته الحكومة بوقفه عن العمل!! ونحن نرى فيما يرويه حسن يوسف دليلًا على مدى تورط القصر في الأزمة، حتى وإن استغلها للتعمية على الغدر بالوزارة الوفدية.

«... وكنت مدعوا إلى حفلة الغداء التي يقيمها رئيس الوزراء في قصر أنطونيادس بالإسكندرية يوم السبت بمناسبة توقيع بروتوكول الجامعة العربية، وسافرت بالقطار صباح الجمعة إلى الإسكندرية وفي حقيبتي أمر الإقالة ونزلت بفندق وسط المدينة غير لافت للأنظار وغير بعيد عن فندق سيسل حيث يقيم النحاس باشا، وفي عربة البولمان (إحدى عربات القطار) التقيت بالشيخ يوسف ياسين السكرتير الخاص لجلالة الملك عبد العزيز آل سعود، وبالشيخ السليمان رئيس ديوان الأمير فيصل، وكانا ذاهبين إلى الإسكندرية لحضور المأدبة، ودار بيننا حديث في العموميات، وحول موضوع الجامعة العربية، وقد فهمت من الشيخ يوسف أن موافقة الملك عبد العزيز على نصوص الميثاق بصفة نهائية لم ترد بعد».

«في يوم السبت ٧ أكتوبر عقب مأدبة الغداء وبعد انصراف المدعوين، انتحيت جانبا مع النحاس باشا في حديقة القصر وقلت له: إن جلالة الملك يود أن يعرف ما تقرر بشأن محمود غزالي وقد مضى على وقفه عن العمل ثلاثة أسابيع، قال النحاس باشا: إنه كان منشغلا بالرد على الإنجليز الذين أقحموا أنفسهم في الأزمة، بما يعتبره تدخلا في شئوننا الداخلية! ولما قلت لرفعته إن جلالة الملك يرى إعادة غزالي بك

إلى عمله ولو بصفة مؤقتة، قال: إذا كانت هذه هي رغبة الملك فلا بد من استجواب غزالي لماذا تصرف دون الرجوع إلى الوزير المختص، فأجبت بأن الوزير كان بالإسكندرية ولم يكن الوقت ليتسع، لأن الملك أمر بنزع اللافتات على الفور بحيث لا يراها عند عودته من المسجد عقب صلاة الجمعة اليتيمة».

«وكانت هناك مسائل أخرى معلقة بين القصر والوزارة، منها تعيين عضوين في مجلس الشيوخ تحدثنا فيها وطلبت من النحاس باشا موعدا في الغد، فحدد الساعة الخامسة بعد ظهر الأحد، لأعرض عليه نتيجة اتصالاتي مع الملك في القاهرة».

(٢٦)

ونصل مع حسن يوسف إلى وقائع اليوم الذي شهد إقالة الوفد، وكيف أدى حسن يوسف نفسه دوره البروتوكولي في ذلك اليوم :

«في الصباح الباكر من يوم الأحد ٨ أكتوبر (١٩٤٤) اتصل بي حسنين باشا تليفونيا وطلب عودتي إلى القاهرة فورا! سافرت بالقطار، وبلغت قصر عابدين حوالي الواحدة بعد الظهر وقابلت حسنين باشا وأخذ يحدثني عن تردد الإنجليز في الموافقة على إقالة النحاس باشا، وقال: إنه سألهم بصفة قاطعة إذا كانوا غير قادرين على التدخل لدى النحاس باشا لإنهاء مشكلة غزالي، فلماذا يعترضون على أن يقيل الملك رئيس وزرائه وهو حق من حقوقه الدستورية؟ ثم تكلم عما نشرته صحيفة «البلاغ» لسان حال الوفد بتاريخ أمس من تحذير لمن يضعون العراقيل أمام النحاس باشا في سبيل ممارسة حقوقه الدستورية، وتداولنا فيما أشيع اليوم من أن النحاس باشا دعا إلى عقد مجلس الوزراء في الساعة السابعة مساء لتقديم استقالة الوزارة، بدعوى تدخل الإنجليز في شئون مصر الداخلية، كما أشيع أنه سوف ينشر الكتابين المتبادلين بينه وبين مستر شون في مسألة غزالي بك».

«ذكرت حسنين باشا بموعدي مع النحاس باشا في الساعة الخامسة، فاتصل على الفور برئيس مصلحة الركايب الملكية لإعداد سيارة تقوم فورا إلى الإسكندرية وغادرت القاهرة في منتصف الثالثة بعد الظهر، ووصلت إلى فندق «سيسل» في الخامسة إلا ربعا، حيث استقبلني النحاس باشا في الصالون المجاور لغرفته، وبعد أن أبلغته تحيات الملك، سلمته أمر الإقالة فأخذ يتلوه بصوت مسموع».

(٢٧)

ثم يردف حسن يوسف ما رواه بعبارات قصيرة يقول فيها:

«لم أسجل تفصيل ما قاله النحاس باشا بعد أن قرأ أمر الإقالة، وكان الموقف دقيقا بالنسبة لي، فقد أرتج عليّ، بيد أني أذكر أنه قال:

«ربنا يوفق جلالة الملك، ويلطف بالبلاد..»، ثم استأذنت داعيا له بالصحة والرفاهية».

....

....

(٢٨)

ها هو ذا النحاس قد ترك الحكم، وها هو ذا يتحدث للجماهير عن مشاعره بعد شهر واحد من هذا التخلي في خطابه في عيد الجهاد (نوفمبر ١٩٤٤) فيقول:

«أيها السادة... هذا يوم ميزته الأقدار فبقي فيها فريدا، وزينته الشدائد والأخطار فاتخذته مصر لها عيدا، ظل كالنبت تسقيه حروف الليالي بالمحن والأرزاء، وهو مما يعل وينهل كأنه السيف في ساحة الهيجاء».

«هذا يوم الذكريات الحلوة المرة، والتضحيات التي طبعت في جبين الدهر غرة. هذا عيد الجهاد الذي ما رأيت عيدا تضفي عليه الشدائد روعة وبهاء، وتكسوه الحادثات جلالا ورواء مثل هذا العيد. ذلك أنه يستمد من الكفاح اسمه، ومن الجلاء طابعه ورسمه. فيا له من عيد يأتي كل عام بجديد. وأهلا به يوما من أمجد الأيام وأكرم الأعياد. ومرحبا به موقفا نذكر فيه ما لقينا من آلام ومحن شداد».

«مرحبا به يوما أوقدت شرارته جذوة الوطنية فينا فطهرت من الخور قلوبنا، ومن الضعف نفوسنا، ووقفت مصر يتقدمها سعد وصاحباه في وجه الأسد الرابض... صفا واحدا في أروع صور الأبطال، وأمجد مواقف الاستبسال، شامخة البنيان، ثابتة الأركان، راسخة العزيمة، قوية الإيمان، لا تفزع تحت الضربات، ولا تهتز دون الصدمات».

«فيا لها من ذكرى أمة صممت على أن تحطم أغلالها، واعتزمت على أن تكسر أصفادها، ووضعت هذا الهدف نصب عيونها وجعلته قبلتها، لا ترضى بديلا، ولا تبغي عنه حولا. وكم سلط عليها من الاضطهاد صروف، ومن المغريات صنوف فلم يصرفها بطش جبار عنيد، ولم يحولها وعد أو وعيد، وارتفعت بجهادها فوق الأغراض والغايات، ومضت في كفاحها تضرب للأمم أروع الآيات البينات في الجهاد والتضحية والثبات».

«ويا عيد الجهاد وإنا نستقبلك اليوم بقلوب أثبت يقينا، وأشد إيمانا، ونفوس أكبر في المستقبل أملا، وأعظم رجاء، فالظلام الحالك يتبعه السنا الباهر، والصبح السافر،والعاصفة الهوجاء تمر سريعا وتهدأ وشيكا، وإن مع الضيق لفرجا، وإن مع العسر يسرا».

(٢٩)

ولا يخلو تصوير الوفديين لمواقف الملك من النحاس ومواقف النحاس من الملك فاروق في هذه الفترة من بعض المواقف الفولكلورية، ومنها هذا الموقف الذي رواه علي سلامة في كتابه:

«... هرعت جموع الشعب لاستقبال الزعيم بمحطة مصر عند عودته من مصيفه بالإسكندرية سنة ١٩٤٦، وسار موكب الزعيم في رتل من السيارات مخترقا شارع الملك (رمسيس الآن) وجميع الشوارع المؤدية إلى منزله بجاردن سيتي، وقد تصادف مرور موكب الملك في هذه اللحظات التي اضطر رجال المرور أن يمنعوا السير في هذه الطرق، وأبى الزعيم وموكبه إلا أن يمضي في طريقه دون توقف مما اضطر رجال المرور إلى الإذعان أمام إصرار الزعيم ورجاله للمضي في طريقهم، والتقى موكب الزعيم وموكب الملك في ميدان الإسماعيلية (التحرير حاليا)، ولقد علق الزعيم على هذا الحدث إثر وصوله قائلا في جموع مستقبليه: «وها أنتم الآن قد رأيتم عندما التقى الجمعان، جمع يحيط به الرحمن، وجمع يحيط به الشيطان فانعقد النصر لجمع الرحمن».

(٣٠)

وقد بلور النحاس رؤيته لطبيعة العداوة التي فرضها أعداؤه عليه وعلى الوفد،

ووصل في هذه البلورة إلى أن وصف أساليبهم بأنها أساليب «حروب العصابات»، وهو وصف قاسي بلا شك، غير أن معرفتنا بأساليب أعداء النحاس يجعلنا نعذره فيه:

«أيها السادة... الآن وقد شرحت لكم الموقف في الداخل والخارج بما اتسع له المقام جريا على عادتي في كل عام، لم يبق لديّ ما أقوله إلا كلمة أسف بالغ على ما يحيق بمصر على أيدي بعض المصريين من أبنائها المحسوبين عليها.. أجل.. إني ليحزنني أن تنزل الخصومة إلى هذا القاع السحيق، وأن تستعمل في الحرب السياسية تلك الأسلحة التي لا تستعمل إلا في حرب العصابات، والخاسر في هذا كله مصر المنكوبة التي لم يرد لها ذكر على لسان واحد من هؤلاء الحاكمين منذ انزلق بهم اللسان، وخانهم البيان، وانشغلوا بحربنا عن ذكر مصر ومصالح مصر. ولكن مصر التي عرفتهم وخبرتهم وأعرضت عنهم وأقصتهم ستعلمهم من جديد أن لها إرادة من حديد، وأن بأسها لشديد».

«أيها المصريون.. إنها تجربة باطشة وابتلاء من الله لصقل أرواحكم، وتطهير نفوسكم، فاصبروا وجاهدوا، عضوا على دستوركم، واغضبوا لكرامتكم، وكونوا رجالا لا تقعد بهم أحداث الزمان من الوصول إلى الغاية وارتقاب النهاية، وإنها لنهاية سعيدة إن شاء الله، فيها يفرح المجاهدون المخلصون بنصر الله ﴿يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾».

«أيها المصريون.. كيفما تكونوا يـول عليكم فإن كنتم أهلا للحياة الحرة الكريمة كان الله معكم وشد من أزركم، إنها لمحنة وابتلاء ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾».

(٣١)

ولم يكن خروج النحاس باشا من الحكم كافيا لتهدئة نفوس خصومه، لكن هؤلاء بدءوا يحاولون النيل منه عن طريق إعادة استخدام الكتاب الأسود بأسلوب آخر!! ولم يكن مثل هذا الأسلوب كفيلا بالنجاح في مواجهة النحاس وصلابته، وهنا نشأت فكرة الزج بالدولة والحكومة في خصومة مع النحاس عن طريق تقديمه للمحاكمة!! وعلى الرغم من بريق هذه الفكرة إلا أنها سرعان ما لقيت مصيرها الطبيعي، وهو الوأد.

ويلقي كريم ثابت في مذكراته بأضواء مهمة على ما دار في الكواليس «عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج الوفد من الحكم» من أجل تدبير محاكمة للزعيم الوطني الكبير مصطفى النحاس، ويعزو كريم ثابت قرار الملك بالرجوع عن محاكمة النحاس إلى ذكاء مَنْ استشارهم الملك، وهو ينسب السبب في هذا الموقف إلى وجهة نظر أحمد ماهر القائلة بأنه لن يوافق على هذه المحاكمة إلا إذا أثبت له أن إدانة النحاس محققة بنسبة ١٥٠٪ وليس مائة في المائة فقط، وفي خبث شديد يحاول كريم ثابت أن ينهي إلينا أن تأييده لرأي أحمد ماهر كان له شأن في إقناع الملك بالرجوع عن قرار محاكمة النحاس، ولنقرأ القصة كاملة:

«حدث بعد تأليف وزارة أحمد ماهر بأمد قصير أن قال لي فاروق يوما: إنني حائر فيما يبلغونني إياه عن موضوع محاكمة النحاس.. هذا يقول لي شيئا وذاك يقول لي شيئا آخر.. فأريد منك أن تذهب إلى أحمد ماهر كأنك ذاهب إليه لعمل صحفي، فإذا اختليت به قلت له إنني أوفدتك إليه لكي أعرف حقيقة رأيه في هذا الموضوع، على أن يبقى الأمر سرا بينكما لا يعلم به أحد سواي!».

«فقلت له: وكيف أثبت له أنني أسأله هذا السؤال بأمر من جلالتك إذا لاحظت أنه متردد في الإجابة عنه؟».

«فأطرق لحظة ثم قال: قل له «بأمارة» ما سمعته مني عن بدلة «الردنجوت».

«ونفذت تعليماته بحذافيرها، فقال لي أحمد ماهر: إن موضوع محاكمة النحاس أخطر جدا مما يظن بعضهم.. أنا لا يكفيني أن يقال إن نسبة احتمال إدانته ٩٠ في المائة أو ١٠٠ في المائة لكي أوافق على محاكمته.. إذ لا يخفى أن محاكمته ـ لو تقررت ـ يجب أن تجري أمام محكمة عليا خاصة، ينص الدستور على كيفية تأليفها، وسيكون ضمن رجالها بعض أعضاء مجلس الشيوخ، وهؤلاء يحتم الدستور اختيارهم بالقرعة، وقد يكونون جميعا أو أغلبهم من الوفديين، فينبغي لي والحالة هذه أن أحسب حسابا لجميع الاحتمالات، لذلك فإني لن أوافق على محاكمته إلا إذا ثبت لي أن إدانته محققة ١٥٠ في المائة لا مائة في المائة، بحيث إذا خسرنا «خمسين» لتفاوت الآراء في التقدير ظل هناك مائة في المائة لضمان الإدانة!».

«وأردف أحمد ماهر ما تقدم بقوله: وأرجوك أن تقول لجلالة الملك إنه لو حوكم النحاس وبرئ لضاع كل شيء.. هذه الوزارة.. وهذا النظام.. وعرشه أيضًا!».

«فقلت له: سأبلغه هذا كله حرفيا».

«فقال: وما رأيه هو في الموضوع؟».

«فقلت: إنه يميل إلى المحاكمة طبعًا، ولكني توقعت أن تسألني دولتك هذا السؤال، فسألته عما يكون ردي عليه، فقال لي إنه يترك تقدير الموضوع لك، وإنه إذا قيل لك غير ذلك فلا تصدق!».

«فقال: وهو كذلك.. إن هذا يريحني كثيرًا!».

«وكان شعوري بعد هذه المقابلة أن أحمد ماهر لا يريد هذه المحاكمة».

«ولما اجتمعت بالملك أعدت عليه حديث أحمد ماهر برمته، فسألني: وأنت ما رأيك؟».

«فقلت له: رأيي يا مولاي إن أحمد ماهر رجل عاقل، وإن كلامه في محله!».

(٣٢)

على هذا النحو صور كريم ثابت نهاية مشروع مسرحية هزلية ربما ظن أصحابها أنهم قد يكسبون بها شيئا، لكن قوة النحاس عند عارفيه، وعلى رأسهم علي ماهر، كانت كفيلة بإلغاء فكرة المسرحية.

ومن الإنصاف لتاريخنا أن نذكر أن النصف الثاني من الأربعينيات قد حفل بعدد كبير من المسرحيات التي استهدفت النحاس، لكن مكانة زعيم الأمة كانت قد بنت مسرحًا صادقًا وساحرًا قادرًا على ابتلاع كل هذه المسرحيات بل على ابتلاع أبطالها ومؤلفيها ومخرجيها كذلك.. وليس أدل على صواب رأينا هذا من أن النحاس عاد في عام ١٩٥٠ بأقوى مما كان عليه في عام ١٩٤٤.. وهو ما سنناقشه في فصل تالٍ.

الفصل الحادي عشر

مؤامرة مكرم عبيد والكتاب الأسود

(١)

نتناول في هذا الفصل قصة الانشقاق الأكثر فرقعة في حياة النحاس والوفد، وهو انشقاق مكرم عبيد ثم تأليفه ونشره «الكتاب الأسود»، وسنحاول أن نستعرض بعض ما هو متاح من الأدبيات التاريخية التي تصور هذه الأزمة تصويرا كفيلا بفهمها وفهم حجمها ومدى ما يمكن لتاريخنا أن يفيده من تأمل مثل هذه التجربة.

وكالعادة فإننا نفضل أن نبدأ بنقل النصوص الرسمية المتاحة أمامنا.

كتب النحاس في كتاب استقالة وزارته الخامسة ما يؤكد به على وقوع الخلاف بينه وبين مكرم عبيد، وأن هذا الخلاف هو سبب تقديمه لاستقالة الوزارة!!

«مولاي صاحب الجلالة»

«نظرا لما قام بيني وبين حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية من خلاف جوهري طال أمده، وتعددت مظاهره، وتعذر عليّ علاجه، بالرغم مما بذلته من الجهود، ولما كان هذا الخلاف قد أدى إلى استحالة استمرار التعاون بيننا، فإني أتشرف بأن أرفع إلى جلالتكم استقالة الوزارة، راجيا أن تتنازلوا بقبول أخلص عبارات ولائي، وأصدق آيات شكري على ما غمرتموني وزملائي به إلى آخر لحظة من الثقة الغالية، والعطف السامي».

«وإني يا مولاي ما أزال الخادم الأمين لعرشكم، الوفي لشخصكم».

«القاهرة في ١١ جمادى الأولى ١٣٦١ (٢٦ مايو ١٩٤٢)».

النحاس

(٢)

وقد رد الملك على كتاب النحاس بكتاب قبل فيه استقالة الوزارة وبكتاب آخر كلفه فيه بتشكيل الوزارة، وهذا هو نص الكتاب الأول:

«عزيزي مصطفى النحاس باشا»

«رفع إلينا اليوم كتاب استقالة وزارتكم للسبب الذي فصلتموه به، وإنا مع ما نشعر به من شديد الأسف على هذا الذي حدث لا يسعنا إلا قبولها، مقدرين صدق ولائكم، وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما قدمتم للبلاد من جليل الخدمات».

«وأصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع بذلك».

«صدر بقصر عابدين في ١١ جمادى الأولى ١٣٦١ (٢٦ مايو ١٩٤٢)»

فـاروق

* * *

وهذا هو نص الكتاب الثاني:

«عزيزي مصطفى النحاس باشا»

«يسرني وقد عرفت لكم سداد الرأي، وبعد الهمة، وصدق الولاء، أن أسند إليكم رياسة مجلس وزرائنا، راجيا لكم التوفيق في ظل من التعاون والصفاء الذي أود أن يكون شعار الجميع حتى تصل سفينة البلاد في هذه الآونة العصيبة إلى شاطئ السلام».

«وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع، للأخذ في تأليف هيئة الوزارة، وعرض المشروع علينا، لصدور مرسومنا به».

«والله المسئول أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه خير الوطن العزيز».

«صدر بقصر عابدين في ١١ جمادى الأولى ١٣٦١ (٢٦ مايو ١٩٤٢)»

فـاروق

* * *

وهذا هو نص كتاب النحاس بقبول التكليف:

«... وما من شك في أن الظروف العصبية التي تواجه البلاد منذ حين، تتطلب من

جميع المصريين أن يساهموا في خدمة الوطن العزيز، سواء في ذلك مَنْ كانوا في الحكم، أو خارج الحكم، في جو من الصفاء والتعاون والهدوء».

«وقد راعيت ذلك منذ تأليف وزارتي السابقة فبذلت الجهود تلو الجهود لتحقيق الصفاء والهدوء، وتيسير التعاون لجميع المصريين، مؤيدين كانوا أو معارضين».

«ولئن شاب هذا الجو شائبة أدت إلى استقالة الوزارة السابقة، إلا أن التعاون الكامل، والانسجام الشامل بين الوزراء الذين أتشرف بعرض أسمائهم على جلالتكم يجعل مهمتي بفضل رعايتكم السامية إن شاء الله ميسرة.. موفقة».

«وستكون خطة الوزارة الجديدة في الحكم هي الخطة نفسها التي جرت عليها الوزارة السابقة من حيث أهداف الحكم الوطنية، وأساليبه الحرة المستندة إلى كريم ثقتكم، وتأييد مجلسي البرلمان».

(٣)

بعد هذه النصوص الكاشفة عن الإطار الرسمي فإنه يجدر بنا أن نتأمل فيما سجله حسن يوسف على أنه رأيه الشخصي في «الكتاب الأسود» ومعركته، ويبدو حسن يوسف في هذا الرأي الذي يبديه منصفا للحقيقة وللوفد، لكنه قبل أن يعرض ما يدل على هذا الإنصاف يتعمد التساؤل عن السبب الذي جعل مكرم عبيد يتحاشى، في كتابه الأسود، الإشارة إلى حادث ٤ فبراير، وربما نستطيع الإجابة عن تساؤل حسن يوسف على مستويين: المستوي الأول هو الإشارة إلى حقيقة أن وعي مكرم عبيد لم يكن ليصل إلى القدرة على توظيف مثل هذا الحادث، ومع احترامي لقدرات مكرم عبيد الخطابية أو البلاغية أو التنظيمية فإني أرى أنه كان يتمتع بعقل كبير لكنه كان أصغر من أن يحيط بالمسائل السياسية الكبري، وآية ذلك هو انسياقه التام لتحطيم ماضيه ومستقبله على يد أحمد حسنين كما حدث في موضوع الكتاب الأسود.

(٤)

أما المستوي الثاني فإني أستوحيه مما تدارسناه من مذكرات حسن يوسف في كتابنا «على مشارف الثورة» حيث تحدث في موضع آخر عن أن الحديث عن حادث ٤ فبراير لم يبدأ إلا بعد ٣ سنوات من وقوعه، وقد أشار في موضع سابق من هذا الكتاب نقلناه عنه إلى ما أبداه كل من النحاس ومكرم في تلك الآونة المبكرة:

«... مما يستوقف النظر في موضوع هذا الكتاب (أي الكتاب الأسود) أنه خلا من الإشارة تصريحا أو تلميحا إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وقد كان مكرم باشا من أقرب المقربين إلى النحاس باشا وقتها، وكنا نطمع في أن نقف منه على الأسباب التي حدت بالنحاس باشا إلى رفض الوزارة القومية التي عرضها عليه الملك في اجتماعات الزعماء التي تمت يومي ٣ و٤ فبراير بقصر عابدين، إذ يمكن اعتبار هذا الرفض من المآخذ على الوفد. ولو أن النحاس باشا قبل تشكيل وزارة قومية أو وزارة ائتلافية فإن قبوله كان كفيلا بإنهاء الأزمة دون حاجة إلى الإنذار البريطاني أو محاصرة القصر بالدبابات وإرغام الملك على قبول وزارة وفدية خالصة، ويبدو أن مكرم باشا أغفل الإشارة إلى هذا الحادث لأنه كان مستشارا أو شريكا مؤثرا فيما أدى إليه حادث ٤ فبراير من نتائج تركت آثارا بعيدة في هيبة الحكم في مصر».

(٥)

ونأتي إلى ما أشار به حسن يوسف في صراحة ووضوح إلى ما عرفه بنفسه من دور واضح لحسنين باشا في إشعال الخلاف بين مكرم عبيد والنحاس باشا:

«... اغتنم رئيس الديوان هذه الفرصة وأخذ يعمل على توسيع شقة الخلاف بين رئيس الوزراء (أي النحاس) ووزير المالية (أي مكرم عبيد)، فرتب مقابلة لمكرم باشا مع الملك يوم ٢١ مارس (أي قبل أن تمضي أربعون يوما على تشكيل الوزارة) وخرج مكرم بعدها يقول لمندوب «الأهرام» إنه لقي من الملك «فاروق» إرشادا نافعا، واطلاعا واسعا، ونظرة دقيقة وعميقة إلى جوهر المسائل المعروضة رغم تباينها وبعد نواحيها، إلى أن قال: «لم ألبث طويلا حتى أدركت أن ملكنا الشاب قد ملك زمام الأمور بفضل ما أوتي من رجولة مبكرة، وخبرة منوعة نادرة، قلما أتيحت لملك من الملوك...».

«هذا الوصف الذي سجله مكرم يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التي رسمها النحاس باشا ومكرم باشا عن الملك للسفير البريطاني منذ سنة ١٩٣٧، وعندما تحرج الموقف في فبراير سنة ١٩٤٢».

(٦)

ويذكر حسن يوسف (ولا نقول يعترف) أنه تسلم من حسنين باشا النسخة الأصلية من عريضة مكرم باشا المعروفة باسم «الكتاب الأسود»:

«سلمني حسنين باشا النسخة الأصلية من عريضة مكرم باشا يوم ٢٩ مارس واحتفظت بها في مكتبي بالديوان إلى يوم ١٠ إبريل حيث أعددنا كتابا بإحالة العريضة إلى رئيس الحكومة متضمنا أهميتها لأن مقدمها عضو في البرلمان القائم ورئيس لحزب الكتلة الوفدية وكان وزيرا للمالية عدة مرات، كما كان نقيبا للمحامين أكثر من مرة وقد كلفني حسنين باشا بتسليم كتاب الديوان والعريضة إلى رئيس الحكومة، وإثباتا لقيامي بهذه المهمة دونت في مفكرتي عن هذا اليوم (١٠ إبريل) ما يلي:

«بأمر من معالي الرئيس (أي رئيس الديوان)، اتصلت بمنزل النحاس باشا فأجابني السكرتير ميشيل ساويرس وأخبرته بأن عندي رسالة عاجلة من رئيس الديوان إلى رئيس الحكومة لذا أطلب موعدا لتقديمها، وسأل: إلى متى سأكون بالمكتب؟ فقلت: إلى منتصف الثامنة، وإلى حوالي منتصف التاسعة لم يتصل بي ميشيل فعاودت الاتصال بمنزل الباشا فقيل لي: تفضل!».

«قابلت رفعته (أي النحاس) في مكتبه بالمنزل وكان ممسكا بورقة وقلم، وأشار إلى أنه مستعد لتلقي الرسالة، وبعد أن أبلغته تحيات معالي الباشا (أي أحمد حسنين) قلت له: إنه كلفني أن أحمل إليكم هذا الكتاب، فأخذ يتلوه بصوت عال، ثم استعرض محتويات العريضة، واعترض على عدم ذكر الإمضاءات على الجزء الخاص بانتخابات المحامين، كما اعترض على إطلاق «الكتلة الوفدية» على حزب مكرم باشا، وقال: «أنا رئيس الوفد وأنا أحاربه في استعمال هذه الصفة»، وأخيرا طلب نسخة من العريضة فوعدته باستئذان حسنين باشا في ذلك».

«وفيما بين ٢٩ مارس و١٠ إبريل تمت اتصالات مكثفة بين رئيس الديوان والسفير البريطاني من جهة، وبين رئيس الديوان وزعماء المعارضة من جهة أخرى».

....

....

(٧)

وقد لخص حسن يوسف محتوى الكتاب الأسود على نحو دقيق:

«اشتمل الكتاب الأسود على سبعة أبواب تضمنت نحو مائة مسألة أغلبها أصغر

من أن يذكر.. فيما عدا خمسة اتهامات أو ستة تستحق التسجيل إلا أن مكرم باشا قصر جهده عن تأييدها بما يثبت صحتها:

«١ ـ على سبيل المثال ذكر مكرم باشا أن نظارة النحاس باشا لوقف البدراوي كان نوعا من استغلال النفوذ، وكانت النظارة تدر عليه ١٥٠٠ جنيه سنويا، والحقيقة كما وردت في إجابة الحكومة أن نظارة هذا الوقف كان معهودا بها إلى المنزلاوي بك وفي سنة ١٩٣٦ انتقلت النظارة إلى النحاس باشا، وفي سنة ١٩٣٨ قضت المحكمة الشرعية بتسليم وقف البدراوي إلى وزارة الأوقاف، ولما عاد النحاس باشا إلى الحكم في سنة ١٩٤٢ أسندت إليه النظارة من جديد. ويلاحظ أن أعيان الوقف تقع في سمنود (بلدة النحاس باشا) ولم يضار المستحقون في شيء لأن أجر النظر حق شرعي لناظر الوقف، ومن العسير اعتبار هذا استغلالا للنفوذ، فهو أقرب إلى القول المأثور: «بارك الله فيمن نفع واستنفع...».

«٢ ـ وكذلك ورد في الكتاب الأسود أن النحاس باشا عهد إلى أحد المقاولين لإنشاء طريق سمنود مقابل إسقاط دعوى أقيمت ضد هذا المقاول، ولم يستطع مكرم باشا إثبات ذلك».

«٣ ـ وعن تأجير بيت النحاس باشا في الإسكندرية ادعى مكرم باشا أن إيجاره كان ألف جنيه، وأجاب النحاس باشا بأن قيمة الإيجار لم تزد على ٥٠٠ جنيه، وقال مكرم: إن المنزل استؤجر ليكون ناديا ليليا، وإن النحاس باشا وعد صاحب الملك بتعيينه عضوا في البرلمان، ولم يقم دليل على صحة ما ذكره مكرم باشا في كتابه الأسود».

«٤ ـ وعن موضوع إقامة النحاس باشا في عوامة أو دهبية أو باخرة مملوكة للدولة، فإن كل رؤساء الحكومة فعلوا ذلك!».

«٥ ـ وعن تبرعات أسبوع البر قال النحاس باشا: إن جمعها كان تمهيدا لطلب الإنعام على المتبرعين بالرتب والألقاب، مع توجيه التبرعات إلى مشروعات البر والإحسان!».

«٦ـ ولعل التهم الموجهة إلى وزير الأشغال عن نقل بعض المهمات الخاصة بكوبري بنها لإصلاح عزبة الوزير، أو توصيل ترعة إلى أراضي أحد أصدقائه كانت

تستحق المزيد من الإيضاح، لأن الوزارة أجابت بأن مثل هذه الأعمال كانت ضمن مشروعات الري القديمة!».

«٧ ـ وأما عن موضوع المحسوبيات والاستثناءات في تعيينات وترقيات موظفي الدولة، فتلك مسألة مألوفة في مصر في جميع العهود، ولعلها كانت أكثر عددا في الوزارات الوفدية منها في وزارات الأقلية، ويرجع ذلك إلى أن الوفد هو حزب الأغلبية ولأنه بقي بعيدا عن الحكم زمنا طويلا، فهو في العشرين سنة من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٤ لم يتول الوزارة سوى أربع مرات، ولم يزد حكمه على خمس سنوات».

«وقد جمع النحاس باشا إجابات الحكومة في كتاب أطلق عليه «الكتاب الأبيض» وقدمها إلى رئيس الديوان ردا على عريضة مكرم باشا، واعتبرت الأزمة منتهية أو على الأصح مؤجلة إلى فرصة سنحت في إبريل من السنة التالية، عندما قام رئيس الديوان بمحاولة ثانية لإقصاء النحاس باشا عن الحكم».

(٨)

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن النحاس باشا نفسه كان قد بدأ يحس بتقلب مكرم عبيد وتمرده ورغبته في الانفصال عن الوفد منذ ١٩٣٨، وقد وردت في مذكرات النحاس عن ذلك العام فقرة مهمة تدلنا على أن مكرم بدأ يسفر عن وجهه الحريص على مصالح أخرى:

«نشرت الصحف أنه تحدد لرئيس تحرير المصري دور يناير لمثوله أمام محكمة جنايات مصر دائرة عبد الرحمن الطوير لمحاكمته بتهمة العيب في الذات».

«اتصلت بمكرم وطلبت إليه أن يحضر ومعه بعض الأساتذة المحامين الذين سيتولون المرافعة في هذه القضية».

«حضر مكرم ونجيب الهلالي وصبري أبو علم ويوسف الجندي ومحمود غنام وفهمي جندية وعدة أشخاص من الأساتذة المحامين، وطرحنا مسألة الدفاع على بساط البحث وسرعان ما فوجئت بأن مكرم يعتذر عن الدفاع، فعجبت وسألته لماذا؟ قال لأن هذا من مصلحة المتهم إذ أنني لو حضرت للدفاع عنه لتدخلت السراي

وطلبت تشديد العقوبة لأنها سترى أن هذه القضية حزبية، فقلت سواء ترافعت أو لم تترافع فهي قضية حزبية من الدرجة الأولى، وأنت الذي أمليت الأخبار التي يحاكم بسببها (الشافعي البنا) فغضب وقال أنا أمليتها لصالح الوفد لا لمصلحتي الشخصية، وطال اللجاج والنقاش فقلت له أنت ورأيك، واتفقنا على أن يتولى الدفاع صبري أبو علم ويوسف الجندي ومحمود غنام وفهمي جندية».

«تألمت من تصرف مكرم ولم أشأ أن أثير أزمة وكتمت الأمر في نفسي».

(٩)

وهذه فقرة من فقرات مذكرات النحاس باشا عن عام ١٩٤٠ حسبما سجلها الأستاذ محمد كامل البنا، وفيها يبدو بوضوح شديد أن النحاس كان قد بدأ يشك في توجهات مكرم عبيد وفي طبيعة نفسيته حتى إنه سأل نفسه مستعجبًا: ما هذا الصغار؟

«اتصل بي محمود أبو الفتح صاحب المصري، وطلب مقابلتي في أمر خاص فحددت له اليوم ولما حضر، قال لي: إن رئيس تحرير المصري أخبره أن مكرم باشا عاتبه بقوة على أنه أظهر بيان يوسف الجندي الذي ألقاه في مجلس الشيوخ بمناسبة استجواب قدم لرئيس الوزراء عن شئون التموين».

«فدهشت وقلت لمحمود (أبو الفتح): لعل رئيس التحرير بالغ أو أخطأ في فهم كلام مكرم فقال: إني كلمت مكرم باشا في هذا الخصوص فقال إنه لا يريد أن تبرز بيانات الأستاذ يوسف الجندي أكثر من اللازم حتى لا نتهم بأننا نستغل الظروف ونحمل على الوزارة، فقلت له: هذا كلام تافه لأن مكرم يعلم اليقين أن لا منفذ لنا إلا ما يقال في البرلمان وأن المعارضة الوفدية والمستقلين من النواب والشيوخ جاهدوا جهادًا طويلًا حتى استطاعوا أن يحصلوا من رئيس الوزراء على أن ما يقال في مجلسي البرلمان لا يتعرض له الرقيب ولا يحذف منه شيئًا، وهذه فرصتنا الوحيدة ليسمع صوتنا الرأي العام، ومع ذلك سأكلم مكرم في هذا الموضوع».

«حضر إليّ مكرم صباح اليوم وفاتحته في مسألة يوسف الجندي فقال: إنني أخشى أن تؤول العناوين الكبيرة التي ينشرها المصري والمقدمات التي يقدم بها البيانات على أننا نتحدى الحكومة فتعدل عن موافقتها وتفرض الرقابة على ما يقال

في مجلس البرلمان. فقلت له لا، لا أظن أن شيئًا من هذا سيحصل، وإن الحكومة لو فعلت هذا لأغضبت كثيرًا من المستقلين من أنصارها، ولا يمكن أن يكون ما ينشره المصري خاصًا ببيانات يوسف الجندي أو عبد الحميد عبد الحق أو محمود غنام (عضوي مجلس النواب الوفديين) يحمل الوزارة على أن تفعل شيئًا مما تتصوره، فسكت مكرم ولكن رأيت على وجهه علامات الضيق مما جعلني أعجب من هذا».

(١٠)

ويبدأ النحاس في إدراك حقيقة أن مكرم كان يغار من يوسف الجندي، وهي الحقيقة التي اختفت في ظل الوفاة المبكرة ليوسف الجندي:

«ودار في خاطري أنه قد يكون يغار من أن يوسف الجندي يذكر اسمه كثيرًا في الصحف أكثر منه، ولكن مكرم ليس محتاجًا إلى دعاية فهو معروف بأنه سكرتير الوفد، وأنه من أكبر المعاونين لي، وأكثر الأعضاء قربًا مني، فما هذا الصغار إذًا؟».

(١١)

وهذه فقرات عابرة وردت في مذكرات النحاس باشا عن عام ١٩٤١، وفيها يعقب على بعض ما أبداه مكرم عبيد من آراء كانت تميل منذ مرحلة مبكرة إلى إيثار السلامة:

«فكرت لأول مرة في حديث مكرم لي بالأمس بعد انتهاء جلسة الوفد، ولست أدري لماذا وسوس لي الشيطان أنه ربما كتم عليَّ شيئًا وزاد في شكي أنه لم يذكر لي اسم صديقه الإنجليزي الذي حدثه، وقد فاتحت صبري في هذا الأمر حين زارني اليوم، فأكد لي أن غرض مكرم ليس إلا من قبيل الحرص على قوة الوفد وهيبته، وأنه [أي مكرم] لا يطعن أحد في إخلاصه ولا يشك في حبه لك وحماسته لنصرة الوفد، واكتفيت بهذا وقلت لعله شيطان وسوس لي، واستعذت بالله من الشيطان الرجيم».

(١٢)

ويتحدث النحاس باشا عن مشاعر مكرم عبيد المضطربة حين علم باختيار أحمد حمزة باشا وزيرًا التموين:

«وبدأت الصحف تكتب عن التجار الجشعين واستغلالهم الموقف وإخفائهم

السلع وطلبت إلى مكرم وزير التموين أن يوقف هؤلاء عند حدهم ولكنه كان مرهقًا في إعداد ميزانية تتمشى مع مشروعات الوزارات وتستطيع أن تنفذ للوزراء ما يطلبون، فكلمته في أن يتخلى عن وزارة التموين ونبحث عن شخص كفء يتفرغ لهذه العملية ويكون مسئولًا عنها فرفض وغضب وقال أنا لم أقصر وأديرها على أحسن وجه، فانتظرت وطالت الشكوى وعجبت ما الذي يجعل مكرم يتمسك بوزارة التموين وهو الذي وعد عند تأليف الوزارة بأنه سيشغلها مؤقتًا حتى نجد الرجل الملائم، وتعددت الشكوى ورأيت أن الشعب من حقه أن يحصل على مطالبه خصوصًا وقد دبرنا له الأشياء الضرورية ولا ينقصه إلا عدالة التوزيع ومراقبة الأسعار».

«فاستشرت الوزراء وسألت أن يبحثوا عن شخص نزيه نظيف اليد والجيب فيه كفاءة ليتفرغ لوزارة التموين، فرشحوا لي أحمد حمزة أحد أعضاء الهيئة الوفدية ولجنة الوفد في القليوبية وسألت عنه أكثر من واحد وأكثر من جهة فأجمعوا على أنه رجل غني يدير مزرعة للياسمين على أحسن وجه، لديه مصنع للثلج يمون به مدينة القاهرة وضواحيها وهو يدير أعماله في نشاط ودقة وكفاءة، فضلًا عن أنه متمسك بتعاليم الدين ويحب العدل ويعطف على الفقراء والضعفاء، فلما تأكدت من صحة هذه المعلومات رشحته وزيرًا للتموين ولم أشأ أن أجمع مجلس الوزراء حتى لا يثير مكرم زوبعة، فبعثت بالمرسوم إلى الوزراء فوقعوا عليه ثم بعثت به إلى مكرم فهاج وماج وغضب غضبًا شديدًا وجاء إليّ في عصبية يسألني لماذا اخترت هذا الرجل بالذات دون أن تستشيرني فقلت له خفف من حدتك إنك مرهق بعمل وزارة المالية ومن المصلحة العامة أن نعهد إلى واحد ليكون مسئولًا عن شئون التموين، وقد أجمع إخوانك أعضاء الوفد وزملاؤك في الوزارة على أن أحمد حمزة نزيه وكفء ونظيف، فوقف وهو ممتقع اللون ولا يخفي استياءه وسارع في الخروج وأخذ يستفسر من الوفديين عن السر في اختيار أحمد حمزة وزيرًا للتموين، وأخذ موظفو مكتبه يشيعون أن اختيار وزير التموين انتقام من مكرم لأنه وقف في طريق طلبات غير قانونية لرئيس الوزراء وأصهاره وأسرته».

«وكانت تبلغني هذه الأنباء فلا أعيرها التفاتًا ولا أهتم بها لأن عشرتي مع مكرم والرابطة التي تربطنا سنين طويلة في المنفى والسجن والكفاح والجهاد والاضطهاد كل هذا لا يمكن أن ينسى أو يسيء إلى علاقتنا أو يقلل من رابطتنا».

(١٣)

وقد تحدث النحاس (في المذكرات المروية عنه) عن اللحظة الفاصلة في علاقته بمكرم عبيد حديثًا موجزًا وبسيطًا على الرغم مما حفل به الموقف من مشاعر قاسية فقال:

«... وخاطبني أكثر من وزير في أن بعض موظفي وزارته مظلومون وأنه أرسل إلى وزير المالية مذكرة بإنصافهم فرفضها وجاءت التقارير مرة أخرى تؤكد أن أتباع مكرم لا يزالون يخوضون في سيرة رئيس الوفد والوزارة وقد تعدوا إلى المسائل الخاصة، كذلك جاء بعض أعضاء الهيئة الوفدية الذين يجتمعون بمكرم في داره أكثر الليالي يتحدثون بأنه يسلقني ويسلق أسرتي وأصهاري بلسان حاد وأنه يتهمني بأني أخرجته من وزارة التموين لأنه لم يستجب لاستثناءات خطيرة طلبها منه بعض أفراد أسرتي. ويشهد الله أني ما كنت أعرف شيئًا مما يحدثني به أعضاء الهيئة الوفدية وما تحتويه التقارير التي تقدم إليَّ».

«وزاد الطين بلة أن كثيرًا من المصادر المتصلة بالقصر أخبرت أنه [أي مكرم] يجتمع بحسنين باشا اجتماعات طويلة من وراء الكواليس، وانكشف الغطاء وظهر ما كان خفيًا وأسفر عن خروجه على هيئته وجماعته، وجاء الوزراء وأعضاء الوفد ثائرين غاضبين كيف تعرف هذا كله وتسكت عليه».

«أجبتهم: قد يكون مكرم ضيق الصدر ببعض التصرفات أو غير موافق عليها لكنه لم يصل إلى الحد الذي تقولونه وتنسبونه إليه، وقد يكون بعض الشباب الطائش الذي يتردد عليه يتكلم في المجالس كلامًا قذرًا لكن هو ليس مسئولًا عنه، قالوا لا سل بعض المقربين إليك الذين لهم به صلة ولا يزالون يزورونه من وقت إلى آخر، قلت أفصحوا، قالوا سل الحسيني زعلوك وكامل البنا وهما قريبان منك وسألتهما كلًا على حدة، أما الحسين زعلوك فوافق على كل ما نقل إليّ وزاد عليه بعض الكلمات، وأما البنا فقد تخلص كعادته وقال يا باشا ليس من مصلحة الوفد ولا من مصلحة البلد أن يكون بينك وبين مكرم باشا خلاف بعد هذه السنين الطويلة، وأني لم أسمع كلامًا محددًا ولكنه متألم وغاضب، وحرام أن يفرق بينكما مع أن الإنجليز بأساطيلهم لم يستطيعوا ذلك».

«وبدأت أفيق من غشاوتي وأنفض عن نفسي تراب الثقة الكبرى التي وضعتها في مكرم واحتملت في سبيله وفي سبيل رضاه غضب كثير من الإخوان واستياء عدد غير قليل من الزملاء، ولكني تذرعت بالصبر وقلت لعل الله يهديه في أخر لحظة سواء السبيل ولكنه لم يهتد».

(١٤)

ونأتي إلى اللحظة الفاصلة التي أعلن النحاس فيها بتلقائية وزعامة أن مكرم لم يعد سكرتيرًا للوفد، ولم يعد وزيرًا للمالية.. وهي عبارة حاسمة لا تصدر بمثل هذه البساطة إلا عن النحاس باشا:

«وذات ليلة ذهبنا لحضور جلسة مجلس النواب وكان أحد نواب المعارضة قد قدم استجوابًا لأحد الوزراء وتكلم صاحب الاستجواب ووجه النقد إلى الوزير ثم أعقبه عضو ثان فانتقد الحكومة كلها ورئيسها لأنها مسئولة عن هذا التصرف مسئولية كاملة، فإذا بمكرم يطلب الكلمة فأيد صاحب الاستجواب وزميليه فيما قالاه، وسأله رئيس المجلس هل تتكلم بصفتك الشخصية أم بصفتك الحكومية، فقلت أتكلم بصفتي سكرتيرًا للوفد المصري ووزيرًا للمالية. هنا لم يبق في قوس الصبر منزع، ولا للسكوت محل فاستأذنت رئيس المجلس في أن أتكلم ووقفت وقلت بصفتي رئيسًا للوفد المصري أعلن أن معاليه لم يعد سكرتيرًا للوفد المصري، وبصفتي رئيسًا للوزراة أعلن أنه لم يعد وزيرًا للمالية وسيعرض على حضراتكم في أول جلسة تعديل وزاري لإقراره».

«قلت هذا القول وأنا آسف جد الأسف على أن ظني خاب في صديق العمر وتقديري أخطأ في رفيق النفي والسجن والجهاد، ولكن هدأ من عاصفة قلبي وثورة نفسي أني ما بدأته بل طاولته، ولا هاجمته بل هادنته، ولم أضق به مع تكرار اعتدائه بل احتملته حتى بلغ السيل الزبى».

(١٥)

وقد وصل النحاس إلى قمة انتصاره على مكرم عبيد حين واجهه في مجلس النواب ودوى التصفيق للنحاس، حتى أشار رئيس المجلس يطلب سكوت الأعضاء، ثم ختم النحاس بيانه بقوله:

«... يُحكى أنه كان في مصر شخص يسمى مكرم عبيد بلغ من الشهرة أقصاها ومن المنزلة منتهاها، قربه رئيسه وعظمه زعيمه حتى إذا بلغ القمة وظن أن لا أحد بعده، أخذه الغرور وزين له الشيطان الغرور، فسقط من حالق محطم العقل مزعزع الفكر مضطرب أوضاع الحياة، كان في مصر شخص يسمى بهذا الاسم، فانمحى من الوجود السياسي ذلك الاسم.. رحمه الله».

(١٦)

أما إبراهيم فرج فقد صور خروج مكرم على الوفد بأنه ضعف إنساني، كما أشار إلى تورط القصر في تقريب مكرم، وهو يذكر أن مكرم كان متطرفا في الحب والبغضاء، ولم يكن كأحمد ماهر يراجع نفسه في بعض الأوقات ويتحفظ في تصرفاته، ولنقرأ هذه الفقرات المهمة التي يجيب بها عن تفسيره لخروج مكرم على الوفد فيقول:

«إنني متأسف جدا أن أقول إنه ضعف إنساني شمل بعض رجال الوفد.. وإن كان يختلف أثرا وبعدا من شخص لآخر. هذا الضعف هو الغيرة. فأحمد ماهر والنقراشي كانا يضيقان بقرب مكرم من النحاس، وكانت هذه الغيرة من أهم أسباب خروجهما على الوفد، لأن مكرم كان يلازم النحاس، فالطريق إلى بيته كان نفس طريق النحاس لبيته، وكانا يخرجان معا ويعودان معا، وكان أحمد ماهر والنقراشي لا يعرفان ما يدور بينهما. وفي الحقيقة لم يكن يدور أي شيء يريد النحاس إخفاءه عنهما، لكن النفس البشرية ضعيفة فاستبدت بهما الظنون».

«ومكرم عبيد كان من طبعه حب الانفراد بالنحاس، ولكن عندما تزوج النحاس بدأت مواعيده وارتباطاته الاجتماعية تختلف، خاصة بعد إقالة الوزارة في سنة ١٩٣٧، وكان مكرم يريد أن يقابل النحاس باشا كل يوم، لكن النحاس أحيانا ما يكون مشغولا فلا يستطيع مقابلته، ويريد في الوقت نفسه أن يعدل في لقاءاته ومعاملته بين أعضاء الوفد جميعا فبدأت الغيرة تنتاب مكرم، ثم بدأ التمرد.. وكان هذا من أسباب خروجه على الوفد».

«وكذلك بدأت محاولات القصر لتقريب مكرم الذي استجاب لهذه المحاولات، فكان يذهب للقصر ويدلي بالتصريحات يمتدح فيها الملك بصورة مسرفة، ولما كان

النحاس يطالبه بألا يفعل ذلك كان يقول له: ما أنت كمان ساعات بتقول كده لما تروح السراي».

«فيرد عليه النحاس: أنا أقول وأختار المناسبة بوصفي رئيسا للوفد».

«ثم أوهمت السراي مكرم بأنه من الممكن أن يتولى رئاسة الوزارة، لأنه رجل كفء وشريف، وملئوا صدره بالآمال ولكنها كانت كأمل إبليس في الجنة.. وخرج مكرم من الوفد».

(١٧)

ويحرص إبراهيم فرج على نفي أن يكون للسيدة زينب الوكيل أي دور مؤثر في خروج مكرم على الوفد، وهو الأمر الذي حاولت الأوساط المكرمية الإشارة إليه والتركيز عليه ويقول:

«بالعكس كانت تتمنى ألا يحدث ذلك، وكانت تقول: «كيف سأقابل عايدة»، أي زوجة مكرم، لكن النحاس كان يعرف أن الأمر انتهى لأن القصر استخدم مكرم كأداة لضربه».

ويلتفت إبراهيم فرج إلى عناصر الخبث في تدبير خروج مكرم ويقول:

«وكان القصر يعتقد أن خروج مكرم عبيد من الوفد سيحدث فتنة داخله بين المسلمين والأقباط، لكن لم يخرج معه منهم ـ أي من الأقباط ـ إلا خاصة أهله، زوج أخته وأقاربه. وحدث رد الفعل المعاكس عندما أصرت نقابة المحامين على انتخاب كامل يوسف القبطي نقيبا للمحامين في سنة ١٩٤٢، وعين كامل صدقي وزيرا للمالية بدلًا من مكرم.. لم يحدث الانشقاق بين المسلمين والمسيحيين الذي كان رجال القصر يتوقعونه بقلوبهم المريضة».

وأكثر من هذا يقول إبراهيم فرج:

«مكرم نفسه لم يكن رجلا متدينا، وكان معروفا في المجال الديني أنه ليس قبطيا أرثوذكسيا، إذ ربما كان أبوه إنجيلي المذهب، إنما لما تزوج مكرم من السيدة عايدة كريمة مرقص باشا حنا أصرت أسرتها على أن يُكللوا وفقا لتقاليد الكنيسة القبطية الأرثوذكسية».

(١٨)

كما يروي إبراهيم فرج بعد هذا بعض ما يصور العلاقات المتوترة بين أحمد ماهر ومكرم بعدما اشترك مكرم تحت رياسة أحمد ماهر في وزارة واحدة خلفت حكم الوفد، وتدلنا هذه الوقائع المشهورة (عن خلافات مكرم مع أحمد ماهر والنقراشي) على مدي الفشل الذي جلبه مكرم لنفسه بانخداعه في القصر وانجرافه إلى محاربة الوفد والنحاس.

«فوجئ أحمد ماهر بأن القصر أصدر أوامر مباشرة إلى مديري المديريات بأن ينجحوا مرشحي حزب الكتلة في انتخابات عام ١٩٤٥ فاحتج أحمد ماهر وقدم استقالته وقال للملك: أنا أخدمك داخل الحكم وخارجه، وبالفعل امتنع (عن) التدخل في الانتخابات».

«ولم يطل عهد مكرم عبيد معهم... فقد كان يريد أن يكون رئيس وزارة، ولم يكن في المسألة أي حرج من كونه قبطيا، لأن هناك أمثلة بطرس باشا غالي ويوسف باشا وهبة، أي لم تكن هناك صعوبات مانعة، فذهب إلى أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي وقال له:

«أحمد ماهر والنقراشي اللي كانوا لا يدخلون عليّ إلا بإذن وأنا سكرتير الوفد».

المقصود من كلام مكرم أنه ـ أي مكرم ـ كان سابقا في البروتوكول والنفوذ على أحمد ماهر والنقراشي حتى إن أحدهما لم يكن يدخل عليه وهو سكرتير الوفد إلا بعد أن يطمئن إلى مناسبة الوقت للزيارة، وهذا هو المعنى.

«فقال له (أي أحمد حسنين): معلهش.. الظروف تغيرت يا مكرم باشا، أنتم الآن خرجتم كلكم من الوفد، الطبقية هذه كانت موجودة وأنتم في الوفد».

«وهكذا لم يتحمل مكرم البقاء معهم، وخرج من الحكم بعد مدة قصيرة ولم يعد إليه».

(١٩)

أما كريم ثابت فيشير بكل صراحة إلى الدور الذي لعبه الملك فاروق في تعضيد

ونشر الكتاب الأسود وهو يصل فيما يرويه عن هذا إلى حد أنه يذكر أن الملك فاروق كان لا يخرج من قصره إلا بعد أن يحشو جيوبه بأجزاء من الكتاب الأسود:

«... ومن المعلوم أن فاروق كان يكره النحاس في ذلك الحين كرها شديدا، فحرص على أن تصل إليه أجزاء «الكتاب الأسود» تباعا، والحبر الذي طبعت به لم يجف بعد.. وكان لا يخرج من قصره إلا بعد ما يحشو بها جيوبه فإذا جلس في مجلس خاص سأل قراء العربية من الحاضرين هل اطلعوا على «الكتاب الأسود»، فلا يكادون يقولون إنه لم يتسن لهم الاطلاع عليه بعد حتى يخرجه من جيوبه ويطلب إليهم أن يشرعوا في قراءته فورا!».

«ولم يكتف فاروق بذلك، بل أمر بعض مترجمي الديوان الملكي بترجمة «الكتاب الأسود» إلى الفرنسية والإنجليزية.. ليضع الترجمة تحت تصرف الذين لا يعرفون العربية».

«ودأب على هذه الخطة نفسها في كل ما كان يصل إليه من نشرات سرّية ضد الوزارة النحاسية، وكان يوزعها بيده في جميع مجالسه الخصوصية!».

(٢٠)

ومن الطريف بعد هذا أن يلتفت كريم ثابت إلى المفارقة في أن يقوم ملك دستوري بنفسه بتوزيع مطبوعات سرية ضد حكومته الدستورية:

«ولعله كان أول «ملك دستوري» في العالم اشترك في توزيع مطبوعات سرية مناوئة لحكومته!!».

(٢١)

وفي رأيي أن جزءًا كبيرًا من جاذبية الحديث عن الكتاب الأسود يعود إلى عناصر التشويق في إصداره وفي فكرته لا إلى موضوعه أو إلى محتواه. وقد مضت الأيام حتى أصبح الحديث عن المخالفات التي حصرها الكتاب الأسود مضرب المثل للمخلفات الهينة، التي تدل في أذهان العامة على النزاهة بأكثر من دلالتها على الفساد، ذلك أن هذا «العدو» أجهد نفسه فلم يجد إلا هذه المخالفات مع كل ترصده وبحثه الدءوب.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فمما تجدر الإشارة إليه أن أحد أقطاب النشر في مصر كان سعيدا في نهاية السبعينيات أنه سينشر الكتاب الأسود، وقد ظننت ساعتئذ أن هذا الكتاب الذي قرأنا عنه سيحوي شيئا ذا بال، أو سيحرك مياها راكدة، فإذا بمعظم نسخ الكتاب تخرج من المطابع إلى المخازن بعد فترة طويلة من عرضه والطنطنة له، دون أن يهتم به أحد، وإذا بمن يتصفحه يعجب من أن يكون مثل هذا الكتاب موضوعا لمعركة أو لحديث.

ومع هذا فإن الذين يحبون مهاجمة النحاس والوفد لا يفتئون يكررون الحديث عن الكتاب الأسود، وعما حوى من وقائع أثارت الضجة.

(٢٢)

ثم إن كثيرين لا يزالون يتساءلون عن السبب الذي جعل النحاس لا يحيل مكرم عبيد إلى النيابة بتهمة السب والقذف، ومن الطريف أن النحاس نفسه قد رد على مثل هذا التساؤل مبكرا ردا بليغا وجميلا دل دلالة واضحة على مدى ما كان يتمتع به هذا الرجل من روح رجل الدولة ذي الطراز النادر، وقد أعجبت بكل ما في هذا الرد من تصور كامل لمدى المسئولية الإدارية والسياسية، وعمق هذه المسئولية، وكنت أحس وأنا أقرأ تفصيلات هذا الرد أني أواجه عقلية طبيب مسئول عن حياة المريض الذي يجري له الجراحة، لا عن المرض الذي يعالجه فحسب، بل كنت أحس أن هذا الزعيم قد تعدى دور الجراح إلى دور الأب الجراح الذي يجري الجراحة لابنه هو، وقد أعجبني ما وصف به الدكتور عبد العظيم رمضان رد النحاس من أنه كان بمثابة «درس في الإدارة العامة».

وعلى كل الأحوال فمن المفيد أن نلخص للقراء هذا الرد البليغ:

«في البداية أوضح النحاس باشا أن المادة ٦٦ من الدستور المصري تنص على «أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم»، وأشار إلى أن تخويل مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء يستتبع أن قواعد الإجراءات الجنائية لا تتبع في هذا الصدد، فلا يكون للنيابة العمومية الحق في مباشرة الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها، أو بناء على شكوى يتقدم بها أحد الأفراد، كذلك لا يكون للأفراد الحق في رفع دعوى الجنحة المباشرة، وهكذا فإنه إذا آثر

الوزير الذي أسندت إليه جرائم اتهم بارتكابها في أثناء تأدية وظيفته، رفع الأمر إلى المحاكم العادية متهما مهاجميه بالقذف، بدلًا من الاتجاه إلى البرلمان، يكون قد خالف روح الدستور، لأن تقديم القاذف إلى النيابة العمومية والسلطة القضائية العليا من شأنه سلب البرلمان حقه في الرقابة على أعمال الوزراء، وتفويت الأغراض التي توخاها الدستور من تقرير نظام خاص لاتهامهم ومحاكمتهم».

* * *

وقد بنى النحاس باشا على هذا الفهم القانوني موقفه الذي عبر عنه بقوله:

«ما كان لي ولا لغيري أن يخرج على حكم الدستور، فينقل اختصاص البرلمان إلى القضاء».

(٢٣)

وقد كان النحاس من الذكاء بحيث أجاد تصوير الأمور لو أنها سارت في الطريق السهل الذي يعتقد بعض الكتاب أنه أولى بالموضوع، بأن تحول المسائل إلى القضاء للفصل فيها فقال: «وإذا جاز لمجرد إقدام كاتب، أيا كانت صفته، على اتهام وزارة في تصرف من تصرفاتها، إذا جاز رفع الأمر فورا إلى القضاء، توصلا إلى القول بأنه متى رفع الأمر إلى القضاء وجب تنحي الوزارة الحائزة على ثقة البرلمان بمجلسيه، حتى لا يؤثر قيامها في سير التحقيق، أليس معنى هذا أن تصبح الوزارة مسئولة، لا أمام البرلمان، ولا أمام القضاء، بل أمام كل قاذف وطاعن، حيث تهيأ له لمجرد أنه كتب أو كذب أو افترى، أو قذف، أن يصل إلى تخلي ممثلي الأغلبية عن كراسي المسئولية».

«ماذا يكون مصير الحكم في البلاد إذا تم هذا وجاءت وزارة ثانية فاتهمها نفس الكاتب، أو أي كاتب آخر ورماها بإفك جديد، ألا يجب عليها هي الأخرى، أخذا بهذه الخطة، تبليغ القضاء والاستقالة لترك القضاء حرا؟ وهكذا لا يكون الحكم في البلاد للأمة مصدر السلطات، ولا للبرلمان الرقيب على الوزارات، ولا للوزارات المسئولة أمام البرلمان، وإنما يكون الحكم للقاذفين، والمفترين، وأصحاب الأهواء من الكاذبين والطاعنين، فهل هذا هو المصير الدستوري الذي تريد المعارضة أن تصل بالبلاد إليه؟».

وقد سارع النحاس بالتعقيب على السؤال الذي طرحه فقال:

«إني لأربأ بوطنيتي أن أساهم في الوصول بالبلاد إلى مصير كهذا».

(٢٤)

وهكذا أبدت وزارة النحاس استعدادها لأن تناقش في البرلمان كل ما جاء في الكتاب الأسود، وأعلنت أنها ترحب بكل سؤال أو استجواب يُقدم في البرلمان لهذا الغرض، سواء من مكرم باشا أو من غيره من المعارضين، والمؤيدين، ولما لم يتقدم مكرم عبيد باشا أوحت الحكومة لأنصارها بتقديم الأسئلة عن الوقائع التي وردت في الكتاب، وأخذ الوزراء يجيبون عنها، ثم إن النحاس لم يكتف بذلك، وإنما حرص على إصدار ما سمي بالكتاب الأبيض (أصدرته حكومة الوفد عام ١٩٤٣)، وقد ضمنه جميع بيانات الحكومة، وقرارات مجلسي البرلمان بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد بالكتاب الأسود، وما يتعلق به من مسائل سبق إثارتها في مجلسي البرلمان.

وعلى الرغم من هذا كله فإن الضوضاء التي أحاطت بإصدار مكرم عبيد لكتابه الأسود لا تزال محتفظة بطنينها، وإن فقدت مصداقيتها وتأثيرها مبكرا.

(٢٥)

وتنفرد مذكرات صلاح الشاهد بما استنتجه أو ظنه من أن مكرم عبيد كان يفكر في العودة إلى أحضان الوفد بعدما لقى ما لاقاه من إهمال القصر وتعنته معه:

«... لقد أدرك مكرم باشا هذه الزلة بعد أن تعاون مع أحمد حسنين باشا وأحزاب الأقلية سنوات، فعندما توفى المرحوم صبري أبو علم باشا سكرتير الوفد المصري الذي خلف مكرم باشا، شوهد مكرم باشا يقبل النحاس باشا في سرادق العزاء».

«فهل كان المرحوم مكرم باشا يأمل أن تعود العلاقات بينه وبين النحاس باشا، ويعود سكرتيرا عاما للوفد؟».

«وقد اشتهر عن مكرم باشا أنه بعد انتخابات ١٩٤٥ التي لم يتقارب حزبه «الكتلة الوفدية» في مقاعد مجلس النواب من حصة حزب السعديين وحزب الأحرار الدستوريين، أنه قال: «لقد أقمت هذا النظام وعليَّ أن أهدمه».

(٢٦)

وربما كان من حق القارئ علينا بعد كل هذا أن نطلعه على هذا الزجل المعبر الذي لخص به الأديب العظيم الدكتور سعيد عبده أزمة مكرم عبيد مع النحاس، ونحن ننقله عن نص أوردته سناء البيسي في فصل لها عن النحاس في كتابها «سيرة الحبايب».

كتب الدكتور سعيد عبده هذا الزجل في باب كان يحرر في مجلة أخر ساعة ويرسمه الفنان صاروخان بعد عرض فيلم «فاطمة» الذي لعبت بطولته أم كلثوم. وقد كتبه سعيد عبده على نمط أغنية أم كلثوم في الفيلم «ح أقابله بكره وبعد بكره».. وفيه يغني مكرم عبيد على العود تحت صورة النحاس:

«ح أبوســـه بكـــره وبعـــد بكـــره
وبعـــد بعـــده أبـوســـــه بكـــره
ح أبـــوســـــــــــه بـكـــــره

* * *

يـا كـتلة هيـصي ح أبـوس عـــريـسـي
صـفـصف رئيـسي في شفـايفه بكـــره
أقـــول لـه أهـلًا يقـــول لـي مـهـــــلا
ولمـا أبـوســـه أقـــول لـــه بـكـره
ح أبـــوســـــــــــه بـكـــــره

* * *

يـا قـلبـي جـالـك ســواد كـــتـــابـك
واللـي جـرالـك عـمـره مـا يجـــرى
ح ارجـــع لعـــهـده وامـدح عـوايـده
وادخـل فـي وفـــده فـي العمر مـــرة
مـا دام يـا قـلبـي حتبوسـه بـكـــــره

* * *

ح اقـعـد لـوحـدي في الكتلة بـكــره
أغـسـل عـنـيــه واحــط قـطـــــرة
أنـا حــر أعــشـق وحــر أكـــــره
الـلـيلـة أحـبـه وأحـــاربـه بـكـــره
ح أبـــوســـــــــــه بـكـــــره

* * *

يـا ريـت يـا قلبـي فـي كـل قـبـــلـة
تيـجـي اسـتـقـالـة مـن عـضـو كـتلة
يـا نجــيب هـلالـي يـا فــؤاد غـالـي
قــولوا لرئيـسي راح أبـوسـه بـكــره
والعـمـــر كـلـه يهنـا لنـا بـكــره

الفصل الثاني عشر
النحاس في نهاية عهد فاروق

(١)

لا بد لنا بالطبع من الحديث عن طبيعة العلاقة الشخصية بين الملك فاروق والنحاس في هذه الفترة، ونبدأ فنقول إن كثيرًا من المؤرخين يستسهلون القول بأن النحاس مع تقدم السن قد مال إلى مهادنة الملك فاروق حتى إنه كان في وزارته الأخيرة يلبي للملك من الطلبات ما لم يكن يلبيه له من قبل.

والواقع أن في هذا القول كثيرًا من التجني على الحقيقة نفسها، قبل أن يكون فيه قليل من التجني على النحاس باشا والوفد.

ولو أن النحاس وصل في مهادنته للملك إلى هذا الحد لكان قد استمر في الحكم أكثر مما استمر، لكن الملك فاروق كان لا يفتأ يبحث كعادته عن مبرر للخلاص من حكم الشعب، ولم يكن يدري أن خلاصه من هذا الحكم هو في حد ذاته حكم بالإنهاء التام على فترة ولايته.

ونحن لا نعرف أن النحاس قد خضع للملك في شيء، بل إنه على سبيل المثال صمم على مَنْ اختارهم للوزارة ولم يشأ أن يمرر اعتراضات الملك على نحو ما مررها في ١٩٣٧، فنحن نعرف أنه في ١٩٣٧ قبل من الملك اعتراضه على يوسف الجندي، وأحال وزارة المعارف على عبد السلام جمعة (بالإضافة إلى منصبه)، لكنه في ١٩٥٠ لم يقبل الاعتراض على طه حسين وصمم على وجوده، وقل مثل هذا في كل التعديلات التي تمت في عهد هذه الوزارة التي شهدت أكبر قدر من التعديلات الوزارية.

صحيح أن النحاس ترك الملك يستمتع بالألقاب التي بدأ يحبها وبدأ الشعب يسخر منها، وأن الملك بدأ يبحث عن نسب شريف، وأن الملك بدأ يمارس أكثر من نوع من أنواع الفساد الذي لم يكن يمارسه من قبل، لكن النحاس ترك الملك يفقد هيبة عرشه ولم يشأ أن يساعده في هذا الميدان، لأنه كان قد يئس منه ومن قابليته للتوجيه.

(٢)

وربما كان من المفيد أن نبدأ دراستنا لهذه الفترة بقراءة بعض وثائقها الرسمية او الشكلية.. وهذا أولا هو نص كتاب تكليف النحاس برياسة الوزارة:

«حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا»

«إن توفير الرفاهية لشعبنا من أمن وسلام، أعز رغباتنا، وأعظم ما تتجه إليه أمانينا، ورائدنا دائما أن تكون الحياة النيابية، ونظم الحكم صورة صحيحة لأماني البلاد، وأن تكون عامل إسعاد، ودعامة استقرار».

«وبلادنا العزيزة اليوم في مسيس الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج يوفر كل أولئك، الطمأنينة لأهل البلاد وضيوفها».

«لذلك اقتضت إرادتنا تحميلكم أمانة الحكم، وإسناد رئاسة مجلس الوزراء إليكم، لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام التي ستلقى على عاتقكم في تلك الحقبة الدقيقة من حياة البلاد، والتي تقتضيكم العمل لصالح الشعب، على نهج واضح من السياسة القومية التي تهدف إلى تأليف القلوب، وتوحيد الجهود، للسير بالوطن العزيز نحو الغاية التي نؤملها جميعا لرفعته وإسعاده، وتحقيق ما ينشده أهله من مطالب طبيعية عادلة».

«وإنا على يقين من أن تلك الأماني ستكون رائدكم، ورائد مَنْ تختارونهم للاضطلاع بأعباء الحكم».

«وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع، للأخذ في تأليف هيئة الوزارة، وعرض المشروع علينا، لصدور مرسومنا به».

«نسأل الله جلت قدرته أن يكلأ بلادنا برعايته، ويوفقنا جميعا إلى ما يعود على رعايانا بالخير والسعادة».

«صدر بقصر القبة في ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٩ (١٢ يناير ١٩٥٠)»

فـاروق

(٣)

ربما كان من المفيد أيضًا أن نثني بالإشارة إلى أن دور الملك فاروق في تولية النحاس وزارة الوفد في ١٩٥٠ كان هو أكبر أدواره حجما (وإن لم يكن هذا الحجم نفسه كبيرا بما يكفي لوصفه بأنه دور) فيما يتعلق بتولية النحاس والوفد، ذلك أن النحاس جاء في ١٩٣٦ في عهد الوصاية على الملك حين لم يكن الملك يملك أن يولي أو أن يعترض، وجاء في ١٩٤٢ رغم أنف الملك ورغم قلبه كذلك، أما في ١٩٥٠ فقد جاء النحاس والوفد بمعارضة أقل حدة من الملك، وقد حاول الملك بكل الطرق أن يكون القادم هو الوفد لا الوفد والنحاس معا، لكن محاولاته باءت بالفشل الذريع رغم كل الإلحاح والتآمر ودموع التماسيح.

وسنؤثر في هذه المقدمة أن ننقل تصوير الموقف كما صوره به كريم ثابت رجل الملك الذي كلف بمحاولة إنجاز هذا الهدف المقيت!!

(٤)

يتحدث كريم ثابت بإفاضة شديدة عن الأجواء التي سبقت تشكيل آخر وزارات النحاس باعتباره شاهد عيان مقربا في تلك الفترة، وهو حريص على أن يوضح حقيقة موقفه هو وموقف فــؤاد باشا سراج الدين، وسنعجب من مدى تغلغل التفكير في الجزئيات الصغيرة إلى نفس الملك فاروق وسيطرتها على عقله، وليس من شك في أن التفصيلات التي قدمها كريم ثابت في مذكراته عن هذه الحقبة تنصف فــؤاد سراج الدين بقدر لا نهاية له، ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم فرج روى في مذكراته التي تدارسناها في كتابنا «على مشارف الثورة» ما يؤكد ما ذهب إليه كريم ثابت من محاولات القصر مع سراج الدين. ومن الطريف أنه استشهد بكريم ثابت نفسه الذي روى له التفاصيل حين كانا معًا في سجن المحطة.

يقول كريم ثابت:

«... لم يغير فاروق رأيه في موضوع قبول النحاس رئيسا للوزارة الوفدية الجديدة إلا في مساء اليوم السابق لليوم الذي قابله فيه وكلفه بتأليف الوزارة.. أي في اللحظة الأخيرة.. وبعدما أرهق أعصابنا».

«فقد أبى خلال هذه الفترة التي انقضت بين إذاعة نتيجة الانتخابات وإعادتها في بعض الدوائر أن يحيد قيد أنملة عن القرار الذي استقر عليه رأيه من زمان طويل، وهو ألا يسلم بحال ما بعودة النحاس شخصيا إلى الحكم».

«كنت أباحثه كل يوم في هذا الموضوع بصبر جديد، وأسلوب جديد، ونغمة جديدة، وحجج جديدة لعلي أوفق إلى إقناعه بالرجوع عن تصميمه، وفي كل يوم كان الشعور الذي يخالجني عند افتراقي عنه أنه ازداد عنادا وإصرارا، كأني لم أكلمه، ولم أعالج مخاوفه!».

«ولما لم يلن أمام الصورة المطمئنة التي صورتها له عن إخلاص النحاس، وولائه، وحسن استعداده للتفاهم معه وإرضائه، عدلت خطتي وبصرته بالأزمة العنيفة التي سيواجهها إذا رفض النحاس أن يتنحى عن رئاسة الوزارة وقابل مناوأته له بمثلها».

«فكان تارة يرد على ذلك بأنه يعلن عندئذ عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات التي جرت، ويؤلف وزارة أخرى لتجري انتخابات جديدة.. وكان تارة أخرى يقول إنه يعمد في هذه الحالة إلى تأليف وزارة عسكرية يعتمد عليها في تصريف شئون الدولة إلى أن يريحه الله من بلاء النحاس، أو يحل الوفديون عقدة النحاس من تلقاء أنفسهم عندما يستوثقون من أنه العقبة التي تحول دون وصولهم إلى الحكم! فإذا خذلته البلاد، ولم تقبل هذا الحل أو ذاك، وتمردت عليه، رحل عنها لتستمتع بالنحاس!!».

«ومع أني لم أدع اليأس يتطرق إلى نفسي، لئلا يوهن عزيمتي فأتراجع في جهودي، أعترف بأنه مرت بي أوقات أشعرتني بأن الحكمة والحيطة تقضيان عليّ بأن أحاول البحث عن حل آخر نلجأ إليه إذا فشلت جميع جهودنا عند فاروق وأقام على إصراره حتى اللحظة الأخيرة».

«ففي تلك الأوقات العصيبة، اتصلت بفــؤاد سراج الدين مرارا، واجتمعت به ساعات طويلة كنا نقضيها في تبادل الآراء بالصراحة التي سادت أحاديثنا في كل مناسبة».

«ولم أكتم عنه في خلال هذه الاجتماعات أننا نواجه مشكلة كبرى، وهي مشكلة النحاس ورئاسة الوزارة، وأن جميع الجهود التي بذلتها، وكررت بذلها، لتغيير موقف الملك من النحاس باءت بالفشل التام، ولم أخف عليه أنني أخشى جدا أن يتمسك

الملك بقراره مهما تكن العواقب، ما دام يؤمن بأنه يدافع عن سلامة عرشه ومصير سلطانه».

«ورأيت أن التلويح له برئاسة الوزارة قد يدنيه من وجهة نظر الملك ويقلل من حماسته في الدفاع عن وجهة النظر المناقضة لها، فصارحته بعبارة لا غموض فيها ولا إبهام، بأن الملك يرحب به رئيسا للوزارة الوفدية إذا تنحى النحاس عن رئاستها!».

«وكان فاروق قد قال لي إنه يرضى بأي وفدي آخر رئيسا للوزارة الجديدة بدلًا من النحاس، وكان اسم فــؤاد سراج الدين في مقدمة الأسماء التي ذكرها وقال إنه يوافق عليها».

ويصرح كريم ثابت بتبرئة سراج الدين في فقرة أخرى فيقول:

«وإذا كنت لا أستطيع أن أجزم برأي في موقف فــؤاد من الاشتراك في الوزارة في يناير سنة ١٩٥٠، وهل كان جادا فيه أم غير جاد، فهناك أمر أستطيع أن أجزم به (يشير كريم ثابت إلى قصة تناولها هو نفسه في مذكراته بالتفصيل حول تفكير سراج الدين في ذلك الوقت أن يتفرغ لسكرتارية الوفد)، وهو أن فــؤاد سراج الدين بريء مما عزي إليه يومئذ، وهو أنه سعى لإقصاء النحاس عن رئاسة الوزارة، ليكون هو رئيسها، أو أنه تمنى أن يصر الملك على عناده فتئول إليه رئاسة الوزارة بعد تنحي النحاس عنها.. فإن جميع الاتصالات والمباحثات المتعلقة برئاسة الوزارة جرت بواسطتي وعن طريقي في تلك المناسبة، ولم يكن أحد يعلم حقيقة ما يدور فيها سوى الملك».

(٥)

وقد روى صلاح الشاهد في مذكراته تفصيلات كثيرة عن ظروف عودة الوفد إلى الحكم في ١٩٥٠، وهي تفصيلات مناقضة تماما لما رواه كريم ثابت في مذكراته التي نشرها في بداية عهد الثورة، ناسبا الفضل فيها إلى شخصه، ثم كررها في كتابي مذكراته اللذين صدرا عن دار الشروق، وتدارسناهما في كتابنا «على مشارف الثورة».

وقد أسند صلاح الشاهد ما عرفه في هذا الشأن إلى كثيرين من أبرزهم صديقه عوض قنديل الصحفي، الذي كان صديقا صدوقا لغزالي باشا مدير الأمن العام، الذي

حدثت بسببه الأزمة الشهيرة بين الملك والوفد في وزارة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤، ثم صار وزيرا للزراعة في عهد وزارة الهلالي.

وقد روى عوض قنديل قصة التحول الملكي ناحية الوفد على أنه تم قبل خروج إبراهيم باشا عبد الهادي بشهور، وأن اتصالات تمت بوساطة المرحوم غزالي باشا وبدون اشتراك قيادة الوفد بين مستر تشايمان أندروز القائم بأعمال السفير البريطاني في القاهرة ـ وكانا صديقين ودودين ـ وحسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة وحسين سري باشا والدكتور محمد نصر الطبيب الخاص للنحاس باشا، تستهدف تأليف وزارة محايدة برئاسة المرحوم حسين سري باشا وتجرى انتخابات حرة (ثم) يؤلف حزب الأغلبية في مجلس النواب الحكومة الجديدة، وكان مفهوما أن الوفد هو صاحب الأغلبية الساحقة المؤكدة، وأن رئاسة الحكومة ستكون للمرحوم مصطفى النحاس باشا».

«وبدأت هذه الاتصالات في مسكن المرحوم محمود باشا (غزالي) بالمنزل رقم ١٠ بشارع سراي الجزيرة».

....

وقد أردف صلاح الشاهد التفصيلات التي رواها في هذا الشأن بجملة مهمة وضرورية لروايته التي أفاض فيها من أجل تكذيب كريم ثابت فيما زعمه منذ مرحلة مبكرة من أنه كان مهندس سياسة الوفاق التي جاءت بالوفد إلى الحكم:

«ولم يكن كريم ثابت يدرى بأي شيء مما يجرى برغم صلته الوثيقة بالملك نهارا وليلا».

(٦)

وأعود لأقول إن الوفد جاء إلى الحكم في بداية ١٩٥٠ بإرادة شعب مصر، وإذا كان للبريطانيين فضل في إتيان الوفد فلم يكن هذا الفضل يتعدى رفع يد الملك الغليظة عن إرادة الجماهير، وإذا أريد تصوير عودة الوفد على أنها كانت تعبيرا عن ضجر الشعب من حكومات الأقلية فلا بأس، لكن الشعب أراد الوفد وعبر عن هذا أصدق تعبير.

ومن المضحك أن يقال إن نسبة المقاعد التي حصل عليها الوفد في الانتخابات التي جاءت به إلى الحكم في ١٩٥٠ لا تتوازى في مجملها مع عدد الأصوات التي حصل عليها، وهذا في رأيي شبيه بالذين يقولون إن فريقا لم يفز على فريق آخر إلا بهدف واحد، أو بعبارة أدق هو قول شبيه بالإشارة إلى فوز الفريق الذي فاز بالكأس النهائية والقول بأن الفارق بينه وبين الفريق الذي فاز عليه لم يكن في كل مراحل البطولة كبيرا، وهو قول لا ينتقص من الفوز، بل إنه على العكس يجعل له مذاقا أحلى وأبلغ تعبيرا عن طبيعة الفوز، فقد كان فوزا صعبا ولم يكن سهلا ولا تقليديا ولا يأسا ولا تحصيل حاصل على نحو ما عرفت مصر في عصور أخرى.

(٧)

ولا ينتهي العجب عند هذه المزاعم، فإن من أعجب ما يوجه إلى الوفد والنحاس أن يقال إن حسين سري وزوج ابنته محمد هاشم باشا كانا يعملان من أجل فوز النحاس باشا بالأغلبية التي فاز بها في انتخابات ١٩٥٠، وأن هذا كان باتفاق مسبق، ومن الواضح من تطور الأحداث بعد هذا أن سري وهاشم كانا يعملان من أجل محاولة تقليل نسبة الأغلبية الكبيرة التي سيحصل عليها الوفد، لذلك فإننا لا نجد تكريما ولا مجاملة حظي بهما سري من الوفد والنحاس بعد إنجاز الانتخابات، بل إن الرواية التي تقول إن الملك فاروق قال لسري باشا إنه عينه رئيسا للديوان لأنه هو الذي أتى بالوفد إلى مقاعد الحكم تدل دلالة قطعية على أن الملك (وليس الوفد) هو الذي جاء بسري إلى مقعد رئيس الديوان، وأنه جاء به لسبب مناقض لذلك الذي يدعيه مناهضو الوفد.

ومما تجدر الإشارة إليه وفهمه أن حسين سري باشا كان هو الذي طلب الخروج من هذا المنصب بعد أن تعرض وهو فيه لكثير من ضغوط الحاشية ومضايقاتها، ولسنا نجد في أي من المصادر المتاحة ما يدل على أن الوفد تمسك بوجود سري في ذلك المقعد المتميز، ولا سعى إلى مثل هذا الموقف، ذلك أن الوفد بقيادة النحاس لم يكن يعول على الإطلاق على خير يأتي من رجال من طراز حسين سري باشا.

(٨)

وربما كان من المفيد أن نتأمل فيما يرويه رجل الديوان الملكي حسن يوسف

عما أحس به من رد فعل الملك فاروق نفسه تجاه نتائج الانتخابات البرلمانية هذه التي كانت بمثابة الانتخابات الأخيرة في عهده، وهو ما أتيح لحسن يوسف نفسه أن يكون شاهد عيان عليه، ومن اللافت للنظر أن يكون رد الفعل على هذا النحو من العصبية والخوف من الوفد وقوته، وهو ما جعل الملك يقترح على نفسه ويستطلع رأى صاحب المذكرات في أن يعين سري باشا رئيسا للديوان، ومن الطريف هنا أن نذكر ما ترسخ في الوجدان الشعبي منذ ذلك الحين من أن الملك قال لسري ما معناه: «ما دمت قد حضرت العفريت فعليك صرفه»، وهو معتقد شعبي طريف:

«... ما إن ظهرت النتائج الأولى للانتخابات معلنة فوز الوفد الساحق، حتى ثار الملك وأوفدني في مساء يوم ٤ يناير إلى رئيس الحكومة (أي سري باشا) لسؤاله عما حدث في شأن ما وعد به من نتيجة متوازنة، وكان رد سري باشا أن معركة الانتخابات كانت بمثابة استفتاء بين الملك والنحاس، سألته عما إذا كان هذا هو جوابه الرسمي، فاستدرك واستدار على كرسيه في وزارة الداخلية ثم قال: «يمكنك أن تقول لمولانا إن الانتخابات جرت في جو من الحرية التامة والحياد المطلق...»، ثم سألته عن رأيه في الخطوة التالية وهو يعلم أن الملك لا يرضى بالنحاس باشا رئيسا للحكومة، فقال: «حاولوا مع سراج الدين..».

«بعد عرض هذه الإجابة على مسامع الملك لم يهدأ باله في تلك الليلة واتصل بي في الساعة الثالثة صباحا عن طريق التليفون المباشر يستطلع رأيي في تعيين حسين سري باشا رئيسا للديوان، وقد أجبت على الفور باستحسان الفكرة وقلت: «ليشاطرنا متاعب الحكم بعد الذي كان من أمر الانتخابات...»، وكلفني بالاتصال بسري باشا وعرض المنصب عليه».

(٩)

وعلى كل الأحوال فإن النحاس لم يأل جهدًا ـ كعادته ـ في رعاية الملك فاروق ونصحه طيلة عهد وزارته الأخيرة، وقد كان هذا طبيعيًا ومتوقعًا من هذا الزعيم ذي القلب الأبيض والعقل الكبير.

وقد امتد الدور الذي أداه النحاس في هذه الفترة إلى علاقة الملك فاروق بوالدته وبعض شقيقاته، وفي هذا الميدان بذل النحاس جهودًا محمومة من أجل إنقاذ واجهة

الأسرة الحاكمة، لكن رعونة فاروق فيما مضى من سنوات، كانت كفيلة بأن تحول بين النحاس وبين النجاح في هذه المهمة الحرجة.

ومن العجيب أن كريم ثابت نفسه لا ينسى حين يتحدث عما أسماه بتحسن العلاقة بين الملك والنحاس في عهد وزارة الوفد الأخيرة، أن يذكر أنه هو الذي تولى إقناع النحاس بالدور الذي لعبه في محاولة إثناء الملكة نازلي عن الخط الذي كانت قد سارت فيه بالفعل:

«وكان عليّ بعد ذلك أن أقنع النحاس بأن يأخذ على عاتقه مهمة معالجة هذه المشكلة فتدرك «الملكة» نازلي أن الملك والوزارة متحدان في موقفهما منها ومن مشروع هذا الزواج، وأن الحكومة متضامنة مع الملك ترى رأيه وتشاطره استهجانه واستنكاره».

وبعد أن يروي كريم ثابت تفاصيل الجهود التي قام بها النحاس باشا مع الملكة نازلي يخلص إلى أنه ينبهنا من طرف خفي إلى أنه كان صاحب الفضل في تحسين علاقة الرجلين في فترة لم تتجاوز أربعة أشهر:

«وهكذا عرف النحاس، في خلال أربعة أشهر، كيف يحول شعور فاروق نحوه تحويلا تاما، فغدا في نظره الصديق الذي يستطيع أن يعتمد على ولائه بعدما كان العدو الذي يتحتم عليه أن يحمي عرشه من خطره!».

ويقدم كريم ثابت مثلا بليغا يصور به الانقلاب الذي حدث في علاقة الملك والنحاس حين دعا الملك رئيس وزرائه إلى الركوب معه في إبريل ١٩٥٠:

«فعند هذا الضريح وقف فاروق في يوم ٩ أكتوبر ١٩٤٤ «ليخبر والده أنه طرد النحاس من الحكم في اليوم السابق»، كما قال لبعض رجاله عند عودته إلى القصر!».

«وعند هذا الضريح نفسه أمر فاروق في يوم ٢٦ إبريل سنة ١٩٥٠ بدعوة النحاس إلى الركوب بمعيته تحية له وتكريما».

(١٠)

على أن علاقات الود بين الملك والنحاس في وزارة الوفد الأخيرة لم تدم كثيرًا،

وإن لم تصل إلى درجات عنف شديدة، وربما نجد مثلًا معبرًا عن طبيعة هذه العلاقة فيما يرويه حسن يوسف في مذكراته عن ردود فعل النحاس باشا تجاه تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي في ديسمبر ١٩٥١، وقد كان رد الفعل ثلاثي الأطوار، فحين أنهى حسن يوسف إلى النحاس النبأ كان رد فعله الفوري أنه مستقيل، وبعد يوم تداول فيه الرأي مع مساعديه رأى الاستمرار، ولما زاره حافظ عفيفي مجاملا رد له الزيارة في اليوم التالي.

وها هو حسن يوسف يسجل لنا ذكرياته الجميلة عن هذه الأطوار الثلاثة، وهي ذكرياتٌ تدل على ما كان النحاس يتمتع به من سجايا حميدة متعددة ما بين التعبير التلقائي عن المشاعر، ثم الأخذ برأي الجماعة، ثم الالتزام بحدود اللياقة الاجتماعية:

«.... عقب صدور الأمر بتعيين حافظ باشا استأذنت في إبلاغه إلى رئيس الحكومة فقال الملك: «لماذا؟» فأجبته بأن هذا هو ما تقضي به التقاليد الدستورية، وبعد تردد أبدى موافقته».

«اتصلت على الفور بالنحاس باشا في منزله وأبلغته أمر التعيين فقال: «هذا مستحيل.. أنا مستقيل..»، وفي اليوم التالي تفضل بالاتصال بي في مكتبي عن طريق التليفون المباشر بيننا، وقال: «أخبرتك بالأمس أني مستقيل ولكن بعد التشاور مع إخواننا هنا قررنا الاستمرار والكفاح».

«... سألني حافظ باشا (عفيفي) عمن يبدأ بالزيارة؟ (دار الحديث في الفترة التي أعقبت تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي) رئيس الديوان أو رئيس الوزارة؟ قلت: إني لست خبيرا في شئون المراسم والبروتوكول، فهي من اختصاص ديوان كبير الأمناء.. ولكن المفروض دستوريا أن رئيس الوزراء يشارك في استصدار الأمر الملكي الخاص بتعيين رئيس الديوان.. وسواء كانت المشاركة صراحة أو ضمنا، فإنها تعتبر موافقة منه تستوجب الشكر له».

«وتوجه حافظ باشا إلى رياسة مجلس الوزراء وقابل النحاس باشا، وفي اليوم التالي (٢٦ ديسمبر) قدم النحاس باشا إلى القصر ورد له الزيارة».

«وجاء النحاس باشا يرد الزيارة لرئيس الديوان يوم ٢٦ ديسمبر ثم تفضل بزيارتي

في مكتبي وقال: إنه بعد أن هم بمغادرة القصر ذكرني بالخبر فعاد إلى التشريفات وصعد إلى مكتبي رغبة منه في مجاملتي، وتحدث طويلا في الشئون الجارية ثم حان موعد الصلاة فقام وتيمم وأدى فريضة الظهر».

«وكان الصحفيون في انتظاره وسأله مندوب «الأهرام» عن الحالة فقال: «إن الوزارة لم تقدم استقالتها.. وكل شيء حسن.. والله يوفقنا».

(١١)

ويشير الدكتور رفعت السعيد إلى حقيقة مهمة وهي أن كريم ثابت باشا، وكان واحدا من أقرب المقربين من الملك، قد اعترف أمام محكمة الثورة بأن الملك قبل النحاس على مضض، «لأنه مكنش عايزه، ولكن النحاس معاه الأغلبية، ومش ممكن ما يجيش، لكنه قبل النحاس على مضض، لأنه كان بيسمع أن النحاس حاييجي يقلل من سلطته».

«... أما حسين سري باشا فيعترف في شهادته أمام نفس المحكمة بأن الملك ذعر من نتيجة الانتخابات، ومن مجيء النحاس وقال: الملك السابق كان يعتقد أن مجيء الوفد الحكم حيبقى صعب عليه، وحتبقى تحصل مشادات بينه وبين رجاله، فطلب مني أن أكون رئيس ديوان وقال لي: أنت السبب لأنك في الانتخابات اللي عملتها كنت رئيس حكومة رجعت الأغلبية الوفدية، ودول حاييجو يعاكسوني، فأنا عاوزك تيجي رئيس ديوان علشان تتقبل الصدمات».

(١٢)

وقد روى حسين سري قصة الخلاف حول دخول طه حسين الوزارة، (في شهادته أمام محكمة الثورة أثناء محاكمة كريم ثابت) فقال إنه لما طُلب من النحاس تأليف الوزارة عرض عليّ بعض الأسماء، وكان من بينهم طه حسين، بعضهم استبعدته بموافقة النحاس، وقلت للنحاس بلاش طه حسين لأنهم في السراي بيقولوا عنه إن أفكاره يسارية، فقال: ده أهمهم، فقلت له: أنت متشدد فيه؟ فرد عليّ بأن ده أهم واحد عندي، إنشالله تشطب الكل أنا مستعد أتنازل عن كل الوزراء ما عدا طه حسين، فقلت للملك: آدي الكشف واللي بيتشدد فيه النحاس قوي طه حسين، فقال مستحيل ده

راجل أفكاره يسارية، قل للنحاس إني مش عاوزه، ولكن النحاس زي ما قلت قال إنه مستعد أن يتنازل عن كل الوزراء إلا طه حسين».

«وكان النحاس مصمما على أن يستمر وحتى النهاية في تلقين المزيد من الدروس للملك، ومصمما على الاستمرار في تحديه هو والاحتلال الإنجليزي».

(١٣)

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن النحاس باشا والوفد معه قد وقفا أكثر من موقف معتدل في أثناء الوزارة الوفدية الأخيرة، وقد كان أشهر هذه المواقف على المستوى الحزبي ذلك الموقف الذي اتخذه النحاس من عريضة المعارضة الشهيرة في عام ١٩٥١.

ويعبر حسن يوسف بوضوح عن إعجابه بما يصفه بأنه الموقف الحكيم الذي وقفته وزارة الوفد الأخيرة تجاه عريضة المعارضة، وهو يقول في هذا المعنى:

«... وكان هذا تصرفا حكيما من الوزارة لأنها رأت أن في تقديم ست عشرة شخصية إلى المحاكمة بتهمة العيب في الذات الملكية، من بينهم رئيس سابق لمجلس الشيوخ ورئيس سابق للوزارة، فضلا عن رياسته للديوان، وأربعة عشر وزيرا، وإجراء تحقيقات معهم وما يترتب على ذلك من الإدلاء بأقوالهم دفاعا عن أنفسهم، ما لا يتفق مع هيبة الملك وكرامة الجالس على العرش، وقد أقر الملك هذا الرأي ومرت الأزمة بسلام».

* * *

ويواصل حسن يوسف مديحه لسياسة الوفد في وزارته الأخيرة مركزًا على هذه الجزئية فيقول:

«وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن الأمور يمكن أن تساس بالهدوء والروية بين القصر والوزارة طالما ابتعد عنها غير المسئولين من حاشية الملك ومَنْ لهم صالح شخصي في أمر من أمور الدولة».

(١٤)

وفي رأيي أن أكثر مشكلات النحاس في وزارته الأخيرة كان هو التوسع في الفئات

التي اختار منها وزرائه، وهو التوسع الذي بدا ديموقراطيًا أو شعبويًا لكنه من ناحية السياسة والعمل التنفيذي كان أقرب إلى التدمير، ونحن نعرف مدى معاناة النحاس باشا من زكي عبد المتعال وزير المالية الذي سرعان ما انفصل عن الوفد، ثم كان هو نفسه قاسمًا مشتركًا في الوزارات التي خلفت وزارة الوفد، فقد عمل وزيرًا مع علي ماهر، وعمل وزيرًا مع أحمد نجيب الهلالي، وقد عانى الرجلان منه على نحو ما عانى النحاس.

كذلك فقد عانى النحاس باشا من عبد اللطيف محمود وما نسب إليه ونحن نراه فيما روى عنه من مذكرات يصرح بأن ذلك الوزير كان أكبر غلطة في اختياراته!!

ولم يكن الدكتور أحمد حسين هو الآخر بعيدًا عن دائرة القلق والإقلاق لجماعة سياسية عرفت بالالتزام واحترام الزعامة.

وهذه فقرة من المذكرات التي رواها الأستاذ محمد كامل البنا يتحدث فيها النحاس باشا عن معاناته من زكي عبد المتعال:

«كان اختيار زكي عبد المتعال وزيرًا للمالية اختيارًا غير موفق وعمت الشكوى منه، فنصحته أكثر من مرة فلم ينتصح فلم أجد بدًا من أن أعفيه من منصبه، وطالبت بأن يرشح لوزارة المالية شخصية اقتصادية لها وزنها ولها سمعتها النظيفة، ورشحنا عبد الجليل العمري فاعتذر، وحسين فهمي فاعتذر، وعرض عليّ أسماء عدة أشخاص آخرين فلم أجد فيهم الكفاءة لتولي المنصب، وأخيرًا عرض عليّ فؤاد سراج الدين أن يتولى وزارة المالية مع وزارة الداخلية، فقلت له إن أعمال الوزارتين كثيرة ولا تستطيع أن تقوم بها، قال سأختار إلى جانبي الأشخاص المتخصصين المنتجين ولم نجد بدًا من الموافقة وتولاها وأنا أتوجس خيفة من أن يفشل في إدارتها، ولكنه أظهر كفاءة ودراية كانت موضع إعجاب الجميع، ولم تلهه الداخلية عن المالية ولا المالية عن الداخلية».

....

....

ومما يجدر بنا ذكره في هذا المقام أن الوفد حين طُلب منه في أول عهد الثورة تطهير صفوفه من بعض من شابت تصرفاتهم بعض الشبهات وضع على رأس هذه القائمة ثلاثة من أعضاء هذه الوزارة الأخيرة وهم: حامد زكي، وعبد اللطيف محمود، وحسين الجندي.

أما الثورة نفسها (أي ثورة ٢٣ يوليو) فقد تكفلت بعقاب محمد زكي عبد المتعال، وبإرهاق الدكتور أحمد حسين، وذلك على الرغم من ترحيبها الشديد بمن كانوا ينتقصون من قيمة الوفد.

(١٥)

ونأتي إلى قصة قضية الوثائق المزورة، وقد كانت هذه القضية بمثابة مؤامرة طريفة (وضعيفة أيضًا) حدثت وقائعها في سنة ١٩٥١ حيث اندفعت إحدى الصحف فقدمت عدة وثائق إلى الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ولم تكن هذه الوثائق (المزعومة!!) إلا عدة رسائل (مزورة) متبادلة بين مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري وبين الاتحاد السوفيتي، فرفعها هيكل باشا على الفور إلى جلالة الملك فاروق وأخذت صحف أحزاب الأقلية تتبارى في نشر هذه الوثائق هادفة بذلك التشهير بالوفد وبمصطفى النحاس ووزارة الوفد للنيل من وطنية مصطفى النحاس والوفد، وأنهم يعملون لحساب الشيوعية العالمية.

وقد أحال الملك فاروق هذه الوثائق إلى النحاس باشا، وبمجرد اطلاع النحاس باشا عليها اكتشف تزويرها فأحالها على الفور إلى النائب العمومي الأستاذ عبد الرحيم غنيم لإجراء التحقيق فيها، وقد اكتشف النائب العام تزويرها واعترف المزورون بجريمتهم، وأحيلوا إلى محكمة الجنح التي قضت على كل منهم بعقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات.

(١٦)

ومع أن علاقة النحاس بالملك لم تخل من تصاعد درجات الاختلاف، فإن هذه العلاقة وصلت إلى أقصى درجات الشد والجذب في نهاية عهد وزارة الوفد الأخيرة، وقد كان من أكثر مواقف النحاس حدة اتهامه للملك شخصيا على الملأ بتدبير محاولة

اغتياله (١٩٤٨)، وذلك عقب نجاته منها، ثم جاء على هذا النحو موقفه الشهير من الملك في حفل الغداء (نوڤمبر ١٩٥١) حين لمح الملك بنوع من السخرية أو الشماتة إلى استقالة أحمد نجيب الهلالي من الوفد، فثار النحاس في وجهه ثورة عارمة.

يروي علي سلامة هذه الواقعة على النحو التالي:

«قال الملك ضاحكا: «الوفد كش يا رفعة الباشا».. فرد النحاس باشا على الملك غاضبا ضاربا بقبضة يده المائدة ضربة قوية اهتزت لها كل الأواني التي عليها قائلا: «الوفد ما كشش.. دا الوفد تطهر من القذارة»، ثم كررها أكثر من مرة».

«وعلى إثرها ساد الجو صمت رهيب ووجوم من الجميع قطعه الملك قائلا: «إنني أقول هذا يا رفعة الباشا من قبيل المداعبة»، فرد عليه النحاس باشا جادا غاضبا: «لا.. الحاجات دي ما فيهاش هزار».

(١٧)

وقد وصل الأمر بخصوم الوفد أن دللوا على ضعف وزارته الأخيرة في مواجهة الملك فاروق بما كان من تأدية أحد وزرائها اليمين القانونية كوزير أمام الملك في خارج البلاد، ووصلت المبالغة إلى القول بأن الوزير أدى اليمين حيث كان الملك يمارس فجوره في كابري.. ومن الإنصاف لتاريخنا أن نذكر الحقيقة، وهي أن هذا الوزير أدى اليمين على اليخت «فخر البحار»، ولم يكن في أداء الوزير اليمين مصلحة للملك في شيء، وإنما كانت المصلحة لمصر وللوفد، وقد أصبح هذا الوزير أحد أعمدة الوفد في الفترة التي تلت أدائه اليمين وقيامه بمسئولياته.. وليس أدل من كفاءة هذا الوزير وإفادته للوفد مما شهد به الرئيس السادات نفسه في حق هذا الرجل، وهي شهادة تنطق بالخوف من قدرات عبد الفتاح حسن الفائقة.. وقد تدارسنا في كتابنا في رحاب العدالة ما أورده هذا الوزير بنفسه عن هذه الواقعة:

«وبعد ظهر يوم ١٩ يونيو ١٩٥١ اتصل بي فؤاد سراج الدين تليفونيا، ومررت به في فندق سان استيفانو بالإسكندرية حيث كان يقيم، وبادرني مهنئا، إذ تم إخطاره من لحظات بالموافقة على تعييني وزير دولة، وذكر لي لأول مرة أنه طلب من رئيس الوزارة أن يسمح له بإجازة لمدة حوالي شهر ونصف شهر يقضيها في الخارج للعلاج

فوافق، واقترح فؤاد سراج الدين أن يتولى رئيس الوزراء أعباء منصب وزير الداخلية، ولما رفض رئيس الوزراء الاقتراح المذكور، قدم فؤاد سراج الدين له اقتراحًا بديلًا هو تعيينى وزير دولة لأتولى القيام بعمل وزير الداخلية في أثناء غيابه، فرحب مصطفى النحاس بذلك، وطلب من فؤاد سراج الدين اتخاذ ما يلزم من اتصالات وإجراءات».

«وقد عقبت ـ بعد شكري له ـ أن ممارستى لعملي وزيرا تستلزم أداء اليمين وإلا تعرضت تصرفاتى للبطلان، ولم يكن بد من أن أؤدى اليمين على ظهر «فخر البحار» خارج البلاد، وكان الملك يبحر به ويرسو في ذلك الوقت في المياه الإيطالية عند جزيرة كابرى، و«فخر البحار» مركب مصري يرفع علم البلاد، ويعتبر قانونا أرضا مصرية، أيا كانت المياه التي يرسو فيها، وكانت تحضرني حركة تعيينات مجلس الدولة منذ بدء إنشائه (في ١٥ سبتمبر ١٩٤٦)، وحركة قضائية واسعة أهلية، وشرعية، ومختلطة وقعت جميع مراسيمها في ١٢ سبتمبر ١٩٤٦ على ظهر «فخر البحار» وهو يرسو في مياه خارجية (جزيرة رودس). كما أن الملك وقع كذلك، وفي التاريخ المذكور، مرسوما بتعديل وزاري ونشرت كل تلك المراسيم في الأهرام الصادر في يوم ١٣ سبتمبر ١٩٤٦».

«وسافرت في ٣٢ يونيو ١٩٥١ على طائرة شركة مصر للطيران إلى روما، ومنها بالسيارة إلى نابولى حيث قضيت الليل، واستقليت في الصباح (٢٤ يونيو ١٩٥١) مركبا صغيرا (قاربا) إلى كابرى، حيث كان يرسو «فخر البحار»، وكنت أحمل الطربوش، ولكن قيل لي عند وصولي إن الملك أذن في أن أؤدى اليمين حاسر الرأس، وأديت اليمين في هذه الصورة بحضور د. محمد عبد العزيز بدر سفير مصر في روما، والدكتور حسين حسنى سكرتير خاص الملك، الذي دعى للحضور وكان في لندن، وإكرام سيف النصر أحد رجال التشريفات، وانصرف هؤلاء من القاعة التي أديت فيها اليمين، وأذن لي الملك في الجلوس وطلب القهوة فقلت: هل يسمح بإعفائي لأنى صائم؟ وكنا في رمضان، واستدرك الملك وأعفاني».

(١٨)

على أن الجديد في علاقة النحاس بالملك فاروق في نهاية عهد الأخير كان هو

أكتشاف النحاس لمدى تورط الملك في الفساد المالي، وهو ما تبين عنه القصة التالية التي حرصت مذكرات النحاس أن توردها:

«... حادثني الملك شخصيًا في أن بطريرك الروم الأرثوذكس في مصر ارتكب مخالفات خطيرة ضد الجالية وأنه يبدد الأموال المرصودة للصالح العام على لذاته الشخصية، وطلب إليّ أن أقابل بعض مندوبي الجالية واتسلم منهم مظلمة أبني عليها عزل البطريرك وتعيين شخص يدعى (ريشار كرمي) وقدم لي العريضة التي وقعها هو وأربعة معه وتحدثت مع وكيل وزارة الشئون الدينية في شأن العريضة فأبدى أنه لا يستطيع أن ينظر فيها لأنه قبل أن يعود إلى العمل في الحكومة ترافع عن البطريرك في دعوى عزل رفعت من بعض رجال جاليته إلى المحكمة وحكمت فيها برفض طلب خصوم البطريرك، فأنا بحكم القانون ممنوع عن النظر في هذه المظلمة. فأحلتها إلى موظف آخر وناديته وأسررت إليه: إن الملك مهتم هذه المسألة ولست أدري لماذا؟ وأخذ الموظف العريضة وبحثها من جميع جهاتها وانتهى إلى رفضها وأن البطريرك سيظل بحكم القانون وشرط الواقف ناظرًا على الوقف إلى أن يموت أو يعزل لسبب مناف لكرامة أو خلق، ولكن إلحاح الملك توالى وأنا أجيبه بأن المسألة قيد التحقيق، ولما ظل يكلمني كل يوم تقريبًا. اتصلت بالموظف استعجله النتيجة ولكن الموظف جاء إليّ وأخبرني أن المدعو (كرمي) يتردد عليه كل يوم وطلب منه أن يكتب مذكرة لصالح مقدمي الطلب وأنه عرض عليه مبلغ مائة ألف جنيه، ولما دهش من هذا العرض وأخذ يتناقش، علم أن خمسة أشخاص من الجالية هم نايف عماد التاجر المليونير، وريشار كرامي وشقيقه إدوار (وهو صديق حميم للملك يلعب معه القمار كل ليلة)، والشقيقان ميشيل وجورج لطف الله صاحبي قصر لطف الله قد اتفقوا مع الملك بواسطة صديقًا (إدوار) على أن يعزل البطريرك ويعين هؤلاء الخمسة مكانه، وأن إيراد الوقف ثلاثة ملايين جنيه سنويًا سيدفع منها للملك كل عام نصف مليون ويأخذ كل واحد من أعضاء اللجنة نصف مليون كذلك، ويصرف الباقي على الجالية، وهذا سر إلحاح الملك في إنهاء هذه المسألة على جناح السرعة».

«لم أصدق الخبر لأول وهلة ولكن الموظف أكد لي أن هذه المعلومات مستقاة من ريشار كرمي وإنه لا زال يتردد عليه ويعرض عليه المبلغ المغري الذي عرضه مقابل أن

يعد مذكرة مملوءة بالتهم للبطريرك ليقرها المجلس ويعد أمرًا ملكيًا بعزل البطريرك وتعيين الأشخاص المذكورين لجنة تشرف على أوقاف الجالية وتوزعها بمعرفتها، دهشت لهذا الخبر وقلت للموظف دع العريضة وأهملها في مكتبك وسأتصرف».

«وكلمني الملك يلح في سرعة الإنجاز وأنا أراوغه وأطاوله حتى كان ذات يوم احتد في لهجته وطلب أن ينجز هذا الأمر بسرعة فلم أفعل وغضب الملك غضبًا شديدًا وعاتبني في أول مقابلة عتابًا طويلًا، وقلت له أهدئ من ثائرته أن المسألة قيد البحث والموظف الخاص الذي يعرف هذه الأشياء في إجازة، ولم يسكت الملك وينسيه هذه المسألة إلا موت صديقه (إدوار كومي) فجأة وهو يصعد إلى الطائرة في مطار بيروت وانتهى الأمر وطوي وألقى في سلةالمهملات والله عزيز ذو انتقام».

(١٩)

وربما تتمثل مؤامرات القصر وأعداء الحركة الوطنية على النحاس باشا في وزارته الأخيرة أفضل ما تتمثل فيما كان من خروج الهلالي، ومحمد زكي عبد المتعال، وأحمد حسين على الوفد، وهو خروج متناثر لم يأخذ صورة تجمع ولا صورة انشقاق صريح، ولهذا فإننا سننقل للقارئ بعض ما اخترناه مما يصور هذه المؤامرات.

وربما كان أهم حدث داخلي في الوفد في هذه الفترة هو تلك التسربات الانشقاقية التي بدأت تعلن عن نفسها على استحياء خارجة ببعض رجال الوفد منه، ولعل أشهر هذه التسربات هو تسرب أحمد نجيب الهلالي وبدء دعوته إلى شيء جديد لم يكن محدد المعالم، بل ظل، وهذا هو الغريب، غير محدد المعالم، وإن كان قد استغل مهارته اللغوية والبلاغية بعد ذلك عندما تولى الوزارة بعد الوفد ورفع شعار «التطهير قبل التحرير».

ومع أن هذا التسرب لم يكن ذا شأن كبير في حد ذاته، ولم يظهر أثره على الوفد في قليل ولا كثير، فإني أعتبره رغم محدوديته أخطر من انشقاق مكرم عبيد، ذلك أن انشقاق مكرم استنزف طاقة صاحبه، واستنفد موارده وتاريخه، في الهجوم على النحاس باشا دون جدوى، أما انشقاق الهلالي فكان أكثر دهاء، وقد بذل طاقته في الهجوم على فــؤاد سراج الدين وجيل الوفديين الجدد الذين لم يكونوا بالطبع بقوة

النحاس، وهكذا ظهرت اتجاهات مشجعة على التسريبات الوفدية المتتالية بكل ما يصاحبها من ضوضاء.

وفي هذا الإطار جاء خروج الدكتور أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية، وتفكيره في تأسيس حزب جديد، ثم انتهاؤه إلى حزب صغير جدا، ثم انتهاؤه الثاني سفيرا للثورة في أمريكا، ثم انتهاؤه الأخير عندما أحيل إلى التقاعد عندما قامت الوحدة مع سوريا بطريقة فظة تشبه ما يحدث مع موظف متوسط من موظفي الدولة.

وفي هذا الإطار أيضًا جاء انسلاخ زكي عبد المتعال عن وزارة الوفد بطريقة انقلابية تكاملت لها عناصر غير مشرفة على الإطلاق.

وهكذا بدأت الصورة تتضح لجدوى الانشقاق على الوفد إذا ما حدث على مستوى أقل من الانسلاخ على الزعامة النحاسية الضخمة العصية على الشروخ، وهو أمر لم يكن في مصلحة الوفد في مستقبل الأيام عندما قامت الثورة ووجدت أقطاب هذه الانسلاخات والانقلابات جاهزين لها (ضد الوفد) بصورة أو أخرى.

(٢٠)

وفي الأدبيات التاريخية التي كتبت في عهد الثورة كثير من اللغط حول ازدهار نمط من الحرية غير المسئولة أو الحرية غير الحزبية وسيطرة هذا النمط على بعض أداء وزارة النحاس الأخيرة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢)، ومع أن هذا الحديث يمكن أن يندرج تحت عنوان «ديمقراطية الوفد الداخلية» فإنه يمكن أيضًا أن يصور على أنه مرآة لضعف سيطرة النحاس، ولضعف الالتزام الوفدي.

ونحن نرى كريم ثابت شأنه شأن أمثاله من السياسيين الذين لم يلتحموا بالحركة الوطنية لا يجد ما يمنعه من أن يغمز في سوء تنظيم الوفد لوزارته الأخيرة، ومع أنه لا يحدد بالاسم من انتقدهم إلا أن وضوح فكرته تكاد تنبئنا عنهم:

«إن أمر الكلام في السياسة الخارجية لم يكن مع الأسف مقصورا على وزير الخارجية وحده أو على أعضاء اللجنة السياسية ـ إذا توسعنا في تفسير اختصاصها إلى أبعد مدى ـ بل إن بعضا من الوزراء الآخرين كان مولعا بالتحدث في السياسة

الخارجية، وفي مجريات المباحثات، شغوفا بالاجتماع برجال السلك السياسي، وبوجه خاص سفيري بريطانيا وأمريكا، وأدرك السفير البريطاني ذلك، فكانا يتبادلان الرأي ويتبسطان في الحديث في المآدب التي تجمعهما، ولما أنس السفير البريطاني إلى اعتداله (يقصد اعتدال الوزير الذي أشار إليه بلفظ «البعض» وهو وزير آخر غير وزير الخارجية) عهد إليه (يقصد: طلب منه) في الوساطة لدى النحاس للعدول عن موضوع إلغاء المعاهدة».

«ونقل الوسيط رغبة السفير البريطاني إلى رئيس الوزارة في كلام عابر، فرد عليه النحاس بكلام مبهم حرصا على ما كان ينتويه».

«وعلى أثر ذلك، أرسل الوسيط إلى السفير البريطاني خطابا باللغة الفرنسية ينهي إليه أنه قام بمهمته ونجح في وساطته!!».

(٢١)

ورأيي أن انشقاق مكرم الزاعق وقصير الأجل لم يكن يصل في قيمته الفعلية طويلة المدي إلى الانشقاق «الهادئ» الذي انشق به أحمد نجيب الهلالي فيما بعد عن النحاس، ولكن انشقاق مكرم كان مصحوبا بضجة إعلامية كبيرة تتناسب مع سمات مكرم وعقيدته في نفسه وقدراته الإعلامية والخطابية، أما الهلالي باشا فقد كان كما نعرف أطول نفسا وأبعد نظرا، وعلى حين لم ينل مكرم ما كان يطمح إليه من رئاسة الوزارة فقد جاءت هذه الرئاسة إلى الهلالي مرتين، وكانت قابلة للمجيء أكثر من هذا لو استمر العهد الملكي.

وعلى حين أفنى مكرم جهوده في حصر ما اعتقد أنه ممارسات خاطئة، فقد كان الهلالي أذكى بكثير منه وقد بلور سياسته المناهضة للوفد، كما ذكرنا، في كلمة واحدة لها سحر وبريق هي «التطهير»، وتطورت هذه الكلمة بعد هذا إلى شعار جعل لها مكانة ووجاهة، وقد تصاعدت هذه المكانة والوجاهة إلى حد أن جعلت لكلمة التطهير أو لسياسة التطهير الأسبقية على قضية الاستقلال الوطني، فأصبح هناك من ينادي دون خوف أو وجل: التطهير قبل التحرير.

وجاءت الثورة لتمارس اللعب على هذه السياسة التي ابتدعها الهلالي بعدما مهد لها الأرض.. وهكذا تفوق الهلالي في انشقاقه «الفردي» على مكرم عبيد تفوقا ساحقا.

(٢٢)

وقد حظي أحمد نجيب الهلالي من إبراهيم فرج بانتقاد شديد لسلوكه السياسي، وهو مع هذا ينصف هذا الرجل في قدراته وذكائه، ويعترف بأن الوفد أفاد منه في البداية إفادة كبيرة، وهو يشرح تاريخه السياسي في مراحله المختلفة فيقول:

«الهلالي باشا لم يكن وفديا في يوم من الأيام إلى ما قبل وزارة توفيق نسيم عام ١٩٣٤ التي اختير وزيرا للمعارف فيها. وقبل هذا كان أقرب إلى خصوم الوفد ولم يكن الوفد ينجو من لسانه ونكاته اللاذعة كما كان يبلغنا. والهلالي باشا في غاية الذكاء. ولا أنكر كفايته الممتازة وعقليته الصافية حقًّا. سمع من توفيق نسيم ـ كما علمت ـ أن نجيب الهلالي هذا ينتظره مستقبل باهر، وأنه كفاءة مصرية ممتازة. ويظهر أن هذه العبارات التي قيلت له من توفيق نسيم على سبيل المجاملة والتحية رسخت في ذهنه وأنشأت له طموحات واسعة.. فبدأ يتقرب إلى الوفد.. وفي الوقت نفسه كان الهلالي باشا خصما للنقراشي، ولم يكن يستريح له هو وأحمد ماهر باشا. ولما حدث الانشقاق في الوفد وخرج النقراشي وأحمد ماهر، ادعى أنه وفدي، وأن ما كان يحول بينه وبين الانضمام للوفد هو وجود النقراشي وأحمد ماهر، والآن خلا له الجو وانضم للوفد».

«ولما شكلت وزارة النحاس باشا في عام ١٩٣٧ بعد تولي الملك فاروق سلطته الدستورية، اختاره النحاس وزيرا للمعارف وضمه لعضوية الوفد ـ وهو أعلى هيئة في الحزب ـ في التعديل الوزاري الذي أجري في سبتمبر (يقصد أغسطس) ١٩٣٧. وكان كاتبا لامعا ووفديا ظاهر الحماس. والوفد في البداية كسب بانضمامه كسبا كبيرا. ومضت السنوات.. وكان الامتحان من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٢ في صفوف الوفد قد أسفر عن نجاحه نجاحا كبيرا في خدمة الوفد والتقرب من رئيسه، وفي تقديم كل ما يمكن أن يقدم من رجل مثقف وواسع الكفاءة مثله، إلى أن جاءت سنة ١٩٤٢ فاختير

وزيرا للمعارف وكان له القدح المعلى في كل البيانات السياسية وفي الرد على التهم التي تناولها «الكتاب الأسود»، وكان أسلوبه الفكه يحبب فيه الناس».

....

....

وربما كان من حق القارئ علينا أن نشير عليه بإعادة قراءة الفقرة (١٥) من هذا الفصل، حيث نرى طبيعة الحوار الذي دار بين الملك والنحاس باشا حول خروج الهلالي من الوفد.

(٢٣)

وننقل عن إبراهيم فرج ما يتصور أنه كان بمثابة التطورات التي باعدت بين الهلالي والوفد، وسنجد الهلالي مدانا فيها من وجهة نظر إبراهيم فرج الذي لم يحاول أن يلتمس له أي عذر حقيقي، أو حتى مصطنع:

«وفي عام ١٩٤٩ بلغ النحاس باشا السبعين عاما، وللأسف بدأ التطلع إلى خلافته، وبدأت المطامع تلعب برأس نجيب الهلالي الذي يعتبر نفسه أكفأ شخصية في الوفد ـ في نظره ـ على الرغم من أن الوفد كان يضم في ذلك الحين أساطين في السياسة والقضاء والقانون وفي التجربة السياسية وفي الأقدمية. إنما بدأت تسكره الآمال والمطامع في خلافة النحاس باشا. وفي الوقت نفسه كان يرى أن الشقة بين النحاس والملك عميقة بعيدة، وأن النحاس سيصل في نهاية المطاف إلى أن يكتفي برئاسة مجلس النواب أو بشيء من هذا القبيل ويترك السبيل لغيره من أعضاء الوفد لكي يتولى الوزارة. وأخذ يعمل لهذا من وراء الستار ـ وهو ما انكشف فيما بعد ـ وجاءت وزارة الوفد عام ١٩٥٠، فعرض عليه النحاس باشا الاشتراك في الوزارة فاعتذر، فعرض عليه أن يختار ما يشاء من الوزارات فأصر على الاعتذار، كما اعتذر أيضًا عن قبول عضوية مجلس الشيوخ. وهو ما كان النحاس باشا ينوي عمله عندما تخلو بعض المقاعد».

«وكان يحتج بأنه عندما أقيلت وزارة الوفد في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أقسم يمينا خطيرة ـ يقصد يمين الطلاق ـ أنه لا يمكن أن يدخل سراي عابدين بأي صورة وبأي

ثمن، ولو عين وزيرا أو عضوا في مجلس الشيوخ فسيكون من واجباته أن يقابل الملك ويسلم عليه، وقال إني أرفض أن سيارتي تطأ فناء قصر عابدين».

«وسأقول لك سرا.. وهو أن الهلالي باشا عندما اعتذر عن قبول الوزارة، رشح طه حسين على أساس أنه كان مستشارا لوزارة المعارف عام ١٩٤٢ ويعرف سياسة الوفد وخطته في شئون التعليم، وشارك في تنفيذها، وبالتالي فهو قادر على مواصلتها.. وعلى الرغم من أن النحاس باشا كان يعرف أن الملك غير راض عن طه حسين، فإنه وافق على تعيينه وزيرا للمعارف عملا بمشورة الهلالي باشا وترضية له، ولأن طه حسين مكسب بلا شك، وهذا سر اختيار طه حسين وزيرا للمعارف في وزارة الوفد ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢».

«أكثر من هذا عندما شكلت الوزارة في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠، شكلت لجنة صغيرة لإعداد خطاب العرش، مكونة من عبد الفتاح الطويل باشا، ومحمد صلاح الدين باشا وطه حسين وأنا، ورأى النحاس باشا أن نجتمع في بيت الهلالي لإعداد الخطاب الذي اشترك في تدبيجه».

«المهم أن هذا يبين لك إلى أي حد كان النحاس باشا صافي النية تماما من ناحية الهلالي باشا والحرص على وجوده معه، أو يبين لك من ناحية ثانية إلى أي حد كان الهلالي يرفض الوزارة لغرض في نفس يعقوب.. وفي ١٩٥١ بدأ يبتدع أن تليفونه مراقب ويثير المشاكل بينه وبين فؤاد سراج الدين، وفؤاد باشا بلباقته وسياسته كان يتجنب هذا ويفسره له مرة مباشرة.. ومرة عن طريق وسطاء.. ويكذب له هذا.. ويعمل على أن يستبقيه ويستبقي الود معه.. لكن مطامع الهلالي باشا كانت أكبر من هذه المحاولات».

«وبعد أن أقيلت وزارة الوفد في يناير عام ١٩٥٢، وتعين علي ماهر باشا رئيسا للوزارة لمدة بسيطة، إذا بنا نفاجأ بأن الهلالي باشا مرشح لرئاسة الوزارة.. وإذا بنا نتبين أن الرجل كان على صلة بالقصر، وأنه هو الذي نصح بأن يأتوا بعلي ماهر في الأول بل اتضح لنا أن الملك فاروق استشاره بعد إعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥١، وهل يوقع على الإلغاء أم لا. فالهلالي باشا نصحه

بالتوقيع لأن البلد معبأة تماما تأييدا لإلغاء المعاهدة. وإذا لم يوقع سيعطي الحكومة فرصة للانتصار عليه وسيتأثر شعبيا إلى حد كبير. وبعد إلغاء المعاهدة يفعل الله ما يشاء، وسيكون بإمكانه العثور على فرصة لإقالة الوزارة، وكان الوسيط بينهما هو حافظ عفيفي باشا رئيس الديوان الملكي وإلياس أندراوس، فحافظ عفيفي سأله إن كان يقبل تأليف الوزارة؟ فقال له: لا، خذوا علي ماهر ثم أتولاها أنا».

(٢٤)

ويكاد إبراهيم فرج يؤكد على معنى أن الهلالي خرج من الوفد لأنه وجد أنه لن يستطيع منافسة فـؤاد سراج الدين وبالتالي أدرك عدم جدوى الاستمرار في الوفد في تحقيق طموحه السياسي إلى رئاسة الوزارة:

«... وجد (أي الهلالي) أنه لا يستطيع منافسة سراج الدين، في قدرته وشعبيته وصلته الحميمة بالنحاس باشا، ومعالجته أمور الوفد باقتدار عظيم خاصة إدارته لعمليات الانتخابات في أواخر عام ١٩٤٩، وما تبين من شدة ولائه للنحاس باشا، وبالغ حرصه على زعامته وقيادته. وهكذا أيقن الهلالي باشا عبث الاستمرار في الوفد».

* * *

هل لنا أن نعلق على ما يرويه إبراهيم فرج بأنه على هذا النحو وفي إطار التفكير قصير النظر فقد نجح الهلالي في تحقيق غايته بالوصول إلى رئاسة الوزارة، على حين لم يصل إليها سراج الدين.

(٢٥)

وننتقل مع النحاس في وزارته الأخيرة إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ والثورة الشعبية التي أعقبت هذا الإلغاء.

وتحفل أدبياتنا التاريخية بتصوير الطبيعة الوطنية والشعبية لثورة مصر في ١٩٥١ ضد الاحتلال البريطاني وهي الثورة التي تم تجاهلها عمدًا في ظل الحديث عن الثورة اللاحقة في ١٩٥٢، ولم يحدث في الحقبة الليبرالية أن التحم الشعب مع حكومته الوطنية على نحو ما حدث في ١٩٥١، وقد فاق هذا الالتحام ما حدث بعد

ذلك في فترات الحروب التي خاضتها مصر في عهد الثورة، وقد أثبتت هذه الثورة قدرة الوفد المتجددة على قيادة الجماهير كما عززت الزعامة التاريخية للنحاس. وفضلًا عن هذا وذاك فإنها جددت الأمل في حل المشكلات الإدارية والتنموية الكبرى بإجراءات ثورية وروح قادرة على الحسم واتخاذ القرار الكبير، وربما يدلنا على بعض هذه المعاني هذه الفقرة التي ننقلها من المذكرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا عن النحاس باشا:

«... وهنا أعلن الوفد وأعلنت الحكومة تعبئة الحماهير وأصدرت القوانين والتشريعات بمعاقبة كل مَنْ يتعامل مع القوات البريطانية بالسجن، وعبأت وسائل الإعلام في الصحف والإذاعة حتى التهبت حماسة الشعب وأصبح بكل طبقاته شعلة من نار تحرق جيش الاحتلال وتقض مضجع قواته المجتمعة في القنال، وتحمس العمال المصريون وبرهنوا على حبهم لوطنهم وتضحيتهم في سبيل استقلالهم وحريتهم، وترتب على هذا أن تعطل عن العمل نحو خمسين ألف عامل كانوا يشتغلون في القاعدة وتركوها غير آسفين فأمرت بالحال وزير الشئون الاجتماعية بإصدار تشريعات صرف مرتبات هؤلاء العمال بالكامل وتهيئة الفرصة سريعًا لإلحاق من تعطل منهم بعمل جديد».

«وأسقط في يد بريطانيا فقد رأت مصالحها معطلة في القنال، إذ تجمع أكثر من عشرين باخرة بريطانية محملة بالبضائع تنتظر من يفرغ شحنتها».

«ولم نكتف بهذا بل أصدر وزير المواصلات قرارًا بمنع السكة الحديد من نقل أي شيء إلى القاعدة البريطانية سواء كانت مهمات أو بضائع وأصدرنا على وجه السرعة تشريعًا بمعاقبة أي مصري يتعاون مع القوات البريطانية بالسجن، ومنعنا حركة النقل البري والبحري إلى تلك القاعدة فأوصدنا أمامها كل باب وتركناها منعزلة كل الانعزال عن الحياة الاجتماعية التي قال عنها سفيرهم إنها ضرورة لازمة للجنود وأنها أحد الأسباب التي يفضلون بها قاعدة قناة السويس على غيرها من القواعد الأخرى، وضيقنا عليهم الخناق فأصبحت المدن التي يحتلونها كأنها خارج حدود مصر».

«ولم نقف عند هذا الحد، بل شجعنا الفدائيين بجميع وسائل التشجيع وسلحناهم

بأحسن أسلحة لدينا ومهدنا لهم السبيل ليذهبوا إلى القاعدة ويهاجموا الجنود في معاقلهم، وحرض وزير الداخلية ضباط البوليس على الكفاح ضد القوات الأجنبية فارتدى عدد كبير منها الملابس المدنية وتسلح تسليحًا تامًا ودخل وسط المعمعة مع الفدائيين والمجاهدين جنبًا إلى جنب، كل هذا إلى جانب حرب العصابات التي كانت تُشن على القاعدة البريطانية بين ساعة وأخرى، واحتطنا حتى لا ينفد السلاح الذي لدى قوات البوليس فاشترينا أسلحة من كثير من أهالي الصعيد سلحنا بها المقاتلين من جميع النواحي، وأخذنا الحيطة أكثر فاتصلنا بسفراء الاتحاد السوفياتي وتشيوسلوفاكيا ويوغسلافيا وهي كلها بلاد اشتراكية معادية لإنجلترا، وطلبنا أن نشتري منها أسلحة».

«وأرادت بريطانيا أن تنتقم لقواتها التي حوصرت وأصبحت في حالة سيئة، وأرادت أن تنتقم من مصر فمنعت وصول المازوت من السويس المسيطرة عليها إلى القاهرة فاتصل وزير الخارجية ووزير الداخلية بسفير الولايات المتحدة فتدخل بدوره حتى عدلت القوات التي تحتل السويس عن منع تدفق المازوت، وأصدر وزير الداخلية بيانًا صريحًا لقوات البوليس أن تقاتل الإنجليز في الإسماعيلية مهما كان عدد القوات البريطانية وأسلحتها».

....

....

وسوف نناقش القضايا المتعلقة بإلغاء المعاهدة ومعقباتها في إطار حديثنا عن النحاس وقضية الاستقلال الوطني في فصل تالٍ.

(٢٦)

ونأتي إلى حريق القاهرة، وقد ذهب الكثير من المؤرخين والمراقبين والسياسيين إلى القول بأن حريق القاهرة قد استهدف إقالة وزارة الوفد في المقام الأول، أو على الأقل إظهارها في مظهر العاجز عن حفظ الأمن واستقرار النظام في الوطن، وهو تفكير شرير متكرر تستغله الديكتاتوريات في محاربة الديمقراطيات التي تفسح المجال

للشعب للتعبير عن رؤاه وتطلعاته، وبخاصة إذا ما ارتبط هذا التعبير بالعمل على إقلاق وجود محتل أجنبي أو مستعمر أو ذي نفوذ يستغل أرض الوطن أو خيراته.

ولم يكن هذا السيناريو غائبًا عن أذهان النحاس والساسة الوفديين حين فتحوا الباب على مصراعيه أمام الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني في أعقاب إلغاء المعاهدة، وربما نجد دليلًا واضحًا على وعي الوفديين بهذا النمط التآمري فيما أورده عبد الفتاح حسن من أدلة واضحة الدلالة تقدم بها إلى المحاكم العسكرية، ليثبت بكل وضوح أن الوفد كان ضحية لحادث حريق القاهرة ولم يكن هو (كنموذج لقيادات الوفد) مشاركًا فيه لا بالدفع ولا بالتحميس، على نحو ما أرادت أجهزة القصر تصوير الأمر، ملقية عليه عبء تحريك الجماهير بخطبته الشهيرة في ذلك اليوم.

(٢٧)

وقد كان ملخص شهادة عبد الفتاح حسن أمام المحكمة العسكرية العليا، كما أثبتها في مذكراته التي تدارسناها في كتابنا «في رحاب العدالة»:

«١ ـ إن الأيدي الأجنبية خاصة أعوانها ممن كان يطلق عليهم «إخوان الحرية» هي التي دبرت الحادث، وخططت له مستهدفة القضاء على المد الثوري الشعبي، وإقالة وزارة الوفد من الحكم، والبطش بالأحرار، والتنكيل بالمناضلين، وكبت الحريات».

«٢ ـ إن السراي الملكية تعاونت مع الأيدي الأجنبية لبلوغ تلك المآرب، لذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تقام مأدبة في قصر عابدين ظهر يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ يُدعى إليها فريق كبير من ضباط الجيش والبوليس، ولم يُستثن مأمور قسم واحد من تلك الدعوة».

«٣ ـ إن إهمالا جسيما وقع من بعض المسئولين عن الأمن العام ومن بعض قادة الجيش في ذلك الوقت، لتتفاقم الحالة وتشتد الحوادث، وتظهر حكومة الوفد بمظهر العاجز عن صيانة الأمن، ويتخذ من ذلك ستارا ظاهريا للإقالة، وهو ما تم فعلا».

«٤ ـ إن أحمد حسين ليست له يد في تلك الحوادث».

«٥ ـ إن إخوان الحرية (وهم المتحمسون لبريطانيا) كانوا سبب فتنة السويس، ولهذا حين عاد صاحب هذه الذكريات (أي عبد الفتاح حسن) من زيارته للسويس عرض على مجلس الوزراء انطباعاته نتيجة تقصيه لتلك الفتنة اقتراحا بإغلاق نوادي تلك الجماعة في أنحاء البلاد، واستجاب مجلس الوزراء للاقتراح وأصدر قرارا بذلك».

(٢٨)

وعلى كل الأحوال فقد تتابعت أحداث المقاومة الشعبية في قناة السويس، بعد إلغاء المعاهدة، على نحو ما سنرويها في فصول تالية، وكان طبيعيًا أن ينتهز الملك فاروق حادث حريق القاهرة ليتخلص من النحاس باشا.

وهذا هو نص كتاب الملك فاروق بإقالة النحاس باشا بعد حريق القاهرة:

«حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا»

«إن أشد ما نحرص عليه ونعمل له، هو أن تنعم بلادنا العزيزة بحكم يحفظ سلامتها، ويرعى الأمن بين ربوعها، تسود فيه كلمة القانون، ويستتب معه النظام، وتتوافر في ظله طمأنينة الناس على أرواحهم وأموالهم».

«ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر في الأرواح والأموال، وسارت الأمور سيرا يدل على أن جهد الوزارة التي ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام».

«لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما قمتم به مدة اضطلاعكم بأعباء مناصبكم».

«صدر بقصر عابدين في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١ (٢٧ يناير ١٩٥٢)»

فـاروق

ولم يكن الملك فاروق يدري أنه بهذه الإقالة قد فتح على نفسه الباب الذي سيخرجه من مملكته بعد قليل.

(٢٩)

وقد روى صلاح الشاهد في مذكراته أن اسماعيل شيرين عندما اختير وزيرًا للحربية في اليوم السابق على قيام الثورة حاول أن يقنع الملك فاروق بالكف عن محاولات الإنقاذ الفاشلة التي كان يشار عليه بها، وأن ينبهه إلى بوادر الانقلاب العسكري، وأن يقنعه باستدعاء النحاس من أوربا انقاذًا للعرش، لكن الحقد التقليدي عند الملك فاروق تجاه النحاس حال بينه وبين أن يستفيد من هذه النصيحة المخلصة التي جاءت في وقتها دون جدوى:

«... ولكن إسماعيل شيرين رفض أن يحلف اليمين وحاول أن يقبل يد الملك وقال والدموع في عينيه: يا مولاى.. أنا خادم العرش.. والعرش في خطر.. ولن ينقذ العرش سوى شخص واحد هو مصطفى النحاس».

«وأجفل الملك، لكن إسماعيل شيرين استمر يقول: يا مولاي.. نحن أمام بوادر انقلاب في الجيش، وسوف يطيح بالعرش وأنا مخلص لجلالتكم، وأطالبكم بإنقاذ العرش المفدى».

«كان إسماعيل شيرين صادقا في لهجته عندما أردف يقول: أرجو أن تعطيني الفرصة لإثبات ولائي لجلالتكم».

«ورد الملك: وكيف ذلك؟».

«أرجو أن تكلفني بأن أذهب على ظهر طائرة خاصة لإحضار مصطفى النحاس باشا من أوربا في ساعات، وأنا كفيل بأن الشعب عندما يرى زعيمه بين صفوفه سوف يهتف للعرش ولجلالتكم».

«وابتسم الملك».

«يا مولاي.. إنها فرصة، أرجو أن تغتنمها».

«وكان الملك مترددا، وكان يخشى سطوة النحاس باشا بين جماهير الشعب، وقبل الملك في النهاية، واستعد إسماعيل شيرين للسفر في آخر الأمر».

....

ثم يعقب صلاح الشاهد على ما رواه بقوله:

«لكن الداهية حافظ عفيفي باشا (هكذا يصفه صلاح الشاهد) رئيس الديوان الملكي وقتئذ تدخل لدى الملك لمنع إسماعيل شيرين من تنفيذ اقتراحه.. وقال ساخرا: إن إسماعيل شيرين قليل التجربة في الحياة السياسية، وإنه شاب لم ينضج بعد، ولو دعي النحاس باشا لمثل هذا الأمر لشارك بنفسه في خلع الملك.. واقتنع الملك».

«وقامت الثورة التي انتهت بخلع الملك بعد ثلاثة أيام، وكأن إسماعيل شيرين كان يقرأ الغيب في كتاب مفتوح».

(٣٠)

وقد وصل صلاح الشاهد إلى القول بما كان يعتقده من أن حافظ عفيفى دفع الملك والنظام إلى تشكيل وزاره الهلالي الأخيرة التي ضمت اسماعيل شرين وزيرًا للحربية تعجيلا بالثورة، بناء على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، وأبعده عن الوضع الطبيعي المتمثل في عودة النحاس ومع أن صلاح الشاهد لا يفيض ولو قليلًا فيما لديه من معلومات عن هذه الجزئية، فإنه يلفت نظرنا إلى ما لم يلفت أحد آخر نظرنا إليه: ومن الواضح أن الشاهد، لسبب لسنا نعرفه، يأخذ من حافظ عفيفى موقفًا معاديًا، وقد لاحظنا في كتابنا «في كواليس الملكية» أنه كان معاديًا لحافظ عفيفي بصورة عميقة.

«وهنا تتحقق نبوءة مصطفى النحاس باشا الذي قال عندما تولى عفيفى باشا رئاسة الديوان الملكي أواخر سنة ١٩٥١: إن عفيفي باشا رجل الولايات المتحدة الأمريكية المرتقب».

«ويبدو أن حافظ عفيفي باشا أراد بإدخال إسماعيل شيرين بك وزيرا للحربية إثارة الخواطر وتهييج المشاعر على الملك تعجيلا بثورة الجيش».

«وعين القائم مقام إسماعيل شيرين بك وزيرا للحربية بناء على طلب الدكتور حافظ عفيفي باشا».

* * *

وهكذا انتهى عهد فاروق بينما هو بحقده على النحاس يعارض في حل ذكي مخلص كان من الممكن أن ينقذ له عرشه مرة أخرى.

الباب الرابع

النحاس وقضايا شعبه

الفصل الثالث عشر

القـوات المسلحة

(١)

يذكر التاريخ للنحاس باشا، وحده، وقبل غيره، تأهيله القوات المسلحة المصرية للقيام بدور وطني حتى لو كان هذا الدور هو دور الانقلاب على الملك، وعلى النظام، وحتى لو كان هو القيام بثورة. ويذكر التاريخ أنه تفاوض في وزارته الأخيرة مع اثنتي عشر دولة من أجل تسليح مصر، وهو ما كان معجزًا بكل المقاييس.

وفي الحقيقة فإن النحاس كان حفيا بكل تطوير وتقدم يمكن أن تحققه القوات المسلحة المصرية، وإليه يعود الفضل في وضع الهيكل الأساسي للقوات المسلحة، بدءًا من صدور القانون الخاص بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان حرب الجيش، وعلى عادة هذا العهد في التجويد والبناء على أسس سليمة فقد تولت وزارته على سبيل المثال إنشاء وظائف جديدة في ميزانية المدرسة الحربية لتتمكن من زيادة عدد طلبتها إلى مائتي طالب، ولنا أن نتصور الحال لو أن النحاس أمر بزيادة الأعداد دون توفير الإمكانات اللازمة لتعليم جيد لهؤلاء الضباط.

والحقيقة أن إنجاز النحاس باشا في هذا المجال لم يكن يتوقف عند هذا الحد، وإنما كان حريصا على أن يمهد السبل الفنية لرفع مستوى الموارد البشرية في الجيش المصري والارتقاء بها باستمرار، ولهذا نمت في عهده، على سبيل المثال، فكرة إنشاء مدرسة للصناعات الميكانيكية، كما نفذت في عهده فكرة تأسيس ورشة رئيسية

لصيانة وتصليح السيارات والدبابات والمدافع والآلات الحربية التي تتسلح بها القوات المسلحة.

وبعد إتمام معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا أرسلت مصر وفقا لبنود المعاهدة قوة من جيشها إلى السودان، وكانت قد خرجت منه عام ١٩٢٤ على إثر مقتل السير لي ستاك ستانلي سردار الجيش بالسودان، وتبع ذلك ما تستلزمه هذه الخطوة من فتح اعتمادات مالية لمواجهة المصروفات التي يتطلبها تنفيذ عدد من بنود المعاهدة المصرية الإنجليزية نفسها.

(٢)

وقد كان النحاس منذ ما قبل الثلاثينيات حريصا على أن يضع الجيش المصري والقوات المسلحة بعيدا عن سلطة القصر وتسلطه، ويذكر له أنه انتهز فرصة توليه الحكم في عهد الوصاية وسن قانونا بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان الجيش، وقد أثبت الدكتور عبد العظيم رمضان في دراسته لتاريخ الحركة الوطنية أن النحاس بهذه الإجراءات التشريعية تمكن من قطع الصلة ما بين الجيش والملك من الناحية الفعلية، فقد تضمن هذا القانون أن يتألف مجلس الدفاع الأعلى من رئيس مجلس الوزراء (رئيسا)، ومن وزير الحربية والبحرية (نائبا للرئيس)، ومن كل من وزير الأشغال، ووزير المالية، ووزير المواصلات، والوكيل الدائم لوزارة الحربية والبحرية، ورئيس هيئة أركان الحرب (أعضاء)، ولم ترد في هذا القانون أية إشارة إلى القائد الأعلى للجيش وهو الملك، وبهذا تم إلغاء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يشغله الملك فـــؤاد، وبهذا القانون جرد مصطفى النحاس الملك فاروق من كل سلطاته الإشرافية على الجيش.

وربما يحتاج هذا الأمر إلى بعض التفصيل:

فقد كان الأمر الملكي السابق بتشكيل مجلس الجيش يتضمن الإشارة إلى أن الملك هو القائد الأعلى للجيش، وقد كان لهذا الإغفال [الجديد] معناه الذي أدركه رجال القصر بالطبع، وهو أن الملك لم تبق له بالجيش صلة، وأن القيادة العليا التي هي له بنص الدستور قد صارت حبرا على ورق، لأن المجلس صار مؤلفا من وزراء وموظفين يعينهم الوزراء.

(٣)

ومن الجدير بالذكر أن قانون إنشاء مجلس الدفاع الأعلى صدر في يوم ١٣ يونيو ١٩٣٧، أي بعد يومين فقط من مباشرة الملك فاروق لسلطته الدستورية.

وقد نص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٧ على أن مجلس الدفاع الأعلى يختص بإبداء الرأي في كل ما يتعلق بسياسة الدفاع عن البلاد، وتنظيم القوات المكلفة به، وسياسة التجنيد، وما يتصل بذلك كله من المسائل المالية وغيرها، ويقدم اقتراحاته إلى مجلس الوزراء، وبهذا القانون صارت القيادة العليا لرئيس مجلس الوزراء.

وقد منح القانون رئيس هيئة أركان الحرب كل اختصاصات القائد العام بصراحة لا لبس فيها، ولا إبهام، فأصبح هو المسئول أمام وزير الحربية والبحرية عن القيادة العامة للجيش، والإشراف على إدارته، ومراقبة حالة قوات الجيش، وإبداء الرأي في وسائل التوفيق بين حالة الجيش ومقتضيات سياسة الدفاع عن البلاد، وهكذا خرجت الاختصاصات الفعلية من يد الملك، وتأكد دور رئيس أركان الحرب ليكون بمثابة الرجل الفني الأول بعيدًا عن الحلقات الإضافية من القيادة.

ومن العجيب أن رؤية الوفد لتسلسل القيادة في القوات المسلحة وعلاقتها بالدولة كانت أكثر تقدمية من رؤية عهد الثورة الذي كان أقطابه أنفسهم من رجال القوات المسلحة المصرية، ومع هذا فإنهم وقعوا في مأزق الحلقات الإضافية في سلسلة القيادات بما كان له أثره السلبي حتى في الحروب.

(٤)

عنيت الوزارة الوفدية بالنظر إلى «يمين الجيش»، وكانت صيغتها قد وضعت منذ ما قبل عصر الدستور، فخلت بطبيعة الحال من أية إشارة إليه، كما أنها تضمنت قسم الضابط بأن يكون خادما مخلصا أمينا للملك، مطيعا لأوامره الكريمة، ورأت الوزارة الوفدية تعديل هذه اليمين بإدخال الدستور في النص، وحذف العبارة المذكورة، وجعلت الإخلاص للوطن والملك، والطاعة للدستور وقوانين الأمة المصرية، وأصبحت صيغة اليمين الجديدة هي:

«أحلف بالله العظيم وبشرفي العسكري أن أكون مخلصا للوطن ولحضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك البلاد وقائد قواتها الأعلى، وأن أكون مطيعا للدستور ولقوانين الأمة المصرية.. إلخ».

(٥)

وقد سجل الدكتور عبد العظيم رمضان أن الصحف الموالية للقصر لم تشأ أن تمرر سياسة الوفد في هذه الجزئية دون هجوم، وعلى سبيل المثال فقد اعترض محمد عبد القادر حمزة على هذا التعديل في البلاغ [وكانت البلاغ في ذلك الوقت قد تحولت عن وفديتها السابقة]، ونشر عدة مقالات عنيفة أوضح فيها أن إقحام الدستور في اليمين يتضمن إقحاما للسياسة في واجبات الجيش، وأن الجيش وظيفته فقط الدفاع والطاعة فيما يصدر إليه من الأوامر، وليس من وظائفه إقامة نظام سياسي معين، والمحافظة على هذا النظام وحمايته.

أما الملك فاروق نفسه فقد أعلن أنه لن يقبل تعديل اليمين بالشكل الذي رأته الوزارة.

وبعد هذا التصريح الملكي لم تتراجع الوزارة الوفدية، وآثرت أن تتمسك بموقفها، فاجتمعت وقررت الموافقة على مشروع التعديل، وإزاء هذا قرر القصر إيقاف الترتيب الذي كان معدا من قبل بأن يحلف الجيش اليمين في اليوم التالي لتولي الملك سلطته الدستورية، وأن يؤدي وزير الحربية اليمين بالنيابة عنه، وأمر فاروق بدعوة جميع الضباط العاملين وغير العاملين على اختلاف رتبهم إلى حفل شاي بقصر عابدين، حضره ضباط البعثة العسكرية البريطانية، حيث وقف أثناء توديعه لهم يقول بصريح العبارة: «على سبيل النصيحة أقول لكم: لا تشتغلوا بالسياسة!».

ولم يؤد الجيش اليمين بالصيغة الجديدة للملك فاروق طيلة عهد الوزارة الوفدية، حتى أقيلت هذه الوزارة فعاد الجيش يؤدي اليمين بصيغتها القديمة في عهد وزارة الانقلاب.

(٦)

وقد كرسّ النحاس باشا فكرة نزع وظيفة القائد الأعلى للقوات المسلحة عن

الملك باعتباره رئيسًا للدولة، وهو الوضع الذي كانت البلاد المتقدمة قد بدأت تتجه إليه فعليًا (وشكليًا) في ظل ما خرجت به من تجارب الحرب في ذلك الوقت المبكر من العصر الحديث.

وقد كانت وجهة النظر الداعية إلى هذا التحول هي أنه على بالرغم من أن دساتير أغلب الدول التي خاضت غمار الحرب العالمية الأولى كانت تمنح رئيس الدولة حق قيادة الجيش، فإن واحدا من هؤلاء لم يفكر في استعمال هذا الحق، بل لقد أثبتت الحرب أن رؤساء الدول لم يتنحوا فقط عن استعمال هذا الحق من الناحية الفعلية، بل لقد كفوا عن استعماله أيضًا من الناحية الشكلية، حتى أنه في فرنسا روعيت هذه القاعدة من الوجهة الشكلية في بداية الحرب، فكانت الحكومة تصدر الأوامر للجيش باسم رئيس الجمهورية، ولكن باستمرار الحرب وظهور عيوب هذا النظام، تنحت الحكومة في النهاية عن قيادة الجيش الشكلية هذه..

(٧)

كان النحاس بفطرته من المتابعين الجيدين لمجريات الأمور في الحروب، وقد روي عنه فيما روي أنه في أثناء الحرب العالمية الأولى كان لا يفتأ يتتبع سير المعارك على الخرائط معه في غدوه وترحاله، ويناقش الآخرين فيما انتهت إليه الحروب، وفيما يتوقع أن تمضي إليه.

وقد نما هذا الإحساس بالمعارك والاستراتيجية مع النحاس في كل مراحل حياته، وكان لهذا الإحساس دور جوهري في إيمانه بقضايا الجيش المصري ورفع قوته واستعداداته وتسليحه وتنظيمه.

وربما كان من المفيد أن نتأمل فيما يروى على لسان النحاس باشا في مذكراته (عام ١٩٤١) عن إحدى محاولاته الدءوبة لفهم مجريات الحرب العالمية الثانية، وتأثيراتها على مصر:

«تذكرت أن ضابطًا من أكفأ الضباط المصريين اسمه [علي موسى] برتبة أميرالاي على ما أذكر كنا قد ألحقناه في الوفد العسكري لهيئة المفاوضات أثناء عقد معاهدة عام ١٩٣٦ مع الإنجليز، أنه كان يتحدث عن الصحراء كأنه ولد فيها وعاش وتربى

في ربوعها، فسألت عنه فقيل لي إنه يقيم في الإسكندرية قريبًا منا، فطلبت استدعاءه وكلفت السكرتارية بالاتصال به ودعوته للمرور علينا».

«وفي عصر اليوم جاء فعرفته وتذكرته تمامًا ثم سألته عن الصحراء على ضوء المعلومات التي نقلها إليّ محمد الشامي بك، فقال: إن الصحراء الغربية كما تعرف متسعة الأرجاء وليس فيه معبد إلا الطريق الرئيسي الذي تعسكر فيه قوات الجيش المصري والقوات البريطانية، وأن المعلومات التي وصلت تؤكد أن الإنجليز لغموا جميع المسالك التي يمكن أن يتسرب منها العدو، وملئوا الطريق الوحيد المعبد بقواتهم ومعداتهم، وإذا كانوا كما نقل إليك قد تجمهروا في نقطة العلمين فقد أحسنوا الاختيار، لأنها نقطة صالحة ومهمة ويمكن لمن يتمركز فيها ويحيط بها من جميع جوانبها ألا يُمكن أحدًا من التسلل منها إلى الإسكندرية».

«وقال: حسب المعلومات التي عرفتها عن أنباء القتال، وبحكم خبرتي لا أظن أن جيش المحور مهما كان مستعدًا وقويًا يستطيع أن يجتاز تلك الصحراء الواسعة الأرجاء من الغرب إلى مساعد والسلوم، وهي تبعد عن مرسى مطروح مئات الكيلو مترات إلا بعد جهد جهيد، ومشقة كبيرة ووقت طويل، وفي تقديري أن هذا ـ إن لم يطرأ طارئ في الحسبان ـ يستغرق على الأقل عامين أو أكثر من الزمان، إذا لم تنته الحرب قبل هذا الوقت».

«فأخذت أناقشه، وأسأله أسئلة دقيقة عن مدى استعداد الجيش المصري فأجاب: مع الأسف إن جيشنا ليس عنده أي استعداد لمعركة كبيرة لأن الإنجليز لم يمكنوه من التسليح، ولم يحاولوا أن يمكنوا كبار قواده وخاصة الخبيرين بالصحراء من أن يؤدوا واجبهم، وهذه إحدي مصائب الاحتلال، وإن الجيش المصري فيه من الكفاءات والدراية ما يستطيع أن يدافع عن بلاده ولو كان مسلحًا تسليحًا قويًا ومدربًا تدريبًا كافيًا، ومن هنا كانت الأعمال المكلف بها في الصحراء أو في غيرها أعمالًا هامشية ومهمات مقصورة على الحراسة والمراقبة، وحتى هذا الشيء التافه لم يتركوه له بل أشركوا قواتهم فيه».

«فسألته ألا يُحتمل أن يغيروا بطائرتهم بعد أن يملؤها بمعدات حربية ويحاولوا أن

يحتلوا الإسكندرية أو أجزاء قريبة منها، فأجاب: لا يمكن للطائرات من الجو من غير مساعدات من الدبابات والمدرعات التي لا طريق لها إلا الطريق البري أن تصل إلى ما يريد أو تستقر في أي جهة. ما لم تكن محمية بقوات أرضية ومعدات مختلفة من المدافع والمدرعات والأدوات الحربية الأخرى».

(٨)

وننتقل إلى ما هو متاح في أدبياتنا عن دور النحاس والوفد في تسليح الجيش المصري.

وربما كان أفضل الأحاديث دلالة على مدى عناية الوفد بتسليح الجيش المصري هو ذلك الذي كتبه الضباط الدارسون لهذه القضية من خلال دراستهم لتاريخ القوات المسلحة المصرية، وفي هذا الصدد فقد نشرت المكتبة الأكاديمية دراسة مهمة للواء طيار دكتور جبر علي جبر عن القوة الجوية المصرية، وقد تتبع في هذه الدراسة، من خلال الوثائق، الجهود التي بذلت لتأسيس وتطوير القوات الجوية المصرية، وعلاقة هذه الجهود بالوزارات المتعاقبة وبالعلاقات المصرية ـ البريطانية، مركزا (بالطبع) على الفترة التي تلت حرب ١٩٤٨.

وسوف ننقل للقارئ بعض فقرات من هذه الدراسة القيمة بما يكفل تصوير طبيعة الآليات التي كان النحاس باشا ووزارة الوفد يتحركان بها من أجل تحقيق هدف تسليح مصر وتقويتها بما يضمن أمنها القومي، وقدرتها السياسية، وبخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين، وسنحاول فيما ننقله ألا نثقل على القارئ بتفصيلات بعيدة عن الموضوع ولا بتعليقات تقطع تواصل الفكرة.

وسوف نرى مدى الوعي السياسي الذي حكم تصرفات وتوجهات وسياسات النحاس باشا على جميع الأصعدة الاستراتيجية المتصلة بهذا الموضوع.

يقول اللواء جبر علي جبر:

«اتجهت وزارة الوفد الأخيرة منذ أيامها الأولى في الحكم إلى تدعيم القدرات الدفاعية المصرية، الأمر الذي برز في ثلاث جوانب مختلفة:

- «حشد الطاقات العربية في مواجهة إسرائيل».
- «تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لدعم وتطوير القوات المسلحة».
- «محاولة تدبير احتياجات هذه القوات من العتاد والأسلحة والطائرات».

«بالنسبة للجانب الأول، فعلى ضوء استمرار رفض إسرائيل لأي تسوية عادلة لمشكلتي الحدود واللاجئين، فضلًا عن تنفيذ قرار التقسيم، استمرت حالة الحرب بينها وبين الدول العربية. وقد حاولت إسرائيل اختراق الصف العربي من خلال اتصالها بالملك عبد الله لعقد اتفاقية صلح وعدم اعتداء بينها وبين الأردن، إلا أن الحكومة المصرية نجحت في احتواء المحاولة الإسرائيلية باستصدار قرار من جامعة الدول العربية لا يُجيز لأي دولة من دول الجامعة أن تتفاوض في عقد صلح أو اتفاق سياسي منفرد مع إسرائيل».

«كما قامت مصر بتطويق الخلاف بين دول الجامعة العربية، ودعت إلى عقد معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين هذه الدول، وافق عليها مجلس الجامعة في الثالث عشر من إبريل ١٩٥٠، لتعزيز الأمن الجماعي لدول الجامعة. فطبقًا للمادة الثانية من هذه المعاهدة يعتبر كل اعتداء مسلح يقع على أي من دول الجامعة، اعتداءً يقع عليها جميعا، ولذلك فإنها عملًا بمبدأ الدفاع الشرعي تلتزم بالمبادرة إلى معونة الدول المعتدى عليها، واتخاذ التدابير الفورية ـ بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ـ لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

«وفيما يتعلق بالجانب الثاني، تعكس ميزانية وزارة الحربية تصاعدًا ملحوظًا في الاعتمادات المخصصة لاحتياجات القوات المسلحة بصفة عامة، والسلاح الجوي بصفة خاصة، حيث جعلت اعتماد الأخير ٥,٠١٧٦٣٠ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥٠/ ١٩٥١، وهو ما يمثل ١١٪ من اعتمادات وزارة الحربية خلال تلك السنة بزيادة ٣٩٪ عن اعتمادات السنة السابقة. كما ارتفعت تلك الاعتمادات مرة أخرى لتصل إلى ٧,٧٣٥٥٦٥ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥١/ ١٩٥٢ وهو ما يمثل ١٦٪ من اعتمادات وزارة الحربية خلال هذا العام، أي بزيادة ٥٤٪ عما كانت عليه في السنة المالية السابقة».

«وبالإضافة إلى اعتمادات السلاح الجوي المشار إليها تعكس ميزانية وزارة الحربية خلال السنة المالية ١٩٥١/ ١٩٥٢ اعتماد مبلغ ١,٦٤٢,٢٥٤ مليون جنيه لإنشاء مصنع للطائرات».

(٩)

وقد التفت الدكتور جبر علي جبر إلى حقيقة أن الاستراتيجيات الدولية لم تسمح لمصر أن تمضي في سياساتها إلا بمشقة استطاعتها وزارة الوفد، وإن كانت سياساتها التحررية (والمعادية للاستعمار) قد زادتها صعوبة:

«... رغم توافر الاعتمادات المالية للتدرج في تنفيذ مشروعات التطوير التي سبق تقديمها بواسطة السلاح الجوي، فإن جهود حكومة الوفد لتوفير احتياجات التطوير من الطائرات والأسلحة والمعدات، لم تُكلل بنفس النجاح الذي حققته في تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لأعمال التطوير. وهو ما يرجع في الحقيقة إلى سياسة الوفد تجاه القضية الوطنية والمخططات الغربية في المنطقة من ناحية، وردود الفعل البريطانية والأمريكية تجاه تلك السياسة من ناحية أخرى».

«فبالرغم من أن المناخ كان مهيأ عند تولي وزارة الوفد لتنفيذ مشروعات التطوير ـ التي غرست بذورها في عهد الوزارات السابقة ـ بعد رفع الحظر على تصدير الأسلحة والتعاقدات التي تمت في خريف العام السابق، [فإن] الوزارة ما لبثت أن واجهت ـ بعد شهورها الأولى ـ عقبات كئود عرقلت جهودها لتطوير القوات المسلحة المصرية، وقد جاء بعض هذه العقبات نتيجة لعوامل خارجية لا يد للحكومة المصرية فيها، بينما جاء البعض الآخر نتيجة لسياسة وزارة الوفد حيال القضية الفلسطينية وأسلوب معالجتها».

(١٠)

وبعد أن يشير الدكتور جبر علي جبر إلى الضغوط الإسرائيلية على الحكومة الأمريكية والحكومات الغربية من أجل تزويد إسرائيل بالأسلحة من ناحية، ومن أجل تعطيل صفقات الأسلحة البريطانية لمصر في خريف ١٩٤٩، يشير إلى صدور ما سمي بالإعلان الثلاثي، الذي اتفقت عليه أمريكا وبريطانيا وفرنسا في ٢٥ مايو ١٩٥٠، وموقف وزارة الوفد منه:

«في مايو ١٩٥٠ دارت مباحثات بين الجانبين الأمريكي والبريطاني لوضع أسس السياسة المرجوة ثم عرضت على فرنسا نتائج تلك المباحثات، وبعد أن وافقت الأخيرة على تلك السياسة، أعلنتها الدول الثلاثة في ٢٥ مايو فيما عُرف باسم الإعلان الثلاثي».

«وقد تلخصت السياسة الواردة في ذلك الإعلان في قبول الدول الثلاثة بإمداد دول الشرق الأوسط بقدر من الأسلحة، إلا أنها حددت إطار استخدام هذه الأسلحة بصيانة الأمن الداخلي لهذه الدول والدفاع الشرعي عن النفس، وأخيرًا ـ وهو الأهم من وجهة النظر الغربية ـ هو لتمكينها من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة كلها بصفة عامة».

«كما نص البيان على عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين أي دولة وأخرى في تلك المنطقة، وأن الحكومات الثلاث إذا رأت أن إحدى هذه الدول تعد العدة لانتهاك الحدود أو خطوط الهدنة، فإنها سوف تتخذ إجراءات عاجلة وفقًا للالتزامات بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة داخل أو خارج الهيئة لمنع هذه الانتهاكات».

«ولما كانت دول الجامعة العربية قد وقعت على معاهدة الدفاع المشترك قبل أقل من أسبوعين من صدور الإعلان الثلاثي، فقد وضع ذلك الإعلان كافة الدول العربية الموقعة على تلك المعاهدة في كفة وإسرائيل في الكفة الأخرى بالنسبة لإمدادات الأسلحة، الأمر الذي يضمن التفوق لإسرائيل في مواجهة أي من الدول العربية أو أغلبها مجتمعة».

«ونظرًا لأن الإعلان يفرض وصاية الدول الثلاث ـ غير المنزهة عن الغرض ـ على الدول العربية ويضعها تحت رحمة هذه الدول في مجال تسليح قواتها، ويكرس الأمر الواقع والمكاسب الإقليمية التي حصلت عليها إسرائيل خلال الحرب الأخيرة فقد اعترضت عليه دول الجامعة العربية، بينما رحبت إسرائيل به».

«وهكذا كان على وزارة الوفد أن تواجه الآثار المترتبة على ذلك الإعلان بعد بضعة شهورمن توليها الحكم، ولم يكن ذلك الإعلان هو العقبة الوحيدة التي

واجهتها وزارة الوفد حيال جهودها في تطوير القوات المسلحة المصرية فما لبثت الحكومة البريطانية ـ بتشجيع من الحكومة الأمريكية ـ أن فرضت حظرًا جديدًا على شحنات الدبابات والطائرات إلى مصر في سبتمبر ١٩٥٠، كما فرضت مع الولايات المتحدة عام ١٩٥١ مزيدًا من القيود على إمداد مصر بالأسلحة من السوق الأوربية والأمريكية، مما كان له أسوأ الأثر على تطوير القوة الجوية المصرية».

....

....

هكذا واجهت وزارة الوفد عدة مظاهر للتآمر الغربي بما يصب في مصلحة إسرائيل، ومن ثم فإنها، شأنها شأن كل وزارة فاعلة، بدأت في محاولات كسر الطوق الجديد بكل ما هو ممكن من وسائل تقليدية وغير تقليدية.

(١١)

ويستعرض الدكتور جبر علي جبر في دراسته بعض مواقف النحاس باشا من قضايا التسليح في أثناء محادثاته مع الجانب البريطاني في عهد وزارة الوفد الأخيرة:

«... كان من الصعب على الفيلد مارشال سليم أن يقنع رئيس الوزراء المصري ووزير خارجيته ـ خلال اجتماعه بهما في الخامس والسادس من يونيو ـ بأن مجابهة الخطر السوفيتي تقتضي تكتل الأمم عسكريًا بأن تتنازل كل منها عن بعض سيادتها، وأن مصر هي مطمع الطرف الآخر لأنها مفتاح المنطقة. ومن ثم، فلن يجديها بقاؤها على الحياد، خاصة وأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها في مواجهة هذا الخطر».

«وجاء عدم [اقتناع] الجانب المصري بوجهة النظر البريطانية، من تقديره بأن مصر إذا كانت مهددة بهجوم سوفيتي، فإنما يعود في الدرجة الأولى إلى وجود القوات البريطانية فيها».

«وإزاء عدم ثقة الجانب المصري في أية وعود بريطانية جديدة فإنه ـ رغم قبوله بمبدأ التحالف ـ أصر على جلاء القوات البريطانية أولًا إلى قاعدة قريبة كفلسطين، بحيث يمكنها العودة إلى مصر خلال فترة قصيرة في حالة الحرب».

«كما اقترح النحاس على الجانب البريطاني أن تُمد مصر بالطائرات على أن تُستخدم لصالح قوى التحالف عند قيام الحرب، مؤكدًا على أن التعاون المنشود يقوم على تحقيق الجلاء، فإذا تم ذلك سنضع أيدينا في أيديكم».

«وفي جلسة المباحثات الثالثة، أشار النحاس إلى اهتمام مصر بتقوية جيشها، خاصة بالنسبة للدفاع الجوي وإنشاء المطارات والمصانع الحربية، وحدد نطاق التحالف الذي يمكن الموافقة عليه ـ بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر ـ في تبادل الحكومتين المصرية والبريطانية الرأي عندما يتهدد الأمن في الشرق الأوسط، فإذا وقع أي اعتداء على مصر، أو دخلت بريطانيا حربًا نتيجة وقوع اعتداء على إحدى البلاد (العربية) المتاخمة، فإن مصر تتعاون عسكريًا مع بريطانيا في داخل حدودها وفي نطاق إمكاناتها للدفاع عن مصر، وفي هذه الحالة يمكن استقدام قوات بريطانية في مصر إذا تبين أن ذلك ضروري».

«وإزاء تمسك سليم ببقاء القوات البريطانية في مصر وقت السلم، رفض النحاس وجهة نظر رئيس أركان الإمبراطورية، مؤكدًا له أنه لا يستطيع إقناع الشعب ببقاء جندي أجنبي واحد على أرض مصر».

(١٢)

وتذهب دراسة الدكتور جبر علي جبر إلى التأكيد على حقيقة أن تمسك النحاس بالسياسة الوطنية الحريصة على الخلاص الكامل من قوات الاحتلال كان بمثابة سبب مباشر لتعويق تسليح مصر على النحو الذي كان الوفد يبتغيه ويخطط له. وهو ما ظهر مباشرة في مكاتبات الحكومة البريطانية بشأن تنظيم تسليم الأسلحة المتعاقد عليها من قبل!!:

«... وإزاء ذلك الفشل وخيبة أمل البريطانيين في إحراز أي تقدم في المباحثات بعد عودة الوفد إلى الحكم، حاولت الحكومة البريطانية استغلال شحنات الأسلحة للضغط على الحكومة المصرية لتغيير موقفها. ففي التاسع من سبتمبر، أرسلت الخارجية البريطانية تطلب من سفيرها في القاهرة إبلاغ الحكومة المصرية أنه بالنظر إلى خطورة الموقف العالمي الحالي والنقص الموجود في أنواع معينة من الأسلحة

والمعدات، فإن حكومة صاحب الجلالة قد قامت أخيرًا باستعراض التزاماتها في جميع أنحاء العالم الخاصة بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية، وقررت وضع نظام صارم لترتيب الأولويات، أما المبدأ الذي سيتم به في المستقبل تنظيم تسليم الأسلحة والمعدات فهو أن تلي (تلبية احتياجات) المملكة المتحدة تلبية ما تحتاج البلدان التي لها معها ترتيبات دفاعية عملية. ومن مؤدى هذا أن يتم الكف عن عمليات شحن الأسلحة والمعدات التي تعاني نقصا في المعروض منها إلى البلدان الآخرى».

«وقد جاء في رسالة للخارجية البريطانية إلى سفيرها في مصر:

«فيما يتعلق بمصر، لن نكون قادرين في الوقت الحالي على شحن مزيد من المقاتلات النفاثة بعد الآن، وسيتعين علينا إلغاء رخص التصدير المتعلقة بما تم الوعد به فعلا، وربما سرى نفس الشيء على معدات الرادار والدبابات...».

(١٣)

وقد سارعت وزارة الوفد بالاحتجاج على قرار الحظر الذي فُرض على تسليم مصر طائراتها التي تعاقدت عليها ووضعت عليها العلامات المصرية، بيد أن الجانب الأمريكي انحاز إلى البريطانيين ومضى على نفس خطواتهم.

«وقد احتجت الحكومة المصرية على الحظر البريطاني الجديد واعتبرت عدم تسليم أربع عشرة طائرة نفاثة ـ كانت جاهزة للتسليم ووضعت عليها العلامات المصرية ـ عملا غير ودي».

....

....

«ولم ترفض الحكومة الأمريكية مساندة الموقف المصري في المباحثات فحسب، بل إنها استمرت أيضًا في فرض القيود على إمدادات مصر بالأسلحة الأمريكية وحظر إمدادها تماما بأي أسلحة ثقيلة. كما أيدت السياسة البريطانية المتشددة حيال مصر والضغط عليها بتأجيل إمدادها بالأسلحة البريطانية حتى ترضخ للمطالب البريطانية، حيث كانت تلك المطالب آنذاك، لا تقل أهمية للولايات المتحدة عنها بالنسبة للمصالح البريطانية».

«وقد ظهر الموقف الأمريكي المخيب للآمال جليا واضحا، خلال الاتصالات التي أجراها كل من السفير المصري في واشنطن والدكتور محمد صلاح الدين (وزير الخارجية الوفدي) مع ماك چي مساعد وزير الخارجية الأمريكية، خلال شهري يوليو وأكتوبر ١٩٥٠، سواء بالنسبة لطلب تأييدها أو إمدادات الأسلحة».

(١٤)

وقد بدأت الوزارة الوفدية تعلن للجانب الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) إلى أنها ستضطر إلى اللجوء إلى الكتلة السوڤيتية من أجل إتمام سياسات التسليح:

«وقد اعتبر وزير الخارجية المصري وقف إمدادات الأسلحة [جزءًا] من مؤامرة من جانب القوى الغربية الكبرى لإبقاء مصر ضعيفة، حتى لا تضطر بريطانيا إلى الانسحاب من مصر عام ١٩٥٦ عندما تنقضي مدة المعاهدة. وحذر الدكتور صلاح الدين، خلال لقائه مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي في التاسع عشر من أكتوبر، بأن مصر قد تضطر إلى اللجوء إلى الكتلة السوڤيتية التي تتلهف على تقديم الأسلحة، إذا لم تُستأنف شحنات الأسلحة البريطانية».

«وإزاء موقف الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه حظر إمداد مصر بالأسلحة، فقد اتجهت الحكومة المصرية إلى البحث عن مصادر بديلة لتوفير احتياجات القوات المسلحة من العتاد والأسلحة، حتى لا تزداد حالة قواتها سوءًا نتيجة لتوقف خطة تطويرها، وعلى ذلك اتجه الرأي إلى البحث عن تلك المصادر بين الدول الأوربية الآخرى، بعد استبعاد بريطانيا والولايات المتحدة».

(١٥)

ويلخص الدكتور جبر علي جبر ما انتهت إليه وزارة الحربية من خلال تقرير قدمه وزيرها الوفدي إلى النحاس باشا:

«ويوضح التقرير الذي قدمه مصطفى نصرت ـ وزير الحربية والبحرية آنذاك ـ إلى رئيس الوزراء أن الرأي قد اتجه إلى تشكيل لجنة يكون لها من السلطة ما يخولها

التعاقد مباشرة، على أن تحاط أعمالها بالسرية التامة منعا من تدخل بريطانيا لعرقلة أعمالها، وعلى أن تتصل بالشركات (المنتجة للأسلحة) اتصالًا مباشرًا».

«وأقر رئيس الوزراء (النحاس باشا) تشكيل هذه اللجنة برئاسة وزير الحربية والبحرية في الخامس عشر من أغسطس ١٩٥١، كما شُكلت لجان فرعية متعددة كان عملها بحث ما يعرض على اللجنة العليا من الوجهة الفنية، فضلًا عن قيامها بمعاينة المعدات وتجربتها. وبدأت اللجنة رحلتها للبحث عن السلاح في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٥١».

«إلا أن تلك اللجنة واجهت العديد من الصعاب في مهمتها، مثل عدم وجود ملحقين عسكريين في بعض الدول التي قصدتها، للتمهيد لعمل اللجنة مع حكومات تلك الدول وشركاتها، بالإضافة إلى أن توقيت رحلة اللجنة إلى أوربا واكب مرحلة انتقالية في صناعة الأسلحة والطائرات للتحول من طرازات الحرب العالمية الثانية إلى طرازات حديثة وخاصة في مجال الطائرات النفاثة»

«إلا أن أهم العقبات التي واجهتها لجنة المشتروات المصرية هو ما لمسته من تدخل الإنجليز لدى حكومات الدول التي زارتها (اللجنة) لمنع التعاقد معنا، أو لمنع تصدير المهمات السابق التعاقد عليها، وقد نجح الإنجليز في ذلك مع بعض الدول، نتيجة لارتباط دول منظمة شمال الأطلنطي ـ التي زارتها اللجنة ـ بالسياسة الدفاعية لبريطانيا والولايات المتحدة، وتكامل سياسة التسليح والتصنيع الحربي فيما بينها، لذلك كان من الصعب على دولة كمصر خارجة عن هذا الحلف التعامل مع دولة المرتبطة فيما بينها بكميات وأنواع هذه المعدات».

«وقد قامت تلك اللجنة بمهمتها في كل من إيطاليا وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد وألمانيا وأسبانيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا بحثا عن السلاح».

(١٦)

وعلى الرغم من هذه الظروف المعاكسة تماما فقد تمكنت اللجنة العسكرية المصرية التي شكلها الوفد في أغسطس ١٩٥١ من إحراز نجاحات مختلفة بلورت بعضها دراسة الدكتور جبر علي جبر التي ركزت على ما يخص القوات الجوية والدفاع الجوي:

«... وبالنسبة للدفاع الجوي، فيوضح تقرير اللجنة أنها تعاقدت مع الشركات الفرنسية على توريد ست محطات رادار إنذار طويل المدى، وست محطات رادار لتوجيه المقاتلات في الجو. وهو ما كان مقدرًا أن يغطي احتياجات الإنذار في ذلك الوقت».

«كما استكملت معدات الرادار والإنذار المحلي للمدفعية الثقيلة المضادة للطائرات للعمل مع المواقع الحالية. مع شراء ورشة للرادار. كما تعاقدت اللجنة على شراء مائتي مدفع (هسبانو سويزا) مضاد للطائرات من عيار ٣٠ مم، و ٢٥٠ ألف طلقة من سويسرا».

«أما بالنسبة للقوة الجوية، فإن تقرير اللجنة يشير إلى تعسف الحكومة البريطانية بالنسبة لاحتياجات السلاح الجوي التي كانت المملكة المتحدة المصدر الأساسي لإمداداته، فقد سبق التعاقد على عدد من الطائرات من طراز (ألڤامبير) و(المتيور) لم تورد إنجلترا منه إلا جزءًا قليلًا، ومنعت توريد الباقي، رغم دفع جزء كبير من ثمنه مقدمًا، ورغم أن المصانع كانت قد أعدته وجهزته لنا، حتى أن بعضها كان قد وضع رمز السلاح الجوي الملكي المصري على الطائرات، وهي الخطوة الأخيرة قبل التصدير، وكانت حجتهم في ذلك أنهم في أشد الحاجة إلى هذه الطائرات وإن إنتاج مصانعهم لا يكفي لسد حاجاتهم».

«ولم تكتف الحكومة البريطانية بحظر تصدير إنتاجها من الطائرات، بل إنها مارست ضغوطًا مستمرة على الدول الأوربية الأخرى لإحباط جهود اللجنة المصرية في تلك الدول من أجل شراء الطائرات اللازمة للسلاح الجوي، الأمر الذي أقنع تلك اللجنة بفساد الحجة البريطانية».

«وإزاء فشل اللجنة في شراء طائرات (الڤامبير) من إيطاليا وفرنسا و(المتيور) من بلجيكا ـ والتي كانت تنتجها هذه الدولة بتراخيص من الحكومة البريطانية ـ بعد رفض الأخيرة إعطاء هذه الدول تراخيص بيعها لمصر ـ فقد اتجهت اللجنة للبحث عن الطائرات التي لا تسيطر الحكومة البريطانية على تصديرها للدول الأخرى، إلا أنها وجدت أن جميع الطائرات المقاتلة النفاثة في دول أوربا الغربية الداخلة في حلف الأطلنطي ـ باستثناء طائرات (الأوارجون) ـ إنجليزية الأصل هيكلًا أو محركًا، كما

أن السويد كانت عازفة عن بيع أي من طائراتها النفاثة قبل استكمال احتياجات قواتها المسلحة».

«ومن ثم أصبحت (الأوراجون) الفرنسية هي هدف اللجنة، فرغم تزويد تلك الطائرات بمحرك إنجليزي الأصل، إلا أن الشركة الفرنسية المنتجة كان لها حق بيع هذه الطائرات للدول الأخرى، ورغم أن اللجنة وجدت مائة طائرة من ذلك الطراز فائضة عن عقد سابق بين الحكومة الفرنسية وشركة (داسو) المنتجة، فإنها لم تستطع شراءها لغلو ثمنها من ناحية، وعدم صدور قرار رسمي من الحكومة الفرنسية بالاستغناء عن تلك الطائرات من ناحية أخرى».

(١٧)

ويتعرض الدكتور جبر علي جبر بالتحليل السريع لموقف الحكومة التشيكية المبكر من تزويد مصر بالأسلحة، وما اعترى هذا الموقف من تريث كانت له وجاهته في رأي المصريين المقدرين للاستراتيجيات الدولية:

«ولما كانت تشيكوسلوفاكيا قد إبدت استعدادها ـ خلال مباحثات الاتفاقيات التجارية التي عقدتها مع مصر ـ على تزويد الأخيرة ببعض منتجاتها الحربية فقد تم الاتصال بالحكومة التشيكية، وقدمت لها اللجنة كشوفا الاحتياجات المصرية من الأسلحة والدبابات والطائرات، إلا أن الحكومة التشيكية سوفت في الرد على الطلبات المصرية، وقد أرجع وزير الحربية المصري ذلك التسويف إلى كون الحكومة التشيكية كانت منتظرة حتى ينجلي موقف مصر السياسي بالنسبة للمعسكر الغربي».

«وهذا التحليل من وزير الحربية المصري لموقف الحكومة التشيكية آنذاك له وجاهته في ظل العلاقات المصرية ـ البريطانية المانعة في ذلك الوقت، وعدم حسم الموقف السياسي المصري من إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وهو الأمر الذي كان سيترتب عليه فك الارتباط السياسي والعسكري المصري بالغرب، ويفقد الوجود البريطاني في مصر شرعيته الدولية».

(١٨)

ويستعرض الدكتور جبر علي جبر كذلك ما ذكره تقرير رئيس اللجنة التي شكلتها

وزارة النحاس باشا وما تضمنته من سعي دائب إلى تعويض الموقف الناشيء عن تعنت الحكومة البريطانية الذي فاق كل حد:

«يشير تقرير رئيس اللجنة إلى أن إيقاف تصدير الطائرات والدبابات لم يكن الوسيلة البريطانية الوحيدة للضغط على الحكومة المصرية، فقد كانت صناعة الطائرات ـ الوليدة في مصر آنذاك ـ وسيلة أخرى، حاولت الحكومة البريطانية استغلالها للضغط على الحكومة المصرية».

«فبالرغم من أن بريطانيا كانت قد باعت لمصر رخصة تجميع وإنتاج طائرات (القامبير)، وتعهدت ـ تمهيدًا لذلك ـ ببيع اثنتي عشرة طائرة من نفس الطراز مفككة إلى أجزاء كبيرة واثنتي عشرة طائرة مفككة إلى أجزاء صغيرة، فضلا عن المكونات الصغيرة لاثنتي عشرة طائرة أخرى، بقصد التدرج في مراحل التجميع ثم التحول في مرحلة تالية إلى تصنيع مكونات هذه الطائرة في مصر، فإنها أخلت بجميع هذه التعهدات، وقامت بالضغط على جميع الشركات المصنعة لهذه الطائرات في البلاد الأخرى لمنع تصدير الأجزاء السالفة إلى مصر، رغم إلحاح تلك الشركات عليها في ذلك الوقت، لوجود فائض لديها من هذه المكونات، وحتي المواد الخام اللازمة لصناعة هذه الطائرات لم تسمح الحكومة البريطانية بتصديرها إلى مصر، بالرغم من سابق تعهدها بذلك».

«ومن ثم اضطرت اللجنة المصرية إلى اتخاذ الخطوات التالية:

١ـ فيما يختص بالمواد الخام لصناعة الطائرات، فقد تم الاتفاق مع شركة «OGA» الفرنسية، على قيامها بتوريد الاحتياجات المصرية من هذه المواد.

٢ـ أقنعت اللجنة شركة «OGA» سالفة الذكر بإمكان توريدها لمكونات (القامبير) إلى مصر، نظرًا لأن الأخيرة لديها ترخيص مدفوع الثمن من شركة (دي هاڤيلاند) المصممة الأصلية للطائرة بتصنيعها في مصر، إلا إنه لم يتم البت في عرض الشركة المذكورة نظرًا لبعض المشاكل المتعلقة بمحرك الطائرة، والتي كانت اللجنة (تحاول) تذليلها.

٣ـ اتفقت اللجنة مع البروفسير (هاينكل) رجل صناعة الطائرات الألماني

المشهور للمضي قدمًا بمشروع صناعة الطائرات المقاتلة في مصر، سواء باستكمال تصنيع (الڤامبير) البريطانية أو (المستيرال) (الڤامبير الفرنسية) عند تذليل المصاعب الخاصة بمحركات هذه الطائرات».

(١٩)

هكذا تصل الإرادة السياسية في عهد وزارة الوفد إلى فكرة تبني المضي بخطوات جادة في تصنيع طائرة مصرية خالصة، رغبة في تحقيق الاستقلال الوطني في هذا الميدان المهم. ولا أظن وزارة أخرى غير وزارة النحاس كانت قادرة على أن تمضي في مثل هذا السبيل.

«ويوضح تقرير اللجنة أن وزارة الحربية آنذاك، كانت تفكر في تصنيع طائرة مصرية خالصة، سواء من ناحية هيكلها أو محركها، رغبة في جعل صناعة الطائرات بمنأى عن المؤثرات الخارجية».

«وفي الوقت الذي كان يُعد فيه تقرير اللجنة، كان قد صل إلى مصر فعلًا ثلاثة من خبراء مصانع (هاينكل) لبحث إمكانيات هذه الصناعة في مصر، كما كانت اللجنة في سبيلها للتعاقد على وجه السرعة مع شركة (هاينكل) لاستخدام خبراء ألمان في مصانع الطائرات المصرية محل البريطانيين».

....

....

ويذكرنا الدكتور جبر علي جبر في هامش دراسته بحقيقة مهمة وهي أنه كان في مصر آنذاك مصنعان لصناعة الطائرات، أحدهما لطائرات التدريب، وقد تم إنشاؤه واستكملت احتياجاته، والآخر للطائرات المقاتلة وقد تم إنشاء الجزء الأكبر منه.

ونعود إلى ما يلخصه من نشاط اللجنة:

«وبالنسبة لتزويد القوة الجوية باحتياجاتها من الأسلحة والذخائر، فقد كانت سويسرا أحد المصادر البديلة التي اتجهت إليها جهود اللجنة، حيث يشير تقريرها إلى أنها نجحت في التعاقد مع الشركات السويسرية على كمية لا بأس بها من الصواريخ جو/ أرض والحمالات اللازمة لها».

«ولم يقتصر نشاط اللجنة على شراء الأسلحة والذخائر من الخارج فقد قامت بشراء الأجهزة والمعدات اللازمة لصناعة ذخائر الطائرات من عيار ٢٠ مم والتي كانت القوة الجوية تعاني من العجز فيها من خلال الحرب عام ١٩٤٨».

«ونظرًا للأهمية الكبيرة للصواريخ وصناعتها فقد تم الاتصال بأحد الخبراء الألمان بهدف الاتفاق معه على إقامة صناعة لصواريخ الطائرات في مصر، على ألا تقل مواصفاتها عن نظيرتها السويسرية، كما تم الاتفاق على توفير المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة أولًا، حتى يمكن للخبراء لألمان المضي قدمًا في صناعة الصواريخ المطلوبة».

....

هكذا نرى أن وزارة الوفد بذلت جهودًا قصوى من أجل التغلب على الحصار المفروض على تسليح القوات المصرية، وقد نجحت في كثير من هذه الجهود على نحو ما رأينا في هذا العرض الذي لخصت به دراسة الدكتور جبر علي جبر الاستراتيجية ما كان متاحا أمامها من مصادر ومراجع.

(٢٠)

وقد لخص الدكتور جبر علي جبر الإجراءات (والإجراءات المضادة) المتعلقة بالتسليح المصري فيما بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ (في أكتوبر ١٩٥١) وتدهور العلاقات الغربية مع وزارة الوفد، على نحو جيد:

«خلال الشهور الأولى من حكم وزارة الوفد بدأت وزارة الحربية في استكمال الجهود السابقة ـ التي جرت في ظل المباحثات العسكرية ـ لتطوير ودعم القوات المسلحة المصرية. وبالنسبة للقوة الجوية، فقد تقدمت وزارة الحربية بعدة أوامر شراء للعديد من طائرات التديب من بريطانيا والولايات المتحدة، شملت صفقتين من طائرات (الهارڤارد) و(الباليول) «Balliol» للتدريب المتقدم، وأربعا وثلاثين طائرة (تشيبمنك) للتدريب الابتدائي، كما طلبت شراء ثماني طائرات (فيوري) لاستكمال سرب المقاتلات القاذفة الذي شُكل من هذا الطراز. وست طائرات (لانكستر) «Lancaster» فضلًا عن ست طائرات (سبيتفير) مزدوجة لأغراض التدريب، وعشرين طائرة سبيتفر طراز ١٨ لتشكيل سرب مقاتل قاذف جيد».

«وباستثناء طائرات (الهارڤارد) التي تم شراؤها من الولايات المتحدة قبل تدهور العلاقات مع حكومة الوفد، فإن الحكومة البريطانية لم توافق على أي من أوامر الشراء الأخرى التي قُدمت في عهد وزارة الوفد، كما تم إيقاف أية طائرة أو أسلحة كان يجري تسليمها من تعاقدات الوزارة السابقة».

«ولم تكتف الحكومة البريطانية بالحظر البريطاني والأمريكي الذي تم فرضه منذ صيف ١٩٥٠، بل إنها طاردت الجهود المصرية لتدبير احتياجات قواتها المسلحة من الدول الأوربية، بالضغط على هذه الدول لمنع أو إلغاء أية تعاقدات مع هذه الدول، ولعل ما حدث مع الحكومة السويسرية ـ رغم حيادها الدولي المعروف ـ خير مثال على ذلك».

(٢١)

وقدم الدكتور جبر علي جبر تفصيلات مهمة عن جهود اللجنة العسكرية التي رأسها وزير الحربية المصري مصطفى نصرت في التغلب على الضغوط الأمريكية والبريطانية على السويسريين:

«... في جولتها الأوربية، قامت اللجنة المصرية سالفة الذكر بالتعاقد على شراء بعض الأسلحة والمعدات من المصانع السويسرية، كان يخص السلاح الجوي منها ١٥١٢٠ صاروخ (أورليكون) جو/ أرض عيار ٨ سم، و ١٦٠٠ صاروخ من نفس الطراز ٥ سم، فضلًا عن مائتين وثمانين قاذفا لهذه الصواريخ. إلا أن الحكومة السويسرية ـ تحت ضغط الحكومة البريطانية بعد إلغاء المعاهدة ـ قامت بحظر تصدير الأسلحة المتعاقد عليها، الأمر الذي استدعى إجراء ضغط مصري مضاد على الحكومة السويسرية يتهدد مصالحها المالية. حيث قام وزير الحربية (رئيس الجنة) والسفير المصري في برن بمقابلة وزير الخارجية السويسرية وإفهامه أنه ما لم يرفع الحظر، فإن ذلك سيترتب عليه إيقاف الاتفاق التجاري بين البلدين وسحب رصيد مصر من الفرنكات السويسرية البالغ ٢٤ مليونا من الفرنكات، لاستخدامها في شراء المعدات التي نحتاجها من البلاد الأخرى، هذا فضلًا عن إلغاء العقود المبرمة فعلًا مع الشركات السويسرية وعدم الارتباط على الأسلحة الجديدة التي نحن بسبيل

التعاقد عليها، مما سيسبب خسارة كبيرة للشركات السويسرية، فضلًا عن أن هذا الحظر سيكون سببًا في سوء العلاقات الودية بين البلدين».

«وإزاء هذا التحذير للحكومة السويسرية فإنها راجعت موقفها وسمحت بتشغيل وتصدير الأسلحة والمعدات التي تم التعاقد عليها مع الشركات السويسرية».

....

وهكذا انتصرت وزارة الوفد على التعويق البريطاني وحصلت على الأسلحة السويسرية، وجاء عهد الثورة فوجد القوات المسلحة المصرية مزودة بهذه الأسلحة السويسرية، التي أشرنا إليها في كتابنا عن عبد المنعم رياض.

(٢٢)

وفي إطار حرص الدكتور جبر علي جبر على استيعاب الجوانب المختلفة للقضية التي عني بدراستها فإنه يقدم ما تضمنه تقرير الملحق الجوي البريطاني في مصر عن عام ١٩٥١، وهو تقرير كاشف إلى حد بعيد عن الضغوط التي تعرضت لها وزارة الوفد في صيف ١٩٥٠ فيما يتعلق بخطة تطوير القوة الجوية المصرية والأضرار التي لحقت بمصر نتيجة العداء (أو التغطرس) البريطاني، وفي هذا الصدد ينقل الدكتور جبر عن تقرير الملحق البريطاني الفقرات التالية:

«في بداية فقرة التقرير (الشهور الأولى لعام ١٩٥١) كان إمداد السلاح الجوي الملكي المصري بالمعدات البريطانية قد توقف فعلًا إلى حد كبير نتيجة للتوتر السياسي من ناحية، وصعوبة توفير المعدات المصرية، التي كانت مطلوبة في بريطانيا أو لدول منظمة شمال الأطلنطي من ناحية أخرى».

«وكان هناك حظر غير رسمي على إمداد مصر بالطائرات النفاثة واختصرت أوامر الشراء المصرية الخاصة بتسع وثلاثين طائرة (متيور)، وست وستين طائرة (ڤامبير) إلى اثنتي عشرة وسبع وعشرين طائرة على الترتيب، ومن ثم كان السلاح الجوي الملكي المصري قادرًا فقط على تشكيل سرب واحد من طائرات المتيور، كما أنهم ـ بسبب نقص الطيارين ـ شكلوا سربًا واحدًا من طائرات (ڤامبير)، والذي توفر له رصيد طيب من الطائرات الاحتياطية».

«كما كانت بريطانيا قادرة فقط على تزويد مصر باثنتي عشرة طائرة (فيوري) وثلاثين (تشيبمنك) طبقًا لأمر الشراء الأصلي، وعلقت أمر الشراء الخاص بأربع وثلاثين (تشيبمنك) أخرى، كما رفضت أمر شراء خاص بثماني طائرات (فيوري) إضافية، من ثم كانت أي خسارة أو إصابة في طائرات سربي (المتيور) و (الفيوري) مخصومة من قوتها الأصلية، كما تأثر التدريب الابتدائي إلى حد كبير».

«وبمضي العام توقفت الإمدادات تدريجيًا بكافة المعدات البريطانية من كل الأنواع، وبنهاية العام لم يعد السلاح الملكي المصري يتسلم أية معدات من المصادر البريطانية مباشرة».

(٢٣)

وقد خلص الدكتور جبر علي جبر إلى تقييم الحالة التي وصل إليها السلاح الجوي المصري في نهاية وزارة الوفد، وهو تقييم ينطق بمدى نجاح وزارة الوفد رغم كل هذه المعوقات القاتلة:

«وبالرغم من الصورة الكئيبة السابقة التي قدمها الملحق الجوي البريطاني عن حالة السلاح الجوي المصري عام ١٩٥١ ـ نتيجة للحظر البريطاني والأمريكي على تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية لمصر ـ فإنه يمكن القول إن القوة القتالية للسلاح الجوي المصري قد طرأ عليها تحسن ملحوظ بالنسبة لما كانت عليه في الشهور الأولى لعام ١٩٤٩. فرغم نقص عدد طائرات الخط الأول والثاني بمقدار أربع عشرة طائرة عما كانت عليه في أثناء ذلك التاريخ، إلا أنه دخل على تلك القوة ـ بعد الاستغناء عن الطائرات القديمة ـ اثنتان وثمانون طائرة من طرازات أكثر حداثة، منها ست وأربعون طائرة من طرازات «فيوري» و«سبيفتر ٢٢» و«هاليفاكس» و«لانكستر» فضلًا عن ست وثلاثين طائرة مقاتلة نفاثة من طراز «ميتور» و«فامبير».

«وبالرغم من انخفاض معدلات صلاحية الطائرات، وخاصة بالنسبة للمقاتلات القاذفة والقاذفات وطائرات التدريب عن المعدلات الجيدة (٨٥٪ ـ ٩٠٪)، بسبب النقص الكبير في قطع الغيار والمعدات اللازمة لتنفيذ المهام، إلا أنه يمكن القول أن نسبة صلاحية الطائرات قد تحسنت نسبيًا مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٤٩.

فبينما كان عدد طائرات الخط الأول والثاني الصالحة في إبريل ١٩٤٩ لا يزيد عن ست وستين طائرة أي بنسبة ٤٤٪، فإنها وصلت في نهاية ١٩٥١ إلى ثلاث وتسعين طائرة أي بنسبة ٦٩٪.

(٢٤)

وقد أشار الدكتور عبد العظيم رمضان في أكثر من كتاب من كتبه، وبخاصة كتابه «القضية الفلسطينية» إلى بعض ملامح النجاح الذي حققه النحاس والوفد في تسليح الجيش المصري، وقد بلور رؤيته أن وزارة الوفد في سعيها لتسليح القوات المسلحة المصرية قامت بزيادة ميزانية وزارة الحربية، ورفع الاعتمادات المخصصة لاحتياجات القوات المسلحة بصفة عامة، والسلاح الجوي المصري بصفة خاصة.

وقد استعان الدكتور عبد العظيم رمضان بما كتبه الدكتور جبر علي جبر في تحليل ميزانية وزارة الحربية في السنتين الأخيرتين اللتين تولى فيهما الوفد الحكم، وكتب هذه الحقائق بأسلوبه التاريخي:

«... ففي ميزانية ١٩٥٠/ ١٩٥١ بلغت اعتمادات السلاح الجوي ١٧٦ ,٥ مليون جنيه، وهو ما يعادل ١١٪ من اعتمادات وزارة الحربية خلال تلك السنة، وبزيادة ٣٩٪ على اعتمادات السنة السابقة، كما ارتفعت تلك الاعتمادات مرة أخرى في ميزانية السنة التالية ١٩٥١/ ١٩٥٢ لتصل إلى ٥٢٧ ,٧ مليون جنيه، وهو ما يماثل ١٦٪ من اعتمادات وزارة الحربية، أي بزيادة ٥٤٪ عما كان عليه في السنة المالية السابقة».

....

ونحن نلاحظ أن الأرقام التي يذكرها الدكتور عبد العظيم رمضان تبدو مختلفة اختلافات طفيفة عن الأرقام التي نقلناها عن الدكتور جبر علي جبر.

....

«وبالإضافة إلى اعتمادات السلاح الجوي سالفة الذكر، اعتمدت حكومة الوفد مبلغ ٣٤٦ ,١ مليون جنيه لإنشاء مصنع طائرات، وقد وصل بالفعل إلى مصر ثلاثة من خبراء مصانع «هاينكل» لبحث إمكانات هذه الصناعة في مصر، وكانت حكومة

الوفد تزمع التعاقد مع شركة «هاينكل» لاستخدام خبراء ألمان في مصانع الطائرات المصرية محل البريطانيين!».

«وكان هدف حكومة الوفد تصنيع طائرة مصرية مقاتلة خالصة، سواء من ناحية هيكلها أو محركها، رغبة في جعل صناعة الطائرات بمنأى عن المؤثرات الخارجية، وقامت بالفعل بإنشاء مصنع لصناعة طائرات التدريب، وتم إنشاؤه، واستكملت احتياجاته، أما مصنع الطائرات المقاتلة، فقد تم إنشاء الجزء الأكبر منه».

«في الوقت نفسه كانت حكومة الوفد تسعى لشراء السلاح، وعندما امتنعت بريطانيا والولايات المتحدة عن بيع السلاح لمصر، شكل مصطفى النحاس لجنة برئاسة وزير الحربية مصطفى نصرت للبحث عن مصادر أخرى».

«وقد زارت هذه اللجنة كلا من إيطاليا وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد وألمانيا وأسبانيا والبرتغال بحثا عن السلاح».

«ولما فشلت مع هذه الدول الغربية لم تتردد في الاتجاه إلى دول الكتلة الشيوعية، وكسر احتكار السلاح، وقد اتصلت بالحكومة التشيكية، التي أبدت استعدادها لتزويد مصر بما تحتاج إليه من منتجاتها الحربية من الأسلحة والدبابات والطائرات، لكنها سوفت في إجابة الطلبات المصرية منتظرة حتى ينجلي موقف مصر السياسي بالنسبة للمعسكر الغربي. ففي ذلك الحين كانت حكومة الوفد تعد لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد، بكل ما يترتب على ذلك من فك ارتباط مصر بالغرب من الناحيتين السياسية والعسكرية، وفقدان الوجود البريطاني في مصر شرعيته الدولية».

«على أن حكومة الوفد في ذلك الحين كانت قد تمكنت من الاتصال بأحد الخبراء الألمان، بهدف الاتفاق معه على إقامة صناعة لصواريخ الطائرات في مصر، على ألا تقل مواصفاتها عن نظيرتها السويسرية. كما تم الاتفاق على توفير الخامات اللازمة لهذه الصناعة أولا، حتى يمكن للخبراء الألمان المضي في صناعة الصواريخ».

«على أن هذه المحاولات الوفدية لتسليح الجيش المصري توقفت بعد وصول المفاوضات مع بريطانيا إلى طريق مسدود، وإعلان مصطفى النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١، فانفجر الموقف في مصر، وتسارعت الأحداث،

وأصبح وجود حكومة الوفد غير مرغوب فيه، لا من الإنجليز ولا من الملك فاروق، خصوصا بعد أحداث القناة وحريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢».

وربما كان من المفيد هنا أن نورد للقارئ نص ما أعلنه النحاس باشا في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٠ حين قال:

«لقد وطدنا العزم على تجهيز جيشنا بالأسلحة اللازمة، وسنستورد هذه الأسلحة من أي مكان. إننا لا نضمر أي نية عدوانية لأي إنسان، لكننا في حاجة إلى استيراد الأسلحة للأغراض الدفاعية، وسنبذل جميع ما لدينا من جهد لتحقيق هذه الأهداف بالرغم من جميع العقبات التي تضعها بريطانيا في سبيلها، وبالرغم من ضغطها على الدول التي تتعامل معها».

يشير النحاس إلى الضغوط التي مارستها إنجلترا على إيطاليا والسويد وسويسرا حتى لا تبيع أسلحة لمصر.

(٢٥)

ويتصل بتسليح الجيش المصري وتدريبه وصيانة معداته موقف النحاس ووزارة الوفد الأخيرة في وضع إطار أفضل للعلاقات مع الجانب البريطاني الذي كان حتى ذلك الحين بمثابة «محتكر» بالتراضي لهذه المجالات، وهو احتكار معهود في مثل حالة مصر في ذلك الحين، وقد دقت وزارة الوفد ناقوس التنبيه للبريطانيين باعتزامها التخلي عن الاستعانة بهذه الخبرات، وهو ما يعني التحول إلى التعاون مع دول أخرى، بل هو ما لا يمنع ما حدث بعد ذلك في عهد الثورة، من تحول من العقيدة العسكرية الغربية إلى العقيدة العسكرية الشرقية.

وقد أوردنا في كتابنا «في رحاب العدالة» ما روى به عبد الفتاح حسن من أنه في أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦، اتخذ قرارًا بالاستغناء عن الخبراء الإنجليز الذين كانوا لا يزالون يعملون في وزارة الحربية، كما قرر إيقاف البعثات إلى إنجلترا (وذلك في أثناء توليه وزارة الحربية بالنيابة)، وقد كانت لهذا الوزير الوفدي مبررات قوية لاتخاذ هذا القرار الذي كان بالإضافة إلى غيره تعبيرًا عن حالة السخط تجاه السياسة البريطانية:

«كان بوزارة الحربية تسعة عشر خبيرا إنجليزيا بمرتبات عالية، وأدركت بعد إلغاء المعاهدة أن الإنجليز لن يمدونا بطبيعة الحال بقطع غيار، ولا بخبرات، فألغيت عقود هؤلاء الخبراء، ولم أستشر أحدا في ذلك».

«وأرسلت كتابا بذلك إلى الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة، فإذا به بعد وصول الخطاب إليه يتصل بي ثائرا وهائجا ـ وكان وزيرا للحربية قبلي بسنين ـ وقال: هو أنا كاتب أرشيف في الوزارة؟ وكنت قد درست أسلوبه، فقلت له مهدئا لثورته: «فاضي أفوت عليك»، وكنت أعلم من دراستي له أن تلك الكلمة كافية لأن أعرف كيف سيتصرف، فقال لي: «أنا جاي حالا»، وحضر معه إبراهيم جزارين الضابط المختص بشئون الطيران في مكتبه، ودخلا معا مكتبي بوزارة الحربية، فقلت: تسمح أن جزارين ينتظر قليلا؟ فانصرف، وقلت لحيدر: أنت زعلان؟ قال: «جدا.. دي إهانة»، قلت: أنا وزير وفدي، ومدني، ومحامي قبل كده، ولم أرد إحراجك أو أن أفقد صداقتك، وفكرت إن أنا استشرتك إما أن توافقني فتورط نفسك معنا، وإما أن تخالفني فتكون صداقتنا هي الضحية، وتعمدت أن أتصرف دون استشارتك حتى إذا عاتبك أحد أمكنك أن تذكر ما تشاء تبريرا لموقفك أو تنديدا بموقفي».

«ولم أكد أذكر ذلك حتى هب واقفًا، وقبل رأسي، وضغط على الجرس واستدعى إبراهيم جزارين الذي لم يكد يدخل حتى قال له الفريق محمد حيدر: إن الوزير أقنعني، وأنا مش زعلان، أنا خارج من عنده مبسوط جدا».

(٢٦)

وقد أشار عبد الفتاح حسن نفسة باعتزاز إلى قرار «انفعالى» آخر اتخذه ردًا على تصريح الوزير البريطاني، ومن الطريف أننا حين نقرأ الآن ما يرويه صاحب المذكرات قد نحس ببعض التحفظ تجاه هذا الموقف وما يستلزمه من تضحية ببعض العلم العسكري والارتباط بالمؤسسة العسكرية التعليمية في بريطانيا، لكن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى حقيقة أهم من مثل هذا التوجه، وهي أن مثل هذا التصرف كان ضروريًا وجوهريًا في مثل هذا الظرف:

«... وبعد أيام سمعت ليلا إذاعة ما دار في مجلس العموم (البريطاني) من إدلاء

أحد الوزراء بتصريح يفهم منه أن الجيش غير راض عن تهور الوزارة، وإقدامها على إلغاء المعاهدة، وأشار إلى مبعوثي وزارة الحربية حاليًا في معاهدهم البريطانية، ولم أكد أسمع من الإذاعة البريطانية ذلك حتى كلفت فؤاد الطودى مدير مكتب وزير الحربية في ذلك الوقت، بأن يرسل إشارة عاجلة بإعادة جميع مبعوثي وزارة الحربية إلى بلادنا في أفواج بالطائرات، وتم إرسال الإشارة فورا، ونفذ القرار فعلا، وقلت في ذلك الحين: مادام الأمر كما صوروه في مجلس العموم تعريضا بالمبعوثين لديهم سنلحق ضباطنا في أي معهد من معاهد الدنيا ما عدا إنجلترا».

ويردف عبد الفتاح حسن بأن يشير إلى حرصه على التوظيف الإعلامي لقراره وتوجيه هذا التوظيف في خدمة القضية الوطنية:

«... وعلى إثر إرسال الإشارة إلى سفارتنا في لندن اتصلت بكامل الشناوى في الأهرام، وأمليت عليه خبرًا مؤداه أنه علم من مصدر كبير في الحربية أن جميع المبعوثين من وزارة الحربية سيعودون أفواجا بالطائرة إلى مصر ردًا على التصريح الذي أدلى به في مجلس العموم البريطانى، ونشر التصريح في صدر الأهرام بصورة تبرزه، واتصل بى حيدر (نذكر القارئ أنه كان القائد العام للقوات المسلحة، على حين كان عبد الفتاح حسن وزيرًا للحربية بالإنابة عن وزير الحربية الأصلى الذي كان في سفرة طويلة من أجل التعاقد على أسلحة للجيش المصري) تليفونيا حين قرأ الخبر المنشور في الأهرام وقال: الكلام المنشور صحيح؟».

«قلت له: «أنا الذي أمليته بنفسي»، فقال: «خلاص مش حاسألك عن الأسباب.. أنا حبيت بس أعرف مين مصدر الخبر».

....

....

هكذا نرى في هذه الوقائع التي يرويها عبد الفتاح حسن عن تعامله (وهو وزير للحربية بالإنابة) مع القائد العام للقوات المسلحة (الفريق محمد حيدر رجل الملك) ما يدلنا على أن مصر عرفت في حقبتها الليبرالية نوعًا مهمًا من التوجيه السياسي للأمور العسكرية يتضافر مع التوجيه الفني العسكري لها، وربما نتعجب اليوم لوجود مثل هذا التوجه في تاريخنا مبكرًا، وهو ما نشاهده في العالم الغربى حيث وزراء

الدفاع أو الحربية في الديمقراطيات الغربية رجال سياسيون لا علاقة لهم بالرتب العسكرية على عكس ما تعودنا عليه طيلة عهد الثورة.

وفي كل الأحوال فإن أداء النحاس فيما يتعلق بالقوات المسلحة لا يخرج عن أسلوبه الفذ في العمل الجاد من أجل بناء دولة ليبرالية قوية.

الفصل الرابع عشر
استقلال القضاء

(١)

ظل النحاس متمتعا وفخورًا بماضيه المشرف في القضاء، وقد انعكس هذا الاعتزاز على اهتمامه بتنفيذ الأحكام واحترامها، واللجوء إلى القضاء في المنازعات مع مخالفيه، والالتزام بالأحكام الصادرة في هذه النزاعات.

أما فضله في استقلال القضاء فيتمثل في إصدار القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء،وبمقتضى هذا القانون أصبح القضاء سلطة مستقلة بذاتها، أي أنه حصل على حقه في الاستقلال عن السلطتين الأخريين وبذلك أصبحت هناك منذ ذلك الحين حدود واضحة في نظام الدولة بين سلطات ثلاث: القضائية و التشريعية والتنفيذية، وقد نظم هذا القانون طريقة تعيين القضاة وترقيهم ونقلهم وندبهم وعدم قابليتهم للعزل وواجباتهم وحقوقهم وطريقة محاكمتهم وتأديبهم، وتنظيم كل ما يتعلق بأمورهم، ويرى بعض المراقبين أن هذا القانون لم يترك صغيرة أو كبيرة إلا وقد عالجها ووضع الحلول المناسبة لها بما يحفظ عليهم كرامتهم ويؤمنهم على مستقبلهم.

(٢)

وقد عبر النحاس عن عقيدته تجاه القضاء أفضل تعبير بما تضمنته خطبته في حفل استقلال القضاء (١٠ يوليو ١٩٤٣) حيث قرن الاحتفال باستقلال القضاء باحتفال الوطن بعيد الجهاد وعيد الدستور حيث قال:

«أيها السادة...

«إن للأمم في تاريخها أياما تسعد بها وتهنأ، ولها في جهادها أعيادا تعتز بها وتفخر، لأنها مستمدة من صميمها، مقتبسة من كيان حياتها، ترى فيها عزتها، وتشعر بشخصيتها. ولعل أبرز أعياد مصر في تاريخها الحديث وأخلد أيامها على الزمان عيد جهادها لاسترداد حقوقها، وعيد دستورها الذي كسبته بعد جهاد طال أمده، واتسعت شقته، وأحيط بالأشواك، وارتطم بالعقبات، وجاء على إثره إلغاء الامتيازات الأجنبية عملا مجيدا كلل بالتوفيق واقترن بالنجاح».

«ولعل من مفاخرنا نحن خدام مصر وقادتها أن نتحدث بنعمة الله علينا ونذكر مهللين مكبرين أنه سبحانه وتعالى جاء بكل هذه المكرمات على أيدينا، وكان طبيعيا أن نكون أول من يفكر فيما يسعد بلادنا، ويرفع رءوسنا، ويزيد في اطمئنان مواطنينا على حقوقهم، ويشعرهم بأننا رعاة مصالحهم، فإن من تفكيرنا وعملنا مشروع استقلال القضاء الذي نحتفل اليوم به ونشترك جميعا فيه».

(٣)

وقد تحدث النحاس في خطابه عن استقلال القضاء حديثا رومانسيا عكس به مشاعر الوجد التي كانت تسيطر عليه تجاه المنصب الرفيع الذي تولاه في مطلع حياته:

«واستقلال القضاء، أيها السادة، معنى تحسه النفوس حلوا كأنغام الطبيعة، جميلا كأحلام الشباب، طالما تمنى كل مبتغ الخير قاصدا رفعة البلاد أن يكون مظهره بارزا للعيان تغلغله في النفوس. استقلال القاضي الذي وكلت حقوق الناس إليه، وأصبحت أموالهم وأرضهم وديعة بين يديه، يجلس في محراب العدالة قبلة القسطاس المستقيم، وغايته إحقاق الحق وإنصاف المظلوم، لا سيف من نقل أو عزل يسلط عليه، ولا تهديد ولا وعيد ينال منه، بل يختلي في صومعته المقدسة، هادئة نفسه، مطمئنا ضميره، يبحث وينقب، ويراجع ويقلب، حتى يصل إلى ما يستريح إليه، وليس عليه من رقيب سوى علام الغيوب. هذه حال قضاتنا من قديم، وهي ما أوحت إلينا أن نظهر ما خفي واستتر ونجعله في حرز أمين».

«ألا ما أجل هذا المنظر، وأجمل وأروع ذلك المظهر، وأسعد مصر وحكومتها الشعبية إذا أحيط قضاتها بضمانات قرت عيونهم، ورفعت بين الناس ذكرهم، ومكنت لهم استقرارهم، فلا يقال لقاض بعد اليوم عزلناك لأنك حكمت، أو أقصيناك لأنك تحديت وما خضعت».

(٤)

وقد كان النحاس حريصا على الدوام على تجديد الإشارة إلى موقف حكومة الوفد الداعم لاستقلال القضاء:

«ولقد كان من سياسة حكومتنا أن يتحقق للقضاء استقلاله الفعلي، لأنه حق القاضي الطبيعي، وكنا في كل عهد نتولى فيه الحكم نضع نصب أعيننا تحقيق هذه الأمنية، والوصول إلى هذه الرغبة، فلم تكن الظروف تواتينا، ولا الأيام تنتظرنا، حتى إذا ما ولينا أمر البلاد هذه المرة جعلنا من أول ما عنينا به هذا المشروع، وما زلنا به حتى أخرجناه وسجلناه، فأصبح حقيقة قانونية فوق ما كان حقيقة فعلية في عهد الحكومات الدستورية فأرضينا بذلك ضمائرنا وبلادنا، ودعمنا سلطة القضاء ثالث السلطات وأحطناها بكل الضمانات والكفالات».

«ولا عجب أن يبلغ حرص وزارة الشعب على استقلال القضاء هذا المبلغ، فرئيسها المتشرف بخطابكم من صميم الأسرة القضائية محاميا وقاضيا وابن المدرسة التي أخرجت أبناءها، له الفخر كل الفخر أن يشرف بالانتساب إليها، ويتحدث عن أحلى ذكريات شبابه التي قضاها في بيئتها، ومساعدوه في عمله كلهم مشبع بهذه الروح العالية، وجلهم من أبناء الأسرة نفسها ومن المحامين الذين تعتز بهم المحاماة وتهنأ، وهم فوق هذا وذاك أبناء الوفد وخلصاء سعد عماد القضاء والمشيد للعدالة صرحا عاليا، والذي دعا إلى الحرية وفني في سبيلها، وخلفناه على هذا التراث المجيد حتى كلل مسعانا بالفوز فما أخلقنا بتقديس الحرية، وما أجدرنا بالعمل على إعطائها لكل إنسان وليست حرية القاضي إلا جزءًا لا يتجزأ من الحرية العامة، وركنا لا يتم تشييدها إلا به، فإذا اطمأن إلى حريته، واستراح إلى مستقبله، عاش في هدوء بال وراحة ضمير، عند ذلك يزداد المواطنون رضا واطمئنانا، وتستقر البلاد أمنا ونظاما، وليس أثر هذا القانون قاصرا على شئوننا الداخلية فحسب، بل هو يتعداها إلى شئوننا

الخارجية، إذ هو متصل وثيق الاتصال باستقلال البلاد وكرامتها القومية بين الدول التي تتمتع بالحرية والاستقلال».

(٥)

وكان النحاس باشا حريصًا على أن يطلب من زملائه رجال القضاء أن يولوا عنايتهم الكبرى للوجه الآخر لهذه القضية:

«بقيت لي كلمة أخيرة أوجهها إلى حضرات زملائي وإخواني وأبنائي القضاة.. كبيرهم والصغير... أي رجال القضاء»

«الآن وقد أدينا نحوكم ونحو مصر واجبنا، وأرضينا ضمائرنا، وحققنا أمنية من أعز أماني بلادنا، الآن وقد وضعنا حاضر العدالة ومستقبلها بين أيديكم، وحطناكم بكل الضمانات التي تحميكم، وتجعل ضمائركم هي الحكم، العدل، ورأيكم هو القول الفصل الذي لا معقب عليه، ولا راد له، الآن نرى أن نذكركم لا نصحا منا، ولا نسيانا منكم، ولكنها ذكرى تنفع المؤمنين، ليكن لكم من ضمائركم راعيا، ومن خشية الله علام الغيوب حافزا، ومن استقلالكم وتحريكم الحقائق عن الظلم سياجا مانعا، واذكروا دائما تلك الحكمة الأزلية التي ألهمها الله محمدا عليه الصلاة والسلام: «ويل لقاضي الأرض من قاضي السماء إلا من عدل»، اذكروا دائما أن الميل لأحد المتخاصمين حتى بالقلب خطيئة، وامتياز أحدهم على الآخر في مجلس القضاء شبهة، فابتعدوا ما استطعتم عن الخطايا، وتجنبوا الشبهات، وإياكم أن تخلطوا السياسة بالعدالة، أو تدخلوا الحزبية في القضاء، فهذا سلاح ذو حدين يفتك بالظالم والمظلوم على السواء، والويل لأمة تحكمت في قضائها النزوات والأهواء، وطوبى لقاض سما بقضائه عن الشبهات وارتفع عن الشهوات، وكان الحق رائده، والعدل قائده، ورضا الله غايته ومقصده، طوبى لقاض لم يكن عبد هواه، ولم يبع آخرته بدنياه، إلا ما آثره عنه الناس وأكرمه عند الله».

«هذه كلمتي وجهتها إليكم، وتذكرتي تلوتها عليكم، ولا أخالكم إلا لها مصغين، وبها عاملين، فكلكم لا شك يحسها كما أحسها، وكلكم يعرفها ويقدرها حق قدرها: إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم، وإن أسأتم فلها والله لا يضيع أجر المحسنين..

«وإني بهذه المناسبة أعلن في حفلكم هذا أن الحكومة قد قررت منحكم قطعة أرض

مساحتها ٢٠٨٩م٢ التي أخذتموها بأنفسكم، كما وافقت على منحكم ١٠,٠٠٠ جنيه مساهمة لإقامة ناديكم عليها».

(٦)

ظل النحاس باشا طيلة حياته مؤمنًا باستقلال القضاء واحترامه، وقد كان هذا السلوك هو الذي هيأ المناخ في أثناء وزارة الوفد الأخيرة للسلطة القضائية كي تتولى التحقيق في صفقة الأسلحة الفاسدة، وهو التحقيق الذي بلغ ذروته عندما طلب النائب العام استقالة حيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة وعثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش، لكن النحاس باشا نفسه فيما روته المذكرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا يأسف من أن سلوك النائب العام تبدل وخضع لحاشية الملك، مما دفع النحاس باشا أن يجبره على الاستقالة أو النقل إلى وظيفة أخرى، وهي واقعة معروفة ولا تزال في حاجة إلى كثير من إلقاء الضوء عليها.

«شمر النائب العام عن ساعد الجد وبدأ التحقيق في صفقة الأسلحة الفاسدة في حماسة، وثبت لديه أن إدمون جهلان أحد موظفي السراي والمقربين إلى الملك مدان فأصدر أمرًا بالقبض عليه في الحال، وهرب أدمون إلى السراي الملكية يحتمي فيها واتصل حسن يوسف وكيل الديوان الملكي بوزير الداخلية فؤاد سراج الدين وكان يقضي الصيف في مصيف بلطيم ورجاه أن يمنع البوليس من تنفيذ أمر النائب العام لأن هذه رغبة جلالة الملك، فأبى فؤاد وأصر على تنفيذ أمر النائب العام في الحال، ولما أخبرني وزير الداخلية بهذا الحديث باركته وشكرته على سرعة الرد على طلب وكيل الديوان».

«واضطر المسمى جهلان إلى تقديم نفسه إلى النائب العام الذي أرسله إلى السجن حتى يتم التحقيق، ولم يكن جهلان هو وحده المتهم في صفقة الأسلحة بل كان هناك عدد من موظفي السراي أمر النائب العام بالقبض عليهم معتمدًا على تأييد الحكومة في جميع تصرفاته، وقبض على انطون بوللي، ومحمد فهمي حسين، وطلب استقالة حيدر وزير الحربية، وعثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش باعتبارهما مسئولين عن صفقة الأسلحة الفاسدة».

«لكن النائب العام محمد عزمي الذي شجعته هذا التشجيع كله وأعطاه وزير العدل صكًا كتابيًا بأن يتصرف بحرية وعدل وشجاعة.. هذا النائب سرعان ما خضع لأوامر حاشية الملك وإذا بالحكومة تفاجأ بأنه أصدر أمرًا بالإفراج عن المعتقلين في صفقة الأسلحة من رجال القصر الملكي، ولم يكتف بهذا بل حفظ التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية جميعًا، وسحب طلب استقالة حيدر وعثمان المهدي اللذين طلبهما من وزير الحربية أول التحقيق وعادا إلى منصبيهما».

«أثارني هذا التصرف وآلمني كل الألم فاستدعيت وزير العدل وقلت له خير النائب العام حالًا بين أحد أمرين: إما أن يستقيل من منصبه أو ينقل إلى وظيفة أخرى، واستدعاه ونقله إلى إدارة قضايا الحكومة».

....

....

(٧)

وقد أشرنا في كتابنا «في رحاب العدالة» إلى ما روى به عبد الفتاح حسن بعض ملامح موقف وزارة الوفد من قضية الأسلحة الفاسدة، ولعل أول هذه الملامح أنه استطاع، ولم يكن قد أصبح وزيرًا بعد، أن يعلن عن تمكين النائب العام من القبض على أحد رجال الحاشية، لو أنه أراد القبض عليه، ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الوزارة الوفدية تحت قيادة النحاس كانت تعزف لحنا واحدا في هذه القضايا الشائكة، وهو ما مكن عبد الفتاح حسن من أن يتخذ مثل هذا الموقف بكل وضوح وكأنه رئيس الوزارة الوفدية نفسه.. مع أنه كان لا يزال وكيلًا برلمانيًا فحسب.. ولنقرأ هذه القصة التي أكدها الطرف الثاني وهو حسن يوسف باشا:

«... كان فؤاد سراج الدين يلقي خطابا في حفل افتتاح مركز بلطيم، بوصفه وزيرا للداخلية، وإذا برسول يهمس في أذني ـ وكنت حاضرا ذلك الحفل ـ أن السراي اتصلت بنقطة السواحل التي تقع على مسافة قريبة من مكان الاحتفال، وتطلب الاتصال تليفونيا بالوزير بصفة عاجلة، وقدرت أن خطاب الوزير قد يستغرق وقتا طويلا، وربما كان الأمر المراد الاتصال بالوزير فيه شأن يقتضي المبادرة بالاتصال، ودنوت منه واستأذنته في

الانصراف وصحبني محمود البديني إلى حيث وصلنا نقطة السواحل، فإذا بالمتكلم هو حسن يوسف وكيل الديوان الملكي، واعتذرت عن عدم حضور الوزير، فقال: إنه كان يريد أن يستطلع رأى الوزير في وضع إدمون جهلان (وكان جهلان أحد المقربين للملك من المتهمين في قضية الأسلحة الفاسدة) الذي حضر من الخارج حيث كان في رفقة الملك، الذي كان قد صدر أثناء وجوده بالخارج أمر النائب العام بالقبض عليه، وأشار حسن يوسف إلى أن جهلان معتصم حاليا بقصر عابدين، وإلى أنه أمين خزينة الملك، وأنه عاد من الرحلة بشأن خاص ويعتزم العودة، واستفسر حسن يوسف عن الوضع بالنسبة لأمر القبض فيما لو أراد النائب العام تنفيذه، فقلت له: إن النائب العام له سلطته ومن حقه أن يمارسها، وإن وزارة الداخلية لا تملك أن تخالف النائب العام الذي له إن شاء تنفيذ أمره، فقال حسن يوسف: هل هذا هو رأي الوكيل البرلماني أم هو رأي وزير الداخلية؟ فكان جوابي أن ذلك هو رأي الحكومة، وانتهى الحديث عند هذا الحد، ونقلت إلى الوزير ـ الذي كان قد فرغ من خطابه ـ فحوى الحديث الذي دار بيني وبين حسن يوسف تليفونيا فأقرني تماما على ما قلت».

....

(٨)

وقد حرص عبد الفتاح حسن على أن يشير إلى أن حسن يوسف قد سجل هذا الموقف بكل أمانة في السجلات الملكية، وأن مجلة «التحرير» التي أصدرتها الثورة بعد قيامها قد نشرت نص هذا الحديث التليفوني:

«وحدث أثناء نظر قضية فؤاد سراج الدين بمحكمة الثورة، وكنت محاميا للمدعي عليه (فؤاد سراج الدين في القضية المذكورة سنة ١٩٥٤) أن نشرت مجلة التحرير ـ التي كانت تصدر في ذلك الوقت وتعبر عن اتجاهات الثورة ـ نص حديث عثر عليه في السراي يتضمن الحديث المشار إليه، وقد تبين من مطالعة الحديث المنشور بالمجلة أن حسن يوسف قد سجله في ذلك التقرير الصادر عنه بكل دقة، وأمانة، وصدق، وقدمت عدد مجلة التحرير إلى محكمة الثورة كدليل ساقته عناية الله لإعطاء صورة صحيحة عما كان يجرى في تلك الأيام من عام ١٩٥٠».

(٩)

وهناك ملمح آخر تدلنا عليه مذكرات عبد الفتاح حسن فيما يتعلق بقضية الأسلحة الفاسدة وموقف الوزارة الوفدية منها، فهو الإشارة إلى أن الملك فاروق نفسه كان قد بدأ يحسب حسابا لامتداد إجراءات النيابة العامة ضده هو شخصيا:

«... وأبعد من ذلك مدى أن الملك قبل وصوله إلى ميناء الإسكندرية من رحلته إلى الخارج في صيف ١٩٥٠ أرسل يستفسر عما إذا كان من الجائز أن تتخذ النيابة العامة ضده (شخصيا) إجراء عند نزوله إلى أرض الميناء، فأجيب ردا على استفساره بأن هذا غير جائز دستوريا، ولكن هذه الحصانة الدستورية مقصورة على شخصه، ولا تمتد إلى أحد سواه من حاشيته أو مرافقيه».

ثم يقول عبد الفتاح حسن:

«لا بد أن استفسار الملك والرد عليه قد عثر عليهما ضمن ما وجد بالقصور الملكية من وثائق يلزم بعد تصنيفها على يد الأمناء المختصين اطلاع الرأي العام عليها».

ويحلل عبد الفتاح حسن ما رواه بنفسه فيقول:

«ولئن دل الاستفسار من جانب الملك على شيء فإنما يدل على مدى إشفاق الملك على ذاته من تصرفات النيابة العامة، وخوفه على شخصه من أن تمتد إليه أوامرها».

(١٠)

وربما كان من حق النحاس باشا ومن حق القارئ في مقامنا هذا أن نلقي بعض الضوء على موقف الوفد مما عُرف بالتشريعات المقيدة للصحافة التي تقدم بها نائب وفدي (هو أسطفان باسيلي المحامي) إلى البرلمان الوفدي الأخير، وسوف نعتمد في تصوير الأمور على رواية وزير وفدي شارك في هذه المعمعة وهو عبد الفتاح حسن، وقد عرضناها بالتفصيل في كتابنا «في رحاب العدالة».

ومن الجدير بالذكر أن النائب نفسه قد استشعر أن عليه أن يخضع للرأي العام فسحب التشريعات التي تقدم بها.

وهذه هي رواية عبد الفتاح حسن:

«قدم أسطفان باسيلي المحامي عضو مجلس النواب ثلاثة اقتراحات بمشروعات قوانين بشأن الصحافة: أحدها بتعديل أحكام قانون العقوبات (م ١٩٩، ٢٠٠ ع) بحيث تكون المادة ١٩٩ ع:

«إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة وفي المادتين ٣٠٣/ ٢ و ٣٠٨، بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق أو بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة على نشر مادة ما يجري من أجل التحقيق أو المحاكمة أو من نوع يشبهه، أمرت المحكمة بناء على طلب النيابة العامة وبعد سماع أقوال المتهم بتعطيل الجريدة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد على خمس عشرة مرة، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الجريدة إلى النشر المحظور».

«ويبطل فعل هذا الأمر إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بألا وجه لإقامة الدعوى أو حكم بالبراءة».

«وتشير المذكرات إلى أن المادة ٣٠٣/ ٢ ع خاصة بالقذف في حق الموظف العام أو ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، وأن المادة ٣٠٨ ع خاصة بالعيب أو الإهانة أو القذف أو السب طعنا في عرض الأفراد أو خدشا بسمعة العائلات، كما تشير إلى أن للمادة ٢٠٠ ع (وهي التالية للمادة المراد تعديلها) آثارا معينة على صدور الحكم بالإدانة».

....

«وثاني الاقتراحات إضافة أحكام لقانون المطبوعات بتفسير المادة ١٥ من الدستور بحيث تعتبر الجريدة خطرا على النظام الاجتماعي إن ثبت أنها دأبت بكيفية مطردة على نشر ما من شأنه إيقاع العداء بين طبقات المجتمع أو إغراء الناس بالقضاء على إحداها أو تسويدها، ويجوز في الحالات المذكورة لمجلس الوزراء إلغاء الجريدة أو وقفها، ولوزير الداخلية إنذارها».

«وثالث الاقتراحات ينص على نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة».

(١١)

وقد أردف عبد الفتاح حسن تلخيصه لهذه التعديلات بإنكار أي دور له في إعدادها أو اقتراحها، مشيرًا إلى صدى هذه التشريعات في الرأي العام وبين الشيوخ والنواب الوفديين:

«وقد قوبلت التشريعات المقترحة بموجة من السخط، وكان من بين الساخطين عدد كبير من الشيوخ والنواب الوفديين».

«وأود أن أسجل من جديد تأكيدي بأنني لم أشترك بأية صورة من الصور في اقتراحها أو صياغتها».

....

«من المؤكد أن الملك لم يطلب مني ـ عند أداء اليمين ـ أو بعد ذلك وضع أو تقديم تلك التشريعات، ولم يشر إلى ذلك على أي وجه من الوجوه».

«وينبغى أن تكون لنا الشجاعة للقول بأن وزيرا أو أكثر، ووكيلا لوزارة العدل ربما كانوا قد اقتنعوا بصواب إصدار تلك التشريعات بالصورة التي تبدت عليها، فلما قوبلت بموجة من السخط رأت الحكومة أن تعلن تخليها عن مؤازرة استصدار تشريعين من التشريعات الثلاثة».

....

ربما كان من حق القارئ علينا أن نشير هنا إلى ما هو معروف من أن الدكتور طه حسين وزير المعارف كان من المؤيدين لإصدار تلك التشريعات!!

(١٢)

وقد كرر عبد الفتاح حسن الإشارة في ذكاء إلى ضيقه بالشائعات التي نسبت إليه إصدار هذه التشريعات، وإلى تصديه مباشرة لهذه الشائعات ورد فعله الحاسم في مواجهتها، وتوجيه النحاس باشا له بالتوجه إلى البرلمان وإعلان عدم مؤازرة الوزارة الوفدية لتشريعين من تلك التشريعات:

«... وأذكر أنني كنت قد ضقت كثيرا بما أشيع حول وضعي من تلك التشريعات، وبما تردد من أن لي دورا في صياغتها، فلما لم يعد في طاقتي تحمل ما يلصق بي قابلت مصطفى النحاس في صباح اليوم الذي كان مقررا لعقد اللجنة التشريعية بمجلس النواب بإدارة جامعة الإسكندرية واستأذنته في الاستقالة من الوزارة، وقلت له: إن التشريعات مرة المذاق لدى الشعب بكافة طوائفه، وهي ضارة بسمعتنا خصوصا أن البعض يرمينا بأننا إنما ننفذ مشيئة الملك، وهو أمر غير صحيح، وانتهى الحديث بموافقة النحاس لأتوجه إلى اللجنة التشريعية وأعلن أن الحكومة تصرح بعدم مؤازرتها لتشريعين من تلك التشريعات، وأسرعت بالذهاب إلى اللجنة فإذا بأسطفان باسيلي كان قد سبقني بإعلان تخليه أمام اللجنة عن تلك التشريعات».

«وبمجرد أن وصلت إلى مقر اللجنة إذا بموريس فخري عبد النور المحامي ـ عضو مجلس النواب ـ يقول إنه يريد أن يسأل الوزير إن كانت الوزارة تعتزم استصدار هذه التشريعات بمراسيم بقوانين في غيبة البرلمان؟ وكنت أعرف أنه ليس عضوا في تلك اللجنة بالذات، وإنما له حق حضور اللجنة المذكورة مستمعا دون أن يسجل له طلب أو رأي.. وبدا على وجهه ما يشير إلى الظن بأنني ربما أتهرب من الجواب على سؤاله، ونهض على الأثر عزيز فهمي عضو اللجنة التشريعية، وهو من أعز أصدقائي، ويعرف جيدا من قبل وضعي على حقيقته من تلك التشريعات، وكان من أبرز الساخطين، وأشد المقاومين لأي قيد على الحريات، وهو بطبيعته يقاتل في صف الحرية دائما، ويستعذب الاستشهاد في سبيلها، وصاح: أنا عضو في اللجنة التشريعية ومن حقي أن أسألك».

(١٣)

هكذا نفهم من النص الذي أثبته عبد الفتاح حسن في ذكرياته ما لم يشر إليه صراحة من أنه (أي عبد الفتاح حسن نفسه) لمح لموريس فخري عبد النور أنه ليس من حقه أن يسأله لأنه ليس عضوا في اللجنة التشريعية، ونحن نفهم هذا من عبارة النائب الوفدي الشهير عزيز فهمي الواضحة.

ويورد عبد الفتاح حسن نص محضر جلسة لجنة الشئون التشريعية وفيه:

....

«عبد الخالق عمر (وفدي): أنا أرى أن تقرر اللجنة بأن تطالب الحكومة بوعد بألا تستصدر هذه التشريعات في غيبة البرلمان بمراسيم بقوانين».

«محمد زكى (نائب مستقل): اللجنة لا تستطيع استصدار مثل هذا الإقرار، إذ ليس في إمكاننا أن نكلف الحكومة به».

«الرئيس: نحن كلجنة محال علينا موضوع للمناقشة، وصاحب الاقتراح سحبه، وبالتالي سقط هذا الموضوع فليس للجنة أن تتكلم فيه».

«أسطفان باسيلي: حتى ولا تناقش فيه».

....

الأستاذ عزيز فهمي (وفدي): أشيع إن صدقا وإن كذبا أن الحكومة وافقت موافقة ضمنية على بعض ما جاء في مشروعات القوانين التي سحبها اليوم زميلنا الأستاذ أسطفان باسيلي، وبما أن هذه الشائعة تركت في نفوس بعض حضرات النواب المحترمين، وفي الرأي العام أثرا غير طبيعي، لذلك يكون من المستحسن ـ فيما أظن ـ لو تفضل أحد حضرات أصحاب المعالي الوزراء بتصريح يثبت في محضر الجلسة يطمئن اللجنة التشريعية، وحضرات النواب جميعا إلى أن الحكومة لا تزمع إصدار مثل هذه التشريعات بالذات أثناء العطلة البرلمانية في صورة مراسيم بقوانين طبقا للمادة ١٤ من الدستور، وأنا واثق من أن الحكومة لن تلجأ إلى هذا».

....

ثم يدلنا المحضر المسجل على أن عبد الفتاح حسن (وهو الوزير الوفدي) كان يتبارى مع عزيز فهمي (وهو النائب الوفدي) في الانتصار لحرية الرأي، والتعبير عن الإيمان بهذه الحرية:

....

«حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح حسن: «إن هذه الحكومة ـ وعلى رأسها مصطفى النحاس ـ ليست أقل حرصا من أغلى غلاة المتحمسين لحرية الصحافة، وتقديس رسالتها، وليس للشائعات التي يرددها البعض ـ مغرضا في ترديدها ـ أي وزن

في تقديرها فهي لا تتصرف في المسائل العامة إلا مبتغية الصالح العام دون غيره، وإذا كان حضرة النائب المحترم أسطفان باسيلي قد قدم الاقتراحات بمشروعات القوانين التي طرحت على لجنتكم فإن الحكومة قد بسطت وجهة نظرها فيها».

«وإذا كان حضرة النائب المحترم ـ بباعث من الصالح العام وحده ـ قد بدا له أن يستردها، فتقدير ذلك إلى اللجنة أولا ثم إلى البرلمان ثانيا».

(١٤)

ومع حرص هؤلاء الوفديين على التقاليد البرلمانية التي لا تلزم نفسها بتعهد دون ضرورة له، فإن الوزير الوفدي قد تعهد أمام النواب بما طالبوه بعد أن أثبت وسجل أن هذا التعهد مما لم تجر به التقاليد البرلمانية:

«أما ما أشار إليه حضرة النائب المحترم الدكتور عزيز فهمى من سماع رأي الحكومة، أو على الأصح بتعهدها فلم تجر التقاليد بذلك في مثل هذه الحالة، ولكني أطمئنه بأصرح عبارة أن هذه الحكومة لا يمكن أن يطوف بخاطرها أن تستصدر تشريعات مثل ما عرض عليكم في غيبة البرلمان، وتصرح بأنها لن تستعمل المادة ١٤ من الدستور في هذا الشأن بالذات، والذي أقدره وأفهمه أن الرخصة الموجودة في المادة ١٤ من الدستور لا تجيز ذلك».

....

(١٥)

وقد انتقل عبد الفتاح حسن مباشرة (على نحو ما يدلنا محضر الجلسة الذي أثبته في ذكرياته) إلى تنبيه النواب إلى الفرق الكبير بين التشريعين الأول والثانى من ناحية، والثالث من ناحية أخرى، وقدم مبرراته للحرص على مناقشة التشريع الثالث وإقراره، وهي مبررات قوية كما نرى:

«على أنى أصارحكم أيضا بأن التشريع الثالث وهو الخاص بالإجراءات الجنائية لا يمكن لأحد أن يدعي أن فيه مساسا بالحرية من قريب أو من بعيد، كما أنني أعتبر أن الصحفي الذي يقدر رسالته لا يمكن أن يُتصور فيه أنه يستهدف أمل التراخي في

محاكمته، لأنه لا يمكن أن يطعن صحفي بأكثر من أنه حين يكتب ـ والطبيعي أن يكون مؤمنا بما يكتب وبصحة ما يكتب ـ ويقدر في الوقت ذاته أنه سيتراخى في الفصل فيما أثاره، إن رئى إقامة الدعوى العمومية عليه، ولم أسمع من أحد من حضرات ممثلي نقابة الصحفيين اعتراضا واحدا على هذا التشريع، كما أن حضرة النائب المحترم الدكتور عزيز فهمي ـ في مجال غير هذا المجال ـ لم يطعن على هذا التشريع طعنا ذاتيا، لهذا أصرح بأن هذا المشروع وهو الخاص بالإجراءات الجنائية، تعتزم الحكومة أن تتقدم به في هذه الدورة إليكم».

«الدكتور عزيز فهمى: أشكر لحضرة صاحب المعالي عبد الفتاح حسن هذا التصريح وتفسيره للمادة ١٤ من الدستور يبعث في نفوسنا كل الطمأنينة، أي أن الحكومة لن تصدر أي تشريع من التشريعات، سواء كان خاصا بحرية الصحافة أو غيرها، ومعالي عبد الفتاح حسن تكلم عن مشروع الإجراءات الجنائية، وإننى لا أرى في نظر قضايا الصحافة على وجه الاستعجال ضررا ما».

«الأستاذ محمد زكى: سأتبناه أنا».

(١٦)

وقد أورد عبد الفتاح حسن من فقرات المضبطة البرلمانية ما يدل دلالة واضحة على أنه كان حريصا على أن ينفي التهمة عن زملائه ممن مالوا إلى تأييد هذا القانون، وقد أشرنا من قبل إلى أن الدكتور طه حسين نفسه كان، وهو وزير المعارف في وزارة الوفد من مؤيدي هذه التشريعات.. لكن عبد الفتاح حسن لا يركز على إبراء الاتهام عن نفسه ونسبته إلى الآخرين من زملائه من وزارة الوفد، وإنما هو بدفاع المحامي القدير يلجأ إلى القول بأنه لا يجوز الفصل بين وزراء الحكومة القائمة وتقسيمهم إلى قائمتين:

«حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح حسن: إذا كان قد بدا للبعض بأن يصور الوزراء فوضع البعض منهم في قائمة ووضع الآخرين في قائمة أخرى، فإننى أعتقد أن هذا الوضع غير صحيح لأننا كلنا في قائمة واحدة هي قائمة الشرف دون غيرها حيث يفهم الشرف، وفي قائمة دعاة الحرية حيث تفهم الحرية، ونحن دائما في صف

الصالح العام دون غيره، لهذا كنت معتزما ـ إن كنت استطعت أن أدرك هذا الاجتماع من بدايته ـ أن أقرر هذا بلسان رفعة رئيس الحكومة وبلسان جميع الوزراء دون تفريق بين أحد منهم، فنحن على رأي واحد ولن نختلف في هذا الشأن، فإذا قلتم إن أحد الوزراء في قائمة الشرف وقبل آخر أن يكون في صف الآخرين ويظل في منصب الحكم فإنكم تتهمونه بالكثير».

وقد أكدّ عبد الفتاح حسن على هذه الفكرة بطريقة أخرى، مشيرا إلى أن إبداء الرأي على لسان وزير ما لا يستتبع أن يكون هناك رأي غير رأي الأمة:

«والحق الذي يقال إن هذه الحكومة على رأي واحد وفكرة واحدة في تقديسها للحرية، وأنه حين تتجلى إرادة البلاد فيكم أنتم لا في أحد آخر تنزل على إرادتكم لأنها لا تنحني إلا لإرادتكم، وأنتم الذين تمثلون إرادة الأمة، ونحن عند مشيئتكم لهذا حين قلت لحضراتكم إن المشروع الأول الذي وجه إليه من الاعتراضات ما وجهه أحد المعترضين الذي سمعته وكنت من الدعاة لسماعه وكنت محاولا في كل مرة أن أمنع ما يمكن أن يعوق كلامه، وأنت تسمعني يا دكتور عزيز الآن وتفهمني، وإذا كان هذا رأيي، ولا أقول إنه شأن يختلف عن شأن جميع حضرات الزملاء، فأنا واحد منهم أمثل فكرتهم جميعا دون تفريق أو تمييز لأحد منا على الآخر، وإذا كانت هذه الإرادة قد تجلت فنحن عند إرادتكم لا ننحرف عنها، ولا يمكن أن يصدق ما يتردد من الشائعات من أن هذه التشريعات ستصدر وفي غيبة البرلمان على غير مشهد منكم وبمراسيم بقوانين خاصة بحرية الصحافة وقد أردتم أن أعيد هنا ذلك لهذا تعمدت أن أكون صريحا في الرد».

(١٧)

وقد كرر الوزير الوفدي عبد الفتاح حسن التأكيد على أهمية عرض مشروع القانون الثالث لما يراه من فائدة للصحافة والصحفيين في نصوص هذا المشروع:

«أما فيما يختص بالمشروع الثالث فسأكون صريحا أيضا حين أقرر أن في هذا المشروع خدمة للصحافة لأنه لا يجوز أن يقال للصحفي أنت تكتب ومؤمنا بما تكتب وتقذف في ذوي الصفة العامة ومن حقك أن تقدم الدليل على صحة الوقائع، ومع ذلك تطلب التراخي في محاكمتك».

«إننى أجل الصحافة ولم أسمع ممن اتصلت بهم من رجالها اعتراضا ما على هذا التشريع، وإن كانوا قد سلكوه ضمن التشريعات الأخرى، إلا أنه لا يجوز أن تُعمم المعارضة على التشريعات كلها، فهل يستطيع أحد من حضراتكم أن يقول ف أن هذا التشريع وكل قوامه سرعة المحاكمة دون تحديد لأمد الفصل في الدعوى ودون قيد على طريقة استمداد المحاكم للعناصر التي تكون على أساسها رأيها، هل يستطيع أحد أن يقول إن فيه مساسا بالحرية؟».

«وهل الصحفي الذي يقدس رسالته يشفق من سرعة نظر الدعوى للفصل فيها؟ فإن كان لأحد من حضرات النواب رأي آخر فيما أقول فإني على استعداد لسماعه ومناقشته».

«والحكومة تصارحكم بأنها عند الرأي الذي بسطته من أنه إذا لم يتبن أحد من حضراتكم هذا المشروع، فإنها ستتقدم به إلى المجلس في هذه الدورة وتطلب نظره على وجه الاستعجال، وله (أي للمجلس) الكلمة الأولى والأخيرة».

....

«محمد زكي (نائب مستقل): أطلب الاستمرار في نظر الاقتراح بالقانون الخاص بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف».

«الرئيس: بناء على ذلك قررت اللجنة نظره».

«حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن: بعد استئذان حضرة الرئيس، أذكركم بأننا ناقشنا هذا المشروع، وكان باقيا أخذ الرأي، وأنا الذي كنت طلبت إرجاء أخذ الرأي».

«الرئيس: المشروع سبق مناقشته في الجلسة الماضية، وأعتقد أنه لا داعي للمناقشة فيه وسنأخذ الرأي الآن».

(١٨)

ومما يحسب لعبد الفتاح حسن حرصه على أن يسجل نتيجة التصويت على هذا المشروع في البرلمان على مستوى اللجنة، ثم على مستوى مجلس النواب نفسه.

ومن الجدير بالتقدير أن نرى من المعترضين على المشروع ثلاثة وفديين كان منهم أحمد أبو الفتح، وإبراهيم طلعت، ونحن نعرف من تاريخهما ومعاناتهما في عهد الثورة ما يجعلنا نقدر حجم هذه المعاناة بعد ما عاشوه من حرية مفرطة تجلت في مثل هذه المواقف:

«أخذ الرأي فاتضح أن الأغلبية تؤيد الاقتراح، ووفق عليه بالإجماع.. وكان أعضاء اللجنة هم: عبد المجيد عبد الحق، عزيز فهمي، إبراهيم مكاوي، شفيق الديب، عبد العظيم عيد، عبده البرتقالي، الدكتور حامد خليل الشريف، محمد زكي، مصطفى صبري الشنواني، محمد محمد قراعة، أسطفان باسيلي، عبد الخالق أحمد عمر».

«ثم أسفرت مناقشة المشروع في مجلس النواب عن الموافقة عليه بأغلبية ١١٦ صوتا ضد سبعة أصوات: أحمد أبو الفتح، أحمد حمادي، إبراهيم طلعت (وفديون) ـ إبراهيم شكري (اشتراكي حزب أحمد حسين) ـ الدكتور نور الدين طراف (حزب وطنى) ـ محمد توفيق خشبة ، على كامل كيلانى (الهيئة السعدية)».

«ثم أقر مجلس الشيوخ المشروع بجلسة ٢٠ أغسطس ١٩٥١».

....

(١٩)

ونأتي إلى قصة تتصل بالفهم الدقيق والعميق لسيادة القانون في الممارسات اليومية والاقتصادية على حد سواء، وهي قصة من أكثر القصص إثارة وغموضًا، وهي التي عرفت بقضية «الكورنر»، وقد دار اللغط فيها حول مساندة وزارة الوفد أو بعض مسئوليها لفرغلي باشا وعلي يحيى باشا في موقفهم من تجار القطن، مما أدى إلى تحقيقهم أرباحًا بدلًا من أن يحققوا خسائر كانت متوقعة، وذلك بسبب لجوء التجار إلى مجلس الدولة لإنقاذهم من الوفاء بتعهداتهم تجاه التاجرين الكبيرين، مستندين في هذا اللجوء إلى عدم شرعية المضاربات والمعاملات في البورصة، وهو ما كان يعود بالخسارة على فرغلي ويحيى.

وقد ظلت الحقيقة في هذه القضية غائمة حتى نشر فرغلي باشا مذكراته التي تناولناها بالمدارسة في كتابنا «مذكرات الهواة والمحترفين»، وقدم بكل وضوح ما

يفيد أن الملك (وحاشيته) هم مَنْ تورطوا (بمقابل) في الوقوف إلى جانبه.. وإن كان هذا قد ظهر على أنه تأييد من الحكومة لبيت من بيوت المال المصرية.

وقد أشرنا في كتابنا إلى أن فرغلي باشا لم يجد حرجا في أن يروي كيف استطاع بطرق أو بأخرى أن يفلت من خسارة ملايين الجنيهات، وكيف استطاع علي يحيى باشا أن يجعل الملك يؤثر على الحكومة بحيث يمارس ضغطا على الوزارة الوفدية القائمة لصالح فرغلي باشا ويحيى باشا في مقابل ١٥٠ ألف جنيه للملك و١٠ آلاف جنيه للأوركسترا (أي الحاشية) بمن فيها إندراوس:

وفي الحقيقة فقد أضاف فرغلي باشا إلى المصادر التاريخية شهادة مهمة له حول موقف كل من الملك وحاشيته وحكومة الوفد من هذه القضية الكبرى الشهيرة بقضية الكورنر، وقد أشرنا عند نشرنا لكتابنا «مذكرات الهواة والمحترفين» إلى حقيقة أن شهادة فرغلي باشا في كتابه هذا واضحة وصريحة في إدانة الملك وتبرئة النحاس باشا والوفد، وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نعتمد عليها اعتمادًا كليا في هذا الصدد فإن الضوء الذي تلقيه هذه الشهادة على الأحداث قد أعطى فهمنا لما جرى بعدًا جديدًا جدًا لم يكن متوفرًا قبل صدور كتاب فرغلي باشا الذي عبر فيه عن وجهة نظره بطريقة الرواية، أو قل إنه روى فيه الوقائع متأثرة بوجهة نظره، وها هو يقول بمنتهى الوضوح:

«كانت الفترة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٥٠ هي السنوات التي وصلت خلالها إلى قمة النجاح في حياتي الاقتصادية والعامة، وأصبحت مساهمًا في عدد كبير من الشركات، وعضوًا في مجالس إدارات العديد من الشركات، والبنوك، وحصلت على لقبي «بك» و«باشا» ودخلت مجلس الشيوخ عضوا، وأطلقت عليَّ الصحف الأجنبية والمصرية لقب «ملك القطن» كما أن شركة «فرغلى» للأقطان والأعمال المالية توسعت في أعمالها، وبدأت تحقق ربحًا سنويًا يصل إلى حوالي المليون جنيه، وتوطدت علاقتي مع كبار الساسة المصريين، وصناع القرار، وانتخبت رئيسًا لبورصة القطن، ورئيسًا لاتحاد المصدرين عدة مرات، وساهمت في أعمال الكثير من الجمعيات الخيرية، وحصلت على عدد من الأوسمة».

«إلى أن كان عام ١٩٤٩ حيث اتفقت مع «علي يحيى باشا» وآخرين على تكوين مجموعة شرائية، وتعاقدنا على شراء نصف مليون قنطار قطن، ومن المعروف أن هذا التعاقد يتم في بورصة العقود قبل أن يوجد القطن في الأسواق».

«وعندما يقوم صغار وكبار التجار ببيع أقطانهم إلى المصدرين فهم يفعلون ذلك ثقة منهم في إمكان تدبير هذه الكميات عن طريق شرائها من المزارعين».

«بعد فترة اكتشف هؤلاء التجار أنهم لن يتمكنوا من تسليم الكميات التي تعاقدوا على بيعها لنا بالمواصفات المحددة في العقود، وفي الوقت المحدد أيضًا، بدءوا يفكرون في الخروج من المأزق، فقدموا شكوى إلى البورصة يطلبون إعفاءهم من التسليم بالشروط المحددة في العقود، ونظرت البورصة في الشكوى، وأقرت بضرورة تسليمهم الأقطان حسب ما جاء في العقود وعندما خسروا الجولة الأولى في البورصة بدءوا جولة أخرى بأن قدموا شكوى للحكومة ونظرت الحكومة شكوى التجار وبعد مداولات واتصالات في وزارة المالية، أفتت الوزارة بإمكانية تسليم التجار أقطانا لاتطابق المواصفات المحددة في العقود».

(٢٠)

ونمضي مع فرغلي باشا وهو يروي كيف تطورت الأمور إلى لجوء التجار إلى مجلس الدولة، وكيف بنى خطته على الخلاص من المأزق الذي أصبح معرضًا للوقوع فيه.. وهو ما تحقق من خلال الدور الذي لعبه الملك فاروق من خلال إلياس إندراوس باشا المستشار المالي للملك:

«لم يكتف التجار، ومعظمهم من جنسيات ليست مصرية بهذا الكسب الذي تحقق لهم في جولتهم الثانية، ففكروا في جولة أخيرة أمام مجلس الدولة، فرفعوا قضية طعنوا فيها بعدم شرعية المضاربات والمعاملات في البورصة، وكان واضحًا أن المجلس سوف يؤيد شكواهم».

«بدا واضحًا أن خسارتنا سوف تصل إلى ملايين الجنيهات إذا أقر مجلس الدولة بحقهم في الامتناع عن تسليم الأقطان المتعاقد عليها».

«كانت الوزارة الموجودة في ذلك الوقت وزارة وفدية برئاسة «النحاس باشا» ووزير المالية فيها هو «زكي عبد المتعال باشا» وحاولنا التفاهم معه حول الموضوع لكسب تأييده في خلافنا مع التجار، لكن وزير المالية أخذ موقفًا يميل نحو صالح التجار، وأصر على هذا الموقف».

«اتجه تفكيرنا إلى طريق آخر شعرنا أنه أيسر السبل لكسب المعركة مع التجار، ورشح «علي يحيى باشا» للقيام بهذه المهمة. سافر «علي يحيى باشا» وعرض الأمر على «إلياس أندراوس باشا» المستشار المالي للملك فاروق، والذي وعده بعرض الأمر على جلالة الملك والرد عليه خلال ثلاثة أيام».

«كان أندراوس باشا دقيقًا في موعده، اتصل بعد ثلاثة أيام بالضبط وأبلغ «علي يحيى باشا» أن الملك على استعداد للتدخل لصالحنا على شرط أن ندفع للملك مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه، وللأوركسترا «الحاشية» مبلغ ٢٥ ألف جنيه. وفوجئنا بالمطلب تمامًا. وبدأت المساومات والحسابات حول تخفيض المبلغ، وبعد فترة من الأخذ والرد وصل المبلغ إلى ١٥٠ ألف جنيه للملك، ١٠ آلاف جنيه للأوركسترا، بمن فيهم أندراوس بالطبع، كل ذلك لكي يمارس الملك سلطاته على الوزارة كى تقف موقفًا محايدًا ومنصفًا، وبعد أن تمت الصفقة واطمأن الملك لحصوله على المبلغ المحدد، دعا مجلس الوزراء إلى غداء في قصر عابدين، وأثناء الغداء وجه الكلام إلى «النحاس باشا» قائلا: «أظن أنه لا يرضيك يا رفعة الرئيس أن يكون وزير ماليتك سببًا في هدم وخراب بيوت مال مصرية نعتز جميعًا بها، ومن الواجب أن نشجعها، ونحافظ عليها، تلك البيوت التي استطاعت بجهدها أن تنافس وتتفوق على بيوت مال أجنبية». وأجابه النحاس باشا بأنه سوف يبحث الأمر مع وزير المالية».

«وفي اليوم التالي مباشرة علمت بتفاصيل هذا الحديث، كما صدر قرار وزير المالية زكي عبد المتعال باشا تراجع فيه عن قراره السابق. إلى هنا انتهت مشكلة الحكومة، وبقيت مشكلة مجلس الدولة، ولم يكن هناك أمل في كسب هذه الجولة».

(٢١)

ومن الإنصاف للقارئ أن نطلعه على ما يرويه فرغلي باشا عن تطورات هذه

القضية التي استمرت في المحاكم عشرين عامًا وانتهت إلى أن حكمت المحكمة لصالح فرغلي، وتعللت بأن الفتوى التي أصدرها مجلس الدولة بعدم شرعية أعمال البورصة تضر بالاقتصاد الوطني ضررًا بالغًا.

«لم يكن باقيًا على الموعد المحدد لتسليم الأقطان طبقًا للمواصفات المحددة في العقود غير أيام قليلة، ولو أمكننا تعطيل مجلس الدولة عن إصداره فتواه إلى أن يحين هذا الموعد لحلت المشكلة، ورشحت أنا للقيام بهذا الدور».

«كان رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت هو السنهوري باشا وتقدمنا عن طريق محامينا ندفع بعدم حياد رئيس المجلس، كوسيلة للتعطيل وكسب الوقت. كان علينا أن نتقدم بالمستندات التي تثبت صحة الدفع المقدم منا، وتلكأنا في تقديم تلك المستندات حتى حان الموعد المحدد في العقود لتسليم الأقطان، وأثبتت البورصة عدم تسليم التجار للأقطان، كما أثبتت في نفس الوقت قدرتنا على السداد، وكسبنا الجولة».

«وبعد أيام صدرت فتوى مجلس الدولة وجاءت لصالح التجار، ولكن بعد فوات الأوان».

«انتقلت بعد ذلك القضية إلى ساحة المحاكم، وظلت مستمرة حوالي عشرين عامًا لنكسبها نحن في النهاية، وكانت من ضمن حجج المحكمة أن فتوى مجلس الدولة بعدم شرعية أعمال البورصة التي تتم يوميًا في ملايين الجنيهات المصرية تضر بالاقتصاد الوطني ضررًا بالغًا».

«انتهت هذه الأزمة عام ١٩٥٠ بعد ضجة إعلامية كبيرة على صفحات الصحف، وفي المنتديات العامة، ولقد كسبت بعض الصحف نتيجة مساندتها لنا آلاف الجنيهات، كما كسب المحامون مبالغ طائلة وسميت هذه العملية أيامها بعملية الكورنر».

(٢٢)

هكذا كان انحياز الوفد تحت قيادة النحاس واضحًا إلى سيادة القانون، حتى لو جاء هذا الانحياز متوافقًا مع نتيجة توصل إليها أصحابها من خلال الرشوة.

ومن الحق أن نقول إن قوة شخصية النحاس وقوة تمسكه بالقانون كانت تدفعانه

إلى اتخاذ القرار الذي يراه صائبًا من وجهة نظر القانون دون حساب للتوازنات السياسية أو العلاقة مع الملك أو ضغط الرأي العام.. وهي أمور ثلاثة كفيلة بأن تفسد على صاحب القرار قراره أو جعله يؤجل البت في مثل هذه القضايا تجنبًا للقيل والقال.. ولم يكن النحاس باشا لحسن الحظ من هذا الطراز من الساسة.

وقد أشرت في كتابي السابق ذكره إلى أنه من اليسير على الباحث المتحيز ضد الوفد أن يقول إن فرغلي باشا يروي ما يرويه الآن بعد أن ساعده الوفد وهو يرد لهم الجميل، ولكن في مذكرات فرغلي باشا فقرات تالية تنبئنا بما هو أقرب إلى المعقولية من أن فرغلي كان يخوض معاركه التجارية من منطق رجل الأعمال، وأنه أيضا يرويها من هذا المنطق لامن منطق التلونات السياسية، ولنقرأ معا روايته عن الأزمة التالية التي واجهته في هذه الفترة، وهو في روايته يتهم أحد الوزراء الوفديين صراحة.. بل إن حل العقدة الدرامية التي وجد فرغلي باشا نفسه ضحية لها لم يحدث إلا بالإقالة المفاجئة لوزارة الوفد، وهذا، على كل حال، هو نص عبارات فرغلي باشا:

«لم يكن قد مضى عام ونصف على الأزمة السابقة التي سميت بعملية الكورنر، وحتى حدثت أزمة أخرى، كادت تعصف بكل ماحققته من نجاح مالي، وأذكر جيدًا أن هذه الأزمة هي الوحيدة التي جعلتنى أبكي أمام زوجتي. اجتزت أزمة ١٩٤٩ متحالفًا مع عدد من كبار المصدرين، أما هذه الأزمة فقد خضتها وحدي ضد مجموعة من المصدرين يساندهم ويتعاطف معهم أحد كبار وزراء الحكومة الوفدية. وعالم التجارة بلا قلب، قد يتحالف معك زميل اليوم، وغدًا تجده متحالفًا مع غيرك ليدوسا عليك بالأقدام.والذي حدث أنني تعاقدت على بيع ٢٥٠,٠٠٠ قنطار من القطن بسعر القنطار ثمانية جنيهات أي حوالي ٢ مليون جنيه، وبعد أن تعاقدت على تلك الكمية الضخمة، فوجئت بمجموعة الخبراء الرسمية في البورصة ترفض القطن الذي تقدمت به بحجة أنه لايطابق المواصفات، وطلبت مجموعة أخرى من الخبراء لتحكم بيننا، ولكني فوجئت باللجنة الثانية توافق على نفس الرأي الذي قالته اللجنة الأولى. وعرفت من أحد الخبراء، وكانت تربطني به صلة قرابة أن وراء رفض قطني مجموعة من المصدرين يساندهم أحد الوزراء».

«وشعرت أن الضربة سوف تكون قاسية، والخسارة فادحة».

«اتصلت بأحد كبار الصحفيين، وكان في نفس الوقت صاحبًا لدار صحفية، وطلبت منه أن يكتب مقالا باسمي يتهم فيه مندوب الحكومة في البورصة بأنه متحيز ومغرض، وقال لي الصحفي الكبير إنه لا مانع عنده أن يفعل ذلك لكن في مقابل دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه، وعندما قلت له إن المبلغ ضخم قال لي: «إن نشره لمثل هذا المقال قد يعرضه للسجن». وافقت على دفع المبلغ، واشترطت أن يظهر في الصفحة الأولى تحت عنوان: «إني أتهم» وبنفس الألفاظ. وخرج المقال كما اتفقنا، ولكنه لم يترك الأثر الذي توقعته. وبدأت أشعر أني سوف أتحمل خسارة المليونين من الجنيهات، ولم يكن ذلك بالنسبة لي أمرًا سهلا».

«قلت في بداية هذه الذكريات إنني مؤمن بالحظ.. ذلك الحظ هو الذي وقف بجانبي هذه المرة، فبينما أنا في حيرتي وحزني، إذا بحكومة الوفد تقال بسبب حريق القاهرة، وتأتي وزارة جديدة، ومندوب جديد للحكومة ويقبل القطن، وبدلا من خسارة ٢ مليون من الجنيهات حققت ربحًا».

(٢٣)

كذلك يتصل بالإصلاحات التشريعية التي تمت في عهد النحاس ما نقلناه عن مذكرات عبد الفتاح حسن في كتابنا «في رحاب العدالة» من تبني الوفد فكرة قيام محكمة النقض بتحقيق الطعون في الانتخابات البرلمانية حتى يكون الحكم في هذه الطعون أقرب إلى الصواب وبعيدًا عن طغيان الأغلبية البرلمانية.

وقد ذكر عبد الفتاح حسن نفسه أنه تحدث مع الملك فاروق في هذه الفكرة عقب أدائه اليمين الدستورية مباشرة، وكان قد استعد برءوس موضوعات حتى إذا ما أتيحت له فرصة الحديث مع الملك استغل الفرصة لمثل هذه الموضوعات.

يقول عبد الفتاح حسن:

«... وقدرت مقدما أنه ربما يستبقيني الملك فترة في أثناء أداء اليمين فأنتهز الفرصة لإثارة تلك المسائل، واستأذنت وقلت: إن الطعون في الانتخابات ينظرها

البرلمان، فلو كانت هناك أغلبية فإنها ربما تنحاز لرفض الطعن الخاص بأحد ممن ينتمون للأغلبية في البرلمان، و قد يكون الطعن مستندًا لأسباب صحيحة، ولهذا فإنه من الأصوب أن يعهد لمحكمة النقض بنظر الطعون الانتخابية، فقال: «حد حايشكم إنكم تعملوا كده؟».

«وكنت أسمع أن مثل هذا الاقتراح قد جرت محاولات عديدة في مختلف المناسبات ومنذ وقت طويل، ولكن العقبات كانت تزرع في طريق إتمامه، ومن تلك العقبات ما قيل من أن القصر لا يرحب بذلك الاقتراح».

«ولما عدت إلى مصر بعد أداء اليمين انتهى الأمر إلى صدور قانون بذلك تمت الموافقة على مشروعه في مجلس الشيوخ بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥١، ومما يسجل لعبد المجيد عبد الحق (وفدي)، ولراغب إسكندر (سعدي) أنهما كانا قد اقترحا ذلك من قبل ومن مدة طويلة سابقة على التاريخ المشار إليه».

(٢٤)

وقد نقلنا في كتابنا « في رحاب العدالة» عن عبد الفتاح حسن ما روى به قصة ميلاد التكوين القضائي لما سمي «مكتب مراجعة الأحكام العسكرية»، وهو المكتب الذي لا يزال يعمل حتى وقتنا هذا:

ونحن نرى النحاس في هذه القصة حريصًا على أن يحمل القضاة مسئوليتهم عن سلامة تطبيق القانون وأن يعينهم على أداء هذه المسئولية على أدق وجه ممكن:

«حدث في سنة ١٩٤٣ أني قابلت فؤاد سراج الدين ـ وكان وزيرا للداخلية ـ ويتبعه مكتب مراجعة الأحكام العسكرية، حيث كنت أعمل فيه، (وكانت الأحكام العرفية قائمة بسبب الحرب العالمية التي نشبت في سبتمبر سنة ١٩٣٩)، ولم تكن لي أية صلة سابقة به، ورجوته في تلك المقابلة أن يعفيني من العمل بذلك المكتب، وأن يوافق على عودتي إلى عملي القضائي السابق».

«ومن المؤكد أن تلك المقابلة قد تركت في نفسي أثرا بعيد المدى، إذ سألني عن سبب طلبي، فصارحته بأنني مكلف بمراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية

بالقاهرة، والإسكندرية، وطنطا، والمنصورة، وشبين الكوم، وأن إبداء الرأي في شأن تلك الأحكام يُعرض على مدير الأمن العام (محمود غزالي)، ولم يكن من رجال القانون، ثم ترسل القضايا إلى رئاسة مجلس الوزراء (الحاكم العسكري العام) للنظر في التصديق، وكان خاتم الحاكم العسكري العام (في الواقع) عند جورج واكد، أحد موظفي الرئاسة، وكانت القضايا ترسل يوميا للرئاسة بأعداد هائلة، مما دفعني إلى طلب إعفائي من الاستمرار فيه». وعرضت الأمر على وزير الداخلية وسألني عما إذا كان الحاكم العسكري العام يراجع القضايا؟.. فنفيت احتمال إمكان حصول ذلك، فقال: والحل؟ قلت: يُندب مستشار من وزارة العدل يعهد إليه بخاتم الحاكم العسكري، ومعه عدد كاف من القضاة، وانتهت المقابلة بعبارة من الوزير فهمت منها أنني لن أعود إلى عملي السابق».

«ولم أدرك على وجه الدقة مؤدى تلك العبارة إلا بعد بضعة أيام حيث صدر قرار الحاكم العسكري العام بتشكيل مكتب مراجعة الأحكام العسكرية من السيد علي السيد وكيل محكمة مصر رئيسا للمكتب (وبعد ذلك بسنوات أصبح رئيسا لمجلس الدولة)، وعضوية القضاة: محمد سلامة (وبعد ذلك وزيرا للعدل)، والإمام الخريبي (وبعد ذلك رئيسا لمجلس الدولة)، وإبراهيم عثمان يوسف (وبعد ذلك وكيلا لمحكمة الاستئناف)، ومحمود عبد الرازق (وبعد ذلك وكيلا لمحكمة الاستئناف)، ومحمد ذهني (وبعد ذلك وكيلا لمجلس الدولة)، وغيرهم. كما شملني أيضا القرار، وطلبوا منا أن نتوجه إلى الإسكندرية ـ وكنا في الصيف ـ لمقابلة وزير العدل محمد صبري أبو علم، ورئيس الوزراء مصطفى النحاس، وأثناء مقابلة وزير العدل قلت: «والختم يكون عند رئيس المكتب»، مشيرا بذلك إلى خاتم الحاكم العسكري، وانصرفنا، وفي طريقنا لمقابلة رئيس الوزراء لامني السيد علي السيد لما ذكرته لوزير العدل عن الختم، ونصحني ألا أكرر ذلك أمام رئيس الوزراء، وقال: إننا سنؤدي واجبنا كقضاة، وسندون الرأي كتابة، وهذه هي مهمتنا، واقتنعت بما قال، ثم قابلنا مصطفى النحاس، وكانت هذه أول مقابلة ألقاه فيها، وذكر لنا رئيس الوزراء أن وزير العدل ووزير الداخلية معا قد وقع اختيارهما علينا، وأضاف بأنه بطبيعة الحال لا

يراجع القضايا التي ترد إليه بعد مراجعة المكتب المختص، وأنهى الحديث بأن أي ظلم يقع في الأحكام لا تكون مسئوليته على أحد سوانا».

....

....

هكذا كان النحاس باشا زعيما مسئولا يخاطب رجالا أهلًا للمسئولية، ويمكنهم مما يساعدهم على تحمل المسئولية، وينهي إليهم أن الظلم مسئولية تقع على ضمائرهم.

الفصل الخامس عشر

إدارة التنمية والدولة المدنية

(١)

نجح النحاس في زعامته من حيث تمكن بتفوق مجمع عليه من تحقيق طموحات الجماهير المعنوية والمادية معا.

وبقدر ما سعى النحاس من أجل اكتمال استقلال الوطن، والبناء الديمقراطي، فإنه نجح أيضًا في تحقيق وإنجاز خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما نجح في بناء هياكل بيروقراطية كفيلة بخدمة مصالح الجماهير، وتحقيق المنفعة لهم، وفضلا عن هذا وذاك فإنه وجه عناية قصوى لبناء قوات مسلحة قادرة على الذود عن الوطن وحدوده ومصالحه، كما أنه نجح في تحقيق متطلبات أساسية لكل ميدان من ميادين العمل العام، فنجح في اختيار القيادات هنا وهناك، وفي بث الفكر المستنير والدفاع عنه، وفي فرض الشفافية والالتزام بها.

والحق أن هذا كله لم يأت من فراغ وإنما كان نتيجة طبيعية لنهج متميز في تناول القضايا وتداول الآراء.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتأمل أساليب النحاس في مقاربة قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما نتناول في نهايته موقفه الناصع من فكرة الدولة المدنية.

(٢)

لعل القراء الذين يعرفون عني اهتمامي الحثيث بالبنيان الحكومي والإداري

والوزاري ومدى قدرة هذه الأبنية على أداء الوظائف الكفيلة بنهضة الأمم والقوميات، وبالأداء الأمثل للحقوق وأنظمة الحكم، لعل هؤلاء يتوقعون مني تقييما لسياسات النحاس في هذا المجال، والحقيقة أنني بعد كل ما كتبت وكل ما درست لا أجد من بين السياسيين المصريين في العصر الحديث مَنْ هو أفضل من مصطفى النحاس باشا في قدرته على استيعاب النظم الجيدة، وربما يأتي بعده (بعد خطوات) إسماعيل صدقي باشا، لكن يظل النحاس العظيم واعيا إلى أبعد حدود الوعي بأهمية النظم والمنظومات، وبوضع نظم كفيلة بالنجاح الإداري والتنظيمي بعيدا عن الاعتماد على الأشخاص أو الظروف الوقتية، وبعيدا عن الاعتقاد في أهمية وجوده هو شخصيا، وأنا أقصد بالجملة الأخيرة ما شاب أداء الرئيس جمال عبد الناصر من مأساة، فقد كان هو الآخر يؤمن بالنظم ولكن شبابه وصحته أعطياه إيمانا بقدرته على أن يتولى بنفسه تربيط النظم، وكانت النتيجة نظاما مركزيا يبدو في الظاهر وكأنه نظام ممتاز لا بأس به، لكن هذا النظام انحل تماما بمرضه ثم بغيابه وكان انحلاله بأقصى سرعة.

ونحن نتشدق الآن على سبيل المثال بدولة المؤسسات التي تحمس لها الرئيس السادات ورفع من شأن وجودها، لكننا قد ننسى أن مصطفى النحاس باشا نفسه كان أول مَنْ انتبه إلى هذا المعنى حتى بدون المصطلح، وهو على سبيل المثال الذي أسس ديوان المحاسبات (الجهاز المركزي للمحاسبات فيما بعد)، وقد استصدر القانون الخاص بإنشائه سنة ١٩٤٢ لمراقبة إيرادات ومصروفات الدولة.

كما أنه هو الذي أسس محكمة النقض والإبرام.

وهو الذي أنشأ البنك المركزي وقد أسند مهمة هذا البنك إلى أكبر البنوك التجارية القائمة كمرحلة أولى.

وهو الذي وضع أساس كثير من المؤسسات الكفيلة بضبط إيقاع حركة الحكومة وتصحيح خطواتها.. وهكذا.. وهكذا.

وعلى مستوى الفروق الدقيقة جدا في الأداء البيروقراطي فقد كان النحاس باشا هو الذي أسس وزارة للاقتصاد الوطني (والمعنى في التسمية واضح) ونقل إليها مصالح تابعة لوزارة المالية ولوزارتي التجارة والصناعة، ثم أصدر قانون إنشائها (مارس

١٩٥٠). كذلك فإن النحاس هو الذي أسس وزارة الشئون البلدية والقروية التي شهدت فيما بعد سنوات قليلة نشاطا بارزًا على يد أحد قادة الثورة وهو عبد اللطيف البغدادي.

كما أنه هو الذي أصدر مرسوم إنشاء مجلس للسياحة والمصايف والمشاتي برئاسة وزير الاقتصاد، وقد كان هذا المجلس بمثابة نواة مبكرة لما سمي بعد ذلك وزارة السياحة.. وهكذا.. وهكذا مما سوف نتناوله بالتفصيل بعد قليل.

(٣)

وإذا كنا نعرف عن أنفسنا أننا شعب يهوى الأبنية الفخمة الضخمة حتى يقال إن هذا الوزير هو الذي بنى هذا وبنى ذاك، فإننا نعرف أن الحكمة الحضارية والحنكة الإدارية (اللتين نراهما أو نحس بوجودهما في العالم المتقدم حين نخرج إليه، ونرى فيه مظاهر التخطيط طويل الأمد والنظرة التنموية الثاقبة) تقتضي بالإضافة إلى البناء الجديد اتباع سياسة أخرى قد تكون في بعض الأحيان أجدى وأبدع من استحداث أبنية جديدة، وذلك باختيار الأبنية الصالحة لأداء الوظيفة بدون تضييع نفقات كبيرة سواء من المال أو الوقت.

وفي هذا الصدد يكفيني أن أشير إلى ما يروى من أن الوفد هو الذي شجع شراء أبنية جاهزة لأداء مهام لا بد لها من مبان، ولعل المثل البارز على هذا من هذه الحقبة هو مقر مجلس الوزراء الحالي بكل فخامته وروعته وموقعه المتميز في مواجهة البرلمان، وفي وسط البلد والوزارات وحي الدواوين، كما كان يسمى. وقد كان هذا القصر مملوكا لإحدى الأميرات، وهي الأميرة شيوكار، لكن الوعي والذكاء مكن من شرائه ليكون مقرا للسلطة التنفيذية في مواجهة مقر السلطة التشريعية مباشرة، وقد كان من الممكن بمنتهى السهولة أن يتحول في الزمن التالي مباشرة إلى مجموعة عمارات من شبيهات علب الكبريت تكون كفيلة أيضًا بجرح مجلس الشعب كله (!!) وربما إحراجه (!!) حين يرى الناس من شرفات بيوتهم الأعضاء وهم نائمون!!

(٤)

أما من ناحية إنشاء المباني الجديدة، أو الصروح التي تدل على عقلية صاحبها ونفسيته، فإن النحاس يقف في مقدمة الزعماء والحكام جميعا، ويكفي أن نتأمل في

المباني التي تأسست في عهده وعبرت عن أمانيه لهذا العهد، ولست أمل من الحديث عن الإنجاز المشترك للنحاس والملك فــؤاد وساسة ذلك العصر (بمن فيهم محمد محمود باشا خليفة النحاس في رئاسة الوزارة) في إنشاء أكبر مستشفى تعليمي وجامعي أصبح قلعة للطب في المنطقة كلها، وهو «مستشفى قصر العيني» الذي تعلمنا فيه، وتأهلنا، وإلى وزارته الأولى يرجع الفضل في إنشاء مستشفى قصر العيني الجديد في جزيرة المنيل، وقد اعتمد لإنشاء هذا الصرح العظيم ٨٠٠ ألف جنيه في موازنة الدولة في أثناء وزارته الأولى، وكان هذا يوازي أكثر من ربع قيمة الموازنة السنوية كلها.

ولست أمل أيضًا من الحديث عن فكرته في إنشاء مجمع التحرير على نحو ما نراه، وقد كانت فكرته أن يكون المبنى قريبا من الجماهير يسهل الوصول إليه من كل مكان لقضاء المصالح، وأن يعتمد في تهويته وإضاءته على المصادر الطبيعية حتى لا تتأثر مصالح الناس بأي عطل طارئ في الأجهزة المسئولة عن التهوية أو الإنارة.

ومثل هذا يقال عن المبنيين العظيمين التوءم المجاورين لمجلس الوزراء، واللذين تشغلهما الآن إدارات وزارة الصحة، ومصلحة الضرائب.

أما التخطيط الحضاري الذي أصابته القاهرة في عهد النحاس ووزارات الوفد بفضل روح النحاس، وعثمان محرم، فأمر يطول شرحه، وقد تناولته بالتفصيل في كتابي عن «عثمان محرم مهندس الحقبة الليبرالية».

(٥)

وقد أثبت الدكتور عبد العظيم رمضان بذكاء ومهارة أن برنامج ثورة ١٩٥٢ الحقيقي لم يكن إلا تطويرا لسياسة وبرنامج مصطفى النحاس الذي نشره باسم الوفد يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ في جريدة «المصري»، وإن كان قد صدر قبل ذلك بأسبوع تقريبا، كما نبه إلى أن هذا البرنامج الوفدي كان متقدما جدا على برنامج «هيئة التحرير» التي أنشأتها الثورة في أواخر عام ١٩٥٢، والذي كان في حقيقة الأمر برنامجا متواضعا لحد بعيد.

وقد كان من أهم عناصر نجاح النحاس في بناء الدولة هو تمسكه بالحق الدستوري للوزارات في تسيير أمور الحياة، وهو ما تعرضت له في الفصل الثامن عشر «النحاس وقضية الديمقراطية».

(٦)

وعلى صعيد العلم والمعرفة فقد تمتع النحاس بقدر كبير من المجد الذي لا يدانيه فيه أحد من الزعماء المعاصرين له، ومع أن العمل في تأسيس جامعة الإسكندرية كان قد بدأ قبل وزارة الوفد على هيئة فروع لكليات جامعة فواد الأول (القاهرة)، فإن النحاس هو الذي أعطى الدفعة الكبيرة لإنشاء تلك الجامعة، في صورة جامعة لا فروع كليات، وقد توج هذا بإصدار قانون نشأتها في عهده (١٩٤٢).

وكان النحاس يولي قضايا التعليم العناية الكفيلة بتحقيق التقدم الدءوب، وسوف نرى بعد قليل كيف اهتمت وزاراته واحدة بعد أخرى بالتشريع الجيد لقضايا التعليم، وبإعادة النظر في هذه التشريعات لتعديلها بما يواكب مصالح الجماهير ويتدارك ما قد يعتري التشريع عند وضعه من قصور، ومنذ عهد وزارته الأولى (١٩٢٨) صدر قانون رياض الأطفال، وقانون آخر لتنظيم المدارس الابتدائية وامتحاناتها، وقانون ثالث لتنظيم المدارس الثانوية وامتحاناتها.

كما صدر قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجامعات لتشجيع الطلاب على الحصول على الشهادات النهائية ومواصلة الدراسة.

وفي عهد النحاس صدر، على سبيل المثال، القانون الخاص بتنظيم مزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان.

(٧)

وقد كان النحاس باشا معنيًا أشد العناية بإصلاح أحوال الموظفين، ولا يزال الذين عاشوا عهده يترحمون على سلوكه المتعاطف معهم، وعلى عنايته الدائبة بهم وبإصلاح أحوالهم، وقد وجدنا في مذكراته التي رواها الأستاذ محمد كامل البنا فقرة تبلور رؤيته بذكاء وإنصاف:

«رأيت أن طائفة الموظفين مغبونون وأن رواتب صغارهم لا تفي بحاجاتهم والمبالغ التي يحصل عليها صغارهم وحملة المؤهلات المتوسطة والعالية لا تتناسب مع الظروف التي نحن فيها، فطلبت إلى وزير المالية أن يعد كادرًا جديدًا

يرفع الدرجات يحس فيه الموظفون أنهم فئة مقدرة وشهاداتهم محترمة وإنتاجهم ينظر إليه بارتياح، وشددت في أن يبدأ بصغارهم فيوضع لهم درجات ترفع مستواهم، وتألفت لجنة من المتخصصين في الشئون المالية برياسة وزير المالية واقترحت كادرًا يضاعف من راتب أصغر طبقة إلى مائتين في المائة وظل يتدرج حتى تكون الرواتب متقاربة فأصبح مدرسو التعليم الإلزامي بثمانية جنيهات بعد ثلاثة، والحاصل على البكالوريا بعشرة جنيهات بدل أربعة، وحامل الشهادات العليا والأزهر ومعاهده باثني عشر جنيهًا بدل ستة وهكذا ظلت الدرجات تتدرج وتزيد وأضيف إليها إعانات غلاء وصلت للصغار إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، ثم رفعنا أجور العمال الزراعيين فارتفع أجر العامل إلى عشرة قروش يوميًا بدل قرشين يضاف إليها إعانة الغلاء كذلك، كما وضعنا قوانين للعمال حددنا ساعات العمل فيها ورفعنا الأجور وأمنَّا العامل ضد صاحب العمل وجعلنا لهم عطلة أسبوعية بالأجر أسبوعيًا واجازة سنوية بالأجر كذلك، وانتعشت حالة الطوائف جميعًا وتقدم كل وزير بإصلاحات عديدة في وزارته كلها لصالح الموظفين وأقررناها جميعًا، وكنا نرسل القوانين إلى السراي لتوقيعها واتصل برئيس الديوان قبلها فأشرح له أهميتها والحاجة إلى الاستعجال فيها.

(٨)

وقد كان النحاس واعيًا كل الوعي لمسئولية الوزارات والحكومات عن توفير الحياة الكريمة للإنسان.. ولم يكن وعيه هذا فطريًا فحسب لكنه كان وعيًا عصريًا بكل ما تحتمله مصطلحات التنمية في عصره، وليس أدل على هذا من هذه العبارة الجميلة التي صدرت عنه في ٢٠ أبريل ١٩٥٠ حين قال لمندوب وكالة «أسوشيتدبرس»:

«إن رفع المستوى الاجتماعي للشعب عن طريق الإصلاحات الاقتصادية من أهم ما في برنامجنا، ولاشك أن هذه المهمة تتطلب وقتا طويلا، ولا بد من مراحل عدة، على أننا سنبذل نحن ومَنْ يخلفوننا قصارى جهدنا لنكفل لكل فرد الحد الأدنى الحيوي الذي له الحق فيه حتى يحيا حياة جديرة بأن يحياها الإنسان».

وفي إحدى خطبه قال النحاس باشا بكل وضوح:

«وإنكم لترون أن إنجازات الوفد من وحي إيمان عميق من الوفد ورئيسه بوجوب

إنصاف المظلوم، وتقريب الشقة بين الطبقات، وتوفير حياة كريمة لكل مواطن، وبالجملة تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، والاشتراكية الوطنية التي يجب أن تكون قاعدة حكم عادل رشيد».

(٩)

ومن الإنصاف أن نشير إلى حجم المكاسب العمالية التي تحققت في عهد الوفد، وقد وضع الأستاذ محمد فهيم أمين دراسة ممتازة عن دور الوفد في دعم الحركة العمالية والنقابية، وفي وسع الدارسين أن يعودوا إليها، لكننا نرى من واجبنا أن نلخص بعض ما أشارت إليه هذه الدراسة، ويكفي على سبيل المثال الإشارة إلى السماح بإنشاء النقابات العمالية، وإلى دعم الوفد لها، وإلى قانون عقد العمل الفردي.

ويذكر التاريخ للنحاس أنه هو الذي قاد سياسة الوفد في دعم الحركة العمالية بدأب وإخلاص وتراكم:

- في عهد وزارة النحاس الأولى تحققت محاولة جادة لتكوين اتحاد عام للعمال تزعمها عزيز ميرهم، وأحمد محمود أغا الذي كان رئيسا للنقابة العامة لنقابات العمال، وتمكنت نقابات العمال، بمؤازرة المحامين الوفديين المستشارين للنقابات، من تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري، واختير أحمد محمود أغا رئيسا له، وأحمد إسماعيل سكرتيرا عاما.
- ومع إصدار قانون العقوبات (١٩٣٧) تم تعديل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المشردين والمشتبه فيهم، وهو القانون الذي كان يقضي باعتبار الشخص الذي ليست له وسائل عيش متشردا يحق للسلطة وضعه في قائمة المشبوهين وسجنه، وكان هذا القانون بمثابة مصيدة محكمة للعمال النقابيين وأشباههم، لا سيما عند وقوع إضرابات، أو التقدم بمطالب عمالية إلى أصحاب الأعمال، فكان هؤلاء يفصلون العمال فيجد العمال هذا القانون أمامهم وأبواب السجون مفتوحة لهم بحجة أن ليس لهم وسائل للعيش، وبموجب التعديل الوفدي للقانون أصبح الاشتباه قاصرا على الأشقياء الخطرين الذين يكون خطرهم محققا على الأمن العام.

- في ٢٠ يونيو ١٩٣٦ قررت وزارة النحاس الانضمام لعضوية هيئة العمل الدولية وما يترتب على هذا من الالتزام بالاتفاقيات والتوصيات الدولية التي يصدرها مكتب العمل، ورفعت الوزارة المستوى الحكومي لمكتب العمل إلى مستوى المصلحة، وألحقته بوزارة التجارة والصناعة بعيدا عن وزارة الداخلية.
- دعيت مصر إلى مؤتمر فيلادلفيا لحضور مؤتمر النقابات الدولي فاستجابت الوزارة للدعوة وأرسلت ممثليها الذين حضروا المؤتمر واشتركوا في محادثاته ووضع قراراته، وهو الأمر الذي جعل العمال المصريين يقدرون لوزارتهم الوفدية هذه العناية بشئون العمال رغم أن هذا المؤتمر عقد في أثناء الحرب العالمية الثانية.
- في عام ١٩٥٠ وبعد عودة الوفد للحكم عاودت النقابات العمالية نشاطها، وأسفرت جهود العمال عن تأسيس «اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري»، التي شكلت عام ١٩٥٠ واتسعت اللجنة التحضيرية بين العمال ونجحت في أن تضم أكثر من مائة نقابة.
- وفي عهد النحاس صدر القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢، وهو أول قانون في شأن نقابات العمال وقد اعترف بشرعيتها وبشخصيتها الاعتبارية.

(١٠)

وعلى مستوى المهن والوظائف المختلفة تذكر كثير من الفئات (إن لم يكن جميعها) للنحاس إنصافا منظما لكوادرها وأدائها، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن ضباط الشرطة لا يزالون يذكرون إلى اليوم أن الوفد تحت قيادة النحاس هو الذي هيأ لهم الاستقرار والاطمئنان إلى الحد الذي لا يزال يجعل بعض أدبيات التاريخ تشير إلى أن رجال الشرطة كانوا متعاطفين تماما مع الوفد في انتخابات ١٩٥٠، بسبب امتنانهم لسياسة الوفد تجاههم، ولا ننسى في هذا المقام أن نشير إلى أن ما أشرنا إليه في كتابين سابقين من كتبنا هما (الأمن القومي لمصر، وقادة الشرطة في السياسة المصرية) إلى إضراب ضباط الشرطة الذي وقع في عهد السعديين!!

ولعل أبرز مثال على قدرة الوزارات الوفدية على تقديم الحلول أن الوفد استطاع

استيعاب خمسين ألف عامل في الحكومة بدلًا من عملهم في المستعمرات البريطانية (١٩٥١)، وذلك بعد أن أصدرت حكومته قرارا بتحريم اشتغال العمال المصريين في قاعدة القنال، وهو نموذج بارز للقدرة الحكومية الفذة التي لا تتاح إلا بالإخلاص في تحقيق الهدف.

(١١)

والحق أن اهتمام النحاس باشا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان اهتماما غير مسبوق، وربما غير ملحوق أيضًا، وقد صادفني نص من أبدع ما يمكن يروي فيه كاتبه تفصيلات رائعة عن عظمة الممارسة السياسية للوفد في منتصف الثلاثينيات، ومن حسن حظ النحاس والوفد أن صاحب هذا النص البديع هو عالم الاجتماع المتميز الذي يلقى قبول (بل وإعجاب) اليساريين المصريين جميعا، وشرائح كثيرة من اليمينيين كذلك، ولهذا فإني أفضل أن أطلع القارئ على هذا النص الذي كتبه الدكتور سيد عويس في كتاب سيرة حياته «التاريخ الذي أحمله على ظهري» حيث يقول:

«... أذكر الآن أنني في أوائل عام ١٩٣٥، أي في شهر يناير، أو بالتحديد في يومي ٩ و١٠ من شهر يناير عام ١٩٣٥، عندما دعا حزب الوفد المصري في أواخر عام ١٩٣٤ لجانه وأنصاره إلى عقد مؤتمر عام للنظر في شئون البلاد من شتى نواحيها، ولم تتضمن هذه النواحي السياسية فحسب، بل شملت بعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية كذلك، أنني حرصت الحرص كله على حضور هذا المؤتمر الذي عقد بمدينة رمسيس بالزمالك (مدينة الأوقاف الآن)، وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر عام للوفد المصري، وقد حضره حوالي خمسة وعشرين ألفا من حملة تذاكر الدعوة، وجاءوا من جميع نواحي العاصمة (القاهرة) ومن مختلف المدن والثغور والأقاليم. وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنا ونظاما، وكان له صدى في طول البلاد وعرضها، وبخاصة في محيط أعضاء المجتمع المتعلمين، والشباب منهم على رأس القائمة».

«وقد وقف الحاضرون ساعات يسمعون للخطب التي ألقيت في هذا المؤتمر، ومنهم من حظي بالجلوس نفس الفترة ولنفس الغرض».

«وقد عالج الخطباء في المؤتمر مسائل وموضوعات ذات أهمية في شئون البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفضلا عن الموضوعات التي ألقيت عن الموقف السياسي والدستوري وعن الوفد المصري: نظامه وأغراضه، وعن القضاء في مصر والامتيازات الأجنبية، والمحاماة وحقوقها وأنظمتها، والصحافة وحريتها. فقد تضمنت موضوعات هذا المؤتمر أيضًا الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها، ومشروعات الري والصرف، وشئون التعليم والجامعة والأزهر، وعلاقتنا الاجتماعية والاقتصادية بالنزلاء الأجانب، وشئون الفلاح وإصلاح القرية، والمحاصيل الزراعية ووسائل تحصينها وتصريفها والتعاون في مصر ووسائل تشجيعه، والشئون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة، والصناعة المصرية: تشجيعها وترويجها، وتنظيم شئون العمال في مصر ورفع مستواهم، فضلا عن بعض الموضوعات الأخرى مثل شئون الأوقاف وإصلاحها، وإصلاح الإدارة والأمن العام، وعلاقات مصر بأمم الشرق، والمرأة المصرية ونصيبها في النهضة القومية».

«ولن أنسي ما حييت يومي ٩ و١٠ يناير من شهر يناير عام ١٩٣٥، فقد استمعت لمشاكل المجتمع المصري في ذلك الحين لأول مرة بطريقة منتظمة ومباشرة من بعض زعماء البلاد والمتخصصين، وأذكر أنني خرجت من هذا المؤتمر، كما فعل الكثيرون غيري، وبخاصة الشباب منهم، والإحساس بالمسئولية الضخمة نحو مصرنا الخالدة، ونحو الإسهام في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن السياسة التي كان يعاني منها المجتمع المصري في تلك الفترة، يملأ نفوسنا وكياننا».

«وقد تأكد لنا جميعا عبء هذه المسئولية وعمقها وبخاصة ما تعلق منها بالمشاكل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وأحسست ـ كما أحس غيري ـ بأن الطريقة إلى الحياة الأفضل لا بد أن تكون غير الطريقة الحالية التي يتبعها العديد من زعماء مصر في ذلك الحين، وأن الحاجة إلى تغيير الطريقة الحالية أصبحت ضرورة».

«ولم أتحدث عن هذا المؤتمر مع أحد من المحيطين بي في حتتنا، ولم أتحدث أيضًا عن الحوادث الأخرى التي واجهتها البلاد في خلال عام ١٩٣٥ وبخاصة ما تعلق منها بعودة دستور عام ١٩٢٣ كاملا غير منقوص، وما أعقب ذلك من مظاهرات

وسقوط الشهداء الأبرار، لكن عبد المنعم ابن عمي شقيق أبي لم يتركني وحدي أعيش أفكاري التي انبثقت عن هذه الأمور الحاسمة، كان يتحدث معي وكان يتناقش معي في كل ما حدث أو ما يتوقع أن يحدث، فاهتمامه بالسياسة على الرغم من تراكم السنين منذ عام ١٩١٩، عام الثورة التي شارك فيها، لم يفتر، ومع ذلك فإنني أود أن أذكر ها هنا أن الناس، أهل الحتة وغيرهم ومنهم أمي وزوجتي، وإن كانوا لا يعلمون تفاصيل ما يحدث من أمور في المجتمع المصري، فإن الإحساس بهذه الأمور عندهم كان موجودا. إن المناخ الثقافي الاجتماعي في ذلك الحين كان مشحونا بكل ما يحدث من حوادث تمت إلى القضية المصرية بصلة. لقد انتهى الأمر عند المصريين كافة إلى أن الإنجليز المستعمرين هم الأعداء الألداء واستقرت في النفوس هذه الحقيقة على الرغم من صروف الدهر المواتية التي كانوا يواجهونها في ذلك الحين، أو بسبب هذه الظروف غير المواتية».

(١٢)

ولا شك عندي في أن كلمات النحاس باشا والزعماء الوفديين في مؤتمر الوفد التاريخي الذي عقد في يومي ٩ و١٠ يناير سنة ١٩٣٥، والمؤتمر الذي عقد في نوفمبر ١٩٤٣ تمثل، عن صدق وواقعية، مجموعة من أهم المصادر الأساسية في دراسة برامج الوفد في السياسة الخارجية والداخلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية.

وسوف يأتي وقت يعنى فيه الباحثون بما تضمنته برامج الوفد وعكسته من روح وطنية قادرة على الإصلاح والتنمية بعيدًا عن الأطر الأيديولوجية للحديث عن طبقة كبار الملاك (!!) وما إلى ذلك من شقشقة قديمة لا تزال تفرض نفسها على مناهج البحث في تاريخنا الحديث.

(١٣)

وقد أثبت الأستاذ عبد الرحمن الرافعي (وغيره) قائمة بأهم الخطب التي ألقيت في مؤتمر الوفد الأول (١٩٣٥):

- الموقف السياسي والدستوري لمصطفى النحاس باشا.

- الوفد المصري: نظامه وأغراضه للأستاذ مكرم عبيد باشا.
- القضاء في مصر والامتيازات الأجنبية للأستاذ محمد صبري أبو علم باشا.
- الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها للدكتور أحمد ماهر باشا
- مشروعات الري والصرف لعثمان محرم باشا.
- شؤون التعليم والجامعة والأزهر لمحمد نصار بك.
- المحاماة وحقوقها وأنظمتها لكامل صدقي بك.
- علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالنزلاء الأجانب للأستاذ ممدوح رياض.
- شؤون الفلاح وإصلاح القرية للأستاذ محمود بسيوني.
- المحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها للأستاذ عبد السلام جمعة بك (باشا).
- شئون الأقاف وإصلاحها للأستاذ يوسف الجندي.
- إصلاح الإدارة والأمن العام لمحمد صفوت باشا.
- التعاون في مصر ووسائل تشجيعه للأستاذ علي أيوب.
- الصحافة وحريتها للأستاذ محمد توفيق دياب.
- الشؤون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة للدكتور أحمد ثابت موافي.
- الصناعة المصرية ـ تشجيعها وترويجها للأستاذ إبراهيم عبد الهادي باشا.
- علاقات مصر بأمم الشرق للأستاذ عباس محمود العقاد.
- تنظيم شؤون العمال في مصر ورفع مستواهم للأستاذ عزيز ميرهم.

ومن الجدير بالذكر أن العنصر النسائي قد مثل في ذلك المؤتمر تمثيلا موفقا، حيث تحدث عدد من السيدات (كان منهن السيدة إستر فهمي ويصا، والسيدة نور حسن) عن المرأة المصرية ونصيبها في النهضة القومية، كما حضر المؤتمر عدد كبير من السيدات والآنسات.

وكانت هذه المشاركة النسائية استمرارًا لما بدأ في ثورة ١٩١٩ حين شاركت المرأة المصرية في العمل السياسي النشط تحت ظلال الوفد، كما تواكب هذا مع إيمان النحاس بدور المرأة وبنشاط لجنة السيدات الوفديات، ثم كان هذا إرهاصًا للدور الفاعل الذي لعبته زوجه السيدة زينب الوكيل وغيرها من عقيلات رجال الوفد، وهو ما شجع بعض سيدات الأسرة المالكة نفسها على الانطلاق إلى المشاركة في قضايا التنمية بالإضافة إلى ما كان من مشاركتهم الرمزية أو البروتوكولية.

(١٤)

ونأتي إلى إنجاز لم يلحق فيه النحاس حتى الآن فقد تميز أداء الوفد تحت قيادة النحاس بإفساح المجال واسعا أمام الرأي والرأي الآخر في قضية التنمية، دون حظر على رأي أو على حق المخالفة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد استمرت المساجلات التي دارت بين محمود غالب باشا، ومكرم عبيد باشا، تنشر على صفحات الصحف، حول مسألة توليد الكهرباء من خزان أسوان إلى ٢٦ أغسطس ١٩٣٧.

وقل مثل هذا في كثير من هذه القضايا التنموية التي وجد النحاس بذكائه أن فتح الباب لمناقشتها على نطاق واسع أولى من المضي فيها على النحو الذي خططته الأجهزة البيروقراطية.

وهكذا تحققت للنحاس وزعامته وجماهيريته (وجماهيره أيضًا) درجات لا من الإيجابية الجماهيرية فحسب، ولكن من التربية السياسية، والقدرة على التفكير التنموي، فضلًا عن المصارحة والشفافية وبناء الثقة.. وكانت هذه عناصر حاسمة في النجاح الذي حققه الوفد على أرض الواقع وفي الوجدان الشعبي على حد سواء، كما أنها ظلت عناصر نجاح أضافت إلى الصورة الذهنية لإدارة الوفد التي أحبتها الجماهير وآمنت بها وانحازت لها ودافعت عنها.

(١٥)

والواقع أن إنجاز الخطوط التنموية على يد النحاس لم يكن أمرًا سهلًا، وإنما نحن نراه وقد عانى معاناة شديدة من أجل هذا الإنجاز، وليس أدل على هذا مما

حدث مع مشروع تعلية خزان أسوان الذي دارت حوله مناقشات كثيرة واتخذه ثلاثة من الوزراء الوفديين ذريعة للاستقالة من وزارة الوفد في ١٩٣٧.

وسنكتفي في كتابنا هذا بحكم طبيعته وموضوعه أن ننقل للقارئ عددًا من الفقرات المتناثرة في مذكرات النحاس باشا، وهي الفقرات التي سجلت ذكرياته أو انطباعاته الآنية عما لقيه هذا المشروع من عنت في المناقشة.

- هذه هي الفقرة الأولى:

«تحدث معي وزير الأشغال (عثمان محرم باشا) بشأن مشروع تعلية خزان أسوان وقال إن الفنيين في وزارة الأشغال أعدوا مذكرات إضافية بفوائد هذا المشروع على الصرف والري لجميع الأطيان الزراعية فكلفته بأنه عند الانتهاء من إعداده يعرضه على المجلس، فقال إن وزير الحقانية ووزير الأوقاف سمعا به فخاطباني بأنهما يعارضان المشروع ويريان فيه ضررًا بالغًا فأفهمتهما بأن المختصين وأنا معهم درسنا الموضوع من جميع نواحيه واقتنعنا فعلًا بفوائده، وقد علمت أن النقراشي باشا يؤيدهما وأخشى إذا أنا عرضته أن يثير زوبعة ويكون سببًا في إحياء الخلاف المستكن بين النفوس، فقلت له إذا كانت مصلحة البلاد في عرض هذا المشروع فلا تؤخره ولا يهمك أي معارضة».

- وهذه هي الفقرة الثانية:

«... عرض مشروع تعلية خزان أسوان على مجلس الوزراء فأعلن غالب وصفوت (وزيرا الحقانية والأوقاف) معارضتهما العنيفة له، ولما بدأ عثمان محرم يناقشهما ثار النقراشي وأيد الوزيرين تأييدًا مطلقًا وتدخلت في الأمر، وقلت له نحن لسنا فنيين في هذا الموضوع وتقرير المختصين يؤكد فوائده فلماذا المعارضة والتشبث برأي خاطئ، واحتج غالب وصفوت على كلمتي وعدها إهانة لهما، واحتد النقراشي، وقال إنك تهين الوزراء ولنا كرامتنا، وكانت مناقشة صاخبة رأيت حسم الموضوع بأن أجلته إلى جلسة أخرى».

- وهذه هي الفقرة الثالثة:

«.. اجتمع مجلس الوزراء وفوجئت عند الاجتماع بأن وزيري الحقانية والأوقاف

أثارا مرة أخرى مسألة تعلية خزان أسوان فطلبت من عثمان محرم استحضار الوثائق وأخذنا في بحثها وقد انبرى أحمد راغب أحد المختصين ومعه عبد العزيز أحمد المهندس وشرعا في شرح فوائد التعلية وما يعود على البلاد وصرفها وريها من الفوائد وقدما الأدلة المقنعة واستمعنا طويلًا إليهما وبعد مضي عدة ساعات وانتهاء المهندسين من الحديث، عرضت الأمر على المجلس فوافق الوزراء ما عدا الوزيرين وانضم النقراشي إليهما، ولما هممنا بالخروج قدم غالب بك وبعده صفوت استقالتهما إلى سكرتير مجلس الوزراء ليرفعهما إليّ، فعجبت من أمر هذين الزميلين اللذين كانا معي منذ دقائق ولم يفاتحاني في أمر الاستقالة وطويت الأوراق وانصرفت».

(١٦)

ويتصل بإنجازات وزارات النحاس الاقتصادية توصلها إلى عقد اتفاق الأرصدة الأسترلينية في مارس ١٩٥١ وهو ما لخصه الأستاذ الرافعي بقوله:

«أذاعت وزارة المالية في شهر مارس سنة ١٩٥١ بيانا بنتيجة المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية في شأن الأرصدة الأسترلينية، وقد أسفرت عن عقد اتفاق جديد لتسويتها على الأسس الآتية:

أن يفرج عن ١٥٠ مليون جنيه من أرصدة مصر الأسترلينية وفقا للتدابير التي اتفق عليها، فيتم الإفراج من هذا المبلغ عن ٢٥ مليون جنيه استرليني بمجرد التوقيع على الاتفاق، ومن ذلك ١٤ مليون جنيه ستحول إلى دولارات، وسيفرج بعد ذلك عن عشرة ملايين كل سنة لمدة تسع سنوات ابتداءا من أول يناير سنة ١٩٥٢، كما سيفرج بالإضافة إلى ذلك عن خمسة ملايين جنيه كل سنة اعتبارًا من سنة ١٩٥١ وذلك (في حدود ٣٥ مليون جنيه) كلما هبطت جملة الأرصدة الباقية في الحسابات رقم ١ عن ٤٥ مليون جنيه، وستسهل الحكومة البريطانية توريد المنتجات البترولية (باستثناء زيوت التشحيم الدولارية) لمصر مقابل الدفع الاسترليني ـ من الحساب رقم ١ ـ في حدد ١١ مليون جنيه كل سنة تسليم الموانى المصرية لمدة عشر سنوات تبتدئ من ١٩٥١».

(١٧)

كان النحاس واعيا كل الوعي لدور التشريع في التنمية، وكانت لديه قدرة فائقة على

الإسراع بوضع التشريعات الكفيلة بدعم مسارات التنمية، أو تعديل هذه المسارات حتى لا تخنقها آثار جانبية لتشريعات سابقة، وهكذا فإنه كان دائب التشريع، ودائب التعديل أيضًا، ويكفي أن نلقي نظرة على بعض التشريعات والتوجهات التشريعية التي أقرتها وزارات النحاس في سبيل تحقيق خطط التنمية وبرامجها:

في وزارته الأولى (١٩٢٨)

القانون ١٧ لسنة ١٩٢٨ — في ١٤ أبريل ١٩٢٨ وهو القانون الذي ينظم انتخاب أعضاء مجالس المديريات، ويقضي بانتخاب عضوين لمجلس المديرية عن كل دائرة انتخابية من دوائر مجلس النواب، وذلك لمدة خمس سنوات.

القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ — بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها، وهو القانون الذي فرض عقوبة على مخالفة أحكامه وحيازة المخدرات أو استعمالها.

القانون ٢٢ لسنة ١٩٢٨ — في ٢٦ أبريل ١٩٢٨ وهو قانون تنظيم التعليم برياض الأطفال، وقد كان أول قانون يصدر بشأن رياض الأطفال، وقد منع العقوبات البدنية منعا باتا على أن يكون تهذيب أطفال هذه المدارس بالقدوة الحسنة والإرشاد.

القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٨ — وهو القانون الذي وصف عن حق بأنه قانون حماية الفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم، وذلك لما تضمنه من إلغاء الأوامر الثلاثة العالية الصادر أولها في ٧ سبتمبر ١٨٨٤ بتوقيع الحجز الامتيازي لأصحاب الأطيان على محصولات المستأجرين لحصولهم على الإيجارات المستحقة، وثانيها الصادر في ٢٦ أغسطس ١٨٨٥ ببعض الأحكام التي تتعلق بمشايخ البلدان بشأن الحجوزات، وثالثها الصادر في ٢٤ أبريل ١٨٨٨ بأخذ رسوم نسبية على الصافي من أثمان ما يباع من المحصولات والأثمار المحجوز عليها.

القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٨ في ٢١ مايو ١٩٢٨وهـو قانون بشأن تنظيم التعليم بالمدارس الابتدائية، ويسمح هذا القانون بدور ثان للتلاميذ الذين يرسبون في الـدور الأول، سواء في امتحانات النقل، أو السنة النهائية.. إلخ، وقد أجاز هذا القانون لوزير المعارف أن يقبل كل عام بالمجان، أو يعفي من المصروفات المدرسية عددا من التلاميذ ممن لا تسمح الحالة المالية لهم أو لوالديهم بدفع المصروفات، أو بسبب تفوقهم، وهكذا وضع القانون اللبنة الأولى لمجانية التعليم الابتدائي، وقد منع هذا القانون العقوبات البدنية منعا قطعيا، وأجاز القانون توقيع عقوبة التوبيخ والطرد لمدة أسبوع، أما عقوبة الفصل أو الحرمان من المجانية أو الحرمان من دخول الامتحان فقصرها القانون على قرار من وزير المعارف بناء على طلب ناظر المدرسة.

القانون ٢٦ لسنة ١٩٢٨ في ٧ يونيو ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس، وقد سمح هذا القانون أيضا بدور ثان، وعبر عن وعي الوفد بأهمية التربية الدينية، وأهمية تدريس علم الأخلاق والتربية الوطنية في مختلف مراحل التعليم، كما نظم الاهتمام بالألعاب الرياضية في أثناء الدراسة.

(١٨)

في وزارة النحاس الثانية (١٩٣٠)

القانون ٢ لسنة ١٩٣٠ وهو قانون التعريفة الجمركية لحماية المنتجات المحلية من منافسات الصناعات الأجنبية وذلك بفرض ضرائب عالية نسبيا على المصنوعات الأجنبية لحماية الصناعة المحلية، فضلا عن زيادات إيرادات الجمارك.

- تم إنشاء مصلحة التجارة والصناعة وألحقت بوزارة المالية (أصبحت وزارة التجارة والصناعة بعد ذلك).

- تم وضع مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض، ومشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعي.
- تقرر إلغاء بدل التمثيل الذي كان يصرف للوزراء بواقع ٥٠٠ جنيه في السنة من ميزانية الوزراء، و٣٠٠ جنيه من ميزانية كل وزارة.
- تم رفع بداية تعيين خريجي الجامعة ليكون ١٥ جنيها مع صرف مكافأة شهرية إضافية قدرها ٥ جنيهات لخريجي كلية الطب في حالة عدم فتح عيادات لهم.

(١٩)

فى وزارة النحاس الثالثة (١٩٣٦)

القانون ٥٣ لسنة ١٩٣٦ في ١٦ يونيو ١٩٣٦، وهو القانون الذي نص على نقل رفات المغفور له الزعيم سعد زغلول إلى ضريح سعد، وذلك إنهاء لمحاولة صدقي باشا (العابثة) تخصيص ضريح سعد لموميا‌وات الفراعنة بدلًا من أن يكون ضريحا لسعد على نحو ما بني له.

القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٦ في ١٠ أغسطس ١٩٣٦ وهو قانون بإباحة دخول امتحان الدور الثاني لجميع الطلبة الراسبين في العام الدراسي ١٩٣٥/ ١٩٣٦.

القانون ٥٩ لسنة ١٩٣٦ في ١٠ أغسطس ١٩٣٦ بالعفو الشامل عن الجرائم التي وقعت في المدة من ١٩ يونيو ١٩٣٠ إلى ٨ مايو ١٩٣٦.

القانون ٦٣ لسنة ١٩٣٦ في ١٢ سبتمبر ١٩٣٦ وهو قانون التعدادات (الإحصاءات) العامة.

القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في ١٤ سبتمبر ١٩٣٦ وهو أول قانون للعمال وإصابات العمل.

القانون ٧٠ لسنة ١٩٣٦ في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٦ بإلغاء ضريبة الخفراء في المدن والقرى غير المفروضة فيها عوائد الأملاك المبنية.

القانون ١٥ لسنة ١٩٣٧ في ٢٩ مارس ١٩٣٧ وهو القانون الذي أوقف البيوع الجبرية عن بعض الأطيان الزراعية وما يتصل بها من مبان وأرض معدة للبناء حماية للملكيات الصغيرة، وفقراء الفلاحين.

القانون ١٦ لسنة ١٩٣٧ بتقسيط المتأخرات على الممولين حتى ديسمبر ١٩٣٥ على خمسة أقساط سنوية، وتنازلت الوزارة لمديني البنوك العقارية التي حلت محلها عن أرباحها من هذا الحلول مع تخفيض سعر الفائدة، كما تنازلت عن ٢٠٪ من أصل الدين تخفيفا على المدينين من الفلاحين وغيرهم.

القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٧ في ٢٤ يوليو ١٩٣٧ بلائحة النظام القضائى للمحاكم المختلطة.

القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٧ في ٣١ يوليو ١٩٣٧ وهو القانون الخاص بتحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة.

القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وهو قانون العقوبات.

القانون ٥٩ لسنة ١٩٣٧ بإلحاق بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالقضاء العادي.

القانون ٦٢ لسنة ١٩٣٧ في ٣١ يوليو ١٩٣٧ وهو تعديل للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بشأن التعليم لرياض الأطفال.

القانون ٦٣ لسنة ١٩٣٧ بوضع نظام جديد لامتحانات الدور الثاني في بعض المدارس.

القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٧ وهو تعديل للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادة الدراسة الثانوية لعلاج التعديلات المتعسفة التي أدخلتها عليه وزارتا إسماعيل صدقي في سنة ١٩٣١، ومحمد توفيق نسيم في ٥سنة ١٩٣٥.

القانون ٦٥ لسنة ١٩٣٧ بتعديل لائحة مدارس التجارة المتوسطة.

القانون ٦٦ لسنة ١٩٣٧ بتعديل للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تظيم المدارس الابتدائية للبنين وإمتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية لعلاج التعديلات التي أقحمت في عهدي إسماعيل صدقي، ومحمد توفيق نسيم.

القانون ٦٧ لسنة ١٩٣٧ وهو القانون الذي تضمن الترخيص للطلبة المفصولين من كليات الجامعة بدخول الامتحان من الخارج حتى لا يحرموا من استكمال دراستهم الجامعية.

القانون ٦٨ لسنة ١٩٣٧ وهو القانون الذي تضمن تعديلا لنسبة الدرجات الواجب الحصول عليها للنجاح (الحد الأدنى) وتنظيم دخول امتحان الدور الثاني في كليات الجامعة المصرية.

القانون ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب.

القانون ٧٠ لسنة ١٩٣٧ بوضع لائحة أساسية لمدرسة الفنون الجميلة العليا.

القانون ٧٣ لسنة ١٩٣٧ في ٣١ يوليو ١٩٣٧ بالموافقة على الاتفاقية المبرمة مع الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، وتضمنت الاتفاقية السماح بإلحاق نسبة من الموظفين المصريين تصل إلى ٣٣٪ من مجموع العاملين بالشركة، بالإضافة إلى تسديد مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه سنويا للحكومة المصرية.

القانون ٨٢ لسنة ١٩٣٧ بعمل دور ثان لطلبة العالمية النظامية وغير النظامية بالأزهر ولطلبة شهادة الدراسة العالمية الراسبين في امتحان التعيين.

- في ١١ سبتمبر ١٩٣٧ صدر مرسوم بإنشاء معهد ديني بمدينة شبين الكوم.
- وفى عهد هذه الوزارة صدر قانون بإلغاء سخرة النيل التي كانت قد أعيدت في عهد وزارة إسماعيل صدقي ووزارات الأقلية.

- وفى عهد هذه الوزارة بدء العمل في مشروع خزان أسوان حيث قامت الوزارة الوفدية بتعلية خزان أسوان من أجل زيادة الفائدة منه.
- صدر مرسوم بإصدار المعاهدة الدولية لسلامة الأرواح في البحار، والمعاهدة الدولية الموقع عليهما بلندن سنتي ١٩٢٩ و١٩٣٠.

(٢٠)

في عهد وزارة النحاس الرابعة (١٩٣٧)

القانون ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى، وهيئة أركان حرب الجيش، وهو القانون الذي نص على إلغاء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يشغله الملك فاروق، وهو الموضوع الذي ناقشناه بالتفصيل في الفصل الخاص بالقوات المسلحة والجيش المصري.

القانون ٨٨ لسنة ١٩٣٧ في ١١ أكتوبر ١٩٣٧ بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول.

القانون ٨٩ لسنة ١٩٣٧ بالتشريعات الذي تطبقها المحاكم المختلطة.

القانون ٩١ لسنة ١٩٣٧ باختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية.

القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ بالإجراءات المقررة بشأن عقوبة السجن عند الامتناع عن تنفيذ حكم النفقة.

القانون ٩٥ لسنة ١٩٣٧ بالرسوم المقررة بواسطة المجالس البلدية والمحلية والقروية.

(٢١)

في عهد وزارتي النحاس الخامسة والسادسة (١٩٤٢ - ١٩٤٤)

القانون ٧ لسنة ١٩٤٢ في ١٢ أبريل ١٩٤٢ وهو قانون مجانية التعليم الابتدائي، وقد واصلت الوزارة عملها الداعم للمجانية الحقيقية

حتى تحققت تغذية الأطفال بالمدارس الأولية والابتدائية مجانا.

القانون ٨ لسنة ١٩٤٢ بتعديل قانون تنظيم المدارس الثانوية الصادر سنة ١٩٢٨ لعلاج مشاكل التطبيق.

القانون ٩ لسنة ١٩٤٢ بتنظيم امتحانات الدور الثاني في معاهد التعليم للتيسير على الطلبة وتمكينهم من فرص النجاح.

القانون ١٠ لسنة ١٩٤٢ بتعديل لائحة مـدارس التجارة المتوسطة (وذلك استكمالا لما تم في القانون ٦٥ لسنة ١٩٣٧)

القانون ١١ لسنة ١٩٤٢ بتعديل نسب الدرجات الواجب الحصول عليها للنجاح، وتنظيم دخول الدور الثاني في جامعة القاهرة.

القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ في ١٢ أبريل ١٩٤٢ وهو قانون بتسوية الديون العقارية مع إلغاء القانونين رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون العقارية، ورقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩، والترخيص للحكومة بأن تضمن السندات التي يصدرها البنك العقاري المصري.

القانون ١٤ لسنة ١٩٤٢ في ١٤ أبريل ١٩٤٢ وهو قانون بالعفو الشامل عن الجنايات والجنح (التي وقعت في المدة من ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ وحتى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢) والتي ارتكبت لأغراض سياسية، والعفو عن جميع الطلبة الذين فصلوا تأديبيا، والإذن لمن حرموا من الامتحانات بدخولها.

القانون ٢٩ لسنة ١٩٤٢ في ٢٠ يوليو ١٩٤٢ وهو أول قانون بعمل إحصاء عن العمال المشتغلين في الصناعة.

القانون ٣٢ لسنة ١٩٤٢ في ٢ أغسطس ١٩٤٢ وهو قانون إنشاء جامعة فاروق الأول (الإسكندرية).

القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٢ في ١٧ أغسطس ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة، على أن

يكون هذا الديوان هيئة مستقلة تختص بمراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها، وقد عهد إليه بالإشراف على تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق أموالها في الأغراض المخصصة لها.

القانون ٦٠ لسنة ١٩٤٢ في ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ وهو القانون القاضي بعدم جواز الحجز أو النزول عما يخص المستحقين في الأوقاف الأهلية إلا في حدود معينة.

القانون ٦٢ لسنة ١٩٤٢ في ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ وهو أول قانون بإيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد بالهيئات الحكومية ومصالحها.

القانون ٦٣ لسنة ١٩٤٢ في ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ بفرض رسم إضافى للأعمال الخيرية.

القانون ٧١ لسنة ١٩٤٢ في ٦ أغسطس ١٩٤٢ وهو قانون ينظم اختصاص المحاكم الأهلية بالحكم في الدعاوى المرفوعة على الحكومة.

القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٢ في ٦ سبتمبر ١٩٤٢ وهو أول قانون لإعانة العمال وأسرهم في حالة العجز والوفاة.. إلخ.

القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وهو أول قانون في شأن نقابات العمال وقد اعترف بشرعيتها وبشخصيتها الاعتبارية.

القانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل.

القانون ٨٨ لسنة ١٩٤٢ في ٨ سبتمبر ١٩٤٢ بالتعويض عن التلف الذي يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب.

القانون ٩١ لسنة ١٩٤٢ في ١٦ سبتمبر ١٩٤٢ وهو القانون الذي فرض إتاوة خاصة على الربح الناتج عن عمليات القطن من

محصول سنة ١٩٤٣ وقد قضى بأن كل مَنْ يحصل من تجارة القطن الناتج عن محصول سنة ١٩٤٢ على ربح يجاوز ١٢٪ محتسبة على ثمن الشراء والمصاريف تفرض عليه إتاوة خاصة تعادل نصف ما يزيد على الربح المتقدم بيانه.

القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٣ في ٣٠ مايو ١٩٤٣ بتنظيم تربية وبيع نباتات الفاكهة.

القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٣ بالترخيص للحكومة بأخذ مبلغ من الاحتياطي لبناء صوامع لتخزين الغلال لحماية المحصول من التلف والنقصان.

القانون ٣٦ لسنة ١٩٤٣ في ١٠ يوليو ١٩٤٣ وهو قانون استقلال القضاء، وقد قضي بعدم قابلية القضاة للعزل، ووضع قواعد ثابتة لتنظيم نقل القضاة ومدة الإقامة في مختلف المناطق لضمان اطمئنان القضاة، فضلا عن الضمانات في الترقية ورفع المرتبات.. إلخ، وأن يشرف على شئون القضاة مجلس للقضاء الأعلى يؤلف من رئيس محكمة النقض رئيسا، والوكيل الدائم لوزارة العدل، ورئيس محكمة استئناف مصر، والنائب العام، ومستشار بمحكمة النقض تنتخبه الجمعية العمومية لمدة سنتين، ومستشار بمحكمة الاستئناف تنتخبه الجمعية العمومية لمدة سنتين، وقد تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل في فصل خاص باستقلال القضاء.

القانون ٦٧ لسنة ١٩٤٣ في ١٣ يوليو ١٩٤٣ بشروط النجاح في الامتحانات وتنظيم دخول الدور الثاني في جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول لتيسير النجاح على الطلاب.

القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٣ في ٦ أغسطس ١٩٤٣ وهو القانون الذي نص على إلحاق إدارة قضايا الحكومة برئاسة مجلس الوزراء.

القانون ٦٩ لسنة ١٩٤٣ في ٦ أغسطس ١٩٤٣ بمنع خلط أصناف القطن، وذلك حفاظا على سمعة القطن المصري، وعدم الإضرار بالمحصول الوطني حتى لا يتأثر دخل مصر وثروتها القومية نتيجة التلاعب في درجات القطن وأصنافه.

القانون ٧٢ لسنة ١٩٤٣ بتنظيم تجارة المخصبات الزراعية.

القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث، وقد تضمن، كما نعرف، تعديلات تشريعية ذكية مستمدة من المذاهب الإسلامية.

القانون ٧٩ لسنة ١٩٤٣ بإنشاء محكمتين شرعيتين في شبين الكوم والمنيا.

القانون ٩٤ لسنة ١٩٤٣ في ٦ أغسطس ١٩٤٣ وهو القانون الذي فرض رسم انتقال على شراء الأوراق المالية.

القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٣ في ٧ سبتمبر ١٩٤٣ وهو مرسوم بقانون بإعفاء السندات الصادرة بشأن تمصير الدين وفوائد هذه السندات من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة (حاليا أو مستقبلا) بما في ذلك ضريبة الأيلولة على التركات.

القانون ٢١ لسنة ١٩٤٤ في فبراير ١٩٤٤ بشأن المحامين المقبولين أمام المحاكم المختلطة.

القانون ٢٢ لسنة ١٩٤٤ في ٢٤ مارس ١٩٤٤ وهو القانون الخاص بتنظيم إحصاء الإنتاج الصناعي في جميع البلاد على أن يجري الإحصاء مرة كل ثلاث سنوات وأن يتناول كافة البيانات التي تعطى تقييما كاملا للنشاط الصناعي في مصر.

القانون ٢٥ لسنة ١٩٤٤ في مارس ١٩٤٤ ببيان القواعد الواجب التطبيق في مسائل المواريث والوصايا.

القانون ٢٩ لسنة ١٩٤٤ في ٢٧ مارس ١٩٤٤ بتعويض أطقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب.

القانون ٣٠ لسنة ١٩٤٤ في مارس ١٩٤٤ بشأن الإصلاح الزراعي القروي.

القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ في ٣٢ أبريل ١٩٤٤ بشأن عقل العمل الفردي.

القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ في مايو ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية.

القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٤ في يونيو ١٩٤٤ بشأن صندوق المعاشات والمرتبات للمحامين في المحاكم المختلطة.

القانون ٨١ لسنة ١٩٤٤ بتعديل قانون الأحكام العرفية بأن يتولى رئاسة المحاكم العسكرية قاض أو ثلاثة مستشارين حسب الأحوال، وكان يتولى الرئاسة ضابط (أو ضباط) عسكريون.

القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في يوليو ١٩٤٤ بشأن تحديد الرسوم القضائية في المواد المدنية.

القانون ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن تحديد الرسوم أمام المحاكم الشرعية.

القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن تحديد رسوم التسجيل والحفظ.

القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن تحديد الرسوم في المواد الجنائية.

القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ في أغسطس ١٩٤٤ وهو قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية.

القانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ وهو قانون المحاماة أمام المحاكم الشرعية.

القانون ١٠٩ لسنة ١٩٤٤ في ٢٤ أغسطس ١٩٤٤ بإنشاء قسم للمغتربين والوافدين (الغرباء) بالجامع الأزهر لتيسير التعليم الإسلامي للأجانب والشعوب العربية الإسلامي، وهو ما كان نواة لمدينة البعوث الإسلامية.

القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في ٢٤ أغسطس ١٩٤٤ بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية.

القانون ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ وهو أول قانون للبطاقات الشخصية.

القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٤ في أكتوبر ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات.

القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ في أكتوبر ١٩٤٤ بنظام هيئات البوليس واختصاصاته، وكان أول قانون ينظم شئون ضباط البوليس ويحميهم من العزل ويرفع مرتباتهم.

القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ في أكتوبر ١٩٤٤ وكان أول قانون ينظم المجالس البلدية القائمة (عدا بلدية الإسكندرية بالطبع)، والمجالس المحلية القروية واختصاصاتها، وطريقة تشكيلها ومواردها وميزانيتها وسير العمل فيها وفي لجانها، وطريقة انتخاب أعضاء المجالس فيها.

٧ سبتمبر ١٩٤٣ صدر مرسوم بقانون أذن لوزير المالية بأن يتخذ ما يراه من الإجراءات لتحويل الدين العام كله إلى دين أخف حملا، كما أذن له أن يعقد قروضا لاستهلاك (سداد) الدين العام، وتم طرح قروض للاكتتاب العام، وتمت تغطية الاكتتاب فيها خلال أيام قلائل، وهو ما عرف في تاريخنا الاقتصادي على أنه تمصير الدين العام. ويذكر في هذا الصدد أنه تم تحويل الدين الممتاز والدين الموحد إلى دين محدد الأجل بـ٣٠ سنة يستهلك بعد ٢٠ سنة بالعملة المصرية.

- وقد صدرت في عهد هاتين الوزارتين عدة أوامر عسكرية استعان بها النحاس باشا على إنفاذ ما رآه بحاجة إلى الأوامر العسكرية، وما تضمنته هذه الأوامر من مزايا تشريعية في الإنقاذ السريع الحاسم وغير القابل للطعن:

أمر عسكري ٢٣٩ لسنة ١٩٤٢ في ٢٣ مارس ١٩٤٢ صدر أول أمر عسكري بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال.

أمر عسكري ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في ٩ ديسمبر ١٩٤٢ صدر أول أمر عسكري بصرف إعانة غلاء المعيشة للعمال.

أمر عسكري ٤٦٨ لسنة ١٩٤٤ في ٢٨ فبراير ١٩٤٤ صدر أول أمر عسكري بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين.

أمر عسكري ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ وهو أول أمر عسكري بإيجاب تقديم وجبات غذائية للعمال.

أمر عسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ في ١٠ مارس ١٩٥٠ بزيادة إعادة غلاء المعيشة للعمال والمستخدمين.

(٢٢)

وفي عهد وزارة النحاس السابعة (١٩٥٠ - ١٩٥٢)

القانون ٥ لسنة ١٩٥٠ في ٢٧ فبراير ١٩٥٠ وهو قانون بنقل الإشراف على المجالس البلدية والقروية إلى وزير الشئون البلدية والقروية.

القانون ٢٣ لسنة ١٩٥٠ في ١ أبريل ١٩٥٠ في شأن مجلس الغنائم وإلحاقه برئاسة مجلس الوزراء بعد إلغاء سلطة الحاكم العسكري استعدادا لرفع الأحكام العرفية، وقد نص على تطبيق قواعد القانون الدولي على الدعاوى التي ترفع بشأن ضبط الغنائم، واستثنى السفن الحربية المملوكة لإسرائيل من عرض أمرها على مجلس الغنائم وتصبح ملكا للدولة بدون حاجة إلى عرض أمرها على المجلس.

القانون ٢٨ لسنة ١٩٥٠ في ١ أبريل ١٩٥٠ بفتح اعتماد إضافى بميزانية السنة المالية ١٩٥٠/ ١٩٥١ لتكملة الاحتياجات التي تتطلبها سياسة إنصاف العمال باليومية، ولصرف الفروق المترتبة على ذلك.

القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٠ في ١ أبريل ١٩٥٠ بزيادة حد الإعفاء وتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضى الزراعية.

القانون ٥٠ لسنة ١٩٥٠ في ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ بإلغاء الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية، فيما عدا محافظتي سيناء والبحر الأحمر، وأحال القانون الجرائم العسكرية إلى المحاكم العادية.

القانون ٥٩ لسنة ١٩٥٠ في ٢٥ مايو ١٩٥٠ بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان وتضمن تعديل القانون الصادر سنة ١٩٢٨.

القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٠ في ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ بزيادة مرتبات رجال القضاء والنيابة عما كانت عليه في قانون استقلال القضاء.

القانون ٧٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

القانون ٨٧ لسنة ١٩٥٠ في ٢٦ مايو ١٩٥٠ برفع مرتبات أعضاء مجلس الدولة.

القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في ٥ يوليو ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل لعلاج عيوب القانون السابق إصداره في هذا الشأن.

القانون ٩٠ لسنة ١٩٥٠ في ٥ يوليو ١٩٥٠ بتقرير المجانية في رياض الأطفال والتعليم الثانوي والتعليم الفني، ويهذا كان الوفد أول مَنْ قرر مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٢، أول مَنْ قرر مجانية التعليم الثانوي والفني ورياض الأطفال عام ١٩٥٠، أما في الجامعات فإن واقع الأمر أن كثيرين من الطلبة بالجامعات كانوا يتعلمون بالمجان، وكانوا لا يسددون سوى رسوم القيد في أول كل عام، وكانت ٣,٥ جنيه (ثلاثة جنيهات ونصف جنيه) سنويا، ومن المعروف أنه لم يفصل طالب واحد بسبب عدم سداد المصروفات المدرسية أو الجامعية أو غيرها في عهد الوفد، وفى نهاية

كل عام كانت تصدر قرارات من الجامعات والمعاهد بإعفاء الطلاب الذين لم يسددوا المصروفات الجامعية منها، والسماح لهم بدخول الامتحانات، وكانت نسبة هؤلاء تصل إلى حوالى ٦٠٪، وهكذا كان التعليم كله والتعليم الجامعي المصري المتميز والممتاز أقرب ما يكون إلى المجانية، فضلا عن الإتاحة!!

القانون ٩٣ لسنة ١٩٥٠ في ١٠ يوليو ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا الكبير.

القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ في ١٩ يوليو ١٩٥٠ وهو قانون بشأن صرف مياه المباني والمواد المختلفة في المجاري.

القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٠ في ٢٤ يوليو ١٩٥٠ وهو قانون بشأن عقد العمل المشترك بين العمال وأصحاب الأعمال.

القانون ٩٨ لسنة ١٩٥٠ في ٢٤ يوليو ١٩٥٠ وهو قانون بشأن المجلس البلدي بالإسكندرية.

القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ في ٣ أغسطس ١٩٥٠ بتنظيم النقل العام للركاب بالسيارات.

القانون ١١١ لسنة ١٩٥٠ في أغسطس ١٩٥٠ باللائحة الأساسية للمعهد الملكي لعلوم البحار بجامعة فؤاد الأول.

القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٠ باللائحة الأساسية للمعهد الملكي للأرصاد بجامعة فؤاد الأول.

القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٠ باللائحة الأساسية لمعهد الدراسات السودانية (معهد الدراسات الإفريقية حاليا) بجامعة فؤاد الأول.

القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ في ٧ أغسطس بوجوب احتساب مدد الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفني، وذلك عند تعيين المحامي في وظائف القضاء أو النيابة العامة، أو وظائف مجلس

الدولة، أو وظائف إدارة قضايا الحكومة (هيئة قضايا الدولة).. إلخ، وذلك لتشجيع قبول الأكفاء من المحامين للعمل بسلك القضاة.

القانون ١١٦ لسنة ١٩٥٠ في ٩ أغسطس ١٩٥٠ بالضمان الاجتماعي.

القانون ١١٨ لسنة ١٩٥٠ في ٩ أغسطس ١٩٥٠ وهو القانون الذي فرض على ملاك الأراضي الزراعية تقديم خدمات اجتماعية وصحية في العزب التي يقومون بإنشائها، وقد أوجب هذا القانون على ملاك العزب عند إنشائها أن يتم توفير المياه النقية الصالحة لسكان العزبة، وإنشاء حوض مياه لشرب المواشي، وتخصيص مكان يضع فيه السكان السماد العضوي، وتخصيص مكان آخر للأحطاب، وإنشاء صندوق للإسعافات الأولية، وإنشاء قاعة للاجتماعات، وزاوية للصلاة.. إلخ، كما وضع شروطا صحية لمباني العزب من حيث الارتفاع والمساحة والتهوية.. إلخ، وأن يتعهد مالك العزبة مساكنها ومنشآتها بالإصلاح والترميم المستمر، ويقع عليه وحده جميع مصاريف الإنشاء والتكاليف، وأنه لا يجوز تحميل سكانها أي مصاريف في هذا الشأن.

القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٠ في ١٧ أغسطس ١٩٥٠، وهو القانون الذي ربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة، وساوى بينهم في المرتبات.

القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ في ١٧ أغسطس ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها.

القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ في ١٣ أغسطس ١٩٥٠ وهو قانون إنشاء مجلس بلدي لمدينة بورسعيد وذلك أملا في أن تنهض بورسعيد نهضة موازية للنهضة التي حدثت في الإسكندرية على يد مجلسها البلدي الشهير.

القانون ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ في ٣ سبتمبر ١٩٥٠ بإعادة تنظيم الجامعة بما يضمن تحقيق استقلال الجامعة وحريتها في إدارة أمورها.

القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في ٣ سبتمبر ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية بنسبة ١٠٪ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وحدها، وتحصل مع الضريبة الأصلية وذلك لتمويل اعتماد المجالس البلدية والقروية.

القانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ في ١٣ سبتمبر ١٩٥٠ بالأسماء التجارية.

القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ في ١٣ سبتمبر ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال.

القانون ١٥٨ لسنة ١٩٥٠ في ١٣ سبتمبر ١٩٥٠ بمكافحة الأمراض الزهرية والمعدية وبعلاج هذه الأمراض على نفقة الدولة، وقد أوجب هذا القانون الكشف على المرضعات.

القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ في ١٣ سبتمبر ١٩٥٠ وهو قانون لأحكام الجنسية المصرية.

القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في ١٣ سبتمبر ١٩٥٠ وهو قانون بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح.

القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ في ١٥ أكتوبر ١٩٥٠ بوقف التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بالضريبة على رءوس الأموال المنقولة، وعلى الأرباح التجارية والصناعية، وعلى الأرباح الاستثنائية.

القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٠ في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٠ بشأن الغرف التجارية وقد تضمن النص على اعتبار الغرف التجارية من المؤسسات العامة، وأن يكون إنشاء الغرف التجارية مطابقا للاحتياجات التجارية والصناعية لمناطق القطر دون التقيد بالتقسيم الإداري.

القانون ٩ لسنة ١٩٥١ في ١٧ يناير ١٩٥١ بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات في جامعة فؤاد الأول واللائحة الأساسية للمعهد.

القانون ٢٣ لسنة ١٩٥١ في ٨ فبراير ١٩٥١ بتنظيم مهنة وكلاء البراءات والاختراع.

القانون ٣٥ لسنة ١٩٥١ في ٦ مارس ١٩٥١ وهو القانون المنظم لحقوق الامتياز والرهون البحرية.

القانون ٣٧ لسنة ١٩٥١ في ١٠ مارس ١٩٥١ بمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية في مصر، وقد حظر هذا القانون على غير المصريين، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، اكتساب ملكية الأراضي الزراعية، والأراضي القابلة للزراعة، والأراضي الصحراوية في مصر، ويشمل هذا الحظر الملكية التامة، كما يشمل ملكية الرقبة، أو حق الانتفاع، ورتب البطلان لكل تصرف يصدر لغير المصريين مخالفا لأحكام هذا القانون، وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها.

القانون ٤٢ لسنة ١٩٥١ في ١٢ مارس ١٩٥١ وهو قانون لإنشاء معهد العلوم السياسية واللائحة الأساسية له.

القانون ٥٦ لسنة ١٩٥١ في ٢٦ مارس ١٩٥١ وهو تعديل للقانون الصادر سنة ١٩٤٦ بوقاية المزروعات من الآفات الواردة من الخارج، ويقضي بأن الرسائل الممنوع دخولها أو المستوردة بالمخالفة لأحكام القانون يعاد تصديرها بواسطة مَنْ أدخلها أو استوردها وعلى نفقته في مدى عشرة أيام من تاريخ وصولها.

القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ في ٢٧ مارس ١٩٥١ وهو قانون بإنشاء بنك مركزي للدولة، وبمقتضى هذا القانون تم تحويل البنك الأهلي

المصري إلى بنك مركزي مع تمصيره، وزيادة إشراف الحكومة عليه، وأصبح البنك ملكا للدولة، وأصبح للبنك المركزي حق الإشراف على البنوك الأخرى التي عليها إيداع نسبة معينة من ودائعها بالبنك المركزي للعمل على ثبات قيمة النقد، وتنظيم الائتمان، فضلا عن قيام البنك بإصدار أوراق النقد والأعمال المصرفية الحكومية، واشترط القانون أن يكون محافظ البنك وأعضاء مجلس الإدارة جميعا من المصريين.

القانون ٦١ لسنة ١٩٥١ في ٩ أبريل ١٩٥١ بإنشاء صندوق معاشات وإعانات للصحفيين.

القانون ٦٣ لسنة ١٩٥١ في ١٧ أبريل ١٩٥١ وهو قانون بإنشاء المنشأة الاقتصادية للقوات المسلحة (المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة).

القانون ٦٤ لسنة ١٩٥١ في ٢٢ أبريل ١٩٥١ وهو قانون بإنشاء كلية طب طنطا تابعة لجامعة فؤاد الأول.

القانون ٦٦ لسنة ١٩٥١ في ٢٦ أبريل ١٩٥١ وهو قانون الجمعيات.

القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ في ٣١ مايو ١٩٥١ وهو قانون في شأن المدد التي تحتسب في المعاش، وقد عالج هذا القانون مشكلة معاشات الموظفين التي صدرت بها قرارات مجلس الوزراء مخالفة لقوانين المعاشات.

القانون ٨٩ لسنة ١٩٥١ في ٣ يونيو ١٩٥١ صدر قانون بشأن الاتجار في مبيدات الحشرات الضارة والحشائش والأمراض النباتية وصناعاتها.

القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥١ في ٤ يوليو ١٩٥١ وهو قانون خاص برعاية الحيوانات،

وبالاحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات والطيور المستأنسة.

القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ في ٢٥ يوليو ١٩٥١ وهو القانون الذي نص على عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين بما يجاوز الربع إلا في الحالات التي تقتضيها الظروف المعيشية للموظفين كأسقاط المشتريات وغيرها.

القانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ في ١٥ أغسطس ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية في الإجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية.

القانون ١٣٠ لسنة ١٩٥١ في ١٨ أغسطس ١٩٥١ بإنشاء ديوان الموظفين (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة حاليا).

القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥١ في ١٥ سبتمبر ١٩٥١ بشأن الإجـراءات في القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف لسرعة الفصل في هذه القضايا في جلسة تعقد في ظرف أسبوعين من تاريخ إحالتها إلى المحكمة.

القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥١ في سبتمبر ١٩٥١ بإنشاء مجلس أعلى لمصانع وزارة الحربية والبحرية.

القانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ في سبتمبر ١٩٥١ وهو قانون تنظيم التعليم الثانوي.

القانون ١٤٣ لسنة ١٩٥١ وهو قانون تنظيم مرحلة التعليم الابتدائي.

القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥١ في ٢٣ سبتمبر ١٩٥١ بتحريم الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من جرائم أمن الدولة، أو تتضمن طعنا في الأعراض، أو تحريضا على إفساد الأخلاق.

القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥١ في ٣٠ سبتمبر ١٩٥١ وهو القانون الخاص بتنظيم

مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد نص القانون على أنه لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة والمراجعة إلا من كان اسمه مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين.

القانون ١٧١ لسنة ١٩٥١ في ١ أكتوبر ١٩٥١ وهو قانون خاص بالفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس البرلمان، وقد أعطى لمحكمة النقض اختصاص الفصل في صحة أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الذين قدمت طعون في صحة نيابتهم، وتقضى المحكمة ببطلان الانتخاب والتعيين إذا توافر سبب من الأسباب التي ينص عليها الدستور أو قانون الانتخاب.

القانون ١٧٢ لسنة ١٩٥١ في ٦ أكتوبر ١٩٥١ وهو القانون الخاص بإنشاء مديرية جديدة هي مديرية الفاروقية (التي أصبحت فيما بعد: كفر الشيخ).

القانون ١٧٧ لسنة ١٩٥١ وهو أول قانون بشأن التعويض عن أمراض المهنة.

القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥١ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ وهو قانون بشأن الكسب غير المشروع، وذلك للرقابة على استغلال الوظيفة في الكسب غير المشروع.

القانون ٢٠٤ لسنة ١٩٥١ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ وهو قانون بوضع نظام لتسجيل مبيعات القطن المحلوج للتصدير وذلك حماية لسمعة مصر في الخارج من التلاعب.

القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ في ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ وهو قانون في شأن السمسرة ببورصة العقود وقد حدد هذا القانون نسبة السمسرة المستحقة عن كل عملية بجدول مرافق للقانون.

القانون ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ في ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ وهو قانون بشأن المساكن الشعبية،

وقد أعفى هذا القانون كل مسكن شعبي من عوائد الأملاك المبنية لمدة خمس سنوات من بدء الانتفاع، كما أعفى من الضرائب بجميع أنواعها رءوس الأموال التي تستثمر في إنشاء المساكن الشعبية.

القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ٢٨ أكتوبر ١٩٥١ وهو قانون بشأن نظام موظفي الدولة (قانون العاملين)، وكان من مزاياه أنه ينظم شئون الموظفين ويرسي قواعد التوظف بالحكومة على قواعد ثابتة وموضوعية، وينظم شئون الموظفين تنظيما وافيا موحدا في التعيين وتحديد المرتب والعلاوات والترقيات والتقارير السنوية والنقل والإجازات الاعتيادية والعرضية والمرضية، والواجبات المفروضة عليهم، وألحق بالقانون جداول بالدرجات والمرتبات (الكادر)، واستحدث هذا القانون نظام الامتحانات كشرط للتعيين، وأوجب هذا القانون تشكيل لجنة شئون الموظفين لها اختصاصات في الترقية والنقل.. إلخ، وأصبحت العلاوة حقًّا للموظف لا منحة، وعلى أساس التقارير السنوية... إلخ.

القانون ٢١١ لسنة ١٩٥١ في ٢٨ أكتوبر ١٩٥١ وهو قانون برفع مرتبات ضباط الجيش.

القانون ٢١٢ لسنة ١٩٥١ وهو قانون برفع مرتبات الضباط والكونستبلات في البوليس والمصالح الأخرى.

القانون ٢١٤ لسنة ١٩٥١ في ٣١ أكتوبر ١٩٥١ وهو قانون بإنشاء صندوق ادخار للنظار وناظرات ومدرسي ومدرسات المدارس الابتدائية الأصليين والمنقولين.

القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ في ٣١ أكتوبر ١٩٥١ وهو قانون لحماية الآثار، وقد اعتبر أن الأثر هو كل عقار أو منقول ينتمي إلى عصر

ما قبل التاريخ أو العصور التالية، أو يكشف في مصر لحضارة أجنبية لها اتصال بمصر.. أو تقرر السلطة المختصة اعتباره في حكم الآثار، وأن تكون جميعها من أملاك الدولة، ولا تكون محلا للملكية الخاصة أو التصرفات، وحرم الاتجار فيها أو نقلها أو تصديرها للخارج إلا بترخيص ورتب عقوبات على مخالفة ذلك، كما رتب عقوبات بالمصادرة ورد الشيء إلى أصله على حساب المخالف.

القانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ في ٢ نوفمبر ١٩٥١ بتعديل أحكام قانون فرض ضريبة عامة على الإيراد، ويقضي بزيادة الضريبة على الإيراد العام، وبلغت هذه الضريبة ٧٠٪ من الدخل إذا زاد على ٥٠ ألف جنيه في السنة.

القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥١ في ٣ نوفمبر ١٩٥١ بإنشاء نقابة للمهن التعليمية للعمل على رفع مستوى المدرسين والمهن التعليمية ونشر الثقافة ورعاية مصالح أعضائها الأدبية والمادية.

القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ في ٩ نوفمبر ١٩٥١ بزيادة الضريبة على المسارح والملاهى والسينما والسيرك وسباق الخيل وغيرها.

القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم التمغة لزيادة موارد الدولة.

القانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ بتقدير الإيجار السنوى للأراضي الزراعية المتخذ أساسا لتعديل ضريبة الأطيان كل عشر سنوات بدلًا من سبع سنوات.

القانون ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ في ٩ نوفمبر ١٩٥١ وهو قانون بحظر استخدام أحد من بين سن الثانية عشرة والثلاثين إلا بعد تقديم شهادة المعاملة، وأن يحتفظ للمجندين من الموظفين أو العمال بوظائفهم عند تجنيدهم.

القانون ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ في ١٢ نوفمبر ١٩٥١ وهو قانون بشأن الموازين والمقاييس والمكاييل.

القانون ٥ لسنة ١٩٥٢ في يناير ١٩٥٢ وهو القانون الذي تضمن زيادة الإعفاء وتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضى الزراعية.

وفى عهد هذه الوزارة

- في ١٥ أبريل ١٩٥٠ صدر مرسوم بإعفاء أبناء رجال التعليم الحاليين والسابقين من رسوم القيد والامتحان بجامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول، وتقرر منح مكافآت للطلاب المتفوقين الذين يحضرون لدرجة الليسانس أو البكالوريوس بواقع ٣٠ جنيها مكافأة في السنة على أقساط طوال مدة الدراسة، ويشترط لمنح المكافآت النجاح في امتحان المسابقة الذي يعقد لهذا الغرض، ومنح الطلاب الحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس بتفوق مكافأة ١٢٠ جنيها، على أن يتعهد الطالب بمواصلة الدراسة في الدراسات العليا.
- في ١١ يونيو ١٩٥٠ و٢١ نوفمبر ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على إنصاف عمال اليومية ومَنْ في حكمهم، وكان كادر عمال الحكومة الصادر في نوفمبر ١٩٤٤ لا يسرى على العمال الذين عينوا بعد أول مايو ١٩٤٥، فضلا عن رد نسب الـ ١٢٪ التي خصمت من أجورهم عند تسوية حالتهم بكادر العمال.
- في ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء مصلحة الملكية الصناعية للرقابة على الصناعات وتدعيمها.
- في ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ صدر مرسوم باعتماد لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعة.
- في ٦ نوفمبر ١٩٥١ صدر مرسوم باللائحة التنفيذية لتنظيم المباني.
- في ١٨ ديسمبر ١٩٥١ صدر مرسوم بإنشاء المجلس الاقتصادي الاستشاري الأعلى.
- وفى عهد هذه الوزارة صدر مرسوم بإنشاء المجلس الاستشاري للمصايد.

- في ٨ مارس ١٩٥١ صدر أول قانون بإنشاء كلية الطيران الحربي الملكية (الكلية الجوية).
- في ٢٩ مارس ١٩٥١ صدر مرسوم بشأن إنشاء مجلس أعلى للنقل البحري.
- في ٩ أبريل ١٩٥١ صدر مرسوم باعتماد نظام جمعية فؤاد الأول للهلال الأحمر المصري (جمعية الهلال الأحمر).
- في ١٢ أغسطس ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على إنصاف العمال مرة أخرى بتعديل ورفع درجات وظائف كادر العمال لجميع الطوائف، وحدد القرار مدد الترقية لكل وظيفة.
- في ١٨ نوفمبر ١٩٥١ قرر مجلس الوزراء إيقاف التعيين بتاتا لتعيين عمال القنال بالوظائف الخالية بالوزارات والمصالح، وتشكيل لجنة لإعادة توزيع عمال الجيش البريطاني وتقدير أجورهم.
- في ٣٠ ديسمبر ١٩٥١ صدر عن مجلس الوزراء كادر عمال النقل المشترك، وتقرر تطبيقه على عمال النقل بالإسكندرية، ومنح الدرجات المعدلة للعاملين بالنقل بمدينة الإسكندرية اعتبارا من ١٢ أغسطس ١٩٥١.
- في ١٢ يناير ١٩٥٢ صدر عن وزير المالية قرار بشأن كادر عمال القنال يتضمن قواعد تقدير أجور الكتبة والمخزنجية والعمال على اختلاف حرفهم وسن التقاعد.
- في ٨ فبراير ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء وزارة للشئون البلدية والقروية.
- في ٦ مارس ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء وزارة الاقتصاد الوطني.
- في ١١ فبراير ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على إعادة الطلاب الذين فصلوا من جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول والمعاهد الأخرى خلال المدة من أكتوبر ١٩٤٤ وحتى ٨ فبراير ١٩٥٠ والسماح لهم بدخول الامتحانات.
- في ٢٧ مارس ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء معهد ديني في مدينة سمنود.

- في ٢٠ أبريل ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء مجلس للسياحة والمصايف والمشاتي برئاسة وزير الاقتصاد.
- في ١٧ مارس ١٩٥١ صدر مرسوم باعتماد لائحة النظام الأساسي لمؤسسة فاروق الأول لمكافحة الحفاء.

(٢٣)

هكذا كان النحاس باشا حريصا كل الحرص على دعم توجهاته التنموية والاقتصادية بسياسات تشريعية متينة و صائبة، وكان بحكم ممارسته السابقة لمهنة القضاء يرى التشريع صمام أمن يضمن للتنمية أن تمضي في سبيلها، كما كان يرى فيه أداة مؤثرة في توفير التمويل، ورفع المعاناة في الوقت ذاته.. وهكذا.. وهكذا.. وعلى سبيل المثال فقد رأينا النحاس باشا في وزارته الثانية (١٩٣٠) وقد استصدر قانونًا بوضع تعريفة جديدة للرسوم الجمركية، كما استصدر قانونًا بفرض رسم إنتاج على حاصلات الأرض المصرية، وعلى منتجات الصناعة المحلية...إلخ.

وقد رأينا أنه في عهده تم إلغاء ضريبة الخفراء، والموافقة على مشروع قانون بتسوية الديون العقارية. ورأينا أنه في عهده تمت الموافقة على تحسين حالة عمال اليومية في مختلف المصالح الحكومية. وإلى عهد النحاس باشا يرجع الفضل في إتمام المراحل الأخيرة من تشريعات إلغاء السخرة بكل ما تعنيه هذه التشريعات.

(٢٤)

وقد سجل إبراهيم فرج في أكثر من موضع من مذكراته مدى وعي النحاس للبعد الاجتماعي في سياسته الداخلية والاقتصادية، ومع أنه لا يستخدم هذا التعبير الذي نستخدمه فإنه كان واعيا بما فيه الكفاية للتوجهات الاشتراكية وهو يصف سياسات الوفد بالاشتراكية، ويحرص في ذات الوقت على نفي الصفة الشيوعية عنها.

(٢٥)

وقد لفت إبراهيم فرج النظر في مذكراته، الي حقيقة أن وزارة الوفد الأخيرة كانت أول مَنْ مارس سياسة تأميم الشركات، لكن القراءة المستوعبة لتاريخ النحاس تدلنا على أن التمصير أو التأميم كان سياسة مبكرة بدأها النحاس باشا منذ ١٤ مايو ١٩٢٨

حين تم استرداد خط ترام الإسكندرية من الشركة المالكة بعد تعويضها، وأسندت إدارته إلى مجلس بلدي الإسكندرية، وكان هذا في الواقع أول تأميم أو تمصير لإحدى الشركات الأجنبية في مصر.

وسنرى في القصة التي يرويها إبراهيم فرج (عن عهد وزارة الوفد الأخيرة) نموذجا رائدا لدور الدولة القوية في الاقتصاد الحر حين تستطيع الدولة حماية مصالح المواطنين والشعب بسلطات قانونية قادرة على التفريق بين ما هو مشروع وما هو مفترض.

وبوسعنا أن نضيف إلى هذه القصة قصتين أخريين يرويهما كل من صليب سامي وعبد الرحمن الرافعي في مذكراتيهما اللتين تتناولان نفس الفترة (وقد تدارسناهما في كتابنا على مشارف الثورة)، وتتعلق القصتان بقدرة وزيري التموين (الرافعي وصليب سامي) على إيقاف الشركات الكبرى عند حدها بالقانون إذا ما مست سياستها مصالح الجماهير أو سياسة الدولة القوية التي لا بد لها ومنها من أجل إحكام السيطرة على الأسواق ومواجهة الاحتكار والإغراق... إلخ.

ومن خلال هذه الروايات لوزراء ثلاثة مختلفي الانتماءات نستطيع أن نفهم بوضوح أن دور الدولة في ذلك الوقت كان قد تبلور وتجسد إلى الحد الجميل والفاعل الذي أصبحنا نتحرق إلى وجوده اليوم في ظل اقتصاديات السوق التي عدنا إلى الأخذ بها.

وربما تدلنا هذه الروايات الثلاث على مدى ما كانت الدولة قد وصلت إليه من خلال مختلف الأحزاب (لا من خلال الوفد فحسب) من إحكام لسيطرتها على الحياة الاقتصادية من خلال التشريع الجيد، والتطبيق الأمين لهذا التشريع.

(٢٦)

بل نرى إبراهيم فرج وهو يتحدث عن قبول النحاس لمبدأ التأميم، بل وأخذه به رغم العلاقات الوثيقة التي كانت تربط رجال الشركة المؤممة ومحاميها بالوفد:

«... أيد النحاس باشا تأميم الصناعات الكبيرة والمرافق الرئيسية.. ولم يكن ليعارض إجراءات تستفيد منها غالبية الشعب. وأنا سأذكر لك واقعة حدثت في وزارة

الوفد عام ١٩٥٠ وكنت وزيرا للشئون البلدية والقروية، وهي أن شركة الكهرباء أو المياه ـ لا أذكر ـ التي كان لها حق الامتياز في مدينة أسيوط انتهت مدة عقدها وأرادت تجديده واكتشفنا وجود بعض المخالفات المالية فأعطاني أمرا بصفتي الوزير المختص بتأميمها فورا، وفعلا أصدرت قرار تأميمها، وحاولت الشركة بكل السبل تجديد العقد، ووكلت عددا من كبار المحامين لا داعي لذكر أسمائهم، ليساعدوها في تجديد العقد، ومعظمهم كان على علاقة طيبة معنا.. والشركة أرادت أن تستغل صلاتهم بنا وبالقصر اعتقادا منها أن ذلك سيسهل لها الأمر.. بل وقامت بتوسيط سفراء أجانب».

«ورغم ذلك فقد رفضنا تماما التراجع عن التأميم واستولينا على الشركة».

....

....

«فالوفد بحكم مبادئه ديمقراطي، والنحاس باشا نفسه كان يؤمن بذلك.. ولكن الاشتراكية لا تعني الماركسية.. إنما هي اشتراكية وطنية وفدية.. وكثير من هذه القوانين الاشتراكية كان يصدرها الرجل الذي يتهمونه بأنه إقطاعي وهو فؤاد سراج الدين.. وهو الذي وقع قانون إنشاء النقابات العمالية عندما كان وزيرا للشئون الاجتماعية.. هذه هي ميزة الوفد».

(٢٧)

والشاهد أن إبراهيم فرج فيما يرويه بسلاسة وصدق يجعل القارئ يتعجب لكل هذه الطنطنة التي أحيطت بها بعض إنجازات الثورة، ولا تزال تحاط بها على غير استحياء من حقائق التاريخ وحقائق التحول الاجتماعي نفسه، ويجد الإنسان نفسه في حيرة هل كان ضروريًا لسياسات التحول الاجتماعي أن تتشدق بكل هذه الأيديولوجيات حتى تجد لنفسها مكانًا تحت ضوء الشمس؟

ولست أجد حرجًا في أن أكرر أن دراسة التقدم الاجتماعي والاقتصادي لمصر المعاصرة لا يمكن أن يتم على نحو أمين بينما نحن نهمل استقصاء جهود النحاس على الصعيدين التنفيذي والتشريعي في الفترات التي أتيح له فيها أن يمارس الحكم.

(٢٨)

وفي غضون حديث إبراهيم فرج عن موقف النحاس والوفد من قانون الإصلاح الزراعي في بداية عهد الثورة، استطرد إبراهيم فرج إلى الحديث عن فكر النحاس فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي:

«وعلى كل حال.. فالنحاس باشا لم يكن ليرفض أي مشروع أو قانون يحقق مصلحة شعبية لأنه زعيم شعبي.. وموقفه من الإصلاح الزراعي ليس جديدا.. إذ كان له موقف منه قبل ذلك عندما قدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ مشروعا بتحديد الملكية فأحيل إلى لجنة الشئون الاجتماعية في مارس سنة ١٩٤٤».

«وأعلم أن النحاس أوصى بقبوله من حيث المبدأ وبالفعل درست اللجنة هذا القانون وقدمت تقريرها بالموافقة عليه مع رفع حد الملكية إلى مائة فدان بدلًا من خمسين كما جاء بالمشروع. وطبعا هذا التصرف من جانب النحاس ينبئ عن ميله لتحديد الملكية وسعيه إليها، ثم أقيلت الوزارة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ قبل أن يناقش المجلس هذا القانون، وظل رابضا في أضابير المجلس حتى تقرر رفضه في سنة ١٩٤٧ في عهد الحكومة التي كان ينتمي إليها مقدم المشروع».

يقصد إبراهيم فرج وزارة النقراشي باشا زعيم حزب السعديين الذي كان محمد خطاب ينتمي إليه! والمعنى المقصود واضح وهو أن الوفد رحب وشكل لجنة وافقت على الوصول إلى حل وسط، وهو تحديد الملكية بمائة فدان، أي بأقل مما حددت به الثورة الملكية، ولكن التي رفضته كانت حكومة غير وفدية.

(٢٩)

وكما كانت هناك إنجازات قانونية وإدارية وتنظيمية وتنموية شرع فيها الوفد ونجح في إقرارها وتنفيذها فقد كانت هناك محاولات أخرى توقفت في منتصف الطريق لسبب أو لآخر (وهذه هي طبيعة الأمور في مثل هذه التشريعات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق التطور الاجتماعي)، وربما نضرب المثل على هذه المحاولات بما رواه عبد الفتاح حسن عن إحدى محاولاته الإصلاحية، التي لم يقدر لها النجاح في الفترة التي عمل فيها كوزير دولة مكلفا بوزارة الداخلية بالإنابة، ومن قبل كوكيل

برلمانى لوزارة الداخلية، وهي محاولته إلغاء نظام العمد، وقد حرص هو نفسه كما أشرنا في كتابنا «في رحاب العدالة» على الإشارة إلى أن نواب الوفد (وكانوا هم الأغلبية) قد وأدوا اقتراحه على الرغم من أنه كان وزيرًا وفديًا (!!) وعلى الرغم من أن عضو البرلمان الذي قدم هذا المشروع باسمه كان وكيل البرلمان الوفدى، بل كان أيضًا وزيرًا وفديًا فيما بعد:

يقول عبد الفتاح حسن:

«كتبت بنفسي مشروع قانون جديد للعمد، وحررت مذكرة إيضاحية وسلمتهما إلى عبد المجيد عبد الحق ـ وكيل مجلس النواب في ذلك الوقت، وقدم المشروع باسمه، وكنت أستهدف من ذلك سرعة نظر القانون بدلًا من اتخاذ الإجراءات الأخرى التي ربما تطول، وحضرت اللجنة التشريعية بوصفى وزيرا للداخلية بالإنابة، ووافقت على المشروع، وطلبت نظره على وجه الاستعجال، وعند طرح المشروع على مجلس النواب في ٣١ يوليو ١٩٥١ النواب، وكان للوفد أغلبية في المجلس، وأفلحوا في إعادته إلى اللجنة لاستكمال بحثه وتم بذلك وأده».

وقد أورد عبد الفتاح حسن في مذكراته نص المشروع:

«مادة ١: اعتبارا من تاريخ صدور هذا القانون يمتنع شغل مناصب العمد الخالية والتي تخلو من شاغلها بالرفت والاستقالة والوفاة، وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة الثانية».

«مادة ٢: تخلى خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ صدور هذا القانون مناصب العمد التي تقع في دائرة قطرها ثمانية كيلومترات من قاعدة المركز أو البندر أو مقر نقطة بوليس دائمة».

«مادة ٣: يلغى ما يخالف تلك الأحكام الواردة بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٤».

«مادة ٤: على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ولوزيرالداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه».

(٣٠)

وقد أردف عبد الفتاح حسن هذا المشروع بنشر «المذكرة التفسيرية» للقانون،

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن هذا المشروع على نحو ما قدمه عبد الفتاح حسن لا يزال بمثابة مشروع تقدمي عن النظم العتيقة التي لا نزال نحتفظ بها حتى يومنا هذا، وهو ما يتضح من قراءة نص المذكرة التفسيرية:

«أصبح نظام العمد في مصر غير متفق والتطورات الحالية، ونظرا لما يقوم في البلاد من تنافس بين العائلات وبين أفراد العائلة الواحدة من جراء انتخاب العمدة، ونظرا لما أسفرت عنه التجارب الطويلة من أن نظام العمد كان عاملا مهما من عوامل الإخلال بالأمن العام، فقد رئى أنه من المستحسن إلغاء نظام العمد في جميع بلاد القطر المصري».

«وليس من شك في أن إلغاء نظام العمد سيكفل القضاء على المنافسات على تلك المناصب وما تجرها من متاعب تلحق في النهاية بالأمن وتسيء إليه».

«كما يكفل عدم استغلال الأحزاب السياسية لنصرة مؤيديها دون غيرها لتوليها الحكم».

«وتضمنت المادة الأولى عدم شغل المناصب الخالية والتي تخلو، وتضمنت المادة الثانية أن يكون إخلاء مناصب العمد على مرحلة تسمح بتدبير عدد كاف من ضباط البوليس الذين تزود بهم مراكز البوليس ونقطها، وقد حددت المنطقة التي تخلى فيها مناصب العمد بثمانية كيلومترات حتى لا تتسع أكثر من اللازم فلا تتوافر بذلك للمركز أو البندر أو النقطة الدائمة مُكنة (أي إمكانية على نحو ما نقول الآن) صيانة الأمن العام».

(٣١)

وأخيرًا.. فقد كان النحاس بخبرته وذكائه قادرًا على تقديم حلول موفقة وسريعة وفي الوقت المناسب، وكان يستند في هذا إلى إمكانات لا نهائية من حب الشعب واستعداده لتصديقه ومعاونته وتقبل اختياراته. ولعلي أضرب مثلًا على عقلية النحاس القادرة على صياغة الحلول الآنية بمثل بسيط جدًا وشكلي جدًا، رواه هو نفسه عن التصويب الذي أحدثه في خطاب العرش لإحدى الدورات البرلمانية:

«... وقرب موعد افتتاح الدورة البرلمانية استعجلت الوزارات لإرسال ما أعدته من مشروعات حتى نعد خطاب العرش الذي سنفتتح به الدورة، وجاءت البيانات

كلها وعهدت إلى سكرتير عام المجلس ومدير الصحافة بإعداد الخطاب وأعداه وعرضاه عليّ فأقررته وأرسلته إلى القصر على العادة لينسخ ثم يرد إليّ قبل الجلسة لألقيه أمام البرلمان نيابة عن الملك وفي حضرته كالعادة، وانتظرت فلم يصلني الخطاب فاستعجلته».

«وفي ليلة الافتتاح وفي ساعة متأخرة من الليل جاء وكيل الديوان الملكي «عبد الوهاب طلعت باشا» ومعه الخطاب وقد أضافوا إليه دون علمي فقرة خاصة بمرض الملك، وطلبت اللذين أعدا الخطاب فلم أجدهما وأخيرًا عثرت على مدير الصحافة بعد بحث طويل وحضر وقرأت عليه الفقرة، ونصها: «وما كانت جراحي، التي لولا لطف الله لأودت بي، لتعوقني عن التفكير في شعبي والاهتمام بأموره».

«واعترض مدير الصحافة على كلمة [جراحي] بأنها خطأ لغوي ولا يليق أن يُلقى خطاب رسمي تنقله الصحف والإذاعات وفيه أخطاء، وكانت مناقشة بينه وبين وكيل الديوان الذي قال إنه هو الذي أضاف هذه الفقرة بعد إذن جلالته وأنه متأكد منها، ورد عليه مدير الصحافة بحجة دامغة من اللغة العربية، واقتنعت بأنه لا بد من تصحيح الخطأ، فكيف السبيل والخطاب قد أعد نهائيًا وأصبح غير ممكن إصلاحه، وفكرت قليلًا ثم سألت: وما صحة الكلمة إذًا، فقال: [جروحي] فتناولت مطواة سلاحها حاد وكشطت حرف الألف وكتبت بخطي مكانه حرف واو فأصبحت جروحي».

«وقلت لطلعت باشا: انتهت المشكلة ولم يُمس الخطاب بسوء، ووافانا صلاح (أي محمد صلاح الدين سكرتير عام مجلس الوزراء) في أخر الجلسة فسره هذا الحل، وأسرع فأصلح النسخ التي أعدت للتوزيع على الصحف».

(٣٢)

ونأتي إلى موقف النحاس من الوحدة الوطنية والدولة المدنية..

منذ أن انتخب النحاس لزعامة الوفد أوضح توجهاته الحاسمة في قضية الوحدة الوطنية والدولة المدنية، وفي ذلك الوقت أشار كاتب الوفد الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد إشارات حاسمة ومبكرة أنهى بها كثيرًا من الجدل حول طبيعة توجهات النحاس في هذه القضية، وكان مما قاله:

«... لقد ذهب أوان الإيقاع باسم الإسلام والمسيحية، وباسم الباشوات وأصحاب الجلاليب الزرقاء، وباسم الأحزاب والزعماء، ووصلنا الآن إلى دور الإيقاع باسم التطرف والاعتدال في هيئة واحدة هي على الجملة هيئة المتطرفين الغلاة في عرف السياسة البريطانية».

(٣٣)

وقد حرص إبراهيم فرج في مواضع كثيرة من ذكرياته على أن يشير إلى أن النحاس كان واعيًا جدًا لأهمية فكرة الحكومة المدنية. وقد أشار إبراهيم فرج إلى حوار بين النحاس ونهرو عند زيارة نهرو لمصر:

«وتصادف أن الجمهورية أعلنت في مصر في هذا اليوم، فالنحاس باشا قال لنهرو: «أنا سعيد جدا أني أعيش حتى أرى بعيني رأسي إعلان الجمهورية في مصر، لأننا كنا دائما متهمين لدى الملك فــؤاد ثم الملك فاروق من بعده بأننا غير موالين للعرش، وأننا نسعى لإقامة جمهورية مصرية صميمة والتخلص من هذه الأسرة، فأراد الله أن أعيش لأرى أن هذه الأسرة زحزحت من مصر وانتهى حكمها للأبد».

«الآن نشأت الجمهورية التي أرجو الله أن يوفق رجال الجيش في أن تكون جمهورية علمانية، وأنا أعرف أنك صديقهم فأرجوك أن تقول لهم إن الضمان لما يريدون من إصلاح هو أن تكون الجمهورية علمانية ديمقراطية لأنني أكره الحكم الدكتاتوري العسكري».

(٣٤)

وتورد مذكرات إبراهيم فرج أيضًا تفصيلات مهمة في إطار تأكيد وعي النحاس باشا (والوفد بالطبع) العميق للوحدة الوطنية والقوى الشائنة لها المتربصة بها، ولنقرأ على سبيل المثال هذه القصة المهمة:

«وحدث في وزارة الوفد من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ أن عملاء المخابرات الإنجليزية من أعضاء جماعة أنصار الحرية، أوهموا المتظاهرين في مدينة السويس أن الجواسيس الذين يعملون لحساب المخابرات البريطانية يختبئون في كنيسة المدينة، وكانت فرية دنيئة.. وقد اتضح أن الذين يهرعون للاختباء فيها كانوا الفدائيين الذين يحاربون الإنجليز».

«وفي موجة من الانفعال العصبي انقض عملاء المخابرات البريطانية على الكنيسة وأحرقوها.. ونسبوا حرقها إلى الإخوان المسلمين.. وجاءت المعلومة مشوهة إلى رجال الكنيسة المرقسية في القاهرة بأن المسلمين هم الذين أحرقوا الكنيسة.. لكن الحكومة بأجهزتها استطاعت أن تعرف أن المخابرات البريطانية دبرت الحادث بواسطة أنصار الحرية».

«وقام النحاس باشا ـ وكنت أصحبه ـ بزيارة الكنيسة المرقسية بالقاهرة.. وشرح لهم الموقف وعرض عليهم أن تقوم الحكومة ببناء الكنيسة على نفقتها.. لكنهم رفضوا.. وقالوا إنهم يعتبرون بناء الكنيسة على حسابهم جزءا من التكاليف التي يجب أن يدفعوها للوطن.. ووصل الأمر إلى أنهم قبل أن ننصرف أشاروا بإنشاء فرقة فدائية تحارب الإنجليز أطلقوا عليها اسم «كتيبة الشهيد مار جرجس» ردا على ما أسيء فهمه وتكذيبا للمحاولة القذرة التي قام بها الإنجليز. كما أن أحد المطارنة قال في كلمة له أمامنا:

«إنه لا بد أن يكون الرد عمليا.. وأنه يوجد فدائيون من كل طائفة يحاربون الإنجليز.. هناك فدائيون من الإخوان المسلمين.. وينبغي أن يكون هناك فدائيون مسيحيون يحاربون الإنجليز يتبعون الكنيسة مباشرة ونسمي كتائبهم أو فرقهم بأسماء شهداء الكنيسة».

«وفعلا شكلت كتيبة مارجرجس.. وسافرت إلى منطقة القناة وحاربت الإنجليز.. واستشهد منها من استشهد كما حدث دائما في جميع مراحل الكفاح الوطني منذ ثورة سنة ١٩١٩ إلى حرب التحرير سنة ١٩٧٣».

(٣٥)

تدلل مذكرات إبراهيم فرج على مدى تغلغل روح الوحدة الوطنية في تصرفات النحاس وقيادات الوفد:

«في الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٣ كان مصطفى النحاس بك ـ وقتها ـ مرشحا في دائرة سمنود، وكان عائدا لتوه من المنفى في جزيرة سيشيل، وكانت الانتخابات تجرى على درجتين: كشوف انتخابية فيها ثلاثون عضوا ينتخبون من بينهم واحدًا اسمه

المندوب الثلاثيني.. ومجموعة المندوبين ينتخبون عضو مجلس النواب. فحدث في سمنود أن قسيس البندر كان في الكشف الثلاثيني وهو القبطي الوحيد، والباقون مسلمون.. ومن بينهم كبير العلماء في سمنود الشيخ مصطفى البكري.. فطلب النحاس باشا من الأعضاء اختيار القسيس.. ففعلوا ذلك.. وانتخب القسيس بالإجماع مندوبا ثلاثينيا.. وكان اسمه عبد المسيح».

(٣٦)

ويروي إبراهيم فرج أيضًا بالتفصيل ما حدث في سنة ١٩٢٨ في وزارة النحاس الأولى قبل سفر بعثة المحمل إلى مكة المكرمة، وهي قصة طريفة بكل المقاييس:

«كان العرف يجري بإقامة الاحتفال في ميدان الجيش بالعباسية، حيث يسلم أقدم لواء بالجيش المصري مقود الجمل إلى أمير الحج.. وفي تلك السنة ـ أي سنة ١٩٢٨ ـ كان أقدم لواء في الجيش هو نجيب مليكة باشا ـ رحمة الله عليه ـ وكان قبطيا.. فقيل للنحاس باشا يومئذ إن مليكة باشا القبطي سيتسلم مقود الجمل ليسلمه إلى أمير الحج».

فلم يجد النحاس باشا غضاضة في ذلك وقال:

«ما دام مليكة باشا أقدم لواء وتنطبق عليه القاعدة فهو الذي يتسلم مقود الجمل ويسلمه إلى رئيس بعثة الحج».

«وإذا بجرائد الأحرار الدستوريين تنطلق معلنة كفر الوفد ورئيسه لأنه يسلم مقود الجمل إلى لواء قبطي ليسلمه إلى أمير الحج المسلم.. وأن هذا لا يتفق مع احترام الكسوة الشريفة».

«فما كان من النحاس باشا إلا أن أصر على رأيه وقال:

«هو فيه جمل نصراني وجمل مسلم؟ كلام فارغ.. هذه مسألة تقليدية لا أكثر ولا أقل.. وسيسلم المقود إلى أمير الحج وينتهي الأمر.. هو إحنا اخترنا أمير الحج قبطي؟».

«وأصر على رأيه وانتهى الأمر إلى أن اللواء نجيب مليكة سلم مقود الجمل إلى أمير الحج وانتهت الأزمة».

(٣٧)

كما يروي إبراهيم فرج أن النحاس العظيم لم يتقبل على الإطلاق منطق مدير البلديات الذي كان يأخذ الأمور بطريق المواءمة المظهرية بين المسلمين والأقباط التي درج عليها المصريون فيما بعد:

«وحدث أيضًا سنة ١٩٢٨ أن إدارة البلديات في ذلك الحين كانت تابعة لوزارة الداخلية وأعلنت عن مسابقة لوظائف مجالس البلديات عددها ١٧ وظيفة أرادت أن يجرى فيها امتحان حتى يمكن اختيار أفضل العناصر».

«وتمت المسابقة وانتهت بنجاح حوالي أربعين متسابقا.. كان مطلوبا اختيار السبعة عشر الأوائل من بينهم بالترتيب».

«ولسبب غير معروف لم تعلن النتيجة.. فكتب أحد المتسابقين في الصحف يقول إنه مر شهر ولم تظهر النتيجة.. فطلب مني النحاس باشا استدعاء مدير البلديات.. فحضر إلى رئاسة مجلس الوزراء وسأله النحاس باشا عن سبب تأخر إعلان النتيجة فقال له:

«يا دولة الباشا.. الذين نجحوا فيهم عيب.. فقال له:

«يعني اللي نجحوا لم ينجحوا؟ يعني إيه فيهم عيب؟».

«فقال:

«اتضح أن السبعة عشر الأوائل من بينهم اثنا عشر قبطيا».

فاستشاط النحاس باشا غضبا وقال له:

«كيف تقول هذا؟ الذين نجحوا مصريون ومستوفون للشروط.. كيف يقال هذا في عهد وزارة الوفد؟».

«وأمره أن يرسل الكشف وبه أسماء السبعة عشر الأول بالترتيب حتى يوقع قرار تعيينهم.. وفعلا تم هذا في نفس اللحظة».

«حدث هذا.. وكاد النحاس باشا أن يفصله كما كان عنيفا في مؤاخذة هذا الموظف الكبير.. فاعتذر الرجل وانتهى الأمر بتعيين السبعة عشر الأوائل».

(٣٨)

على أننا نظلم الوحدة الوطنية نفسها إذا لم ننتبه إلى ضرورة حمايتها مما قد يرتكب باسمها من آثام، ومن حسن حظنا أن النحاس باشا كان واعيًا لمثل هذا المنزلق وواجهه بشجاعة بالغة في منتصف الأربعينيات حين تصدى بحسم وسرعة لما عرفه وثبت لديه من تعصب كامل باشا صدقي وهو وزير المالية، وقد تحدثت مذكرات النحاس باشا بقدر معقول من التفصيل عن هذه الواقعة:

«... ولم تمض عدة أشهر على اختيار كامل صدقي باشا وزيرًا للمالية حتى توالت عليّ الشكاوي من موظفي الوزارة المسلمين بأنه يعاملهم بقسوة ويقرب إليه الأقباط ويرقيهم ويترك المسلمين الذين يستحقون الترقية. نغمة تعصب قديمة قضى عليها سعد واقتفينا أثرها في وأدها في المهد، وكلفت بعض الموثوق بهم بتحري هذه الوقائع فأجمعوا على أن وزير المالية متعصب فعلًا وقدموا لي دليلًا ماديًا هو أن أحد الشبان تقدم بطلب وظيفة في الدرجة الثامنة ضمن عدد من طالبي الوظائف الخليط من المسلمين والأقباط فقبلت طلبات الأقباط جميعًا ورفضت طلبات المسلمين، واشتبه في اسم ذلك الشاب فطلبه الوزير وسأله عن دينه فأجابه كذبًا أنه مسيحي فعينه، وعند تقديم أوراق التعيين تبين أنه مسلم ففصله، رأيت هذه الواقعة فهالتني ووقفت بين أمرين، كامل صدقي عضو قديم في الوفد وله ماض في الوطنية وقدم تضحيات كثيرة فإن فصلته قويت المعارضة وغضب الأقباط لأنه له شعبية كبيرة منهم، وإن أبقيته وزيرًا للمالية لا أستطيع أن أتحمل تصرفاته الحمقاء، واهتديت إلى حل وسط استدعيته وكلمته بصراحة فأنكر وأقسم أنه يسير ضمن المصلحة العامة، ولكني لم استرح كثيرًا إلى بقائه في المالية، فعرضت على مجلس الوزراء نقله رئيسًا لديوان المحاسبة، وعينت مدير ديوان المحاسبة أمين عثمان وزيرًا للمالية مكانه، وانتهت المسألة وسكتت الشكاوى والشاكون».

(٣٩)

على هذا النحو كان النحاس العظيم واعيًا لكل جوانب الصورة من دون أن

يستغرقه العمل في أحد جوانبها، ومن دون أن تطغى على أدائه فكرة واحدة ينحاز إليها ويحرص عليها فيدمرها في النهاية، كما هو الحال عند قصيري النظر الذين تملأ الحماسة صدورهم دون أن تتفتح عقولهم للحفاظ على ما آمنوا به.

والحق أن النحاس كان يتمتع بالقدرتين النفسية والعقلية على الإنجاز، وعلى الحفاظ على الإنجاز، وقد دفعه النجاح إلى النجاح، كما دفعه المجد إلى المجد، وكان على الدوام مخلصًا لما آمن به وأعلنه من قيم ومبادئ.

ولهذا ظلت سريرته عامرة بالإيمان والحب والإخلاص، وظلت صورته لامعة مضيئة، وظلت صفحته بيضاء ناصعة.

الفصل السادس عشر

اختيار القيادات الدينية

(١)

لا يتسع المقام للحديث عن خلفيات اختيار النحاس لمساعديه ووزرائه وكبار رجال الدولة. وقد حفلت الوزارات التي رأسها النحاس باختيارات ذكية لرجال الدولة، كذلك حظيت اختياراته لرجال الوفد ومرشحيه في الانتخابات النيابية والنقابية وغيرها بهذا التوفيق المتصل.

وليس أدل على هذا التوفيق من أن الإنجازات الوفدية تواصلت، كما أن الانتماءات الوفدية ظلت عصية على الحروب والمضايقات العديدة التي صادفها كيان الوفد، ومع أننا نستطيع أن نلقي بعض الضوء على أسلوبه في هذه الاختيارات من خلال ما روته مذكراته ومن خلال تتبع شجرة الوزراء الوفديين في وزاراته السبع. فإننا نفضل أن نلجأ إلى التركيز على نموذج قطاعي واحد تتمثل فيه القدرة والنية والعقلية والنزاهة، كما تمثل القرارات الصائبة فيه إضافة إلى صورة الدولة وأجهزتها وبنائها. ومن ثم فإننا سنركز في هذا الفصل على التأمل فيما روته المذكرات المنسوبة إلى النحاس عن اختياراته لشيوخ الأزهر.

والحق أن ما رواه الأستاذ محمد كامل البنا عن النحاس في هذا الصدد كان متأثرا بالطبع بانتماء البنا إلى أسرة وفدية ذات علاقة وثيقة بالأزهر، حتى إن أحد أشقاء البنا كان مرشحًا لمشيخة الأزهر في وزارة النحاس الأخيرة، على نحو ما روته المذكرات.

ومن الطريف أنه على الرغم من أن النحاس باشا لم يتول الحكم طيلة زعامته الوفد إلا لفترة قصيرة إذا ما قيست إلى الفترة الإجمالية، فإن كل شيوخ الأزهر (باستثناء الشيخ مصطفى عبد الرازق) كانوا قد حظوا بترشيحه المبكر للمناصب العليا مع اختلاف آليات وصولهم إلى هذا المنصب، ذلك أن النحاس كان بمثابة المكتشف الحقيقي لكل من المراغي وعبد المجيد سليم والشناوي وحمروش وغيرهم..

(٢)

وقد تحدث النحاس باشا في مذكراته التي كتبها الأستاذ محمد كامل البنا عن اختياره للشيخ محمد مصطفى المراغي شيخًا للأزهر، وعن المحاولات الدائبة التي بذلها في هذا السبيل، كما صرح بأن الملك كان مصرًا على اختيار الشيخ محمد الأحمدي الظواهري، وأن المندوب السامي البريطاني هو الذي حسم الخلاف لمصلحة المراغي:

«... وكانت أول مشكلة صادفتني وأعرتها اهتمامًا كبيرًا هي تعيين شيخ للأزهر الشريف إذ كان المنصب شاغرًا كما كان منصب مفتي الديار المصرية كذلك كان شاغرًا فأخذت أفكر فيمن نعينه شيخًا للأزهر يسير به في طريق الإصلاح والتطور الذي تنتظره البلاد الإسلامية من هذا المعهد العتيد، وهداني التفكير إلى أن أدعو بعض العلماء المعروفين بالاستقامة والنزاهة والعلم لمناقشتهم».

«استدعيت المشايخ محمد العدوي أحد علماء الأزهر، ومحمد البنا القاضي أحد خريجي مدرسة القضاء الشرعي والقاضي بالمحاكم الشرعية، وعبد العزيز الخولي المدرس بالقضاء الشرعي، ومحمد أبو زيد من العلماء، وتحدثت معهم فيمن يصلح شيخًا للأزهر فرشحوا الشيخ محمد مصطفى المراغي، ما عدا الشيخ البنا الذي رشح الشيخ حسنين مخلوف وقال حين سألته لماذا، أجاب إن الشيخ مخلوف كان وكيلًا للأزهر في عهد الخديو عباس والسلطان حسين وفصل ظلمًا وهو عالم فاضل، فقلت إن كثير من الوفديين وعلى رأسهم أم المصريين يرشحونه، ولكني لا أنظر في هذا المنصب بالذات إلى الحزبية خصوصًا وأن الملك قد يرفض ترشيحه بحجة أو بأخرى، فمن ترشح غيره فأجاب إن لم يكن الشيخ مخلوف فالشيخ المراغي».

«اقتنعت برأي الأزهريين الذين حدثوني بشأن ترشيح الشيخ المراغي شيخًا للأزهر، ولكني أردت أن التقي به لأفهم ماذا هو فاعل إذا تولى هذا المنصب، وعلمت أنه صديق لحمدي بك سيف النصر عضو الوفد وأنه يلتقي به في حلوان لأنهما متجاوران فاتصلت بحمدي وأخبرته أني سأزوره وأريد أن أرى الشيخ المراغي واجتمع به دون أن يعلم، وأن المصادفة هي التي جمعتنا واتفقنا على اليوم التالي».

«قصدت إلى حلوان، واستقبلني حمدي سيف النصر ومعه الشيخ المراغي وبعض الزوار، وبعد قليل دعوت الشيخ المراغي للتحدث معه فأخذ يحدثني بحديث منسق مرتب، فأدركت في الحال أن حمدي قد أخبره بحضوري، ولكني سألته عن رأيه في تطوير الأزهر وإصلاحه وتماشيه مع الظروف فرأيت منه استجابة واستعدادًا للتماشي مع الزمن والنهوض به نهضة تليق بماضيه، فودعته وقد عقدت النية على ترشيحه للمشيخة».

«طلبت مقابلة الملك فحدد لي ظهر اليوم وقابلته وعرضت عليه تعيين شيخ الأزهر فقال: عندي رجل صالح جدًا وعالم كبير فقلت: من؟ قال: الشيخ الأحمدي الظواهري، فأجبته إنه رجل ملتو وجامد لا يصلح لما نرجوه للأزهر من تقدم فقال: من ترشح إذًا؟ قلت: الشيخ المراغي، قال: لا لا.. إنه رجل يحب الطفرة، فأجبت: ومهمة رئيس الوزراء الذي يتبعه هذا المنصب أن (يمسك السرع) فلم يوافق، وسألني عمن أرشح للإفتاء فقلت: الشيخ عبد المجيد سليم، فقال: لا مانع عندي، فأجبت: نرجئ الأمر حتى ننتهي من المنصبين».

....

....

(٣)

ويروي النحاس باشا في تلقائية شديدة قصة مقابلاته المتعددة مع الملك فؤاد، من أجل اختيار شيخ للأزهر في ١٩٢٨، وترشيحه للشيخ المراغي مرة ثانية، وترشيح الملك للشيخ الظواهري مرة أخرى، وإصرار كل منهما على مرشحه:

«قابلت الملك مرة أخرى وعرضت عليه مسألة تعيين شيخ للأزهر فأصر على

تعيين الظواهري وأصررت على تعيين المراغي، ولما اعترض قلت له إن المراغي ليس وفديًا، ولكنني أريد للأزهر الإصلاح، ولا تهمني الحزبية في هذا الصدد ولكنه أصر على رأيه».

....

....

«قابلت الملك مرة أخرى وحدثته بشأن تعيين الشيخ المراغي شيخًا للأزهر فرفض للمرة الثالثة فصممت على ألا أفاتحه في هذا الموضوع مرة أخرى، وأن أترك المنصب شاغرًا حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولًا».

....

«اتصل بي توفيق نسيم باشا وطلب إليّ أن أرسل الأمر الملكي بتعيين المراغي شيخًا للأزهر، وعبد المجيد سليم مفتيًا للديار المصرية فدهشت ما الذي غير رأي الملك ولكن سرعان ما انكشف الغطاء».

«بعد تعيين الشيخ المراغي شيخًا للأزهر جاء لزيارتي وأخبرني أنه لما قابل الملك ليشكره قال له: لا تشكرني لم آت بك.. بل أشكر النحاس لأنه هو الذي أصر على تعيينك».

«ثم علمت بعد هذا أن المندوب السامي هو الذي أرغم الملك على تعيين المراغي شيخًا للأزهر».

(٤)

وهذه فقرة من فقرات مذكرات النحاس في ١٩٤٠ تدل على ما كان قد وصل إليه من رأي متحفظ بشدة على ممارسات الشيخ المراغي في تلك الفترة، ومن الإنصاف أن نشير إلى أن المراغي كان في تصرفاته التي انتقدها النحاس باشا قد مال إلى تغليب عناصر الانتماء إلى الملك والدستوريين وعائلات الصعيد المؤثرة لفكرة العصبية.. إلى آخر ما عُرف عن توجهات الشيخ المراغي في هذه الفترة، والمراغي رجل عظيم بلا شك، بيد أن هذا لا ينفي أن الشعب في مجموعه أعظم من كل شخص عظيم:

«... زارني حمدي سيف النصر بك وقال لي إن الشيخ المراغي كان في زيارته، وأنه علم منه أن الأزهر هائج وثائر ضد الإنجليز وأنه ينوي القيام بمظاهرة لتأييد المحور، فكلفته بأن ينصح الشيخ ألا يعمل هذا العبث لأن هذا ليس في مصلحة البلد ولا في مصلحة الأزهر الذي ينظر إليه العالم الإسلامي على أنه كتيبة العلم ومنارة المسلمين، وقلت له: أما كفى الشيخ المراغي أنه أصبح بوقًا للملك يسير ورائه في كل مكان، ويصعد إلى المنبر بعد خطبة الجمعه ليسبح بحمد فاروق ويقدسه حتى أصبحت سمعة شيخ الإسلام وعميد العلماء لا تسر أحدًا، ولقد كان معلومًا أن المراغي صنيعة من صنائع الإنجليز، وأنهم هم الذين أغروا الملك فؤاد على تعيينه شيخًا للأزهر عام ١٩٢٨ بعد أن طلبت من الملك أكثر من مرة تعيينه ورفض، ثم جاء المندوب السامي جورج لويد فوافق في الحال على تعيينه فما الذي غيّر الشيخ؟ لعله رأى أن يسير في ركاب فاروق حتى يضمن بقاءه في المنصب أو رأى من الإنجليز تغيرًا عليه.. سبحان مغير الأحوال».

....

ويأسى النحاس لموقف الشيخ المراغي منه ومن الوفد فيقول:

«تبين لي أن أيادي كثيرة تلعب في الخفاء وأن الشيخ المراغي (شيخ الأزهر) يقوم بدور كبير للترويج لأصدقائه الدستوريين والتشهير بالوفد صاحب الفضل عليه في الأولى والأخيرة، فلا حول لا قوة إلا بالله... صدق المثل القائل: ازرع بني آدم يقلعك».

(٥)

وقد ظل النحاس باشا حفيًا كل الحفاوة باختيار قيادات الأزهر من أرفع طبقة متاحة من علمائه، على نحو ما رأينا من حرصه على اختيار الشيخ محمد مصطفى المراغي للمشيخة، وعبد المجيد سليم لمنصب الإفتاء.

وكذلك نرى إخلاصه فيما يرويه عن اختياره للشيخ محمد مأمون الشناوي كي يعينه وكيلًا للأزهر (وقد أصبح في عهد وزارة تالية شيخًا للأزهر):

«.... فاجأني شيخ الأزهر (يقصد المراغي) باستقالته فبعثت بها إلى القصر فأبى الملك أن يوقع الأمر الملكي بقبول الاستقالة وركب الشيخ رأسه ولزم بيته، وترك الأزهر بلا إدارة، ذلك أن وكيل الأزهر الذي كان يمكن أن ينوب عن الشيخ قد توفي وأصبح منصبه شاغرًا، واتصلت برئيس الديوان وقلت إما أن يوقع الملك بقبول استقالة الشيخ أو تقنعوه بالعودة إلى عمله لأنه رجلكم وصديق الملك الشخصي، فقال إنه مصمم على ملازمة داره».

«قلت: أنترك هذا المعهد بلا إدارة ولا رئيس ولا وكيل ويصبح الأمر فيه فوضى، قال سأرد عليك بعد أن أعرض الأمر على جلاله الملك، وانتظرت يومًا ويومين ولا رد. وجاءني رسول من السفارة البريطانية يقول إن السفير يرجو أن ترشح الشيخ الجبالي وكيلًا للأزهر حتى يمكن للملك أن يوقع الأمر الملكي، فعجبت وقلت للرسول وما للسفير والأزهر، أوصل الأمر إلى هذا الحد؟ قال: إن السفير لم يتدخل ولكن الملك وسط له رئيس الديوان أحمد حسنين باشا ليتدخل في الأمر.. ما شاء الله، الملك يستعين بالسفير على رئيس حكومته ليخضع ويقبل تعيين شيخ تحريت عنه فوجدته آخر من يصلح للإدارة، وفضلًا عن هذا فقد عين مرة رئيسًا للجنة امتحان شهادة العالمية فعمت الفوضى واستعان الطلبة بالغش حتى اضطرت إدارة الأزهر إلى إلغاء إمتحان تلك السنة.. ما هذه التصرفات العجيبة؟ وما هذا اللعب بالنار والسعي لدى الغرباء عن البلد والدين ليتدخلوا في مسألة حساسة كهذه؟».

«وأخذت أفكر في حل لهذه المشكلة فاستخرت الله وطلبت مدير الشئون الدينية فلم أجده وعلمت أن أعماله قد أضيفت إلى مدير الصحافة مدة غيابه في اجازة طلبها، فاستدعيت مدير الصحافة وحضر واستقبلته في حجرتي الخاصة وأمليت عليه هذا الخطاب:

حضرة صاحب المعالي رئيس الديوان الملكي

أرجو أن ترفع إلى جلالة الملك الأمر الملكي التالي لتوقيعه

نحن فاروق الأول ملك مصر...

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة المجلس عليه..

أمرنا بما هو آت..

مادة [١] يعين الشيخ محمد مأمون الشناوي وكيلًا للجامع الأزهر.

مادة [٢] على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا.

فاروق

صدر بقصر عابدين في ٥ أكتوبر ١٩٤٢»

(٦)

ونرى النحاس حين روى هذه القصة في مذكراته حريصًا كل الحرص على أن يقدم نموذجًا فذًا في صياغة مبرراته للاختيار حيث يقول:

«وألحقت بالأمر مذكرة تفسيرية ضمنتها الأسباب التي حدت بي إلى اختيار هذا الرجل للمنصب المذكور مدعمة بالأدلة والوقائع وتتلخص فيما يلي: نظرًا لخلو وكالة الأزهر واعتكاف شيخ الأزهر ولأنه لا بد من وجود مسئول يدير شئون الأزهر قد اخترنا الشيخ المذكور للأسباب الآتية:

أولًا: أنه عميد كلية الشريعة.

ثانيًا: أقدم العلماء تخرجًا.

ثالثًا: مشهود له بالنزاهة والسمعة العلمية الحسنة.

رابعًا: رجل محايد لا ينتمي إلى حزب من الأحزاب ولا هيئة من الهيئات».

«ونبهت أن يكون هذا الخطاب سرًا ولا تعلم به الصحافة أو يشير أحد إليه، وكلمت رئيس الديوان وقلت له إني أبرأت ذمتي أمام الله وأمام ضميري وأنتم بالخيار إما أن يوقع الأمر الملكي أو تتركوا الأزهر وعلماءه وطلابه في فوضى لا يعرفون كيف يدبرون أمرهم، وفي اليوم التالي عاد إليّ الأمر الملكي موقعًا ونفذته في الحال، وفوت عليّ الشيخ المراغي قصده من ترك الأزهر بلا شيخ يدير أموره ولا وكيل يدير إدارته».

(٧)

وتروي مذكرات النحاس التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا قصة اختيار الشيخ إبراهيم حمروش شيخًا للأزهر في عهد وزارة الوفد الأخيرة، ومن الطريف

أن المرشح الأول للنحاس [حسب هذه الرواية] كان هو شقيق كاتبها الأستاذ محمد كامل البنا، وقد كان يشغل منصب وكيل الوزارة للشئون الدينية، لكن النحاس رشح معه آخرين فأخذت سلطات القصر بالثالث الذي كان هو الشيخ حمروش، وهكذا فإن الشيخ حمروش كان أيضًا مرشحًا للنحاس، وإن لم يكن مرشحه المفضل.

وقبل أن نروي قصة اختيار الشيخ حمروش نروي قصة إقالة الشيخ عبد المجيد سليم ومحاولت النحاس الدائبة في الوقوف أمام هذه الإقالة:

....

....

«بقيت مسألة لا أنكر أني تشبثت فيها أول الأمر ثم لعبوا فيها دورًا أتقنوا تمثيله وخدعوني ـ والمؤمن غر كريم ـ تلك هي أن الملك أبدى غضبه من رجال الأديان الثلاثة شيخ الأزهر وحاخام اليهود وبطريرك الأقباط، لأنهم نشروا في الصحف أحاديث رآها ماسة بشخصه ومشيرة إلى بعض تصرفاته».

«قال شيخ الأزهر ـ وكان قد طلب ترقيات وزيادة مرتبات للأزهريين بلغت حدًا كبيرًا دعت وزير المالية إلى طلب تخفيضها حتى يستطيع تنفيذها ـ فقال لمندوب إحدى الصحف (تقتير هنا، وتبذير هناك) مشيرًا إلى السهرات والحفلات التي يقيمها الملك في رحلاته إلى أوربا، وكذلك تحدث الحاخام والبطريرك حديثًا يتعلق ببعض التصرفات.

«فغضب الملك، فاعتذر الحاخام، وأعلن أنه لا يقصد جلالته و[ذكر] أن مركزه الديني لا يسمح له بنشر أحاديث أو الاتصال بالصحف، وكذب البطريرك ما نسب إليه، وبقى شيخ الأزهر الذي عينوه وأنا غائب في أوربا وأهملوا رأيي، فطلبوا التحقيق معه فبعثت إليه في مصيفه ببور فؤاد أسأله عسى أن ينفي كما فعل (الآخران) وكفى الله المؤمنين شر القتال، وسافر إليه وكيل الشئون الدينية ومهد له السبيل كي يتراجع ولكنه لبس مسوح الأبطال فقال: أنا قلتُ ما قلتُ ومصرٌ عليه».

....

....

تشير مذكرات النحاس باشا إلى الموقف الرائع الذي وقفه الشيخ عبد المجيد سليم حين قال جملته المشهورة التي صارت مثلًا، وحين أصر على عدم الرجوع عن قولته هذه بأي حال من الأحوال، ونحن نرى مذكرات النحاس (ولا نقول النحاس) تتمنى لو أن الشيخ عبد المجيد سليم كان قد ساس الأمور بعض الشيء!! لكن الشيخ العظيم لم يفعل!!

ومع هذا فإننا لا نستسيغ لفظ «مسوح الأبطال» في وصف موقف الشيخ عبد المجيد سليم، فقد كان الشيخ بطلًا بالفعل، وقد أفضنا في الحديث عن أداء الشيخ عبد المجيد سليم في كتابنا «أصحاب المشيختين» بما لا نجد مجالًا لتكراره هنا.

(٨)

ومع هذا فإن النحاس ظل يعارض بكل شدة في إقالة الشيخ عبد المجيد سليم، وحاول أن يمنع هذه الإقالة، لكن الآخرين خذلوه حين لم يكن الخذلان جائزًا. ونحن نرى هنا أن رئيس أقلام قضايا الحكومة هو الذي أفتى بجواز إقالة الشيخ عبد المجيد سليم، وهو ما يتعارض مع رواية حسن يوسف التي ذكرها في مذكراته وأشرنا إليها في مدارستنا لها في كتابنا «في كواليس الملكية».

«... وحاول وكيل الشئون الدينية الذي كان يسأله أن يثنيه عن رأيه فأصر، وعلم الملك فطلب إقالته وإعداد أمر ملكي ليوقعه، ومع أن شيخ الأزهر جاء على غير رغبتي وبغير علم مني فإني عارضت هذا الطلب معارضة عنيفة وقلت هذه لم تقع من قبل. فردوا بأن الملك هو الذي يملك تعيينه ومن يملك التعيين يملك الإعفاء، فأبيت وصممت على وجهة نظري، فعرضوا عليّ أن نحتكم إلى رئيس أقلام قضايا الحكومة بصفته موظف الحكومة القانوني وقالوا نرضى جميعًا رأيه واتفقنا، وكنت أتصور أن رئيس القضايا سيفتي في صف الحكومة، ولكن خاب ظني وجاءت مذكرة رئيس أقلام القضايا مؤيدة رأي القصر في أن من يملك التعيين يملك الإعفاء، وأيدت وجهة نظرها بأقوال الفقهاء والشراح والمشرعين من البلاد الأوربية العريقة في الأصول الدستورية».

«ونزلت عند رأيها ما دمت قبلت من قبل الاحتكام إليها».

«وأعددنا الأمر الملكي وأرسلناه إلى القصر فوقعه».

(٩)

ثم نأتي إلى ما ترويه المذكرات التي حررها الأستاذ البنا عن قصة اختيار الشيخ إبراهيم حمروش شيخًا للأزهر في عهد وزارة الوفد الأخيرة:

«... وخلت وظيفة شيخ الأزهر من جديد، وخلقوا في الترشيح أزمة كذلك لأنهم قالوا إن حق الملك في شغل هذا المنصب حق مطلق وله أن يختار من يشاء، فاعترضت وقلت لهم إن الملك يملك ولا يحكم إلا بواسطة وزرائه ونحن الذين نرشح طبقًا للقانون والدستور ـ رؤساء الأديان الثلاثة ـ وهذا حقنا لا يشاركنا فيه أحد وصممت من جديد على أن يكون مرشحي هو وحده الذي يصدر به الأمر الملكي».

«وهنا كانت الخدعة وكان الاحتيال، قالوا ما لا شك فيه أن تعيين رؤساء الأديان من اختصاص رئيس الوزراء وما للملك في هذا إلا التوقيع، ولكن ـ وما أسوأها في مثل هذا المقام ـ ولكن يُرى من باب الذوق والمجاملة للملك ألا نرسل إليه مرشحًا واحدًا ليرغم على تعيينه ومن باب المجاملة فقط أن نختار مرشحين آخرين عدا مرشحك... واخترهما من أنصارك لكي نعطي الملك الشكليات فقط».

«وقبلت هذا العرض، وفاتني أن جلالته حقود وعنيد، وأنه قد يتحداني ويوافق على واحد ليس مرشحي الذي أرى المصلحة العامة في تعيينه، [فقد] أكدوا لي أنهم يسعون حثيثًا لكي يكون مرشحك هو الذي يُعين وقبلت العرض، واخترت اثنين غير وكيل الشئون الدينية هما الشيخ علام نصار المفتي الحالي لأن الملك لا يحبه ويحقد عليه إذ أنه أصدر أحكامًا لم توافق السراي في عديد من القضايا، والثاني الشيخ إبراهيم حمروش عميد كلية اللغة العربية في الأزهر وهو لا يمت بصلة قريبة أو بعيدة للملك ولا لأحد من حاشيته».

«وأعددت الأمر الملكي، وقدمتُ اسم مرشح الحكومة في أول القائمة، ولما اطلع الملك عليها قال: أما الأول فلا يمكن الموافقة عليه لأنه هو وأسرته خصوم للقصر خصومة متوارثة، وأما الثاني فيستبعد لسوابقه معنا ولم يبق إلا الثالث وإن كنت لا أعرفه ولم أسمع به إلا أنني أوافق عليه».

«ولم أدرك الخدعة إلا بعد انتهائها، لكنني لم أعترض».

....

....

ربما جاز لنا أن نشير هنا إلى أنه ليس لهذه الرواية ما يعارضها، وإن كان لها ما يؤيدها مما رواه الشيخ حمروش من أنه لم يعرف لماذا اختير هو شيخًا للأزهر بدون أي مقدمات، وقد روى الأستاذ أحمد حمروش قصة لقائه به في ذلك اليوم عند عودته من القصر الملكي في الإسكندرية.

(١٠)

وعلى الرغم من العداء الكلاسيكي بين النحاس باشا والشيخ المراغي فإن الزعيم الوطني العظيم كان هو الذي رشح المراغي لمشيخة الأزهر، وأصر على تعيينه، كما أنه ظل لفترة طويلة يفضل وجود المراغي على رأس الأزهر، وهو ما تنطق به في أكثر من موضع المذكرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا. ففي مذكرات سنة ١٩٣٣ نجد هذه الفقرة:

«زارني وفد من علماء الأزهر المفصولين ومعهم بعض العلماء المدرسين في المعاهد الأزهرية وشرحوا لي ما يجري في الأزهر من عبث وإفساد، وما يفعله الشيخ الظواهري «الشيخ الحالي» من تصرفات بعيدة كل البعد عن الدين ولا تليق بمعهد عتيد كالأزهر، وأن السراي جعلت شيخه وعلماءه كالخاتم في أصبعها تحركه كيفما تشاء وأن هذه التصرفات الممقوتة غيرت نفوس الأزهريين وهم ينتهزون أول فرصة وينوون القيام بمظاهرة صاخبة تخرج من الأزهر إلى القصر ويقدمون عريضة للملك بمطالبهم وأولها عزل الشيخ الظواهري وإعادة الشيخ المراغي إلى المشيخة، لأنه هو الشخصية الوحيدة التي يمكنها أن تضبط الأزهر وتوجهه الوجهة الصحيحة خصوصًا في هذه الأيام، وقد أخبرتهم بأن الغلطة غلطة الشيخ المراغي لأني أرسلت إليه في عام ١٩٢٩ حين استقال محمد محمود وبعث يشكو لي من تحدي السراي له وتعطيل كل طلباته وأنه مصمم على الاستقالة لأنه قد ضاق ذرعًا بما يلقاه من تحد فطلبت إليه أن يبقى في منصبه ولا يستقيل فيعطي القصر الفرصة للإتيان بالشيخ الذي يريده،

ولكنه تسرع وقدم استقالته، وكانت النتيجة كما نرى الآن ونصحت لهم أن يهدأوا الآن ويحاولوا تهدئة ثائرة الطلبة حتى ينجلي الموقف السياسي، وعندئذ سيكون لنا موقف يرضي الأزهريين».

(١١)

وفي مذكرات سنة ١٩٣٥ نجد هذه الفقرة التي تدلنا على مدى حب النحاس باشا للأزهر وتقديره لمكانته وقيمته، وقد جاء هذا التأكيد منه ردًا على محاولة الدكتور طه حسين لفت نظره إلى عدم إخلاص المراغي له:

«زارني الدكتور طه حسين مودعًا بمناسبة سفره إلى أوربا لقضاء إجازة الصيف وقد قال لي أنه كان مع الشيخ مصطفى عبد الرازق وبعض أساتذة الجامعة وأعضاء حزب الأحرار الدستوريين وتحدثوا في شأن اهتمامي بإعادة المراغي للأزهر، وقد قال بعض الحاضرين إن النحاس باشا تحمس لإعادة المراغي ظنًا منه أنه من أنصاره أو أصدقائه ولكن الأمر يختلف عن هذا تمامًا، وذلك لأن المراغي صديق حميم للدستوريين ومن أشد المتحمسين لهم فضلًا عن علاقته الوثيقة بالإنجليز نظرًا لعشرته الطويلة لهم أيام كان قاضي قضاة السودان».

«وقد أجبت طه بأني لم أنظر إلى شيء من هذا ولكني رأيت الأزهريين، وهم فئة يعتد بها في الأمة ونظرت لمكانة الأزهر بين البلاد الإسلامية فألححت على الحكومة من هذه الناحية موقنًا بأن العصر الذي نعيش فيه عصر تطور وتقدم ويجب أن يأخذ الأزهر بنصيبه في هذا المضمار وأن المراغي ربما يكون أصلح الشيوخ للنهوض بالأزهر وتطويره».

«وقلت لطه: بلغ أصدقائك الدستوريين أن النحاس لا ينظر إلى الدين من ناحية الحزبية ولكنه ينظر إليه من ناحية أنه دين الله المنزل من السماء».

* * *

هكذا كان النحاس متسقًا مع مبادئه وإيمانه قولًا وفعلًا.

الباب الخامس

النحاس وقضايا وطنه

الفصل السابع عشر
قضية الاستقلال الوطني

(١)

كان دور النحاس وإنجازاته فيما يتعلق بالقضية الكبري، قضية الاستقلال الوطني، بمثابة أعظم أدواره التاريخية، ونحن نعرف بالطبع أنه هو صاحب الفضل في إنجاز معاهدة ١٩٣٦ التي نصت على نشدان الصداقة والتفاهم وحس العلاقة، وعلى انتهاء الاحتلال الإنجليزي لمصر، وعلى تمثيل كل من البلدين لدى الآخر، وعلى تأييد بريطانيا لدخول مصر عصبة الأمم.

* * *

وسوف نلقي الضوء في هذا الباب على الدور الذي قام به النحاس باشا في مفاوضاته المتعددة مع البريطانيين من أجل استقلال التراب الوطني، والإرادة المصرية، وسوف نكتشف بكل وضوح أن النحاس كان واعيا للتفصيلات الدقيقة للخطوط العريضة في المفاوضات بقدر ما كان واعيا للخطوط العريضة، وأنه كان حريصا على هذه وتلك على حد سواء، وقد كان للنجاح النسبي الذي حققه النحاس في المفاوضات التي أجراها أسباب كثيرة من أهمها أنه لم يظهر أي قدر من التلهف على إتمام معاهدة أو مشروع معاهدة، ولم يبد أية محاولة لتحقيق مكاسب شخصية من وراء إتمام هذه المعاهدة أو تلك، وبالطبع فإننا نقصد بالمكاسب الشخصية معنى أبعد مما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، وإنما نعني مفردات من قبيل: مجد إنجاز

المعاهدة، وحمل المعاهدة لاسمه، وإيمان الطرف الآخر بقدرته على الإنجاز، أو الاتفاق، أو التقارب، أو حرصه على العلاقات المشتركة أو المصالح.. إلخ.

كذلك فقد كان من أسباب نجاح النحاس في المفاوضات التي أدارها أو التي تمت في عهده حرصه على الإفادة من كل جهد مصري، وكل كفاءة وطنية، وهو ما تجلى بوضوح في تكوين هيئة المفاوضة التي فاوضت من أجل معاهدة ١٩٣٦، كما تجلى أيضًا في تكليف عبد الحميد بدوي باشا (وهو قيادة وخبرة غير وفدية) بالعمل الجاد الذي أنجزه في اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية، وهناك بالطبع أمثلة أخرى على مثل هذا الإنجاز.

(٢)

والشاهد أن النحاس كان ضيق الصدر بوجود الاحتلال حتى في الأحوال التي كان يبدو تدخل الاحتلال فيها متقاطعًا مع مصالح الوفد، وكان يعبر عن ضيق صدره في هذه الأحوال بصوت عال ربما تعارض مع حكمة السياسة وحنكتها.

وقد كان النحاس باشا في مفاوضاته المستمرة مع البريطانيين يدرك حقيقة نواياهم وطبيعة ممارساتهم، وكان كلما مضى الزمن يزداد خبرة بأساليبهم في التعامل والتفاوض والتصريح، وفي المذكرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا عن النحاس باشا فقرة كاشفة عن لقاء بين أمين عثمان وزعيم الوفد، وفيها يقدم النحاس باشا جوهر رؤيته الثاقبة لطبيعة الإنجليز ورؤيتهم السياسية، وهي فقرات تدل على مدى ما كان يتمتع به النحاس باشا من نفاذ البصيرة.

«زارني أمين عثمان وأخبرني أن السفير البريطاني قلق جدًا من الحالة في مصر وأنه لا يريد أن يضغط على الملك بأن يرجع إلى الأغلبية إلا عند الضرورة القصوى فقلت له وما للسفير البريطاني والمسائل الداخلية في مصر؟ وهل انضمت مصر إلى بريطانيا وأصبحت إحدى مستعمراتها حتى يقول مثل هذا الحديث؟ فأجاب أنه يرى أن مصر مهمة جدًا لبريطانيا في الحرب ومن رأي السير مايلز أنه لو ضمن استقرار مصر لكان هذا عاملًا كبيرًا في اطمئنان إنجلترا وضمان أنه لو جاء الألمان والطليان وحاولوا احتلالها فستكون الجبهة الداخلية درعًا للإنجليز».

«فقلت له وماذا يفيد مصر من هذا، إن إنجلترا تحتلها، أو أن الألمان أو أن الطليان سيحتلونها فنخرج من مصيبة ومن استعمار إلى استعمار... لا يا أمين بلغ السفير عني إنه لو كان جادًا فيما يقول لما خضع لإرادة الملك، وتركه يتصرف حسب طيشه وهواه معتمدًا على حراب الإنجليز وعلى تأييدهم له، وهل أنت متصور أن فاروق ومن قبله فؤاد كان واحدًا منهما يستطيع أن يتصرف إلا بأمر الاستعمار وبإشارة الإنجليز».

«إن المصيبة كلها تكمن في هذا لأنه لو كان الدستور محترمًا والحياة النيابة مصونة كما هي في البلاد المستقلة الأخرى على الخصوص كما هي في إنجلترا لما أستطاع فاروق ولا غيره أن يعبث بأصحاب الأغلبية الذين يثق بهم الشعب في تصريف الأمور».

«فقال: «إنهم يحترمون نصوص المعاهدة»، فسخرت من هذ القول وأجبت يحترمون نصوص المعاهدة متى كان هذا الاحترام في صالحهم ويعبثون بها متى رأوا غير ذلك، إني أعتقد أنه ما دام جيش الاحتلال في مصر فلن تستقر البلاد، ولن يستقيم الأمر سواء كان ذلك في السلم أو في الحرب، وقل لي أن الوفد منذ أن أنشأه المغفور له سعد زغلول باشا عام ١٩١٩ تولى الحكم في هذه المدة التي تزيد على عشرين عامًا كم من الوقت؟ إن مدة حكمه لها سواء كان سعد أو كنت أنا أو كان الائتلاف لم تتم أربع سنوات أو خمسًا على الأكثر من عشرين عامًا والسبب في ذلك يرجع إلى التدخل السافر من الإنجليز وشعور الملك أنه هو وأبيه وجده مدينون للإنجليز، ولو أن البلاد مستقلة حقًا لكان الأمر غير ذلك ولعرفت كيف تدير أمورها وتخطو خطوات فسيحة إلى الأمام حتى تتمشى مع البلاد الحرة المستقلة».

«فقال أمين: ما كنت أتصور أنك ثائر إلى هذا الحد وأنك ساخط على الإنجليز كل هذا السخط مع أنهم دائمًا في دار السفارة يتحدثون بأنك صاحب الأغلبية وأنك الرجل الوحيد الذي تستطيع أن تسير الأمور، فابتسمت وأجبت: إنهم يقولون ما لا يفعلون ويظهرون ما لا يبطنون وهم يدورون حول مصالح بلادهم وتوسيع رقعة أملاكهم وأنا لا أثق بوعودهم ولا أطمئن إليهم، وإذا كنت فاوضتهم بالأمس مرة أو مرتين فإني أعرف لفهم ودورانهم ولكني مضطر أن أجلس معهم على مائدة واحدة

متى رأيت في هذا مصلحة للبلاد وأحب أن يعرف السفير ورجال الحكومة الإنجليزية أن مصر الحرة المستقلة أنفع لهم من مصر المحتلة المغلوبة على أمرها».

(٣)

ومن الحقائق التي ترقى إلى درجة الإجماع بين المؤرخين والوطنيين أنه لولا معاهدة ١٩٣٦ التي وقعها النحاس ما توسعت الكلية الحربية ولا دخلها أبناء الشعب ولا قامت ثورة ١٩٥٢ بالتالي.

* * *

كذلك فإن النحاس بإبرامه معاهدة ١٩٣٦ وبنائه عليها كان هو صاحب الفضل الأول في إبرام معاهدة بين مصر والدول صاحبة الامتياز لإلغاء تلك الامتيازات، وتنظيم ولاية القضاء في الفترة التي تلي الإلغاء، وذلك بمدينة مونترو بسويسرا.

وبمقتضى هذه المعاهدة أيضًا فقد انضمت مصر إلى عصبة الأمم في ٢٦ مايو ١٩٣٧.

(٤)

وقد التفت الدكتور عبد العظيم رمضان إلى أن مطالبة الوفد بإلغاء الامتيازات الأجنبية قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ سجلت تقدما عن موقف الوفد في عام ١٩٣٠ أثناء مفاوضات النحاس ـ هندرسون، فقد كانت جهود الوفد في أثناء هذه المفاوضات قاصرة على أن تتعهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها لدى الدول المختلفة للوصول إلى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة، وتطبيق التشريع المصري على الأجانب، وكان الوفد يقصد من ذلك، كما ورد على لسان النحاس باشا للمستر هندرسون، أن يكون هذا بمثابة «حالة وقتية»، أما الحالة النهائية فهي إلغاء الامتيازات.

(٥)

ومن العجيب أن تدخل البريطانيين في شئون مصر كان قد وصل إلى أقصاه على يد الملك فؤاد، حتى أصاب الملك فؤاد نفسه، وهو ما يرويه النحاس باشا بتأمل في أثناء حديثه عن مرض الملك فؤاد:

«بعث إليّ الدكتور حامد محمود يقول إن السير إدوارد صديق الملك فؤاد الشخصي يسعى لدى الحكومة البريطانية في أن توافق على استدعاء طبيب ألماني لعلاج الملك، ولكن الـوزارة تشير بإرسال طبيب إنجليزي ينضم إلى الأطباء المصريين المعالجين، وقد عجبت لهذا التصرف من جانب الإنجليز، حتى العلاج الطبي يتدخلون فيه، ولا يمكن لرجل يحمل لقب صاحب الجلالة أن يختار الطبيب الذي يحتاج إليه، ولكن هذا هو الاستعمار وهذه هي أساليبه، فهل يريدون أن نترامى على أعتاب الإنجليز».

(٦)

وقد كان الإنجاز الأكبر للنحاس في أعقاب توقيع معاهدة ١٩٣٦، هو توقيع اتفاقية مونترو بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وقد جرت الأمور على نحو ما لخصها الأستاذ الرافعي حيث قال:

«دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات (وهي اثنتا عشرة دولة) إلى الاشتراك في مؤتمر يعقد في مدينة مونترو بسويسرا، وحدد له يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ للمفاوضة في إلغاء هذه الامتيازات، ووجهت الدعوة إلى تلك الدول بخطاب مؤرخ في ١٦ يناير ١٩٣٧، وهذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا، وبريطانيا،وأيرلندا، والأملاك البريطانية فيما وراء البحار، والدنمارك، وأسبانيا، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، والنرويج، وهولندا، والبرتغال، والسويد».

«استجابت الدول إلى هذه الدعوة، وتألف وفد رسمي لتمثيل مصر في هذا المؤتمر برياسة مصطفى النحاس رئيس الوزارة، وعضوية كل من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب، وواصف بطرس غالي وزير الخارجية، ومكرم عبيد وزير المالية، وعثمان محرم وزير الأشغال، وعبد الحميد بدوي رئيس أقلام قضايا الحكومة».

«واجتمع المؤتمر في مونترو وبدأ أعماله في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ وانتهت يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٧، إذ وقع مندوبو مصر والدول المشتركة في المؤتمر على الاتفاقية التي أسفرت عنها مباحثاتهم، وعرفت باتفاقية مونترو، وقد تضمنت إعلان الدول المتعاقدة إلغاء الامتيازات الأجنبية في القطر المصري إلغاءًا تامًا، وخضوع الأجانب

للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها، مع مراعاة مبادئ القانون الدولي، وتعهدت مصر بأن التشريع الذي يسري على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث، ولن يتضمن في المسائل المالية تمييزًا مجحفا بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقًا للقانون المصري والتي يكون فيها للأجانب مصالح جدية، ونصت الاتفاقية على بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أي مدة اثنتي عشرة سنة من يوم توقيع الاتفاقية، وهي المدة التي سميت «فترة الانتقال»، وبانتهائها ألغيت هذه المحاكم وصار الاختصاص كله للقضاء الوطني».

«واقترنت هذه الاتفاقية بلائحة جديدة للتنظيم القضائي للمحاكم المختلطة اتفق عليها مندوبو الدول المشتركة في المؤتمر ليعمل بها في فترة الانتقال».

«وقد أقر البرلمان هذه الاتفاقية في يوليو سنة ١٩٣٧».

«وإذ تقرر في اتفاق مونترو نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة، واختصاص الحكومة المصرية بسن التشريعات التي تسري على الأجانب في المواد الجنائية والمدنية والتجارية فقد وضعت الوزارة قانونًا للعقوبات يسري أمام المحاكم الوطنية والمختلطة وقانونا لتحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة وقد أقرهما البرلمان في يولية سنة ١٩٣٧».

«وتُعد اتفاقية مونترو فوزا كبيرا لمصر، إذ زالت بها الامتيازات الأجنبية، وانقرض بها نظام المحاكم المختلطة، وحققت مصر رسميًا سيادتها في التشريع والإدارة والقضاء، وهذا ولا شك كسب عظيم وفوز كبير للقومية المصرية ولسيادة مصر التشريعية والقضائية والمالية».

(٧)

وحتى نفهم طبيعة الدور الذي بذله النحاس باشا في إلغاء الامتيازات الأجنبية يتبقى لنا أن نشير إلى حقيقتين:

الحقيقة الأولى هي أن هذه الامتيازات كانت من حق اثني عشر دولة، لست أجد مانعًا من تكرار ذكر أسمائها مع الإشارة إلى الدول الكبرى (أو التاريخية) التي لم

يكن لها امتيازات!! هي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا (وإذًا فلم يكن لألمانيا ولا لإيطاليا امتيازات أجنبية ولا لروسيا كذلك)، وبلچيكا، وأيرلندا الشمالية، والدنمارك، واليونان، والنرويج، والسويد، وهولندا، والبرتغال، فضلًا عن خمس دول كانت تعد بمثابة الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وهي: أستراليا، جنوب إفريقيا، والهند، وأيرلندا، ونيوزيلندا.

والحقيقة الثانية يرويها النحاس باشا بنفسه حيث يشير في مذكراته إلى مدى ما كان يشعر به زملاؤه المفاوضون من ضعف الأمل في إلغاء الامتيازات الأجنبية:

«اتصلت بأعضاء الجبهة الذين اشتركوا في توقيع المعاهدة فتنصلوا واحدًا في إثر واحد واعتذروا جميعًا بأعذار واهية وأشاعوا في مجلسهم أن هذا مؤتمر مقضي عليه بالفشل فإن الدول التي لها امتيازات في مصر لن تسلم بالتنازل عن امتيازاتها ولن توافق على إلغاء المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية وإحلال الوطنية محلها».

وهو في موضع آخر من مذكراته يقول:

«اجتمع مجلس النواب وأخذ في نظر وثائق إلغاء الامتيازات التي أودعتها سكرتاريته بمجرد إعدادها وطلبت إليه أن ينظرها على وجه السرعة».

«وقد تكلم كثير من الأعضاء مؤيدين، وأخذت المعارضة تمشيًا مع خطتها تنتقد المشروع ويقول بعض أعضائها إن فترة الانتقال طويلة وإن الموظفين الأجانب في المحاكم المختلطة يكافأون بسخاء إلى غير ذلك من الانتقادات التافهة التي لا تمس صميم المشروع، وأجل رئيس المجلس الجلسة لاستكمال بقية المناقشات».

....

«وافق مجلس النواب بأغلبية ساحقة على مشروع إلغاء الامتيازات وهنأ الوزارة والوفد الذي وافقني على ما بذلوه من مجهود وسجل في مضبطته تقديرًا خاصًا لي بالشكر والعرفان».

(٨)

وعلى يد النحاس باشا أيضًا تمكنت مصر بنجاح بارز من إنهاء قصة صندوق

الدين، والواقع أن قصة صندوق الدين كانت بمثابة سُبة أصابت الوطنية المصرية في صميمها منذ أواخر عهد الخديو إسماعيل، ونحن نرى هذه المشاعر واضحة فيما يرويه النحاس نفسه عن دوره في إنهاء هذه القصة:

«... تذكرت أننا في جميع المفاوضات مع الإنجليز لاستخلاص استقلال البلاد نصطدم بعقبات حماية الأقليات، وقد استطعنا أن نجتاز هذه العقبة بعد أن حضرنا مؤتمر إلغاء الامتيازات في مونترية في عام ١٩٣٧، وبقي أمامنا دين مصر وصندوق الدين الذي يطل من ميدان الأوبرا ويراه الرائح والغادي، ففكرت في أن أدعو المواطنين الأثرياء والشركات والمؤسسات إلى قرض وطني تدفع لهم الحكومة عنه فوائد مجزية وتقدم لهم سندات ليحلوا محل الأجانب ونسدد لهم هذا الدين، ونشرت الحكومة نداء في الصحف واستجاب المواطنون استجابة فوق ما كنت أنتظر إلى حد أن سكرتارية المجلس وإدارة الصحافة وباقي الإدارات تفرغت كلها لاستقبال الراغبين في شراء الأسهم. وما هي إلا بضعة أيام حتى سُدد الدين كله وألغي صندوق الدين وكان هذا عملًا وطنيًا مجيدًا، وقد خصصنا إدارة في بنك مصر سميناها إدارة القرض الوطني، ولا يزال المواطنون يتقاضون أرباح ما دفعوه إلى الآن مع المحافظة على أصل أموالهم».

(٩)

وعلى الرغم من أن النحاس باشا كان يعبر دوما عن أقصي درجات المطالبة بالحقوق الوطنية في المفاوضات المصرية ـ البريطانية، فإنه عانى في بعض الأحيان من مزايدات زعماء الأحزاب، وعلى سبيل المثال فإن المفاوضات التي سبقت توقيع معاهدة ١٩٣٦ شهدت بعض هذه المزايدات، وكان صاحب السبق المعلى في هذه المزايدات هو محمد محمود باشا الذي طالما وُصف (عن فخر!!) بأنه رمز للاعتدال في المطالبات المصرية.

وقد حدث هذا عندما أرادت إنجلترا إضافة النص على معاونة مصر في حالة قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، وقد دفعه هذا التحمس الطارئ (!!) إلى المناداة بقطع المفاوضات، ومن أجل هذا سافر من الإسكندرية إلى القاهرة (على ما رواه

الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته) ليجتمع بعدد من زعماء حزبه، كان منهم عبد العزيز فهمي باشا، ومحمود عبد الرازق باشا، والدكتور محمد حسين هيكل نفسه، ليشرح لهم الحالة ويشكو لهم من أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات، وقد استقر الأمر بعد التشاور على الأخذ باقتراح لعبد العزيز فهمي بأن يتمسك محمد محمود باشا في مسألة الامتيازات بإلغائها الإلغاء التام (!!) وبضرورة النص في صلب المعاهدة على معاونة إنجلترا لمصر على هذا الإلغاء، فإذا رفضت إنجلترا هذا الطلب انسحب محمد محمود باشا من هيئة المفاوضة، وعندئذ يكون له العذر في تصرفاته.

(١٠)

كان النحاس واعيا لما يجب أن يحصل عليه ولما يمكن له أن يؤجل الحصول عليه إلى حين.

وفيما بعد سنوات وقف النحاس موقفا صلبا تجاه محاولات الاندفاع إلى إتمام أي اتفاق مع البريطانيين لا يلبي الحقوق الثابتة والأماني المشروعة لأبناء وطنه. وعلى الرغم مما هو مشهور من أن هيئة المفوضين ١٩٤٦ قد انفجرت من داخلها فإننا نرى النحاس باشا فيما روي من مذكرات حريصا على الفخر بأنه أحسن صنعًا حين أهاب بأعضاء وفد المفاوضة برئاسة صدقي ألا يوقعوا معاهدة صدقي ـ بيفن، وهو يرى أنه ـ وليس سواه ـ كان هو السبب في انفراط هيئة المفاوضة تلك:

«وحلّ عيد الجهاد الوطني في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ والبلاد تغلي كالبركان والمظاهرات تتجدد كل يوم في كل مكان وأقام الوفد احتفاله كعادته بذكرى عيد ١٣ نوفمبر، وألقيت خطابي التاريخي في هذه الذكرى فذكرت الأحداث بترتيبها والجرائم التي وقعت، رحمةُ الله على الشهداء الذين سقطوا قتلى وطلبت رحمة الرحيم على أولئكم الجرحى الذين خضبت بدمائهم أرض الوطن العزيز، وحملت حملة شعواء على مشروع صدقي ـ بيفن، وكشفت أكاذيبه وتضليله واتهمته صراحة بأنه المسئول عن الدماء التي تراق في الشوارع والجرائم التي ترتكب ضد المواطنين».

«وكان الخطاب حماسيًا عنيفًا قوبل بصيحات استنكار مشروع صدقي والسخط

على جرائمه، وبخاصة عدما اتهمت صدقي حقًا بأنه يطأطئ هامته خضوعًا لبريطانيا التي تحاول أن تفرض على مصر محالفة أبدية، هي الحماية بعينها والاستعمار بأشنع صورة».

«وأهبت بأعضاء وفد المفاوضة الذي شكله وفيهم أناس كان رأي الأمة فيهم حسنًا أن يفيقوا من سباتهم ويحاولوا إنقاذ ما بقى لهم من سمعة إن كان لديهم وطنية أو في نفوسهم حب لمصر التي غذتهم وأنبتتهم وجعلت منهم رجالًا معروفين».

«وعلى إثر نشر الخطاب تقدم سبعة من أعضاء هيئة المفاوضات فنشروا في الصحف بيانًا شديد اللهجة هاجموا فيه المشروع وأعلنوا عدم موافقتهم عليه فكان رد صدقي عليه أن حل هيئة المفاوضات وبقى وحده وجهًا لوجه مع الشعب بجميع طبقاته».

«وزاد الطين بلة أن أصدر الحاكم العام الإنجليزي للسودان تصريحات تناقض ما صرح به صدقي وكذبه في كل ما قاله بشأن السودان، واشتدت المظاهرات وظهر غضب الشعب في كل ناحية من البلاد».

(١١)

ونأتي إلى التأمل في معاهدة ١٩٣٦، وربما كان أفضل مقاربة لهذا التأمل أن نروي ما حدث حين تصدى الدكتور عبد العظيم رمضان لأحمد حسين حين زعم (في مقالات له نشرها في عهد الثورة) أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن أفضل المعاهدات، فقد ناقش الدكتور رمضان كل الجزئيات التي تثبت بوضوح أفضلية معاهدة ١٩٣٦، وأنهى حواره الشهير معه بالحديث عن النقطة الوحيدة التي يتفوق فيها مشروع معاهدة ١٩٣٠ على معاهدة ١٩٣٦ فاعترف بهذه الأفضلية، لكنه نبه إلى حقيقة أن مصر حصلت في المقابل ما عوض تنازلها عن هذه الجزئية:

«... بقى أن الأستاذ أحمد حسين يرى أن مشروع ١٩٣٠ هو أفضل من معاهدة ١٩٣٦، ولعله يشير في ذلك إلى أن المفاوضين المصريين في سنة ١٩٣٦ قد قبلوا التنازل في النصوص العسكرية عما وصلوا إليه في سنة ١٩٣٠، فوافقوا على إضافة حالة جديدة تلتزم فيها مصر بتقديم معونتها وتسهيلاتها لإنجلترا «عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها»، وكان مشروع ١٩٣٠ يشتمل على حالتين فقط هما حالة

الحرب، وحالة خطر الحرب، كما أنهم سمحوا بزيادة عدد القوات البريطانية إلى عشرة آلاف بدلًا من ثمانية آلاف، بما اقتضته هذه الزيادة من توسيع المنطقة التي تعسكر فيها القوات البريطانية».

«على أنه من المعروف أن الجانب المصري قد عوض عن هذا التنازل من جانبه بتنازل مقابله من الجانب البريطاني، وهو إلغاء الامتيازات الأجنبية، وهو تنازل أهم. الامتيازات الأجنبية، كما يعرف الأستاذ أحمد حسين جيدا، كانت عقبة في سبيل تقدم البلاد، وعدوانا محسوسا على سيادة الدولة، وكرامة الأمة، وقد أوجدت في البلاد تفرقة عنصرية بين الأجانب والمصريين كتلك التي توجد في جنوب أفريقيا، وبإلغائها تحررت مصر من القيود التي كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يسري على جميع المقيمين في مصر، وأصبح في إمكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة، وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة، كما حققت المساواة بين المصريين والأجانب لأول مرة منذ القرن التاسع عشر».

«وعلى ذلك فإن معاهدة ١٩٣٦ أفضل بكثير من أي مشروع معاهدة سابق (هكذا يقول الدكتور عبد العظيم رمضان)، وقد أتاحت لمصر، إلى جانب إلغاء الامتيازات الأجنبية، سحب جميع العسكريين البريطانيين من الجيش المصري، وإلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية، وخروج العنصر الأوروبي من البوليس، والاستغناء عن المستشارين الإنجليزيين القضائي والمالي، اللذين كانا يسيطران على وزارات العدل، والداخلية، والمالية، وأصبحت المسئولية عن أرواح الأجانب في مصر من وظائف الحكومة المصرية دون سواها، بعد أن كانت إنجلترا تنتحل لنفسها هذه المسئولية لتتذرع بها للتدخل في شئون البلاد، كما هيأت المعاهدة لمصر التمتع باستقلالها الخارجي إلى الحد الذي سمح لها باتخاذ موقف الحياد في حرب كوريا سنة ١٩٥٠، فكانت الدولة الوحيدة من خارج المعسكر الشيوعي التي تتخذ فيه هذا الموقف، وتبعتها في ذلك الهند!».

(١٢)

وقد أجاد مصطفى النحاس باشا نفسه تصوير الظروف التي وقعت فيها معاهدة

١٩٣٦ في مستهل خطابه الشهير الذي قدم به لأعضاء مجلس الشيوخ (١٩٥١) قراره الصائب بإلغاء المعاهدة، وهو يشير إلى ظروف توقيع هذه المعاهدة فيقول:

«عندما عقدت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، وكان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى، وكان الخلاف يستفحل يوما بعد يوم، بين دول المحور وبين بريطانيا العظمى وحليفاتها، وكان الاستعمار البريطاني من جهة أخرى جاثما على صدر مصر يماري في استقلالها وسيادتها، ويزعم لنفسه حق حماية الأجانب فيها، ويفرض سلطانه على أهم شئونها الخارجية والداخلية والمالية، فيعرقل نهضة البلاد وسيرها الحثيث لاستكمال استقلالها، وتبوء المركز اللائق لها في المجتمع الدولي».

«وكانت الامتيازات الأجنبية من جهة ثالثة تعبث بسيادة مصر المالية والقضائية والإدارية، وتهدر كرامة المصريين، وتعوق تقدمهم في كل ناحية من نواحي النشاط الوطني».

«وكان الإنجليز من جهة رابعة قد استغلوا فرصة مقتل السردار في سنة ١٩٢٤ فقطعوا كل علاقة عملية بين مصر والسودان بإخراج الجيش المصري من أرضه، والموظفين المصريين من إدارته».

«وكان جيش مصر من جهة خامسة في أمسّ الحاجة إلى التحرر من إشراف الإنجليز والحصول على ما يلزمه من تدريب وتجهيز للنهوض بمهمته الجليلة الشأن في الدفاع عن حياض الوطن».

«في هذه الظروف، وتحت ضغط هذه العوامل المادية والأدبية اضطرت مصر إلى توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ لتعالج أخطار الحرب العالمية الثانية وشرورها، ولتواجه نتائجها كدولة مستقلة معترف بسيادتها، وتتخلص من عار الامتيازات الأجنبية، ومن آثارها المهلكة، ولتعيد علاقتها من الناحية العملية بالسودان، وهو شطر الوطن الجنوبي، وتشرع على الفور في إعداد الجيش المصري وتدريبه، وتزويده بالأسلحة والمهمات وفقا لتعهدات الحكومة البريطانية في المعاهدة ليصبح هذا الجيش في أقرب وقت ممكن قادرا على الحلول محل العدد المحدود من القوات البريطانية

الذي سمحت المعاهدة لبريطانيا بوضعه في منطقة قناة السويس، وبذلك تتخلص مصر نهائيا من كل أثر للاحتلال البريطاني».

....

وهكذا فإنه لم يكن من سبيل من وجهة نظر النحاس، وفي ظل توازن القوى الموجودة على الساحة الدولية سوى عقد تسوية مع الإنجليز تكسب فيها مصر شيئا، وتسد الطريق في ذات الوقت أمام المد الفاشي.

(١٣)

أما هيئة المفاوضة التي تولت المفاوضات مع البريطانيين من أجل ما عُرف بعد ذلك بمعاهدة ١٩٣٦ فقد كانت على النحو التالي:

«مصطفى النحاس رئيسًا، محمد محمود، إسماعيل صدقي، عبد الفتاح يحيى، واصف بطرس غالي، الدكتور أحمد ماهر، علي الشمسي، عثمان محرم، محمد حلمي عيسى، مكرم عبيد، حافظ عفيفي، محمود فهمي النقراشي، أحمد حمدي سيف النصر.. أعضاء».

وهكذا كان سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة ومنهم الرئيس من الوفد، وكان لكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد، على حين كان هناك ثلاثة من المستقلين.

«أما هيئة المفاوضة البريطانية فكانت مؤلفة من السير ميلز لامبسون المندوب السامي البريطاني في مصر يعاونه كل من: الأميرال السير وليم فيشر قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط، واللفتننت چنرال السير چورچ وير القائد العام للقوات البريطانية في مصر وقتئذ، ومارشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام قائد قوات الطيران البريطانية في الشرق الأوسط، والمستر كيلي مستشار دار المندوب السامي، والمستر سمارت السكرتير الشرقي بها».

«وبدأت المفاوضات في القاهرة يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بقصر «الزعفران» ـ الذي تشغله جامعة عين شمس الآن ـ ثم استمرت في الإسكندرية منذ أواخر يوليه بقصر

«أنطونيادس»، وانتهت بوضع مشروع المعاهدة التي وقعت بوزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦.

(١٤)

وقد تم تصديق البرلمان على المعاهدة على النحو التالي:

- دعي البرلمان بمجلسيه إلى عقد اجتماع غير عادي في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ للنظر في مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة.
- وافق مجس النواب على مشروع القانون بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ٢٠٢ صوت ومعارضة ١١ صوت.
- ووافق عليه مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ١٠٩ أصوات ومعارضة سبعة أصوات.

(١٥)

ونأتي إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وهو القرار الشجاع الذي اتخذه الوفد بقيادة النحاس في ١٩٥١ حين أدرك مدى الحاجة إليه.

وربما كان من المفيد هنا أن نبدأ بالإشارة إلى ذلك الرجاء الشهير الذي تقدم به حسن يوسف للمؤرخين أن يتحروا الحقيقة فيما يسجلونه، ويروونه ومن تجاهلهم لدور الملك فاروق في تعضيد قرار الوفد في ١٩٥١ الخاص بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان الأجدر بحسن يوسف أن يتأمل في هذا الرجاء وموضوعه ليكتشف أن المؤرخين لم يخطئوا فيما توصلوا إليه، إذ لم تكن الوثائق متاحة أمامهم، كما أن الأجواء لم تكن تدل على الحقيقة التي يشير إليها حسن يوسف على نحو ما أثبتها هو، ولكننا مع هذا نثبت نص حسن يوسف بما فيه من عفة اللفظ، ونبل الهدف:

«... أتوجه (في ختام هذا الفصل) بالرجاء إلى السادة المؤرخين والكتّاب أن يستعينوا فيما يكتبونه بالوثائق الرسمية أو شبه الرسمية، فإن اختلفت مع وجهة نظرهم كان لهم الحق في تفنيدها إثباتا للرأي والرأي الآخر.. فكتابة التاريخ أمانة في أعناقنا نؤديها كاملة إلى جيلنا الحاضر وإلى الأجيال المقبلة، فإذا أعوزتنا الأسانيد الرسمية لنصل إلى الحق فلا أقل من أن نستعين بالمنطق».

وبعد هذه الجملة العمومية يردف حسن يوسف بذكر المثل الذي يريد التحدث عنه فيقول:

«قال أحدهم وهو يفاخر بأن الفضل في إلغاء المعاهدة يرجع إلى الوفد، وأن الوزارة ضحكت على الملك، وانتزعت منه التوقيع على مراسيم الإلغاء، لأنه لم يكن موافقا على هذا الإجراء».

«ولي أن أتساءل بعد إيضاح المراحل التي مرت بها تشريعات الإلغاء: متى وكيف انتزعت موافقة الملك؟ في المرحلة الأولى عرض النحاس باشا على الملك يوم ١٩ سبتمبر مبدأ الإلغاء، وفي المرحلة الثانية يوم ٢٠ منه قمت بعرض التفاصيل فوافق عليها الملك وأبلغت الموافقة إلى رئيس الحكومة، وفي المرحلة الثالثة وقع الملك على مراسيم الإلغاء يوم ٧ أكتوبر بإحالتها إلى البرلمان، وبعد موافقة مجلس النواب والشيوخ صدق الملك على التشريعات وأصدرها يوم ١٥ أكتوبر».

«ففي أي مرحلة حصل الانتزاع؟ وإذا حدث مرة فهل يتكرر مثنى وثلاث ورباع؟».

ثم يردف حسن يوسف هذه المعلومات المرتبة بقوله:

«وإذا كان في قولي ما يشبه التحيز فإني أستشهد بأستاذنا الكبير الدكتور وحيد رأفت، وهو عالم لا يرقى الشك إلى حياده، وكان مستشارا للرأي في وزارة الخارجية، فهو عندما طلب إليه الوزير إعداد مشروعات القوانين لإلغاء المعاهدة سأله عن موافقة السراي.. فأجابه الوزير بأن لدينا موافقة الملك على هذا الإجراء».

«وسواء كان إلغاء المعاهدة عملا جليلا أو عملا ضئيلا فأمره متروك لحكم التاريخ، بيد أن الأحداث التي ترتبت عليه لها نتائج بالغة الأثر في تاريخ مصر المعاصر».

(١٦)

وربما كان من واجبنا أن نشير هنا إلى حقيقة مهمة وهي أن مقصد الكاتب الذي أشار إليه حسن يوسف لم يكن متعلقًا بكل هذه الخطوات وإنما كان متعلقًا بالمبدأ نفسه، أما كل ما بعد هذا فقد كانت موافقة الملك المبدئية قد حسمته.

وليس من شك في أن حسن يوسف (على الرغم من مركزه كرئيس للديوان

بالنيابة) كان بعيدا إلى حد ما عن المؤامرات التي كانت تريد دفع الملك إلى التآمر على وزارة الوفد حتى لا يكون لها وجود أصلا في الوقت الذي ألغت فيه المعاهدة أو اعتزمت هذا الإلغاء، ونحن نقرأ في مصادر أخرى أن الملك استشار الهلالي باشا على سبيل المثال فأشار عليه بما معناه أن الوزارة لن تقدم على هذه الخطوة... إلخ، وبوسع القارئ أن يراجع مذكرات عبد الفتاح حسن، وإبراهيم فرج، وكريم ثابت، وصلاح الشاهد، وقد تناولناها جميعًا في سلسلة مدارساتنا للمذكرات في كتبنا «في رحاب العدالة» و«على مشارف الثورة» و«في كواليس الملكية».

(١٧)

ونحن نرى كريم ثابت يشيد بحنكة النحاس في ختام الحديث عن آخر جولة من المباحثات المصرية ـ الإنجليزية التي سبقت قرار إلغاء المعاهدة ، وكان النحاس قد حذر وزراءه في بداية المفاوضات ألا يفرطوا في التفاؤل وألا يعولوا كثيرًا على آمالهم من الإنجليز فإذا بالزمن يثبت صدق توقع النحاس:

«... وعلى هذا الأساس أقول إنه ما كادت المباحثات تبدأ حتى أخذت تتعثر، وحتى بدا للمشتركين فيها من الجانب المصري أن النصيحة التي أسداها إليهم النحاس كانت في محلها!».

«وحدث في خلال وجود (الدكتور محمد) صلاح الدين في الخارج، وقبل ذهابه إلى لندن واجتماعه بالمستر بيفن، أن نشرت بعض الصحف المصرية تصريحا لإبراهيم فرج وزير الخارجية بالنيابة قال فيه إن الذين سبقونا قالوا إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت غير ذات موضوع، وأنا أقول إنها ملغاة، وإنه لم يبق سوى أن يصدر البرلمان التشريع الذي يجعل هذا الإلغاء حقيقة قانونية بعدما أصبح في نظر الشعب والحكومة حقيقة فعلية!».

«وقال إبراهيم فرج في هذا التصريح كذلك: إن إنجلترا هي التي خلقت إسرائيل بالاشتراك مع أمريكا، ومنعت وصول الأسلحة والذخيرة إلى مصر مخالفة بذلك معاهدة ١٩٣٦ التي يتشدقون بها، فاضطرت مصر أن تشتري الأسلحة والذخيرة من السوق السوداء في الخارج».

«فلما ذهب صلاح الدين إلى لندن وقابل بيفن، شكا وزير الخارجية البريطانية من ترديد الكلام حول إلغاء المعاهدة، وطلب من صلاح الدين أن تتعهد الحكومة المصرية بألا تلغي المعاهدة، وألا تهدد بإلغائها، ثم قال: «وعندئذ تجري المفاوضات!».

«واتصل صلاح الدين بعد المقابلة بالنحاس تليفونيا، وأعلمه بحديثه مع بيفن، فأيده في موقفه وقال له إنه لا يمكننا أن نخرج على تعهداتنا للبرلمان بحال ما!».

«وانتهت اتصالات صلاح الدين في لندن من غير أن تؤدي إلى نتيجة مرضية».

«ثم توفي بيفن وتقلد المستر موريسن وزارة الخارجية البريطانية».

«وعلى أثر وفاة بيفن «تقلص الأمل» ـ على حد تعبير إبراهيم فرج في حديث له معي ـ عن تلك المباحثات».

(١٨)

وفي مقابل رواية حسن يوسف فإن إبراهيم فرج ينفي تماما أن يكون النحاس باشا قد استشار الملك في إلغاء المعاهدة على نحو ما ذكر حسن يوسف في مذكراته، ويروي إبراهيم فرج ذكرياته عن إلغاء المعاهدة فيقول:

«النحاس لم يستشره (أي الملك فاروق).. إنما أبلغه به كأمر واقع. وفي يوم إلغاء المعاهدة كنا في مدينة الإسكندرية.. فاستدعى النحاس باشا حسن يوسف يوم ٧ أكتوبر وأبلغه أن هناك مراسيم مهمة جدا يريد من الملك أن يوقع عليها.. وطلب منه أن يرسلها قبل الساعة الخامسة من اليوم التالي إلى مقر مجلس الوزراء في بولكلي.. وكان حسن يوسف وطنيا حقًّا ورحب بها، وقابل النحاس باشا وأثنى على وطنيته ثناء كبيرا.. وقال له النحاس باشا:

«يجب أن أسترعي نظرك بأن المراسيم يجب أن تأتي من عند الملك قبل اجتماع البرلمان.. وإذا تأخرت فسأقول في الاجتماع بأنها لم ترد من عند الملك ولم يوقعها».

(١٩)

ويردف إبراهيم فرج معقبا على الرواية المنسوبة إلى حسن يوسف باشا والقائلة بأن إلغاء المعاهدة كان بناء على اتفاق النحاس مع الملك ويقول:

«ولقد عجبت أشد العجب مما كتبه حسن يوسف في مذكراته بأن إلغاء المعاهدة كان باتفاق مسبق مع الملك.. وهذا غير صحيح إطلاقا.. وربما اختلط الأمر عليه بما كان يرد في خطب العرش من إشارة إلى نية الحكومة في اتخاذ إجراء حازم بالنسبة لتسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا بخصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ وضرورة تعديلها بما يحقق الجلاء الناجز، وإقرار وحدة مصر والسودان».

«والثابت تاريخيا أن النحاس باشا عندما استدعى حسن يوسف قبل عرض المراسيم على المجلسين بأربع وعشرين ساعة، حذره تحذيرا شديدا صريحا من أن يفشي هذا السر إلى أي أحد، وأن يرجو جلالة الملك بأن يحتفظ به أيضًا. وقال له:

«وأرجو ألا تعتبر هذا تهديدا.. وسأفهم تماما إذا وصل الخبر إلى السفارة البريطانية سيكون مصدره السراي وأنت تعلم من أقصد: إلياس أندراوس، وفي هذه الحالة سيكون لي شأن آخر».

(٢٠)

ويقول إبراهيم فرج أيضًا:

«وفي موضع آخر من مذكراته يذهب حسن يوسف إلى القول بأن النحاس باشا كان على موعد مع الملك يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥١، وأنه في تلك المقابلة أبلغه بنية الحكومة في إلغاء المعاهدة، والحقيقة التي أعلمها علم اليقين.. هي أن الزيارة كانت بهدف التعديل الوزاري الأخير الذي عين فيه كل من عبد المجيد عبد الحق وحسين الجندي وزيرين».

«وهذا ما حدث في المقابلة.. ولم يدر فيها حديث قط بشأن إلغاء المعاهدة».

(٢١)

ومن المهم أن نكرر هنا ما أشرنا إليه في كتابنا «على مشارف الثورة» من أن كريم ثابت (على الرغم من علاقته بالإنجليز) لم يتورط في أقوال من قبيل ما قال به حسن يوسف من أن الملك كان هو الذي أوحى إلى النحاس باشا بإلغاء المعاهدة، وعلى العكس من ذلك فإنه فكر بصوت عالٍ في حقيقة موقف الملك، وقد طرح كريم ثابت أسئلة أجاب عليها بذكاء، وإن لم يلجأ إلى حسم القضية:

- «هل كان فاروق يريد أن يخرج الإنجليز من منطقة قناة السويس؟».
- «أم كان يريد إلغاء المعاهدة المصرية ـ الإنجليزية التي عقدت في سنة ١٩٣٦؟».
- «أم كان يريد عدم إلغائها؟».

ويجيب كريم ثابت على أسئلته بنفسه فيقول:

«وأبادر فأعترف بعجزي عن الرد على هذه الأسئلة».

....

....

وبعد عشر صفحات من التحليل يلخص كريم ثابت وجهة نظره في طبيعة هذه العلاقة فيقول:

«وقد اكتشفت ذلك حينما بدأت أستنتج أنه يود في قرارة نفسه ألا يجلو الإنجليز عن قاعدة قناة السويس!».

«ومتى بدأ هذا الاستنتاج؟».

«بدأ من اللحظة التي سمعته يقول فيها لأول مرة: إن الذين يحاربونني لا يعلمون أنه بمجرد ظهور بوادر ثورة سيكون الإنجليز في القاهرة في أقل من ساعة!».

....

«فبينما كان يؤكد للإنجليز أنه مخلص في صداقته لهم وموال لمعسكرهم، وأنه يتعهد لهم بأن مصر ستقف في صفهم في كل وقت، بل بينما كان يسأل المارشال «سليم» هل يفكرون جديا في الجلاء عن قناة السويس، كان من جهة أخرى يبلغ النحاس أنه ليست له توجيهات معينة في مباحثاتهم مع الإنجليز، وأنه يترك للوزارة أن تتبع خير الخطط الكفيلة بتحقيق الأماني الوطنية!».

«وقال فاروق لنفسه إنه إذا تعثرت المباحثات، وفشلت، تحققت أمنيته «السرية» في ألا يغادر الإنجليز منطقة القناة، ولم تستطع الوزارة الوفدية أن تدعي أنه لم يؤيدها في خطتها وجهودها،أما إذا نجحت المباحثات فنجاحها سيجئ حتما نتيجة لتفاهم الجانبين، وفي هذه الحالة يستغل نجاحها عند الفريقين، ويفوز بثناء الطرفين!».

«ولكنه لم يحسب حساب الاحتمال الثالث وهو أن تعمد الوزارة في حالة عدم الاتفاق مع الإنجليز، إلى إلغاء المعاهدة!».

....

....

وبعد خمس صفحات أخرى يؤكد كريم ثابت على هذا المعنى ويقول :

«وروى إلياس أندراوس فيما بعد أن الملك أوفده في تلك الساعة إلى بعض أصدقائه الإنجليز يستشيرهم في المسلك الذي يحسن به أن يسلكه بعدما وضعته الوزارة أمام الأمر الواقع، فقالوا إنه لم يبق أمامه سوى طريق واحد، وهو أن يمضي المراسيم!».

«هذا ما رواه لي أندراوس وليس عندى ما يؤيده أو ينفيه».

(٢٢)

وقد تصدى إبراهيم فرج لحسن يوسف أيضًا في قضية أخرى تتعلق بإلغاء المعاهدة والآثار المترتبة عليها:

«وما دمنا نتعرض لما قاله حسن يوسف في مذكراته بهذا الخصوص، فيهمني أيضًا أن أشير إلى أن ما ذكره بخصوص لقب ملك مصر والسودان وامتناع بعض الدول عن الاعتراف به».

«فالذي حدث أنه في منتصف نوفمبر أو في العشرين منه.. أن جاء بعض السفراء للقائي وكنت وزيرا للخارجية بالنيابة نظرا لسفر محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية إلى اجتماع للأمم المتحدة.. وقد رفضت لقاءهم لأن أوراق اعتمادهم كانت مقدمة إلى ملك مصر فقط متجاهلا للقب الجديد الذي أقره البرلمان تعديلا للمادة ١٥٩، ١٦٠ من دستور سنة ١٩٢٣».

«وبطبيعة الحال رفضت السراي قبول أوراق اعتماد لا تقدم إلى اللقب الدستوري الجديد وهو ملك مصر والسودان واضطروا إلى الرجوع إلى حكوماتهم التي أقرت الوضع الجديد واستبدلوا بأوراق الاعتماد أوراقا أخرى باللقب الجديد فيما عدا البرتغال التي كان يحكمها الطاغية سالازار.. وهؤلاء السفراء يمثلون اليونان وهولندا وإيطاليا والبرتغال».

وقد حرص إبراهيم فرج فيما رواه من مذكرات على أن يرد على الدعاوى القائلة بأن حكومة الوفد لم تستعد لإلغاء المعاهدة، وتصدى لهذه المقولة بأن ذكر قصة اجتماع للوفد مع هذه القيادات التي زايدت على موقف الوفد:

«ماذا يراد بالقول إن الحكومة لم تستعد؟».

«هذه النغمة انكشفت عندما اجتمع معنا بعض زعماء الأقليات وبعض الأشخاص ممن كان يهمهم حرب الإنجليز، ونقلوا هذه العبارة في الحوار الذي دار بيننا وبينهم في وزارة الداخلية».

«ويحدد إبراهيم فرج هؤلاء الأشخاص بالاسم وهم: «أحمد حسين وصالح حرب، ومرشد الإخوان المسلمين حسن الهضيبي وعزيز المصري وغيرهم.. هؤلاء الزعماء الذين جلسوا معنا لنأخذ رأيهم فيما يجب عمله ونناقشهم فيه.. فكانت الكلمة الأولى والسؤال الأول على ألسنتهم جميعا».

«... هؤلاء الناس المفترض أن يكونوا فدائيين على حسب ما كانوا ينشرون في صحفهم ويقولون في خطبهم هم أنفسهم يسألوننا عن خطتنا في محاربة الإنجليز؟ فطبعا كان جوابنا أن الخطة جاهزة وهي أن الشعب المصري كله مجند لضرب الإنجليز في القنال لأننا أبحنا حمل السلاح في هذه المنطقة دون قيد أو شرط ليتمكن الشعب من محاربة الإنجليز. منعنا التموين عن الإنجليز منعا باتا.. أخرجنا العمال من العمل في المعسكرات».

«إن الهجوم الذي شنوه علينا كان خطوة للتخلص من الوفد وللتخلص من الحياة الدستورية في مصر».

«بعد إلغاء المعاهدة جمعناهم لنتناقش معهم ويساعدونا.. لكننا لم نجد من هؤلاء إلا روح التخاذل، واتضح أنهم يريدون ضرب الوفد لحساب الملك».

(٢٣)

وقد صور النحاس (في خطابه الشهير الذي قدم به لمجلس الشيوخ قراره بإلغاء المعاهدة) الظروف التي نشأت بقيام الحرب العالمية ثم انتصار الحلفاء في الحرب

العالمية الثانية، وما تستتبعه هذه الظروف من نظرة أخرى إلى العلاقات المصرية ـ البريطانية وإلى المعاهدة نفسها:

....

....

«ثم حل الخطر المرتقب، وقامت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩، وقدمت مصر لبريطانيا العظمى وحلفائها أجلّ الخدمات، وأنفع المساعدات، واشتركت معهم في احتمال أفدح التضحيات، وكان لمعونتها أثر فعال في كسب الحرب كما اعترف بذلك الكثير من رجالات بريطانيا الرسميين.. عسكريين ومدنيين كاللورد ألكسندر، ومستر تشرشل، ومستر إيدن، ومستر بيفن».

«وبانتصار الأمم المتحدة في الحرب تغيرت الظروف الدولية التي عقدت فيها معاهدة ١٩٣٦ تغيرا كاملا، فقد خرجت دول المحور التي عقدت هذه المعاهدة لمواجهة خطرها منهزمة شر هزيمة، وقضى قضاء مبرما على قوتها العسكرية، وبالتالي على الخطر الذي كان ماثلا عند إبرام معاهدة ١٩٣٦».

«ومن جهة أخرى اعتبرت الدول المنتصرة نفسها كتلة متحدة، اشترك جميع أعضائها في وضع النظام الدولي الشامل الذي يرتب علاقات الشعوب بعضها ببعض».

«وبذلك لم يقتصر الأمر على انتفاء الخطر الذي كان يتهدد مصر من ناحية دول المحور، بل انتفى في الواقع كل خطر يتهددها من أية ناحية أخرى».

«وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة المعقود في سان فرانسيسكو في يونيو سنة ١٩٤٥ وافيا بالغرض من هذه الناحية، قائما في الوقت نفسه على أسس جديدة في المعاملات الدولية تختلف تمام الاختلاف عن الأسس التي قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦».

«فهو يحرم الحروب كوسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية، ويوجب فض هذه المنازعات بالوسائل السلمية، ويحظر كل اعتداء على استقلال الدول الأعضاء ووحدة أراضيها، ويقرر حق الشعوب في تقرير مصيرها، وينص على المساواة التامة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، كما ينص على أنه إذا تعارضت التزامات أعضاء

الأمم المتحدة المترتبة على الميثاق مع التزاماتهم المترتبة على أي اتفاق دولي آخر وجب تغليب التزاماتهم المترتبة على الميثاق».

(٢٤)

وقد لخص النحاس باشا (في بيانه عن إلغاء المعاهدة) بإنصاف شديد الجهود التي بذلتها وزارات صدقي والنقراشي من أجل دفع البريطانيين إلى الوفاء بعهودهم، وإن لم يعن هذا أنه كان موافقًا على الأسلوب الذي سلكته هذه الوزارات في المفاوضات وما حولها:

«ونظرا لإجماع الشعب المصري على المطالبة بحقه الكامل في جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا عن مصر والسودان ووحدتهما تحت التاج المصري دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ لكي تستبدل بها معاهدة جديدة تتمشى أحكامها مع الأحوال الدولية الجديدة».

«واستمرت هذه المفاوضات من أوائل إبريل إلى أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٦، وانتهت إلى مشروع صدقي ـ بيفن الذي اختلف الطرفان المتفاوضان على تفسير البروتوكول الملحق به عن السودان، والذي وقف الأمر عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين، إذ تجلى إجماع الرأي العام في مصر على رفضه لقصوره عن تحقيق المطالب الوطنية».

«وفي ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ رفعت الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين بريطانيا العظمى إلى مجلس الأمن طالبة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا، وإنهاء النظام الإداري القائم بالسودان، فعقد مجلس الأمن للنظر في هذا النزاع إحدى عشرة جلسة بين ٥ أغسطس و١٠ سبتمبر ١٩٤٧، ولكنه عجز عن إصدار أي قرار في شأنه، إذ لم يحصل أي مشروع من مشروعات القرارات التي قدمت في هذا الشأن على الأغلبية اللازمة».

«وقد اشتركت جميع المشروعات في مطالبة طرفي النزاع باستئناف المفاوضات

المباشرة لتسويته بالاتفاق بينهما، ثم قرر الرئيس (أي رئيس مجلس الأمن) الاحتفاظ بالنزاع في جدول أعمال المجلس، وانتهى الأمر عند هذا الحد».

«ثم تبادلت الحكومة المصرية مع إدارة السودان من جهة، ومع الحكومة البريطانية من جهة أخرى رسائل كثيرة بشأن الإصلاحات الإدارية والتشريعية في السودان، وتلت ذلك محادثات في هذا الشأن بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطاني بدأت في ٦ مايو وانتهت في ٢٨ مايو ١٩٤٨، ولكن جميع هذه المكاتبات والمحادثات منيت بالفشل، ولم يستطع الطرفان الاتفاق حتى في هذا النطاق المحدود الذي لم يتناول بحث الوحدة بين مصر والسودان».

(٢٥)

ثم انتقل النحاس (في خطابه أمام مجلس الشيوخ) إلى الحديث عن موقف وزارته القائمة بالحكم منذ يناير ١٩٥٠ فأكد على اهتمامها منذ يومها الأول بوضع حد للوضع الذي ضج منه الوطنيون المصريون:

«وفي شهر يناير سنة ١٩٥٠ أجريت في مصر الانتخابات العامة فأسفرت عن تولية الحكومة القائمة، وقد تجلى في هذه الانتخابات من جديد إجماع الشعب المصري على مطالبه الوطنية، فنوهت الوزارة بهذا الإجماع المنقطع النظير في خطاب العرش الذي افتتحت به الدورة الأولى للهيئة النيابية العاشرة من دورات انعقاد البرلمان المصري إذ جاء فيه:

«لقد أجمعت الأمة إجماعا لا يشذ عنه أحد من أبنائها على وجوب تحرير وادينا، مصره وسودانه، من كل ما يقيد حريته واستقلاله، ليسترد مجده القديم، ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية، ولن تفتر حكومتي في بذل أصدق الجهود وأقصاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه، وتصان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث أو اعتداء».

«وشرعت الـوزارة على الفور في إنجاز ما وعدت به ورأت أن تكون أولى خطواتها في هذا السبيل محاولة الاتفاق مع الإنجليز فدخلت معهم في سلسلة طويلة

من الاتصالات والمحادثات لعلهم يقتنعون بالحجة، وينزلون على حكم الحق، وتعددت الاتصالات، وطالت المحادثات، وتذرعت الوزارة بالحكمة والصبر فلم تتعنت ولم تتعجل، بل واجهت المشاكل مواجهة واقعية، وعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التي لا يمكن التحول عنها، وبين الملابسات الدولية التي يتعلل بها الإنجليز، ولكن شيئا من ذلك لم يفلح في صرفهم عن عنتهم وإقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر إذا شاءوا حقًّا أن يحتفظوا بصداقتها».

«فلم تجد الحكومة والحالة هذه بدا من أن تعلن في خطاب العرش الذي ألقي في البرلمان المصري يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه لا مناص من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وأن الحكومة ماضية دون تردد أو إبطاء في تحقيق الأهداف الوطنية، ولن تترك وسيلة إلا اتخذتها للوصول إلى غايتها بفضل تأييد البرلمان وعون الأمة ويقظتها، وفي طليعة هذه الوسائل إعلان إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وما يتبع ذلك من إعلان إنهاء اتفاقيتي ١٦ يناير و١٠ يونيو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائي في السودان».

«ثم استمرت المحادثات وقصد وزير الخارجية إلى لندن حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا، وانتهت هذه المباحثات في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بأن قرر وزير الخارجية البريطانية أنه عرض على مجلس الوزراء بصفة شخصية محضة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديدة لمشكلة الدفاع فكلف المجلس مستشاريه أن يقوموا على الفور ببحث هذه المقترحات، وهو يرجو أن يتمكن من الإفضاء إلى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لطريقة العلاج المذكورة في أواسط يناير ١٩٥١، وفي أسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ».

«ولكن المقترحات الموعودة لم تصل إلى الحكومة المصرية إلا في ١١ إبريل سنة ١٩٥١، أي بعد التاريخ المضروب بثلاثة أشهر، وقد جاءت مع ذلك أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب المصرية».

«وفي ٢٤ إبريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برفض هذه المقترحات في جملتها وتفصيلاتها مقدمة من جانبها مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر

والسودان، ووعد الجانب البريطاني بدراسة هذه المقترحات المضادة والرد عليها، ولكن رده لم يصل إلا في ٨ يونيو سنة ١٩٥١».

«ثم استؤنفت المحادثات ودار البحث فيها عن السودان».

(٢٦)

وانتقل النحاس باشا إلى الأحداث السابقة مباشرة على قرار الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وهي أحداث أثبتت للوفد ضرورة اللجوء إلى مثل هذا الحل الحاسم لقطع دائرة التسويف التي آثر البريطانيون اللجوء إليها:

«... وبينما هي سائرة تتعثر، ألقى وزير الخارجية البريطانية بيانه المعروف في مجلس العموم البريطاني يوم الاثنين ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١، يعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السلم بحجة القرارات الدولية، ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري بحجة استطلاع مشيئة السودانيين».

«وقد جاء هذا البيان ناطقا بعمق (الهوة) التي تفصل بين الطرفين لإصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة، سياسة ادعاء المسئوليات، وانتحال التبعات، ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات».

«وفي ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على هذا البيان ببيانه الذي ألقاه في مجلسي البرلمان المصري وقال فيه: إن وزير الخارجية قد أغلق بتصريحاته الأخيرة في مجلس العموم باب المحادثات، ولكن وزير الخارجية البريطانية بعث إليَّ في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ برسالة شخصية ينفي فيها أنه أغلق باب المباحثات ويقول إنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا لعلاج مسائل الدفاع فرددت عليه مبينا الأسباب التي من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابه في مجلس العموم البريطاني قد أغلق باب المباحثات، وأضفت أن جلاء القوات البريطانية ليس إلا شطرا للقضية المصرية، وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، وأن الشطرين كل لا يتجزأ، وأن الأسس التي بني عليها خطاب سعادته فيما يتعلق بالسودان كافية وحدها لإغلاق باب المحادثات».

«فالموقف إذًا من هذه الناحية لم يتغير في شيء بعد رسالته الشخصية، ومع ذلك فلن يعدل اغتباطي (شيء) إذا وصلت مقترحاته المشار إليها في الوقت المناسب ووجدت فيها الحكومة المصرية من الشواهد العملية على احترام حقوق مصر الوطنية ما يدعوها إلى مراجعة الموقف».

«أرسل هذا الرد في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ولم تصل هذه المقترحات حتى الآن، ولكني تلقيت من وزير الخارجية البريطانية في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى يقول فيها: إنه لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخا لإرساله مقترحاته، ولكنه يتوقع أن يكون ذلك في موعد قريب، وهو يرجو أن يستطيع كذلك في القريب تقديم مقترحات جديدة عن مستقبل السودان تكون مقبولة لدى الحكومة المصرية كأساس لاستئناف المباحثات».

«وقد كلفت سعادة السفير البريطاني الذي حمل إليَّ هذه الرسالة أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مرتبطة بإعلان خطتها في البرلمان قبل فض دور الانعقاد الحالي في أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير، فلا معنى والحالة هذه أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل هذا التاريخ».

(٢٧)

وقد نبه النحاس باشا إلى عدد من الحقائق الاستراتيجية في النزاع المصري ـ البريطاني، مشيرا إلى أهمية عامل الوقت، وإلى أن البريطانيين قد استغلوه لمصلحتهم:

«... هذا هو تاريخ المحادثات حتى الآن، وغني عن البيان أن الجانب البريطاني لا يخسر شيئا من كل هذا التأخير والتطويل، فالاحتلال قائم في منطقة قناة السويس وفي السودان، والحكم البريطاني يواصل مساعيه في الجنوب لفصل السودان عن مصر تحت ستار الحكم الثنائي».

«أما مصر فقد أصبح من المستحيل عليها أن تصبر أكثر مما صبرت، وتطاول أكثر مما طاولت، وتواصل هذه المحادثات التي امتدت حتى الآن أكثر من ستة عشر شهرا، ثم إن هذه المحادثات ليست إلا حلقة أخيرة في سلسلة المحاولات التي بذلتها مصر

دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لنيل حقوقها الوطنية، وإقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترامها، وكف العدوان عنها».

«من أجل ذلك أرى لزاما عليّ وقد امتد دور الانعقاد الحالي إلى أحد عشر شهرا، حتى كاد أن يتداخل في دور الانعقاد المقبل أن أعلن في مجلسكم الموقر أن الحكومة المصرية تعتبر الوقت المناسب الذي نوهنا عنه في ردنا على رسالة مستر موريسون الشخصية وقيدنا به وصول المقترحات الجديدة التي وعد بها قد فات وانقضى، وأن المحادثات التي كانت جارية بين الحكومتين قد قطعت بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها».

«وما دام السعي المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله، فقد آن الأوان لأن تفي حكومتكم بالوعد الذي قطعته على نفسها في خطاب العرش الأخير فتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، واتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان».

(٢٨)

وقد حرص النحاس باشا في خطابه في مجلس الشيوخ على أن يقدم بيانا تاريخيا بالسوابق التي سجلها التاريخ لإلغاء المعاهدات على نحو دقيق:

«لقد جادل الإنجليز في حق مصر في إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ الدولية من جانب واحد، كما تتبينون حضراتكم مما يلي:

١. في سنة ١٨٧١ ألغت روسيا القيصرية معاهدة باريس المعقودة في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ بشأن حيدة البحر الأسود.

٢. في سنة ١٨٨٤ ألغت الولايات المتحدة الأمريكية المعاهدة الإنجليزية ـ الأمريكية التي عقدت في ١٩ إبريل سنة ١٨٥٠ الخاصة بإنشاء قناة بحرية في أمريكا الوسطى.

٣. في ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ألغت فرنسا كنكوراتو ١٥ يوليو سنة ١٨٠١ المعقود بينها وبين البابا.

٤. في ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة برلين المعقودة في سنة ١٨٧٨ بأن ضمت إليها البوسنة والهرسك.

٥. في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ألغت بلغاريا معاهدة برلين بإعلانها بأنها دولة حرة مستقلة.

٦. في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ألغت تركيا نظام الامتيازات الأجنبية بمقتضي الالتزامات الدولية.

٧. في سنة ١٩١٩ ألغت الصين معاهدتي ١٩١٣ و١٩١٥ مع روسيا ومنغوليا.

٨. بين سنة ١٩١٧ ـ ١٩٢٤ ألغت الحكومة السوفيتية المعاهدات السياسية والاقتصادية التي كانت حكومة روسيا القيصرية قد أبرمتها.

٩. بين سنة ١٩٢٦ ـ١٩٢٨ ألغت الصين المعاهدات غير المتكافئة التي كانت طرفا فيها.

١٠. في سنة ١٩٣٢ أوقفت فرنسا دفع ديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة بمقتضي اتفاق ٢٩ إبريل سنة ١٩٢٦.

١١. في نوڤمبر سنة ١٩٣٣ ألغت دولة أيرلندا الحرة المعاهدة الإنجليزية ـ الأيرلندية المعقودة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١.

١٢. في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ألغت بولونيا التزاماتها الدولية الخاصة بحماية الأقليات.

١٣. في ١٦ مارس سنة ١٩٣٥ ألغت ألمانيا الجزء الخامس من معاهدة فرساي.

١٤. في مارس سنة ١٩٣٦ ألغت ألمانيا معاهدة لوكارنو.

١٥. في أول إبريل سنة ١٩٣٦ ألغت النمسا الجزء الخامس من سان جرمان.

١٦. في ديسمبر سنة ١٩٣٨ ألغت الحكومة اليابانية معاهدة الدول التسع الموقعة في واشنطن بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ الخاصة بالمبادئ الواجب اتباعها، والمواقف الواجب اتخاذها نحو الصين.

١٧. في يونيو سنة ١٩٣٩ ألغت ألمانيا التصريح الألماني البولوني الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ الخاص بعدم الالتجاء إلى القوة.

١٨. في يونيو سنة ١٩٣٩ ألغت ألمانيا الاتفاق البحري المعقود بينها وبين إنجلترا في ١٨ يونيو ١٩٣٥.

وفي نهاية هذا الإحصاء التاريخي الدقيق أشار النحاس إلى أن هذه أمثلة كثيرة متفاوتة التاريخ والظروف والأسباب على سوابق إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد.

(٢٩)

ثم انتقل النحاس باشا إلى بيان الأسباب التي دفعته هو ووزارته إلى إلغاء المعاهدة، وكان النحاس من الذكاء في تقديم حججه بحيث استشهد بأقوال الساسة البريطانيين أنفسهم في مناسبات مشابهة، كوصف بيفين لما تم بين روسيا وإيران من قبل بأنه كان قسرًا، وهو ما أخذ به مجلس الأمن الدولي في الحكم على الاتفاقات التي تعقد في ظل الاحتلال:

«وقد كان الجانب الآخر يجادل بالطبع في جواز هذا الإلغاء، ولكن الإلغاء مع ذلك تم وأنتج آثاره القانونية في جميع الأحوال».

«وقد يقال إن أكثر الدول التي لجأت إلى هذا الإجراء كانت تعتمد فيه على القوى المادية».

«هذا صحيح ولكنه أبعد ما يكون عن أن ينطبق على حالتنا».

«فنحن لا نعتمد فيما اضطررنا إليه من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ إلا على الحق الواضح، والعدالة المطلقة، والمبادئ السامية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة».

«وما من سابقة من هذه السوابق الدولية سقناها تشبه أو تداني حالتنا في سلامة الحجة، ووضوح الضرورة، وقوة أسباب الإلغاء التي أجملها الآن لحضراتكم باختصار فيما يلي:

«أولا: إن هذه المعاهدة عقدت في ظل الاحتلال البريطاني فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوافرا للجانب المصري، وليس هذا رأيا جديدا يتردد هنا أول مرة لنبرر به موقفنا، بل هو رأى وزير الخارجية البريطانية مستر بيفن أعلنه بصريح العبارة في مجلس الأمن عندما طرح عليه النزاع الروسي ـ الإيراني، إذ قال بالحرف الواحد: «إن الحكومة البريطانية ليؤسفها أي اتفاق يبدو أنه قد انتزع من الحكومة الإيرانية قسرا، على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتي جزءا من إيران».

كما قال في المناسبة نفسها: «نحن دول قوية نوصف أحيانا بالثلاثة الكبار، ولكننا نمثل القوة دون ريب، وللقوة ولا شك حسابها في المفاوضات».

«وقد أخذ مجلس الأمن بهذا الرأي فتضمن قراره فيما تضمن أن وجود القوات الأجنبية في أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار في المفاوضات».

«هذا هو حكم مجلس الأمن، وحكم وزير الخارجية البريطانية على الاتفاقات التي تعقد في ظل الاحتلال، وهو الحكم الحق على معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت والاحتلال البريطاني قائم في مصر كلها، لا في بعض أجزائها كما كان الحال في إيران».

(٣٠)

وفي ذكاء شديد استعرض النحاس باشا معنى الضغط البريطاني في معاهدة ١٩٣٦ دون أن يتناقض مع نفسه وتاريخه فيقول:

«ولا بد لي هنا من أن أفصح عما نقصده بضغط الاحتلال، ليس القصد أن أحدا أكرهنا إكراها ماديا على توقيع المعاهدة، ولكننا نقصد حالة الإكراه الأدبي التي كانت تساور نفوسنا، إذ نرى مصر تكاد تختنق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل في كل مرافقها، العابث بكل مصالحها، والامتيازات الأجنبية الجاثمة على صدرها، فأردنا أن نلتمس لها من هذا الإسار مخرجا يخرجها من عقالها، ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال وحدتها واستقلالها».

«ثانيا: تغير الظروف التي عقدت فيها المعاهدة، وقد سبق لنا تفصيل ذلك بما فيه الكفاية».

«ثالثا: أنها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة، وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والإقدام».

«فاتفاقية قناة السويس عقدت قبلها بزمن طويل بين دول متعددة لتقرير وضع دولي (مهم) هو حيدة القناة، وحرية المرور فيها على قدم المساواة التامة بين الجميع».

«ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول الموقعة عليها محاولة الوصول إلى

مزايا إقليمية أو تجارية أو أية ميزة أخرى في أي اتفاق دولي يعقد في المستقبل بشأن القناة، كما ناطت مصر وحدها، وهي الدولة صاحبة الإقليم، حق الدفاع عن حيدة القناة وسلامة المرور فيها، وهذا ما أهدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ إهدارا تاما، إذ ليست هذه المعاهدة إلا مجموعة من الميزات الصارخة لمصلحة بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها».

«وما كان لبريطانيا بصريح النص في اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال فتحصل لنفسها على هذه المزايا».

«أما ميثاق الأمم المتحدة فقد سبق أن بينا أوجه التناقض بينه وبين معاهدة سنة ١٩٣٦، ولا حاجة بي إلى تكرار القول في أهمية هذا الميثاق ووجوب تغليب أحكامه على ما يتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقات الأخرى».

«رابعا: تكرار الإخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة، والواقع أن الإنجليز لا يتمسكون بالمعاهدة إلا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال أو العبث بوحدة مصر والسودان».

«أما ما وضع عليهم من قيود، أو ألقي من التزامات فليس له وزن عندهم، فهم يتجاوزون عدد القوات التي ترخص المعاهدة بإبقائها في منطقة القناة، ويتجاوزون المناطق المحددة لها، ويأبون الخضوع للإجراءات الصحية والجمركية التي تفرضها القوانين المصرية، ويحاربون تدريب الجيش المصري وتجهيزه بدلًا من أن يعاونوا في إعداده وتقويته وفقا لتعهدهم في المعاهدة».

«وقد انتهجوا وما زالوا ينتهجون في المسألة الفلسطينية سياسة لا يمكن وصفها إلا بأنها سياسة عدائية تعرض مصر لأشد الأخطار مع أن المعاهدة توجب عليهم ألا يتخذوا في علاقاتهم مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، وذلك فضلا عن سياستهم في السودان التي يرمون بها إلى فصله عن مصر وفصل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية فيه منتهكين بذلك أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ على حد سواء».

(٣١)

وانتقل النحاس باشا إلى التأكيد على حقيقة أن مصر كانت تمارس سياساتها في حدود حقها القانوني والدولي، حين تلغي معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنهي العمل بأحكامها، وأن هذا هو الشأن لنفس الأسباب فيما يتعلق بإلغاء اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وإنهاء العمل بهما.

وفي هذا الصدد قال النحاس باشا:

«... بل إن أمرهما (أي اتفاقيتي ١٨٩٩) أهون وأيسر، فقد عقدتا في وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية، وكان الإكراه والإملاء واضحين فيهما وفي الملابسات التي سبقت عقدهما أشد الوضوح، فقد وقعها وكيل نظارة الخارجية، والمعتمد البريطاني، وهما خاصتان بإدارة السودان، ولم ينصا على أجل لانتهاء الوضع الذي فرضتاه، فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر في ذلك الحين فلا بد من أن يزول بزوالها، وقد كان يكفي في إنهاء العمل بهاتين الاتفاقيتين صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية، ولكن نظرا لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبري فقد فضلنا أن يتوج بموافقتكم فأدمجناه في مشروع القانون الخاص بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وإنهاء العمل بأحكامها».

«وبإلغاء هذه المعاهدة من جهة، وهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى يعود الوضع في السودان من تلقاء نفسه إلى ما كان عليه قبل الاحتلال، فتستبعد كل علاقة للإنجليز بالسودان، ولا تبقى إلا الوحدة الطبيعية التي تربطه مع مصر على مر الزمان، ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعي بتعديل المادتين ١٥٩ و١٦٠من الدستور المصري وتدارك ما كان الضغط البريطاني قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة الوطن، وعلى تلقيب الملك بملك مصر والسودان، وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم إليكم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و١٦٠من الدستور».

«ومشروع القانون المتضمن هذا التعديل كما يتعين إصدار قانون بشأن النظام الذي يجب أن يحل في السودان محل النظام القائم الآن، وهذا ما يتكفل به مشروع القانون

المقدم إليكم في هذا الشأن، وقد توخينا فيه التزام المبادئ الأساسية، والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين في الشمال والجنوب، والمحققة لتمتع السودان بحكم ذاتي كامل، ودستور ديمقراطي صحيح، تاركين جميع التفصيلات للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم أصدق تمثيل».

«وبهذا كله تتمشى النصوص الدستورية مع الوحدة الوطنية التي جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ. هذه الوحدة التي لم يكن الإنجليز في أول أمرهم يمارون فيها، بل كانوا في كل مناسبة يعلنون بأنهم يعملون في السودان باسم مصر، ولحساب مصر».

«وهذه الوحدة التي بلغ من قوتها ووضوح حجتها أن أنطقت مستر تشرشل نفسه بتشبيهه المعروف الذي مثل فيه شطري الوادي بنخلة أصلها في السودان وفروعها في الدلتا، وقال بصريح العبارة: «إن مصر والسودان من الناحية الطبيعية والجغرافية وحدة لا تتجزأ».

(٣٢)

وقد جاء أفضل ختام لهذا البيان السياسي البليغ على لسان النحاس باشا حين قال:

«... لقد انقضى وقت الكلام وجاء وقت العمل.. العمل الدائب المنتج الذي لا يعرف ضجيجا أو صخبا، بل يقوم على التدبير والتنظيم وتوحيد الصفوف لمواجهة جميع الاحتمالات، وتذليل كل العقبات، وإقامة الدليل على أن شعب مصر والسودان ليس هو الشعب الذي يكره على ما لا يرضاه، أو يسكت عن حقه في الحياة».

«أما الخطوات العملية التالية فستقفون على كل خطوة منها في حينها القريب».

«وإني لعلي يقين من أن هذه الأمة الخالدة ستعرف كيف ترتفع إلى مستوى الموقف الخطير الذي تواجهه متذرعة له بالصبر والإيمان والكفاح، وبذل أكرم التضحيات في سبيل مطلبها الأسمى».

«يا حضرات الشيوخ المحترمين».

«من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها».

«أرجو اعتبار هذا البيان التفصيلي الذي تشرفت بإلقائه على حضراتكم الآن بمثابة مذكرة تفسيرية لكل مشروعات القوانين التي أودعتها مجلسكم الموقر على أن ينظرها المجلس على وجه الاستعجال في هذه الدورة».

(٣٣)

وجدير بالذكر أن النحاس أودع في مجلس الشيوخ مجموعة من المراسيم:

«أولا: مرسوما بمشروع قانون إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦».

«والقانونين رقم ١٣ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٤١، وبإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها».

«وأحكام الاتفاق الخاص بالإعفاءات والمميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر».

«وأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ مايو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان».

«ثانيا: مرسوما باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستوري للسودان وتعيين لقب الملك».

«ثالثا: مرسوما بمشروع قانون بتعديل المادتين المشار إليهما».

«رابعا: مرسوما بمشروع قانون بشأن نظام الحكم في السودان».

كذلك فقد وعد النحاس باشا بأن تصدر الحكومة «كتابا أخضر» تنشر فيه جميع الوثائق والمحاضر الخاصة بالمحادثات ليقف البرلمان والرأي العام على حقائق الموقف كاملة، وليعرف العالم كله أننا لم نتعنت ولم نتعجل، ولكننا تمسكنا بالحق الواضح الصريح، وأيدناه بالحجج الدامغة، وأبى الجانب البريطاني إلا أن يتشبث بالأفكار الاستعمارية التي فات أوانها، والتي هي في الواقع أكبر خطر يتهدد قضية الأمن الدولي، ويعرقل الجهود المبذولة لاستقرار السلم العالمي».

(٣٤)

ونأتي إلى حقيقة موقف النحاس من سياسة المواجهة مع البريطانيين، وهو موضوع طويل ومتشعب لكننا نكتفي في عرضه ببعض الأمثلة، ونبدأ بالحديث

عن موقف النحاس، في ليلة الهجوم البريطاني البربري على كفر عبده، وقد روى إبراهيم فرج تفصيلات مهمة عن عظمة النحاس ووطنيته وتخاذل قوى الاحتلال التي وجدت فرصتها ـ للأسف ـ فيما بعد، وقد قدم البريطانيون هذا الإنذار السابق على إنذار معركة الإسماعيلية الذي يبدو أنه كان بروفة بريطانية غربية للإنذار الأخير الذي سبق حريق القاهرة مباشرة.

قبل أن يهجم الإنجليز على قرية «كفر عبده» ويهدموها، وكانت مركزا لتسرب الفدائيين، أنذر القائد الإنجليزي أرسكين باحتلال القرية، فاجتمع مجلس الوزراء لبحث الأمر وامتد الاجتماع حتى منتصف الليل وانتهى برفض الإنذار والتصدي للإنجليز، وكلف النحاس باشا إبراهيم فرج بأن يستدعي السفير البريطاني في منتصف الليل ليبلغه بقرار مجلس الوزراء.. ولما أراد إبراهيم فرج تأجيل الأمر إلى الصباح رفض النحاس باشا وأمره باستدعاء السفير على الفور. وجاء السفير وكان (على حد وصف إبراهيم فرج) في حالة محزنة مضطرب الأعصاب يسأل عن السبب في استدعائه في هذا الوقت المتأخر من الليل.. فقال له إبراهيم فرج:

«إننا رفضنا طلبات القيادة البريطانية وقررنا أن نقاومهم لآخر رجل إذا هجموا على كفر عبده.. وأنا أبلغك حتى تتولى إبلاغ القيادة العسكرية بوقف هذا العدوان».

«فاستأذنني في أن يطلب الجنرال أرسكين من مكتب رئيس الوزراء الذي كنا نجلس فيه، وفعلا طلبه وأخذ يحدثه ويرجوه أمامي، ومن العبارات التي قالها له: «Pleas God bless you» وهذا معناه:

«أتوسل إليك.. الله يخليك.. أرجوك إرجاء هذا الهجوم حتى أتمكن من حل هذا الموضوع بالطرق السياسية».

«فقال له أرسكين: إن هذه مسائل تتعلق بأمن الجيش البريطاني.. لأن الجيش يصل به الحال أنه لا يجد نقطة ماء».

«وانتهى الأمر بأن هجموا على القرية وهدموها وسقط لهم قتلى كثيرون بأيدي الفدائيين وأرسلنا احتجاجات إلى العالم كله على هذه الوحشية.. وسميناها «دنشواي أخرى».

ويروي إبراهيم فرج أن النحاس ظل ينتظره في بيته حتى أبلغه بما حدث.

«قال: على بركة الله نحن لا يمكن أن نفرط في شيء».

(٣٥)

وقد أنصف الأستاذ أحمد حمروش سياسة وزارة الوفد في التعامل مع البريطانيين بعد إلغاء المعاهدة، وكان مما ذكره في هذا الصدد:

«كانت سياسة الحكومة المصرية هي المقاطعة السلمية، حتى تفقد القاعدة البريطانية قيمتها العسكرية، ولما كان إلغاء المعاهدة يلغي شرعية الوجود البريطاني في مصر، فقد أصبح التعاون مع القوات البريطانية عملا غير مشروع، ومن ثم أعدت الحكومة المصرية تشريعات توقع عقوبة السجن على كل مصري يستمر في العمل في القاعدة البريطانية أو يتعاون مع البريطانيين، واستغلت بث الإذاعة المصرية لإذكاء الروح الوطنية في عمال القاعدة البريطانية وتشجيعهم على ترك العمل، في الوقت الذي أصدرت تعليماتها إلى وزارة الشئون الاجتماعية بصرف مرتبات العمال كاملة وتهيئة العمل المناسب لهم خارج منطقة القناة. كما صدر قرار وزاري يمنع السكك الحديدية والنقل البري والنهري من نقل أي مهمات أو مواد إلى القاعدة البريطانية، وفرضت الحكومة ضريبة جمركية على واردات القوات البريطانية في مصر».

«وبذلك جعلت الحكومة المصرية من سياسة المقاطعة مشكلة تقلق القيادة البريطانية وتعوق مهمتها، بالإضافة إلى توقف الحياة الاجتماعية للعسكريين البريطانيين في مدن القناة، نتيجة لتحجيم التعاون معهم وحالة الطوارئ التي فُرضت عليهم بسبب الأعمال العدائية المصرية في المنطقة».

(٣٦)

وفي كل الأحوال فمن الثابت تاريخيا أن وزارة الوفد الأخيرة قامت بدعم العمل الفدائي في منطقة القناة، وتقديم السلاح للقائمين عليه، كما أصدر تشريعًا يبيح حمل السلاح لجميع المواطنين، كما أن وزير الداخلية أصدر أوامره لرجال الشرطة بالاشتباك مع القوات البريطانية دفاعا عن أنفسهم. وفضلًا عن هذا وذاك فقد تركت وزارة الوفد المظاهرات الجماهيرية تعبر عن نفسها في القاهرة والإسكندرية.

وقد لفت أحمد حمروش النظر إلى أنه كان غريبًا أن تسهم قوات البوليس بالعبء الأكبر من معركة الكفاح المسلح بالقناة إلى جانب الفدائيين والأهالي الذين بدأوا ينضمون إلى حرب العصابات، بينما قوات الجيش تمارس حياتها الطبيعية دون الاعتداء على قوات الاحتلال، ودون تحرش من قوات الاحتلال.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن اشتباكًا قد حدث بين القوة المصرية المدافعة عن كوبري الفردان وبين البريطانيين، لكن الساسة البريطانيين سرعان ما قرروا تجنب الصراع مع القوات المسلحة المصرية، وكان السبب في هذا تقديرهم أن هذه القوات هي إحدى الدعامتين اللتين يمكن لاعتماد عليهما لإحداث التغيير المطلوب في الحكومة المصرية، وكان الملك بطبيعة الحال هو الدعامة الأخرى في تحقيق هذه السياسة التي تبنتها الحكومة البريطانية، على نحو ما حققته الدكتورة هدى عبد الناصر في رسالتها التي انتهت فيها إلى تقرير الحقيقة من وجهة نظر السفير البريطاني في القاهرة، وقد وصل، حسبما سجلت الوثائق البريطانية، إلى القول بأن الموقف القائم في مصر آنذاك سينتهي بأحد أمرين، إما «(أ) حدوث نوع من الانفجار الثوري الذي يُحتم السيطرة المؤقتة بواسطة الجيش المصري، أو (ب) سقوط الوفد بطريقة مخزية بحيث تستطيع حكومة أخرى تولي الحكم بسهولة أكثر مما تستطيع الآن.

(٣٧)

وليس من شك في أن تاريخ الكفاح الوطني الذي قام به الشعب المصري في منطقة القناة بدعم وقومية وزارة الوفد يتطلب دراسة مستفيضة ومستقلة يعجز المقام هنا عن أن يعطيها حقها، لكن من واجبنا تجاه القارئ أن نعدد له (على الأقل) المعارك التي فرضت نفسها على أبناء مصر، والتي اندلعت بعد إلغاء المعاهدة، وتواريخ هذه المعارك ليرى من خلال قائمة موجزة روعة وتيرة الكفاح المسلح الذي قاده الوفد وغذاه، ولم يخش مغبة تأييده له من أجل حرية الوطن وكرامة أبنائه:

- معركة الإسماعيلية الأولى ١٦ أكتوبر ١٩٥١
- معركة بورسعيد الأولى ١٦ أكتوبر ١٩٥١
- احتلال كوبري الفردان ١٧ أكتوبر ١٩٥١

- احتلال جمرك السويس ٢٠ أكتوبر ١٩٥١
- معركة الإسماعيلية الثانية ١٧ و ١٨ نوفمبر ١٩٥١
- معركة السويس الأولى ٢ ديسمبر ١٩٥١

(وفيها استشهد ٢٨ مصريًا وقُتل ٢٢ بريطانيًا)

- تجدد القتال في السويس ٤ ديسمبر ١٩٥١

(وفيها استشهد ١٥ مصريًا وقُتل من الإنجليز ٢٤)

- ضرب محافظة الإسماعيلية بالمدافع ١٧ ديسمبر ١٩٥١
- موقعة كفر عبده ٨ ديسمبر ١٩٥١

(وعلى إثرها تقرر سحب سفير مصر من لندن)

- معركة السويس ٣ و ٤ يناير ١٩٥٢
- معركة أبو صوير ٤ يناير ١٩٥٢
- معركة المحسمة ٩ يناير ١٩٥٢
- معركة التل الكبير ١٢ و ١٣ يناير ١٩٥٣
- اشتباكات في القرين ١٣ يناير ١٩٥٢
- احتلال التل الكبير ١٦ يناير ١٩٥٢
- معركة الشرطة ٢٥ يناير ١٩٥٢

(٣٨)

ويتصل بدور النحاس باشا في قضية الاستقلال الوطني الحديث عن دوره في قضية السودان وتوجهاته البارزة في هذه القضية في كل المفاوضات التي جرت بينه وبين البريطانيين:

ومن الإنصاف أن نذكر أن آلية استقلال السودان في ١٩٥٦ قد أهالت التراب على كل جهود الزعماء المصريين من أجل السودان، وقد بات أصحاب الأدبيات التاريخية

يسألون أنفسهم عن جدوي الحديث عن مثل هذه الجهود إذا ما كان الانفصال قد أصبح أمرًا واقعًا منذ ١٩٥٦.

وربما أن الحديث عن تصميم النحاس على احتفاظ مصر بعلاقتها مع السودان كفيل بأن ينكأ جراحًا تكاثرت حول تفريط مصر في أمنها القومي في وادي النيل.

(٣٩)

لكننا مع هذا لا نستطيع أن نزعم أن الوفد وغيره من الأحزاب قد بذلوا جهودهم في الامتداد بالحياة الحزبية المصرية إلى السودان، تعويضًا عما كانوا يلاقونه من محاربة البريطانيين لأى وجود مصري في ذلك القطر الشقيق.

وهذه فقرة من مذكرات النحاس باشا التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا تعبر بوضوح عن أن رأي النحاس في طوائف السودان كان قريبًا جدًا من المعتقد الشعبي في هذه الطوائف وعلاقتها بمصر:

«... تلقيت رسالة خطية من السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية بالسودان يعبر فيها عن مشاعره نحو شخصي، ونحو الوفد، ويؤكد أن علاقة السودان بمصر ليست قاصرة على مياه النيل فقط وإنما هي أعمق من ذلك لأن الرابطة التي تربطنا هي رابطة اللغة والجوار، والتضحيات الجسيمة التي قدمتها مصر جنبًا إلى جنب مع السودان عندما كان (غردون) حاكمًا مستبدًا وإني لا يجب أن ألقي بالًا إلى ما يذيعه المهديون أنصار الإنجليز وصنائعهم وليكن معلومًا أننا قطر واحد وبلد واحد لا يستطيع الاستعمار أن يفصلنا أو يفرق بيننا، وقد سرتني هذه الرسالة كثيرًا لأني أعلم مركز الميرغني في السودان وقيمة تعلقه به وقد رددت على الرسالة بخطاب شكر أكدت فيه على المعاني التي ذكرها وأكدت له أن شعورنا نحو القطر الشقيق هو نفس شعور أهله بل أننا نعتبر السودان شريان مصر وأنه لا حياة لنا بدونه، لا من ناحية النيل فقط ولكن من جميع النواحي، وأنه إذا كان الإنجليز قد انتهزوا فرصة اغتيال السير لي ستاك حاكم السودان، وطردوا الجيش المصري منذ عام ١٩٢٤ فعلى الرغم من مضي هذا الزمن الطويل فإننا لا نستطيع أن نستغني عن السودان، ولا يستطيع السودان أن يستغني عن مصر، ولقد صدق شوقي حينما عبر عن هذه العلاقة بقوله إن السودان بالنسبة لمصر وريد الحياة وشريانها».

(٤٠)

ويبدو لي أن إنشغال النحاس باشا العميق بالقضية المصرية قد حال بينه وبين أن يقوم بالحدود المطلوبة من المناورات في السودان، ولم يكن النحاس بدعًا في هذا فقد كان سعد زغلول من قبله كذلك، وكان الزعماء المعاصرون لكليهما لا ينشغلون بالسودان إلا في إطار الحديث عن الحكم الثنائي واتفاقية ١٨٩٩ والعناية بتأمين احتياجات مصر من مياه النيل، ومشروعات الري في السودان، ورعاية مصر لوجوه الحضارة في السودان.. وما إلى ذلك من الموضوعات التي حفلت أدبياتنا التاريخية بدراسة تفصيلاتها.

وقد أجاد المستشار طارق البشري التعبير عن شعور مشابه أحس به وهو يقرأ مذكرات النحاس التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا، وذلك حيث قال:

«... هذه الأهمية القصوى للسودان، التي يستشعرها المصري عامة، ويستشعرها المصري في النصف الأول من القرن العشرين بخاصة، ويستشعرها رجال الحركة الوطنية على وجه أخص، ويتوقعها الجميع من الوفد ومن النحاس. هذه الأهمية لا نجدها متمثلة ولو بأدنى درجات الاهتمام في المذكرات المطروحة علينا هنا (يقصد مذكرات النحاس التي حررها محمد كامل البنا)، لا نجد حديثًا ولا تعليقًا ولا رؤية ولا ذكرًا للسودان في المذكرات إلا عند حديثه عن وقائع مفاوضات سنة ١٩٣٠، ومفاوضات سنة ١٩٣٦ أو عن نص السودان في الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ (١٩ نوفمبر ١٩٣٥)، فيذكرها كنقطة من نقاط المفاوضة مع الإنجليز، أما السودان ذاته وناسه ورجاله وأوضاعه، وعلاقات النحاس بكل ذلك ومتابعته لأخباره ووقائعه وما يحدث هناك وما يحدثه الإنجليز، فلا نجد من كل ذلك إلا خبرين أو ثلاثة، في ٩ أكتوبر ١٩٤٠ عندما تأسس مؤتمر الخريجين بالسودان، وما أرسلوا به إلى النحاس بهذه المناسبة، ثم في ٤ فبراير ١٩٤١ عندما شاهد في الصعيد فرقة مسرح مصرية عائدة من السودان، ثم ما حكاه عن رفض الحكومة التصريح له بالسفر إلى السودان في ١٩٤٧ أو ١٩٤٨، ولعلها كانت المرة الأولى التي فكر النحاس فيها أن يذهب إلى السودان».

(٤١)

وقد قدم المستشار طارق البشري تفسيره لطبيعة انحصار الاهتمام المصري الرسمي بالسودان وهو تفسير مقبول لكننا نخالفه فيه من زاوية مهمة وهي أن مجتمع السودان لم يكن قد تهيأ بالفعل للإصلاحات السياسية والبرلمانية التي مرت بها مصر على مدى القرن التاسع عشر، ومن ثم فقد كان من الصعب على رجال السياسة المصريين في القرن العشرين أن يدفعوا بالقوى السياسية والاجتماعية في السودان إلى صراع دستوري أو سياسي على النحو الذي كان دائرًا في مصر.

ومع هذا فقد كنت على الدوام مرجحًا لفكرة أخرى وهي أنه كان بالإمكان أن يكون للسودانيين تمثيل بصورة أو بأخرى في البرلمان المصري، وأنه كان بالإمكان كذلك أن تكون للوفد المصري روافد قوية وعضوية في السودان.

بيد أني كنت أعود وأذكر نفسي مرارًا وتكرارًا أن جماعة الإخوان المسلمين نفسها التي سرعان ما انتشرت روافدها خارج مصر لم تجد ما يوازي هذا الاهتمام في أقرب الأوطان الإسلامية إلى مصر وهو السودان، ولم يكن في هذا ما ينتقص من قدر الإخوان ولا الأحزاب المصرية، لكنها طبيعة البنية السياسية في السودان.

(٤٢)

وفي كل الأحوال فمن المفيد أن نقرأ انطباعات المستشار طارق البشري عن هذه الجزئية:

«إن هذا يدلني على أن السودان كجزء من وادي النيل ومتمم لمصر، كان خارجًا عن مجال الرؤية اليومية وعن إطار الشاغل اليومي أو الإدراك الملموس لقيادة الوفد وقتها، ولذلك لم يكن غريبًا أن يعلق النحاس على معاهدة السودان بين مصر وبريطانيا في ١٩٥٣، بأن تخيير المعاهدة للسودانيين بين الاستقلال والوحدة مع مصر سيؤدي إلى اختيارهم الاستقلال. لقد سبق لي أن عرضت لهذا الموضوع في دراسة لي عن (سعد زغلول يفاوض الاستعمار، ١٩٧٧)، ودراسة أخرى وردت في كتاب (دراسات في الديمقراطية المصرية ١٩٨٧)، وذلك عن وضع السودان في

الحركة الوطنية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومجمل الأمر حسبما ذكرت ما يلي:

أولًا: يبدو لي أنه لم يكن صحيحًا أن الحركة الوطنية المصرية كانت في النصف الأول من القرن العشرين تستهدف الوحدة بين مصر والسودان، أن هذه الحركة انبنت على أساس من الجامعة الوطنية المصرية، وكانت غايتها إجلاء المحتل من مصر والنهوض بمصر، ودليل ذلك أن حزبًا مصريًا من أحزاب النصف الأول من القرن العشرين لم يحاول أن يتكون على أساس جامع بين مصريين وسودانيين، ولا حاول جادًا أن ينشط بين السودانيين كما ينشط بين المصريين، ولا أن يبنى تشكيله من أهل البلدين معًا.

ثانيًا: إن سعي المصريين لتحقيق هدفهم بشأن السودان كان يجري في إطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا، وقد عالجتها المفاوضات والمباحثات في هذا الإطار، بواسطة جمع القوى السياسية التي كانت تتبادل الحكم من ١٩٢٠ إلى ١٩٥١، وإن كان بدأ نوع من الاتصال المنظم نسبيًا بالأحزاب السودانية في النصف الثاني من الأربعينيات.

ثالثًا: يمكن القول بأن السودان في السياسة المصرية لم يكن مسألة وحدة بين بلدين بقدر ما كان شعار الوحدة مقصور الدلالة في هذه السياسة على حماية الأمن الاستراتيجي لمصر باعتبار أن منابع النيل آتية من السودان وما وراءه ومياه النيل كلها ترد مصر عبر السودان.

لذلك كان جهد السياسة المصرية أن تحذر كل الحذر من وجود دولة أجنبية تحكم السودان وتطمع في مصر وتستطيع بقوتها العلمية والاقتصادية والعسكرية التحكم في مياه النيل لتسيطر على مصر، وهذا ما نلمسه في موقف رجال الوفد من موضوع السودان في مفاوضات ١٩٣٠ ومن تعلقيهم على ذلك أثناء مفاوضات ١٩٣٦، وخاصة ما ورد على لسان فتح الله بركات في ١٩٣٠».

* * *

وقد توج المستشار طارق البشري حديثه في هذه الجزئيةبملاحظة ذكية قال فيها:

«إني لاحظت ببالغ دهشتي أن ما نسب للنحاس في هذه المذكرات عن الهند أكثر كثيرًا مما ذكره عن السودان».

(٤٣)

بقي أن أشير إلى أن إبراهيم فرج قد خصص قرابة ثلاثين صفحة من مذكراته لنشر بعض الوثائق التي تصور بجلاء شديد موقف الوفد من قضية السودان، وقد كان إبراهيم فرج بمثابة الوزير المختص بشئون السودان في وزارة الوفد الأخيرة، وهو يروي مدى الاقتناع الذي تمتع به الوفد تجاه السودان حتى على مستوى الموازنة المخصصة لشئون السودان فيقول:

«وحين جاء الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ كانت الميزانية المخصصة لشئون السودان لا تتجاوز ستين ألف جنيه، فقررنا رفعها إلى ستمائة ألف جنيه».

وأظن أن مضاعفة رقم الموازنة إلى عشرة أضعافه لم يكن إلا مؤشرًا دالًا على مدى الاهتمام الحثيث.

....

وبوسع القارئ أن يعود إلى مذكرات إبراهيم فرج ليقرأ تفاصيل دقيقة وجيدة وموحية عن طبيعة موقف الوفد العظيم من قضية السودان.. وهو موضوع تتجاوز قيمته أن تكون فصلا، فحسب، من حديثنا عن مثل هذه القضية.

(٤٤)

ولا ينبغي لنا أن ننتهي من هذا الفصل من دون حديث عن علاقة النحاس بالمندوب السامي البريطاني الذي شهد عهده توقيع معاهدة ١٩٣٦، وهو اللورد كيلرن، ومن الثابت أن هذا الرجل الاستعماري لم يحب النحاس لا قبل ٤ فبراير ولا بعد ٤ فبراير، ومع هذا فإنه كان يحترمه على الدوام، ونحن نرى أن بعض تعليقاته على لقاءاته به في مذكراته المنشورة لا تنطق بالكراهية فحسب، لكن بالحقد كذلك، وباستكثار ما هو فيه من مجد وقوة، بل إن لامبسون ظل يحاول بكل ما أوتي من دهاء وخبث أن يصور بعض نقائص النحاس وأن يمررها بطريقة خبيثة وكأنه يتحدث فحسب عن سمات

شخصية، لكن الذي لا شك فيه أن فهم مضمون حديثه على سبيل الإجمال يدلنا على أن رواياته كانت تنطق بمدى الوعي السياسي الذي كان يتمتع به النحاس، وطول باله، وسعة اطلاعه.

ولست أشك أن مايلز لامبسون كان قد أدرك بل وتأثر ببعض طبائع المصريين المحدثين ومنها رغبتهم في اقتطاف عبارات بعينها من ضمن النصوص المطولة مروية أو مكتوبة، في أحاديثهم وفي كتاباتهم، وهكذا أورد هذا الرجل الإمبريالي في مذكراته بعض لمزاته في شخص النحاس على نحو ما كان يفعل حين يضمنها حديثه عنه في أثناء لقائه بالمصريين من منافسي النحاس أو من أتباع القصر أو من أصدقاء الإنجليز، فقد كان لامبسون يمرر لهم بعض العبارات في وصف النحاس وسلوكه ولقائه على نحو ما فعل بعد ذلك في مذكراته، ولكن من حسن حظ النحاس أو مما هو دليل على حسن نيته وأن الله لا يضيع أجر مَنْ أحسن عملا، أن مذكرات لامبسون بقيت حتى الآن وربما تبقى حتى فترة طويلة لاحقة بمثابة دليل حي على ذكاء النحاس ووطنيته وبعد نظره وإخلاصه غير المحدود لوطنه ولعروبته. فربما تحدث النحاس بإسهاب عن استقبال الجماهير له، لكنه فيما يرويه لامبسون كان سرعان ما يردف هذا بحديث وطني واسع الأفق عن مشكلة دولية أو إقليمية دون أن يناور أو يهادن.

وسأضرب مثلا واحدا على هذا، وهو الموقف الذي سجله لامبسون للنحاس من اعتراضه المبكر جدا ووعيه الشديد بخطورة إنشاء دولة صهيونية في فلسطين على حدود مصر، وللأسف الشديد فإن كتابا حديثا من جزءين كتبه فيروس صحفي قد حاول، بكل التزوير والتزييف معتمدا على المقدمات الطويلة التي يتوه فيها القارئ في الحديث عن «الجغرافيا» و«التاريخ»، أن يصور النحاس وكأنه لم يكن واعيا لخطورة قيام إسرائيل، بينما نصوص لامبسون وغيره مسجلة للقارئ منذ سنوات عديدة تشهد بكل وضوح أن النحاس منذ أواسط الثلاثينيات كان منتبها إلى ما تدبره بريطانيا في المساعدة على قيام إسرائيل، ولست أريد أن أتهم الفيروس الصحفي بالتآمر على صورة النحاس في هذه الجزئية، لأنه وهو المدعي دائما بالعلم ربما لم يعلم مثل هذه الحقائق مكتفيا بما فرض عليه تقديمه لنا ممن يعمل لحسابهم أو لحساب مجدهم.

الفصل الثامـن عشر

قضية صيانة الديموقراطية

(١)

كان النحاس مؤمنا أشد الإيمان بالديمقراطية، ولم يتنازل عن هذا الإيمان، بل إن هذا الإيمان هو الذي جعل النحاس يعاني من ألاعيب غير الديمقراطيين الذين كانوا ينتهزون أي فرصة للانقضاض على الديمقراطية، وكان امتناع النحاس عن مشاركة أحزاب الأقلية إيمانا منه بالديمقراطية بعيدا عن مزايدات الجماعات السياسية.

وقد كانت هناك محاولات عديدة لإشراك الوفد في وزارة قومية، لكنها قوبلت جميعا من النحاس بالرفض، ومن هذه المرات:

- في نهاية ١٩٢٩ (قبيل وزارة عدلي يكن باشا الأخيرة).
- في نوفمبر ١٩٣٥ (في أثناء وزارة محمد توفيق نسيم).
- في يونيو ١٩٤٠ (أي قبيل تولي حسن صبري الوزارة).
- في أغسطس ١٩٤١ (في أثناء وزارة سري باشا).
- في فبراير ١٩٤٢ (بعد إقالة حسين سري باشا).
- في سبتمبر ١٩٤٦ (أي في أثناء وزارة صدقي الثالثة).
- في ديسمبر ١٩٤٨ (أي قبيل وزارة إبراهيم عبد الهادي).

وكان الوفد في كل هذه المرات يعتذر عن عدم القبول إلا أن يحل البرلمان القائم وأن تجرى انتخابات حرة على يد وزارة محايدة.

وأخيرا قبل الوفد الاشتراك في وزارة ائتلافية في يوليو ١٩٤٩، وكان ذلك تمهيدا لعودة الوفد إلى الحكم منفردا في يناير ١٩٥٠.

(٢)

وسوف نتناول في هذا الفصل مواقف النحاس من قضية الديمقراطية من خلال إضاءة بعض مواقفه في بعض القضايا المتصلة بجوهر الديمقراطية، كي نكون صورة عن مفهوم واسع، ذلك أن مثل هذا الكتاب لا يتسع لتقصي مواقف النحاس الديمقراطية، ومواقفه من الديمقراطية ومن التوجهات غير الديمقراطية، بل من التصرفات غير الديمقراطية أيضًا.

من الإنصاف لأنفسنا أن نشير إلى إيماننا بحقيقة أن موقف النحاس من قضية الديمقراطية يتصل أيضًا بما تحدثنا به في فصول أخرى عن إيمانه باستقلال القضاء كصمام أمان للديمقراطية في ظل عجز أقطاب النظام الملكي (من الملك ومعاونيه) عن الحفاظ على الديمقراطية سواء أكان هذا العجز طبيعيًا أم مصطنعًا، كما يتصل بهذه الفكرة الحديث عن فكرة الدولة المدنية في عقلية النحاس وممارساته، كما يتصل بهذه الفكرة الحديث عن موقفه من الاتجاهات الفاشية.

(٣)

وربما كان من المفيد أن نتأمل في بعض معارك النحاس من أجل الديمقراطية.

ونبدأ بالإشارة إلى أن النحاس باشا واجه بزعامته وأدائه أكبر انقلابين دستوريين عرفتهما مصر في عصر الليبرالية، وهما انقلابا محمد محمود (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩) وإسماعيل صدقي (١٩٣٠ ـ ١٩٣٣)، وكان أداؤه في مواجهة هذين الانقلابين متميزا وقادرا على الانتصار لحقوق الشعب، وعلى الانحياز للدستور، وعلى العمل من أجل ديمقراطية حقيقية.

وعلى الرغم من أن النحاس والوفد قد أثخنا بالجراح في هذين الانقلابين،

فقد كان الانتصار حليفهما على المدى الطويل، إذ توقف مستشارو القصر ورجال الحاشية وأنصار الاستبداد عن المشورة بالانقلابات الدستورية وتنفيذها، حتى إن فترة الملك فاروق بكل ما فيها من تجاوزات لم تشهد تعطيل الدستور، ولا إيقاف العمل به، ولا إلغاء الدستور، ولا إصدار دستور جديد.. وهو ما حدث في الانقلابين اللذين قاد النحاس كفاح الشعب فيهما.

صحيح أن الملك فاروق مضى في أكثر من سبيل آخر كي يحرم الأغلبية من تولي الحكم، ومن تسيير الأمور (وذلك فيما جرى في انتخابات ١٩٣٨ و١٩٤٤)، لكن الحفاظ على الدستور في حد ذاته كان مكسبًا تحقق بفضل كفاح الشعب وبفضل انتصار النحاس في كفاحه المستميت من أجل الديمقراطية ومن أجل الدستور.

ومن حق القارئ أن نصور له بعض الآليات التي لجأ إليها النحاس في كفاحه من أجل الدستور، ومن الإنصاف أن نشير إلى مدى ما اتسمت به هذه الاليات من الذكاء، وما حققته من توكيد حب الشعب للاستقلال وللدستور وللديمقراطية ولحكم نفسه بنفسه، ولفرض إرادته في اختيار ممثليه وحكامه.

وسوف أضمن ما أصور به هذه الآليات بعض تعليقات المؤرخ الأستاذ عبد الرحمن الرافعي الذي عرف بتحامله على الوفد، بأكثر مما عرف بانحيازه له، متخذًا من هذه التعليقات دون غيرها ما توحي به من دلالة بالغة على مدى نجاح النحاس باشا في إقناع القوى الوطنية بنبل كفاحه، واستقطابها نحو هدفه السامي.

(٤)

وقد وصف الأستاذ عبد الرحمن الرافعي إقالة الملك فـؤاد للنحاس في يونيو ١٩٢٨ وصفا فظيعًا منددا بها وبدلالتها حتى إنه قال:

«وهذه الإقالة لم يستخدمها ولي الأمر حتى قبل إعلان الدستور إلا حين أقال الخديو توفيق نوبار باشا سنة ١٨٨٨، و(حين) أقال الخديو عباس مصطفى فهمي باشا سنة ١٨٩٣ لاعتلال صحته، وهي أول إقالة لرئيس وزارة يتمتع بثقة البرلمان في عهد الدستور، وكان الظن أن الدستور يحول دون هذا الانقلاب، ولكن تبين أن السراي كانت مصرة على أن تكون هي مصدر السلطات، رغم إعلان النظام الدستوري، وأنها

إنما تتخذ المناسبات للوصول إلى الهدف وتستعين بنفر من طلاب المناصب فتختار منهم مَنْ تشاء ليتم الانقلاب على أيدي طائفة منهم».

«بُنيت الإقالة في هذه المرة على ما أصاب الائتلاف من صدع شديد، وهذا التسبيب يلقي الضوء على الأسباب الحقيقية لاستقالة الوزيرين الدستوريين وزميلهما الوفدي الذي انضم بعد ذلك إلى حزبهما، ثم زميلهم الرابع المستقل، ويبين أن هذه الاستقالات كانت مدبرة تمهيدا لإقالة الوزارة واستئثار الأقلية بالحكم، وهذا الوضع هو ولا ريب إهدار للدستور ولسلطة الأمة، لأن معناه أن الأغلبية لا يجوز لها أن تلي الحكم إلا مؤتلفة مع الأقلية، مرضيا عنها منها، وإذا اختلفت معها أهدرت حقوق الأغلبية واستأثرت الأقلية بالحكم، وهذا معناه تغليب الحكم المطلق والزراية بهذا الشعب، والقضاء على النظام الديمقراطي في البلاد».

(٥)

ربما نتوقف هنا لنشير إلى أن العضوين الدستوريين اللذين يشير إليهما أستاذنا الرافعي هما محمد محمود (وكيل الحزب) الذي استقال في ١٧ يونيو، وجعفر والي الذي استقال في ١٩ يونيو.

أما الوفدي الذي كانت استقالته من الوزارة إعلانًا صريحًا بانضمامه إلى الأحرار الدستوريين فهو أحمد خشبة الذي استقال في ٢١ يونيو.

وأما المستقل الذي كان آخرهم في الاستقالة، إذ استقال في ٢٤ يونيو، فهو إبراهيم فهمي كريم الذي شارك بعد ذلك في أكثر من وزارة أقلية.

ونعود إلى نص الأستاذ الرافعي:

«وفي الحق إن إقالة وزارة تتمتع بثقة البرلمان أمر لا يتفق مع روح الدستور ولا مع الأوضاع البرلمانية الصحيحة، لأن النظام الدستوري أساسه أن تتولى الحكم وزارة تمثل إرادة الأمة التي تعبر عنها في انتخابات حرة، والقاعدة أن تستقيل الوزارة أو تقال إذا هي فقدت ثقة مجلس النواب (المادة ٦٥ من الدستور)».

«وأما أن تقال وهي متمتعة بثقة المجلس أي بثقة الأمة، فهذا يُعد انقلابًا في نظام

الحكم «Coup d'Etat»، وخروجا على النظام الديمقراطي، حقًّا إن لولي الأمر أن يتعرف رأي الأمة بإجراء انتخابات جديدة، وله في هذه الحالة أن يقيل الوزارة، ولكن هذا على شرط أن يكون الغرض من الإقالة هو الرجوع حقًّا إلى الأمة بواسطة انتخابات حرة لا إكراه فيها ولا تزييف، أما أن يكون الغرض من إقالة الوزارة الدستورية التخلص من حكم الدستور فحسب، إما بوقف العمل به أو بتزييف الانتخابات العامة، فهذا ولا شك إهدار للدستور، وخروج على روحه وأوضاعه، وفرض للحكم المطلق على البلاد».

....

ويدين الأستاذ الرافعي موقف الأحرار الدستوريين فيقول:

«... كان حزب الأحرار الدستوريين هو محور هذا الانقلاب، وإن المرء لتأخذه الدهشة من أن حزبًا لم يكن له في البرلمان سوى ثلاثين نائبًا على أكثر تقدير من مجموع ٢١٤ نائبًا يستأثر بالحكم غير مكترث للأوضاع الدستورية ولا لإرادة الأمة، وتزداد دهشته إذا لاحظ أن الثلاثين مقعدا التي كانت لهذا الحزب لم ينل معظمها إلا بسبب الائتلاف، إذ لم ينل في انتخابات ١٩٢٤ سوى ٦ مقاعد».

(٦)

وقبل هذا فقد وصف الأستاذ عبد الرحمن الرافعي تآمر الأحرار الدستوريين بقيادة محمد محمود على وزارة الائتلاف التي رأسها النحاس باشا في ١٩٢٨ وصفا قاسيا فقال:

«بدأ الائتلاف يتعثر في سيره في عهد وزارة النحاس الأولى؛ ذلك أن ثمة اتفاق انعقد بين دار المندوب السامي البريطاني وحزب الأحرار الدستوريين والسراي على تعطيل الدستور».

«وكانت وجهة نظر السياسة البريطانية أن عدم قبول مشروع تشمبرلن جريمة تستحق عليها الأمة حرمانها الدستور، ولم تكن الحلول التي انتهت بها أزمة الجيش، ومذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ وأزمة قانون الاجتماعات، لتصرف السياسة الاستعمارية عن

عقاب الأمة على رفض ذلك المشروع، أما السراي فكانت وجهة نظرها أن الدستور يحول دون تدخلها في الحكم وانفرادها به، فكانت تترقب الفرص لتعطيله، وكانت تعلم أن الحكومة البريطانية لا تعترض على أي انقلاب يدبر ضد الدستور؛ إذ كانت ناقمة من الأمة عدم إقرارها مشروع المعاهدة، وأما الأحرار الدستوريين فهدفهم الوحيد هو الوزارة والمناصب، وإذا رأوا أنهم لا يصلون إلى احتكار هذه المناصب وإرضاء جميع أعضاء حزبهم عن طريق الدستور، فليصلوا إليها عن طريق تعطيل الدستور، وفي الحق أنهم أسرفوا في أطماعهم غاية الإسراف، لأنهم كانوا مشتركين فعلًا في وزارة النحاس، ولهم فيها أربعة مقاعد بمن انضم إليهم في الوزارة، فماذا كانوا يبغون أكثر من ذلك؟ولكنها الأطماع الشخصية لا تقف بهم عند حد، وهكذا كان تاريخهم القديم والحديث».

«وكانت وزارة النحاس قائمة ومؤيدة بثقة البرلمان، ولا يصح في هذه الحالة إقصاؤها عن الحكم، فكان الأمر يقتضي البدء باستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين واحدا بعد الآخر، وبذلك يتصدع بناء الوزارة من ناحية تشكيلها الائتلافي، فتتخذ السراي من هذا التصدع وسيلة لإقالة الوزارة والتخلص منها من غير طريق البرلمان».

«وقد علم الأحرار الدستوريون أن السراي راغبة في استحداث الأزمة، فاتفقوا معها على إنفاذ الانقلاب ضد النظام الدستوري، وبدأ اتجاه السراي إلى استعجال الأزمة من تعطيلها إمضاء المراسيم الخاصة بالحركة الإدارية، وكان تعطيل المراسم التي يقررها مجلس الوزراء عادتها (الضمير يعود على السراي) التقليدية لإظهار رغبتها في إسقاط الوزارة، وكانت كلمة السر للمستوزرين، لكي يعدوا عدتهم ويجمعوا صفوفهم ويدبروا مكايدهم لإسقاط الوزارة المتمعتة بثقة البرلمان ليحلوا محلها على أنقاض الدستور وسلطة الأمم».

(٧)

وفي مقابل هذا فقد استطاع النحاس باشا أن يحشد نواب الشعب من خلفه في مجابهة الانقلاب الدستوري، وعلى عادة القانونيين فإن النحاس رأى أن يجتمع الشيوخ والنواب من أعضاء البرلمان في اليوم التالي لفترة الشهر التي حددت لتأجيل

انعقاد البرلمان، وهو يوم السبت ٢٨ يوليو ١٩٢٨، ومن أجل هذا اجتمع النواب الوفديون في النادي السعدي في الثلاثاء السابق على هذا السبت (وهو يوم الثلاثاء ٢٤ يوليو) وأصدروا البيان التالي:

نحن شيوخ ونواب الأمة المصرية الموقعين على هذا نعلن ما يأتي:

«من حيث أن كلا من مجلسي الشيوخ والنواب قرر بجلسة يوم الخميس ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ أن يجتمع من تلقاء نفسه في يوم السبت ٢٨ يولية سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء».

«ومن حيث أن هذا القرار ما زال قائما ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور لأن هذا باطل بطلانا أصليا لمخالفته لدستور البلاد».

«ومن حيث أننا أقسمنا اليمين على احترام الدستور الذي هو حق الأمة القدس».

لـذلـك

«سيجتمع المجلسان في يوم السبت ٢٨ يولية سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساءً تنفيذًا لأحكام الدستور».

القاهرة في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٨

(٨)

ولما كانت الحكومة قد أغلقت أبواب البرلمان وشمعتها (على حد التعبير الشائع على ألسنة المصريين وهو يعني وضع أختام بالشمع الأحمر تحريزًا للشيء، وإثباتًا لأن كائنًا مَنْ كان هو الذي فض هذه الأختام بالقوة)، فقد رأى أعضاء الهيئة الوفدية أن يطلبوا من رئيس الوزراء (باعتباره وزيرًا للداخلية) رسميا أن يفتح القاعات.

وقد كتب الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب في خطابه:

«حضرة صاحب وزير الداخلية

حيث أنه بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ينتهي في ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨.

وحيث أنه في الفترة بين هذين التاريخين أغلق رجال البوليس قاعة اجتماعات مجلس النواب وأخذوا مفاتيح البرلمان. وبما أن المرسوم الذي صدر بحل مجلسي الشيوخ

والنواب وتعطيل اجتمعاتهما مدة ثلاث سنوات مرسوم باطل بطلانا أصليا لمخالفته مخالفة تامة لنصوص الدستور.

وحيث إن اجتماع البرلمان سيحصل في ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ طبقًا للدستور فلذلك ألتمس من دولتكم صدور الأمر بفتح قاعة مجلس النواب حتى يجتمع الأعضاء طبقًا للدستور في يوم ٢٨ يولية المذكور».

وتفضلوا بقبول فائق احترامي.

(٩)

وعلى الرغم من أن منصب رئيس مجلس الشيوخ كان شاغرا (بسبب وفاة رئيس المجلس حسين رشدي باشا قبيل تشكيل النحاس باشا لوزارته) فإن وكيل المجلس القائم بعمل الرئيس قد تصدى لمسئوليته بشجاعة فائقة:

وكتب الأستاذ محمود بسيوني وكيل مجلس الشيوخ:

«حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم ملكي بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا نهايته ٢٨ يوليه ١٩٢٨، وحيث إنه صدر بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ مرسوم آخر بحل مجلس النواب والشيوخ ثلاث سنوات يصح تجديدها. وحيث أن المرسوم المذكور باطل بطلانا أصليا لمخالفته لأحكام الدستور المصري.

وحيث إنه وإن جاز حلّ مجلس النواب في بعض أحوال خاصة لم تتوفر إلى الآن وبشروط معينة لم يتحقق واحد منها، فإن مجلس الشيوخ لا يمكن حله مطلقا بمقتضى الدستور المصري المقدس.

وحيث إن بطلان مرسوم الحل بطلانًا جوهريا يجعله عديم الأثر القانوني، وقد علمت أن دولتكم أصدرتم أمرا بغلق المكان المعد لمجلس الشيوخ وختم أبوابه بالشمع الأحمر».

....

....

وتفضلوا بقبول فائق احترامي.

وكيل مجلس الشيوخ

محمود بسيوني

(١٠)

وكان من الطبيعي والمتوقع أن يتغطرس محمد محمود باشا في إجابته على هاتين الرسالتين البرلمانيتين وأن يزيد من تحصين البرلمان كيلا يمكن اقتحامه، وأن يسد الطرق الموصلة إليه.. إلخ.

وهكذا لجأ النواب إلى الحل البديل الذي لجأوا إليه من قبل عندما اجتمع برلمان ١٩٢٥ في فندق الكونتيننتال على عهد الزعيم سعد زغلول، وفي هذه المرة وقع اختيار النواب على دار مراد بك الشريعي (وعنوانها: ٩٣ شارع محمد علي: الذي هو الآن شارع القلعة) وصدر عن مجلس النواب بيان لا ينقصه العقل، ولا تنقصه الحماسة:

«نظرا لأن الوزارة حالت بقوة الجيش والبوليس دون اجتماع البرلمان في دارة اجتمع كل من مجلسي الشيوخ والنواب بدار آل الشريعي بشارع محمد علي في الساعة السادسة من مساء السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨، وصادق كل منهما على ما يأتي:

«لقد جاهد الشعب المصري من نصف قرن مضى في سبيل الدستور الذي هو حقه المقدس حتى ناله فكان أول ثمرة لجهاد متتابع وتضحيات متوالية، وابتدأت الأمة تعيش في ظله عيشا سعيدا مرضيا، وتسير في طريق الحياة المطلقة بعد أن كفل لها الاشتراك العملي في إدارة شئون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها، وأصبحت تحس في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها، مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي ميراثها القومي العظيم».

«وبينما مجلسا الأمة، وهما مظهر سيادتها وعنوان سلطانها، يعملان لإصلاح ما أفسده الماضي وتطهير أداة الحكم مما اعتراه بسبب الحكومات المطلقة التي حكمت مصر قبل الدستور أو أثناء تعطيله سنتي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ والإشراف على ماليته وفحص أبواب ميزانيتها ومراقبة حكومتها ووضع التشريع الصالح لها، وصيانة حقوقها وضمان سيادتها والنهوض بالشعب المصري إلى المنزلة العليا التي يؤهله

لها ذكاؤه واستعداده، وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه».

«وبينما ظل السلام والطمأنينة يرفرف على الأمة إذ ببضعة أشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون في ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بثورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلابًا خطيرًا في حياتها السياسية والاجتماعية ويطعنونها في صميم حريتها ويشوهون أمام العالم نهضتها، فعطلوا الدستور، وعطلوا البرلمان، وقضوا على الحريات التي كفلها الدستور، واغتصبوا سلطة التشريع، وأعلنوا في البلاد حكم إرهاب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد في داره».

«ولما كان الأمر الذي استصدره الوزراء في ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بتعطيل بعض أحكام الدستور وحل المجلسين باطلًا أصليًا إذ أن مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقًا (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحًا إلا إذا كان الأمر الصادر بحله مشتملا حتما على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخابات (مادة ٨٩ من الدستور) فإذا خلا أمر الحل من كل هذا وقع باطلًا».

«وربما أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالفة للمادة الأولى من الدستور التي تقضي بأن يكون شكل الحكومة نيابيًا وللمادة ٥٥ من الدستور التي تقضي بعدم جواز تعطيل أي حكم من أحكامه إلا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وأنها لا تكون قائمة إلا بعد إذن البرلمان (مادة ٤٥ من الدستور) وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في الدستور (مادة ١٥٥ فقرة ثانية).

«ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور تنص على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب، كما تنص المادة ٢٥ على أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك».

لـهـذا

يقرر المجلس ما يأتي:

أولًا: أن البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور.

ثانيًا: يقرر المجلس أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها، ووجوب تخليها عن الحكم.

ثالثًا: أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلًا.

رابعًا: أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصصا ما نصّ عليه في الباب الرابع من الدستور أو أي إجراء تتخذه يعتبر باطلا وغير ملزم للأمة.

خامسًا: يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته إلى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ إلا إذا طرأ ما يدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع».

(١١)

وقد أشار الأستاذ الرافعي في تاريخه (الجزء الثاني من أعقاب الثورة) إلى أن مجلس الشيوخ قرر تأييد القرار الذي أصدره مجلس النواب مع تعديل صيغته طبقا للدستور لتكون عدم تأييد المجلس للوزارة بدلًا من عدم الثقة، وذلك احتراما لما نص عليه الدستور من أن عدم الثقة حق لمجلس النواب وحده.

وقد أقسم أعضاء الشيوخ والنواب فردا فردا أن يحافظوا على الدستور، وأن يدافعوا عنه حتى الرمق الأخير، بكل ما أوتوا من جهد وعزم(!!).

(١٢)

ومما يحق لتاريخ مصر البرلماني أن يفخر به أن النواب من أعضاء البرلمان واصلوا جهودهم في هذا الخط الحريص على توكيد الشرعية والديمقراطية، فاجتمعوا مرة أخرى في مطلع السنة البرلمانية الجديدة يوم السبت ١٧ نوفمبر ١٩٢٨، وكان اجتماعهم هذه المرة في دار جريدة «البلاغ» بشارع الدواوين، وقد أشار الأستاذ الرافعي إلى أن عدد النواب الذين حضروا الاجتماع كانوا ١٢٥ نائبا، وذكر تفصيلات أخرى مهمة:

«وقد اجتمع مجلس النواب برئاسة أكبر الأعضاء سنًا وهو محمد بك سعيد، وتولى السكرتارية من النواب الأساتذة: فكري أباظة، وحافظ إبراهيم سليمان، ومحمد فخري موسى، وأحمد رشدي الجزار».

«ولما كان هذا أول اجتماع لدورة برلمانية جديدة فقد انتخب الأستاذ ويصا واصف رئيسًا للمجلس، وعلي الشمسي باشا، وحسين هلال بك وكيلين، وانتخب للسكرتارية النواب يوسف الجندي، وعبد الرحمن عزام باشا، ومحمد صبري أبو علم باشا، وحسين يوسف عامر، وألقى مصطفى النحاس باشا خطبة اعتبر فيها الوزارة ثائرة على الدستور، وألقى الأستاذ فكري أباظة بك كلمة أعلن فيها أن الأمة كلها يد واحدة ضد المعتدين على الدستور، وتكلم الأستاذ علي أيوب محتجا على تسخير الحكومة للجيش في منع انعقاد البرلمان، وقرر المجلس بالاجماع عدم الثقة بالوزارة وتحميلها مسئولية كل عمل أتته مخالفًا للدستور، وأن الميزانية الوحيدة التي يجب العمل بها هي ميزانية سنة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، وكرر المجلس قراره الذي أصدره في ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨، وهو أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها، خصوصا ما نص عليه في الباب الرابع من الدستور أو أي إجراء تتخذه يعتبر باطلا وغير ملزم للأمة. وقرر أيضًا مطالبة الحكومة بسحب القوات المسلحة التي تحاصر دار البرلمان حتى يتمكن من الاجتماع في داره».

لكن الوزارة منعت الصحف من نشر هذا القرار أو أي نبأ عن اجتماع المجلس، ومنعت كل المطابع من نشره، ومع هذا فإن جماهير الشعب المصري علمت بهذا الاجتماع وقراراته من نشرات سرية وزعت في مصر، كما علمت به مما نشرته عنه صحف سوريا ولبنان.

(١٣)

وانتهت هذه الحرب بخروج محمد محمود باشا من رياسة الوزارة وتكليف عدلي يكن برئاسة وزارة لإجراء الانتخابات، وقد كان لعدلي باشا يكن الفضل في تتويج كفاح النحاس والوفد والشعب من أجل عودة الحياة الديمقراطية السليمة.

وقد استصدرت وزارة عدلي باشا أمرا ملكيا آخر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بإنفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة منه وهي المواد ١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧، وبإجراء الانتخاب لمجلس النواب، ودعوة مجلس النواب الذي ينتجه هذا الانتخاب ومجلس الشيوخ الذي كان قائمًا في تاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ إلى الاجتماع في ١١ يناير سنة ١٩٣٠، وكان معنى هذا إعادة الحياة الدستورية التي أوقفها أمر ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨، والعمل بالمواد التي كانت معطلة من الدستور، وإجراء الانتخابات لمجلس النواب، وإعادة مجلس الشيوخ كما كان، أي إلغاء الأمر السابق الصادر بحله.

وفي ٢ نوفمبر صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ للانتخاب، ويوم ٢٩ منه للإعادة في حالة عدم حصول المرشح للأغلبية في يوم الانتخاب الأول، وبدعوة البرلمان إلى الاجتماع يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠.

وفي ذلك اليوم (٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩) فضت الأختام التي كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ يوليه سنة ١٩٢٨، وسلمت مفاتيحه إلى سكرتير مجلس الشيوخ.

(١٤)

وقد جاءت الانتخابات البرلمانية التي أجرتها وزارة عدلي لتتوج نجاح سياسة سياسة النحاس باشا في الانتصار للديمقراطية، ومكافحة الانقلاب الدستوري، والعسف بحقوق الشعب.

وقد بلور الشعب رأيه بكل وضوح حين انتصر للوفد الذي حصل على (أو بعبارة أدق: حصد) ٢١٢ مقعدا من ٢٣٥ مقعدا (أي بنسبة ٢ , ٩٠٪)، على حين نال الحزب الوطني ٥ مقاعد، ونال حزب الاتحاد ٣ مقاعد، أما الباقون فكانوا مستقلين.

(١٥)

وقد تصدى النحاس والوفد والبرلمان الوفدي برياسة أحمد ماهر للانقلاب الدستوري الثالث الذي تزعمه إسماعيل صدقي في ١٩٣٠ من قبل أن تبدأ خطواته التنفيذية، أي منذ لاح الانقلاب في الأفق قبول استقالة النحاس والاتجاه إلى تكليف إسماعيل صدقي بتشكيل الوزارة التي عطلت الدستور وألغته واستبدلته وسامت الشعب العنت والعسف.

ويذكر التاريخ أن النحاس باشا حضر بنفسه جلسة مجلس النواب التي أعلنت فيها استقالته، وأشار إلى سبب الاستقالة بقوله:

«عندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهدا أن تصون أحكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا، ولقد أشرت إلى ذلك في الكتاب الذي تشرفت برفعه إلى جلالة الملك بقبول إسناد رياسة الوزراء إليَّ، كما تضمنه خطاب العرش الذي تُلى على مسامع حضراتكم، ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذي تقضي به المادة ٦٨ من الدستور. ولذلك رأت من واجبها أن ترفع استقالتها إلى السدّة الملكية، والله نسأل أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خير البلاد».

(١٦)

وطبقًا للتقاليد الدستورية فقد غادر مصطفى النحاس باشا جلسة مجلس النواب بعد أن ألقى هذا البيان، وصحبه الوزراء، لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد، فقد وقف القطب الوفدي الكبير الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب وخاطب النواب بطريقة حماسية:

«سمعتم بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم، نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس في موقفه المشرف الذي يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية، وعن النظام الدستوري للبلاد».

وقد قوبلت هذه الكلمة بالتصفيق الحاد، وبعد مناقشة قصيرة قرر المجلس بإجماع الآراء تجديد الثقة بالوزارة.

(١٧)

ويذكر التاريخ للنحاس وللوفد ذلك اليوم المشهود الذي عرف بـ«يوم السلاسل»، حيث جاء النواب برياسة رئيسهم ويصا واصف، وكلف ذلك الرجل الشجاع بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل، فتولى اثنان من رجال المطافئ تحطيمها بالبلط على نحو ما يفعلون لفك إسار مبنى محاط بالحريق لا بد لهم من إنقاذه، وفي ذلك الاجتماع تُلى مرسوم التأجيل لكن النواب قابلوا ذلك بالقسم على المحافظة على الدستور.

وكذلك فعل أعضاء مجلس الشيوخ، بل إن أعضاء الشيوخ وافقوا على بيان كان فتح الله باشا بركات قد أعده، وقد أثبت الأستاذ عبد الرحمن الرافعي نصه الذي كان على النحو التالي:

«أولا: الاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة من مخالفة للدستور بأن أغلقت أبواب البرلمان ووضعت قواتها المسلحة حوله وفي داخله لتمنع بالقوة المسلحة شيوخ الأمة ونوابها من عقد جلستي المجلس المحددة لهما الساعة السادسة من مساء اليوم حتى اضطر حضرة رئيس مجلس النواب بأن يأمر قوات البرلمان بكسر السلاسل التي وضعتها الوزارة وفتح الباب وبذاك فقط تمكن شيوخ الأمة ونوابها من دخول البرلمان».

«ثانيا: استنكار ما أقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها».

(١٨)

ومن الانصاف للنحاس باشا وزعامته أن نشير إلى تقدير خاص حازه في أدائه السياسي في هذه الفترة، ورأيي أن هذا التقدير يمثل أعظم تقدير سياسي حازه النحاس من أقرانه أو أسلافه أو خلفائه في عصر الليبرالية، ويتمثل هذا التقدير في موقف عدلي يكن باشا الزعيم التاريخي للاعتدال، ذلك أن عدلي يكن أيد النحاس والوفد في كل خطواتهما من أجل مكافحة الانقلاب الدستوري الذي وقع في عهد صديقه (التاريخي) إسماعيل صدقي باشا.

وفي هذا الصدد فقد أرسل عدلي يكن بصفته رئيسًا لمجلس الشيوخ كتابا شديد اللهجة إلى إسماعيل صدقي احتجاجًا على إغلاق الوزارة لأبواب البرلمان، وسنثبت نص هذا الكتاب.

ثم إن عدلي باشا فيما بعد ذلك، استقال من رياسة الشيوخ احتجاجا على إلغاء الدستور رافضا مد يد التعاون إلى النظام الذي حاول صدقي إقراره، وكانت استقالة عدلي يكن باشا سابقة تاريخية مجيدة، وقد بعث بها من أوربا (أكتوبر ١٩٣٠) حين كان في وسعه أن يتجاهل الأمر كلية.

ثم إنه ثالثا انضم إلى النحاس في المؤتمر الوطني الذي انعقد في مايو ١٩٣١ لمحاربة دستور صدقي، وعدم الاعتراف بالانتخابات التي جرت على أساسه.

ثم إنه رابعا ظل على هذا الموقف الموالي للشعب وزعامته المتمثلة في النحاس باشا، المعادي لصدقي، وانضم إلى النحاس في خطواته وكفاحه من أجل الديمقراطية، وقبل عن حب وإيمان أن يأتي اسمه تاليا لاسم النحاس في البيانات التي عبرت عن معارضة صدقي وخطواته الدكتاتورية.

وقد رزق الله عدلي يكن بهذه المواقف المتتالية حسن الختام لحياته التي انتهت في الشهر الأول من وزارة عبد الفتاح يحيى وبالتحديد في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٣.

وهذا هو نص كتاب عدلي يكن في الاحتجاج على احتلال القوات المسلحة لدار البرلمان:

«بتاريخ أمس ٢٠ يولية توجهت قوة مسلحة من رجال الجيش والبوليس إلى دار البرلمان فأحاطت به، بعد أن اقتحم قسم منها أبوابه، وطلب إلى قومندان حرس البرلمان إخلاء الثكنة التي يشغلها ذلك الحرس فأبدى القومندان عدم إمكانة إجابة هذا الطلب إلا بأمر منا، وطلب أن يؤتى له بهذا الأمر أو أن يمهل حتى يتمكن من استئذاننا، فأبت القوة الاستماع له وأخرجت رجاله عنوة من الثكنة.

وترون دولتكم أن في إحاطة دار البرلمان بقوة مسلحة مخالفة لنص المادة ١١٧ من الدستور، يزيدها خطورة انتهاك هذه القوة لحرمة البرلمان بدخول داره وإخراج حرسه عنوة من ثكناتهم.

فإزاء تكرار مخالفة هذا الحكم الدستوري لا يسعني إلا أن أكرر لدولتكم احتجاجي على هذا العمل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢١ يوليه سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الشيوخ

عدلي يكن»

(١٩)

وهذا هو نص كتاب عدلي يكن إلى صدقي باشا في ٢٤ يوليو ١٩٣٠، متضمنا الاحتجاج على إغلاق أبواب البرلمان:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة ١١٧ من الدستور على أن كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله بواسطة رئيسه وأنه لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه.

على أنه قد حدث أمس أن أرسلت الحكومة قوة أحاطت بالمجلس من غير طلب منا، بل إنها تجاوزت ذلك إلى الدخول في فنائه وإغلاق أبوابه لمنع الأعضاء من الوصول إلى قاعة الجلسة.

فأرى من واجبي أن أحتج إلى دولتكم على هذا العمل لمخالفته لحكم الدستور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الشيوخ

عدلي يكن»

(٢٠)

وتمضي الأيام وتذهب وزارة إسماعيل صدقي والوزارة التالية لها وهي وزارة عبد الفتاح يحيى، ويأتي محمد توفيق نسيم رئيسا للوزارة، وتبدأ الأمة مرحلة جديدة في جهادها، وتتألف الجبهة الوطنية بناء على ضغط الجماهير التي أذكى النحاس جهادها عامًا بعد عام، وينضم زعيما الانقلابيين الدستوريين الثاني والثالث (وهما محمد محمود، وإسماعيل صدقي) إلى الجبهة الوطنية تحت لواء النحاس باشا نفسه، ويكتب أقطاب هذه الجبهة كتابا بليغا إلى المندوب السامي البريطاني في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥.

وليس موطن العظة في كتاب زعماء هذه الجبهة (أو بالأحرى أعضاء هذه الجبهة تحت زعامة النحاس) أن تأكدت للنحاس زعامته الحقيقية للجهود الوطنية فحسب، لكن كتاب هذه الجبهة ينبئ على نحو ما نطالع نصوصه أن هؤلاء جميعا قد دانوا للنحاس بالزعامة حتى في إشارتهم إلى مفاوضاته مع البريطانين في ١٩٣٠، وهي التي أشاروا إليها في البند الأول من كتاباتهم بمفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠.

وهذا على كل حال هو نص هذا الكتاب:

«حضرة صاحب السعادة المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى..

١ ـ حرص المصريون دائمًا منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما، وقد قوي أملهم في إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل في اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها».

٢ ـ ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم، فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وإنجلترا من حين إلى حين. ولا شيء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات في سبيل رقيها، ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يسري على المقيمين بمصر جميعًا، مع أن حريتها في هذا التشريع هي التي تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلًا.

(ب) وجود إدارة أوربية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية.

(جـ) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها.

(د) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة، [وليست] هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها.

٣ ـ وفضلًا عن هذه العقبات التي تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها، فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء.

٤ ـ ومنذ أن بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة في هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم إلى الاشتراك فيها، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها، وقد اشتركت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا، كما اتخذت إنجلترا أراضي مصر ميدانا لاستعداداتها

الحربية اتقاء للطوارئ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التي تقتضيها الظروف.

٥ ـ وقد ظل الشعب المصري يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها، وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذي بال.

٦ ـ ولو كان في إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا في الظروف الحاضرة التي كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها أن تطلب من إنجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها.

٧ ـ لا شك إذًا في أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا في الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوي بالنسبة لبلادهم، مزيل لما يقوم من العقبات في سبيل حريتها ورخائها وتقدمها، وما دامت نصوص المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم، فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص. وأن تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في مفاوضات هندرسن ـ النحاس ١٩٣٠ بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات».

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

تحريرًا في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

مصطفى النحاس

محمد محمود

إسماعيل صدقي

حمد الباسل

يحيى إبراهيم

عبد الفتاح يحيى

حافظ عفيفي

(٢١)

هكذا انتهى عهد الملك فؤاد وقد تمكن النحاس تمامًا من الانتصار على فكرة الانقلابات الدستورية. وبدأت معاناته في عهد الملك فاروق من توجهات أخرى تلتف حول الأصول الديمقراطية، باللجوء إلى النزعات الجديدة من قبيل تشجيع أو إثارة الاتجاهات الفاشية التي تجيد تقديم نفسها في صورة المحرض على الخلاص!!

وقد كان النحاس معاديا للفاشية، محذرا منها، مواجها لها، وليس أدل على هذا من موقفه من توجهات كل من مصر الفتاة، ومن بعض الجماعات الدينية في بعض فترات صعودها.

وكما نجح النحاس في التصدي لقوى الاحتلال الإنجليزي، وللأوتوقراطية متمثلة في القصر والحاشية، وللأحزاب المنشقة عن الوفد، فقد نجح نجاحا ساحقا في التصدي لبعض توجهات الجماعات الصغيرة التي كانت لا تفتأ تجد مكانا في الحياة السياسية بفضل تشجيع الملك والقوى الرجعية، ولعل أبرز هذه الجماعات جماعة «مصر الفتاة».

وقد روى زعيم مصر الفتاة أحمد حسين أنه كان هو الذي ذهب بنفسه إلى النحاس باشا في محاولة منه لطمأنته على أن نشاطه ليس موجها ضد الوفد، لكن النحاس باشا كان حاسما معه وبدأ محاورته بأن اتهمه بأنه دسيسة، وأنهى هذا الحوار بأن حذره من مصير كل مَنْ ينشقون عن الصف، ولمح له في وسط حديثه بمعرفته أو بشكوكه في مصادر تمويل نشاطه.

(٢٢)

وقد صعّد علي ماهر والجماعات الموالية.. والقصر والملك من ورائهما من مضايقاتهم للنحاس، ولجأ هؤلاء إلى تسيير المظاهرات المتعددة، لكن الخطوة الأكثر قسوة ورعونة كانت هي إطلاق عز الدين عبد القادر (وهو واحد من أحفاد أحمد عرابي باشا) أربع رصاصات على سيارة النحاس باشا يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧، وعند القبض عليه اعترف بأنه عضو في جمعية مصر الفتاة، وأنه ارتكب جريمته لأنه قرأ معاهدة ١٩٣٦ فلم تعجبه (!!).

وترتب على هذه المحاولة وفشلها قيام وزارة الوفد بتصفية جماعة مصر الفتاة وتعقب أعضائها في كافة الأقاليم، حتى بلغ عدد المعتقلين (ثلاثمائة) معظمهم من أصحاب القمصان الخضر، كما تعقب الوفد أيضًا أنصار النقراشي باشا، وقبض على الدكتور حلمي الجيار الذي كان يعد من أبرزهم، ثم أطلق سراحه بعد خمسة أيام.

وقد استعرضنا في كتابنا «علي ماهر باشا ونهاية عهد الليبرالية» كثيرًا من ملامح هذه الفترة وتفصيلات الأحداث فيها، مما لا نجد مجالًا لتكراره هنا.

كذلك فإننا استعرضنا في الفصول السابقة من هذا الكتاب كثيرًا من تطورات الأحداث في هذه المرحلة.

بيد أن ما ينبغي علينا الإشارة إليه هنا هو أن النحاس واجه منعطفا جديدا في صراعه من أجل الديمقراطية، وقد قاد الصراع السياسي الوفد في تلك المرحلة من تاريخه إلى اللجوء إلى أسلحة الخصوم لمجابهتها بعد أن اكتشف أن الأسلحة الجديدة تتطلب مثل هذا اللجوء، بما فيه من عدول عن تمسكه بالأساليب التقليدية.

ومن هنا نشأت فكرة القمصان الخضراء لشبان الوفد في مجابهة القمصان الزرقاء لمصر الفتاة، وغيرها من القمصان الملونة.

وقد أشرنا في ترجمتنا للدكتور محمد بلال (وهي تحت الطبع) إلى أن هذا الزعيم الشاب كان يجمع بين رئاسة القمصان الخضراء ورئاسة لجان الوفد، مما جعل تاريخ هذه وتلك يختلط على بعض الباحثين وعلى بعض أدبيات التاريخ.

كما نقلنا ما روي عنه من اختيار اللون الأخضر باعتباره لون الفلاح المصري في ثياب عمله!!

(٢٣)

والواقع أن تاريخ القمصان الملونة (شأنه شأن تاريخ كل جماعة سرية أو شبة سرية، وكل تنظيم عسكري أو شبه عسكري) لا يزال بحاجة إلى كثير من الإضاءة والتحليل والفهم، وينسحب هذا على موقف زعيم وطني من طبقة النحاس من مثل هذا التنظيم، ولا يزال كثيرون حتى اليوم يظهرون عجبهم من أن يوافق النحاس على

وجود مثل هذا التنظيم مرتبطا بالوفد، أو تحت مظلته، وأن يكون للوفد دور في إنشاء القمصان الملونة ذات النزعة الفاشية؟

ويبدو لكثيرين أن إنشاء مثل هذه الجماعة لم يكن موجها ضد أحمد حسين أو الإخوان، وإنما كان موجهًا للقصر وللإنجليز كي يكف هؤلاء عن توظيف مثل هذه التنظيمات ضد الوفد.

ويبدو لي أن الوثائق البريطانية تؤيد ما أذهب إليه في هذه النقطة، وقد سجل السير مايلز لامبسون في تقريره السنوي عدة ملاحظات كان من أهمها:

- اتخذ مؤتمر الشباب الوفدي قرارا في ٩ يناير بتأسيس منظمة للشبيبة على النهج الفاشي، وقد أيد الوفد هذا الاتجاه بعد أن وجد أن أحزاب الأقليات قد فعلت ذلك لحشد الشباب في حركة مناهضة للوفد.
- تأسست لجنة من الوفد لتنظيم وتدريب فرق القمصان الزرقاء «الذين وصلتنا تقارير تفيد بأن عددهم قد بلغ في يوليو ١٠,٠٠٠ شخص، واختير النحاس رئيسا للحركة».

(٢٤)

ولا ينبغي لنا أن نترك هذا المقام من دون أن نشير إلى حقيقة أن القمصان الوفدية الزرقاء سرعان ما فاقت القمصان الخضر عددا وعدة وأهمية، وهكذا فإنه لما صدرت التعليمات بحل القمصان الخضر كثمن لقيام الوفد بحل القمصان الزرقاء، كان أعداء الوفد هم الذين حققوا الفوز بخلاصهم من سطوة قمصان الوفد.

(٢٥)

ونعود لنقول، عن حق، إنه مع إيمان النحاس الشديد بانتفاء الحاجة إلى وجود القمصان الملونة فإنه ترك هذه القمصان تنمو تحت جناح الوفد، لكنه هو نفسه عاد وأوقفها.

وليس أدل على إيمان النحاس بالديمقراطية وعمله لها من موقفه النهائي من قمصان الوفد الزرقاء.

ومع هذا فإن كثيرًا من المؤرخين الأجلاء ينظرون إلى الأمور على نحو ما تتابعت به جزئياتها دون عناية بمثل نظرتي الكلية هذه.

وقد وصل الدكتور عبد العظيم رمضان إلى القول بأن فرق القمصان الزرقاء كانت سلاحا ذا حدين، وقد اختار النحاس باشا الحد الذي ذبح به نفسه وحزبه، فأقيل، في وجود القمصان الزرقاء، أسوأ إقالة في تاريخه، وتفرق القمصان عند أول طلقة أطلقتها حكومة محمد محمود باشا وأزيلت معسكراتهم بين ليلة وليلة من جميع أنحاء البلاد.

(٢٦)

بل إن الدكتور عبد العظيم رمضان يرى أن النحاس قد أضاع من يده فرصة ذهبية حين لم يعمل على تقوية تشكيلات القمصان الزرقاء وزيادة فاعليتها لحمل القصر على التفكير قبل الإقدام على الإقالة، بل إن النحاس فعل العكس، بوحي من اقتناع باطني، فيما يبدو، بمنافاة وجود القمصان مظهريا للنظام الدستوري، وتأثرا بالهجمات الشديدة على القمصان من جانب المعارضة والقصر للتخلص منها قبل الإقالة، ففي يوم ٥ ديسمبر ١٩٣٦ أصدر قرارا أتبع فيه الفرق لإدارته شخصيا، وحظر فيه على الجنود حمل العصي أو الأسلحة من أي نوع كان، أو أن يسيروا في الشوارع، أو يوجدوا في الحفلات مرتدين القميص الأزرق في غير الأوقات والمناسبات التي يحددها المجلس الأعلى، وجعل مخالفة حكم هذه المادة الفصل حتما من الفرق.

وفي إبان اشتداد الأزمة بين الحكومة والقصر، وحينما كانت الإقالة على وشك الوقوع، أصدر قائد الفرق «بناء على إشارة من النحاس باشا»، بيانا أعاد فيه التنبيه إلى أن «أعضاء الفرق جميعا لا يجوز لهم حمل سلاح من أي نوع مهما كان حجمه أو وضعه، حتى لا ندع للخصوم مجالا لسوء تأويل حركتنا البريئة».

(٢٧)

أما موقف النحاس والجناح الحكومي للوفد (!!) من أحمد حسين فقد تولته الصحف الوفدية التي هاجمت ما اعتبرته استغلالا من جانب أحمد حسين لاسم مشروع القرش في الدعوة الجديدة إلى مصر الفتاة، وقد طلبت الحكومة الوفدية

إلى الدكتور علي إبراهيم باشا رئيس مشروع القرش أن يفسر كيف يسمح لبعض أعضاء مجلس إدارة المشروع بنشر الدعوة لتأليف هيئة سياسية تنشر مبادئها علنا، وتوزع نشراتها علنا في الطرقات، مع أن هذا العمل يخالف قانون المشروع «الذي يحرم الاشتغال بالسياسة، فضلا عن منافاته للمبادئ التي قام عليها مشروع القرش، والسياج المقدس الذي كان يجب أن يحاط به، وقد قام المشروع لخدمة الأمة، لا ليقلبه بعضهم حربا على نهضتها السياسية».

كذلك قد اتهمت الحكومة الوفدية أحمد حسين صراحة بأنه ينفق على جريدة «الصرخة» من مال المشروع، وأنذرته بأن القانون لن يسمح لأحد أن يفلت من يده إذا استمرأ المرعى، وتراءى له أن يواصل أية دعوة سياسية على حساب مشروع القرش، والمشروع منها براء.

(٢٨)

ومما رواه أحمد حسين عن لقائه بالنحاس بالتفصيل في مذكراته ومن وجهة نظره هو ننقل للقارئ هذه الفقرات التي تصور حقيقة موقف النحاس:

«... اعتقدت أنه يكون من المفيد أن أجتهد في مقابلة النحاس باشا لأزيل ما علق برأسه من سوء فهم، وأن أبين له كيف أن حركتنا هي حركة قومية بحتة نريد بها أن نعد جيلا جديدا من الشبان، وأن نبعث في الأمة روح الكفاح والجهاد».

«ولما كان النحاس باشا قد اعتاد مقابلتي من قبل، فقد رجوته أن يحدد لي ميعادا للمقابلة، وقد سمح لي بالمقابلة، ولقد كانت في بيت الأمة، ولست أذكر تاريخها بالضبط، ولكنها كانت في أوائل شهر نوفمبر ١٩٣٣».

«وقابلت النحاس باشا، فإذا به يجابهني بأنني دسيسة، وأنني لا بد أن أكون مدفوعا من جهة من الجهات للقيام بهذا العمل، ولخص شكوكه، أو بالأحرى قرائنه على ما يقول، في المال الذي تصرف منه على هذه الحركة، فشرحت له كيف أنني عقب خروجي من كلية الحقوق سعيت للحصول على قرض من بنك مصر مقداره مائتا جنيه أستعين به على مواجهة الحياة العملية، وأني يا باشا مستعد أن أقدم لك كل الأوراق الخاصة بعملية القرض هذه، وأترك لك أن تتحرى عن صحتها، وهنا شرع

النحاس باشا يناقشني في صحة مبادئي والبرنامج الذي أذعته، فقال: إن في هذا البرنامج ما لا يتفق مع جهادنا، فليس فيه نص على الدستور، وهل تفضل دستور سنة ١٩٣٠ أو دستور ١٩٢٣، وفيه بعض المبادئ الخطرة التي لا أكاد أفهمها، خذ مثلا «الله» التي وضعتها في أول شعارك، فلست أراها إلا شعوذة، لأن وضع كلمة الله في برنامج سياسي هو شعوذة، قلت: لا تنس يا باشا أن الإسلام دين لا يفرق بين الدين والسياسة».

....

«إلى هنا كان صاحب الدولة [أي النحاس باشا، وليس في هذا تمجيد للنحاس الذي كان لقبه أعلى من ذلك، وهو رفعة الباشا لأنه كان صاحب المقام الرفيع] قد ضاق ذرعا بمناقشتي في كل هذه التفاصيل، فرأى أن يصرح لي بما في دخيلة نفسه وما اعتقد أنه لب الموضوع، فقال: لا يوجد في مصر إلا راية واحدة هي راية الوفد، وكل وطني عامل يجب أن يعمل تحت لواء الوفد، فكل حركة أو كل عمل من الأعمال لا يكون تحت راية الوفد، فهو لا يمكن إلا أن يكون دخيلا على الأمة، ودسيسة من الدسائس، فإذا كنت صادق النوايا وتريد خدمة بلادك، فعلام إنشاء الجمعيات، ووضع البرامج وإرسال النداءات؟ وإذا كان كل جندي يخرج على قائده ويؤلف لنفسه جمعية ويضع برنامجا إذًا لتشتت الجهود، وعمت البلد الفوضي، فإذا كنت تريد أن تكون وطنيا فتعال بين إخوانك الشبان في الوفد، واندمج في صفوفهم».

«قلت: هذا صحيح يا باشا، وقد كان بودي أن أفعل ذلك، وأن أعمل تحت لوائك كأصغر جندي، ولكني لا أكاد أرى للوفد برنامجا، ولا أرى للوفد أهدافا في هذه الأيام إلا للوصول إلى الحكم، وأنا لا يمكن أن أكرس حياتي لهذه الغاية، ولكني أريد أن أدعو للأخلاق، وأن أدعو للدين، وأن أدعو للعمل، وأريد أن أكون عنيفا في جهادي، وإني أعتقد أن مصلحة الوفد المحققة أن توجد إلى جانبه هيئة وطنية متطرفة كيما يكون هو بالنسبة لها معتدلا، فيفضل الإنجليز التعاون معه وإجابة مطالبه، حتى لا يشجعوا التطرف، ويتحول كل الإعنات والإرهاق الذي يصب الآن على الوفد صبا إلى هذه الهيئة الجديدة!».

«قال النحاس باشا (ولا نزال فيما يرويه أحمد حسين نفسه): افعل ما يحلو لك، فقد أعذر من أنذر. إنني سوف أعتبرك خارجا عن الوحدة، والأمة لا ترحم الخوارج، فكل من فكر في أن يخرج علينا فقد هدمناه هدما، والأمة لا ترحم».

(٢٩)

ومع هذا كله فإنه عندما لقيت «مصر الفتاة» العنت على يد وزارات محمد محمود (١٩٣٨ - ١٩٣٩) فقد حظيت بتعاطف أبوي من الوفد حتى إن الصحف الوفدية كفت عن مهاجمة الجمعية بعد القبض على أعضائها، بل إنه عندما قبض على أحمد حسين وزميليه في المرة الأولى، وتقرر الإفراج عنهم بكفالة، فقد دفعها عنهم أحد الزعماء الوفديين على سبيل القرض، كما تولى بعض المحامين الوفديين الدفاع عن أحمد حسين وأعضاء الجمعية في التهمة التي وجهت لهم بالاعتداء على البوليس والتجمهر في يونيو ١٩٣٤، وكان على رأس محامي الوفد الذين دافعوا عن شباب مصر الفتاة عبد الفتاح الطويل، ولما حكم عليهم بغرامة، اشترك عبد الفتاح الطويل في دفع جزء منها، كما اشترك حسن سرور المحامي (وهو وفدي أيضًا) في دفع جزء آخر.

(٣٠)

وكان أحمد حسين نفسه، شأنه شأن كل زعماء الجماعات السياسية الصغيرة، يؤمن بأن زعامة الوفد للشارع المصري تمثل عقبة كبرى في طريق مصر الفتاة، وليس أدل على هذا الاعتقاد من حديثه المقارن بين النحاس والوفد من ناحية، وبين الزعماء الذين شجعوه (!!) في مراحل مختلفة من قبيل علي ماهر، ومحمد علي علوبة، ومحمد محمود، وبهي الدين بركات.

وقد حاول أحمد حسين انتقاد ما أسماه «الزعامة المقدسة التي فرضها النحاس باشا على الأمة»، «وهذه الرغبة في القضاء على الروح الجديدة التي نبعت من مصر الفتاة، ومهاجمة مصر الفتاة ومحاولة خنقها، كل ذلك أدى بنا إلى اعتبار الوفد خصمنا الأول، وضرورة العمل على صرعه والتغلب عليه وإراحة البلاد من كابوسه، فكان هؤلاء أعوانا على تحقيق هذه الفكرة، وخاضوا المعركة إلى جوارنا في هذا السبيل كل بأسلوبه، وفي دائرة قدرته».

(٣١)

وقد اعترف أحمد حسين بأنه لم يكن يهمه من تحالفه مع الزعماء الآخرين إلا هدم الوفد، حتى أنه يصور لنفسه والقراء أنه كان هو الأصل في عداوة الوفد، وأن الآخرين كانوا بمثابة الصدى!!:

«... ولم يكن يهمنا في ذلك الوقت تفاصيل ما يعملون، ولا الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها لأنفسهم من هدم الوفد، ولم يكن يعنينا إذا كانوا مخلصين فيما يوجهونه من اعتراضات للوفد أم لا، لأننا كنا أصحاب المعركة، وهؤلاء لم يزد عملهم في كل ما عملوه أو قالوه (على) تأييد ما نقول، أو تحبيذ ما نعمل، ولذلك فقد سرنا، وكان من مصلحة كفاحنا أن يكون هناك تحالف بين هذه القوى المختلفة حتى نصل إلى تحقيق الهدف الذي نسعى له، وهو تحرير البلاد من سيطرة الوفد، هذه السيطرة الفاسدة».

(٣٢)

ويذكر التاريخ أنه لما طلب بعض أعضاء البرلمان من النحاس أن يظهر لهم أو أن يودع في المجلس إثباتا على ما صرح به في أحد أحاديثه من عمالة أحمد حسين لدولة أجنبية رفض النحاس رفضا باتا إيداع مثل هذه الوثائق في مجلس النواب وصور المسألة في صورة الثقة به نفسه وبوزارته:

«إن الوزارة متثبتة مما قُدم إليها من الأدلة، وإن هذه المسائل تتعلق بسياسة الدولة العامة، وهي من أسرار الدولة ولا يمكن أن تتقدم بها ولن تتقدم، لأن أسرار الدولة فوق كل اعتبار، والوزارة مسئولة أمامكم، فإما أن تعطوها ثقتكم، وإما أن تسحبوا منها هذه الثقة، والرأي الأخير لكم».

(٣٣)

ومن الطريف أن نائب الأحرار الدستوريين عبد المجيد إبراهيم صالح (الوزير فيما بعد ذلك) ناقش النحاس في هذه الجزئية مزايدا عليه وسأله كيف يسمح رئيس الوزراء، باعتباره رئيسا شعبيا، ورئيسا رسميا للدولة، وقد اقتنع دولته بخطر تلك الدعاية، أن يباح لهذا النفر (أي أعضاء مصر الفتاة) أن يتجولوا في المدن ويبثوا دعايتهم الخطيرة، ثم يتركوا أحرارا ؟

وقد رد النحاس باشا بقوله إن الحكومة تريد المحافظة على سلامة الدولة، مع إباحة الحرية لكل مَنْ يريد، وأوضح النحاس أنه يتعامل مع هذه الجماعة على مستويين جغرافيين مختلفين، فهو يترك لها هامش الحرية في المدن حيث لا خطر من آرائها في ظل حرية الفكر، لكنه يقيد هذه الحرية في القرى حيث يمكن أن يكون هناك خطر، وقد عبر النحاس عن هذا بوضوح حين قال:

«إن سياسة الحكومة هي منع تجوال أعضاء الجمعية في القرى، وإباحة الحرية المطلقة لها في زيها واجتماعاتها وخطبها في المدن، حيث يتسنى لكل إنسان أن يقاومها وأن يناقشها وأن يعترض على كل ما يبدو منها، وأن يدرك كنه ما تغمز، وحيث الاستعداد هنا واف، والبوليس يقظ متنبه، يحضر كل اجتماع، ويسمع كل ما يلقى فيه، فإذا رأى بوادر شر منعها في الحال».

(٣٤)

وقد سجل الدكتور عبد العظيم رمضان في دراسته لتاريخ الحركة الوطنية أن أحمد حسين زعيم مصر الفتاة تنازل بنفسه عن الفرص التي تهيأت له لإثبات براءته من تهمة العمالة لدولة أجنبية التي وصمه بها النحاس، وقد جاءت هذه الفرصة عندما تداول القضاء اتهامه بهذه التهمة.

وفي الواقع فإن عبد العظيم رمضان كان يرى أن بيان النحاس باشا في اتهام أحمد حسين لا يعدو من الناحية التاريخية أن يكون بيانا خطيرا فحسب، لكنه في ذات الوقت وعلى الرغم من إلقائه في قاعة مجلس النواب، وعلى الرغم من صدوره من رئيس الحكومة وزعيم الغالبية الشعبية في الوقت نفسه لا يمكن أن يرتقي من كونه بيانا سياسيا عن خصم سياسي، ليصبح حكما قضائيا دامغا.

* * *

وفي كل الأحوال فقد حارب النحاس باشا من أجل الديمقراطية في مواجهة من كانوا يحاربونها سواء أكانت حربهم مباشرة أم غير مباشرة، وسواء كانوا في القصور أم كانوا في الشارع السياسي.. ولا شك في أنه انتصر في حربه من أجل الديمقراطية.

لكن عصرًا تاليًا جاء ليهتف بعض أنصاره بسقوط الديمقراطية.

الفصل التاسع عشر
العروبة وقضية فلسطين

(١)

في تاريخ النحاس علامات بارزة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها حتى مع كل التجاهل والتحامل الذي أريق على تاريخ النحاس وتاريخ الوفد، وفي مقدمة هذه العلامات أربعة أدوار مهمة: دور النحاس باشا في إنشاء الجامعة العربية، وفي دعم استقلال الدول العربية، وفي تشجيع حركات التحرر الوطني، وفي مساندة قضية فلسطين.

(٢)

ونبدأ بالإشارة إلى أن التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية وما تطلبه هذا التوقيع من إجراءات قد تم في عهد وزارة النحاس، وقد تم التوقيع في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ في الإسكندرية بحضور وفود مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن، وقد كان من حسن حظ النحاس أن كان هذا العمل هو خاتمة المسك لأعمال وزارته، فقد أقيل في اليوم التالي، ومن الطريف أن نشير إلى أن الملك فاروق نفسه رغم ما عرف عنه بعد ذلك من رعونة كان في ذلك الوقت من الحصافة بحيث تريث في إقالة النحاس حتى يتم توقيع الميثاق.

وهكذا توجت جهود النحاس باشا والوفد بإعلان هذا البروتوكول الذي صار فيما بعد أساسا استمدت منه مواد ميثاق جامعة الدول العربية، إلا أن حديث إبراهيم فرج في مذكراته انشغل ـ بدون داع ملح ـ بالرد على المزاعم الشخصية التي حاولت تقليل قيمة جهد النحاس والوفد في القضايا العربية، ونسبة الفضل في قيام الجامعة إلى الإنجليز:

«وقعت الدول العربية السبع المستقلة وقتها على بروتوكول الإسكندرية في ٧ أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٤٤.. والذي بني عليه ميثاق الجامعة العربية في العام التالي، وإن كان البروتوكول أوسع مدى من الميثاق وأشمل منه بسبب إلغاء بعض مواده، فالبروتوكول كان به مادة تنص على أن الدول العربية المتخاصمة التي تطرح خلافاتها على الجامعة لكي تفصل فيها.. ينبغي أن تخضع لرأي الأغلبية في حلها بوصفها هيئة تحكيم».

«هذا النص سبق النصوص المثيلة في ميثاق الأمم المتحدة.. لكن للأسف ألغي من الميثاق.. وهكذا فإذا كان البعض يردد أن إنشاء الجامعة العربية كان فكرة إنجليزية.. فهو يجهل ما عرضه من الكتاب الأزرق (يشير إلى الكتاب المنسوب إلى إيدن بشأن إنشاء الجامعة العربية) وصدور تصريح إيدن بناء عليه.. ربما كان هناك توافق زمني».

«وما فعله النحاس باشا لم يرق للإنجليز.. ولم يرق للملك فاروق أيضًا لأنه كان يريد تزعم هذا التجمع العربي.. وظن أن النحاس باشا ينافسه على ذلك.. وكان متضايقا جدا من الثقة الكبيرة التي يلقاها النحاس باشا من زعماء الدول العربية ولا يريد له أن يحظى بهذه المكانة.. والإنجليز لم يكونوا يريدون هذا التوسع في الجامعة.. وهكذا التقت مصلحة الملك والإنجليز على ضرورة التخلص من النحاس باشا.. فأطلقوا يده ليقيله في ٨ أكتوبر (تشرين أول) في عام ١٩٤٤ جزاء له على ما صنع».

(٣)

وقد روت مذكرات النحاس باشا بعض ما صادفه من صعوبات في أثناء عمله من أجل إنشاء الجامعة العربية:

«وبدأت العقبات التي وضعها رؤساء الوزارات، فتارة يعترض توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن على شكليات لا تقدم ولا تؤخر، وتارة يتكلم نوري السعيد حول عدم إغضاب الإنجليز واستشارتهم في أمور الجامعة، وثالثة يقول الشيخ حسين الكبسي: إن الإمام يحيى أوفده ليستمع ولا يبدي أي رأي أو يشترك في أي قرار إلا إذا رجع إلى مولاه».

«وهكذا دخلنا في متاهات وبدأنا نخلق بأيدينا العقبات، وتقريرًا للحقيقة وإنصافًا

للتاريخ أقرر أن سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا كان رجلًا واضحًا صريحًا يقول ما يعتقد ولا يظهر ما لا يبطن، وكان رياض الصلح رئيس وزراء لبنان لولبيًا مرنًا تارة يؤيد نوري السعيد وأخرى يجامل رئيس وزراء سوريا، وعقدا عدة اجتماعات لم ننته فيها إلى النتيجة الحاسمة التي أريدها وهي أن تظهر إلى الوجود جامعة الدول العربية وتصبح حقيقة ملموسة، وتركت اللجان تداوم اجتماعاتها وعاد رؤساء الحكومات إلى بلادهم على أن أدعوهم عند انتهاء الأعمال التحضيرية».

(٤)

وهذه فقرة ثانية من مذكرات النحاس تلخص رؤيته الثاقبة لضروب آخرى من المعاناة وتعكس قدرته الفائقة على تجاوزها:

«... كنت قد صممت على أن يتضمن ميثاق الجامعة العربية مادة خاصة تنص على أنه إذا اعتدي على بلد عربي من أي جهة كانت أو أي دولة أن تقوم الجيوش العربية كلها مجتمعة بالدخول مع المعتدي عليها لصد الاعتداء عليها ومحاربة من يحاربها، كما أصرت على أن تكون الجامعة مستقلة لا سلطان لأحد عليها ولها أن تستورد أسلحتها ومعداتها التي تحتاج إليها من أي مكان تشاء إلى آخر ما جاء في الميثاق.

«وضايق هذا إنجلترا ومستر إيدن وزير خارجيتها بالذات فأوعز إلى سفيره في مصر أن يحاول منع هذا النص فرفضت رفضًا باتًا واستعانوا بالأردن والعراق وعارضا في هذا النص ولكنني استطعت باتصالات متعددة ومجهودات شاقة أن أحملهما على الموافقة وإلا لو حذف بند الدفاع المشترك لأصبحت الجامعة هيئة تابعة للإنجليز كسواها ولا قيمة لها ولا فائدة للبلاد العربية من ورائها».

«وكانت مشاورات ومفاوضات وتنقلات بين عمان وبغداد ومصر وصنعاء والسعودية وتركتهم حتى يعودوا موافقين متفقين، واقتضى الأمر أن أوفد إلى السعودية سكرتير عام مجلس الوزراء علي كمال جيشة وحملته رسالة إلى الملك عبد العزيز آل سعود وشرحت له الغرض من هذا النص فوافق بعد أن اقتنع».

(٥)

وهذه فقرة ثالثة في المذكرات تدل على حرص النحاس على إتمام جهوده بدأب وصدق نية من دون أن تجهضها الدعاية أو الإعلان:

«وحلّ صيف جديد وانتقلت الوزارة إلى الإسكندرية ودعوت اللجنة التأسيسية للجامعة العربية إلى الاجتماع وخصصنا لها قصرًا في محطة «استانلي باي» وخصصنا للجنة الصياغة إدارة جامعة فاروق بمحطة الشاطبي وطلبت من الجميع بذل أقصى الجهد في إنجاز ميثاق الجامعة لأني متأكد من المؤامرات التي تحاك للوزارة من الإنجليز ومن القصر. وبذل الموظفون المختصون من جهتهم مجهودًا مشكورًا في وفرة الإنتاج، كما استطعنا بعد جهد شاق أن نقنع الأردن والعراق بقبول ميثاق الدفاع المشترك بعد اتصالات بعاهل الأردن تارة والوصي على عرش العراق تارة أخرى، وكتب لنا التوفيق ولم يبق إلا صياغة ميثاق الجامعة الصياغة النهائية وإعلانه للعالم».

«وكانت الرسل والتقارير ترد إليّ تباعًا وبكثرة عن أن الملك يسعى حثيثًا لدى الإنجليز ليمكنوه من إقالة الوزارة وهم بدورهم يمهلونه حتى تتبين نتيجة الحرب، وكأن أخر تقرير وصل إليّ أن إنجلترا سمحت لفاروق بإقالة الوزارة إذ علم أنها ستعلن نبأ ظهو الجامعة العربية إلى الوجود، فنبهت على الذين يضعون اللمسات الأخيرة للميثاق أن يلتزموا جانب الحذر الشديد وألا يذيعوا أو يصرحوا بأي شيء يشتم منه أن الجامعة ستظهر، وبالغوا هم في الحذر فأوصدوا عليهم الأبواب وواصلوا الليل بالنهار حتى إذا ما كان مساء أكتوبر ١٩٤٤ تأكد لي أن فاروق أعد كتاب الإقالة وأنه ينتظر من الإنجليز أمرًا بإرساله، فذهبت إلى حيث يجتمع المكلفون بإعداد ميثاق جامعة الدول العربية ونبهت عليهم ألا يناموا ولا يتحركوا من أمكنتهم إلا إذا أعدوا الصياغة النهائية وأرسلوها إلى محطة الإذاعة لإذاعتها في نشره الصباح في الصحف لنشرها».

«ونفذوا ما طلبته بدقة وسرية لم يعلم بها أحد وفوجئت البلاد في الساعة السابعة من صباح يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ بإذاعة ميثاق جامعة الدول العربية كاملًا غير منقوص،

وأصبحت الجامعة حقيقة واقعة وخرجت الصحف وفيها نص الميثاق بأحرف كبرى وفي أوائل الصحف».

(٦)

وقد تحدث النحاس بأسف (في مذكراته المروية) عما قامت به وزارة أحمد ماهر من تعديل لميثاق جامعة الدول العربية فيقول:

«وكان أول عمل بدأته وزارة أحمد ماهر لتكسب رضا الإنجليز إعلان مصر دخول الحرب رسميًا، مما هز الأوساط المصرية جميعًا وأثار سخطها وغضبها، ثم ثنى أن نفذ للإنجليز مطلبًا آخر يهمهم تنفيذه وهو تعديل ميثاق جامعة الدول العربية».

«وكانت إنجلترا من ناحيتها قد أعدت للأمر برمته فأوعزت إلى أصدقائها من البلاد المشتركة في الجامعة بأن تخرج جميع رؤساء الوزارات التي وقعت ميثاق الجامعة، فلم نلبث أن رأينا نوري السعيد رئيس وزراء العراق يستقيل ومن بعده توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن، كما أعلنت استقالة سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا بعد أن أرغمه رئيس الجمهورية على ذلك، وكذلك استقال رياض الصلح رئيس وزراء لبنان».

«وعاد ممثلو الجامعة العربية الجدد إلى اجتماع يعقد في مصر بالطاقم الجديد فحضروا وعرض عليهم تعديل الميثاق وحذف النص الخاص بالدفاع المشترك فوافقوا عليه بالإجماع وأصبحت جامعة الدول العربية كما أرادها «أيدن» وزير خارجية بريطانيا تمامًا».

(٧)

وقد أشارت مذكرات حسن يوسف بإنصاف شديد إلى دور النحاس باشا، ودور الوفد في العناية بالعلاقات السياسية لمصر تجاه المشرق العربي والإسلامي، وإلى اقتداء الأحزاب المصرية الأخرى بالوفد في العمل في هذا الخط، وهو يلخص المواقف بطريقة تتابعية ذكية تحفظ لأحزابنا السياسية جميعًا شرف المشاركة السياسية الجادة والوعي العميق والوطنية الحقة فيقول:

«... في هذه المرحلة بدأت تظهر ملامح سياسة خارجية مستقلة، كان أهم

مظاهرها ما يمكن تسميته بسياسة الانفتاح على الشرق، تمثل ذلك في بداية اهتمام مصر بقضية فلسطين، بدأ ذلك في سنة ١٩٣٧ عندما أثار واصف غالي باشا وزير الخارجية المشكلة في عصبة الأمم، ثم تطورت عندما دعت إنجلترا إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة بلندن، واستقبل محمد محمود باشا رئيس الوزارة في ١٩٣٨ عددا من وفود البلاد العربية لمناقشة المسألة، ثم الاشتراك بعد ذلك في المؤتمر، وتمثلت تلك السياسة أيضًا في التقارب الذي بدأ ينمو بين مصر وتركيا، إذ تبادل وزيرا الخارجية الزيارة الرسمية في ١٩٣٩، وأذكر أن تركيا كانت مهتمة بالجيش المصري ووجوب تعزيزه، وقد حكى لي عبد الرحمن عزام باشا أن الوزير التركي سأله عن حجم القوات المسلحة في مصر، فلما علم أنها لا تزيد على ثلاثين ألفًا، أبدى استياءه من أن يكون هذا فقط هو حجم جيش بلد عظيم كمصر».

«وتمثلت سياسة الانفتاح على الشرق أيضًا في أن مصر دعيت للانضمام إلى حلف سعد أباد الذي أبرم للدفاع المشترك بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، وقد نوقش الموضوع في مجلس الوزراء (وزارة محمد محمود) وانقسم المجلس إلى فريقين مؤيد ومعارض، وأرجئ اتخاذ القرار، وكانت حجة المعارضين أن بلدان الحلف بعيدة عن حدودنا، بحيث يصعب إدراك وجود صلة أمن عسكري بينهم وبين مصر».

«وفي تلك الفترة أيضًا جرت مباحثات بين مصر والعراق لعقد معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين، فلما علم الإنجليز بذلك أبدوا استياءهم من أن تجري تلك المباحثات دون أخذ رأيهم أو إحاطتهم علما بها».

(٨)

ويذكر كثيرون للنحاس أنه في أثناء الحرب العالمية لم يدخر وسعا في الاعتراف بلبنان دولة مستقلة ذات سيادة، بل إنه عمل بصدق وإخلاص ودأب على إنشاء مفوضية مصرية في بيروت، وذلك على الرغم من أن ظروف الحرب كانت تمنحه الفرصة لتأجيل مثل هذه الخطوة التي كانت كافية لأن تثير فرنسا، التي كانت واحدة من أبرز الدول اللاعبة على الساحة الدولية في ذلك الوقت.

كذلك ظل الوفد يقدم المساعدات المالية للحركات والمناضلين العرب اللاجئين

في القاهرة، وكان يقدم هذه المساعدات كذلك وهو خارج الحكم من ميزانيته الخاصة بقدر ما يستطيع.

(٩)

وفيما بعد هذا حاول الملك فاروق أن ينافس النحاس في هذه المكانة المتألقة بين الدول العربية، وهكذا عقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في أنشاص ١٩٤٦ برعاية فاروق، ولكن جاءت هذه الخطوة تالية لخطوة النحاس السابقة.

ومن الإنصاف لأنفسنا وزعامتنا الوطنية أن نشير بكل الفخر إلى ما يشهد به واحد من رجال الملك فاروق وهو كريم ثابت من أن الخطوات التي خطاها الملك فاروق في اتجاه الوحدة العربية لم تكن إلا محاولة منه للحاق بركب العظمة الذي قاده النحاس وحقق فيه ما سبق به الملك بخطوات واثقة في هذا المجال، ويعترف أنه ـ هو نفسه ـ لعب عند الملك على وتر كراهية فاروق للنحاس باشا، وأنه استطاع من خلال هذا الوتر أن يحمس الملك لتحقيق توجيه عروبي عنده:

«... كنت أعرف يومئذ كرهه (أي الملك فاروق) لمصطفى النحاس ونقمته عليه، وكان النحاس قد أمضى بروتوكول الجامعة العربية المعروف ببروتوكول الإسكندرية، وأمضاه معه السيد نوري السعيد، وكان رئيسا للوزارة العراقية. في اليوم الذي رأيت الفرصة ملائمة لاستفزازه قلت له: لا شك أن النحاس اكتسب مقاما جديدا في البلدان العربية بسياسة الجامعة العربية وإمضاء بروتوكول الإسكندرية، فلماذا لا تنتزع هذه المكانة منه «بتبني» سياسة الجامعة العربية، فيعزى إليك كل فضل في المستقبل، وتصبح جلالتك زعيم هذه الحركة في نظر العرب جميعا!».

«فأطرق مفكرا، فأيقنت أن كلامي يشق طريقه إلى قلبه».

(١٠)

وللأستاذ حسنين كروم كتاب مهم سجل بعنوانه نصرا حقيقيا على الذين لا يقصرون في محاولة تزوير التاريخ من أجل رؤية ضيقة، وقد جعل عنوانه «عروبة مصر قبل عبد الناصر» (١٩٤٢ - ١٩٥٢)، وقد سجل في هذا الكتاب جهود النحاس الذكية والحثيثة في المجال العربي، وهي جهود تفوق بكثير كل الجهود اللاحقة،

وفضلا عن هذا فإنها كانت بريئة تماما من نزعات الاستعلاء والزعامة التي تورطت فيها الثورة أو التي رغب فيها الملك فاروق هو الآخر من قبل. كما أنها كانت خالية تماما من الممارسات المخابراتية وانعكاسات بعض تصرفات العقلية الأمنية الضيقة.. وقد دفعنا نحن الشعب في العصور التالية ثمن بعض هذه الأخطاء.

ولهذا السبب فإننا نجد كثيرًا من الشعوب العربية والمناضلين العرب يرفعون مكانة النحاس إلى حيث لا يرفعون غيره من زعمائنا، ولست من أنصار تأديب الديماجوجيين بكثير من الأمثلة، ولكن تكفيني الإشارة إلى أن الشارع الرئيسي في أكثر من مدينة عربية كبيرة حمل اسم الزعيم الكبير مصطفى النحاس.

وفي أدبيات السياسة العربية أكثر من واقعة تثبت لنا بعض العون الصادق والغزير والكرم الذي كان النحاس يقدمه لحركات التحرير العربية والإسلامية قبل قيام الثورة.

(١١)

وقد بدأ اهتمام النحاس بالشرق العربي في التكثيف مع اندلاع الحرب العالمية الثانية التي واكبت بلورة الكيانات السياسية في هذه الدول، ونحن نعرف أن العراق شهدت في أثناء الحرب العالمية الثانية محاولة ثورية هي التي عرفت بثورة «رشيد عالي الكيلاني»، كما نعرف أن المد الوطني والثوري قد وصل أشده في سوريا ولبنان في تلك الفترة، ونعرف أيضًا بالطبع أن القضية الفلسطينية قد بدأت ملامحها في التشكل القوي والطرح على بساط الحل الدولي.

وانطلاقا من المنطق نفسه فإن النحاس باشا والوفد كانوا لا يبخلون على أشقائنا العرب في شمال أفريقيا بأي عون مادي أو دبلوماسي، وكانت مواقفهم في هذا الصدد واضحة ومشرفة، ولنقرأ بعض فقرات إبراهيم فرج التي تصور لنا طبيعة توجهات الوفد التحررية:

«... فلما توليت وزارة الخارجية عندما سافر محمد صلاح الدين للخارج.. قال لي:

«إن قادة حركات التحرير في شمال أفريقيا لا يُرد لهم أي طلب».

«لكنه طلب مني أن أعود إلى السيد الحبيب بورقيبة إذا اختلط عليّ أي أمر وأنا كنت أعرفه وزارني بمكتبي مرات.. المهم.. بعد سفر صلاح الدين للخارج زارني بورقيبة في وزارة الخارجية وقال لي:

«علال الفاسي عايز خمسة آلاف جنيه».

«فقلت له: حاضر».

«فقال لي: ولا تسألني لماذا؟».

«فقلت: خلاص.. لن أسألك ما دمت طلبت ذلك».

«فقال: ما تسألنيش ليه؟».

«قلت: والله من الجائز أن يثار الموضوع إذا جاءني السفير وأنا لا أحب أن أكذب.. وأنا كنت أعلم عن طريق آخر أن علال الفاسي يريد هذا المبلغ لشراء أسلحة من مخلفات جيوش الحلفاء في الصحراء الغربية لإرسالها للمغرب للنضال ضد فرنسا، وقلت لبورقيبة:

«أرسله لي بعد يومين.. أكون قد أعددت له المبلغ».

«وجاءني علال الفاسي رحمة الله عليه... وكان رئيس حزب الاستقلال المغربي.. وبسيطا ومهذبا جدا.. وأعطيته الخمسة آلاف جنيه فقال لي: أنت عارف السبب؟».

«فقلت له: لا أعرفه ولا أريد أن أعرفه».

ويسأل حسنين كروم: «هل أدى تأييد الوفد للمغرب إلى أزمة مع فرنسا؟».

ويجيب إبراهيم فرج: «نعم.. فالفرنسيون علموا بوسائلهم أننا نعطيهم مساعدات.. فجاءني السفير الفرنسي وكان وقتها كوف دي مورفيل.. وكان يقول إنه صديقي.. وأخذ يلف ويدور ويمكر عليّ وأنا ألف عليه وأمكر.. فقلت له:

«أنت بتلف وبتدور على إيه؟ بتتكلم عن بورقيبة وعلال الفاسي ومصالي الحاج.. مالهم؟ إنهم أناس وطنيون وأنتم ظلمتموهم ظلم الحسن والحسين. نعم نحن نعاونهم.. لأننا زعماء حركة وطنية.. فهل تريدون أن نتركهم يموتون جوعا».

«ولما حاول الاسترسال في محاولته.. طلبت منه أن يكف عن هذه المحاولة ورجوته ألا يسألني أسئلة من هذا النوع.. لأنها لا تدخل في اختصاصه أو في اختصاصي.. المهم كنا نعاونهم جميعا.. وكانوا يجتمعون في مكتبي في بعض الأحيان».

«وكنا نساعد إسماعيل الأزهري كما كنا نساعد الوطنيين الإندونيسيين في القاهرة».

(١٢)

وقد وقف النحاس إلى جانب شعب لبنان وحكومته ضد فرنسا عندما قامت القوات الفرنسية في لبنان (نوفمبر ١٩٤٣) بتصرفات غاشمة، فأعلنت الأحكام العرفية وعطلت مجلس النواب، واعتقلت رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح، ومعظم الوزراء والنواب، وعزلت رئيس الجمهورية وعينت أميل إدة رئيسا للجمهورية بدلاً منه، وقد كان رد فعل النحاس عنيفا حيث هدد فرنسا باعتقال الرعايا الفرنسيين في مصر، وقطع العلاقات معها، واجتاحت المظاهرات القاهرة وعددا كبيرا من المدن.

ويذكر التاريخ أن النحاس في هذه الفترة ألقى خطابا تعرض للعدوان الفرنسي على لبنان، وقال: «لن أصبر كثيرا على هذا الظلم النازل بأشقائنا الأعزاء، ولن يهدأ لي بال حتى ترفع القوة يدها ويعود رئيس الجمهورية الشرعي، ومجلس النواب الشرعي، والحكومة الشرعية سيرتها الأولى كراما أحرارا يعملون للمواطن اللبناني المستقبل».

وانتهت الأزمة بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه في لبنان بفضل يقظة النحاس، وسرعة تصرفه وقوة هذا التصرف، وقد بعث بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية برقية إلى النحاس يشكره على جهده وعلى موقفه، وقال في ختامها: «ستذكر لبنان لكم وقوفكم إلى جانبه في كفاحه لكرامته واستقلاله ذكرا جميلا مخلدا».

ولا شك في أن هذا الموقف الحاسم الذي وقفه النحاس قد دعم توجه الاتجاه العربي الوحدوي في لبنان الذي كان الرئيس بشارة الخوري يتزعمه، بالتعاون مع رئيس الوزراء رياض الصلح، كما أنه واجه النزعة الإقليمية التي كان يتزعمها أميل إدة بمساعدة فرنسا.

ويذكر التاريخ أن النحاس باشا بذل جهدا ناجحا في إزالة مخاوف المسيحيين في لبنان من تحقيق الوحدة العربية.

وكما هو معروف فإن الفرنسيين كانوا في غاية الضيق من موقف الوفديين لأنهم أيدوا السلطان محمد الخامس وقاطعوا صنيعتهم جلاوي.. الذي جاء لزيارة مصر، ولكن النحاس باشا أمر إبراهيم فرج (وكان وزيرًا للخارجية بالنيابة) أن يقاطعه ولا يقابله أبدا، وكان موجودا في فندق سان استيفانو بمدينة الإسكندرية.. وقلت (الضمير لإبراهيم فرج) للنحاس باشا:

«إنني أرى الرجل.. وسفير فرنسا موجود وأنا أتعامل مع السفير.. فهل تسمح لي أن أقابله وأعرف منه ماذا يريد؟».

«فقال لي: «اوعى تكلمه أو تقابله أو تضع يدك في يده».

(١٣)

وكانت للنحاس عناية خاصة بالجانب الوجداني أو الروحي في العلاقات العربية والإسلامية، ونحن نرى وزارة الوفد وهي تبادر على نحو رائع بالقيام بدور مهم في حماية الحرم النبوي وصيانته، وعلى سبيل المثال فإن حسن يوسف يروي أنه لما وردت في فبراير ١٩٥١ أنباء عن تصدع ١٦ عمودا من أعمدة الحرم النبوي الشريف، اجتمع مجلس الوزراء وقرر معاونة السعودية ووجه النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء نداء بفتح باب التبرعات لإصلاح تلك الأعمدة وبدأت الصحف المحلية تنشر أسماء المتبرعين والمبالغ المتبرع بها.

«وإنني لفي مكتبي ذات يوم إذ طلبني الأمير فيصل وكان وقتها وزيرا للخارجية السعودية، وكان في مصر في طريقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وسأل متلطفا عن موعد يشرفني فيه بالحضور إلى الديوان، فقلت إني قادم إلى الفندق الذي يقيم فيه توفيرا لمشقة الانتقال، وفي هذا اللقاء أخبرني سموه أن «الوالد» ـ يقصد الملك عبد العزيز ـ مع تقديره لمشاعر المصريين وأريحيتهم وحرصهم على إصلاح أعمدة الحرم النبوي الشريف، فإن جلالته لا يستسيغ جمع تبرعات لتغطية نفقات هذا الإصلاح. وأضاف الأمير فيصل أن السعودية ترحب بخبرة المهندسين المصريين في هذا السبيل على أن تتحمل خزانة المملكة السعودية جميع النفقات».

«عرضت الأمر على مسامع الملك فأشار بالاستجابة إلى رغبات الملك عبد العزيز، والكف عن جمع التبرعات وإيفاد مهندسين من مصر إلى المدينة المنورة للقيام بعملية الإصلاح».

«اتصلت فورا بالنحاس باشا فأمر بإلغاء قراره السابق ورد التبرعات إلى أصحابها، وألف عثمان محرم باشا وزير الأشغال لجنة فنية برئاسة مصطفى فهمي باشا وزير الأشغال السابق الذي كان كبيرا لمهندسي القصور الملكية، وهو أستاذ الجيل من المهندسين المعماريين، وتوجهت اللجنة إلى السعودية واستغرقت أعمال الإصلاحات بضع سنين».

(١٤)

ويتصل بهذا حرص النحاس باشا على توفير المعلمين للكويت وليبيا على الرغم من تحفظ وزير المعارف الدكتور طه حسين، وهو ما ترويه المذكرات المنسوبة إليه:

«جاء إلى مصر مندوب الشقيقة الكويت كما حضر مندوب من الشقيقة ليبيا واجتمعا مصادفة في دار رياسة مجلس الوزراء وطلب مندوب الكويت عبد العزيز حسين من حكومة مصر خمسة وعشرين مدرسًا ليقوموا بالتدريس في بلاده، كما طلب عبد المولى.. مندوب حكومة ليبيا خمسة عشر مدرسًا للعمل في مدارسها، وكلفت سكرتيري الخاص بالاتصال بطه حسين وزير المعارف لتدبير العدد الذي طلبته الحكومتان الشقيقتان».

«وذهب المندوبان إلى وزارة المعارف وقابلا الوزير وعادا متضايقان يشكوان من أن الوزير لم يجبهم إلى ما يطلبون ولم يوافق إلا على الأقل من العدد اللازم، فاتصلت بطه شخصيًا وسألته عن السبب فأجاب إنه لم يجد عددًا كافيًا يرضى بالسفر إلى البلدين لأن الراتب الذي ندفعه لهم ضعيف ـ وكانت حكومة مصر هي التي تدفع مرتبات مبعوثيها إلى الشقيقات ـ فأمرت بأن يجند العدد المطلوب بلا نقصان وأن تزاد لهم المرتبات وأن يسافروا في أقرب فرصة ممكنة».

(١٥)

ونأتي إلى موقف النحاس من قضية فلسطين..

والحق أن موقف مصطفى النحاس من قضية فلسطين كان موقفا مشرفا إلى أبعد

الحدود، وليس هذا هو موطن العبرة في الموقف، ولكن الموطن الحقيقي للعبرة هو قدر الوعي والذكاء اللذين تميزت بهما معالجة النحاس للقضية الفلسطينية.

فمن الثابت يقينًا أن النحاس كان منذ مرحلة مبكرة واعيا لخطر نشأة الدولة العبرية على أرض فلسطين، وقد نبه إلى هذا الخطر، كما عبر عن هذا المعنى صراحة حين التقى بالمسئولين البريطانيين، وقد فعل النحاس هذا في الوقت الذي كان غيره لا يزال يظن الأمر أبسط من أن يستدعي مثل هذا الوعي أو الإحساس بالخطورة.

(١٦)

وعلى سبيل الإجمال يمكن لنا أن نشير إلى هذه النقاط المضيئة في تاريخ النحاس وقضية فلسطين:

- تمكن النحاس في مشاوراته مع توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن من تذليل الصعاب، والحد من رغبة الأمير عبد الله في إقامة دولة سوريا الكبرى التي كان متصورا أن تضم شرق الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان تحت قيادة شرق الأردن، وعدلت الأردن عن هذه الفكرة.
- نجح النحاس في مشاوراته مع سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا أن يذلل كل العقبات وأن يحد من أطماع سوريا المعلنة التي كانت تطالب بتحقيق مشروع سوريا الكبرى على أن تكون دمشق عاصمتها، وأقنع سوريا بالعدول عن تأييدها للمشروع.
- اقترح النحاس على اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية (١٩٤٤) حين انعقدت برياسته قبول موسى العلمي ممثل الأحزاب العربية في فلسطين وعضو مؤتمر لندن (١٩٣٩) للاشتراك في أعمال اللجنة، وتمت الموافقة على حضوره.
- في ٢٩ يناير ١٩٥٠ دار حديث بين النحاس وبيفن وزير الخارجية البريطانية طلب فيه بيفين من النحاس السماح بمرور ناقلات البترول المتجهة إلى معامل تكرير البترول البريطانية في حيفا، فرد النحاس بأنه يستحيل أن يمر أي بترول عبر قناة السويس إلى أي معمل من معامل التكرير في بلد يسيطر عليه يهود

فلسطين، ومحال أن يسمح بإرسال شيء قد يستفيد منه اليهود عبر الأراضي المصرية، وأنه لا يقبل مرور البترول عبر قناة السويس ليذهب إلى إسرائيل، لا في الحال، ولا في الاستقبال.

ولم يمنع النحاس من اتخاذ هذا الموقف الحاسم أن القوات البريطانية كانت لا تزال تحتل قناة السويس، ولا أن حكومة الوفد كانت تستعد لإجراء مفاوضات مع بريطانيا لجلاء هذه القوات، بل إن حكومة الوفد وزعت منشورا على شركات الملاحة والقنصليات الأجنبية بمنع السفن الإسرائيلية ـ حربية أو تجارية ـ من المرور في المضيق، وضرورة تفتيش السفن الحربية والتجارية الأجنبية المحايدة قبل دخول خليج العقبة، وحددت لمياهها الإقليمية ستة أميال.

- في ٦ فبراير ١٩٥٠ صدر مرسوم بشئون إجراءات تفتيش السفن والطائرات وضبط الغنائم المتعلقة بحرب فلسطين.
- وعندما تردد الحديث عن مفاوضات أردنية ـ إسرائيلية لعقد اتفاقية صلح منفرد بينهما، تقدم النحاس بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٠ إلى مجلس الجامعة باقتراح نصه كالآتى:

«بالنظر لما للقضية الفلسطينية من الأهمية الحيوية لجميع دول الجامعة العربية، ولما كانت هذه الدول قد عملت مجتمعة في تطورات هذه القضية، ونظرا للخطر المشترك الذي تعرضت وتتعرض له دول الجامعة دفاعا عن فلسطين وعن نفسها، قرر مجلس الجامعة بإجماع آراء الحاضرين: أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي عسكري أو اقتصادي مع إسرائيل، أو تعقد فعلا مثل هذا الصلح أو الاتفاق، وإن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقا للمادة الثامنة عشرة من ميثاقها.

- في ٢٨ يونيو ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء حظر تموين السفن المحايدة المتعاونة مع إسرائيل.

(١٧)

أما الذكاء الاستراتيجي الذي عالج به النحاس القضية الفلسطينية وتعقيداتها فيتمثل في موقفه غير المسبوق من إصابة الكيان اليهودي بالشلل والحصار نتيجة لموقفه من إيلات، وقد نجح النحاس في أن يحاصر إسرائيل من هذه الناحية مستغلًا التطبيق الذكي لقواعد القانون الدولي والفهم العميق لجيواستراتيجية المنطقة التي يدور حولها النزاع، وقد كانت النتيجة النهائية لتصرف النحاس باشا والحكومة الوفدية الأخيرة أن فقدت إسرائيل كل آمالها في النفاذ إلى البحر الأحمر رغم كل استراتيجيتها لكسر هذا الطوق.

ولو أن السياسات المصرية بنت على ما أسسه النحاس في هذا المجال، وتمثلت مثل سلوكه في المنافذ الأخرى لإسرائيل لكانت قد وصلت من خلال سياسة طويلة النفس إلى فرض حصار مميت على الكيان الصهيوني الذي قام في غفلة من العرب على أرض فلسطين.

وهنا تتجلى لنا قدرات النحاس الاستراتيجية التي لم يتحدث عنها أحد بالقدر الكافي، فهذا رجل دولة ذكي تمكن من خلال قواعد القانون الدولي ومن خلال استثمار معطيات متاحة أمامه من أن ينشيء أوضاعًا استراتيجية تصب في مصلحة الجانب العربي في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وقد حقق من خلال موقعه كرئيس للوزراء إنجازًا عجزت الحكومات التالية عن أن تنجزه على الرغم من مميزات نسبية تحققت لهذه الحكومات بغياب الملك، وبخروج البريطانيين من أرض الوطن.

(١٨)

ولا تزال عظمة النحاس فيما يتعلق بقضية فلسطين بحاجة إلى التأمل في موقفه من كثير من الأحداث التي توالت في هذه الفترة، ولعلنا نضرب المثل على هذا بتفصيل بعض ما أشرنا إليه من قبل، وذلك بقراءة ما يرويه إبراهيم فرج عن موقف النحاس من الملك عبد الله ملك شرق الأردن حين قرر ضم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى بلاده، وهو موقف ينطق بالإخلاص للعروبة ولقضية فلسطين وبالوعي للآثار السياسية الناشئة عن قرارات ضيقة الرؤية. وفضلا عن هذا كله فإنه يدل على استقامة النحاس ونزاهته وشجاعته التي لم يكن لها حدود..

يقول إبراهيم فرج:

«النحاس باشا كان أمينا على قضية فلسطين كل الأمانة، فعلا وقولا وسياسة، ولم تكن شقشقة لسان. ففي عام ١٩٥٠ فوجئنا بأن عبد الله أمير شرق الأردن أعلن ضم الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن وأعلن نفسه ملكا عليها. اعترض النحاس باشا ودعا إلى عقد مجلس الجامعة العربية وطلب طرد الأردن من الجامعة».

«واجتمعت الجامعة وكانت الرئاسة في هذه الدورة للأمير فيصل وزير الخارجية السعودي ـ الملك فيصل فيما بعد ـ وكان النحاس باشا مصرا إصرارا شديدا على طرد الأردن، لكن فيصل بطريقته اللبقة المتأنية أخذ يعالج الأمر داخل ردهات الجامعة وفي اجتماعات جانبية كنت أحضر بعضها.. وانتهى إلى إقناع الأردن بأن يعلن أن هذا الضم مؤقت وأن الضفة أمانة لديه يعيدها لأهل فلسطين كما يريد النحاس باشا. وقد قال فيصل للنحاس إنه مسئول عن تنفيذ هذه التوصية، وانتهى الإشكال على هذا النحو».

«أقيم بعدها حفل لأعضاء الوفود حضره النحاس باشا في قصر الزعفران في الغالب، وعلى الباب كان يقف سفير لبنان في القاهرة، وكان به بعض الشبه بمندوب الأردن.. وعندما وصل النحاس باشا مد يده ليصافحه.. وظن النحاس باشا أنه ممثل الأردن فلم يمد يده إليه وقال له: «ابعد عني».

ثم وجه النحاس باشا كلامه إليّ قائلا:

«كيف تدعو هذا الرجل الذي يخون القضية العربية؟ أنتم مش عارفين إن القضية الفلسطينية هي لب القضية العربية؟ وهي الجامعة العربية والوحدة العربية لها قيمة من غير فلسطين».

«وأخذ يهاجم سياسة الأردن وأنا لا أستطيع وقفه عن الاستمرار في الكلام.. إلى أن قلت له:

«إنه سفير لبنان.. أنت فاكر إنه ممثل الأردن؟».

«فقال النحاس باشا: ياه.. ده شبهه.. واحتضنه وقبله».

«وهل صافح سفير الأردن؟».

«إبراهيم فرج: لا.. لأن سفير الأردن عندما لاحظ من بعيد ما حدث خرج من الحفل».

....

ربما جاز لنا أن نمارس بعض الدهاء فنقول إن النحاس كان يقصد ما انتهى إليه تصرفه من إحراج سفير الأردن في الحفل، وقد نفذ فكرته على هذا النحو الذي استغل فيه ما عُرف عنه من عفوية وحماس.

(١٩)

وقد أشارت مذكرات عبد الفتاح حسن بدقة إلى موقف الوفد من قضية فلسطين وتبعاتها، وكيف تمكنت حكومة الوفد من تأسيس (أو خلق) شرعية مبكرة لمنع مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس، وهو الموقف الذي ظل بمثابة مكسب في الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى أضاعته نتيجة حرب ١٩٥٦، وهي حقيقة من حقائق التاريخ التي حجبت بقصد عن الشعب.

وتضيف مذكرات عبد الفتاح حسن إلى معلوماتنا التاريخية حقيقة مهمة وهي أن النحاس باشا تعمد تشديد إحدى عبارات الرد الذي أعده الدكتور وحيد رأفت على احتجاج السفارة البريطانية في يوليو ١٩٥١ على إيقاف السفينة الإنجليزية «إمبايرروش».

ومع أن عبد الفتاح حسن كوزير دولة ثم كوزير للشئون الاجتماعية لم يكن فيما يظهر للرائي معنيا بهذا الأمر بصورة مباشرة، إلا أن حقيقة الأمر أن مبدأي المسئولية الوزارية والمشاركة السياسية كانا منتعشين في ذلك العهد، كما أنه بالإضافة إلى هذا كان في ذلك الوقت وقبله وكيلا برلمانيا مع وزارة الوفد، وعضوًا في البرلمان، فكان على علم تام بكثير من مجريات الأمور، ولسنا نعرف إن كان هو أم غيره الذي كان وزيرا للحربية بالإنابة في فترة سفر وزيرها الأصلي مصطفى نصرت للخارج التي أشار إليها فيما نقرؤه من مذكراته، وهو الأمر الذي فاته أن يثبته قبل أن يتطرق في مذكراته إلى تفاصيل هذا الموضوع حيث يقول:

«وحدث أن مجلس الأمن كان قد أصدر قرارا بالسماح للبواخر الإسرائيلية بالمرور في القناة فأريد أن تكون هناك حجة لا تدحض لرفض تنفيذ القرار، وتم الاتفاق مع المملكة السعودية على أن تتخلى عن إحدى جزرها إلى مصر بحيث تكون سيادة الدولة على مياهها في حدود المسافة المعترف بها دوليا، وتذرعنا بأن الهدنة لا تنهي حالة الحرب، ومن حقنا أن نسيطر على مياهنا الإقليمة، وإذ كان ميناء إيلات على مسافة أقل من المسافة المقررة دوليا من الجزيرة المشار إليها، فمن حقنا أن نمنع المرور في تلك المياه».

«وإيضاحا للمسألة أنقل (الضمير لعبد الفتاح حسن) عن كتاب القانون الدولي العام للدكتور حامد سلطان أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة، طبعة ثانية، يناير سنة ١٩٦٥ ما يلي:

«كانت وزارة الحربية والبحرية (مصلحة المواني والمنائر) قد أعلنت في ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل بين رأس محمد ورأس نصراني منطقة ممنوعة لا تجوز الملاحة فيها، وأرسلت المنشور رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ لجميع شركات الملاحة وللقنصليات الأجنبية في مصر، وحاصل ما ورد بالمنشور المذكور:

«(أ) منع السفن الحربية الإسرائيلية بالقوة، بإطلاق النار عليها إذا لم تذعن للأمر الصادر إليها بعدم المرور في المنطقة المبينة في المنشور المذكور».

«(ب) تضبط السفن الإسرائيلية التجارية وتحجز إذا حاولت المرور في المياه الإقليمية المصرية بما في ذلك مدخل خليج العقبة».

«(جـ) يُتحقق من حالة ووضع السفن الحربية والتجارية الأجنبية المحايدة قبل السماح لها بالمرور بمدخل خليج العقبة، وللسفن الحربية المصرية اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن».

«وحدث في ١ يوليو ١٩٥١ أن خالفت السفينة الإنجليزية «إمباير روش» التعليمات المشار إليها فأوقفت السلطات المصرية السفينة وحجزتها أربعًا وعشرين ساعة، ووضعت حرسا عسكريا على ظهرها، واحتجت السفارة البريطانية في ١١ يوليو ١٩٥١».

«وعهدت وزارة الخارجية المصرية إلى مستشارها الدكتور وحيد رأفت بإعداد رد على الاحتجاج فأتم ذلك بكفاءته الممتازة ودعي للحضور إلى مجلس الوزراء لتلاوة مشروع الرد على المجلس أثناء انعقاده، ولم يعقب أحد من الوزراء على مشروع الرد إلا مصطفى النحاس رئيس الوزراء إذ رأى تشديد إحدى العبارات إلى ما هو أكثر عنفا، وتم ذلك فعلا، ومن العجيب أن تصدر إحدى الصحف في اليوم التالى متضمنة الزعم بأن الرد الذي عرض على مجلس الوزراء خفف مصطفى النحاس رئيس الوزراء من لهجته».

(٢٠)

وقد تناول الدكتور عبد العظيم رمضان موقف النحاس باشا من القضية الفلسطينية تناولا بديعا في كتابه «القضية الفلسطينية بين النحاس وعبد الناصر»، وليس في وسعنا أن ننقل كل ما أشار إليه الدكتور عبد العظيم رمضان من جوانب التفوق النحاسي في هذا المجال، وإن كنا من واجبنا بالطبع أن ننقل بعض النقاط المهمة وبعض الفقرات الكفيلة بتصوير هذا الموقف.

١ ـ يشير الدكتور عبد العظيم رمضان إلى الدور الذي لعبته معاهدة ١٩٣٦ في زيادة قدرة مصر على التحرك من أجل القضية الفلسطينية فيقول:

«وقد كانت معاهدة ١٩٣٦ نقطة تحول خطيرة في ربط القضية الفلسطينية بالحركة الوطنية المصرية، وكان مصطفى النحاس هو الذي أعلن هذا التحول. ففي أثناء المفاوضات لعقد معاهدة ١٩٣٦، صارح مصطفى النحاس «السير مايلز لامبسون» بأنه لن يستطيع أن ينام مطمئنا إذا كانت على حدود مصر الشرقية دولة إسرائيلية!!».

٢ ـ ويشير إلى وعي النحاس بالعلاقة بين قضية فلسطين والأمن القومي المصري فيقول:

«وقد نظر مصطفى النحاس لقضية فلسطين من منظور الأمن القومي المصري، وفي حديثه مع السير مايلز لامبسون يوم ٢٤ يوليو ١٩٣٧ أبدى خشيته من أن تدّعي إسرائيل لنفسها حقًّا في سيناء فيما بعد! وكان نص كلامه: «ما الذي سوف يمنع اليهود من أن يدّعوا لأنفسهم حقًّا حتى في سيناء فيما بعد!».

٣ ـ ويشير إلى حقيقة أخرى مهمة وهي أن أول ممارسة لسيادة مصر الخارجية بعد معاهدة ١٩٣٦، كانت هي الدفاع عن القضية الفلسطينية في عصبة الأمم!

٤ ـ ويشير إلى نجاح حكومة الوفد في حصار إسرائيل من خلال الاستيلاء على مضيق تيران:

«... ولكن عودة الوفد إلى الحكم في عام ١٩٥٠ أعادت مصر إلى دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ففي ذلك الحين لم تكن جزيرة تيران أرضا مصرية، إنما كانت أرضا سعودية، ولكن حكومة الوفد اتفقت مع الحكومة السعودية على ضم تيران إلى أرض مصر، واستخدمت هذا الحق في منع مرور إسرائيل في مضيق تيران، وفرض الحصار عليها في خليج العقبة والبحر الأحمر».

٥ ـ ويشير إلى المعنى السياسي والأمن القومي لهذا التصرف الوفدي الذي أقحم مصر في قضية الأمن القومي فيقول:

«... ولأن الوفد اعتبر القضية الفلسطينية شأنا مصريا خالصا، فقد أقحم مصر في قضية الأمن القومي، فقد كان في وسع إسرائيل من قبل أن تمر من شرم الشيخ دون أن يمس مرورها بالأمن القومي المصري، لو ظلت جزيرة تيران ملكا للمملكة العربية السعودية، لكن الوفد نقل ملكية جزيرة تيران إلى مصر بالاتفاق مع المملكة السعودية، لكي يتيح لمصر الفرصة لمنع إسرائيل من المرور في مضيق تيران، فنقل الصراع مع إسرائيل من مجرد أنه صراع عربي ـ إسرائيلي، إلى أن أصبح صراعا مصريا ـ إسرائيليا! وأصبح مرور إسرائيل في البحر الأحمر شأنا مصريا تتحكم فيه مصر بسيطرتها على مضيق تيران!!».

وفي موضع آخر يزيد هذه النقطة إيضاحًا فيقول:

«... نقل الوفد مصر إلى دائرة الصراع المباشر مع إسرائيل بعمل عبقري هو الاتفاق مع الحكومة السعودية في أعقاب احتلال إسرائيل قرية «أم الرشراش» ووصولها إلى خليج العقبة، على أن تحتل القوات المصرية جزيرتي تيران وصنافير اللتين تتحكمان في الخليج».

٦ ـ ويجيد الدكتور رمضان تصوير الوضع الاستراتيجي الذي حدا بحكومة الوفد إلى اتخاذ هذا القرار الاستراتيجي الذكي، مشيرا إلى تراكم الأخطاء العربية التي قادت إلى نشأة ذلك الموقف الذي وجدت مصر نفسها فيه:

«... ففي العام السابق كانت إسرائيل قد احتلت منطقة الساحل الفلسطيني من العقبة، وفي ٣ إبريل ١٩٤٩ عقدت اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل، وورد فيها أنه «في القطاع الممتد من منطقة على البحر الميت إلى أقصي نقطة في جنوب فلسطين يحدد خط الهدنة بالمواقع العسكرية الحالية كما أثبتها مراقبو الأمم المتحدة في مارس ١٩٤٩، وسلم الوفد الأردني بحق اليهود في النقب اليهودي حتى الخليج، ولم يبق للأردن موضع قدم في جنوب فلسطين!».

«وبذلك تكون إسرائيل قد فصلت باحتلال قرية «أم الرشراش» ما بين مصر والأردن، وقسمت العالم العربي إلى قسمين لأول مرة في التاريخ العربي والإسلامي الطويل».

«وقد بادرت حكومة الوفد فور توليها الحكم إلى سلب إسرائيل ميزة احتلالها أم الرشراش (إيلات) عن طريق إغلاق البحر الأحمر في وجهها كطريق اتصال بين إسرائيل وإفريقيا الشرقية والهند والشرق الأقصى، وكانت وسيلتها لذلك الاتفاق مع الحكومة السعودية على أن تحتل القوات المصرية جزيرتي تيران وصنافير اللتين تتحكمان في الخليج، ثم نصبت المدافع الساحلية في رأس نصراني للسيطرة على مدخل الخليج».

«وقد برر وزير الحربية الوفدي مصطفى نصرت هذا الاحتلال في مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء بأنه «لتوكيد سيادتنا عليها»، أي أنه يؤكد أن الجزيرة كانت ملكا لمصر، وبرر عدم وجود قوات مصرية في الجزيرة قبل ذلك بأنه «لم يكن لها من الأهمية ما يستدعي احتلالها، لكن تزايد نشاط إسرائيل على ساحل إيلات قد اضطرنا إلى تدعيم قواتنا المصرية في مدخل خليج العقبة!».

«على أن ملكية مصر لجزيرتي تيران وصنافير كانت موضع جدل ونقاش في الحكومة البريطانية، وموضع المراسلات في عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٧، وقد ظهر منها أن

وضع الجزيرتين لم يكن قد تحدد بعد، وأن المملكة العربية السعودية يمكن أن تطالب بالسيادة على الجزيرتين، وقد رأت الخارجية البريطانية أنه من الأفضل عدم إثارة مسألة ملكية الجزيرتين، لأنه مما يناسب إنجلترا أن تبقى الجزيرتان خاليتين!».

«فلما احتلت حكومة الوفد الجزيرتين رأت الحكومة البريطانية أنه ما دامت السعودية قد وافقت على هذا الاحتلال، فإنه لا يوجد أي مبرر للمطالبة بإخلاء الجزيرتين من القوات المصرية».

«على أن هذا الاحتلال أثار قلق إسرائيل التي طلبت في يوم ١٤ يناير ١٩٥٠ من سفير الولايات المتحدة في تل أبيب إخبارها بالأسباب التي دعت الحكومة المصرية إلى احتلال الجزيرتين؟ وكان رد حكومة الوفد غاية في الدهاء، فلم تشر من قريب أو بعيد إلى عزمها إغلاق مضيقي تيران في ذلك الحين، وإنما أجابت على السفير الأمريكي بأنها اتخذت هذا الإجراء لمجرد تعزيز حقها، وكذلك أي حق محتمل للمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالجزيرتين اللتين تحدد وضعهما الجغرافي على بعد ثلاثة أميال بحرية على الأقل من الشاطئ المصري في سيناء، وأربعة أميال تقريبا من الجانب المواجه للسعودية، لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر!».

«ولكي تزيد حكومة الوفد في طمأنة الولايات المتحدة أكدت في مذكرتها أن احتلالها لجزيرتي تيران وصنافير ليس معناه الرغبة في عرقلة مرور السفن «البريء» في الممر البحري الذي يفصل هاتين الجزيرتين عن ساحل سيناء، وستظل هذه الملاحة في هذا الممر المائي حرة كما كان عليه الحال في الماضي! نظرا لأن ذلك يتفق مع مبادئ القانون الدولي المعترف به، والتقاليد الدولية!».

«على أن حكومة الوفد كانت بذلك تخفي نواياها في إغلاق مضيقي تيران في وجه الملاحة والتجارة الإسرائيلية، وهو ما تم في ٢١ ديسمبر ١٩٥٠!».

«كانت إشارة حكومة الوفد إلى ضمان حرية الملاحة «كما كان عليه الحال في الماضي» ووفقا للقانون الدولي، مقصودا! فمن المعروف أن الملاحة في الماضي في مضيق تيران كانت: إما لنقل الحجاج إلى الجزيرة العربية، وإما ـ عقب إنشاء إمارة

شرق الأردن ـ لمرور السفن إلى ميناء العقبة وهو الجزء الوحيد الذي يصل الأردن بالبحر الأحمر، ولم تكن «أم الرشراش» قد تحولت إلى ميناء إيلات في ذلك الحين، إذ لم يتم ذلك إلا بعد عامين ونصف عام تقريبا في ٢٥ يونية ١٩٥٢».

«كذلك فإن وعد حكومة الوفد بعدم اتخاذ «ما يعرقل الملاحة» البريئة، وفقا للقانون الدولي، كان يختص بوقت السلم، وليس بوقت الحرب!».

«وقد كان بعد هذا الرد القانوني الذي أرسله وزير الخارجية الوفدي إلى السفير الأمريكي جيفرسون كافري يوم ٢٨ يناير ١٩٥٠، أن أخذت حكومة الوفد في اتخاذ إجراءات فرض الحصار على إسرائيل، وهو ما تم في ديسمبر ١٩٥٠».

٧ ـ وفي مقابل هذا النجاح الوفدي يصور الدكتور عبد العظيم رمضان انقلاب الأوضاع في الصراع العربي ـ الإسرائيلي بسبب سياسات عبد الناصر:

«... نقطة البداية في انتقال ميزان القوى من يد مصر إلى يد إسرائيل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تتمثل في القرار الفردي الذي اتخذه عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس، دون التحقق لأي استعداد من جانب مصر لمواجهة ردود فعل كل من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل لهذا القرار».

ويلخص الدكتور عبد العظيم رمضان في فصول طويلة حافلة بالدراسات التاريخية التطور الذي أصاب القضية الفلسطينية ومصر بسبب سياسة عبد الناصر، وهو ما أفادت منه إسرائيل إفادات قصوى على حين أنها كانت قد حُرمت على يد النحاس باشا من منفذ استراتيجي:

«على نحو أتاح لها ليس فقط احتلال شرم الشيخ والمرور في خليج العقبة إلى البحر الأحمر، بل أتاح لها قلب الأوضاع، وحرمان مصر من المرور في خليج العقبة!».

....

....

هكذا حرم النحاس إسرائيل من المرور في خليج العقبة باستيلائه الذكي على جزيرتي تيران وصنافير ووضعه الأسلحة في رأس نصراني، وكان كل أمل إسرائيل

أن تتمتع بالمرور في خليج العقبة كما تمر مصر، فلما تطورت الأمور على يد الرئيس عبد الناصر وتمكنت إسرائيل من إحراز مكاسب عسكرية واستراتيجية في حرب ١٩٥٦، وضعف موقف مصر انقلبت الآية واحتلت إسرائيل شرم الشيخ منذ ١٩٥٦، وانقلبت الأوضاع وأصبحت مصر هي المحرومة من المرور في خليج العقبة.

(٢١)

ومع هذا فمن الإنصاف لتاريخنا أن نذكر أن الوفد بقيادة النحاس باشا قد عارض في دخول جيش مصر حرب فلسطين، وقد لخص الأستاذ محمود سليمان غنام هذه الأسباب، وأثر الأستاذ محمد كامل البنا في مذكرات النحاس أن ينقل عنه هذه الأسباب:

١ - ليس من مصلحة أهالي فلسطين المقيمين فيها فعلًا هذه الحرب، لأن هذا سيزيد من هجرة اليهود إليها، ويجعل أمريكا تعتمد على هذه الحرب، فتمد اليهود وتشجعهم بالأسلحة والذخيرة حتى يوطدوا أقدامهم في فلسطين.

٢ - الجيش العربي الذي سيحارب في فلسطين إما أن ينتصر ويتغلب على اليهود، فعندئذ سوف يوعز (جلوب) حاكم الأردن الحقيقي إلى الأمير عبد الله بوقف القتال، وإما أن ينهزم وهنا ستكون الكارثة لأن جيش مصر الذي تعود من قديم الزمان، قبل أن يتخذ إدارة للحفلات والموالد، تعود على أن لا يخوض معركة إلا خرج منها منتصرًا سيفقد ثقته بنفسه ويعود ونفسيته محطمة، فضلًا عن هذا فإنه سيدخل المعركة غير مستعد لها، لأن الأسلحة التي يملكها لا تضارع أسلحة الخصوم الذين تسلحهم بريطانيا وأمريكا بأحدث الأسلحة.

٣ - ما دامت القيادة ليست لمصر بل في أيدي صنيعة من صنائع الإنجليز ذي مطامع شخصية، فلا أمل في النصر.

«وانتهى القرار إلى أنه ليس من مصلحة فلسطين ولا مصلحة العرب الدخول في هذه الحرب ولم يكتف الوفد بهذا القرار، بل بادر زعيم المعارضة فؤاد سراج الدين، عضو الشيوخ، فقدم استجوابًا لرئيس الوزراء لمناقشة هذه المسألة ووجه للنقراشي سؤالًا محددًا: هل قدرت موقف الإنجليز ووعد بلفور للصهيونيين بأن

تكون فلسطين لهم وطنًا قوميًا منذ عام ١٩١٧ عقب الحرب العالمية الأولى، وهل وضعت في اعتبارك أن إنجلترا ستطعن جيشنا من الخلف؟ فكان رد النقراشي عليه: إنني متفائل وإننا نعرف قوة اليهود تمامًا، أما من ناحية الإنجليز فأطمئنك على أنهم هم الذين شجعوني على دخول الجيش الحرب ضد اليهود، وشارك في المعارضة صدقي باشا رئيس الوزارة المستقيلة التي خلفتها وزارة النقراشي، فقال: إني أعارض دخول جيش مصر الحرب في فلسطين لأنه غير مستعد ولم يُعد الإعداد الكافي لخوض هذه المعركة.. ورد عليه رئيس الوزراء لا تقلق ولا تشغل بالك فإن الجيش المصري يعد هذه المعركة نزهة له».

* * *

وتعلق مذكرات النحاس على هذا كله بأن تنحو باللائمة على الملك والوزارة القائمة في ذلك الوقت:

«كان وراء هذا كله فاروق الطامع في أن ينتصر جيش مصر ويعلن نفسه كما قلت خليفة للمسلمين، ومن أجل هذا أصدر الأمر لحيدر باشا بتحريك الجيش دون علم رئيس الوزارة، وابتلع النقراشي هذه الإهانة وكذب وضلل على مجلس الشيوخ حين استجوبته المعارضة وأشاد بكفاءة الجيش وقدرته واستعداده».

الفصل العشرون

العلاقات الدولية وفكرة حياد مصر

(١)

قد يكون غريبًا أن نبدأ هذا الفصل بالإشارة إلى حقيقة أن النحاس باشا كان أسبق من غيره في تشجيع فكرة الانضمام الشكلي إلى الحلفاء وذلك دون أن يصل، مثل أحمد ماهر باشا، إلى نهاية المدي في تصوير الأهمية القصوى والضرورة التامة لهذا الانضمام، ومن الثابت تاريخيا أن مجلس الوزراء وافق في عهد النحاس (بجلسته المنعقدة في سبتمبر ١٩٤٣) على انضمام مصر إلى اتفاق إنشاء إدارة من الدول المتحالفة والبلاد المنضمة إليها في حربها ضد دول المحور بغرض التحرر من احتلال دول المحور، وهكذا يمكن لنا فهم وطنية الرجلين النحاس وأحمد ماهر بعيدا عن الفهم الديماجوجي الذي بثته جماعات سياسية لم تكن تتمتع بالنضج السياسي المطلوب.

وليس من شك في أن وزارات النحاس المتتالية قد عملت على إقامة علاقات دولية طيبة ومتميزة مع الكثير من الدول، سواء في ذلك الغربية مثل إيطاليا وألمانيا، والعربية مثل ليبيا والسعودية، وذلك بإبرام اتفاقيات ومعاهدات صداقة مع كل هذه الدول. كما حرصت هذه الحكومات على إلغاء بعض المراسيم السابقة بحظر التعامل مع بعض المنتجات الصادرة والواردة من تلك الدول، وكان هذا كله يتم بناء على دراسات اقتصادية حقيقية تستشعر موطن المصلحة وتعمل من أجله.

وبالأسلوب الذي كان النحاس يدير به الأمور بطريقة مؤسسية فقد تم في عهده إنشاء إدارة تابعة لرئيس مجلس الوزراء تدعى الإدارة السياسية الأوروبية، وكانت هذه الإدارة مسئولة عما نسميه الآن «الملف الأوروبي» مسئولية سياسية تضيف إلى المسئولية الدبلوماسية التي تتولاها وزارة الخارجية ولا تنقص منها، وتستعين بها وتعينها دون تعارض.

(٢)

وقد لفت الدكتور عبد العظيم رمضان النظر إلى أن النحاس والوفد هما أول من رفض الأحلاف:

«لم تكن سياسة رفض الأحلاف سياسة جديدة استنها عبد الناصر، كما أخذت تروج وسائل الإعلام الناصرية طوال عهد ثورة يوليو، إنما استنتها حكومة الوفد الأخيرة تعبيرا عن إرادة الشعب المصري، وقد أخذت في تطبيقها تطبيقا عمليا بالفعل، بأن رفضت الدخول في معاهدة الدفاع المشترك واتخذت خطوة جريئة لم تجرؤ على اتخاذها دولة من دول العالم الثالث في ذلك الحين، وهي الوقوف موقف الحياد في الحرب الكورية، فأسست بذلك سياسة الحياد!».

(٣)

كان الوفد بقيادة النحاس باشا حريصا على التواجد الدولي بصورة مشرفة، وليس أدل على هذا من مشاركة نواب الوفد في المؤتمر البرلماني الدولي في أغسطس ١٩٢٨، وكي ندرك أهمية هذا المؤتمر فيكفي أن نذكر أنه اشتركت فيه ٢٨ دولة، ووصل عدد أعضائه إلى أكثر من خمسمائة، وهو الاشتراك الذي نجح الوفد من خلاله في الحصول على قرار من المؤتمر باستنكار تعطيل الدستور في مصر على يد وزارة محمد محمود:

«... وكان قرار الاشتراك فيه قبل وقوع الانقلاب الثاني، وافتتح المؤتمر والدستور المصري معطل، وحضره عن مصر ممثلو مجلس النواب المنحل، ومجلس الشيوخ المعطل، وهم: الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب، ومن النواب: الأستاذ مكرم عبيد، والأستاذ محمد صبري أبو علم، وأحمد حافظ عوض، ومن الشيوخ:

مراد الشريعي بك، وكامل صدقي بك، وعلوي الجزار بك، والدكتور عبد الحميد فهمي، قد دافعوا عن حق الأمة في الدستور، ووفقوا إلى استصدار قرار من المؤتمر باستنكار تعطيل الدستور وهذا نصه:

«من حيث أن مبدأ تمثيل الشعب بنواب ينتخبون انتخابا حرا هو الأساس الذي يقوم عليه عمل مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي».

«ومع احترام التقليد الذي سارت عليه المؤتمرات السباقة، وهو اجتناب إبداء الرأي في مسائل السياسة الحالية، وخاصة في مسائل السياسة الداخلية للدول».

«يقرر المؤتمر استنكاره لكل عمل غير شرعي يرمي إلى إلغاء أو إيقاف النظام البرلماني، ويصرح بأن كل تعديل للنظام البرلماني لا يمكن قبوله إلا إذا كان جاريا طبقا للقواعد التي يقررها نفس دستور البلاد».

(٤)

ويتصل بهذا ما يروى في مذكرات النحاس التي سجلها الأستاذ محمد البنا أنه واجه الإنجليز والأمريكيين برفض مصر إعلان الحرب قرب نهايتها:

«بعد أن أعلنت الولايات المتحدة دخولها الحرب في جانب الحلفاء حضر إلى القاهرة رئيس الوزارة الإنجليزية ونائب الرئيس الأمريكي والملك عبد العزيز آل سعود وانضممت إليهم ممثلًا عن مصر واجتمعنا في فندق «مينا هاوس» بالجيزة، وتحدثوا طويلًا في التنسيق بين الجيوش وطلب إليّ رئيس الوزارة الإنجليزية أن تعلن مصر رسميًا دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء فاعتذرت وقلت له: إن الذي يملك الإعلان هو البرلمان وقد سبق أن قرر مجلس النواب في عهد سابق عدم دخول مصر الحرب ووقوفها على الحياد ولا أريد أن أرجع إلى هذه المسألة ثانية، قال: قد يكون هذا في مصلحتكم، فأجبت لست أملك أن أقرره».

(٥)

وفي عهد وزارة النحاس السادسة وفي أثناء الحرب العالمية الثانية حقق النحاس سبقا سياسيا مهما لم يحققه غيره من زعماء الدول في ذلك العام الذي سبق قبل نهاية

الحرب العالمية الثانية، إذ قام النحاس بقرار (مكنه منه ذكاؤه وإخلاصه) بالاعتراف بدولة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، كما اتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتنمية علاقات سياسية واقتصادية ذات قيمة بين البلدين (مايو ١٩٤٣)، ولكي نفهم قيمة هذه الخطوة فلا بد أن نشير إلى أن هذا قد حدث على يد هذا الزعيم الوطني النبيه واسع الأفق وعميق الخبرة بينما كانت السياسة العالمية تصور الشيوعية و«السوفيتات» (جمع سوفيت) على أنها رجس من عمل الشيطان، بل إن تشرشل حين تحالف مع الروس في الحرب العالمية الثانية واجه انتقادا مريرا بسبب إتمامه لهذا التحالف، حتى إنه في الدفاع عن موقفه صرح بأنه «مستعد للتحالف مع الشيطان نفسه»، بما يعني أن الأمور كانت قد وصلت في الوجدان السياسي لتلك الفترة إلى أن ستالين (ونظامه) كان أقرب إلى الشيطان.

(٦)

هكذا نرى النحاس الوطني واسع الأفق نقيّ الضمير يعترف بالسوفيت وينشئ معهم علاقات في جميع الميادين، ويفعل هذا مبكرا جدا في ١٩٤٣، وهو يفعل هذا دون أن يكون هدفه على سبيل المثال مغازلة الحركة الشيوعية المصرية أو العربية!! أو ردًّا لفعل الخوف منها، أو في محاولة لابتزاز المعسكر الغربي في أوروبا وأمريكا.

(٧)

وكان النحاس واعيًا كل الوعي لدوره في حماية ودعم الأقليات المسلمة في أوربا، وقد قام بكل ما كان ممكنًا في هذا السبيل في إطار من احترام القانون الدولي وسيادة الدول. وعلى سبيل المثال في يونيو ١٩٤٤ قرر مجلس الوزراء برئاسة النحاس تخصيص مبلغ عشرين ألف جنيه لمد مسلمي البوسنة والهرسك بالأغذية والمساعدات والأدوية تخفيفا لما يقاسونه من ويلات.

(٨)

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن حسن معاملة النحاس باشا للأفغان ودولتهم الناشئة كان هو العامل الحاسم في وقوف أفغانستان الدائم إلى جوار الحقوق العربية، ولهذه الدولة في سالف عهدها مواقف غير مسبوقة مناصرة للحقوق العربية.

وقد أشار الرافعي في مذكراته إلى نجاح النحاس في وزارته الأولى في عقد معاهدة الصداقة والمودة في أفغانستان فقال:

«في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٨ تم التوقيع في القاهرة على معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وأفغانستان، وتنص هذه المعاهدة على أن يكون بين المملكتين المصرية والأفغانية، وبين رعاياهما، سلام لا ينقضى، وصداقة خالصة دائمة، واتفاق للدولتين على تأسيس العلاقات السياسية بينهما وفقا لأحكام القانون الدولي، وأن يلقي ممثلو وموظفو كل منهما السياسيون في بلد الآخر المعاملة المقررة بمقتضى المبادئ العامة للقانون الدولي العام، وأن تعقد معاهدات اقتصادية وتجارية بينهما في الوقت المناسب».

(٩)

وقد كان للنحاس باشا موقف متميز في الدعم المعنوي والمادي لبلاد الحبشة والإمبراطور هيلاسلاسي، وهو دور مشرف لم يُدرس بعد بما فيه الكفاية، وهذه فقرة من مذكرات النحاس باشا:

«زارني جرجس أنطون بك وأخبرني أنه كان بالأمس مع البطريرك وأنهما تحادثا في الحالة الحاضرة، فأخبره البطريرك أن الإمبراطور هيلاسلاسي قد شكا إلى عصبة الأمم المتحدة من تصرفات إيطاليا وتحرشها بالحبشة أكثر من مرة وبعث بمندوبه إلى جنيف، وقدم شكوي رسمية بهذا الخصوص، ولكن اعتداءات إيطاليا المتكررة وتحرشات جنودها تزداد يومًا بعد يوم، وأنه يخشى أن يهجم الإيطاليون على الحبشة ويحاولون احتلالها، ولذلك فهو يسأل بماذا يشير على إمبراطور الحبشة فأجبته بأن تقول له أن يعد جيشه ويكون على أهبة الاستعداد لأي تحرش وأن يحاول أن يرد على الهجوم أو على الأقل يصمد له، فإن الإيطاليين الغاشمين قوم استعماريون جشعون ولا يعرفون للحرب أدابًا، ولا للقانون الدولي حرمة، وأن زعيمهم موسوليني يطمع في أن يتغلغل في أنحاء البلاد المجاورة له ويستولي عليها حتى يستطيع أن يخرج من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي تتردى فيها إيطاليا الآن.

(١٠)

وهذه قصة لقاء النحاس باشا بكل من الكونت شيانو وزير الخارجية الإيطالية

في سنة ١٩٣٨، على نحو ما أوردته مذكراته، التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا. ونحن نرى النحاس باشا فيما تورده هذه الرواية يشير بكل وضوح إلي محاولات الإيطاليين ضم مصر إلى محورها، وإغراء النحاس على هذا الضم، كما نرى رد النحاس الصريح والذكي والفوري.

«... اتصلت بي وزارة الخارجية الإيطالية وقال المتحدث: إن الكونت شيانو وزير الخارجية يريد التحدث إليك، وحدثته فطلب أن يزورني، واتفقنا على أن تكون الزيارة بعد أن ينتهي (كورس) الحمامات الذي قرره الأطباء».

«حضر الكونت شيانو فاستقبلته مرحبًا وشدّ على يدي، وبالغ في الترحاب بي، وقال لي: إن السنيور موسوليني حمّله تحية طيبة وتمنيات صادقة بإقامة سعيدة واستشفاء ناجح، وإنه سعيد جدًا أن الزعماء المعروفين في الشرق والغرب يقصدون إلى هذا المصح للاستشفاء، ومن أجل هذا وجهت الحكومة إليه عناية خاصة، فشكرت للسنيور موسوليني تحيته، وحملت الكونت إليه مثلها».

«ثم تطرق الحديث إلى الحالة الدولية، وكان مما قاله: إنه لا مناص من حرب عالمية تحل المشاكل المتشابكة في مختلف دول العالم، وإن الحرب العالمية الأولى مهدت لحرب ثانية منذ وزع المنتصرون الأسلاب بينهم، وتركوا الشعوب المغلوبة والصغيرة هملًا، وكان لا بد لدولة كألمانيا الهتلرية التي هزموها ومزقوا أوصالها أن تنهض لتسترجع حقوقها ومنزلتها بين العالم باعتبارها من أقوى الدول الصناعية، وأخذ يصف لي استعداد بلاده للحرب وإعداد الفاشست (القمصان السواداء) وتدريبهم تدريبًا قويًا، ثم خفض (صوته) وقال: لا أخفي عليك أننا سندخل الحرب مع هتلر، وإننا لا بد سنكسبها لأن قواتنا هائلة وإنجلترا إلى الآن ليس لديها أي استعداد لصد هجماتنا وكذلك الدول التي تصادقها أو تحالفها، وإن الدوتشي أوفدني إليك لأتحدث معك بصفتك زعيم الأغلبية في مصر ومسموع الكلمة عند الشعب، فهل لديك مانع من أننا إذا دخلنا مصر فاتحين منتصرين أن تتحالف معنا وتأمر الشعب أن ينصرنا ضد الإنجليز مقابل أن تكون رئيس جمهورية».

«وابتسمت، وحاولت قدر المستطاع أن اضبط أعصابي وقلت له: إنك تتحدث

عن أشياء في عالم الغيب، فالحرب لم تعلن، ولا يعرف أحد ما الدول التي ستحالف بعضها بعضًا، وعلى فرض وقوعها فلا يدري أحد لمن تكون الغلبة ولمن تكون الهزيمة، وعلى فرض إن ما قلته سيقع فعلًا: تريديني أن استبدل احتلالًا باحتلال، وأزيل استعمارًا لأؤيد بدله استعمارًا».

«خرج الكونت شيانو وهو غاضب وقال حين ودعته: راجع نفسك فيما عرضت عليك حتى لا تندم وتضيع على بلادك فرصة ذهبية».

(١١)

وهذا هو حديث النحاس عن لقاء بابا الڤاتيكان، وقد تمت هذه الزيارة بعد زيارته للكونت شيانو وزير الخارجية الإيطالي، كما هو واضح من النص:

«... قابلتُ قداسة البابا، وقد استقبلني واقفًا في وسط الحجرة، ورحب بي ودعاني إلى الجلوس، وبعد تناول المرطبات والقهوة سألني عن إقامتي، وهل استفدت منها صحيًا، فأجبت نعم، ثم انتقل الحديث إلى زيارة الكونت شيانو، وقال إنه علم من مصادر الڤاتيكان وسمع أنه تحدث معك في الحرب القادمة، وعرج بك على مستقبل بلادك، فعجبت من أين له هذا؟ ثم عقبّ على هذا فقال: لقد سرني إنك لم تتماش معه ولم تقبل ما عرضه عليك، فتأكدت أنه يعرف ما دار بيننا فقلت له (أي للبابا): إني أخبرت الكونت أننا شعب محتل ونعمل لنرفع الاحتلال عنا، أما المستقبل فلا يعلمه إلا الله، وقال (أي البابا): راقني أنك كنت صريحًا معه إلى حد أنه خرج من المقابلة غير مسرور، وأحب أن أقول لك: إنه هو وصهره السنيور موسوليني سيجران البلاد إلى كارثة، لو أن الدوتشي ساير هتلر في أفكاره ومطامعه».

«ثم سكت وقال: إن موسوليني رجل ذكي ومفكر وقارئ ومطلع ومطامعه لا حد لها، وهو يتصور أن محالفته لهتلر سترد إلى إيطاليا تاريخها القديم ومستعمراتها التي فقدتها في الحرب العالمية الأولى، وهو بهذا واهم».

....

....

(١٢)

ثم روى النحاس على لسان بابا الڤاتيكان رأيه الذي أبداه لملك إيطاليا، ومقارنته (أي مقارنة البابا) بين الملك الإيطالي فيكتور عمانويل والزعيم الإيطالي موسوليني:

«... قابلتُ الملك ڤيكتور عمانوئيل، وسألني عن رأيي في الحرب فقلت له: إن الحرب دائمًا مدمرة ونتائجها خطيرة، وأنا لا أقول لك من واقع تعاليم الكنيسة التي تدعو للسلام والمحبة وحسب، لكني أقول لك من الواقع وتجارب الماضي، وضربت له مثلًا بالسويد وسويسرا اللتين لم تدخلا الحرب أبدًا وكيف حالهما الآن وحال باقي بلاد أوربا التي تورطت في الحرب ورغبت في الاستعمار».

«وكان الملك عاقلًا متفهمًا لما قلته، أما موسوليني فهو رجل فيه غرور كبير وله مطامع لا حدود لها، وهذا هو ما أخشاه لا على مستقبل إيطاليا وحدها بل مستقبل العالم كله لو أن حربًا عالمية ثانية قد وقعت، وهي لا بد واقعة، ولكن لا أظنها تقع هذا العام لأن الطرفين لم يتما استعدادهما».

(١٣)

ثم يبدي النحاس رأيه في شخصية بابا الڤاتيكان وهو رأي يميل إلى الإعجاب والتقدير:

«استمعتُ إلى هذا الرجل المثقف الذي كان يخاطبني بلغة عربية فصحى وكلما أثرنا موضوعًا وضع النقط على الحروف واشتد إعجابي به».

«وعندما استأذنت في الخروج صحبني إلى باب حجرته وقال لي: اثبت على رأيك والمستقبل لله.. لا لهتلر ولا لموسوليني».

(١٤)

أما حديث النحاس باشا في مذكراته التي سجلها محمد كامل البنا عن لقائه بهتلر فحديث حافل بالحكمة والفهم:

«وصلتُ إلى برلين ورأيت عددًا كبيرًا من أبناء المصريين، والجاليات العربية في

استقبالي على المحطة، وعلى رأسهم سفير مصر في ألمانيا وموظفو السفارة، وعلى الرغم من أن الزيارة لم تكن رسمية إلا أنني فوجئت بمندوب من الحكومة الألمانية يرحب بي باسم حكومته وباسم الفوهرر، فحملته تحيتي وشكري إلى الحكومة وإلى الزعيم هتلر على هذه العناية».

«وفي الطريق حدثني السفير المصري أن هتلر لما علم أني سأقيم في برلين بعضًا من الوقت رغب في أن يلتقي بي، وقال السفير: إذا لم يكن لديك مانع رتبت لك اللقاء وحددتُ الموعد المناسب، فأجبته بأن يوجل الحديث في هذا الموضوع إلى الغد حتى نستريح من عناء السفر ونرى كيف تكون الظروف».

«عاود السفير المصري عند زيارته (لي) الحديث عن مقابلة هتلر فوجدت بعد تفكير أن لا مانع من مقابلته خصوصًا وأن الصحافة العالمية مجمعة على أنه يستعد للحرب، ويعد شعبه إعدادًا عسكريًا هائلًا، وكلفت السفير أن يحدد الموعد ويخطرني به على ألا يتعارض مع حفل التكريم الذي قررته الجالية المصرية».

....

....

«كان اليوم الموعد المحدد للالتقاء بهتلر وقد استقبلني مرحبًا واقفًا وقفة عسكرية وشدّ على يدي بقوة، بعد أن جلسنا بدأ الحديث بأن سألني عن مؤتمر الامتيازات وأنه اطلع على مناقشاته فأعجب بصراحتي وشجاعتي (الإشارة إلى مؤتمر مونترو ١٩٣٧)، فشكرته على ذلك، ثم عرّج على الحالة الدولية وأخذ يشرح لي ما لاقته ألمانيا من الحلفاء والظلم الذي حاق بها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأفاض في ذلك، وكانت كلماته حماسية كأنه يخطب في حفل، ورأيت عينيه تبرقان بريق الغضب كلما جاء ذكر إنجلترا وفرنسا، وكلما هممتُ بالانصراف استبقاني حتى طال الحديث أكثر من نصف ساعة، وخرج فودعني حتى الباب الخارجي».

«ولقد خرجتُ من هذا اللقاء بانطباع أن هذا الشاب الغاضب الثائر لا بد أن يجر العالم كله إلى حرب عالمية، ولن تهدأ له ثائرة ـ حسب ما استنتجت من حديثه ـ إلا بأن يخوض حربًا طاحنة فإما انتصر وبلغ القمة وأعاد إلى ألمانيا مجدها وعزها الذي

طالما تغنت به وافتخرت، وإما أن يسوقها إلى هاوية لن تخرج منها إلا مهيضة الجناح مفككة الأوصال».

(١٥)

وعلى صعيد آخر نرى النحاس في مذكراته المروية (سنة ١٩٤٠) يعبر عن إعجابه الشديد بموقف ديجول في أثناء الحرب العالمية الثانية فيقول:

«نقلت إلينا الصحف أن الچنرال ديجول، وهو أحد القادة الفرنسيين المجاهدين أعلن أنه سيظل يجاهد الاحتلال ويقض مضاجعه حتى يجلو عن فرنسا ويتركها حرة مستقلة كما كانت منذ قيام الثورة الفرنسية».

«وقد اشتد إعجابي بهذا القائد الشجاع الذي لم يرهب قوة هتلر ولم تخفه جحافل الألمان».

«كذلك قرأت في الصحف الأجنبية أن جيش الاحتلال الألماني أراد أن يستجلب رضا المواطنين فنقل جثمان النسر الصغير ابن القائد نابليون بونابرت إلى باريس، ووضع تابوته في قبر أبيه، وسمح للناس أن يشاهدوه، ولكنهم لم يتأثروا بهذا الحادث ولم يعلقوا عليه أي أهمية، فما قيمة نقل جثمان إلى جانب احتلال دولة بأسرها؟!».

(١٦)

ويشير صلاح الشاهد في مذكراته إلى أنه هو نفسه كان يحمل المال الذي يبعث به الزعيم مصطفى النحاس إلى الزعيم الفرنسي ديجول، بل إنه ذكر اسم المقهى الذي كان يلتقي فيه بالزعيم الفرنسي:

«وأذكر أن النحاس باشا كان صديقا حميما للمسيو شارل روا رئيس هيئة قناة السويس، وقد سمعت من النحاس باشا أن الجنرال ديجول صديق لشارل روا، وأن النحاس باشا كان يرسل نقودا إلى ديجول في أثناء وجوده في المنفى، وإقامته بمصر وتشكيله لحكومة فرنسا الحرة، إيمانا من النحاس بالديمقراطية...».

«ولقد كنتُ الشخص الذي يحمل النقود إلى الزعيم الفرنسي الراحل، وكانت مقابلتي معه تتم بمقهى «اربيان» بمصر الجديدة».

«وكان لموقف النحاس باشا من فرنسا في محنتها ومع زعيمها العظيم في منفاه أثر

كبير في العلاقات الفرنسية ـ المصرية، التي أيدت مصر في قضاياها الوطنية حتى تأميم القناة سنة ١٩٥٦، ثم تأييد مصر بعد حرب سنة ١٩٦٧».

(١٧)

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإننا نذكر القراء بما هو مشهور عن التقدير المتبادل بين تشرشل والنحاس، وهو التقدير الذي بلورته نصيحة تشرشل للملك فاروق بأن يلتقي بالنحاس في اجتماعات أسبوعية.

أما النحاس باشا فقد تضمنت مذكراته ثناء على أسلوب تشرشل وبلاغته، وتلمسه لهذه البلاغة والروح، وكأنما كان النحاس يستشرف (مبكرًا) منح جائزة نوبل في الأدب لتشرشل:

«كانت الخطب التي يخطبها تشرشل رئيس الوزارة الإنجليزية يقوي بها عزيمة شعبه ويحثهم على الصبر والاحتمال والمقاومة، كانت تلك الخطب تعتبر قطعًا رائعة من البلاغة، ولقد كنتُ شديد الإعجاب بأسلوبها ومعانيها، ولقد زارني بعض الصحفيين اليوم فسألتهم مَنْ الذي يترجم خطب تشرشل في (صحيفة) المصري ـ ذلك لأن ترجمة الأهرام تكاد تكون ترجمة حرفية لا روح فيها ولا أساليب أدبية ـ فقالوا إن عباس حافظ المحرر بجريدة المصري هو الذي يتولى ترجمتها وأنها حازت إعجاب القراء على اختلافهم وهي موضع حديث المجالس فحملتهم تحية إعجاب إلى عباس حافظ، ولما اتصل بي رئيس تحرير المصري في المساء كررت تحيتي وإعجابي للترجمة التي تنشر في المصري».

«ووددتُ لو أن في مصر رؤساء وزارات يصارحون الشعب بالحق والواقع كما يفعل رئيس الوزارة الإنجليزية، ولكن أين نحن منهم؟ هم في بلد حر يحكم حكمًا ديمقراطيًا بكل معاني الديمقراطية، ونحن في بلد يُحكم حكمًا ديكاتوريًا بكل ما تحمله الكلمة من بغض إلى النفوس».

(١٨)

وهذه نماذج عابرة لعلاقات سريعة عقدها النحاس باشا مع زعماء عالميين آخرين، وقد تحدثت مذكراته عن هذه اللقاءات حديثًا عابرًا أو سريعًا:

وهذا هو حديثه عن لقاء رئيس وزراء اليونان:

«علمتُ أن رئيس وزراء اليونان موجود بإنجلترا فاتصلت به واجتمعنا وتحدثنا في شأن مؤتمر الامتيازات، وقد قال إن في مصر أكبر جالية أجنبية من اليونان، وأنه برغم هذا لا يخشى على مواطنيه من إلغاء المحاكم القنصلية والمحاكم المختلطة لأنه مطمئن إلى أن الروابط التي تربط اليونان بمصر هي وثيقة وعلاقات قديمة وبينهما مصالح مشتركة وأن كثيرًا من أبناء اليونان يعملون في مصر ويستثمرون أموالهم وهي أقل الجاليات لجوءًا إلى القضاء المختلط، لما بينهم وبين إخوانهم المصريين من ثقة وحسن تفاهم».

....

وهذا حديث له عن لقاء وزير خارجية فرنسا:

«التقيت بوزير خارجية فرنسا وكبار موظفي الوزارة وجرى بيننا بحث طويل حول مؤتمر الامتيازات ورأي فرنسا في إلغاء امتيازات رعاياها المقيمين في مصر، ووجدت ترحيبًا كبيرًا واستعدادًا طيبًا لنجاح المؤتمر مما جعلني استبشر خيرًا بأننا سنصل بإذن الله إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية وما يتبعها من محاكم مختلطة، ومحاكم قنصلية وما شاكل ذلك، وتوحيد القضاء ويصبح كله مصريًا ويتساوى أمامه المواطنون والأجانب على السواء».

(١٩)

ونحن نعرف أن النحاس باشا كان يستقبل كثيرًا من رجال الأعمال الأجانب بصحبة معارفهم رجال الأعمال المصريين كعبود باشا، كما أنه استقبل، على سبيل المثال، الجنرال كاترو الحاكم العسكري لبيروت، الذي جاء بصحبة البارون إمبان (وفي موضع آخر يشير إلى أن هذا البارون هو هو مسيو رينيه إمبان).

(٢٠)

ومن ناحية أخرى فقد كان النحاس على صلة وثيقة بأبناء الجاليات المصرية في الدول الأوربية المختلفة، وكان يتبادل الرسائل مع هؤلاء باستمرار، وكانوا من خلال

علاقتهم به يحسون بتوثق روابطهم بوطنهم وسياساته، وكانوا كذلك يدعون النحاس لزيارتهم، وزيارة الدول التي يقيمون فيها، على نحو ما يدعو الأهل بعضهم بعضًا:

«تلقيت رسالة من أبناء الجالية المصرية في برلين عن طريق سفير مصر في ألمانيا حسن نشأت باشا يلح فيها أصحابها على تلبية دعوة لحفلة تكريم تقام لي بمناسبة مروري على ألمانيا، وقد قبلتها وقررت الإقامة في ألمانيا بضعة أيام للراحة والاستجمام».

(٢١)

وتحفل مذكرات النحاس باشا بالحديث عن الاتصالات المستمرة والمراسلات المطولة بينه وبين زعيمي الهند غاندي ونهرو، وزعيم الباكستان محمد علي جناح، وفي مذكرات سنة ١٩٣٤ نقرأ روايته عن إحدى رسائل نهرو المبكرة:

«تلقيت رسالة من جواهر لال نهرو زميل المهاتما غاندي زعيم الهند في الجهاد رسالة خطية يحييني فيها، ويتحدث عن ذكريات أيام المنفى في (سيشيل) التي قضيناها معًا، ويؤكد أن الهند تسير على خطى نهضة مصر وتقتبس من أساليب جهادها وكفاحها ضد الاستعمار ما يهديها إلى الطريق المستقيم للثبات، وأن غاندي لا يترك فرصة إلا تحدث فيها عن زغلول باشا وخليفته، وعن ثورة مصر وأثرها في جميع بلاد الشرق المغلوبة على أمرها، وأنه يشاركه الإعجاب بنهضة المصري ونجاحها في حركة مقاطعة البضائع الأجنبية وخاصة الإنجليزية منها، وذكر أن حركة المقاومة في الهند والدعوة إلى ارتداء الملابس الوطنية قد نجحت نجاحًا كبيرًا وهزت الاستعمار هزة عنيفة».

«وقد رددت عليه برسالة عبرت فيها عن عميق مشاعري وتأثري من رسالته وحملته تحية خاصة وتقديرًا كبيرًا للمهاتما غاندي الزعيم الشرقي الصميم والذي لم تغيره تعاليم إنجلترا التي درس فيها، وتعلم في معاهدها عن أن يكون هنديًا شرقيًا يقود شعبه إلى العصيان المدني وهو لا يملك من السلاح إلا مغزلًا يغزل عليه الثوب الذي يلبسه وعنزه يشرب من لبنها حتى لا يحتاج إلى شيء من المحتلين المغتصبين».

(٢٢)

وقد لعب النحاس باشا دورًا متكررًا في تهدئة النزاع بين المسلمين والهندوس

في الهند، وذلك من خلال مراسلاته مع الزعيم محمد علي جناح، وقدرته على إقناع الزعيمين الهنديين غاندي ونهرو بما كان يطلبه الزعيم جناح أو يشكو منه، وفي مذكرات ١٩٣٨ يروي النحاس:

«حمل إليّ البريد الخارجي رسائل مختلفة وكانت الرسالة التي لفتت نظري إليها رسالة من السيد محمد علي جناح الزعيم الهندي المسلم يقول في بعض فقراتها إن الخلاف بين الأقلية المسلمة في الهند وبين أغلبية الهندوس بلغ مداه، وأنهم يذبحون أبناء المسلمين في الشوارع كلما ظفروا بهم، وأنه هو وعدد من زملائه المسلمين يحاولون التفاهم مع غاندي أو جواهر لال نهرو على وقف تلك المذابح ولكن بلا جدوى، ويطلب إليّ أن أكتب لجواهر لال نهرو بصفته صديقًا قديمًا أن يستعمل نفوذه مع طائفة الهندوس للكف عن المذابح التي يرتكبونها جهارًا نهارًا في جميع الشوارع يوميًا وغيرها من البلاد».

«وقد تأثرت جدًا لهذا النبأ وما يلقاه إخوان مسلمين لنا من أجل عقيدتهم وما يقاسونه في سبيل القيام بواجباتهم، وعولت أن أكتب لجواهر لال نهرو رسالة أطلب فيها أن يعمل جهده على وقف المذابح وأن يحاول مهادنة المسلمين لأنه لا ينتفع من وراء هذا الخلاف إلا المستعمرين، كما سأكتب ردًا على محمد علي جناح أوصيه فيه باستعمال الحكمة ومحاولة التفاهم مع غاندي أو جواهر لال أو غيرهما من كبار زعماء الهندوس».

....

«كتبت رسالتين إحداهما إلى جواهر لال ضمنتها تحيتي واحترامي وإشادتي بجهاد المهاتما غاندي وأثنيت على وطنيته وكفاحه هو ومساعده نهرو، ثم طلبت إليه أن يحاول ما وسعه الجهد إنهاء الخلاف الناشب بين الهندوس والمسلمين، وأن يضم صوته إلى صوتي في أن يطلب من غاندي أن يأمر أنصاره بالكف عن المذابح التي تنقل للصحف تباعًا أنبائها والتي تصل إلينا تفاصيلها فتدمى لها قلوبنا وتتأسى نفوسنا، وأشرت إلى أن زعيمًا واسع الأفق كغاندي على درجة من الثقافة والحنكة لا يستعصي عليه أن ينهي تلك الخلافات العقيمة التي لا تعود إلا بالوبال على الهند وتعطلها عن

المضي إلى طريقها لطلب حريتها واستقلالها، ولن ينتفع من وراء هذا إلا إنجلترا التي تؤمن بحكمة (فرق تسد)، وناشدته بحق الأخوة القديمة وعشرة المنفى التي تقاسمنا فيها الآلام وشظف العيش أن يسعى جهده لحل الخلافات».

«كما حررت رسالة أخرى إلى محمد علي جناح ردًا على رسالته شكرته وأنبأته أني كتبت لجواهر لال نهرو بخصوص الخلاف القائم بينهم، ورجوته أن يعمل كذلك من جهته على إنهاء المشاكل التي بين المسلمين والهندوس وذكرته بأن الاستعمار لم ينفذ إلا من ثغرة الأقليات وحمايتها والأغلبية وطغيانها، وأنا قاسينا هذا في وطننا فإن إنجلترا لم تحتل مصر إلا بحجة حماية الأقليات، ولما قامت ثورة ١٩١٩ كان أول عمل بدأنا به أن أبطلنا حجة خصومنا وقامت الأقليات من أقباط مصر تنادي بإنهاء الاحتلال وتعلن تضامنها مع الأكثرية المسلمة ونصحت له أن يستعمل نفوذه في حل هذه المسائل أو على الأقل تعليقها مؤقتًا إلى أن يتم استقلال الهند وجلاء المحتلين عنها ثم تتفرغون بعد ذلك لحل مشاكلكم الداخلية».

(٢٣)

وتلقي المذكرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا الضوء على زيارة نهرو لمصر قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهي الزيارة التي صحبته فيها ابنته أنديرا غاندي، وما دار في هذه الزيارة من حوارات بين الزعيمين أبانت عن حسن تقدير النحاس للسياسة الدولية، ووعيه لما يجب على الدول المستضعفة من تعاون، وما ينبغي أن تتحلى من تربص بالسياسة الدولية التي لا تستهدف صالح المستضعفين، وإن أظهرت الود تجاههم:

«تلقيت رسالة من جواهر لال نهرو بأنه ينوي الحضر إلى مصر بصحبة ابنته أنديرا غاندي لزيارة الآثار ولقضاء بضعة أيام عندنا، وكتبت إليه الرد أرحب به وطلبت أن يحدد الموعد حتى أرسل من يستقبله».

«أرسلت اثنين من السكرتارية لمقابلة جواهر لال نهرو وابنته أنديرا غاندي على إثر وصول برقية منه وحجزت لهما في الفندق وقد عاد السكرتيران وأخبراني بأنهما

استقبلا الضيف الصديق وصاحباه إلى أن وصل إلى الفندق وأطمأنا عليه، وقد رأيت أن أرجئ زيارته والتسليم عليه حتى يستريح من عناء السفر».

«قصدت إلى الكازينو لزيارة جواهر لال نهرو، وقد سررت كل السرور لرؤيته صحيحًا معافى وقدم إليّ ابنته أنديرا غاندي وهي فتاة شابة سمراء اللون تلبس الساري على عادة الهنود، وراقني منها أنها مثقفة ثقافة عالية وملمة بسياسة الإنجليز وأساليبهم في حكم الهند إلمامًا واسعًا (على صغر سنها) وقد قلت لجواهر لال نهرو إنني أتنبأ لهذه الفتاة بمستقبل باهر فابتسم وقال إني أعدها لتكون خليفتي في العمل السياسي للبلاد».

«وتناول حديثنا الحال العالمية فقال جواهر لال إن إنجلترا ـ لو دخلت الحرب ـ فسوف ترغمنا على أن نقف في صفها ونحارب برجالنا ولا نستطيع ونحن مستضعفون أن نعصي لها أمرًا، وأن المهاتما غاندي يرى أن تظل حركة العصيان المدني ومقاطعة البضائع الإنجليزية سائرة لا تنقطع قامت الحرب أو لم تقم، وأنه حملني إليك رسالة خاصة بصفتك زعيم الشرق، ومصر هي أم الشرق وثورتها هي الثورة الأم، لهذه الاعتبارات كلها كلفني أن نعد العدة لعمل مشترك ضد الاحتلال على اختلاف الديار وتباين النظم، فأجبته أني أرحب بالعمل المشترك معًا وعلى استعداد لبحث أي اقتراح تتقدمون به، ونعمل على أن ننسق مجهوداتنا بحيث لا تداهمنا الحرب على غرة، ويأتي الإنجليز ويأخذون كل ما يريدون ويدافعون عن أنفسهم، ونحن نظل مستعبدين وتابعين للإمبراطورية، فقال ما رأيك في المقاطعة أجبت إنها تنفع عندكم، ويمكن أن تكون شاملة ولكن عندنا لا يمكن تنفيذها على وجه الدقة، وذلك لأن لدينا أحزاب وأقليات وقصرًا يسكنه ملك وحاشية وجاليات أجنبية كبيرة وهذه كلها لن تنفذ قرار المقاطعة إذا دعونا إليه وأعلنا عنه، ولكنني من ناحيتي أنا وإخوتي أعضاء الهيئة الوفدية نعلن في كل فرصة، وندعو في كل وقت لمقاطعة البضائع الإنجليزية».

«وقد قرنا القول بالعمل فأنت لا تجد واحدًا منا يلبس قماشًا إنجليزيًا أو حذاء أجنبيًا، ولكن هذا لا يؤثر في إنجلترا كثيرًا لأن البلد فيها خصوم وأجانب وأعداد كثيرة يستجلبون بضائعها ويروجون تجارتها وتجارة البلاد الأجنبية التي لها جاليات عندنا».

«وقد ودعته بعد أن حملته تحية وشكرًا خالصًا للمهاتما غاندي على كريم تحيته وعظيم تمنياته لمصر والمصريين».

(٢٤)

وفي مذكرات عام ١٩٤٠ حديث عن تكرار شكوى الزعيم المسلم الهندي محمد علي جناح من ظلم الهندوس وجورهم، لكن هذه الرسالة تنهي إلى النحاس تفكير المسلمين في الانفصال عن الهند بعدما وجدوا في الانفصال الحل الوحيد.

ويظهر مما يرويه النحاس أنه كان قد اقتنع منذ هذا الوقت المبكر (١٩٤٠) بأن الانفصال قد يكون هو الحل الوحيد لمسلمي الهند، لكنه كان بإشفاقه على الهنود المسلمين يتحسب لما لا بد من التحسب له، وكان يود لو تأكد أنهم أعدوا للأمر عدته.. ولهذا فإنه كان يوصيهم بالصبر ويفكر في كسب الوقت، ويحاول في الوقت نفسه أن يجد حلًا لمشكلتهم بالضغط على أصدقائه من زعماء الهنود:

«حمل إليّ البريد الخارجي رسالة مطولة من محمد علي جناح الزعيم المسلم الهندي يقول فيها إنه وإخوانه زعماء المسلمين يفكرون جيدًا في أن يعلنوا انفصالهم عن الهند وحكامها، لأن الأحداث الطائفية التي تقع كل يوم تسفر عن عشرات القتلى والجرحى وأن الإنجليز يعلنون سرورهم واغتباطهم كلما رأوا المسلمين يموتون ويقتلون كل يوم، وسألني الرأي في هذا».

«وللحقيقة أني تألمت كل الألم ولكني حائر كيف أرد عليه، هل أؤيد وجهة نظره وأشجعه على الانفصال، وإذا شجعته كيف ينفصل دون إعداد ولا ترتيب، وإذا بقى فهل يمكن السكوت على ما يقع كل يوم وما نسمعه من هذه الأحداث المؤلمة، وقد فكرت في دعوة الوفد لأستشير الإخوة والزملاء في هذا الأمر الخطير، وهذه الفواجع التي تحل بعدد كبير من إخواننا في العقيدة الإسلامية».

«وفكرت في أن أكتب للزعيم غاندي وجواهر لال نهرو مرة أخرى في هذا الخصوص وأن تكون لهجة الخطابين شديدة عسى أن تؤتي ثمارها، ولكني أرجأت هذا حتى أرى إخواني من أعضاء الوفد».

(٢٥)

ثم يروي النحاس باشا أنه استشار زملائه في الوفد، وعرض عليهم أفكاره فيما يتعلق بالمشكلة الهندية، وما يبدو من مستقبلها في الأفق:

«اجتمع الوفد اليوم برئاستي في النادي السعدي، وقد عرضت عليهم ترجمة دقيقة للرسالة التي تلقيتها من محمد علي جناح، وبعد أن أطلعوا عليها أخذنا نتباحث في الكيفية التي نرد بها عليها والاقتراحات العملية التي نقترحها، وبعد أن تناقشنا طويلًا عرضت عليهم فكرة إرسال رسالتين إحداهما إلى غاندي وأخرى إلى جواهر لال نهرو نطلب إليهما أن يتدخلا بما لهما من مكانة في نفوس المواطنين طالبين أن يكفوا عن ارتكاب هذه الأعمال الممقوتة».

«وقد استقر الرأي على أن نكتب أولًا إلى محمد علي جناح نطلب إليه أن ينتظر هو وإخوانه بعض الوقت حتى تنجلي الأمور بعض الشيء ونحن نؤيدهم على أن يتحينوا أول فرص مناسبة ويعلنوا انفصالهم عن الهندوس، ونخبره أن الوفد بكامل هيئته أرسل رسالتين إحداهما إلى غاندي والأخرى إلى نهرو ونطلب إليهما أن يعملا جديًا على وقف هذه المآسي وأن يردا علينا سريعًا برأيهما وأن نبصرهما بعواقب هذه الأعمال، وهما لا شك يعرفان نتائجها التي تنعكس على استقلال الهند وعلى مستقبله، ثم نوصي المسلمين بالتذرع بالصبر والاحتمال والأناة حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولًا».

(٢٦)

ويروي النحاس باشا أنه صدر فيما كتبه من رسائل إلى الزعماء الهنود عن قرار الوفد. وفي هذه الرواية دلالة واضحة على مدى ما يمكن لزعيم أن يتيحه من مشاركة أقطاب حزبه في رسم مواقف السياسة الخارجية بعيدًا عن دعاوي إدخال السياسة الخارجية نطاق قرارات السيادة:

«نفذت قرار الوفد فيما يختص بمشكلة المسلمين في الهند وكتبت الرسائل التي تقررت وبعثت بها إلى أصحابها، وقد أضفت إلى رسالة غاندي عبارات فيها أن شهرته مبنية على عدم التعصب، وأنه يعمل على تحرير المنبوذين من أبناء ملته، أفلا

يتسع أفقه ـ وأنا أعتقد أنه ناضج ـ فيعمل على حضّ مواطنيه ألا يتحرشوا بمواطنيهم من المسلمين حتى تظهر الهند بمظهر الرجل الواحد بقيادة زعيم واحد».

«وكتبت لنهرو بهذا المعنى وذكرته بالأحاديث التي كانت تدور بيننا وبين والده ونحن في سيشيل وأننا كلنا ضحية الاستعمار وأن المحتل لا يفرق بين دين ودين ولكنه يلتهم المواطنين جميعًا، وانتظرت في ألم ممض أن يأتيني رد أطمئن فيه على حال إخواننا في الدين والعقيدة».

(٢٧)

وفي مذكرات ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ نرى النحاس باشا يكاد يكرر ما سبق له أن تحدث فيه مع زعماء الهند من الطرفين، ونحن نلاحظ حرص النحاس الدائم على وصف جناح بأنه الزعيم الهندي الكبير، وكأنما ظل النحاس مقتنعًا تمامًا بأن الباكستان هند، وبأن الباكستانيين هنود، وأن الزعامة مرتبطة بالقومية الهندية.

ثم تروي المذكرات التي حررها الأستاذ البنا منسوبة إلى النحاس قصة لقائه بالزعيم الهندي محمد علي جناح الذي زار القاهرة:

«... كتب إليّ محمد علي جناح الزعيم الهندي الكبير أنه سيحضر إلى القاهرة ويريد أن يقابلني ليتحدث معي في مشكلة المسلمين في الهند والهندوس الذين يقتلونهم وجاء محمد علي جناح وأقمت له حفلة عشاء دعوت إليها أعضاء الوفد وعددًا كبيرًا من المشتغلين بالمسائل الإسلامية ومن يهمهم قضية الهند خاصة».

«واجتمع بنا جناح وزملاؤه وحاولت كعادتي أن أحمله على الصلح مع الهندوس خصوصًا بعد أن كتبت إلى جواهر لال نهرو أكثر من مرة وكتبت لغاندي عقب اغتياله ولكنه شرح لنا الحالة في الهند قال إن الخلاف بين الهندوس والمسلمين خلاف جذري فالهندوس يقدسون البقرة ويرون روثها مقدسًا ونحن نذبحها ونأكل لحمها وكلما رأوا مسلمًا يفعل ذلك يقتلونه، ويغضب المسلمون فتقوم المعارك ويقتل فيها كل يوم العشرات والمئات».

«فاقترحت عليه خصوصًا وأن الحرب قد انتهت ودبت الحياة إلى الهند وبدأت

تكون عادية، اقترحت عليه أن يجمع البلاد التي يسكنها غالبية من المسلمين في ناحية من نواحي الدولة المتشعبة الأطرف المتسعة الأرجاء ويؤلفوا دولة خاصة بهم لها كيانها ونظامها وعاداتها وتقاليدها ولا يكون بينها وبين الهند إلا علاقة الإخوة والجوار. وأخذنا نفكر في اسم لتلك الدولة فاقترحت أن يأخذ الحرف الأول من اسم كل بلد إسلامي حتى إذا اجتمعت الحروف أخذوا منها اسمًا عامًا للدولة الوليدة. وأخذ يذكر أسماء البلاد: بنجاب، إسلام أباد، كشمير، وهكذا.. وأخذنا حرفًا من كل بلد إسلامي فاجتمعت كلمة «باكستان» فقلت له على بركة الله اذهبوا إلى مجلس الأمن أو هيئة الأمم بعد أن تتفقوا على الانفصال والاستقلال الداخلي عن الهند، وألفوا حكومتكم ونظموا دولتكم واختاروا لها النظام الذي تريدون والطريقة التي تحبون أن تحكموا بها والله معكم ويعينكم».

....

....

ويظهر لنا من هذا الذي يرويه محمد كامل البنا على لسان النحاس، أن زعيمنا نفسه كان صاحب فكرة فصل الباكستان، بل إنه، كما تقول الرواية، كان مشاركًا بالرأي في اختيار اسم الدولة الجديدة، ومع أن مثل هذه الدعوى تحتاج كثيرًا من التحقيق والتمحيص، فإننا أوردناها على نحو ما وردت في المذكرات.

(٢٨)

وقد احتفت مذكرات إبراهيم فرج بالحديث عن العلاقة بين الوفد وحزب المؤتمر الهندي، وإن كان إبراهيم فرج قدم رؤيته من منظور مختلف، ويقودنا التأمل فيما ترويه المذكرات إلى مدى الخسارة الجسيمة التي حققتها بلادنا باتجاه الثورة إلى تجاوز تراث الوفد في السياسة الخارجية ومحاولة إهماله والالتفاف عليه.

ويبدو إبراهيم فرج حريصا على إثبات مدى وعي النحاس المبكر للإطار الذي كان ينبغي ألا تتعداه علاقته بنهرو في ظل حكم الثورة، ومن الجدير بالذكر أن نهرو نفسه كان واعيا تمام الوعي لطبيعة العلاقات الداخلية في مصر، ولهذا فإنه بحصافته قد اشترط ألا يزور مصر بدون أن يزور النحاس.

وقد أكدت مذكرات إبراهيم فرج على حقيقة أن علاقة نهرو بالنحاس بدأت بعلاقة النحاس باشا نفسه بوالد نهرو، ومع هذا فإننا حتى الوقت الذي نشرت فيه مذكرات إبراهيم فرج لم نكن نسمع إلا طبول الصحافة الأحادية تقفز على هذا كله للأسف الشديد، وتبدأ تاريخ العلاقات المصرية ـ الهندية من باندونج!!

يقول إبراهيم فرج:

«المرة الأولى التي اعتقلت فيها كانت سنة ١٩٥٣ بسبب زيارة رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو للنحاس باشا في بيته في يوليو (تموز) سنة ١٩٥٣:

«كان نهرو في لندن لحضور مؤتمر لدول الكومنولث البريطاني وطلب أن يمر بالقاهرة ويمكث عدة أيام بشرط أن يقابل النحاس باشا.. وطلب من سفير الهند في القاهرة تحديد موعد لهذه المقابلة وسفير الهند كان اسمه السردار بانيكار.. وقد عاملته عندما كنت وزيرا للخارجية بالنيابة وهو من تلاميذ غاندي ورجل وطني جدا.. فإذا به يتصل بي عن طريق أحمد قاسم جودة الصحفي ـ رحمه الله ـ الذي كان يعمل باستعلامات السفارة الهندية، ثم اتصل السفير بي أيضًا وأطلعني على برقية نهرو فقلت له:

«أظن أن النحاس باشا سيعتذر.. فأنتم ترون أن الحكومة تحاربنا.. وسنسبب لكم متاعب، فقال لي: على كل حال اسأل النحاس باشا».

«وأبلغت النحاس باشا بما دار بيني وبين بانيكار، وحدث ما توقعته فعلا.. فقد رفض النحاس باشا وقال لي: يجب أن نقنعه بشدة بأنه ليس من مصلحة العلاقات بين مصر والهند أن نتدخل بمثل هذا الشكل وتكون هناك زيارات، لأن النظام يعتبرنا خصومه وألغى الوفد وانتهى الأمر».

«فأبلغت قاسم جودة أن يخبر السفير باعتذار النحاس باشا وأسبابه.. فإذا بالسفير بعد يومين يتصل بي ويلقاني هنا في مكتبي ويطلعني على برقية جاءت من نهرو، يقول فيها: إنه إذا لم يقابل النحاس باشا فلن يمر بمصر وسيسافر مباشرة إلى نيودلهي».

«فعدت للنحاس باشا وقلت له: إنه من غير المعقول بعد هذا ألا تقابل زعيم دولة كنهرو».

«فوافق وكنا يوم الإثنين وطلب النحاس باشا أن تكون المقابلة يوم الخميس الساعة ١١ صباحا في منزله بجاردن سيتي».

«عندما وصل نهرو لمطار القاهرة استقبلته نيابة عن النحاس باشا وأثنى ـ قبل ركوبه السيارة ـ على النحاس باشا، وكانت الحكومة استقبلته استقبالا رسميا.. وتوجه نهرو إلى فندق سميراميس، وبعد ذلك أقام بالسفارة الهندية».

«وجاء نهرو.. وكنا أربعة. نهرو وبانيكار والنحاس باشا وأنا توليت الترجمة.. ودار بين نهرو والنحاس باشا حديث ودي وتاريخي رائع.. أخذ النحاس باشا يسرد عليه علاقته بوالده موتيلال نهرو وكيف قابله في مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ و١٩٢٠ عندما كان موتيلال مع غاندي..والنحاس باشا في وفد مصر.. وكانا يسكنان في فندق واحد وربطتهما علاقة طيبة ومودة.. وكانا يتلاقيان كل يوم في مؤتمر الصلح وفي اللجان وأحبه جدا، وكان موتيلال معجبا بالوفد وبسعد زغلول باشا ومأخوذا به..».

«وأذكر أن نهرو قال للنحاس باشا:

«أنا أعتبرك معلما لجيلين في الهند».

«ويقصد بهذا جيل والده وجيله هو».

(٢٩)

وللمستشار طارق البشري عبارات مهمة في تفسير اهتمام النحاس باشا (والوفد معه) بالشأن الهندي:

«... فهو بلد مشارك لمصر في حركته الوطنية ضد الإنجليز في الفترة نفسها، وهو بلد يخوض معركة فتنة طائفية أنقذ الله مصر منها، وهو بلد يؤثر مصيره في مصير الاستعمار البريطاني بعامة، ولكن المثير للدهشة هو زيادة الاهتمام به عن الاهتمام بالسودان، حسبما يكشف الحديث في المذكرات عن شواغل النحاس اليومية في أمور السياسة، ولا أريد هنا أن أعيد ما ذكره النحاس عن الهند ولكني أشير لما ورد بالمذكرات عن الخلاف بين المسلمين والهندوس، وأدراك كل من محمد علي جناح زعيم المسلمين هناك وغاندي ونهرو لمنزلة الحركة الوطنية المصرية وأثرها المعنوي

واحترامهم لها ولزعيمها وكذلك ما تشير إليه المذكرات من استغاثة المسلمين الهنود بالنحاس من اضطهاد الهندوس لهم، وشكاية محمد علي جناح من ذلك وطلبه من النحاس التدخل بنفوذه لدى غاندي ونهرو ليبذلوا سعيهم لوقف أسباب الشكاية، وما تشير إليه المذكرات أيضًا من اهتمام النحاس بذلك كله وبذله ما وسعه الجهد لمساعدة التوجه الحدودي للحركة الوطنية الهندية ولمساعدة المسلمين هناك، ثم اقتراح النحاس على محمد علي جناح أن يستقل المسلمون بدولة لهم إن لم يكن بد من ذلك، ويجمع النحاس الوفد لمناقشة هذا الأمر ولتأييد الانفصال، كل هذه الأخبار والمواقف بدت لي هامة أردت التأكيد عليها في هذه الدراسة (تطالع المذكرات على وجه الخصوص أيام ٢ أغسطس ١٩٢٦ و٢٤ نوفمبر ١٩٣٨ و١٧ و٢٠ و٢٢ يناير و٨ فبراير ١٩٣٩، و١٧ مايو و١٨ و٢٠ و٢١ سبتمبر، و١١ و١٢ و١٩ أكتوبر ١٩٤٠ و١ و٢ و٣ نوفمبر ١٩٤١، ثم اقتراح النحاس على محمد علي جناح تأليف دولة خاصة باسم باكستان في المذكرات التالية لليوميات، ص ٩١٠)، ثم زيارة نهرو للنحاس في معزله بعد الثورة ٢٣ يوليو».

(٣٠)

ونعود إلى إبراهيم فرج الذي يلقي بأضواء على بعض التفاصيل القديمة في علاقة الوفد بحزب المؤتمر الهندي الحاكم فيقول:

«إن غاندي نفسه في سنة ١٩٣٢ عند رجوعه أو مجيئه ـ لا أذكر بالتحديد ـ من مؤتمر المائدة المستديرة في لندن الذي انتهى بالفشل أبرق له النحاس باشا وهو على ظهر الباخرة التي أقلته يدعوه للنزول في مصر ودعاه لحفلة شاي.. فرد غاندي بالموافقة.. وأعد له النحاس باشا تورتات لا توجد بها المواد التي لا يأكلها غاندي.. تورتة تفاح.. تورتة جوز هند.. ودعا الهيئة الوفدية لها.. لكن الإنجليز رفضوا أن ترسو المركب في الميناء ورفضوا نزول غاندي، وكانت المراكب تحمل التموين إليها في البحر.. فأرسل النحاس باشا وفدا يضم النقراشي وأحمد حمزة وقاسم جودة وأنا لمقابلة غاندي على المركب فسمح الإنجليز لنا بزيارة غاندي».

«وتصادف أن كان هذا اليوم يوم صمت لا يتكلم فيه غاندي أبدا، وكان له كل أسبوع يوم صمت، فالنقراشي باشا ـ رحمه الله ـ كان يكتب له بالإنجليزي على ورقة،

ويرد غاندي كتابة دون أن يتكلم، كتب له إننا نحييك ونأسف جدا أنك لا تستطيع النزول، فكتب غاندي أنا أحييكم وبلغوا تحياتي إلى النحاس باشا وإلى مدام زغلول ـ يقصد زوجة سعد باشا زغلول ـ وأنا أحيي جهادكم».

«إلى أن طلب منا الإنجليز النزول.. وكان غاندي يجلس على ظهر الباخرة وليس في كابينة فاخرة وهو يلبس الرداء الذي يكاد يغطي جسمه ورأسه عار.. وعدنا.. والنحاس باشا ـ رحمه الله ـ أتحفنا بتوزيع هذه التورتات».

ثم يروي إبراهيم فرج قصة زيارة أنديرا غاندي مع والدها:

«وفي سنة ١٩٣٣ جاء نهرو إلى مصر ومعه ابنته أنديرا غاندي.. كانت فتاة لطيفة في نحو السادسة عشرة وقتها.. وزار بيت الأمة ـ بيت سعد باشا ـ والتقطت لهما صورة مع النحاس باشا أخذها نهرو».

(٣١)

ويجب علينا، في هذا الفصل، أن نلخص سريعا سياسة النحاس تجاه الحرب الكورية التي اتخذ منها موقف الحياد بعدما ظهر له أنه الموقف الأليق بمصر المستقلة:

- في ٢٥ يونيو ١٩٥٠ عبرت قوات كوريا الشمالية خط العرض ٣٨ الفاصل بينها وبين كوريا الجنوبية، وبدأت حرب كوريا الشهيرة، ودعت أمريكا مجلس الأمن للانعقاد، وقد أصدر هذا المجلس قراره، بإدانة عدوان كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، وكانت روسيا ممتنعة عن حضور اجتماعاته، وصوتت مصر، وكانت عضوا غير دائم بمجلس الأمن، لصالح القرار بناء على تعليمات النحاس.
- في ٢٧ يونيو ١٩٥٠ تقدمت أمريكا باقتراح لمجلس الأمن لتقديم المساعدات إلى كوريا الجنوبية، وبدأت أمريكا ترسل قوات عسكرية إلى كوريا الجنوبية للاشتراك في القتال، فأرسل النحاس تعليماته بالامتناع عن التصويت على الاقتراح.
- في ٣٠ يونيو ١٩٥٠ دعا النحاس إلى مؤتمر صحفي في فندق سان استيفانو بالإسكندرية وأملى بيانه للصحفيين بموقف الحكومة وحيادها في النزاع وقال:

«لو أن مندوب مصر استطاع الاشتراك في التصويت لأعلن امتناع مصر عن إعطاء صوتها، وذلك للسببين الآتيين:

١ ـ أن النزاع المعروض ليس في حقيقة الأمر إلا مظهرا جديدا من مظاهر الخلاف المستحكم بين الكتلتين الغربية والشرقية، ذلك الخلاف الذي يهدد سلام العالم وأمنه.

٢ ـ أن هناك قضايا اعتداء على شعوب وعلى سيادة دول أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ووحدة أراضيها وقد رفع هذا الاعتداء إلى الهيئة (مجلس الأمن) فلم يعمل على وضع حل له كما يعمل الآن في حالة كوريا.

(٣٢)

وننتقل بعد الهند وكوريا إلى علاقة النحاس والوفد بثورة إيران التي قادها الزعيم الإيراني الكبير محمد مصدق، يروي النحاس باشا في مذكراته عن عام ١٩٤١ كيف بدأت معرفته بالزعيم الإيراني الدكتور محمد مصدق:

«حمل إليّ البريد رسالة من طهران عاصمة إيران عليها توقيع [دكتور محمد مصدق] ولم أكن قد عرفته من قبل، ولا سمعت به، وكانت رسالة تحمل عبارات طيبة عن زعامة مصر للبلاد الإسلامية، وعن اقتداء جميع البلاد الشرقية بها والحذو حذوها في الجهاد ومقاومة الاستعمار، كما جاء فيها أنه ألف في بلاه حزبًا يناهض به الاستعمار ويقاوم حكم الفرد، وأنه يطلب إمداده ببعض الآراء والاقتراحات التي تنفع في هذا السبيل».

«ولقد بعثت في طلب السيد مهدي رفيع مشكى باعتباره إيرانيًا، لأساله إن كان يعلم عن مرسل الرسالة شيئًا، ولما جاء أخبرني أن [مصدق] رجل متعلم في أوربا وهو شديد المراس قوي الشكيمة وكان دائمًا يتتبع خطوات سعد زغلول باشا في تصرفاته ويتخذه قدوة له، ويرى أن الوفد المصري هو الهيئة الوحيدة في جميع الهيئات التي عرفها وقرأ عنها التي تعمل بنظام وتجاهد بإيمان».

«ويرى [مهدي] أن أرد عليه ردًا يناسب القام فهو رجل له منزلته بين مجاهدي

إيران وله مستقبل كبير، شكرت له هذه المعلومات وانتويت أن أكتب للدكتور مصدق رسالة ردًا على رسالته الرقيقة».

«حررت رسالة مطولة إلى الدكتور مصدق بالفرنسية تضمنت شكري على رسالته الطيبة وإعجابي بما عمل في بلده، وزكيت تأليفه حزبًا يطالب بحقوق بلاده، ونصحت له أن يكون واضحًا صريحًا مع المواطنين، قوي العزيمة مع المحتلين، سوط العذاب على كل من يعتدي على بلاده، ولا يجامل لأن المهادنة والمجاملة لا تجدي نفعًا ولا توصل إلى حق، وأن الثبات والمثابرة والتصميم كل هذا هو الذي يؤدي إلى النجاح».

«وأرسلت نسخة من قانون تأليف الوفد ولائحته الداخلية ونظامه الذي يسير عليه وأبديت استعدادي لبذل كل مساعدة ممكنة له في سبيل نجاح مشروعه، ورجوت أن تكون هذه الرسالة فاتحة اتصال دائم بيننا، كلما جد أمر أو عرض ما يوجب التشاور فيه».

(٣٣)

ويقدم لنا إبراهيم فرج في مذكراته تفصيلات أخرى عن هذه العلاقة تجعلنا نفخر بوطنية النحاس العظيم، وتوجهاته السياسية الناضجة على المستوى الدولي، وها نحن نرى النحاس أسبق السياسيين في العالم كله إلى تأييد الثائر الإيراني العظيم الدكتور مصدق في إجراءاته الإصلاحية في إيران، بل إنه ـ وهذا هو وجه العظمة التي لم تعرفها مصر بعده ـ يفاجئ العالم ومصدق نفسه بأن يعقد معاهدة مع مصدق يشجعه بها، ويضعها في وجه خصومه حتى يسير في طريقه إلى النهاية وينفذ خطته، وقد كان مصدق هو الآخر على مستوى الموقف فقطع علاقة إيران بإسرائيل بمجرد عودته إلى إيران، ولنقرأ هذه التفاصيل المشرفة التي يتقاسم صاحب المذكرات وكاتبها روايتها:

«حسنين كروم: أنا أذكر أن إنجلترا بعد تأميم البترول أعلنت عن تحركات عسكرية لقواتها، وصرح عدد من قادتها بضرورة مهاجمة إيران ونشرت أخبارًا بأنها ستستخدم قواعدها العسكرية في منطقة قناة السويس لمهاجمة إيران استنادا إلى معاهدة سنة ١٩٣٦.. لكن الحكومة الوفدية سارعت بإعلان موقفها.. وهو أنها لن تسمح بأي حال

من الأحوال ولأي سبب بأن تستخدم بريطانيا قواعدها في قناة السويس لمهاجمة إيران. ولم تكن المعاهدة ألغيت رسميا وقتها، بل تطرفت وأعلنت أنها لن تسمح بمرور أي قوات بريطانية في قناة السويس إذا كانت في طريقها لمهاجمة إيران حتى ولو كانت قادمة من قبرص أو مالطة.. فهل كانت الحكومة مستعدة لمواجهة نتائج هذا الموقف لو أن إنجلترا هاجمت إيران فعلا انطلاقا من مصر؟ أم أنها كانت تهوش؟».

«إبراهيم فرج: نعم كانت الحكومة جادة، بل إن التحدي كان واضحا على تلك التصريحات التي أدلى بها النحاس باشا ونشرت في كل أنحاء العالم.. لقد أعلنا وتحدينا علنا، أننا سنمنع بالقوة مرور أية سفينة حربية في قناة السويس إذا كانت متجهة إلى إيران لمهاجمتها.. ولم نكن نهوش.. كنا على استعداد لمواجهة إنجلترا.. كما كنا على استعداد لمواجهتها عندما ألغينا معاهدة ١٩٣٦ رسميا وبدأنا حرب القنال ضد قواتها.. والاستعداد لم يكن يتمثل في إعداد جيوش وأسلحة نواجه بها إنجلترا.. إنما كان استعداد وروح الشعب المصري لمقاومة الإنجليز ومواجهتهم فيما لو استخدموا أراضينا لمهاجمة إيران.. لم نقبل مهما كان الثمن.. أن تكون مصر نقطة انطلاق للاستعمار يهاجم منها شعبا آخر يكافح في سبيل حقوقه».

«وأنا أسألك بدوري: عندما قامت ثورة سنة ١٩١٩، هل كنا نملك الجيوش والأسلحة التي نواجه بها قوات الإمبراطورية البريطانية أكبر وأقوى قوة عسكرية في العالم وقتها؟».

«لا.. ومع ذلك واجههم شعب مصر وواجه معهم الحكومة القائمة والملك.. أما في عام ١٩٥١ فكان الشعب والحكومة صفا واحدا ضد الإنجليز. ثم لا ننسى أننا نمثل الشعب ولم يكن ممكنا أن نتغاضى أو نقبل أن تكون مصر مركز عدوان ضد الشعوب الأخرى. نحن لم نهوش كما تظن أو كما تتساءل.. والدليل أن مصدق عندما جاء لزيارة القاهرة سنة ١٩٥١ ذهبت إلى مطار القاهرة لاستقباله نيابة عن النحاس، لأنه كان يسير على خطة ألا يستقبل بنفسه أي زائر في المطار.. إنما كان يرسل مَنْ ينوب عنه.. وقد أنابني في استقبال الأمير عبد الإله الوصي على العرش في العراق».

«وكان مصدق في الفترة التي قضاها بيننا ضيفا معززا مكرما وصحبه في الزيارة ابنه وطبيبه الخاص ووزير البترول الإيراني. وكان النحاس باشا يزوره يوميا.. وعندما تزايدت التصريحات البريطانية حدة ضد مصدق في أثناء وجوده في مصر.. اقترح النحاس باشا أن نوقع مع إيران معاهدة تحالف وصفها الإنجليز بأنها معاهدة دفاعية هجومية.. فرد النحاس باشا بأنه مع مصدق لآخر المدى».

«قبيل سفر مصدق بيومين.. قال لنا النحاس باشا: إن تأييدنا لمصدق لا يصح أن يكون مجرد تأييد شفهي ومجرد كلام.. وهو سيسافر بعد يومين ولا بد أن يتحول تأييدنا لإيران إلى معاهدة نضعها في وجه الخصوم جميعا، ونشجع بها الرجل حتى يسير في طريقه إلى النهاية وينفذ خطته».

«ولما أبلغت مصدق بهذا كاد أن يطير من الفرح وقال لي عبارة ما زلت أذكرها وهي: «إن النحاس باشا كثير عليكم».. قالها بالفرنسية».

«فقلت له: لا.. لأن هذه قضية مشتركة بيننا وبينكم.. كرامة الإنسان وحقوق الشعوب وثروة الشعب الإيراني التي تضيع عليه ويجب أن تعود إليه.. فقابلني في غرفتي بوزارة الخارجية».

«اتصلت بالدكتور وحيد رأفت وأبلغته بما طلبه النحاس باشا وأعطيته النقاط الأساسية التي يراد وضعها في المحالفة كما أملاها النحاس باشا. وكان النحاس باشا ومصدق قد طلبا وضعها.. وساد الاعتقاد أن مصر ستدافع عن إيران كما يدافع عنها مصدق».

«وأعدت المعاهدة على عجل ولكن بإتقان معروف عن العلامة المدقق وحيد رأفت.. واستغرق تحضيرها أربعا وعشرين ساعة.. وطبعت على أوراق وزارة الخارجية وعملت البروتوكولات اللازمة لها. وفي حفلة صغيرة وقع عليها النحاس باشا ومصدق.. وحضرت هذا التوقيع الذي تم قبل مغادرة مصدق القاهرة بيوم واحد».

* * *

وبعد كل هذا يقول إبراهيم فرج:

«وأنا أعترف الآن أنني لم أدرك أن هذا اللقاء بين النحاس باشا ومصدق يمكن أن يغيظ الإنجليز إلى هذا الحد إلا بعدما قرأت مذكرات إيدن».

(٣٤)

وربما كان من الضروري هنا أن نشير إلى حقيقة مهمة، وهي أن موقف النحاس باشا النبيل من ثورة مصدق في إيران كان هو الذي دفع مصدق وحكومة إيران إلى الوقوف ضد إسرائيل، بل إلى قطع علاقة إيران بها على الرغم من أن الشاه محمد رضا بهلوي كان قد استجاب للضغوط واعترف بإسرائيل، ولنقرأ ما يرويه حسنين كروم على لسان إبراهيم فرج عن موقف النحاس من دفع مصدق إلى التضامن ضد الصهيونية :

«... مصدق هو الذي قال للنحاس: نريد أن نسير في خط سياسي واحد.. وأن الدول الإسلامية يجب أن تتضامن في وجه الصهيونية.. وردا على هذا الكرم الذي تفضلت به أعلن قطع علاقة إيران بإسرائيل. فالنحاس باشا لم يكن ليتدخل بهذا الشكل في شئون إيران.. ومصدق استخلص بأن من الواجب على إيران بالإضافة لكونها بلدا إسلاميا أن تقف في وجه تيار الصهيونية. وثانيا ردا على المجاملة التي أبداها النحاس باشا نحو إيران وهي أسعدته وخدمته كثيرًا.. ودعمت موقفه في مواجهة الدول الغربية.. والذي أطاح بمصدق ليس الإنجليز.. إنما المخابرات الأمريكية أطاحت به وأعادت الشاه محمد رضا بهلوي.. لأن أمريكا كانت تريد وراثة نفوذ إنجلترا في المنطقة وتريد السيطرة على بترول إيران».

* * *

على هذا النحو يمكن لنا القول باطمئنان إن النحاس باشا بدأ بفطرته السياسية النقية، وبخبرته وحنكته اتجاهًا جديدًا ومبكرًا في مقاومة الاستعمار الجديد متمثلًا في الاستعمار الاقتصادي الذي كانت صورته قد بدأت تتضح في الأفق.

الباب السادس

النحاس والثورة

الفصل الحادي والعشرون

الوفد وفكرة خلع الملك فاروق

(١)

عاش النحاس في عصر كانت الملكيات الليبرالية في أوج إزدهارها، وكان أكثر تعامله بحكم ظروف عصره مع الدولة البريطانية وهي يومئذ ملكية ديمقراطية، ذات حدود واضحة مرسومة بدقة فيما بين مسئوليات الملك والوزارة والبرلمان.

ومع هذا فقد كان النحاس واعيًا لخصوصية الحالة المصرية التي تمثلت في ميل سلالة الأسرة العلوية إلى الطغيان والاستبداد والمشاركة في الحكم باعتبارهم ورثة لرأس الأسرة العلوية الذي أقام ملكه على قدر كبير من ممارسة الحكم بشخصه، وشخصية خلفائه من بعده.

ومن ناحية أخرى كان النحاس يخشى على بلاده من مغبة الانسياق إلى الحكم العسكري والانقلابات العسكرية، ومع أنه كان في وسعه أن يستعين بوطنية رجال القوات المسلحة على الملك والقصر فإنه لم يشأ إطلاقًا أن يسلك هذا السبيل، وسوف نرى دلائل واضحة على مدي وعيه وإيمانه.

لكن النحاس كان يدرك أن حكم فاروق على النحو الذي آل إليه في مطلع الخمسينيات لا يمكن أن يستمر طويلًا. وكان يدرك أن فاروق يتآمر علي نفسه. لكنه لم يرحب في أن يشاركه في الخطوط التي تقود في تقاطعها إلى تعزيز هذا التآمر.

(٢)

كان النحاس واعيًا كل الوعي لضرورة الكفاح من أجل إقرار مبدأ المسئولية الوزارية، وتأكيد فكرة أن الملك يملك ولا يحكم، وقد جاهد النحاس في هذا الصدد جهادًا كبيرًا، وقد تطورت هذه الفكرة بالطبع إلى التفكير في خلع الملك فاروق نفسه، وذلك في مقابل إصراره (أي إصرار فاروق) على التدخل المستمر في شئون الحكم بما يفسد قضايا التنمية والنزاهة على حد سواء.

وقد راج في المعتقد الشعبي أن النحاس باشا كان يخطط لخلع الملك. ومع أني لم أجد في المصادر المتداولة كثيرًا من هذه النصوص التي تلقي الضوء على هذه الرؤية أو الفكرة بما يتناسب مع أهميتها، فإنها من حيث هي أمنية شعبية جديرة بالبحث والدراسة، وربما يحس كثيرون من القراء اليوم بالأسى والندم على أن هذه الخطوة لم تتم في ذلك الوقت. لكن تصوري الشخصي لمجتمع قادة الحركة الوطنية قبل الثورة يهيئ لي أن مثل هذا التفكير كان بعيدا عن الإلحاح على مخيلتهم لأنهم أناس ملتزمون محافظون، لكنه كان واردًا، وربما كان، في بعض اللحظات، يمثل ملجأ لا بديل له.

ومع هذا فإن رواية لمحمد علي علوبة (كانت قد أعلنت منذ العشرينيات) تنبئنا أن سعد زغلول كان يفكر في خلع السلطان (الملك فــؤاد فيما بعد)، وقد فسرت رواية علوبة باشا، وقتها، في إطار كراهيته لسعد زغلول ومحاولة الإيقاع بينه وبين الملك فــؤاد.

وهكذا فإن حسم هذه القضية التاريخية لا يزال بحاجة إلى الدرس والتمحيص.

(٣)

ومع أن النجاح قد حالف النحاس في كثير من الجزئيات المتعلقة بحقوق الشعب الدستورية تجاه الشعب أو القصر فإن الإخفاق صادفه أكثر من مرة في إقرار الحق الدستوري المتعلق بتحديد سلطات القصر، وقد ظل الصراع سجالًا بين النحاس والقصر، فكما تجلى نجاح النحاس واضحا في بعض الأحيان فقد كسب الملك بعض الجولات هو الآخر في ظروف أخرى، وعلى سبيل المثال من بين الجولات التي كسبها الملك رفض تعيين يوسف الجندي وزيرا، وفي المقابل فإن من الجولات التي

كسبها النحاس تعيين طه حسين وزيرا (١٩٥٠)، ورفضه تعيين حيدر وزيرا للحربية (١٩٥٠)، وحصوله لعبد المجيد عبد الحق على الباشوية (١٩٥١)، ونجاحه في إجبار أمين الخزينة الملكية جهلان على تسليم نفسه لسلطات التحقيق (١٩٥٠).

وليس من الضروري أن نمضي في المقارنة بين النجاحات على هذا الجانب أو ذاك.

(٤)

وقد ذكر الرئيس محمد نجيب نفسه في مذكراته أنه قابل النحاس باشا سنة ١٩٢٩ (وهو يقصد ١٩٢٨، أي في أعقاب الإقالة الأولى للنحاس)، وأنه سعى إليه ليقول له «إن الجيش وراءك» وذلك في حضور مكرم عبيد، وأن النحاس باشا قال له ردا على هذا:

«أنا أفضل أن يكون الجيش بعيدًا عن السياسة، وأن تكون الأمة هي المصدر الوحيد للسلطات، وإن كنت في نفس الوقت أتمنى أن يكون انتماء الضباط للوطن وللشعب أكثر من انتمائهم للملك».

(٥)

وقد انفردت مذكرات حسن يوسف مبكرا بحديث صريح عن محاولة وفدية مبكرة لعزل الملك فاروق في بداية عهده، ومن الجدير بالإشارة أن حسن يوسف يروي ما عرفه عن المحاولة في هدوء ودون أن يظهر الجزع واللوم اللذين أظهرهما سكرتير الملك الدكتور حسين حسني في مذكراته التي تدارسناها في كتابنا «في كواليس الملكية»:

«... تأزم الموقف في الأسبوع الأخير من نوفمبر سنة ١٩٣٧، فقد شكا رئيس الحكومة (أي النحاس باشا) من تأخير القصر في إمضاء المراسيم المقدمة من مجلس الوزراء، ومن تعطيل الأعمال، منها على سبيل المثال تحديد موعد للنائب العام والمستشارين الجدد لحلف اليمين القانونية أمام الملك، قبل مباشرة أعمالهم، واجتمع النحاس باشا ومعه مكرم عبيد بالسفير البريطاني وأبلغاه أن الملك فاروق لا

يمكن التعاون معه، وأنه يلجأ إلى تصرفات غير دستورية، وأن مصلحة البلاد تقتضي عزله، واقترح مكرم باشا تعيين الأمير محمد عبد المنعم ملكا».

....

....

ربما كان من حقنا ومن حق القارئ أن نسأل حسن يوسف عن الوقت الذي علم فيه بما دار في هذا الاجتماع المصري ـ البريطاني؟ وهل كان هذا الوقت في عهد الملكية أم فيما بعد عهد الثورة حين أتيح، بمضي الزمن، الاطلاع على الوثائق البريطانية السرية؟

(٦)

أما مذكرات النحاس باشا التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا فقد تضمنت تفصيلات دقيقة عن تفكير الوفد في خلع الملك فاروق بطريقة دستورية وقانونية دقيقة، وهذا هو ما تضمنته المذكرات حول هذه الجزئية في أحداث ١٩٤٣:

«... طرأت فكرة جريئة خطيرة عليّ وتحدثت مع إخواني فيها فإذا بأكثر من واحد منهم ينبئني أن هذه الفكرة طرأت على ذهنه كذلك، إذًا فلنبحثها قانونيًا ودستوريًا من جميع جهاتها.. هذه الفكرة هي أن البرلمان هو الذي يملك التشريع وهو الذي يملك إسقاط الحكومات بعدم الثقة فيها، ونحن تؤيدنا الأغلبية كلها والملك يقف حجر عثرة في سبيل النهوض بهذا البلد، ويعطل المشروعات التي ترسل إليه ولا يوقع منها إلا ما يروقه ويطرح الباقي أو يرده، فلماذا لا يعد رجال القانون وأساتذة التشريع قرارًا مسببًا تصحبه مذكرة تفسيرية مدعمة بالأسانيد والقوانين تبيح للبرلمان مجتمعًا في مجلسيه بعزل الملك من العرش، وإذا اقتضى الأمر تعديل الدستور فالنص الصريح فيه على أنه لا يملك التعديل إلا البرلمان».

«وعهدنا إلى نخبة من أكبر المشرعين ليبحثوا هذا الموضوع ويوافونا بنتائج إيجابية حاسمة لأنه خطير وسيحدث ضجة كبرى إذا نجح، لا في مصر وحدها ولكن سيصل تأثيره إلى جميع البلاد المغلوبة على أمرها والتي تحكم بطريقة المتبعة في مصر».

«وجاءنا الرد مقنعًا شافيًا وبحثناه في مجلس الوزراء أكثر من مرة، وفي اجتماع للوفد بكامل هيئته، واجتمع مجلس الوزراء وعهدنا إلى محمود سليمان غنام سكرتير الوفد المساعد ووزير التجارة بتسجيل هذا القرار، واجتمع مجلس الوزراء وعرضت عليه البحوث القانونية والدستورية الخاصة بتنحية الملك فاروق الأول عن العرش، واطلع عليه واقتنع بما جاء فيها من الناحيتين القانونية والدستورية كما اقتنع أن من حق البرلمان مجتمعًا بمجلسيه أن ينحي الملك لأنه لم يتسلم سلطته الدستورية إلا بعد أن أقسم اليمين أمام البرلمان باحترام الدستور والقوانين، وقد حنث بيمينه».

«ولما كان قد حنث بيمينه أكثر من مرة، ولما كان الذي يملك التولية يملك التنحية، ولما كانت جميع الوسائل لم تجد في أن تثنيه عن الطريق التي يسير فيها ضد مصلحة البلاد، ولما كان يخشى على الوطن من بقائه في تصرفاته غير الدستورية».

لـذلـك

«يحيل المجلس هذا القرار إلى البرلمان مجتمعًا بمجلسيه ليتخذ فيه قراره وإذا رأى تنحية الملك عن عرشه فله تولية من يختاره ويراه صالحًا لتولي عرش البلاد طبقًا لنص الدستور».

«واتفقنا على أن يظل هذا القرار سريًا للغاية حتى يصل إلى البرلمان بطريقة سرية أيضًا، على أن يعقد المجلسان جلسة مغلقة للنظر في هذا القرار».

«وظننا أن الأمر سيظل مكتومًا، ولكن المثل القائل «كل سر تجاوز اثنين ذاع»، تحقق في هذا الأمر، ذلك أننا بعدأن قررناه وأخذنا في إعداده لإرساله إلى البرلمان اتصل بي السفير البريطاني وطلب مقابلة عاجلة جدًا فحددت له الساعة العاشرة من صباح المساء الذي انتهينا فيه من القرار وحضر وبدأني بقوله: علمت الحكومة البريطانية أنكم أعددتم قرارًا لعرضه على البرلمان بتنحية الملك عن العرش، وقلت له في هدوء: وهبنا فعلنا هذا فما دخلكم وماذا يضيركم؟ قال: لا تنس أن الحرب لم تنته بعد ولا تزال في ضمير الغيب ويهم حكومتي أن تكون الأمور مستقرة في مصر، وقرار كهذا سيحدث ضجة كبرى قد تسيء إلى الحالة الداخلية عندكم، وتؤثر على غير مصر من البلاد الأخرى ونحن نريد أن تظل الأمور في مجراها الطبيعي».

«قلت له هذا قرارنا قررناه بمحض إرادتنا ولدينا برلمان سينظر فيه فإما أن يقبله وإما أن يرفضه وهو لا يزال مجرد اقتراح، قال: لا باسم الحكومة البريطانية أحذركم من السير فيه، فابتسمت ـ وشر البلية ما يضحك ـ وأجبت: إذًا فالملك الذي يعتمد على حراب الإنجليز لا مصطفى النحاس، فرد السفير قائلًا: لو كانت الحكومة البريطانية تضمن أن يكون الشخص الذي يخلف فاروق مواليًا لها في هذه الحالة يمكن أن أراجعها وأحاول إقناعها بأن تترككم وشأنكم».

(٧)

ويزيد النحاس هذه الفكرة إيضاحًا، وهو في النص المنسوب إليه، وكأنه يتحدث إلى نفسه بصوت عال حيث يقول:

«قلت إن البرلمان هو الذي يملك الفصل لا الحكومة وهو يوم أن يوافق على هذا الاقتراح سيقرر الخلف، وإذا أراد أن يجعل نظام الحكم جمهوريًا مثلًا فلا بد من تعديل الدستور، وهو وحده يملك تعديل الدستور، قال: ولماذا لا يكون ولي العهد هو الذي يتولى الأمر في هذه الحالة، قلت: هذا يرجع إلى البرلمان ولا سلطان لأحد عليه، فسكت برهة ثم قال: أنا لم أثر هذا الموضوع من تلقاء نفسي ولكن أحب أن أصارحك بأن الملك علم الخبر وأرسل إليّ حسنين باشا يلح عليّ بشدة في أن أخاطبك فيه ولن يكتفي بهذا بل إنه استعان ببعض البارزين في لندن ووكلهم عنه للسعي لدى الحكومة في التدخل بشدة لمنع هذا القرار، قلت: ومن أعلمه وهو لا يزال في طور التحضير الأولي، قال: يظهر أن بعض الذين اشتركوا في الإعداد بلغوا القصر منذ أيام، ثم أعاد أن الحكومة ليست متمسكة بفاروق ولكننا نخشى أن يأتي شخص لا يمكن التفاهم معه ولو ضمنت أن يكون الأمير محمد علي ولي العهد هو الخلف لاستطعت أن أعاود الحديث في هذا، أما وأنك مصر على رأيك فإني أرجو أن تطوي هذا المشروع حتى لا نضطر إلى التدخل السافر، واستأذن في الانصراف».

«أخذت أعيد على فكري وعقلي ما سمعته من السفير وما فعله جماعة غير أمناء على السر فذهبوا وأخبروا القصر واستعان فاروق بالإنجليز وقوتهم وجاءوا بدورهم يهددون، ودعوت مجلس الوزراء للاجتماع وعرضت عليهم التطورات التي جرت

ونقلت إليهم حديث السفير حرفيًا، وأخذوا يتناقشون ويتجادلون وأخيرًا انتهى الرأي إلى العدول عن إرسال هذا المشروع إلى البرلمان بل والعدول عنه نهائيًا ما دمنا لا نزال محكومين من الخارج وإرادتنا مقيدة وخاضعة لإرادة الإنجليز».

«وطبيعي أن هذا الحديث زاد فاروق وشيعته حقدًا علينا إن كان قد بقى في قلوبهم مكان لأكثر مما فعلوا فنشطت أبواقهم تطعن في الوفد ورئيس الوفد وتتهمهم بأنهم خارجون على العرش، ويريدون أن يقلبوا النظام الملكي إلى نظام جمهودي حتى يتولوا. هم الأمر ويتحكموا في البلاد كما يشاءون بواسطة أعوانهم الإنجليز. أليس هذا من سخرية القدر».

(٨)

ويتصل بهذا ما رواه الأستاذ محمد كامل البنا فيما سجله من مذكراته عما كان النحاس يفكر فيه مع وزرائه عند وصول كتاب إقالة الوزارة في أكتوبر ١٩٤٤:

«تسلمت الكتاب وأنا مسرور كل السرور إذ أخرجت ميثاق جامعة الدول العربية قبل أن يفعل فاروق فعلته الصبيانية، ودعوت الوزراء وسكرتير مجلس الوزراء ومدير الصحافة للحضور في الحال إلى الفندق وحضروا على جناح السرعة وعقدنا أخر اجتماع لمجلس الوزراء وعرضت على المجلس فكرة لبحثها.. قلت لهم إن دستورنا مقتبس من الدساتير الأخرى مثل بلجيكا وإنجلترا وفرنسا وفيه أن من حق الملك إقالة الوزارة، هكذا لكن جرت التقاليد الدستورية في جميع البلاد التي في دساتيرها هذا النص كما جرى النظام غير المكتوب أن هذا النص جيء به لغرض واحد فقط هو أن تكون الحكومة البرلمانية فقدت ثقة البرلمان ولم تقدم استقالتها طبقًا لنص الدستور بل تمسكت بمنصبها، ففي هذه الحالة وحدها يستعمل الملك أو رئيس الجمهورية حقه في إقالتها، ولم يحصل في أي بلد من بلاد العالم التي تحكم دستوريًا وتخضع للنظام الديمقراطي أن أقيلت وزارة حائزة على ثقة البرلمان».

«وأمامنا دساتير إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها وأمامنا السوابق التاريخية كلها فلم نسمع أن وزارة موثوق بها من برلمانها أقيلت أبدًا ومن أجل هذا اقترح أن نرفض هذهالإقالة، لكن الدستور وجميع القوانين لا يمكن تطبيقها وتنفيذها عمليًا إلا إذا

سندتها قوة، وشعب مصر ليس مسلحًا حتى يحمي حكومته فليس أمامنا إلا قوتان مسلحتان، البوليس والجيش فهل يضمن وزير الداخلية ووزير الحربية أننا إذا رفضنا الإقالة ومزقناها في وجه مرسلها وأعلنا العصيان أن يسندنا البوليس ويقف في صفنا الجيش، وهما كما قلت الهيئتان المسلحتان».

«أما وزير الداخلية فؤاد سراج الدين فقد قال: أنا أضمن البوليس في صفنا إن لم يكن كله فالأغلبية العظمى فيه، أما وزير الحربية حمدي سيف النصر فقال أنا لا أضمن الجيش، الجيش كله مع الملك، ويطيع أوامره طاعة عمياء وأخشى لو رفضنا الإقالة أن تقع حرب أهلية، وليس في الشعب من يقاومها».

«فناديت على مدير الصحافة وأمرته أن يبلغ الصحف نبأ الإقالة حتى لا تتعرض أرواح البوليس وأبناء الشعب للصدام بالجيش، وتعيد ماسأة عرابي وتوفيق مرة أخرى على أوسع وأخطر».

(٩)

وربما يتمثل أخطر ما في ذكريات إبراهيم فرج في اعترافه أو بالأحرى افتخاره بما يرويه عن تفكير الوفد في خلع الملك فاروق قبيل قيام الثورة، وقد جاء هذا النص ردا على استنكار حسنين كروم على الوفد ألا يفكر في خلع الملك الذي كان يطيح بالوفد باستمرار، وعندئذ رد إبراهيم فرج بقوله :

«حدث هذا.. ويمكنك أن تأخذ التفاصيل عن فــؤاد سراج الدين باشا. وكان هناك محضر ربما يرضيك لو قرأت تفاصيله وسلم إلى محمود سليمان غنام باشا ليحتفظ به حتى لا يكون في منزل النحاس باشا لأنه كان معروفا. ويمكنك أن تتحدث مع أسرة غنام ليسلموك أو يطلعوك على هذه الوثيقة الخطيرة. إننا لم نكن في غفلة عن هذا. كنا نعلم أن العدو الأول هو الملك».

«متى عقد الاجتماع الذي تقرر فيه عزل الملك؟».

إبراهيم فرج: «أنا لم أحضر هذا الاجتماع.. لأنه كان مقصورا على أعضاء الوفد.. وأنا كنت عضوا بالهيئة الوفدية فقط».

«هل كان قبل حريق القاهرة أم بعده؟».

إبراهيم فرج: «أعتقد قبله».

«لماذا لم ينفذوا قرار عزل الملك؟».

إبراهيم فرج: «الثورة سبقتنا.. وتحقق الهدف ولكن اختلفت النتائج وتباينت الأغراض».

(١٠)

وقد أشرنا في كتابنا «في كواليس الملكية» إلى ما رواه صلاح الشاهد من علمه بتفكير الوفد الجاد في عزل الملك فاروق، وإن كان يرجح عنصر المناورة في هذه الخطوه وقد ذكر أن أوراق مثل هذا المشروع كانت معدة، وأنها كلها صادفت مصيرا سيئا:

«... ورأى كبار الوفديين عزل الملك عن العرش، وعُرض الأمر على مجلس الوزراء فأقر هذا الاتجاه وعهد إلى المرحوم أحمد نجيب الهلالي باشا بأن يصوغ بأسلوبه الدقيق العميق مبررات خلع الملك، فأعد بيانا وسلمه إلى الأستاذ محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة، الذي ذهب إلى مكتبه فأغلقه عليه وحده وأخذ في تبييض مسودة نجيب باشا الهلالي».

«ولما انتهى من ذلك ذهب إلى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين، وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء بخلع الملك فاروق وإعلان الجمهورية».

....

«ويبدو أن هذا القرار كانت فيه جوانب من المناورة، فقد كان الشائع وقتذاك (١٩٤٣) أن فرقا خاصة من ضباط الجيش قد نظمت للاعتداء على النحاس باشا ووزرائه انتقاما من قبوله رئاسة الوزارة في ٤ فبراير، وأن حسنين باشا كان وراء هذه التنظيمات، وكان الملك يرتاح لهذا الأسلوب من السياسة».

«على أنه بعد أيام توجه المرحوم عبد الحميد عبد الحق باشا إلى منزل النحاس باشا وأبلغه أن قرار عزل الملك فاروق قد نمى إلى علم السفارة البريطانية، وأنها تشجع هذا الاتجاه، وأن عبد الحق باشا علم بذلك من أمين عثمان باشا».

«عندئذ طلب النحاس باشا مسودة القرار التي كتبها الهلالي باشا وأشرف على حرقها في دورة المياه».

«أما قرار مجلس الوزراء المكتوب بخط غنام باشا فقد أخذه عنده».

....

وقد أردف الشاهد بالحديث عن دور له هو نفسه في البحث عن هذا المشروع أو هذا القرار(!!):

«... وقد بذلت جهدا في البحث عن هذا القرار وعلمت أنه لم يكن ضمن الأوراق التي تركها النحاس باشا، ومنها بعض مذكراته ومذكرات المغفور له الزعيم سعد زغلول، وأنه قد جرى مثل هذا البحث بوساطة فؤاد سراج الدين باشا، وأحمد حمزة باشا، وغنام باشا، وإبراهيم فرج باشا، والدكتور محمد محفوظ بك طبيب العيون، والأستاذ محمود شوقى ابن شقيقة النحاس باشا.. ولم يعثر أحد على القرار»

(١١)

وقد تدارسنا في كتابنا «نحكم حكم الفرد» ما رواه جمال منصور في مذكراته من أن الضباط الشبان (الذين كان منهم الضباط الأحرار بالطبع) أرادوا الالتقاء بالنحاس باشا عقب حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢، كي يعبروا له عن رغبتهم في مساندة الوفد بأي عمل يكون الجيش أو شبابه طرفا فيه، وأنهم أوفدوا إليه اليوزباشي محمد محمد النحاس ابن شقيقه، ولكن النحاس باشا لم يكن ـ حسب رأي جمال منصور ـ قد تفاعل مع الأحداث ولم يكن ـ لديه الاستعداد للقيام بأي عمل ثوري أو انقلابي، حتى لو ضمن دعم هذا العمل بتأييد من الجيش:

«... كانت الجماعة الأساسية لسلاح الفرسان موجودة ضمن قوات الطوارئ التي نزلت إلى المدينة وتجمعت في حديقة الأزبكية، وكنا نتحدث معًا عما يمكن عمله

في ظل الظروف الحرجة التي تتعرض لها مصر، واتجه الرأي إلى الاتصال بحزب الأغلبية (الوفد) للوقوف على مدى استعداده للقيام بعمل ما، وما هو مطلوب من الجيش لتأييد هذا العمل من أجل مصر».

«وفي تلك الليلة ـ في حديقة الأزبكية ـ قابلت زميلي اليوزباشي محمد محمد النحاس (وهو ابن شقيق النحاس باشا زعيم حزب الوفد) وقلت له: إن البلاد تحترق وإن الأمور تسير بسرعة فائقة ولا ندري إلى أين المصير، فهناك «القصر» عدو الشعب، وهناك الإنجليز المحتلون لأرض الوطن، وهناك حزب الأغلبية (الوفد) خارج الحكم، فما رأيك أن نذهب سويًا إلى عمك مصطفى النحاس ونسأله عن موقفه إزاء ما هو حادث في البلاد وما أعده في تلك الظروف».

«وخرجنا معًا وتوجهنا مشيًا على الأقدام إلى منزل عمه النحاس باشا في جاردن سيتي، وكانت القاهرة غارقة في الظلام بسبب حظر التجول، و دخلنا إلى قصر النحاس باشا وصعد محمد النحاس إلى الدور الثاني للقاء عمه وبقيت في حجرة الانتظار في الدور الأول على أن ألحق بالزميل محمد النحاس حينما يستدعيني، وانتظرت فترة من الوقت وجاءنى الخادم بقدح من القهوة».

«ومرت حوالى نصف ساعة ونزل محمد النحاس من الدور الثانى واصطحبني إلى خارج القصر وسألته عما تم مع عمه ولماذا لم يرسل إليَّ لمقابلة الرجل للتعرف على ما في فكره إزاء الأحداث الجارية، فأجابني أن رسالة عمه إلينا نحن الضباط أن نحافظ على أمن البلاد، وهذا هو كل المطلوب منا. وأيقنت أن «الوفد» لم يكن قد تفاعل مع الأحداث وأنه ليس لديه الاستعداد للقيام بأى عمل حتى بتأييد من الجيش».

«وعدت إلى زملائى في حديقة الأزبكية لأقص عليهم ما حدث، وأدركنا جميعًا أن الثورة إن جاءت فلن تأت إلا على يد الضباط دون انتظار لأي عون من أي حزب، حتى وإن كان حزب الأغلبية».

....

هكذا يرى واحد من الضباط الثوريين ويروى بكل وضوح أن زعيم الأغلبية لم يكن يرحب بأي تدخل من الجيش.

(١٢)

على أن للقضية جانبًا آخر مهمًا ربما جعل فكرة خلع الملك فاروق تُمثل فكرة أقل عملية وأقل ضرورة، ذلك أن النحاس باشا والوفد كانا يلقيان كثيرًا من التعاون من داخل القصر الملكي نفسه، والأمثلة على هذا كثيرة، وقد أشرنا في كتابنا «في رحاب العدالة» إلى ما رواه عبد الفتاح حسن من أن عبد اللطيف طلعت بدافع من وطنيته تولى إبلاغ الوفد والنحاس باشا بأنباء تنسيق مع الإنجليز كان الملك فاروق قد بدأه في محاولة لتعويق إقدام الوفد على إلغاء معاهدة ١٩٣٦، بعدما أعلن الوفد عن نيته المضى في هذه الخطوة.

يقول عبد الفتاح حسن:

«... ومن الإنصاف أن أسجل لعبد اللطيف طلعت كبير الأمناء بالقصر الملكي موقفا يقتضى الأمر قبل ذكره الإشارة إلى أنه لم تكن تربطنى به صلة قبل تعيينى وزيرا، ولكننى التقيت به غير مرة في مسكنه في صيف ١٩٥١ بالإسكندرية، حين كان يعمل رئيسا للديوان الملكي بالإنابة، ولمست أنه يتحلى بصفات كريمة، وأخلاق نبيلة، وأنه مع قيامه بواجبه في القصر الملكي كان في الحقيقة لا يكن توقيرا للملك، ونقل إلىّ أنه تلقى في أثناء وجود الملك في الخارج (صيف ١٩٥١) أمرا لكى يتصل برئيس الوزراء ويبلغه بعدم اتخاذ إجراءات بشأن إلغاء المعاهدة قبل عودة الملك من الخارج، وكانت الأنباء ترددت أن الملك قد نسق خطته مع الإنجليز، وقال عبد اللطيف طلعت: إنه قام فعلا بإبلاغ ذلك إلى رئيس الوزراء. كما نقل إلىّ أنه سيعمل على تحسس ما يعتزمه الإنجليز، وقال: إنه فكر في أن يترك بطاقة لقنصل بريطانيا بالسفارة البريطانية بمناسبة تعيين القنصل، وقدر أن السفير إذا علم بوصوله إلى السفارة فإنه سيعمل على مقابلته. وفعلا تم ذلك وقابله السفير وأعلن (أي السفير البريطاني) إليه (أي إلى عبد اللطيف طلعت الذي كان في ذلك الوقت يتولى رئاسة الديوان بالإنابة) سخطه الشديد على النحاس وروى له ما كنت أجهله تماما من أنه (أي السفير) طلب مقابلة رئيس الوزراء على انفراد، وفي الموعد المحدد وجد السفير أن إبراهيم فرج وزير الخارجية بالإنابة موجود مع النحاس، فقال السفير لرئيس الوزراء ما يفهم منه

أنه طلب مقابلة خاصة لا يحضرها أحد، فرد عليه النحاس بأنه عند وعده، وأضاف أن إبراهيم فرج يحضر بوصفه سكرتيرا خاصا للاجتماع ليدون ما يجرى في أثنائه من حديث، وبقى إبراهيم فرج».

....

ربما نتوقف هنا لنشير إلى أن نقلنا ما يؤيد هذه الرواية عن إبراهيم فرج نفسه.

....

«وأشار السفير البريطاني إلى أن مجلس وزراء مصر ينقسم على نفسه بشأن فكرة إلغاء المعاهدة، ولم تكن هذه المسألة قد أثيرت مطلقا في مجلس الوزراء بعد، وعلى أية صورة... وأكد له النحاس أن المسألة لم تبحث لأنها لم تعرض، وذكر النحاس للسفير أن المعلومات التي وردت إليهم غير صحيحة، وأنهم يبنون على مثل تلك الأنباء نتائج تكون بطبيعة الحال غير صحيحة».

«ولما سمعت ذلك من عبد اللطيف طلعت استأذنته في أن أنقل فحواها إلى النحاس الذي قابلته ورويت له ما دار بينه وبين السفير، فظن أن إبراهيم فرج أفشى لي الحديث، فأكدت له أن إبراهيم فرج لم ينقل إلىّ شيئا، وما كان من الممكن أن يفعل ذلك دون إذنه وعلمه، وسردت عليه ما كان من تطوع عبد اللطيف طلعت لإعطائنا صورة لم يكن الإنجليز في ذلك الوقت يعتقدون أن مثله (باعتباره من رجال القصر) يقف منهم ومنا هذا الموقف».

(١٣)

كذلك فقد نقلنا أيضًا في كتابنا «في رحاب العدالة» عن عبد الفتاح حسن مارواه من موقف نبيل للفريق محمد حيدر الذي ظل على الدوام منظورًا إليه على أنه رجل الملك القوي، وإذا بنا هنا نراه (أي حيدر) ميالًا للحركة الوطنية وللوفد وحريصا على ألا يساعد الملك على التحرش بالوفد ووزارته، وإذا صح ما يرويه عبد الفتاح حسن، وليس هناك ما يتعارض مع صحته، فإنه يؤكد ما نذهب إليه من أنه كانت في شخصية حيدر وغيره من رجال القصر وأدائهم جوانب إيجابية ووطنية لا ينبغى التقصير في الإشارة إليها:

«... حدث بعد عودة الملك من الخارج في نهاية صيف ١٩٥١ أنه جاء ليبتدع أزمة مع الوزارة سعيا للتخلص منها قبل إقدامها على إلغاء المعاهدة، وقابله الفريق حيدر ولم يخالج الملك أدنى شك في أنه لن يفضي إلى أحد بما يدور بينهما، وصارحه الملك بأنه سيؤجل مقابلة النحاس بضعة أيام، ثم عين له اليوم والساعة لتلك المقابلة، وبأنه سيعمل على إثارة النحاس بطلب إخراج بعض الوزراء».

«ونقل إليّ الفريق حيدر كل ذلك، وبكافة تفاصيله، وقلت له: هل هذا لعلمي فقط؟ وما جدواه إذًا ؟ أم الأفضل أن يُنقل ذلك إلى النحاس، وعاهدته أن أطوي عن النحاس أنه هو الذي ذكره لي فوافق، وكنت عند وعدي».

....

(١٤)

ثم يشير عبد الفتاح حسن إلى الفائدة التي جناها الوفد وحكومته من اطلاعهم المبكر على نوايا الملك، وتجهيز الردود الذكية (أو المراوغة) على مثل هذه المعلومات:

«وقابلت النحاس، وقلت له: إن الملك تعمد أن تتراخى المقابلة حتى يتأول الناس التأخير، وسيثير في أثناء المقابلة طلبا بالاستغناء عن مصطفى نصرت، وعبد الفتاح الطويل إلى آخر ما سمعت من حيدر، واقترحت على النحاس أن يسوق للملك عند الإشارة إلى مصطفى نصرت أن وزير الحربية يقوم برحلة في الخارج يطوف فيها ببعض دول أوربا لعقد صفقات أسلحة لازمة للجيش ومعه لجنة من الضباط، ووكيل المالية، ومستشار من مجلس الدولة، وأنه إذا خرج من الوزارة فإن الجيش سوف يفسر الأمر على صورة وحيدة هي عدم الرغبة في تزويد الجيش بما يحتاجه من أسلحة وستكون عاقبة ذلك وخيمة».

....

«ثم حل الميعاد الذي قابل النحاس فيه الملك وكنت بالقاهرة، وفي نحو الساعة الرابعة من بعد الظهر يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ اتصل بى النحاس تليفونيا بمنزل صهرى وقال لي: «كله مضبوط»، وفهمت من هذه العبارة معناها، وأضاف أن الوزارة سيدخلها اثنان هما وكيل الشيوخ حسين الجندى، ووكيل النواب عبد المجيد عبد الحق».

(١٥)

وننتقل من الجوهر إلى المظهر لنختتم به هذا الفصل، ذلك أننا أشرنا في كتابنا «في كواليس الملكية» إلى أن مذكرات صلاح الشاهد تحدثت عن إجراء فكاهي المظهر والمخبر ربما لا نصدق حدوثه ونحن نعيش عصرنا الحاضر، ويتمثل هذا الإجراء فيما رواه صلاح الشاهد عن تصرف قام به النحاس باشا، وكان أقرب إلى الوصف بأنه «تحديد إقامة الملك» في مكتبه في رئاسة الوزراء، وذلك في أثناء الأجواء المواكبة لإعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦:

«وفي يوم الأحد ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ عاد حضرة صاحب المقام الرفيع المغفور له مصطفى النحاس باشا ـ طيب الله ثراه ـ من الإسكندرية إلى القاهرة بقطار الساعة الخامسة والنصف مساء».

«وفي يوم الاثنين ٨ أكتوبر طلب مني رفعة النحاس باشا العمل فورا في توصيل «ميكروفون» من قاعة مجلس النواب إلى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء على أن يتم هذا التوصيل في أقل من نصف ساعة، وكلفت المهندس وتم ما أراد الزعيم».

«ثم استدعاني رفعته وقال: أخل المجلس من الموظفين وادعهم جميعا لحضور الاجتماع بمجلس النواب».

«ثم أضاف: إن جلالة الملك سوف يحضر، وبمجرد وصوله يدخل فورا إلى مكتبه».

«وقد تم ذلك في دقائق دون علم أحد».

«كما طلب مني مصطفى النحاس أن أغلق باب المكتب بالمفتاح وألا أسمح للملك بالخروج من المكتب».

«وسألته مستفسرا: كيف يتم كل هذا يا رفعة الباشا؟! إنه الملك.. لا أجرؤ أن أفعل هذا، ولكن النحاس صمم على ما قال».

«وعند دخول الملك إلى مكتب رئيس الوزراء بالرئاسة قال له: عن إذن مولانا، لما أروح البرلمان، جلالتك سوف تسمع ما أقول والجهاز موجود أمامك على المكتب».

«وخرج وأغلق بيده باب الغرفة وأخذ المفتاح ثم قال لي: تعال معي».

«وذهبنا معا إلى مجلس النواب واستقبل النحاس باشا استقبالا حارا ووقف على منبر مجلس النواب ليعلن للأمة أنه من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها.. وعاد فورا إلى مجلس الوزراء وفتح باب المكتب».

....

لست أستطيع أن أنفى حدوث مثل هذه الواقعة على هذا النحو الطريف، مع أني أيضا لا أستطيع تقبلها على هذا النحو، فأين كان أمين الملك؟ وأين كان ياوره؟ وأين كان حارسه؟..

الفصل الثاني والعشرون

النحاس وثورة يوليو ١٩٥٢

(١)

ليس في إمكان العقل البشري أن يتصور موقفا لزعيم وطني من ثورة عسكرية أفضل ولا أنبل ولا أرقّ من موقف النحاس من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

فقد أدى الرجل كل ما عليه من واجب وبروتوكول لهذه الثورة، قام بنفسه بزيارة ضباطها في مقر قيادتهم، ولم يمانع في الاستجابة للإجراءات الأولى التي طالبوا بها، وترك الثورة تمارس شهوة الانتقام منه ومن زعامته، دون أن يسمح لنفسه بأن تنفعل بهذا الذي تمارسه الثورة، وأبدى إعجابه ببعض نواحي الحسم والقدرة في أداء الثورة، كما أبدى سعادته بإتمام اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤، وأبدى وطنية فائقة في ١٩٥٦ دون أن يصيبه ما أصاب غيره من انهيار، ولا ما أصاب بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة نفسه من رغبة في التسليم (!!) أو الانتحار.

(٢)

يروي الرئيس محمد نجيب نفسه في مذكراته موقف النحاس من المحاولة المبكرة لثورة يوليو التي استهدفت تقليص دوره وجحود قيمته:

«أصدر النحاس بيانا إلى الشعب ذكر فيه أنه: يعد نفسه دائما ملكا للشعب، وأن ثقته في الشعب، وثقة الشعب في شخصه طوال حياته السياسية، كانتا عونه على الشدائد وظهيره في العيش، وأنه سيظل ما بقي من عمره ملكا لهذا الشعب الوفي،

ولن تستطيع قوة أن تنحيه عن هذه المكانة بعد الله جلت قدرته إلا الشعب دون سواه».

....

وقد أثر هذا البيان في محمد نجيب تأثيرا شديدا عبر عنه في مذكراته بقوله:

«من الذي يملك انتزاع هذا الرجل من مكانه في رئاسة الوفد؟ وهل اعتراض سليمان حافظ على رئاسته للوفد سيؤدي إلى انتزاعه من قلوب الناس؟ لقد تبينت أننا نكاد نقبل على طريق غير طريق الديمقراطية».

هكذا قال محمد نجيب نفسه بعد فوات الأوان.

(٣)

وقد نبه إبراهيم فرج إلى بعد نظر النحاس فيما يتعلق بموقفه من الثورة عند قيامها، وكيف أن النحاس ـ على نحو ما عرف ـ لم يكن متفائلا بوصول العسكريين إلى السلطة، وذلك على الرغم من أن معاونيه ومنهم إبراهيم فرج نفسه لم يكونوا ينظرون إلى الأمور نظرة التحفظ التي أبداها النحاس منذ اليوم الأول.. وسننقل للقارئ مقتطفات مما أورده إبراهيم فرج في هذه المذكرات:

«لما عدنا إلى بيت النحاس باشا من مقابلة مجلس قيادة الثورة يوم ٢٦ يوليو، كان الليل قد انتصف وقال لنا:

«لست آمل خيرا في هذا الانقلاب. فالحقيقة أن الدستور والديمقراطية في مصر يهددهما أبلغ الأخطار. ثم أخذت الأمور تتكشف شيئا فشيئا. من تقارب وتباعد، وتصريحات متعارضة منقولة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة.. إلى أن طلب أحمد أبو الفتح من النحاس باشا أن يقوم بعملية تقارب لبحث الموقف معهم.. فقال له النحاس باشا: إنه يوافق عندما تبدو لنا أمارات تدل على أنهم سائرون في الخط الذي رسمناه للديمقراطية في مصر.. أما إذا ذهبت إليهم دون أن تبدو دلائل تدل على أنهم سيحترمون الدستور والديمقراطية فهذا عبث.. لأنني سأبدو وكأنني أؤيد نظاما عسكريا دكتاتوريا».

(٤)

وربما كان من المفيد أن ننتقل في تصوير علاقة النحاس برجال الثورة إلى ما روته المذكرات التي سجلها الأستاذ محمد كامل البنا عن آخر حوار سياسي وثقته هذه المذكرات، وهو حوار النحاس باشا مع الدكتور طه حسين فيما بعد الانفصال بقرابة عام في أغسطس ١٩٦٢، وقد وقع الانفصال في سبتمبر ١٩٦١، ونحن نرى نفسية النحاس في هذا الحوار المروي غير قادرة على تجاوز الغضب من سلوك الرئيس جمال عبد الناصر تجاهه، ومن العجيب أن المذكرات التي نشرتها دار العصور الجديدة (بتقديم أحمد عز الدين) لم تشر إلى ما أشار إليه المستشار طارق البشري بكل وضوح من أن المذكرات التي عرضت عليه وقرأها روت أن النحاس باشا طرد طه حسين:

تقول المذكرات:

«... ورأي عبد الناصر أنه في حاجة إلى تأييدي له بعد إخفاقه في الوحدة مع سوريا، ودعا طه حسين ولا يدري أحد ماذا قال له حتى إذا كان ذات يوم في شهر أغسطس سنة ١٩٦٢ كنت في مصيفي بالإسكندرية، زارني على غير موعد طه حسين ومعه سكرتيره فريد شحاته الذي كان يقرأ له ويقوده، واستقبلته ورحبت به وسألته عن السبب الذي حدا به إلى هذه الزيارة وهل هي زيارة مجاملة أم يقصد من ورائها أمرًا من الأمور لأن طه حسين منذ أن خرجت من منزلي بعد انتهاء تحديد إقامتي لم يتصل بي ولم يزرني».

«فقال طه: في الحقيقة إنها زيارة وتجارة، فضحكت وقلت: أما الزيارة فشكرًا لك عليها، وأما التجارة فما هي وما المراد منها، قال طه: إني أحمل إليك رسالة ورجاء، أما الرسالة فهي من الرئيس عبد الناصر ومضمونها أنه لم يسئ إليك ولم يحدد إقامتك إلا فترة تركك بعدها حرًا طليقًا وسحب الحراسة التي كانت على منزلك ولم يحاكمك كما كان يريد بعض أعضاء القيادة فلماذا أنت معرض عنه، وأنا أضم صوتي إلى صوته وأرجو أن تعلن تأييدك أنت وزملائك الباقون من أعضاء الوفد إلى الثورة لأن مبادئها التي أعلنت ونفذت معظمها وهي شارعة في تنفيذ الباقي تتفق مع مبادئ الوفد واشتراكيتها التي تنادي بها هي في مجموعها نفس الاشتراكية التي دعت إليها ومجانية التعليم بجميع

مراحله التي نفذها الوفد وقرر أن التعليم لازم للجميع كالماء والهواء.. كل هذه الأشياء لا تختلف في شيء مع مبادئ الثورة، فماذا يمنع من تأييدك لعبد الناصر».

«انتظرت عليه حتى انتهى من كلامه ثم قلت له: أفرغت من حديثك؟ اسمع يا سيدي ما تقوله أو ما يقوله عبد الناصر من أنه لم يسئ إليّ فهو غير صحيح لأن تحديد الإقامة والمراقبة ومنع الزيارة وتحريم الصحف من ذكر اسمي حتى في نعي الأموات إذ أنه منع الصحافة من أن تذكر اسمي في نعي أفراد أسرتي، أشقائي وشقيقتي، وأما إنه لم يحاكمني فليته قد فعل ولم يتعرض لزوجتي التي تحمل اسمي ويقدمها للمحاكمة بتهم واهية وأدلة كاذبة وجعل الجلسة سرية ولم يسمح للمحامين بحضورها وحتى المحامي أحمد رشدي الذي سمح له بالدفاع عنها منع من أن ينشر كلمة عن مرافعته أو ينقل محضرًا من محاضر التحقيق أو يشير من بعيد أو من قريب إلى هذه المحاكمة بخير أو بشر».

«فهل هذه الأعمال كانت تكريمًا لي وبعدًا عن النيل مني أم أنها أعمال صبيانية وتصرفات غير أخلاقية لم تتعفف الثورة بعلم عبد الناصر وبأمر منه أن تحاول إلصاقها إلى سيدة مهيضة الجناح ويحاكمونها ويحكمون عليها دون دليل ولا برهان إلا الشائعات وأشياء اقتبسوها من خصومي وأعدائي ونقلوها عنهم بلا تصرف ولا تعقل ولا مراعاة لكرامة ولا لخلق».

(٥)

وتدلنا المذكرات التي رواها الأستاذ محمد كامل البنا عن النحاس باشا على أن الزعيم الوطني الكبير كان على وعي كامل برد الفعل الصائب الذي ينبغي عليه أن يتصرف به تجاه استفزازات عهد الثورة المتتالية، وقد مكنته زعامته وثقافته وحنكته أن يفعل كل الصواب حتى لو كان كريهًا (كالتخلي عن أموال الوفد) وأن يتجنب كل الخطأ حتى ولو كان مبررًا:

«لما صدر قانون إلغاء الأحزاب وإيداع ما لديها من أموال في خزينة الحكومة، كان لدى الوفد أكبر مبلغ من المال لأنه الحزب الكبير والمنظم، فاستجبت بادئ ذي بدء لهذا القرار وأمرت إبراهيم فرج أمين صندوق الوفد بسحب جميع الأموال المودعة

لحسابه في البنوك ويسلمها للحكومة، وجاء بعض الأعضاء واقترحوا عليّ أن أسلم جزءًا ويبقى الآخر فرفضت وقلت: «لا أحب الغش ولا الكذب ولا اللف ولا الدوران، قانون صدر يجب أن ننفذه بحذافيره وطلب إيداع ما لدينا من مال فليودع كله».

«ونفذ إبراهيم فرج وأودع مبلغ تسعين ألف جنيه لخزينة الحكومة في حين أن أكبر حزب أودع ألوفًا تعد على الأصابع».

«وكان الرئيس نجيب وهو على رأس الوزارة لا يزال يتصل بي من وقت إلى أخر ويؤكد لي أن من مبادئ الثورة عودة الحياة النيابية نظيفة من كل شائبة، وكان سليمان حافظ وهو وزير الداخلية كان يرى غير هذا، كان يرى أن يلغى الدستور وتلغى الحياة النيابية ويوضع دستور جديد يتناسب مع الثورة الجديدة، وأعد فعلًا قانونًا بهذا الخصوص وقع عليه خلاف بين أعضاء الثورة أنفسهم ففريق يرى أنه لم يحن الأوان بعد لمثل هذا القانون، وفريق يرى أنه لا بد منه، وتغلب الفريق الثاني لأن سليمان حافظ ألقى في روعهم أن هذا هو الصواب».

«وعلقت على هذا القانون بأن هذا العمل بداية انحراف للثورة عن مقاصدها وتورطها في ارتكاب أشياء لا تتفق مع المبادئ التي أعلنتها».

(٦)

وفي مذكرات النحاس التي رواها محمد كامل البنا ما يدلنا على أن النحاس باشا لم يغفر لسليمان حافظ سلوكه الفظ في معاملته في بداية عهد الثورة، ومع أنه يعرف أن سليمان حافظ لم يكن في النهاية إلا أداة لغيره، حتى وإن استلذ بما يفعل، فإنه لم يمانع في مناقشة الرئيس نجيب ونائبه الرئيس عبد الناصر في المشكلات التي أنشأتها مشورات سليمان حافظ الفاسدة ورغبات رجال الثورة في الاستيلاء السريع على مقدرات الحياة السياسية في مصر:

«وقد أحس نجيب كما أحس عبد الناصر أن سليمان حافظ يتعمد الإطاحة بي وإبعادي عن كل عمل سياسي فرأيا أن يزوراني وفوجئت بهما يطلبان زيارتي واستقبلتهما مرحبًا، وقال نجيب إننا قصدنا من وراء هذه الزيارة أن نطمئنك على أننا غير راضيين عن تصرفات سليمان حافظ وعن تحديه لك بالذات، وقال عبد الناصر

إننا نخشى أن يدفعك تصرف سليمان حافظ الدال على التشفي والانتقام إلى أن ينضم الوفد إن سرًا أو جهرًا إلى الشيوعية التي نحاربها ولا نثق بها، ونريد أن يظل الوفد على تأييده للثورة التي لا تزال تصمم على إعادة الحياة النيابية وتطهير الأحزاب وتشكيلها من جديد بأشخاص لا شبهة فيهم ولا اعتراض عليهم».

«وقد رددت عليهم شاكرًا لهما زيارتهما وقلت لنجيب أما وإنكما غير راضيين عن تصرفات سليمان حافظ وتحديه لي فكان من الواجب أن توقفوه عند حده وأن تقولوا له إنه لا يليق به أن يجعل الخلافات الشخصية والحزازات القديمة تسيطر على تصرفاته لأنه إنما يقنن لثورة بلد بأسرها ولا يضع القوانين لينتقم بها، وأظن أنكم يا جنرال أو بعضكم راض عن هذه التصرفات وإلا لما أبقيتموه معكم حتى الآن وزيرًا للداخلية وهو في كل يوم يخلق لكم مشكلة جديدة!!».

(٧)

وقبل هذا فإن مذكرات النحاس باشا التي سجلها محمد كامل البنا تقدم لقطات معبرة عن مدى العنت الذي لقيه هذا الزعيم على يد الثورة، ومع أن المذكرات أرجعت بعض السبب في هذه المعاناة إلى مشورة سليمان حافظ، وأحمد نجيب الهلالي وغيرهما فإن القارئ المعاصر يستطيع أن يدرك بكل وضوح أن الثورة لم تكن في حاجة إلى مثل هؤلاء كي تمضي في خطواتها الميكافيلية في الانتقاص من شعبية الوفد ومكانته، وإن كانت لم تحقق نجاحًا يذكر في هذا المجال بسبب ما كان قد ترسب في وجدان الجماهير عن زعامة النحاس والوفد وما تمتعت به هذه الزعامة من مزايا نادرة.

وهذه فقرة من فقرات المذكرات التي سجلها الأستاذ البنا، تتحدث عن المعاناة المادية للنحاس، وهي المعاناة التي لم تعالجها الثورة إلا بعد الاتصال التليفوني الشهير الذي صممت فيه السيدة زينب الوكيل على مواجهة الرئيس جمال عبد الناصر نفسه بالواقع المرير. وقد وردت روايات مشابهة عن هذه الواقعة في مصادر أخرى منها مذكرات صلاح الشاهد:

«... واستمعت الثورة أو على وجه التحديد، استمع عبد الناصر إلى نصيحة مستشاره الجديد نجيب الهلالي وقدم زينب الوكيل حرمي إلى المحاكمة بتهمة الإثراء الفاحش

من طريق استغلال النفوذ وطلب الحكم عليها بمصادرة أملاكها وتجريدها من كل عقار أو مال تجمع لديها، وقدمت زينب للمحاكمة وطلبوا إليها أن تحضر إلى المحكمة فرفضت وتقدم المحامي أحمد رشدي ـ وهو من أكفأ رجال القانون في مصر ـ تقدم للدفاع عنها وفند التهم المنسوبة إليها تهمة تهمة واتخذت المحاكمة عدة أيام اكتفت فيها بمصادرة أملاكها وعدم تمكينها من أي شيء واكتفت بهذا وجردتها من كل ما تملك وحددوا إقامتها كذلك في المنزل وجاءني عثمان محرم وأحمد حمزة وفؤاد سراج الدين وبدأ فؤاد الحديث قائلًا أنت تعلم أن عبد الناصر قد استولى على جميع ما تملك السيدة حرمك وأن المعاش لا يكفيك ولا يفي بمطالبك الضرورية ونحن والحمد لله لا يزال لدينا زائد عن حاجتنا ولطالما غمرت المحتاجين منا ومن أعضاء الهيئة الوفدية وأنصار الوفد بعطفك وفضلك كعهدنا بك كما عودتنا أن تنزل عند رأي الجماعة وقد قررنا أن نساهم معك في بعض النفقات ونرجو ألا ترفض طلبنا».

«فغضبت ورفضت أن أقبل منهم أي مال على أية صورة، ولكن عثمان محرم وأحمد حمزة قالا لي إننا سندفع ما ندفع كسلفة نقرضها لك كما فعل بنك مصر الذي سبق لك أن اقترضت منه مبلغًا أودعه طلعت حرب في حسابك حين خفض صدقي معاشك، وما دام التاريخ يعيد نفسه وما دمنا لا نستطيع أن نحمل القائمين على أمر بنك مصر الآن على أن يقرضوك فقد قررنا أن نحل محلهم ونرجو ونلح أن تنزل كما عودتنا على رأي الأغلبية وليس يضيرك أو يمس من كرامتك».

«وسكت ولم أتكلم فاستأذنوا، وجمعوا مبلغًا وصل إلى ثلاثة آلاف جنيه وأودعوه في حسابي ببنك مصر وقالوا لحرمي اسحبي منه ما يكفي لمصاريف المنزل حتى إذا ما أوشك على النفاد دفعنا غيره».

«وظلوا على هذه الحال إلى أن فرض عبد الناصر عليهم جميعًا الحراسة وأخذ أموالهم ولم يترك لأي واحد منهم ما يستطيع أن يعيش به عيش الكفاف حتى أن فؤاد سراج الدين اضطر إلى قبول عرض عرضه عليه أحد تجار المجوهرات المسمى (لياكيم) ليثمن له ما يعرض عليه من الأحجار الثمينة لقاء عمولة يدفعها له ليغطي بها مصاريفه، وظل في حياته على مظهره الخارجي أمام الناس لم يغير منه شيئًا».

«وتلفتت السيدة حرمي حولها فرأت أنها لا تستطيع أن تواجه مطالب الحياة وهي المسئولة عن تدبير وسائل الراحة والهدوء لرجل جاوز الثمانين من عمره وقدم لوطنه ولأمته العربية ما لم يقدمه أحد فهداها تفكيرها إلى أن تتصل بعبد الناصر تطلب إليه أن يدفع إليها مبلغًا من إيراد أملاكها التي صودرت يُمكنها من مواجهة مطالب الحياة والمحافظة عليّ في شيخوختي، فطلبت عبد الناصر في التليفون فرد عليها سامي شرف أحد الأدوات التي كانت مُسخرة للتنكيل بالمواطنين لحساب الثورة وكان من أقرب المقربين إلى عبد الناصر وسألها سامي شرف ماذا تريد من الرئيس فقالت أريده في أمر شخصي خاص فتركها على التليفون وغاب مدة طويلة ولم يرد عليها، فطلبت محمد أحمد وهو أحد سكرتارية عبد الناصر فاستحى أن يعمل ما عمل زميله واستمهلها حتى يوصل التليفون ـ يعني حتى يستأذن ـ وبعد قليل رد عليها عبد الناصر فجرى بينهما الحديث التالي:

هي: أنا زينب الوكيل حرم الرئيس السابق مصطفى النحاس.

هو: أهلًا وسهلًا، قالها بنبرات بطيئة، ثم أعقبها: فيه حاجة؟

هي: تعلم أن كل ما أملك قد صودر وأصبحت لا أجد ما أستطيع أن أواجه به مطالب الحياة، وأنا مسئولة عن زوجي الذي مهما كان رأيكم فيه فلا ينكر أحد أنه ظل يخدم الوطن أكثر من ثلاثين عامًا وقدم له ولغيره من الأوطان العربية ما قدم، فهل ترضى أن يهان في أخريات أيامه وألا يجد ثمن الدواء الذي يعالج به؟

هو: لا، لست أرضى بهذا ولا أقبله فماذا تطلبين؟

هي: أطلب أن تأمر بصرف مبلغ لي من إيراد أموالي التي تحت يد الحكومة لأنفقه على مطالب الحياة حتى لا أمد يدي إلى أحد من الناس.

هو: سأفعل وسأمر المختصين بأن يصرفوا لك مبلغًا يكفي لنفقات مصطفى النحاس الذي لا ننكر أنه تولى زعامة مصر أكثر من خمسة وعشرين عامًا فلم يستغل ولم يسرق ولم يختلس.

هي: شكرًا لك».

«وانتهت المحادثة على هذا النحو وبعد يومين اتصل بها محمد أحمد مدير مكتب عبد الناصر، قال لها إن سيادة الرئيس أمر بأن يصرف لكم مبلغ ثلاثمائة جنيه شهريًا للإنفاق منها على مطالب الرئيس السابق مصطفى النحاس، وشكرته على هذا الحديث».

«ولما علمت بهذا الصنيع وكان يجلس معي بعض زواري قال أحدهم في معرض الكلام عن عبد الناصر إنه ما فعل شيئًا فهذه بضاعتنا ردت إلينا، وقال ثان (من دقنه وافتله) ولكني علقت على هذا بقولي إنه وإن كان المبلغ الذي قرره ليس من خزينة الحكومة بل من مالنا فهو على أية حال يشكر إذ كان يمكنه أن يقول لحرمي للأسف لا أستطيع أن أفعل شيئًا، أما وقد استجاب وأمر بأن يدفع مبلغ قليل، فهو يحمد على صنيعه لأننا قوم لا يضيع عندنا المعروف ولا ننسى الجميل».

«ويلاحظ أن عبد الناصر ركز في إجابة حرمي أنه سيصرف لي شخصيًا وليس لها كما أن مدير مكتبه حين اتصل بها كرر هذا المعنى، وقال لقد أمر الرئيس بأن يصرف للرئيس السابق وليس لك».

(٨)

وقبل هذا فإن بعض فصائل الثورة لم تجد ما يمنعها من أن تفكر، فيما بعد قيام الثورة، في اغتيال النحاس باشا ومع أن تفصيلات هذه النوايا والاتجاهات لا تزال بحاجة إلى تفصيل فإن ما أوردته المذكرات التي سجلها محمد كامل البنا يعطينا فكرة عن مدى التخبط الفكري والسياسي الذي سيطر على موقف بعض فصائل ضباط الثورة من زعامة النحاس وهو تخبط معذور أيضًا، ومع أن الروح الوطنية كانت كفيلة بحماية الضباط الشبان من أمثال هذا التصرف فإن جذور الفكر الفاشي الذي فتح كثير منهم أعينهم عليه كانت دافعة لهم لأن يمضوا في مثل هذه التخبطات.. وفي المقابل فقد كان موقف النحاس باشا من التعامل مع هؤلاء جميعًا متسمًا بالصدق واحترام الذات والثبات على المبدأ:

«... جاء ابن شقيقي واسمه محمد محمد النحاس وهو ضابط في الجيش المصري بعلم من القيادة لأنها زيارة عائلية وقص عليّ تفصيلات قصة محاولة قتلي وأن

عبد الناصر هو الذي منع الضباط المتهورين من ارتكاب جريمتهم فقلت له: أولًا يشكر لعبد الناصر إذ اقتنع أخيرًا بأني لست بطل ٤ فبراير، وثانيًا لماذا يفكر هؤلاء المساكين في اغتيالي ألم يعلموا أن زميلهم عضو الثورة معهم (أنور السادات) هم بقتلي هو وزميله المسمى عبد الرؤوف وحسين توفيق قاتل أمين عثمان لحساب الملك؟».

«ألم يعلموا أن زميلهم السادات وزملائهم وغيرهم كانوا أعضاء في الحرس الحديدي الذي أنشأه فاروق لقتل مصطفى النحاس والتخلص منه؟ فلما لم ينجحوا في هذا عمدوا بعد أن ضموا إليهم أحمد عبد العزيز الضابط ونسفوا داري وقتلوا البواب وزوجته. ألم يكن هذا التدبير لصالح الملك وحاشيته؟ فلماذا يقتلون النحاس؟ لأنه وقف في وجه الإنجليز أكثر من ربع قرن من الزمان يعارضهم ويصمم على أن تأخذ مصر حقوقها كاملة وحريتها صحيحة، أن لأنه ألغى المعاهدة لما رأى مماطلة الإنجليز، إنهم في هذا كانوا غير موفقين لا وطنيين ولا يسعون إلى مصلحة عامة أو نفع للبلاد، ومع ذلك فالحافظ هو الله والمنجي هو الله ولن تموت نفس إلا إذا استوفت أجلها وانتهى في الحياة مقامها».

«لما قبضت الثورة على نجيب الهلالي التي قامت وهو على رأس الوزارة نصح لهم سليمان حافظ، وكان لا يزال صاحب رأي لديهم، أن يطلقوا سراح الهلالي فيتخذوه مستشارًا في بعض المسائل القانونية والسياسية فعملوا بالنصيحة وأخذوا يستشيرونه في عديد من الأشياء».

«ولما عدلوا عن اغتيالي فكروا في محاكمتي أمام محكمة الثورة التي أنشئوها لمحاكمة المستغلين والأثرياء الذين أفسدوا الحياة النيابية والسياسية وعرضت على عبد الناصر فكرة تقديمي إلى المحاكمة كما قدم عثمان محرم وفؤاد سراج الدين ومحمود غنام ،إبراهيم فرج وغيرهم من أعضاء الوفد، وبعث عبد الناصر في طلب نجيب الهلالي يستشيره في تقديمي للمحاكمة فقال له: إن من رأيي ألا تحاكموه وتحاكموا بدلًا منه زوجته، وذلك لأن محاكمة النحاس أحد أمرين إما أن تحكموا بإدانته فيكسب عطف الرأي العام ويشتد حب الناس له، وإما أن تصدروا عليه حكمًا

بالبراءة وذلك يقوي مكانته عند الجماهير ويجعلهم يزدادون له حبًا ويلتفون حوله أكثر من ذي قبل، أما محاكمة زوجته فتصادف هوى في نفوس المواطنين».

«وعمل عبد الناصر بالنصيحة وجاء حسن سرور نقيب محامي الإسكندرية إليّ فأخبرني بأن نصيحة الهلالي دلت على إنصافه وتوخي العدالة، وعلقت على هذا بأن الهلالي خدم الثورة بهذه النصيحة أجل خدمة وأحسن إليها أيما إحسان لأن محاكمتي كانت ستكشف عن أسرار ليست في مصلحة الثورة ولا تنال من ورائها شيئًا، وليتهم قدموني للمحاكمة إذًا لانكشف الكثير من تصرفاتهم للرأي العام ولعلموا أنهم يسيرون على غير هدى ويعملون على إنقاذ من عاداهم وسيان عندهم من أخلص الجهاد لبلده ونفي في سبيلها إلى سيشيل وطورد أكثر من ثلاث سنوات».

«ولما أشار عليّ بعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية أن أشكر عبد الناصر بأي ناحية من نواحي الشكر قلت: أشكره على ماذا؟ أشكره على أنه اعتقلني وحدد إقامتي ومنع الزوار من الدخول عليّ، أم أشكره على أنه حرم على الصحف الإشارة إلى اسمي من قريب أو من بعيد».

«قال الزائرون: تشكره على أنه منع محاكمتك ومحاولة اغتيالك، فقلت لهم: لم يمنع اغتيالي ولا عدل عن محاكمتي إلا لحاجة في نفس يعقوب، ولو علم أن اعتقالي فيه مصلحة لفعل وأن محاكمتي تنفعه لما تردد».

«ولقد كرر عليّ عبد اللطيف محمود القول في أن أعلن شكري لعبد الناصر على عدم محاكمته فقلت له: والله لا أحد يستحق المحاكمة أكثر منك، وإني لأعجب كيف يتركونك مع أنهم يعرفون عنك، كما يعرف غيرهم، أنك لست فوق مستوى الشبهات».

(٩)

وفي مواضع كثيرة من مذكراته يكرر إبراهيم فرج الاعتراف بأن النحاس كان منذ البداية متيقنا من أن الثورة لن تتعاون مع الوفد، ولأن حسنين كروم كان يتمتع بالولاء للوفد وللثورة على حد سواء فإنه يحاول أن يلتمس صورة للتعاون أو لإمكانية التعاون، وذلك بعد فوات الأوان بالطبع، ولكن إبراهيم فرج يصارحه بقوله:

«كانت هناك مساع لتحقيق هذا الهدف الذي تتحدث عنه، والذي لا تزال تؤمن به، وهذه سذاجة منك، ولا مؤاخذة، كلنا كنا نصدق، وسعى الكثيرون لتحقيقه كالدكتور طه حسين، وعبد السلام جمعة باشا، إلا شخصا واحدا لم يصدقه وهو النحاس باشا».

«كان يقول: لا يمكن أن تأتي ثورة عسكرية وتنتظروا منها مهادنة الزعماء السياسيين أبدا».

«وكل ما جرى بعد ذلك أثبت صحة هذه النظرية».

(١٠)

وقد روى إبراهيم فرج لحسنين كروم ما لخص به وجهة نظر كل من طه حسين وعبد السلام فهمي جمعة بصفة خاصة:

«كان طه حسين ـ رحمه الله ـ يسعى للتوفيق بين الوفد والثورة، الله وحده الذي يعلم هل كان يفعل ذلك لخدمة نفسه أم كان مؤمنا به، إنما هو كان كثير الالتقاء بزعماء الثورة، وبخاصة جمال عبد الناصر، وكان ينقل إلينا أنهم يقدرون جهاد الوفد وجهاد النحاس باشا، ولكن يجب أن نلاحظ أنهم شبان، ويجب أن نتمشى قليلا مع أهدافهم ونجري حركة التطهير في الذين عليهم مأخذ أو مسائل تمس النزاهة.. فكان النحاس باشا يضحك ويقول لطه حسين لا تصدق. وقال عبارته المشهورة التي نقلت عنه:

«تعرف البولدوزر؟ أهم دول بلدوزر».. ومع ذلك كان النحاس باشا يتماشى مع هذه المحاولات في حدود الكرامة.

(١١)

ونرى في مذكرات إبراهيم فرج شبه تعريض خفي بعبد السلام فهمي جمعة باشا رئيس النواب، وكيف أنه انخدع لعرض أو عروض من رجال الثورة على حين ظل النحاس على يقينه من طبيعة موقف الحركة من الوفد:

«وعبد السلام فهمي جمعة كانت تلعب برأسه فكرة أنه الرجل الثاني في الوفد لأنه كان رئيس مجلس النواب الذي يلي رئيس الوزارة في البروتوكول، وأدخلها في روعه

بعض رجال الثورة الذين كانوا يترددون عليه (ويقنعونه) أنه رجل الساعة والرجل المطلوب، وعليه أن يعاونهم حتى لا يفلت الموقف وينتهي الأمر بأن الوفد يبتعد ابتعادا تاما عن زعامة الأمة وقيادتها، فكان يصدق مثل هذا الكلام ويأتي ليذكره بكل بساطة، فكان النحاس باشا يحاول إقناعه بكل هدوء بخطأ هذا، وعندما كان يضيق به كان يقول له:

«روح يا شيخ.. أنت اللي جاي تطهرنا؟ لا تصدق هذه المناورات».

«المهم أن النحاس باشا لم يثق يوما من الأيام أن هذه الثورة يمكن أن تتفاهم مع الوفد أبدا وأظنك تعرف الآن أن الأيام أثبتت صحة هذا الرأي، فحتى هذه اللحظة الوفد لا يطاق، لا قديما ولا حديثا، فماذا تريد إذًا؟ وحتى محمد نجيب الذي قالوا إنه اتصل بالنحاس باشا، وللأسف فهو في كتابه «كلمتي للتاريخ».. لم يذكر المكالمة التليفونية بينه وبين النحاس باشا وماذا قال له.. محمد نجيب اتصل بالنحاس باشا ليسأل عن صحته».

«فقال له النحاس: تسألني عن الصحة أهلا وسهلا.. صحتي كويسة وأنا متشكر.. وإن شاء الله تكون أنت كذلك.. لكن كلام في أعمال سياسية أنا أرفض أن أبدي حتى نصيحة».

(١٢)

وقد لخص إبراهيم فرج بعض المتاعب المبكرة للنحاس والوفد في أثناء الفترة الأولى من حكم الثورة حين كانت لا تزال هناك فرصة للأخذ والرد والتفكير في إجراءات الثورة، والاعتراض على بعضها، ويروي إبراهيم فرج بأسى كيف أن سليمان حافظ اعترض على اسم النحاس ووصفه بأنه فاسد هو وعبد الفتاح الطويل، وكيف تصدى الوفد بثلاثة من كبار المحامين لمؤامرة سليمان حافظ، ومن المؤسف أن يصل الأمر بالعهد الجديد إلى أن يفتري هذا الافتراء على النحاس باشا، بل من المؤسف أن القضية نفسها لم تسقط إلا بإلغاء الأحزاب:

«لقد كان النحاس باشا بعيد النظر وكان يرى أن كل هذا عبث، خاصة عندما طالبوا بتطهير الأحزاب، إلى آخر الطلبات الأخرى، ويشاء الله أن يقع سليمان حافظ في

شر أعماله. قام بوضع قانون اسمه قانون الأحزاب، به شروط معينة في العضوية والرئاسة تطبق على الأحزاب الموجودة، وعلى الأحزاب أن تضع أموالها في البنك، وقد تقدمنا بطلب لاعتماد الحزب إلى وزارة الداخلية وبه الأسماء، فاعترض سليمان حافظ لأن القانون الذي وضعه يخول له الاعتراض، فاعترض على اسم النحاس باشا وعبد الفتاح الطويل باشا».

«والقانون كان يعطي الحق في نظر الطعن على اعتراض وزير الداخلية إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ونظر الطعن، وكانت فرصة عظيمة جدا، اجتمع كبار المحامين الوفديين، وحيد رأفت ومحمد صلاح الدين وأنا.. وتوليت الدفاع عن النحاس باشا.. وحيد عن النظرية الدستورية وصلاح دافع عن عبد الفتاح الطويل، وكانت مظاهرة شعبية وقانونية لا مثيل لها. كنت ترى طلاب الحقوق وقتها يتركون كلياتهم ويحضرون لدرجة أن مجلس الدولة بقاعاته وفنائه كان يزدحم بهم».

«وترافعنا وبينا ما هي البواعث الخفية التي دفعت بمثل سليمان حافظ إلى تقديم مثل هذا الاعتراض على مثل هؤلاء الأشخاص الأفاضل الكرام، وأوضحنا مَنْ هو النحاس باشا ومَنْ هو عبد الفتاح الطويل. أما المستشار الذي انتدبوه للترافع فوقع في مأزق ولم يعرف ماذا يقول.. وحجز الطعن للحكم إلى جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٥٣.. وفي يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ صدر قرار مجلس قيادة الثورة بإلغاء الأحزاب، وسقطت القضية لأن الحكم كان سيصدر لصالحنا».

....

هكذا يلجأ إبراهيم فرج إلى مثل هذا التنبؤ ـ ببساطة وتلقائية ـ مع أن أحدا لا يستطيع أن يتنبأ بالأحكام على هذا النحو القاطع حتى لو كانت أحكام القضاء الإداري التي يكون وجه الحق فيها ظاهرا من خلال تقارير المفوضين.

(١٣)

وقد روى إبراهيم فرج أيضًا أن رجال العهد الجديد بعد عزل الملك فاروق بدءوا البحث في اختيار أعضاء مجلس الوصاية على الملك الطفل أحمد فـؤاد.. وكان علي ماهر في ذلك الوقت هو الذي تولى بحث هذا الموضوع، وكان رئيسا للوزارة

أيضًا وطلب إلى الوفديين أن يبدوا رأيهم. وقد كلف النحاس باشا علي زكي العرابي ومحمد صلاح الدين وإبراهيم فرج ليسافروا إلى الإسكندرية للتحدث مع علي ماهر فيما يختص بأعضاء مجلس الوصاية وقال: إن من الضروري خدمة البلد، وأن تقولوا لعلي ماهر أن يحافظ على الدستور وينفذ ما به في هذا الشأن بالذات.. وكان من رأي النحاس باشا ألا يتم اختيار أحد من الأسرة المالكة في مجلس الوصاية، واقترح النحاس باشا علي الشمسي باشا، وبهي الدين بركات باشا، وحسين سري باشا.

وسافر الثلاثة إلى الإسكندرية.. ويروي أحدهم وهو إبراهيم فرج أنهم قابلوا علي ماهر عدة مرات، «وإذا به يطلب منا أن نطمئن وينصحنا بالسكوت ويقول إنه «متفاهم مع الضباط».. وقالها بنوع من القرف عدة مرات».

(١٤)

ويبلور إبراهيم فرج رواية ما انتهت إليه مساعي الوفد وقياداته في الالتقاء المبكر بالثورة ورجالها فيقول:

«المهم أن مساعي تحقيق اللقاء مع رجال الثورة تتابعت، وانتهت بموافقة النحاس باشا على اللقاء بشرط أن يفرجوا عن المعتقلين الوفديين لأنهم كانوا قد اعتقلوا فريقا منهم، قبل أي لقاء».

«وبعد عدة أيام جاء أحمد أبو الفتح وأبلغ النحاس باشا أنهم وافقوا على الإفراج عن جميع المعتقلين من مختلف الأحزاب وليس عن الوفديين فقط.. فوافق النحاس باشا.. وفي اليوم التالي ذهب النحاس باشا وكنت معه لمقابلة أعضاء مجلس قيادة الثورة».

(١٥)

كذلك فقد روى إبراهيم فرج قصة استقبال محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة للنحاس، وكيف كان النحاس كعادته صريحا قاطعا فواجه علي ماهر بأنه ادعى أقوالا لم يقل بها النحاس حول اعتراضه على وجود أحد الضباط في هيئة الوصاية، وكيف حذر النحاس من إلغاء الأحزاب والوفد، وبين للضباط قيمة الوفد وكيف أنه الحصن المنجي للجميع والمنجي من التطرف.. وحذرهم من أن يقعوا في الخطأ الذي يقع

فيه العسكريون دائما، ولنقرأ النص الكامل لهذه الرواية التي يستحضرها إبراهيم فرج من ذاكرته:

«واستقبلنا محمد نجيب وكان معه بعض الضباط وأخذ يتحدث عن النحاس باشا ويثني عليه وأسرف في هذا إسرافا كبيرا.. فقال له النحاس باشا: «أنا بلغني أن علي ماهر قال لكم إنني أعترض على وجود ضباط من الجيش في مجلس الوصاية.. أنا لم أعترض.. ولم أذكر له شيئا في هذا الموضوع.. وإنما كل الذي قلته إنه لا داعي لأن نضع بين أعضاء مجلس الوصاية أحدا من أمراء البيت المالك المعزول.. أما ما عدا ذلك فلم أقل له شيئا».

«وأنا أعتقد أن علي ماهر هذا من طبيعته الوقيعة.. وأنا أقولها، وهو (أي علي ماهر) موجود... أنا ما يهمنيش.. إنما جاي أحذركم من شيء (وأشار بيده على كل الموجودين) وهو إلغاء الأحزاب وإلغاء الوفد بالذات.. لأن هذا سيثير عليكم عاصفة من الاستياء إذا لم تظهر آثاره حالا فستظهر آثاره فيما بعد.. واعلموا أن الوفد ليس حزبا سياسيا.. إنما هو يمثل كافة التيارات في مصر».

«وطوال عهود الوفد لم يظهر أي خلاف طائفي أو فئوي كالإخوان المسلمين والشيوعيين.. وكان هؤلاء جميعا يستظلون بالوفد.. لهذا كان الوفد بمثابة الحصن الذي يأوي إليه الجميع.. منجاة من كل تطرف يميني أو يساري. وهذه نصيحة أقدمها لكم لوجه الله باسم تجاربي كلها.. وأنا لا أطمع في حكم أو شيء من هذا.. وأتمنى لكم التوفيق... بس أحذركم من هذا الخطأ الذي يلجأ إليه العسكريون دائما».

(١٦)

وقد ذكر إبراهيم فرج أن الوفد وافق على تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي عندما شرعت الثورة في الأخذ بهذا المبدأ، وأن الوفد صرح لرجال الثورة بهذه الموافقة، بل إن إبراهيم فرج يروي ما هو أبلغ من هذا عن فترة سابقة شهدت موافقة واضحة للوفد على دعوة النائب محمد خطاب المبكرة إلى الأخذ بسياسة الإصلاح الزراعي.

ويبدو لنا مرة ثانية أن سياسات الوفد لم يكن ينقصها إلا قدر هائل من التسميع

والتلميع الإعلامي وإخفات أصوات الآخرين نهائيا حتى يحقق الوفد بعض ما حققته الثورة التي استحوذت لنفسها في الأذهان على مجمل الإنجازات الاجتماعية الاشتراكية.

ونحن لا ننحاز للوفد ضد الثورة لكننا نرصد أثر روايات إبراهيم فرج في نفوسنا، ولعل كاتب المذكرات الأستاذ حسنين كروم نفسه كان يحس بنفس الإحساس حتى إنه كان حريصا على أن يبدي ـ على الدوام ـ عجبه من أن الثورة نفسها لم تتعاون مع الوفد على نحو ما كان ينبغي.. ولنقرأ ما يرويه إبراهيم فرج:

«النحاس باشا كان بحكم ديموقراطيته يتيح الفرصة لأعضاء الوفد لمناقشة كل شيء.. وكان موافقا هو وفــؤاد سراج الدين على الإصلاح الزراعي.. أما غالبية قيادات الوفد فكانت ترى أن يتم الإصلاح الزراعي بواسطة الضرائب التصاعدية واعتمادا على الزمن عن طريق الميراث.. فإذا كانت الثورة تريد تحديد الملكية بمائتي فدان فيمكن لها أن تحسب إيرادها السنوي ثم تفرض ضريبة على مَنْ يملكون أراضي زراعية أعلى من هذا الحد بحيث لا تزيد دخولهم على إيراد المائتي فدان.. وهذا مال المجتمع يوجه للأغراض التي تريد الدولة النهوض بها».

«وبالإضافة إلى هذا فكانوا يعتقدون (يقصد قيادات الوفد) أن الإقطاع بمفهومه الذي كان موجودا في أوروبا لا وجود له في مصر. فكل ما استولى عليه الإصلاح الزراعي بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو ستمائة ألف فدان، ولم يستفد به إلا بضع عشرات من الألوف.. وهي كما ترى مساحة يملكها إقطاعي واحد في أوروبا».

«ومع ذلك انتهوا (يقصد أعضاء الوفد) إلى الموافقة على قانون الإصلاح الزراعي طالما أن الثورة مصممة عليه لاعتبارات سياسية.. وأوفدوا فــؤاد سراج الدين باشا ليبلغ رجال الثورة بما انتهى إليه رأى الوفد واجتمع بهم ـ وكان جمال عبد الناصر حاضرا ـ ساعات طويلة.. وقالوا له إنهم سيدرسون الموقف من الناحية الفنية ويردون عليه غدا.. فقال لهم: إنه مهما كانت الظروف فالوفد يوافق تماما على قانون الإصلاح الزراعي».

«وخرج من الاجتماع وذهب إلى جريدة «المصري» ونشر بيانا بموافقة الوفد

على الإصلاح الزراعي.. لكن بعض الصحف نشرت كذبا أن سراج الدين صرح بعد اجتماعه بأعضاء مجلس قيادة الثورة أنه وضعهم في جيبه».

(١٧)

وعلى الرغم مما نعرفه عن توتر علاقة عبد الفتاح حسن بالثورة واعتقاله في عهدها وسجنه أكثر من مرة، فإننا نراه في مذكراته حريصًا على أن يشير إلى حقيقة موقفه المبكر من حركة الضباط في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وعلى أن يقارن هذا الموقف بمواقف الآخرين من الزعماء (يذكرهم بالاسم) الذين لم يظهروا حماسًا كحماسه، ولم يخاطروا بمثل ما خاطر به من تأييد، وهو على سبيل المثال يقول:

«... وفي مساء يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢ قابلني المهندس مصطفى موسى، وكان من قبل نائبا وفديا في البرلمان (يقصد البرلمان الوفدى ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) ولم أكن أعلم أنه صهر الضابط إسماعيل فريد سكرتير القائد العام (محافظ الدقهلية فيما بعد) ونقل إليّ أن بعض رجال الثورة موجودون بثكنات مصطفى باشا، واقترح أن أتوجه ومحمد صلاح الدين لمقابلتهم، فاتصلت بصلاح الدين تليفونيا، وتوجهت معه إلى ثكنات مصطفى باشا حيث وجدت محمد نجيب، ومحمد أنور السادات، ويوسف صديق منصور... وغيرهم، ولم يكن جمال عبد الناصر من بينهم أثناء الزيارة.. وإنما كان بالقاهرة».

«وفي اليوم التالي (٢٦ يوليو ١٩٥٢) أذيعت وثيقة نزول الملك عن العرش ثم رحيله على الباخرة «المحروسة» في المساء إلى إيطاليا».

«وفي يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ نشرت الصحف بيانا بالعنوان التالى: «بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة» عن زيارتي وصلاح الدين للقيادة مساء ٢٥ يوليو ١٩٥٢:

«بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة: في مساء الجمعة ٢٥ يوليو ١٩٥٢ حضر إلى القيادة العامة للقوات المسلحة بالإسكندرية سعادة الدكتور محمد صلاح الدين باشا، وعبد الفتاح حسن باشا، معبرين عن شكرهما للحركة المباركة التي قام بها رجال الجيش متمنين لهم التوفيق التام».

«وفي الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليو توجه أصحاب الدولة والمعالي والسعادة الأستاذ أحمد لطفي السيد باشا، وإبراهيم عبد الهادي باشا، ومحمد حسين هيكل باشا، وأحمد خشبة باشا، ورشوان محفوظ باشا، وبهي الدين بركات باشا، وأحمد عبد الغفار باشا، وإبراهيم الدسوقي أباظة باشا، وعبد السلام الشاذلي باشا، وأحمد علوبة باشا، وطه السباعي باشا، ومحمود محمد محمود بك، إلى مقر القيادة، حيث قابلهم صاحب السعادة الفريق محمد نجيب بك القائد العام للقوات المسلحة، وقد أعرب معالي الأستاذ أحمد لطفي السيد باشا نيابة عن زعماء الأحزاب عن شعورهم الطيب نحو الحركة المباركة، وشكرهم للضباط والجنود الذين أدوا واجبهم بأمانة لتطهير البلاد، وقد رد سعادة الفريق محمد نجيب بك شاكرا لهم شعورهم الطيب».

....

على هذا النحو يورد عبد الفتاح حسن نص بيان الجيش متضمنا أسماء السياسيين الذين لحقوا به وبصلاح الدين باشا في تأييد الثورة، وبالطبع فقد كان هناك سياسيون آخرون لم يذهبوا حتى يوم السبت السادس والعشرين ولا بعده، لكن عبد الفتاح حسن سرعان ما يلفت نظرنا إلى حقيقة المعنى الذي قصده من نص البيان كاملا فيقول:

«وقابلنى المهندس مصطفى موسى إثر نشر البيان في الصحف وقال: ألم يستوقفك شيء في البيان؟ ولم يترك لي فرصة للجواب، وقال: إنه أريد بالفقرة الخاصة بصلاح الدين باشا وبشخصك تسجيل أنكما حضرتما للتهنئة في مساء ٢٥ يوليو ١٩٥٢، أي قبل أن يعرف أحد غير رجال الحركة أن الملك سوف يعزل من عرشه في اليوم التالي، والتنبيه إلى أن الثورة إن فشلت، وأطيحت بعض الرءوس فإن رقبة كل منكما لم تكن لتعفى».

(١٨)

وقد أورد عبد الفتاح حسن بعض الإشارات المهمة التي نفهم منها أنه كان مرشحا للعمل كوزير مع الثورة أو في العهد الجديد، لكنه آثر الابتعاد، ولو كان ما يرويه

عبد الفتاح حسن عن مثل هذه الوقائع معبرًا عن رغبة حقيقية عند رجال الثورة، فإننا نأسف على حالة التشرذم التي سرعان ما فرضت نفسها على القوى الوطنية وحالت دون إتمام مثل هذا التعاون مع رجال ممتازين من أجل الوطن.

ومن الغريب أننا نجد في مذكرات عبد الفتاح حسن إشارة إلى موقف إيجابي لسليمان حافظ تجاهه هو بالذات، على الرغم مما هو معروف من عداء سليمان حافظ للوفد، لكننا نستطيع أن نتوقع أو أن نحدس أن عمل الرجلين (سليمان حافظ وعبد الفتاح حسن) في مجلس الدولة كان مما ساعد على توثيق علاقتهما واحترامهما لبعضهما، على حين كان التنافس بين سليمان حافظ وعبد الفتاح الطويل مدعاة لحقد الأول على الثاني.

(١٩)

أما نصوص رجال الثورة عن علاقتهم بالوفد فتكاد لا تتخطى فكرة واحدة هي أنهم كانوا حريصين منذ الأيام الأولى على ألا يفرطوا فيما حصلوا عليه من مكاسب نتيجة حركتهم التي استولوا بها على مقدرات الأمور، وأنهم كانوا حريصين على ألا يعيدوا الأمانة للأمة أو الوفد، نحن نراهم وهم يتحدثون بكل وضوح عن جفاء معاملتهم للنحاس والقيادات الوفدية، وعن حرصهم على خلق الخلافات معهم وإعلانها، بل عن حرصهم على شق الوفد (وغيره) من الداخل، وعن عدم قبولهم من الأساس بفكرة الأحزاب وال ديمقراطية والليبرالية.. إلخ.

وليس هذا المقام مجالا لاستعراض ما روته الأدبيات المرتبطة برجال الثورة، وتحليل عباراتها المتتالية الدالة على هذه الفكرة، لكننا مع هذا نجتزئ من هذه الكتابات فقرات مطولة عبر فيها صلاح نصر نفسه عن طبيعة نظرة رجال الثورة إلى النحاس والوفد:

«... ذكرت أنه كان هناك اقتراح بتشكيل وزارة وفدية في بداية الثورة، كما شرحت عرض أحمد الألفي عطية عضو الوفد بإدماج الثورة في حزب الوفد بعد تطهير صفوفه.. ولكن كلا المشروعين رفضهما عبد الناصر، على الرغم من أن الوفد كان يمثل حزب الأغلبية.. فقد كان عبد الناصر واضحًا في خطه، وهو إبعاد الثورة عن أية وصاية من خارج الثورة، أو ذوبانها في أي هيئة سياسية من العهد السالف».

(٢٠)

على هذا النحو الواضح والقاطع يرسم صلاح نصر بقدر واضح من الاعتزاز الغرّ ملامح فكر عبد الناصر الحاسم الذي قرر من قبل البداية إبعاد الثورة عن أية وصاية من خارجها.

ثم يحاول صلاح نصر أن يصور النحاس وكأنه كان ينتظر «الثمرة» ويخشى الملك فاروق، وهو تصور يليق بعقلية صلاح نصر وأدائه، وإن لم يكن أحد من الذين يعرفون النحاس وشخصيته يتصور أن يكون هذا هو الفكر الحاكم لهذا الزعيم الحقيقي الذي قضى في موقع الزعامة ربع قرن حتى ذلك الوقت.. فإذا بصلاح نصر يفاجئنا بأن يحكم عليه بما يحكم به على موظفي الدرجة السابعة أو الدرجة الثامنة.

«وقامت الثورة في الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢، وطرد فاروق في السادس والعشرين منه.. وكان مصطفى النحاس رئيس الوفد، وفؤاد سراج الدين سكرتير عام الحزب يقيمان في أوربا عند قيام الثورة للراحة والاستجمام، ولم يحضر النحاس فورا بعد إعلان قيام الثورة، بل انتظر حتى مغادرة الملك فاروق أرض الوطن في السادس والعشرين منه».

«وفي غالب ظني أن النحاس انتظر حتى يثق من أن الوضع أصبح مهيئًا له لاستلام السلطة بصفته زعيما لحزب الأغلبية، وقد نسي أن هناك ثورة قامت لتقضي على العهد السالف، وتطبيق مبادئها الجديدة التي تتناقض كلية مع أسلوب مناورات الأحزاب».

«وقطع النحاس رحلته في الخارج، وحضر إلى القاهرة وبرفقته سراج الدين وتوجها فورا من المطار إلى مبنى القيادة العامة في كوبري القبة لمقابلة أعضاء مجلس الثورة».

(٢١)

ونأتي إلى تعسفات صلاح نصر في تصوير اللقاء فنرى تعبيرًا قاسيًا عن طبقية أو عنصرية يحس بها صلاح نصر تجاه ضابط لم يكن من الضباط الأحرار، ومن ثم فإن صلاح نصر يرى حديث النحاس إليه قد وقع في محظور الظن، بينما النحاس العظيم عامل الضابط على أنه واحد من جيش الشعب الذي قام بما قام به.

ولعمري.. هل كان صلاح نصر يريد من النحاس أن يسأل الضابط عن بطاقة عضويته في التنظيم الذي قام بالثورة قبل أن يحييه بمثل هذه التحية الواجبة؟

«فما إن ولج مدخل المبنى حتى استقبله اليوزباشي محمد فؤاد نصر أركان حرب القيادة، وظن النحاس أنه من رجال الثورة فبادره بقوله:

«إن مصر تفخر بما قمتم به، وقد أديتم رسالتكم، وعلينا أن نكمل المشوار».

«وصعد النحاس وزميله فؤاد سراج الدين إلى الطابق العلوي لمقابلة أعضاء مجلس القيادة... كان الإرهاق يبدو على وجوه كل من كان في مبنى القيادة سواء من أعضاء مجلس القيادة أو من الضباط الأحرار الذين شاركوا في تنفيذ الثورة منذ الثالث والعشرين من يوليو.. لم يكونوا قد ذاقوا طعم النوم عدة أيام، ولم يسكنوا إلى الراحة.. فكسا الإنهاك والتعب وجوه كل الضباط، وبدت على وجوههم غلالة من الفتور ظن النحاس أنها مبيته، ولهذا لم تكن المقابلة دافئة».

(٢٢)

ومع أن صلاح نصر سرعان ما يعترف بقيمة مساندة الوفد للثورة فإنه يسارع إلى الشاطئ الآخر من نكران الجميل ليتحدث عن أن هذه المساندة لم تحقق للوفد استلام الحكم.

وهو يلقي الضوء مرة ثانية على نوايا عبد الناصر مدللًا على الأهداف الحقيقية لهذه النوايا التي بدت بريئة للوهلة الأولى.

«وأبدى النحاس ترحيبه لأعضاء مجلس القيادة، وأعلن تأييده للثورة ومساندتها، والواقع أن هذا التأييد كان مساندة كبيرة للثورة، فقد التفت القاعدة العريضة من أعضاء حزب الأغلبية تؤيد الثورة التي باركها الزعيم».

«ولكن مع ذلك لم تحقق هذه المساندة نوايا الوفد في استلام الحكم، إذ كان عبد الناصر مصرا على ضرورة أن تقوم الأحزاب القديمة بتطهير صفوفها، وهذا يعني حدوث انشقاق داخل الأحزاب، فضلا عن أن عبد الناصر كان يهدف من وراء ذلك تعرية الأحزاب أمام الشعب لما ارتكبته من مفاسد سياسية، وانحراف عن الخط الوطني، ومن ثم تضعف شوكة الأحزاب، ويفقد الناس الثقة فيها».

«وهكذا لم يمر أسبوع واحد على الثورة، حتى طلب مجلس القيادة من الأحزاب السياسية القديمة في الحادي والثلاثين من يوليو ١٩٥٢، أن تعلن برامج جديدة واضحة للشعب، وأن تقوم بتطهير صفوفها قبل أن يسمح للأحزاب بممارسة الحكم، وقيام الحياة النيابية».

(٢٣)

ويكرر صلاح نصر هذا الاعتراف الواضح بأن دعوة التطهير لم تكن إلا طُعمًا.. وأن الوفد ابتلع هذا الطعم، وهو يبدي سعادة وحبورًا بنجاح خطة الضباط الأحرار في إحداث الإنقسام داخل الوفد.

«وكانت دعوة التطهير طعما ابتلعه حزب الوفد كغيره من الأحزاب، فقد اجتمعت هيئة الوفد وقررت إجراء التطهير داخل الحزب تقربًا من الثورة، وظنا أن الحزب بعد قيامه بحركة التطهير سوف يصبح الحزب المؤهل لتولي السلطة.. وتحقق ما كان يبغيه عبد الناصر، إذ حدث انشقاق داخل الحزب، وقام فؤاد سراج الدين يعارض فكرة التطهير، وساندته قلة من الحزب، ونادى بأن تقوم به سلطة قضائية.. ولكن الوفد قرر بالأغلبية إجراء عملية التطهير، وأصدر في الرابع من أغسطس سنة ١٩٥٢ قائمة بأسماء الذين قرر الوفد طردهم وعددهم أربعة عشر عضوًا».

«وأعلن الوفد أن التطهير الذي قام به إما لأسباب تتصل بنزاهة الحكم، وإما نتيجة عدم الانضباط الحزبي. وذكر الوفد أن أعضاء البرلمان الذين فصلوا من الهيئة الوفدية، يرجع ذلك إلى استغلال عضويتهم في صفقات تجارية».

«وقد أدت حركة التطهير إلى انقسامات خطيرة داخل حزب الوفد، وأصبح يضم الحزب عدة شيع، ومجلس الثورة يراقب ما يجري، ويدعم الانقسام بأن يعلن بين حين وآخر أن الأحزاب لم تستجب للثورة، ولم تقم بتطهير صفوفها كما ينبغي».

«فمثلًا أعلن اللواء محمد نجيب في التاسع من أغسطس سنة ١٩٥٢ على صفحات جريدة المصري: بأنه غير راض عن الطريقة التي اتبعها الوفد في تطهير صفوفه، كما نوه بأنه غير راض عن الطريقه التي استجابت بها الأحزاب لتطهير صفوفها من عناصر الفساد الذي يعد شرطًا حيويا للعودة إلى حكومة برلمانية قديرة وأمينة على مصر».

(٢٤)

وينتقل صلاح نصر إلى الخطوة السريعة التي عبرت بها الثورة عن رغبتها الأكيدة في السيطرة التامة على مقدرات الحياة الحزبية تمهيدًا للخلاص تمامًا من هذه الحياة.. ومن العجيب أن صلاح يروي فيما يرويه ما يدل على مدى ما كان الوفد يتمتع به من طواعية واحترام للنظام، بما لا يتعارض مع حفاظه على أبنائه وعلى انتماءهم له:

«... على أنه بصدور قانون تنظيم الأحزاب في التاسع من سبتمبر ١٩٥٢، أصبحت الأحزاب ملزمة بإيداع أموالها في المصارف، وقد نص القانون على أن تقوم الأحزاب بتقديم إخطار عن تكوين الحزب إلى وزارة الداخلية، مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه والمؤسسين له وموارده المالية.. وقد أعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب، ويعرض في هذه الحالة على القضاء الإداري.. وقام الوفد بإيداع أمواله في أحد البنوك، وبذلك أصبح مصدر تمويله تحت رقابة الثورة».

«وصدر تشكيل الوفد الجديد وقد خلا من أسماء معروفة على رأسها فؤاد سراج الدين، ومحمود سليمان غنام، وكانت الثورة قد اعتقلتهم، ومن ثم رؤي التريث في ضمهم حتى يتبين ما سوف يسفر عنه الاعتقال، ولقد وافق النحاس على هذا الإجراء رغم أنفه، محافظة على تماسك حزب الوفد، وحينما أرسل فؤاد سراج الدين استقالته للحزب بعد صدور التشكيل الجديد، رفض النحاس والهيئة الوفدية البرلمانية قبول استقالته».

(٢٥)

ويتحدث صلاح نصر عن موقف الوفد من قانون الإصلاح الزراعي بطريقة ملتوية، تحقق ما روجته الثورة عن نفسها عن موقفها «الفذ» من هذه القضية، وهو ترويج بعيد عن الحقيقة وعن الجوهر، وهو ما أشرنا إليه في فقرة سابقة من هذا الفصل (الفقرة ١٦):

«... كان مجلس الثورة قد أعلن في بدء قيام الثورة أنه سيعمل على إعادة الحياة النيابية في ظل الدستور، وكان النحاس يأمل أن يستلم السلطة من الثورة. فلما مرت الأيام وأحس النحاس أن الثورة تتلكأ في تسليم السلطة، وبدا منها أنها تعد نفسها لممارسة الحكم. حاول النحاس أن يذكر الثورة بوعودها، فكلف فؤاد سراج الدين أن يتصل بالواء محمد نجيب ليذكره بوعود الثورة».

«وكان اليوزباشي عيسى سراج الدين أحد أقارب فؤاد سراج الدين ومن الضباط الأحرار هو حلقة الاتصال بين مجلس الثورة وفؤاد سراج الدين، وعن طريق هذا الضابط تم لقاء بين أعضاء مجلس الثورة وفؤاد سراج الدين في منزل اليوزباشي عيسى سراج الدين.. وكان هذا الأسلوب متبعا في أوائل الثورة، بأن تتم لقاءات سياسية في منازل الضباط الأحرار».

«وفي هذا الاجتماع حضر من مجلس الثورة كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين، كما حضره أيضًا القائمقام أحمد شوقي الذي كان يطمع في الانضمام إلى مجلس الثورة، بعد اشتراكه في الثورة ليلة قيامها، وكان يمت بصلة قرابة لعلي ماهر».

«وفي هذا اللقاء تمت بعض مناقشات كان أهمها مشروع قانون الإصلاح الزراعي.. وكان فؤاد سراج الدين قد أبدى في هذا الاجتماع بعض الملاحظات عن تعيين أقارب بعض رجال السلطة الذين طهروا من مناصبهم ثم عينوا في مناصب أخرى حساسة، وضرب بذلك مثلا اللواء أحمد طلعت حكمدار الإسكندرية الذي طهر من الشرطة، وعين مراقبا لوزارة التموين لقرابته لعلي ماهر وأحمد شوقي».

«وأبدى فؤاد سراج الدين بعض التحفظات على مشروع قانون الإصلاح الزراعي، فقال: إن تنفيذ المشروع سوف يؤدي إلى تدهور بالثروة الزراعية، لأن تفتيت الملكيات سوف لا يبيح للمالك الصغير ما يتاح للمالك الكبير من إمكانيات تربية الأعداد الكبيرة من الماشية، كما أن رتب القطن سوف تتدهور نتيجة ضعف إمكانات الفلاح الصغير».

«ودار نقاش داخل حزب الوفد، فكان هناك من يؤيد المشروع، وقد أخذ النحاس هذا الجانب، وكان هناك من يعارضه وقد أخذ فؤاد سراج هذا الجانب».

«وفي يوم الخامس من سبتمبر، كانت الغالبية في هيئة الوفد تؤيد المشروع وأعلن الوفد موافقته عليه، مع إبداء ملاحظات وتعديلات يسيرة تقرر إبلاغها إلى المسئولين».

(٢٦)

هكذا نرى صلاح نصر في نهاية الفقرة السابقة يقر بالحقيقة، وهي أن الوفد أيد مشروع الإصلاح الزراعي وأعلن موافقته عليه.. ومع هذا فإن صلاح نصر يقفز على هذا الموقف الوطني المخلص والمتعاون مع الثورة ليبدأ حديث الشماتة في الوفد، وهو حديث مغلوط ومخلوط بالرغبة في إظهار فوز الثورة بالباطل.. وانظر إليه وهو يروي الأحداث مجترئًا على الحق وعلى التاريخ وعلى إرادة الشعب.. لكن الحقيقة أنه ليس لنا أن نتوقع غير هذا الذي يرويه على هذا النحو الفظيع:

«على أن من الملاحظ أن حزب الوفد الذي شهد له ـ تاريخه الطويل ـ مواقف عديدة تعبر عن صموده أمام الضغوط وإصراره على قبول التحديات، كان ينحني أمام ضغوط الثورة ويرضى بتنازلات متتالية.. فقد تنازل أول مرة حينما قام بتطهير بعض أعضاء الهيئة الوفدية استجابة لإرضاء الثورة، ثم قدم تنازلا آخر بسكوته عن اعتقال بعض أعضاءه البارزين وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين، وها هو يستعد للتنازل مرة ثالثة لطرد النحاس رئيس الحزب، لولا تطور الأحداث.. ذلك أن سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، انتهز فرصة ما يتمتع به من سلطان، لإشباع رغبته في ضرب حزب الوفد ـ عدوه اللدود ـ في شخص زعيم الحزب، فقام بإبلاغ الدكتور محمد صلاح الدين بأنه أصبح لا مفر من استبعاد مصطفى النحاس من كل تنظمات الوفد الجديدة».

«وساد حزب الوفد هرج ومرج في جميع أنحاد البلاد، وأثيرت مناقشات حادة حول بقاء النحاس زعيمًا للوفد، وصل الأمر إلى حد تشبث لجان الوفد بالنحاس حتى لو أدى ذلك إلى حل الحزب».

«ولم يكن هذا التأييد وحده هو الذي دعم مركز النحاس كرئيس للوفد، بل جاءت الرياح من الجنوب تحمل معارضة الحزب الوطني الاتحادي من السودان، لإبعاد النحاس عن زعامة الوفد. ومعنى ذلك احتمال تصدع العلاقات بين مصر والسودان في فترة من أحرج الفترات التاريخية».

«وظن الوفد أنه سوف يحرج مجلس الثورة نتيجة هذا التأييد، سواء في الداخل أو

الخارج، فقرر أن يتحدى الثورة تحديا سافرا. ففي يوم السابع عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٢ دعا الوفد إلى عقد اجتماع، وقرر عدم تقديم إخطار إلى وزير الداخلية».

«وقام بالتوقيع على هذا القرار كل من مصطفى النحاس، وعبد السلام فهمي جمعه، وعلي زكي العرابي، وعبد الفتاح الطويل، وأحمد حمزة، ومحمد محمد الوكيل.. وكان قد اعتذر ثلاثة من أعضاء الوفد عن حضور الاجتماع لمرضهم، ولما تم الاتصال بهم تليفونيا وافقوا على القرار».

(٢٧)

وانظر إلى تصوير صلاح نصر لاجتراء الثورة على مشاعر الشعب وروحه وعلى الأغلبية وآرائها.. وهي تتعامل مع كل هذا باستخفاف، يصفه صلاح نصر نفسه بشعور يجمع بطريقة فجة وقاسية بين الاعتراف (!!) والانتشاء (!!) وتصوير النصر الأجوف (!!):

«ولكن هل امتثلت الثورة لهذا القرار؟ وهل عملت حسابا للوفد وهو يمثل حزب الأغلبية؟ لقد قرر مجلس الثورة أن يتصدى لهذا التحدي في إصرار، فنشر بلسان المجلس تصريحا يندد بمسلك الوفد وبمناوراته الحزبية، ووصف ما حدث بأنه تهليل أجوف، لا يهدف إلا تحقيق رغبة لاستثناء رئيس الوفد وبعض أعضائه من تطبيق قانون الأحزاب الذي وافق عليه الوفد من قبل.. وفي إصرار أعلن المجلس: «إن مصر لا تعرف الاستثناء ولن تعرفه».

«ولم يكتف المجلس بذلك، بل قرر أن يتحدى النحاس في شعبيته، فقام محمد نجيب بعدة رحلات إلى الأقاليم أُستقبل فيها استقبالا رائعا، وفي «سمنود» مسقط رأس النحاس، كان استقبال نجيب استقبالا تاريخيا، مما جعله يصرح بأن الأحزاب السياسية القديمة قد لفظت أنفاسها، وأن الجماهير تتوق إلى رؤية مصر وقد تخلصت من هذه الأحزاب».

«ولم يستطع الوفد أن يجابه تيار الثورة، فتراجع عن قراره السابق، وقام في السادس من أكتوبر بتقديم إخطاره إلى وزير الداخلية، وعين مصطفى النحاس رئيسا

فخريا مدى الحياة، وأصبحت الهيئة التأسيسية للوفد تتكون من عبد السلام فهمي جمعه رئيسا، وعضوية كل من عبد الفتاح الطويل وزكي العرابي ومحمد الوكيل وأحمد حمزة».

(٢٨)

ثم ها هو صلاح نصر شأنه شأن المنتمين للديكتاتوريات يسخر (بكل وضوح وصراحة) من القانون ومن روح القانون ويصف كل هذا بأنه عقلية ما قبل الثورة!!

ومن الطريف أن صلاح نصر أثبت لإبراهيم فرج شجاعة وجسارة لم يتاجر بهما، لكن المؤسف أن يتصور صلاح نصر أن الوفد ذهب في ذمة التاريخ، بينما عاد الوفد إلى الوجود بعد أن ذهب صلاح نصر نفسه إلى ذمة التاريخ.. وهذه هي حكمة التاريخ.

«على أن الوفد الذي كان يفكر بعقلية ما قبل الثورة، دفع بعدم دستورية القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية وأمام القضاء الإداري بدا واضحا سفور الصراع بين مجلس الثورة والوفد، وقام فحول فقهاء الوفد بتفنيد عدم دستورية القانون.. لقد كان الوفد يعيش بعقلية ما قبل ثورة ٢٣ يوليو، وكأنه لم تقم ثورة، فقررت الثورة ممارسة الحكم بنفسها».

«وفي أثناء عرض قضية الخلاف على قانون الأحزاب، قام محامي الحكومة وقال في دفاعه: «إذا حل حزب الوفد فهو كشخصية معنوية تؤول أمواله...» فما كان من إبراهيم فرج الوزير الوفدي إلا أن قاطعه محتدا وقال: «الوفد لن يحل، ولا تستطيع أنت ولا سليمان حافظ حله.. الوفد تحله الأمة وتبقيه الأمة!».

«واستمر صراع الوفد مع الثورة سافرًا، حتى قامت الثورة بحل الأحزاب في السادس عشر من يناير سنة ١٩٥٣، فذهب الوفد مع باقي الأحزاب في ذمة التاريخ».

(٢٩)

وفي مقابل هذه التصويرات الفظة لصلاح نصر فإن الرئيس محمد نجيب يصور في مذكراته ما يوحي بأنه اتخذ موقفا عادلا أو نبيلا من النحاس باشا حين طلب

عبد الناصر تحديد إقامته ضمن المعتقلين، لكن الرئيس نجيب بحكمته ـ حسب روايته ـ لم يوافق على مثل هذا الاقتراح:

«... قدم جمال عبد الناصر لمجلس الثورة، بصفته وزيرًا للداخلية، كشفًا بأسماء بعض الزعماء السياسيين، الذين رأى أنهم خطر على النظام، ورأى أن من الضروري اعتقالهم. وكان من بينهم مصطفى النحاس، الذي طلب تحديد إقامته.. ورفضت.. ووافقني المجلس على رفضي.. وشطب اسمه من الكشف.. ووقعت الكشف.. لكني فوجئت بأنهم أعادوه للكشف بعد توقيعي.. واعتبرت ذلك تزويرًا لا يمكن السكوت عليه.. وطلبت شطب النحاس من جديد.. فقال جمال عبد الناصر:

«إن شطب اسم النحاس بعد أن نشر الكشف في الصحف يزيد الموقف بلبلة».

«وتعجبت من تصرف عبد الناصر، وتعجبت من موقفه من النحاس، الذي سبق أن قال لي عنه:

«إنه رجل طيب واللي يتعرض له ما يشوفش خير».

«ومرة أخرى اعتكفت في بيتي».

«كان ذلك في ١٢ أكتوبر، وصدرت نشرة طبية أخرى تقول:

«أنني اعتكفت في بيتي، بسبب انحراف مفاجئ ألم بصحتي في الصباح، لم يمكنني من الذهاب إلى القصر الجمهوري بعابدين، وتأجلت جميع مقابلاتي الرسمية، وكان منها مقابلة سفير العراق، ووزير استراليا المفوض».

(٣٠)

وتأتي جنازة النحاس لتكون ختاما متسق الطبيعة مع المعاناة التي عاناها النحاس باشا في العهد الجديد، ولست بمستطيع أن أنقل ما يرويه إبراهيم فرج من اضطرار قيادات الوفد وأصدقاء النحاس لتدبير نفقات حياته في أخريات هذه الحياة، وهو أمر مؤسف فضلا عن تصور وقوعه، ومن ناحية أخرى فإنه يمثل صورة من صور الفخر «الوفدي» بلا شك، ومع أن الرئيس عبد الناصر قد أمر بنفسه بصرف مبلغ شهري للنحاس كما يروي إبراهيم فرج، إلا أن هذا المبلغ كان أقل مما تتطلبه حياة

النحاس وعلاجه، وقد حدث هذا مع أن روح النحاس من الثورة ومن عبد الناصر ومن إنجازات الجلاء وتأميم القناة كانت روحا رائعة وأبوية ومنصفة، على نحو ما نقرأ التفاصيل في كثير من فقرات مذكرات صلاح الشاهد «بين عهدين».

ومع هذا فإن معاناة النحاس لم تنته بالطبع بوفاته، وقد كان الرئيس السادات على سبيل المثال بدون مبرر لائق لا يمانع في أن يبدو متحاملا أشد التحامل على النحاس حتى بعد وفاته، وقبل هذا فقد كانت جنازة النحاس نفسها مؤشرا لهذه المعاناة من ناحية ولحب الشعب له من ناحية أخرى:

«... وفي اليوم التالي وحتى الساعة الحادية عشرة صباحا، لم يكن أحد قد حضر في السرادق المقام بميدان التحرير، واتصلنا بعلي صبري، وكان رئيسا للوزارة وقتها وطلبنا منه أن يوافق على أن ندفنه في ضريح سعد زغلول، لكنه لم يشأ أن يبت في الأمر بسرعة، وفجأة انشقت الأرض عن مئات الألوف من الناس تدافعوا لميدان التحرير، أكثر من نصف مليون أغلبهم من الشباب الذين لم يروا النحاس باشا، وساروا في الجنازة وهي ظاهرة عجيبة تحتاج إلى تحليل علمي وتاريخي وإلى دراسة لأنها ظاهرة فريدة حقًّا».

«المهم أن الجنازة انطلقت كالقنبلة وعجزنا، فــؤاد باشا وأنا عن مواصلة السير فيها، فاتجهنا إلى المقبرة بمدافن البساتين لننتظر وصول الجثمان.. في المقبرة؟ لا شاهد.. ولا مبنى.. إنما أرض فضاء كعامة الناس، وهو كان يحب الناس، وكان مفروضا أن تدفن الجثة الساعة الحادية عشرة صباحا، وانتظرنا حتى الثالثة والرابعة بعد الظهر دون أن يصل الناس بها، وكان خلفنا سيارة بوليس بها لاسلكي وسمعنا الضابط يقول: قنابل مسيلة للدموع، طلقات رصاص، فسراج الدين باشا قال له: «هم فين دلوقت» فقال الضابط«أخذوه من سيدنا الحسين، ومتجهين إلى ضريح سعد زغلول ليكسروا بابه ويدفنوا النحاس فيه»، فقال له فــؤاد سراج الدين باشا: الحق أحسن يفتكروا أننا موافقون على هذا، أعطهم أمرا باللاسلكي وقل لهم، فــؤاد سراج الدين بيقول لكم اخطفوا الجثة وأحضروها حالا، مش معقول الجثة تظل في الشوارع سبع ساعات».

«كان الناس يحملونها وكلما دخلوا مسجدا بها يتساءلون: «ماذا كان يحب النحاس؟ فيقول البعض، كان يحب سيدنا الحسين، فيتجهون به إلى مسجد الحسين وهكذا.. المهم جاءوا به حوالي الساعة الرابعة مساء.. ولم تكن هناك مقبرة.. والرئيس عبد الناصر قال لنا عن طريق صلاح الشاهد.. اطمئنوا أننا سنبني مقبرة للنحاس.. فلا تكلفوا أنفسكم شيئا، لكن يبدو أن الظروف لم تسعفه.. وبنينا نحن المقبرة أما كيف بنيت.. فهذه قصة لا بد أن تروى.. كان للنحاس باشا في سمنود بقايا أرض فضاء ورثها عن أبيه.. وقدرت تكاليف المقبرة بحوالي أربعة آلاف جنيه، وذهبت إلى سمنود لأبيع الأرض وقلت للناس، نريد أن نبيع الأرض لنبني مقبرة للنحاس فسألوني: «المقبرة تتكلف كام؟».

«فقلت «أربعة آلاف جنيه» فإذا بأحدهم يتقدم ويدفع الأربعة آلاف جنيه في الأرض التي لا تساوي نصف هذا المبلغ في ذلك الحين، لكن يشاء ربك أن يؤجرها المشترون الآن بأربعمائة جنيه في الشهر لأحد البنوك، أو شركات القطاع العام، هكذا رد الله له الفضل مضاعفا، لكن تكاليف المقبرة زادت عن ذلك كثيرًا والزيادة سددها فــؤاد سراج الدين باشا.. هذا هو النحاس».

(٣١)

ويروي علي سلامة وهو أحد مَنْ اعتقلوا بسبب جنازة النحاس أنهم فقدوا حريتهم لمدة تزيد على ٢٥ شهرا:

«قضيناها في معتقلات القلعة وطرة في المدة من ٢٥ أغسطس ١٩٦٥ ـ ١٤ نوفمبر ١٩٦٧، والقراران الجمهوريان رقمي ٣٤٣٢ مكرر لسنة ١٩٦٥، و٢٠٢٦ لسنة ١٩٦٧ خير شاهدين على ذلك».

(٣٢)

وإذا كان من ختام لهذا الفصل فإني أنقل عن الأستاذ خالد محمد خالد ما قاله معلقا عما تركته الجنازة من انطباعات في نفسه:

«لقد رأيت مصطفى النحاس خطيبا.. ولكني لم أره أخطب منه في مثل هذا اليوم العظيم».

الخاتمة

(١)

كان النحاس باشا مفعما بروح الثورة منذ شبابه الباكر، وكان حريصًا على العلم والتفوق فيه وخدمة وطنه به، كما كان حريصًا على كرامته، وكرامة زملائه، وقد عُرضت عليه مبكرًا فكرة اختياره طالبا بالمدرسة الحربية ليتخرج ضابطا بعد فترة قصيرة، فرفض قبول الفكرة لأنها كانت تحول بينه وبين استكمال الدراسة الثانوية وما يليها.

وبعد أن أتم النحاس دراسته الحقوقية التحق بسلك القضاء، وظهر ميله إلى مبادئ الحزب الوطني (حزب مصطفى كامل ومحمد فريد) بعض الوقت، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى كان النحاس أحد أعضاء الوفد الذي تشكل للمطالبة باستقلال مصر عن بريطانيا والتوجه من أجل ذلك إلى العاصمة الفرنسية باريس، حيث انعقد مؤتمر الصلح، وبعد رفض بريطانيا السماح لأعضاء الوفد بالسفر وقبضها على سعد زغلول ورفاقه، اندلعت ثورة ١٩١٩ التي اشترك فيها النحاس، وما لبث أن أصبح من أبرز أنصار سعد، وفي عام ١٩٢١ نفي مع سعد إلى «سيشل»، ثم عاد إلى مصر في عام ١٩٢٣ بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي منح مصر استقلالا مع أربعة تحفظات، وحين أجريت الانتخابات البرلمانية طبقا لدستور ١٩٢٣ رشح النحاس نفسه عن دائرة سمنود مسقط رأسه، ففاز بعضوية البرلمان، واختاره سعد وزيرًا للمواصلات في وزارته (يناير ١٩٢٤).

(٢)

وكما وقف الإنجليز ضد تشكيل سعد زغلول للوزارة الائتلافية في ١٩٢٦، فإنهم وقفوا ضد اختيار النحاس وزيرا في تلك الوزارة، وهكذا أصبح النحاس وكيلا للبرلمان الثالث الذي رأسه سعد زغلول.

وبذا كان النحاس عند وفاة الزعيم سعد زغلول هو الرجل الثاني في الوفد بعد سعد زغلول، فهو وكيل البرلمان الذي رأسه سعد زغلول، وقد خلفه في رياسة البرلمان بالفعل، وهو السكرتير العام للوفد، وهو المنصب الثاني في الوفد في ذلك الوقت.

وفي أول تصريح صحفي أدلى به النحاس بعد توليه زعامة الوفد، أكد أن الاستقلال التام هو غايتنا، والعمل له هو موضوع جهادنا، وهو الذي أكدنا عليه عهدنا.

(٣)

كان الوفد هو حزب الأغلبية الساحقة، أو حزب الأمة، ولما كانت الأمة هي مصدر السلطات كما تنص على ذلك الأدبيات الدستورية، فقد كانت طبيعة الأشياء تقضي بأن يتولى الوفد بزعامة مصطفى النحاس الحكم في مصر لسنوات طويلة، ولكن واقع الأمر أنه على امتداد ثمانية وعشرين عاما من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ لم يتول الوفد الحكم منفردا أكثر من ثماني سنوات، أي أن الأمة لم تحصل إلا على ما يوازي ربع حقوقها الديمقراطية في حكم نفسها بنفسها، ومن العجيب أن الذي نعوا على حقبة الليبرالية هذا الظلم لم ينتبهوا إلى أن هذا الوضع كان أفضل إذا ما قورن بما حدث بعد الثورة حين لم تنل الأمة هذا الحق.

على أن هذا الإبعاد المتعمد عن مواقع المسئولية لم يمنع الوفد (والنحاس باشا) على رأسه من ممارسة سلطته الشعبية في مواجهة القصر وفي مواجهة الإنجليز، سواء أكان هذا من خلال الصحافة أم عن طريق اجتماعات الشيوخ والنواب خارج البرلمان، وقد ظلت شعلة الكفاح الوطني متأججة بفضل زعامة النحاس حتى قيل إن «الوفد كان خارج البرلمان أقوى منه داخله»، ويرجع جزء كبير من الفضل في هذا إلى النحاس باشا وشخصيته وزعامته.

لم يعبأ النحاس باتهامه المبكر بالتطرف، ويروي أنه في نفس اليوم الذي أعلن فيه رسميا اختياره زعيما للوفد، ألقى خطابا ملتهبا معاهدا الأمة على «أن نسير في طريقنا المرسوم حتى تنال البلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح، والحرية الكاملة».

(٤)

في مارس ١٩٢٨ تولى النحاس رئاسة الوزارة لفترة قصيرة ما لبث الملك فـؤاد أن أقاله بعدها، وخلال عهد وزارة محمد محمود «الحديدية» أمكن للنحاس أن يحافظ على ولاء حزب الوفد برغم بدء ظهور ما يمكن أن يطلق عليه تحفظات الجناح المعتدل.

وفي أوائل عام ١٩٣٠ تولى النحاس رئاسة الوزارة من جديد (بعد فوز الوفد في الانتخابات) وأجرى مفاوضات جادة مع الإنجليز ما لبثت أن فشلت على صخرة السودان، وحينئذ قال النحاس قولته المشهورة: «خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الإنجليز». ثم أقيل النحاس للمرة الثانية، وجاءت وزارة إسماعيل صدقي التي ألغت دستور ١٩٢٣، وحينئذ اشترك الوفد مع حزب الأحرار الدستوريين والقوى السياسية الآخرى في التصدي لوزارة صدقي بكل الوسائل المتاحة إلى أن اختفى صدقي عن المسرح في عام ١٩٣٣، وحينئذ نشط النحاس والوفد في المطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣، وهو ما تم في أواخر عام ١٩٣٥، وفي العام التالي حصل الوفد على أغلبية كبيرة في الانتخابات، وترأس النحاس الجبهة الوطنية التي ضمت كل الأحزاب وتفاوضت مع بريطانيا حول عقد معاهدة بين الطرفين نصت على الاستقلال، وحددت علاقة مصر ببريطانيا (وهي معاهدة ١٩٣٦).

(٥)

وقد واصل النحاس جهاده الوطني بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، ورد النحاس في بلاغة وحكمة على ما كانت تشيعه أحزاب الأقلية في أثناء مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ وبعدها من أن مهمة الوفد تنتهي بإبرام المعاهدة، وذلك استنادا إلى ما تصرح به المادة الرابعة من قانون الوفد التي تقضي بأن الوفد يقوم ما دام العمل الذي انتدب لأجله قائما، وينفض بانفضاضه، وقد عبر الأستاذ فكري أباظة عن هذه الفكرة بعد المعاهدة

على صدر مجلة «المصور» بصورة كاريكاتورية تمثل النحاس باشا وهو يقدم لمصر المعاهدة قائلا: «ها قد أمضيت المعاهدة، وانتهت مهمتي، فاقبلي منا هذه الهدية».

واستمر النحاس يمارس زعامته، كما تولى رئاسة الوزراء في بداية عهد فاروق (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧) ووسطه (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤)، ونهايته (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢).

(٦)

ورغم ما سجله كثير من المؤرخين من بعض مآخذ على النحاس وممارسته للحكم، فإن معظم هؤلاء يعترفون بأنه وفر للبلاد زعامة كان لها وزنها في سياسة البلاد، ولهذا فإنه احتل المكانة المتقدمة اللائقة به في قائمة الزعماء الوطنيين الذين كافحوا في سبيل الاستقلال والديمقراطية.

(٧)

وقد أفرط كثير من المؤرخين والكتاب في الحديث عن خطورة الانشقاقات التي حدثت للوفد في عهد النحاس في ١٩٣٢ و١٩٣٧ و١٩٤٢، والواقع أن هذه الانشقاقات تمثل أمرا طبيعيا في كل الأحزاب السياسة في العالم كله، لكن عقلية المصريين في تصور الإجماع الساحق ونسبة الـ ٩٩٪ هي التي زادت من قيمة هذه الانشقاقات، وجعلتها أمرا مثيرا لاهتمام الكتاب والمؤرخين.

ومن الطريف أن انشقاقين من هذه الانشقاقات وهما ١٩٣٧ بقيادة أحمد ماهر والنقراشي، و١٩٤٢ بقيادة مكرم عبيد، قد وقعا في أثناء وجود الوفد في الحكم، ورئاسة النحاس للوزارة، وهو أمر يحسب للنحاس الذي مكن خصومه من الانشقاق عليه بينما كانت السلطة في يده!!

ومع أن ماهر والنقراشي كانا أقرب إلى التعقل في انشقاقهما، فإن مكرم عبيد مضى في خصومته إلى الحد غير المعقول، ولم يكن يدري أنه أصبح ألعوبة في يد القصر، وما لبث أن ندم بعد ذلك وحاول بشتى الطرق أن يسترجع مكانته السابقة دون جدوى، كما أن النحاس لم يصفح عنه أبدا.

(٨)

ويكفي النحاس باشا ما شهد له به معارضوه، فأستاذ الجيل أحمد لطفي السيد الذي لم يكن من أتباعه يومًا من الأيام وصف إلغاء المعاهدة في ١٩٥١ بأنه عمل جليل وخطير، وقال لأحد مندوبي الصحف الذي سأله عن رأيه في إلغاء المعاهدة:

«ماذا تريد من رأي في عمل جليل وخطير انعقد الإجماع عليه ولبث ينتظر الخطوة الجريئة لإنفاذه حتى خطت الوزارة الحاضرة هذه الخطوة الموفقة بإذن الله. أما بالنسبة للآثار المترتبة على الإلغاء فلم تترك الوزارة شيئا في هذا السبيل، لقد قدرت للأمر خطورته فدبرت له من التدابير ما يغني عن كل رأي في هذا السبيل».

وكذلك كان رأي المؤرخ عبد الرحمن الرافعي، وهو أكثر المؤرخين عداء للوفد، فيما يتعلق برأيه في إلغاء المعاهدة (١٩٥١) حيث قال:

«إن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ في ذاته عمل جدير بالتنويه والتقدير ويشرف الحكومة التي أقدمت عليه، ولقد كانت له نتائجه المهمة في بعث الكفاح الوطني، وتقوية الروح المعنوية، وتردد صداه في مصر والشرق وفي أنحاء العالم كافة، وهو أهم وأعظم عمل قامت به وزارة الوفد».

(٩)

ليس من الإنصاف لتاريخنا أن نقول ما قال به كثيرون من أن النحاس كان سيئ الحظ في بعض الذين اصطفاهم من الرجال الثواني في الوفد، ذلك أننا لو أحصينا الذين خرجوا على النحاس والذين بقوا معه لوجدنا كفة الذين خرجوا لا تكاد تذكر بجانب مَنْ بقوا.

والواقع أن الرجال الثواني الذين ابتعدوا عن النحاس قد ظلموا أنفسهم ظلمًا كبيرًا، ومن العجيب أن حقائق التاريخ لا تكاد تذكر أن الوفد قد خسر بابتعادهم شيئا يذكر، بل لا يكاد التاريخ يذكر أيضًا أن الوفد قد خسر من جراء عداوتهم للوفد شيئا يذكر، بل ربما تأكد بخروجهم ومعاداتهم للوفد أن الحركة السياسية كلها تدور حول الوفد والوفد وحده، سواء من بقي فيه ومن خرج عنه.

(١٠)

وكان النحاس باشا حريصًا على الوفاء لذكرى كل الذين عملوا معه في الوفد المصري والحكومة وغيرها، وليس أدل على هذا من موقفه من أمين عثمان الذي أريقت على سمعته كثير من الاتهامات التي لا تزال تغذى.

وفي مذكرات النحاس فقرة رائعه الإنصاف كتبها زعيم الأمة في حق أمين عثمان عقب اغتياله:

«وللحق وللواقع أقرر أن أمين عثمان، وقد أصبح الآن في جوار ربه، لم يكن خائنًا ولا مبغضًا لبلاده ولا متعصبًا لإنجلترا ولكنه كان يؤمن بأن بريطانيا بلد قوية بأساطيلها وعدتها وعتادها، وإن من مصلحة مصر أن تكون صديقة لها حتى تقوى وكان يعمل جهده على هذا، وقد سبق لبعض أبنائنا وإخواننا أن ظنوا فيه هذا الظن، فلما عاشروه عرفوا إنه يتكلم عن اقتناع، ولو قدر لأمين أن يعيش حتى يري عنت إنجلترا وتمسكها باستعمارها وعدم جلائها عن بلاده لكان له موقف غير هذا الموقف، ولقد كانت فجيعتي فيه كبيرة، لا لأنه كما يدعي المغرضون كان همزة وصل بيني وبين الإنجليز، ولكن لأنه كان رجلًا فيه كثير من الصفات الطيبة والأخلاق الكريمة، يرحمه الله ويتجاوز عن سيئاته».

(١١)

ومن الإنصاف للتاريخ ولأنفسنا أن نشير إلى أن زعامة النحاس كانت من النوع القادر على توسيع دائرة مظلتها لتشمل كثيرًا من الزعماء الشبان، وليس أدل على هذا من وجود أسماء كثيرة عاشت ونشطت وأثمرت في ظل النحاس، وظل عطاء بعضها ممتدا حتى ما بعد وفاته بسنوات طويلة، وقد كان من هؤلاء عثمان محرم، وعبد الفتاح الطويل، ويوسف الجندي، وعلي زكي العرابي، وعبد السلام فهمي جمعة، ومحمد صبري أبو علم، ومحمود سليمان غنام، ومحمود بسيوني، ومحمد صلاح الدين، وإبراهيم فرج، وفـؤاد سراج الدين، فضلا عن شبان من طبقة الدكتور عزيز فهمي، والدكتور محمد مندور.

وهذا فضلا أيضًا عن الزعماء الذين تولوا زعامة الانشقاقات المتتالية من قبيل علي

الشمسي، ومحمد نجيب الغرابلي، وفخري عبد النور، ومحمد فتح الله بركات، ومحمد بهيّ الدين بركات، ثم أحمد ماهر، والنقراشي، وإبراهيم عبد الهادي، ومحمود غالب، ونجيب إسكندر، ثم مكرم عبيد، ثم أحمد نجيب الهلالي، وعبد الحميد عبد الحق، والدكتور أحمد حسين.

هذا فضلًا أيضًا عن رجال ذي وزن من طبقة طه حسين، وأحمد حسين، وحامد زكي، وزكي عبد المتعال.

(١٢)

ومن الصدف الطريفة في حياة النحاس القضائية علاقته بثلاثة من أسلافه رؤساء الوزارة في مصر، فهو قد عين قاضيا بناء على قرار واختيار عبد الخالق ثروت باشا، كما أنه حين وقعت قضية محمد محب باشا في دائرته وطلب المندوب السامي من رئيس الوزراء رشدي باشا أن يتحدث مع مصطفى النحاس في هذا الموضوع، فإن رشدي باشا رفض أن يقوم بهذا الدور لأنه أعلم بشخصية مصطفى النحاس، وظل رشدي باشا على إصراره في ألا يتحدث في هذا الموضوع بتاتا، كما رفض أن يطلب من رئيس المحكمة نقل القضية إلى قاض آخر بدلًا من مصطفى النحاس. وقد صرح رشدي بهذا للنحاس في أثناء نظر قضية الأمير سيف الدين، الذي كان مصطفى النحاس وكيلا عنه، وكان رشدي باشا رئيسا لمجلس البلاط الملكي بالنيابة عن الأمير محمد علي ولي العهد لغيابه. أما سعد زغلول فقد كان هو وزير العدل سنة ١٩٠٩ حين وقع الخلاف الشهير بين النحاس وصالح حقي باشا، وكان هذا الخلاف بداية معرفة الزعيمين.

وكانت رئاسة النحاس للوزارات واسعة الأفق ولم يكن من الذين يبخسون قدر غيره من السياسيين، وفي عهد وزارته الثانية (١٩٣٠) عُين سلفه عدلي يكن باشا رئيسًا لمجلس الشيوخ، وهو الذي أجرى الانتخابات التي جاءت بالوفد للحكم، كما انتخب زميله ويصا واصف رئيسًا لمجلس النواب.. وهكذا.. وهكذا..

(١٣)

ومن الواضح أن النحاس كان شأن البشر الطبيعيين يحس بالراحة النفسية حين

يتخلى عن الحكم، وكان يرضي نفسه بأنه أجبر على أن يترك المسئولية بيد غيره لا بيده، وربما كان النحاس في أربع مرات من المرات الخمس التي ترك فيها رئاسة الوزارة أسعد حالا حين ترك الحكم من الذين تولوه خلفا له، أما في المرة الأولى فقد كان النحاس لا يزال يحسن الظن بالناس ولم يكن بعد قد عرف حجم المكائد والألاعيب الصغيرة، ولم يكن يعرف على وجه التحديد الدقيق من أين تأتيه المؤامرات التي أنهت حياة وزارته الأولى وأنهت معها حياة الائتلاف بطريقة لا تمت للأخلاق بأية صلة.. وقد شعر النحاس ـ في ظني ـ يومئذ بمرارة شديدة، لكنه لحسن الحظ تخلى عن الشعور بالمرارة بعد هذا في كل مرة كان يخرج فيها.

وحتى نعرف قدر النحاس في نفوس معاصريه فيكفينا ـ على سبيل المثال ـ أن نعرف مَنْ هم الذين خلفوه في كل انقلاب دستوري تم لإخراجه من الحكم، وقبل أن نعرف هؤلاء ينبغي أن نتأمل مغزى القصة الشائعة والقريبة من الحقيقة التي تقول إن أحمد نجيب الهلالي اعتذر عن تولي الحكم خلفا للنحاس مباشرة في ١٩٥٢، وطلب أن يأتي علي ماهر أولا ليمهد الجو!

أإلى هذا الحد كانت مكانة النحاس حتى في نفوس مخالفيه؟

ونتأمل بعد هذا الذين خلفوا النحاس:

- جاء محمد محمود نفسه وهو أحد أقوى «اللانحاسيين» خلفا للنحاس في مرتين من المرات الخمس (الأولى والثالثة).
- وجاء إسماعيل صدقي وهو ثاني أقوى اللانحاسيين (أو هو الأول مكرر) في المرة الثانية.

ومع هذا فقد قبل هذان الرجلان الكبيران فيما بعد أن يعملا تحت رئاسة النحاس في هيئة المفاوضات التي تمكنت من الوصول إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦.

- وجاء أحمد ماهر في المرة الرابعة وهو يومئذ أقوى اللانحاسيين، وكان يُمهد له منذ ١٩٣٧ وطيلة هذه الفترة.
- وأخيرا في ١٩٥٢ جاء علي ماهر بكل حنكته وماضيه.

وهكذا كان من حق الهلالي أن يفكر ألف مرة قبل أن يخلف النحاس مباشرة حين عرض عليه هذا المنصب في يناير ١٩٥٢!!

(١٤)

وقد تحمل النحاس كما رأينا، على مدى صفحات هذا الكتاب، ما تنوء به الجبال من حقد الآخرين وغدر المقربين، وفي الوجدان المصري كثير من الصور التي احتفظت بها الجماهير للدلالة على هذا، وقد بقيت قضية سيف الدين بمثابة أبرز مثل للحقد المكثف الذي تقود إليه الكراهية ويقود إلى الضلال على الرغم من علم أعداء النحاس ببراءة موقفه وسلامة تصرفاته، ولكنها كانت في نظرهم محاولة جريئة تستحق الطبل والزمر وإطالة الخصومة حتى لو أنها في النهاية ـ وكما حدث بالفعل ـ باءت بما تستحق من فشل!!

وكي ندرك نموذجًا لما استخدم ضد النحاس باشا في هذه المعركة من أسلحة دعائية وألفاظ ومفتريات، يكفي أن نذكر أن اللدد وصل بأحمد شرف الدين رئيس نيابة الإسكندرية إلى أن يقول في مرافعته ضد النحاس باشا: «إنه وصل إلى ما وصل إليه في غفلة من الزمن».

(١٥)

ويتصل بموقف النحاس من كبار الساسة المعاصرين له ما يرويه هو نفسه عن موقف طريف حين خرج من بيته يودع عدوه اللدود إسماعيل صدقي باشا بعد انضمامه إلى الجبهة الوطنية التي أنيط بها عقد معاهدة ١٩٣٦:

«... عند انتهاء الاجتماع خرجت أودع الأعضاء إلى باب الدار وقد شاهدني بعض الزائرين وأنا أودع صدقي باشا حتى سيارته فابتسموا وتقدم إليّ واحد منهم وقال أليس من سخرية القدر أن تودع إلى باب الدار رجلًا دبر لقتلك أكثر من مرة وأساء إليك وإلى أغلبية الأمة أكبر إساءة، ومنع سعد من أن يدفن في القبر الذي أعد له وفضل عليه مومياوات قدماء المصريين. فابتسمت وقلت له يرحم الله سعدًا لقد قال: إن الوطن غفور رحيم ، وأنا أقول من أجل مصلحة البلاد تهون كل التضحيات وتنسي جميع الإساءات».

(١٦)

وفي مذكرات النحاس باشا فقرة طريفة يعجب فيها من أن يكون سري رئيسًا للوزراء في ١٩٤١، وأن يتولى حضور الحفل بذكرى توقيع معاهدة ١٩٣٦، وهو الذي لم يكن له أي شأن أو ذكر فيها:

«وافق اليوم ذكرى توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا التي وقعناها في مثل هذا اليوم في لندن في قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية، وقد أعلنت الحكومة أن هذا اليوم عطلة، جريًا على ما سار عليه العمل منذ توقيع المعاهدة إلى الآن، وقد أقامت الحكومة حفلة شاي في سراي الزعفران احتفالًا بهذه الذكري حضرها رئيس الوزراء والوزراء، ليت شعري ماذا كان شعور سري باشا وهو يستقبل المهنئين وماذا قال لهم بهذه المناسبة وهو لا يعلم عنها لا قليلًا ولا كثيرًا»،

(١٧)

ومن الطريف أن الأحزاب عندما جاءت لتأتلف في أكتوبر ١٩٤٤، شكلت وزارة ائتلافية كبيرة، وقد خصصت أربعة مقاعد في هذه الوزارة لأربعة وزراء من السعديين كان ثلاثة منهم قد عملوا بالفعل وزراء في وزارات الوفد وتحت رئاسة النحاس، بينما لم يكن الرابع قد وصل إلى هذا المجد بعد، وإن كانت شخصيته تسمح له، وقد سمحت له بالفعل بهذا في مرحلة تالية، وقل مثل هذا عن باقي الوزراء، فقد كانت هناك أربعة مقاعد للكتلة، وكان زعيم الكتلة نفسه سكرتيرا للوفد، وكانت هناك أربعة مقاعد للأحرار الدستوريين، وقد بدءوا نشاطهم في الوفد نفسه، وكان هناك مقعدان لاثنين من أعضاء الحزب الوطني، وكان النحاس أسبق منهما بكثير في مكانته في الحزب الوطني. وهنا ربما نتساءل سؤالا تقريريا: هل كانت الوزارات التي تلت الحرب العالمية الثانية إذًا مجرد وزارة «لا نحاسية» فحسب، ألهذا الحد وصل حضور هذا الرجل وهذا الزعيم في الحكم، وفي المعارضة على حد سواء.

(١٨)

ومن الطرائف التي تدل على أن النحاس باشا كان رجل سلام ووفاق، أنه لما حدث الخلاف المبكر بينه وبين الملك فاروق حول تعيين رئيس الديوان ورفض الملك تعيين

عبد الفتاح الطويل، أخذ النحاس يعرض أسماء أخرى، وهنا تكمن الطرافة، وهي أن هذه الأسماء بالذات أصبحت فيما بعد هي الأسماء المفضلة عند الملك فاروق في نهاية عهده، حتى إن أولهم شغل منصب رئيس الديوان، وثانيهم شغل منصب رئيس الوزارة!! وكان النحاس قد اقترح تعيين الدكتور حافظ عفيفي الذي كان يشغل منصب سفير مصر في لندن حينذاك، ولم يكن وفديا وإنما كان مستقلا، ثم محمد نجيب الهلالي الذي كان مستقلا وأصبح وفديا، ثم أمين يوسف الذي كان يشغل منصب وزير مصر المفوض في واشنطن، ولكن فاروق رفض هذه الأسماء كلها وأعلن بصريح العبارة أنه «سوف يعين مَنْ يشاء، في أي وقت يشاء، وهو ما حدث بالفعل بتعيين علي ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي، اعتبارا من يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧».

تواريخ مهمة في حياة النحاس باشا

- ١٥ يونيـو ١٨٧٩ ميلاده
- ١٨٩١ حصوله على الابتدائية
- ١٨٩٦ حصوله على الثانوية
- ١٩٠٠ تخرجه في مدرسة الحقوق
- ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ التصديق على قانون الوفد (النظام الداخلي)
- ٨ مـارس ١٩١٩ اعتقال سعد وثلاثة من رفاقه ونفيهم إلي مالطا
- ١١ إبـريـل ١٩١٩ سفره مع أعضاء الوفد المصري إلى بورسعيد ومنها إلى مالطا للقاء سعد زغلول والسفر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح
- ٢ يونيــو ١٩١٩ محمد سعيد باشا يقرر فصل النحاس من القضاء لسفره مع أعضاء الوفد دون إجازة، ويتقرر له معاش ١٥ جنيهًا شهريًا
- ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ اعتقاله مع سعد زغلول وآخرين ونفيهم إلى سيشل
- ١ يونيــو ١٩٢٣ الافراج عن مصطفى النحاس وزملائه المعتقلين في جزيرة سيشل، وقد عادوا إلى مصر فاستقبلهم الشعب بترحاب شديد
- ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ رئيسا للوفد المصري
- ٢٤ سبتمبر ١٩٢٧ أول اجتماع للوفد المصري برئاسته
- ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ رئيسا لمجلس النواب خلفًا لسعد زغلول

- ١٦ مـارس ١٩٢٨ وزارته الأولى
- ٢٥ يونيــو ١٩٢٨ إقالته من وزارته الأولى
- ١ ينايــر ١٩٣٠ تشكيل وزارته الثانية
- ١٧ يونيـو ١٩٣٠ استقالته من وزارته الثانية
- ٨ يوليــو ١٩٣٠ محاولة اغتياله في المنصورة
- ١٠ يونيو ١٩٣٤ زواجه
- ٩ و ١٠ يناير ١٩٣٥ عقد أول مؤتمر عام للوفد المصري
- ٩ مايـو ١٩٣٦ وزارته الثالثة (في عهد مجلس الوصاية)
- ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ توقيع معاهدة ١٩٣٦
- ٣١ يوليــو ١٩٣٧ وزارته الرابعة (بعد تولي فاروق)
- ٢٨ نـوفمبر ١٩٣٧ محاولة اغتياله برصاص عز الدين عبد القادر
- ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ إقالة وزارته الرابعة
- ٤ فبرايـر ١٩٤٢ تشكيله وزارته الخامسة
- ٢٦ مايـو ١٩٤٢ استقالة وزارته الخامسة وتشكيل وزارته السادسة
- ١٠ يوليـو ١٩٤٣ إصدار قانون استقلال القضاء
- ١٤ نوفمبر ١٩٤٣ احتفال الوفد بعيده الفضي برياسة النحاس
- نوفمبر ١٩٤٣ أعلن انضمام مصر إلى مبادئ ميثاق الأطلنطي.
- ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ اجتماع اللجنة التحضيرية للجامعة العربية برياسته وحضرهامندوبون عن سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن
- ٧ أكتوبـر ١٩٤٤ توقيع بروتوكول جامعة الدول العربية بالإسكندرية
- ٨ أكتوبـر ١٩٤٤ إقالته من وزارته السادسة
- ١٢ ينايـر ١٩٥٠ تشكيله وزارته السابعة والأخيرة
- ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ إغلاق مضيقي تيران في وجه الملاحة والتجارة الإسرائيلية

- ١٥ أكتوبـر ١٩٥١ موافقة البرلمان على إلغاء معاهدة ١٩٣٦
- ٢٧ ينايـر ١٩٥٢ إقالة وزارته الأخيرة
- ١٦ ينايـر ١٩٥٦ الثورة تقرر إلغاء الأحزاب
- ٢٤ أغسطس ١٩٦٥ وفاته

المصادر والمراجع

- إبراهيم دسوقي أباظة: الخطايا العشر من عبد الناصر إلى السادات، ط ٢، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٥.
- إبراهيم شكيب (د.): حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، ط ١، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦.
- إبراهيم عبد الله المسلمي (د.): أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة، سلسلة تاريخ المصريين ٥٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- إبراهيم عبد الهادي: ذكريات منشورة على ٢٨ حلقة في مجلة روز اليوسف، من ٢ مايو ١٩٨٢، حتى ٨ نوفمبر ١٩٨٢.
- إبراهيم عبده (د.): الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير، ط ٢، سجل العرب، ١٩٧٩.
- إبراهيم عبده (د.): الناس معادن، مكتبة الآداب بالجماميز وسجل العرب، ١٩٦٠.
- إبراهيم عبده (د.): تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ ـ ١٨٩١، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٢.
- إبراهيم فرج (باشا): ذكرياتي السياسية، حوار مع حسنين كروم، الناشر: مكتبة الحياة، القاهرة، ١٩٨٤.
- إبراهيم محمد محمد إبراهيم: مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨)، سلسلة تاريخ المصريين ١٢٧.
- أبو القاسم كرو: تراجم قصيرة، دار المغرب العربي، ٢٠٠٣.
- أحمد أبو الفتح: عبد الناصر، المكتب المصري الحديث، ١٩٩١.

- أحمد أمين العطار: مصر بين الملك والصعاليك.. في الإسلام والوطنية (١٩٣٦ ـ ١٩٩٢)، دار التوفيق، ١٩٩٣.
- أحمد بهاء الدين: أيام لها تاريخ، روز اليوسف، ١٩٥٤.
- أحمد بهاء الدين: فاروق ملكا (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، تقديم إحسان عبد القدوس.
- أحمد بهاء الدين: محاوراتي مع السادات، دار الهلال، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.
- أحمد حسن الباقوري: بقايا ذكريات، الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨.
- أحمد حسن الزيات: من وحي الرسالة، الجزء الأول، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة الخامسة، ١٩٦٤.
- أحمد حسن صبحي (د.): سعادة السفير، الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان)، ٢٠٠٠.
- أحمد حسين: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، دار الموقف العربي، د.ت.
- أحمد حسين: قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة، ١٩٥٧.
- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، الهيئة العامة للكتاب، طبعة خاصة لمكتبة الأسرة في مجلدين.
- أحمد خليفة (مترجم): تاريخ الهاجاناه (حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨)، تأليف يهود سلوتسكي، ط ١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٤٨.
- أحمد خليفة (مترجم): حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.
- أحمد دياب: العلاقات المصرية السودانية (١٩١٩ ـ ١٩٢٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
- أحمد رائف: سراديب الشيطان، صفحات من تاريخ الإخوان المسلمين، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩.
- أحمد رمضان زيان: مذكرات نشرت في مجلة المصور على حلقات ١٩٧٢.
- أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢ ـ ١٩٥٣)، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
- أحمد زكريا الشلق: حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
- أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، تسعة أجزاء.

- أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ثلاثة أجزاء، طبعات متعددة.
- أحمد شلبي: مصر في حربين ١٩٦٧ ١٩٧٣، دار النهضة المصرية، طبعات متعددة.
- أحمد طعيمة: شاهد حق: صراع السلطة نجيب، عبد الناصر، عامر، السادات، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٩.
- أحمد عباس صالح: عمر في العاصفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى (مترجم): ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، تأليف هيرزوير ـ لوكاز، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى (مترجم): بريطانيا وفلسطين (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨)، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٦.
- أحمد عبد السلام الكرداني (د.): حقبة من الزمان، كتاب الهلال، عدد نوفمبر ١٩٨٠.
- أحمد عبد الله (ومجدي حماد وجهاد عودة وروبرت سبرنج بورج): الجيش والديمقراطية في مصر، سينا للنشر، ١٩٩٠.
- أحمد عبد الله (محرر): تاريخ مصر بين المنهج العلمي والصراع الحزبي، أعمال ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، دار شهدي، ١٩٩٨.
- أحمد عز الدين: مذكرات مصطفى النحاس كما سجلها محمد كامل البنا، تحقيق وتقديم جزءان، دار العصور الجديدة، ٢٠٠٠.
- أحمد عصمت عبد المجيد (د.): زمن الانكسار والانتصار، مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية، نصف قرن من التحولات الكبرى، دار الشروق، ودار النهار، الطبعة الأولى، نوفمبر ١٩٨٨.
- أحمد عطية الله: قاموس الثورة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤.
- أحمد فوزى (مترجم): الملف السري للملك فاروق، تأليف ماكليف ـ هيوج، دار الهلال، ١٩٧٧.
- أحمد قاسم جودة: المكرميات، ١٩٤٥.
- أحمد قاسم جودة: ساعات مع الأحرار، مطابع البلاغ، ١٩٦٣.
- أحمد لطفى السيد: قصة حياتي، كتاب الهلال، مايو ١٩٨٢.
- أحمد لطفي واكد، مذكرات، جريدة الأهالي، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨.
- أحمد ماهر (السفير): ٤ فبراير: ٣ ملاحظات، مقال، الأهرام، ٢٠ فبراير ١٩٩٩.

- أحمد مرتضى المراغي (باشا): مجلة أكتوبر، ٢٣ حلقة (بدءا من ٢٦ يناير ١٩٨٦ وحتى ٢٢ يونيو ١٩٨٦).
- أحمد مصطفى: شاهد على أسرار وزراء مصر، دار الشعب، ١٩٩٥.
- أحمد هيكل (د.): سنوات وذكريات، سيرة ذاتية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
- أرنست سليمان شلبي (د.): أقاصيص وأقاصيص، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢.
- إسماعيل إبراهيم: صحفيات ثائرات، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.
- اعتدال ممتاز: مذكرات رقيبة سينما ٣٠ عاما، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا: تاريخ الحركة العلمية في مصر الحديثة، ١٩٩٠.
- الأزهر الشريف في عيده الألفي (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م)، بإشراف محمد السعدي فرهود، وعز الدين إسماعيل، وسعد درويش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
- السيد أبو النجا (د.): ذكريات عارية، الجزء الأول، طبعة الشروق.
- السيد أبو النجا (د.): ذكريات عارية، الجزء الثاني، مؤسسة أخبار اليوم، ط ١، ١٩٨٢.
- السيد أبو النجا (د.): السيد أبو النجا مع هؤلاء، أخبار اليوم، كتاب اليوم، ١٩٨٥.
- السيد يوسف: الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر، سلسلة تاريخ المصريين ١٣٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الغريب الحسيني: سنوات في البلاط الملكي: مذكرات الغريب الحسيني، الحارس الخاص للملك فاروق، أخبار اليوم، قطاع الثقافة.
- المخابرات العامة (مترجم): درع داود، تأليف إيجال آلون، ج ١، القاهرة، ١٩٧٣.
- المخابرات العامة (مترجم): العسكرية والسياسة في إسرائيل، تأليف عاموس بيرلموتر، القاهرة، ١٩٧٠.
- المخابرات العامة (مترجم): إسرائيل والعالم العربي، تأليف أهرون كوهين، القاهرة، ١٩٧١.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ ـ ١٩٨٠)، دار المعارف، ١٩٨٥.
- المطبعة الأميرية بالقاهرة: تقرير لجنة التحقيق الوزارية في الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية الأخيرة، ١٩٤٥.

- المطبعة الأميرية بالقاهرة: القضية المصرية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٤)، المطبعة الأميرية، ١٩٥٥.
- الهيئة العامة للاستعلامات: إسرائيل تاريخ شخصي، ٣ أجزاء، تأليف ديفيد بن جوريون، إعداد مركز البحوث والمعلومات بالهيئة، القاهرة، ١٩٧٣.
- إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، طبعة مدبولي.
- إلياس زخورا: مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، ثلاثة أجزاء، في مجلدين، مصر، ١٩١٦.
- إلياس زخورا: مفاخر الأجيال في مسيرة أعاظم الرجال، نسخة مصورة.
- إلياس طرازى: تاريخ الصحافة العربية، طبعة دار صادر مصورة من طبعة، ١٩٠٥.
- إملي نصر الله: نساء رائدات من الشرق والغرب، الجزء الأول.
- آمال كامل بيومي السبكي (د.): الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أماني فريد: أيام وذكريات، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.
- أمين حسان كامل: محكمة الثورة، كتاب النيل، ج ١، ط ٢، القاهرة، ديسمبر، ١٩٥٣.
- أمين سامي: تقويم النيل، ثلاثة أجزاء، مصر، ١٣٥٣ هـ.
- إنجى أفلاطون: مذكرات إنجى أفلاطون، تحرير وتقديم: سعيد خيال، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- أنور أحمد: خطباء صنعوا التاريخ، دار المعارف، سلسلة اقرأ، ١٩٧٦.
- أنور الجندى: تراجم الأعلام المعاصرين، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠.
- أنور السادات: البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث.
- أنور السادات: صفحات مجهولة، دار التحرير للطباعة والنشر، عدد ٨٤، نوفمبر ١٩٥٤.
- أنور السادات: قصة الثورة كاملة، دار الهلال، د. ت.
- أنور السادات: وصيتي، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٢.
- أنور السادات: يا ولدي هذا عمك جمال، طبعات متعددة.
- أنور السادات: أسرار الثورة المصرية، كتاب الهلال، عدد ٧٦، يوليو ١٩٥٧.
- أنور حجازي (مستشار): عمالقة ورواد، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦.
- أنيس منصور: عبد الناصر المفترى عليه والمفتري علينا، المكتب المصري الحديث، طبعات متعددة.

- أنيس منصور: في صالون العقاد كانت لنا أيام، ط ١، دار الشروق، ١٩٨٣.
- أنيس منصور: موسوعة المرأة المصرية عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.
- بدر الدين أبو غازى: المثال مختار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ثروت أباظة: ذكريات لا مذكرات.. سيرة شبه ذاتية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- ثروت عكاشة (د.): مذكراتي في السياسة والثقافة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧، طبع بعد ذلك في دار الهلال، وفي دار الشروق.
- جامعة الإسكندرية: دليل جامعة الإسكندرية (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤)، مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٥٤.
- جامعة القاهرة: كتاب العيد الماسي (١٦ ربيع أول ١٤٠٤/ ٢١ دسمبر ١٩٨٣)، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣.
- جامعة القاهرة: العيد المئوي لكلية الحقوق.. مقالات وخواطر، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٠.
- جامعة القاهرة: العيد المئوي لكلية الحقوق.. تاريخ الكلية وحاضرها، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٠.
- جامعة القاهرة، كلية الآداب: الكتاب الذهبي لقسم الكتب والمعلومات بكلية آداب القاهرة، ٢٠٠٠.
- جامعة عين شمس: كتاب الاحتفال باليوبيل الفضى، ١٩٧٧.
- جبر علي جبر (لواء طيار د.): القوة الجوية بين السياسة المصرية والإسرائيلية، ج ١ (١٩٢٢ـ ١٩٥٢)، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣.
- جلال الدين الحمامصي: حوار وراء الأسوار، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، يناير ١٩٧٦.
- جلال الدين الحمامصي: من معاركنا السياسة، معركة نزاهة الحكم (فبراير ١٩٤٢ ـ يوليو ١٩٥٢)، القاهرة، ١٩٥٧.
- جمال الدين العطيفي (د.): آراء في الشرعية وفي الحرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
- جمال الدين العطيفي (د.): من منصة الاتهام، دار المعارف، ١٩٦٨.
- جمال الشرقاوي: حريق القاهرة، قرار اتهام جديد، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.
- جمال بدوي: أنا المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

- جمال بدوي: قطايف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
- جمال بدوي: محمد علي وأولاده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- جمال بدوي: مصر من نافذة التاريخ (كان وأخواتها)، دار الشروق، ١٩٩٤.
- جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، دار الشروق، ١٩٩٤.
- جمال بركات (السفير): طرائف دبلوماسية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧.
- جمال حماد: ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر، الهلال، عدد ٣٨٨، أبريل ١٩٨٣.
- جمال حماد: الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر، ط ١، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦.
- جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، دار المعارف، د. ت.
- جمال سليم: البوليس السياسي يحكم مصر (١٩١٠ ـ ١٩٥٢)، القاهرة للثقافة العربية، ١٩٧٥.
- جمال سليم: قراءات جديدة لحادث ٤ فبراير، دار الشعب، ١٩٧٥.
- جمال ماضي أبو العزايم (د.): مواقف مع الطب النفسي في مصر ١٩٤٣ ـ ١٩٩٦، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٦.
- جمال منصور: في الثورة والدبلوماسية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩.
- جميل عارف: أنا وبارونات الصحافة، الدار العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٣.
- جميل عارف: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.
- چيهان السادات: سيدة من مصر، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٧.
- حازم فودة: نجوم شارع الصحافة، مؤسسة دار أخبار اليوم، بدون تاريخ.
- حافظ محمود: المعارك في الصحافة والسياسة والفكر (١٩١٩ ـ ١٩٥٢)، كتاب الجمهورية، أبريل ١٩٦٩.
- حافظ محمود: رواد الصحافة، طبعات متعددة.
- حامد عمار (د.): خطى اجتزناها بين الفقر والمصادفة إلى حرم الجامعة، سيرة ذاتية، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦.
- حسن أبو باشا (اللواء): في الأمن والسياسة، دار الهلال، ١٩٩٠.
- حسن حنفى (د.): الدين والثورة في مصر (١٩٥٢ ـ ١٩٨١)، مدبولي، ١٩٨٨.

- حسن طلعت (اللواء): في خدمة الأمن السياسي (مايو ١٩٣٩ ـ مايو ١٩٧١)، دار الوطن العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.
- حسن عبد الغفار (المستشار): ذكريات مستشار، دار الفكر العربي، بدون تاريخ.
- حسن صبري الخولي (دكتور): سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣.
- حسن عزت: أسرار معركة الحرية، ١٩٥٣.
- حسن محمد درويش: الوزارات المصرية، الجزء الأول، مصر، ١٩٢٤.
- حسن نافعة (دكتور): مصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- حسن يوسف: القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢: مذكرات حسن يوسف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.
- حسين حسنى (د.): السكرتير الخاص للملك فاروق: سنوات مع الملك فاروق: شهادة للحقيقة والتاريخ، الطبعة الأولى، دار الشروق، ٢٠٠١.
- حسين عبد الرازق: مصر في ١٨ و١٩ يناير (دراسة سياسية وثائقية)، ط ٣، دار الكلمة، ١٩٨٣، دار شهدي، ١٩٨٥.
- حسين فوزي (د.): سندباد مصري، دار المعارف.
- حسين فوزي (د.): سندباد في رحلة الحياة، سلسلة أقرأ، دار المعارف.
- حسين فهمي (د.): الجنيه المصري بعد الثورة، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم، ١٩٧٢.
- حسين مؤنس (د.): عصر الفتوات، عصر البطولة للمصريين أمام الاحتلال والوزراء والباشوات، دار الرشاد، ١٩٩٣.
- حسين محمد أحمد حمودة: أسرار.. حركة الضباط والإخوان المسلمون، صفحات من تاريخ مصر الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٦ أكتوبر ١٩٨١، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، القاهرة، ١٩٨٥، ط ٣، ١٩٨٩.
- حسنين كروم: عروبة مصر قبل عبد الناصر (٤ فبراير ١٩٤٢ ـ ٢٣ يوليو ١٩٥٢)، جـ١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.
- حسنين كروم: عبد الناصر المفترى عليه، الصامتون يكذبون: «الرد على كتاب الصامتون يتكلمون»، مدبولي، ١٩٧٥.

- حلمي السعيد: شهادتي للأجيال، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩.
- حلمي سلام: أنا وثوار يوليو، ط ٢، دار ثابت، ١٩٨٦.
- حلمي سلام: أيامه الأخيرة، قصة ملك باع نفسه للشيطان، كتاب الهلال ٣٦٢ ص، دار الهلال، ١٩٧٢.
- حلمي سلام: فصل في كتاب ثورة يوليو والصحافة، تأليف رشاد كامل، (الفصل التاسع)، الجداوي للنشر، الطبعة الأولى ١٩٧٩.
- حنا فهمي ويصا: أسيوط حدوتة عائلة مصرية، ١٩٩٦.
- خالد محيي الدين: والآن أتكلم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.
- خير الدين الزركلي: الأعلام.. قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط ٩، دار العلم للملايين، نوفمبر ١٩٩٠.
- خيري حماد (مترجم): مذكرات أنتوني إيدن، بيروت، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، ١٩٦٠.
- خيري حماد (مترجم): مذكرات تشرشل، جزئين، تأليف ونستون تشرشل، ط ٢، بغداد، مكتبة المتنبي، ١٩٦٥، دار الجليل.
- درية شفيق: سيدة مختلفة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣.
- دمرداش أحمد (د.): يوميات طبيب في الأرياف، سلسلة كتابك، الكتاب ٣٨، دار المعارف، القاهرة،، ١٩٧٧.
- راشد البراوي (د.): حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، النهضة المصرية، ١٩٥٢.
- رءوف عباس حامد (محرر): أربعون عاما على ثورة يوليو، دراسة تاريخية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢.
- رءوف عباس حامد (محرر): تاريخ جامعة القاهرة، سلسلة تاريخ المصريين (٧٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- رءوف عباس: خطى مشيناها، دار الهلال، ٢٠٠٤.
- رءوف عباس، وعلاء الحديدي، وسامي أبو النور، ويواقيم رزق (محررون): العلاقات المصرية البريطانية (١٩٥١ ـ ١٩٥٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٥٢.
- رجاء النقاش: نجيب محفوظ، صفحات من مذكراته وأضواء جديدة على أدبه وحياته، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨.
- رشاد كامل: ناهد رشاد.. المرأة التي هزت عرش مصر، مركز الراية، ١٩٩٤.

- رشدي سعيد (د.): رحلة عمر، ثروات مصر بين عبد الناصر والسادات، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٠.
- رشوان محمود جاب الله (د.): على ماهر، ١٩٨٧، سلسلة تاريخ المصريين (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١ , ١٩٨٧.
- رفعت السعيد (د.): حسن البنا: متى.. كيف.. ولماذا؟ (قادة العمل السياسي في مصر ٣)، مدبولي، ١٩٧٧.
- رفعت السعيد (د.): عمائم ليبرالية في ساحة العقل والحرب، قطاع الثقافة، دار أخبار اليوم، ٢٠٠٢.
- رفعت السعيد (د.): مجرد ذكريات، الجزء الأول، دار المدى للثقافة والنشر، ط ١، ١٩٩٩.
- رفعت السعيد (د.): الزعامات السياسية المصرية، قطاع الثقافة في أخبار اليوم، ٢٠٠٣.
- رياض سامي: شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، إعداد محمد ثروت، المكتب المصري الحديث.
- زكريا سليمان بيومي: قضايا الفلاح في البرلمان المصري، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧.
- زكي سويدان (د.): مشوار حياتي، أهم حوادث القرن، دار الوزان للطباعة والنشر - المعادي، ١٩٩١.
- زكي طليمات: ذكريات ووجوه، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- زكي فهمى: صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير مصر، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.
- زكي محمد مجاهد: الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة هجرية، طبعة دار الغرب الإسلامي.
- زهير الشايب (مترجم): تطور مصر (١٩٢٤ ـ ١٩٥٠)، تأليف كولومب ـ مارسيل، ط ١، القاهرة، ١٩٧٢.
- زينب الغزالي: أيام من حياتي، دار الشروق، الطبعة الرابعة عشرة، ١٩٩٥.
- سامي أبو النور (د.): دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
- سامي الرزاز (مترجم): واشنطن تخرج من الظل.. السياسة الأمريكية تجاه مصر (١٩٤٦ ـ ١٩٥٦)، تأليف: جيفري أرونسن، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
- سامي جوهر: الصامتون يتكلمون، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥.

- سامية سعيد: من يملك مصر؟، دار المستقبل العربي.
- سعد الفطاطري: سعادة السفير، مذكراتي، ٤٠ عاما في السلك الدبلوماسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- سعد زغلول (باشا): مذكرات سعد زغلول، الأجزاء الأول والثالث والرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ١٩٩٠، ١٩٩١.
- سعد زهران: في أصول السياسة المصرية، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- سعيد إسماعيل علي (د.): تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، سلسلة تاريخ المصريين (٢٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.
- سعيد إسماعيل علي (د.): دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال البريطاني)، سلسلة تاريخ المصريين (٧٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- سعيد جودة السحار: مواقف في حياتي، مكتبة نصر، الطبعة الثانية، منقحة مهذبة، مزيدة، بدون تاريخ.
- سمحة الخولي (د.): من حياتي مع الموسيقى، دار الشروق، ٢٠٠١.
- سليمان حزين (د.): مستقبل الثقافة في مصر، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
- سمير فراج: ناريمان آخر ملكات مصر، سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٢.
- سناء البيسي: سيرة الحبايب.. ٥٥ شخصية من قلب مصر، دار الشروق، ٢٠٠٩.
- سهير إسكندر (د.): الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٧٩)، سلسلة تاريخ المصريين (٥٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- سوزان طه حسين: معك، دار المعارف، ١٩٨٢.
- سيد جاد: الحرس الحديدي.. كيف كان الملك فاروق يتخلص من خصومه؟ الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣.
- سيد عويس (د.): التاريخ الذي أحمله على ظهري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
- سيد محمد باشا (د.): حياتى بقلم فدائى في ثورة ١٩١٩، دار البستانى، ٢٠٠٣.
- سيد مرعي (المهندس): أوراق سياسية، ٣ أجزاء، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨.
- شاكر إبراهيم سعيد (مترجم): ناصر، تأليف: أنتوني ناتنج، ط ١، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥.

- شامل أباظة (د.): التاريخ ليس صلصالا في يد المؤرخين، الأهرام، ٦ مارس ١٩٩٩.
- شكرى عياد (د.): العيش على الحافة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢.
- شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية (١٩٢٨ ـ ١٩٥٦)، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٧.
- شوقي ضيف (د.): معي، الجزء الأول، سلسلة اقرأ، عدد ١٥ فبراير ١٩٨٥، دار المعارف، القاهرة.
- صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، د. ت.
- صبري أبو المجد: مع السادات على طريق النضال، دار الشعب، ١٩٧٦.
- صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦، الجزء الأول: عهد الملكية.
- صلاح الدين البستاني: معركة القناة كما شاهدتها (١٩٥١ ـ ١٩٥٢)، مكتبة العرب، ١٩٥٦.
- صلاح العقاد (د.): قضية فلسطين ـ المرحلة الحرجة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٦)، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٨٦.
- صلاح شادي: صفحات من التاريخ، ط ٣، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٧.
- صلاح عيسى: محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، جـ١، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣.
- صلاح عيسى: مثقفون وعسكر، مكتبة مدبولي.
- صلاح عيسى: أوراق من دفتر الوطن، طبعات متعددة.
- صلاح نصر: ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير، الجزء الأول: الأصول، مؤسسة الاتحاد للطباعة والنشر، أبوظبى، ١٩٨٦.
- صليب إبراهيم: من ذكريات معتقل سياسي، على نفقة المؤلف، ٢٠٠٧.
- صليب سامي: مذكرات صليب سامي (١٩١٨ ـ ١٩٥٢)، نقد وتحليل د. سامي أبو النور، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، نشرت هذه المذكرات في طبعة سابقة قبل ذلك،مطبعة أمين عبدالرحمن، ط ١، مصر.
- ضياء الدين بيبرس: فتحي رضوان يروى لضياء الدين بيبرس أسرار حكومة يوليو، مكتبة مدبولي، ١٩٧٦.
- ضياء الدين داوود: سنوات مع عبد الناصر، دار الموقف العربي، ١٩٨٤، طبع بعد ذلك ضمن كتاب: مذكرات ضياء الدين داود «سنوات عبد الناصر وأيام السادات»، دار الخيال، ١٩٩٧.

- طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢)، ط٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣.
- طارق البشري: شخصيات تاريخية، كتاب الهلال، ديسمبر ١٩٩٦.
- طارق البشرى: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٧، ط ٢، كتاب الهلال (رقم ٤٩٢) دار الهلال، ١٩٩١.
- طارق البشري: سعد زغلول يفاوض الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
- عادل مالك: من رودس إلى جنيف.. الصراع العربي الإسرائيلي، دار النهار، بيروت، ١٩٧٤.
- عاصم الدسوقي (د.): مصر المعاصرة في دراسات المؤرخين المصريين: دراسة في الكم والكيف، دار الحرية، د. ت.
- عاطف أحمد فؤاد: الزعامة السياسية في مصر، عرض تاريخي وتحليل سسيولوجي، دار المعارف، ١٩٨٠.
- عاطف عبدالهادي علام (مترجم): مصر ونضالها من أجل الاستقلال (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢)، تأليف سيرانيان، دار الثقافة الجديدة، القاهرة د.ت.
- عايدة الشريف: شاهدة ربع قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- عايدة سليمة (د.): مصر والقضية الفلسطينية، ط ١، القاهرة، دار الدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
- عباس حلمي الثانى (الخديو): عهدي، دار الشروق، ١٩٩٣.
- عباس محمود العقاد: رجال عرفتهم، القاهرة، ١٩٦٣.
- عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، طبعة دار الشروق، بيروت، ١٩٧٢.
- عبد التواب عبد الحي: عصير حياتي.. حياة ٣١ شخصية عربية هامة سبقتك إلى تحقيق طموحها، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦.
- عبد التواب عبد الحي: عصير حياتهم.
- عبدالجليل العمري: ذكريات اقتصادية، وإصلاح المسار الاقتصادي، دار الشروق، ١٩٨٦.
- عبد الحليم منتصر (د.): ذكريات عطرة وخواطر عابرة.. هؤلاء علموني، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- عبد الحميد أبو بكر: قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، دار المعارف، ١٩٨٧، كتاب أكتوبر.

- عبد الحميد البطريق (د.): عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر، ١٩٩٩.
- عبد الحميد يونس (المستشار): حكايات قضائية، أخبار اليوم، ١٩٩٤.
- عبد الخالق لاشين: مصريات في الفكر والسياسة، سينا للنشر، ١٩٩٣.
- عبد الرحمن الرافعي: ١٤ عاما في البرلمان، مطبعة السعادة، ٢١٩٥٥، ٥٥ ص.
- عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ط ٤، النهضة المصرية، ١٩٥٥.
- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي (١٩١٤ ـ ١٩٢١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ٣٢ يوليو ١٩٥٢: تاريخنا القومي في سبع سنوات، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، النهضة المصرية، ١٩٥٩.
- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ٣ أجزاء، طبعات متعددة.
- عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة يوليو، طبعات متعددة.
- عبد الرحمن الرافعي: كفاح الشعب والجلاء، دار الجمهورية، د. ت.
- عبد الرحمن الرافعي (بك): مذكراتي ١٨٨٩ ـ ١٩٥١، الطبعة الثانية، كتاب اليوم، العدد ٢٩٨، سبتمبر ١٩٨٩ (فيه إشارة إلى أن هذه الطبعة مطابقة تماما للطبعة الأولى التي صدرت عن دار الهلال، ١٩٥٢).
- عبد الرحمن بدوي (د.): سيرة حياتي، الموسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
- عبد الرحيم حسين (د.): النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ط ١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.
- عبدالرءوف أحمد عمرو (مترجم): تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧)، ١٩٩١، سلسلة تاريخ المصريين (٦٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.
- عبدالرءوف أحمد عمرو (مترجم): عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠)، تأليف مالكوم كير، سلسلة تاريخ المصريين (٩٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبدالرءوف أحمد عمرو (مترجم): مذكرات اللورد كلرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦)، إعداد تريفور إيفانز، ١٩٩٤، سلسلة تاريخ المصريين (٧١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبدالرءوف أحمد عمرو (مترجم): الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢، سلسلة تاريخ المصريين (١٣١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- عبدالسلام عبدالحليم عامر: ثورة يوليو والطبقة العاملة، ١٩٨٧، سلسلة تاريخ المصريين (٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

- عبد السلام رضوان (مترجم): الإخوان المسلمون، تأليف: رتسارد ميتشل،مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٧.

- عبد السلام رضوان (مترجم): السياسة الحزبية في مصر (تأليف ماريوس كامل ديب)، دار البيادر، ١٩٨٧.

- عبد العزيز كامل (د.): في نهر الحياة، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

- عبد العزيز علي: الثائر الصامت، دار المعارف، ١٩٧٨.

- عبد العظيم أنيس (د.): ذكريات من حياتي، كتاب الهلال، العدد ٨١٦، يونيو ٢٠٠٢، دار الهلال، ٢٠٠٢.

- عبد العظيم رمضان (د.): الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

- عبد العظيم رمضان (د.): تطور الحركة الوطنية (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨)، ٢ جـ، بيروت، دار الوطن العربي، ١٩٧٣.

- عبد العظيم رمضان (د.): تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د.ت.

- عبد العظيم رمضان (د.): دراسات في تاريخ مصر المعاصر، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١.

- عبد العظيم رمضان (د.): عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، روز اليوسف، ١٩٧٦.

- عبد العظيم رمضان (د.): مذكرات سعد زغلول، تحقيق مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأجزاء من الجزء الأول ١٩٨١ وحتى الجزء التاسع ١٩٩٨.

- عبد العظيم رمضان (د.): مصطفى النحاس الزعيم الذي نسيه المعلقون، الكاتب ١٦٢، سبتمبر ١٩٧٤.

- عبد الفتاح حسن (باشا): ذكريات سياسية للوزير السابق عبد الفتاح حسن المحامي، دار الشعب، ١٩٧٤.

- عبد الفتاح عنايت: قصة كفاح، مكتبة الإنجاو المصرية، د. ت.

- عبد الفتاح عنايت (مترجم): مصر وكيف غدر بها؟ تأليف فارمان ألبرت، مراجعة على جمال الدين عزت، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٤.
- .عبد الله عبد البارى: خواطر في بلاط صاحبة الجلالة، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٤.
- عبد الكريم درويش (د.): حصاد السنين، مطابع الشرطة، القاهرة، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٣.
- عبد المغني سعيد: أسرار السياسة المصرية في ربع قرن، كتاب الحرية، أكتوبر ١٩٨٥.
- عبد المنعم عبد الرءوف: أرغمت «فاروق» على التنازل عن العرش، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨.
- عبدالمنعم محمد خليل: حروب مصر المعاصرة في أوراق قائد ميداني، دار المستقبل العربي، ١٩٩٠.
- عبدالوهاب العشماوي: شرخ في جدار الجامعة العربية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩.
- عبد الوهاب بكر محمد (د.): الجيش المصري وحرب فلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٢)، ط ١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢.
- عبد الوهاب بكر محمد (د.): الوجود البريطاني في الجيش المصري (١٩٣٦ ـ ١٩٤٧)، ط ١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢.
- عثمان أحمد عثمان (المهندس): صفحات من تجربتي، الطبعة الثالثة، المكتب المصري الحديث، ١٩٨١.
- عريان يوسف سعد: مذكرات عريان يوسف سعد، دار الشروق ٢٠٠٧، القاهرة، ١٩٨٢.
- علاء الحديدي (د.): مصطفى النحاس.. دراسة في الزعامة السياسية المصرية، (كتاب الهلال)، ١٩٩٢.
- علي الحديدي (د.): رحلة مع الأيام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- علي سلامة: ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس، مطابع سجل العرب، ١٩٨٣.
- علي شلبي (د.): مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية (١٩٣٣ ـ ١٩٤١)، ط١، دار الكتاب الجامعى،القاهرة، ١٩٨٢.
- علي عبد العظيم: مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، القاهرة، ١٩٧٨.
- عصام محمد سليمان: أزمة الحكم في مصر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، مطبعة الفكرة، د. ت.

- على صديق: الإخوان المسلمون بين إرهاب فاروق وعبد الناصر، دار الاعتصام، ١٩٨٧.
- غالي شكري (د.): المثقفون والسلطة في مصر (عبد الناصر، السادات، خالد محيى الدين، علي صبري،فتحي رضوان، توفيق الحكيم، زكي نجيب محمود، لويس عوض) أخبار اليوم، ١٩٩٠.
- عوض توفيق وحسن صبري: وزراء التعليم في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية.
- فادية سراج الدين: التحرر الوطني، القضية المصرية في المرحلة الأخيرة، (١٩٥٠ ـ ١٩٥٤)، عين للدراسات والبحوث، ١٩٩٥.
- فادية سراج الدين: القضية المصرية في المرحلة الأخيرة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٤)،، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.
- فاروق أباظة: فكرى أباظة فارس المعارضة، سلسلة كتاب الهلال، دار الهلال، أكتوبر ١٩٨٠.
- فاروق هاشم: فريدة ملكة مصر تروي أسرار الحب والحكم، دار الشروق، ١٩٩٣.
- فاطمة اليوسف: مذكرات روز اليوسف، روزاليوسف، ١٩٥٤.
- فؤاد دوارة: عشرة أدباء يتحدثون، كتاب الهلال، يوليو ١٩٦٠.
- فؤاد سراج الدين: مصر والوفد، ١٩٨٣.
- فؤاد كرم (ومركز وثائق تاريخ مصر المعاصر): النظارات والوزارات المصرية، جـ ١، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩، ط ٢، ١٩٩٤.
- فتحي رضوان: ٧٢ شهرا مع عبد الناصر، ط ٢، دار الحرية، ١٩٨٦ (كتاب الحرية ٢).
- فتحي رضوان: مشهورون منسيون، كتاب اليوم، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة.
- فتحي عبد الفتاح (د.): ثنائية السجن والغربة، دار الشروق، ١٩٩٨.
- فتحي غانم: معركة بين الدولة والمثقفين، كتاب اليوم، عدد سبتمبر ١٩٩٥، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٥.
- فرج حافظ الدري: مجلس الشورى المصري، ط ٣، أكتوبر ١٩٩٨.
- فرج سليمان فؤاد: الكنز الثمين لعظماء المصريين، مطبعة الاعتماد، ١٩١٧.
- فرج فودة: الوفد والمستقبل، مطابع سجل العرب، ١٩٨٣.
- فريد أبو عز الدين (مترجم): ناصر العرب تأليف نجلاء أبو عز الدين، دار المستقبل العربي، ١٩٨٨.

- فريد خوري: المشكلة العربية ـ الإسرائيلية، إعداد مركز البحوث، بالهيئة العامة للاستعلامات، ب. ت.
- فكري أباظة: حواديت، دار الشعب، ١٩٩٥.
- فكري أباظة: الضاحك الباكي، طبعات متعددة.
- فكري مكرم عبيد: ٤ فبراير.. شهادة شاهد عدل (مقال)، الأهرام، ٤ فبراير ١٩٩٩.
- فلاح خالد (د.): الحرب العربية ـ الإسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) وتأسيس إسرائيل، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.
- كامل الشريف: المقاومة السرية في قناة السويس، ط ٣، دار الوفاء، ١٩٨٧.
- كامل مرسي: أسرار مجلس الوزراء، ط ٢، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٥.
- كرم شلبي: ٢٠ يوما هزمت مصر، دراسة ووثائق في أزمة مارس (١٩٥٤)، دار أسامة للطباعة والنشر، ١٩٧٦.
- كريم ثابت (باشا): عشر سنوات مع فاروق ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢، نهاية الملكية، مذكرات كريم ثابت، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- كريم ثابت (باشا): فاروق كما عرفته، ملك النهاية، مذكرات كريم ثابت، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- كمال الدين رفعت: مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقية ١٩٥٤، إعداد مصطفى طيبة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
- كمال حسن علي (الفريق أول): مشاوير العمر، دار الشروق، ١٩٩٤.
- كمال عبد الحميد كيرة: محاكمات الثورة، مكتب شئون محكمة الثورة، د. ت.
- كمال عبد الرءوف: الدبابات حول القصر، كتاب اليوم، عدد ٧٥، فبراير ١٩٧٤.
- لطفي الخولي: دراسات في الواقع المصري المعاصر، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٤.
- لطفي عثمان: المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات، القاهرة، ١٩٤٨.
- لطيفة محمد سالم (د.): فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)، ط ١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.
- لطيفة محمد سالم (د.): تاريخ القضاء المصري الحديث (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧)، سلسلة تاريخ المصريين (٧٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

- لمعي المطيعي: هذا الرجل من مصر، دار الشروق، ١٩٩٥.
- لمعي المطيعي: نساء ورجال من مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.
- لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث، سلسلة تاريخ المصريين (١٢٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- ماجدة محمد محمود (د.): دار المندوب السامي في مصر جـ ١ سلسلة تاريخ المصريين (١٣٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ماجدة محمد محمود (د.): دار المندوب السامي في مصر جـ ٢ سلسلة تاريخ المصريين (١٣٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب..
- ماهر برسوم (المستشار): مذكرات مستشار مصري، دار العرب البستانى، ١٩٨٥.
- محسن محمد: التاريخ السري لمصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
- محسن محمد: تاريخ للبيع، كتاب اليوم، عدد ٥٥، يونيو ١٩٧٢.
- محسن محمد: رؤساء الوزارات، دار الشروق، ٢٠٠٥.
- محسن محمد: سنة من عمر مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
- محسن محمد: سعد زغلول مولد ثورة، مكتبة غريب.
- محمد أبو الإسعاد (د.): نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١)، سلسلة تاريخ المصريين (٦٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- محمد أبو علم (المستشار): يوميات مستشار من ضحايا مذبحة القضاء، أخبار اليوم قطاع الثقافة، ١٩٩١.
- محمد أحمد فرغلي: عشت حياتي بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٤.
- محمد التابعي: مصر ما قبل الثورة، من أسرار الساسة والسياسة، دار المعارف، ١٩٧٨.
- محمد الجوادي (د.): ٥٧ عاما على وفاة سعد زغلول، جريدة الأهرام، أغسطس ٢٠٠٢
- محمد الجوادي (د.): إسماعيل باشا صدقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- محمد الجوادي (د.): أصحاب المشيختين، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩.
- محمد الجوادي (د.): أقوى من السلطة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.
- محمد الجوادي (د.): الأمن القومي لمصر، دار الخيال، ١٩٩١.
- محمد الجوادي (د.): البنيان الوزاري في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

- محمد الجوادي (د.): الثورة والإحباط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.
- محمد الجوادي (د.): الثورة والحرية ، مذكرات المرأة المصرية، دار الخيال، ٢٠٠٤.
- محمد الجوادي (د.): الظواهري والإصلاح الأزهري، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨.
- محمد الجوادي (د.): العمل السري في ثورة ١٩١٩، دار الشروق الدولية، ٢٠٠٩.
- محمد الجوادي (د.): تحت الأرض وفوق الأرض، دار الشروق الدولية، ٢٠٠٩.
- محمد الجوادي (د.): تكوين العقل العربي، دار الخيال، ٢٠٠٢.
- محمد الجوادي (د.): ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة، دار جهاد، ٢٠٠٣.
- محمد الجوادي (د.): ثلاثية السياسة والصناعة والفن، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٠.
- محمد الجوادي (د.): في حدائق الجامعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧.
- محمد الجوادي (د.): في خدمة السلطة.. مذكرات الصحفيين، دار الخيال، ٢٠٠٢.
- محمد الجوادي (د.): في رحاب العدالة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧.
- محمد الجوادي (د.): في ضوء القمر، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٧.
- محمد الجوادي (د.): في ظلال السياسة.. نجيب محفوظ، دار جهاد، ٢٠٠٣.
- محمد الجوادي (د.): في كواليس الملكية، طـ ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
- محمد الجوادي (د.): عثمان محرم مهندس الحقبة الليبرالية المصرية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.
- محمد الجوادي (د.): علي ماهر ونهاية الليبرالية في مصر، دار الشروق، ٢٠٠٩.
- محمد الجوادي (د.): على مشارف الثورة، دار الخيال، ٢٠٠١
- محمد الجوادي (د.): كيف أصبحوا وزراء، دار الخيال، ٢٠٠٢.
- محمد الجوادي (د.): مصريون معاصرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.
- محمد الخولي (مترجم): القاهرة في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، تأليف ارتيميس كوبر، دار الموقف العربي، ١٩٩٦.
- محمد الدسوقي: أيام مع طه حسين، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢.
- محمد السوادى: لكيلا ننسى أقطاب مصر بين الثورتين، أخبار اليوم (كتاب اليوم)، ١٩٧٦.
- محمد أمين حسونة: كفاح الشعب من عمر مكرم إلى جمال عبد الناصر، القاهرة، ١٩٥٥.
- محمد أنيس (د.): ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٢.

- محمد أنيس (د.): ثورة ٣٢ يوليو وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، ١٩٦٩.
- محمد أنيس (د.): حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.
- محمد أنيس (د.): حريق القاهرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٢.
- محمد أنيس (د.): دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى، ط ٢، س ت م (٢٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- محمد أنيس (د.): صفحات مجهولة من التاريخ المصري، روز اليوسف، ١٩٧٢.
- محمد أنيس (د.): صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، سلسلة تاريخ المصريين (٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
- محمد بدر الدين مصطفى: المفاوضات المصرية البريطانية (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤)، سينا للنشر، ١٩٩٤.
- محمد بهي الدين بركات (د.): صفحات من التاريخ، دار الهلال، ١٩٦١.
- محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية، ط ١، القاهرة، ١٩٨٨.
- محمد جلال كشك: كلمتي للمغفلين (عن الناصرية والأمريكان ومعركة سيناء والسودان والوحدة)، دار ثابت، ط ٢، ١٩٨٥، ٤٥٠ ص، ط ٣، الزهراء، ١٩٩٩.
- محمد جمال الدين المسدي، ويونان لبيب رزق، عبدالعظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨.
- محمد حافظ إسماعيل: أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
- محمد حسين هيكل (د.): تراجم مصرية وغربية، طبعات متعددة.
- محمد حسين هيكل (د.): مذكرات في السياسة المصرية،٣ أجزاء، طبعات متعدة.
- محمد خليفة بركات (د.): خمسون عاما في ميادين التربية والتعليم وعلم النفس، المطبعة العالمية، ١٩٩٤.
- محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر، ستة أجزاء، القاهرة، ١٩٣٩.
- محمد رجب البيومي (د.): النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، خمسة أجزاء، طبعة دار القلم، دمشق، ١٩٩٥.
- محمد رجب البيومي (د.): كيف عرفت هؤلاء، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩.

- محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- محمد زكي عبد القادر: أقدام على الطريق.
- محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢)، ط ٢، مدبولي، ١٩٧٣.
- محمد زكي سويدان (د.): مشوار حياتي وأهم حوادث القرن، دار الوزان للطباعة والنشر، ١٩٩١.
- محمد صبيح: أيام وأيام، مطبعة العالم العربي، د. ت.
- محمد عبد الجواد (د.): تقويم دار العلوم، ١٩٥٩.
- محمد عبد الرحمن برج (د.): قناة السويس: أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من ١٩١٤ ـ ١٩٥٦، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨.
- محمد عبد الرحمن برج (د.): من السويس إلى بنزرت، دراسة تاريخية مقارنة بين الحركة الوطنية في مصر وتونس، دار ومطابع الشعب.
- محمد عبد الرحيم عنبر: قبل أن يضيع الوفد، مطبعة زهران.
- محمد عبد الرحيم عنبر: ويل لهؤلاء من محكمة التاريخ، مطبعة عابدين، ١٩٧٦.
- محمد عبدالرءوف سليم (د.): نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشاءها وحتى قيام إسرائيل (١٩٢٢ – ١٩٤٨)، القاهرة، مركز الدراسات والنشر، ١٩٧٨.
- محمد عبد الله عنان: مصر في عيون أبنائها.. ثلثا قرن من الزمن، مذكرات عبد الله عنان، دار الهلال، كتاب الهلال ٤٤٥، يناير ١٩٨٨.
- محمد عبد الوهاب العشماوي (د.): شرخ في جدار الجامعة العربية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩.
- محمد عصام الدين حسونة (المستشار): شهادتي.. ٢٣ يوليو وعبد الناصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
- محمد علي العريان (د.): العريان والزمان، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
- محمد علي علوبة: ذكريات اجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب أحمد حمدي، إشراف د. عاصم الدسوقي، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- محمد صبيح: مذكرات شخصية، مجلة الهلال، فبراير ١٩٨٣.
- محمد عودة: ميلاد ثورة.

- محمد فريد: أوراق محمد فريد. مذكراتي بعد الهجرة (١٩١٩٠٤)، المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
- محمد فريد حشيش (د.): حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- محمد فريد حشيش (د.): معاهدة ١٩٣٦ وأثرها في العلاقات المصرية ـ البريطانية حتى عام ١٩٤٥، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٧٥.
- محمد فؤاد شكري (وآخرون): نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.
- محمد فهيم أمين: الوفد ودوره في الحركة الوطنية والعمالية، دار الفكر العربي، ١٩٩٢.
- محمد فيصل عبد المنعم: إلى الأمام يا روميل، القاهرة، مؤسسة دار الشعب، ١٩٧٦.
- محمد كامل البنا: مذكرات مصطفى النحاس، تحقيق وتقديم أحمد عز الدين، دار العصور الجديدة، ٢٠٠٠.
- محمد كامل سليم: ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها، كتاب اليوم، ١٩٧٥.
- محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٢.
- محمد مصطفى صفوت: مصر المعاصرة وقيام ج.ع.م: التصور السياسي (١٨٨٢ ـ ١٩٥٨)، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨.
- محمد مظهر سعيد: سجين ثورة ١٩١٩، سلسلة اقرأ، دار المعارف، ١٩٦٩.
- محمد نجيب: كنت رئيسا لمصر ـ مذكرات محمد نجيب، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٤.
- محمد نجيب: مصير مصر، ديوان للطباعة والنشر.
- محمود رياض: مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ ـ ١٩٧٨) البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٥.
- محمود فوزى: ثوار يوليو يتحدثون، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨.
- محمود كامل (د.): يوميات محام، كتاب اليوم، عدد شهر يوليو ١٩٨٤، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٨٤.
- محمود متولي (د.): مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، كتاب الحرية (٦)، ١٩٨٥.
- محمود متولي (د.): الإخوان المسلمون والعمل السياسي، شركة الفجر للطباعة، ١٩٨٩.

- محمود محمد الجوهري (د.): سبع سنوات في مجلس قيادة الثورة، دار الكتب، ١٩٧٨.
- محمود مراد: من كان يحكم مصر ؟ مؤسسة الأهرام، ١٩٧٥.
- مختار محمد متولي (مترجم): سعي مصر للزعامة العربية.. دلالات للسياسة الأمريكية، تأليف ل. افتاننليان، هيئة الاستعلامات، كتب مترجمة (٨٠٩)، ١٩٩٤.
- مدحت البسيوني: فاروق والحرس الحديدي.. أخطر تنظيم سري مسلح، قبل ثورة ٢٣ يوليو، دار التعاون، ١٩٩٣ (كتاب التعاون).
- مصطفى الديواني (د.): قصة حياتي، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.
- مصطفى النحاس (باشا)، مذكرات مصطفى النحاس كما سجها محمد كامل البنا، تحقيق وتقديم أحمد عز الدين، دار العصور الجديدة، ٢٠٠٠.
- مصطفى أمين: عمالقة وأقزام، دار أخبار اليوم، د. ت.
- مصطفى أمين: قلمي يضحك ويبكى، ط ١، المكتب المصري الحديث، ١٩٩١.
- مصطفى أمين: ليالي فاروق، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، ١٩٩٦.
- مصطفى أمين: مسائل شخصية، أخباراليوم، قطاع الثقافة، ١٩٩٦، مطبوعات تهامة، جدة، ١٩٨٤.
- مصطفى الرفاعي (د.): خواطر طبيب، مطبعة الانتصار، ١٩٩٥، منشأة المعارف بالإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية
- مصطفى بهجت بدوي: حكايات سبتمبر ١٩٤٢، (على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠.
- مصطفى طيبة: الحركة الشيوعية المصرية (١٩٤٥ ـ ١٩٦٥)، رؤية داخلية، سينا للنشر، ط١، ١٩٩٠.
- مصطفى عبد المجيد نصير وعبد الحميد كفافي، سعد عبدالحفظ، جمال منصور: ثورة يوليو: الحقيقة الغائبة، سلسلة تاريخ المصريين (١٠١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- موسى صبري: ٥٠ عاما في قطار الصحافة، مذكرات موسى صبرى، دار الشروق، ١٩٩٢.
- موسى صبري: قصة ملك و٤ وزارات، كتاب اليوم، عدد ٧١، أكتوبر ١٩٧٣.
- ناجي الشهابي: قصة كفاح إبراهيم شكري عبر نصف قرن، مطابع الشروق، ١٩٨٤.
- نادية حليم قورة: تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر (١٩٥٧ ـ ١٩٩٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

- نهاد أحمد سالم (مترجم): درية شفيق، تأليف ثنيشيا نلسون، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣.
- نبيه بيومي عبدالله (د.): قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨)، سلسلة تاريخ المصريين (٩٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
- نجوى كامل (د.): الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦)، جـ ١، سلسلة تاريخ المصريين (٢٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.
- نجوى كامل (د.): الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦)، جـ ٢، سلسلة تاريخ المصريين (٩٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
- نجيب محفوظ، أمام العرش، طبعات متعددة.
- نرمين القويسنى: إحسان عبدالقدوس، أمس واليوم وغدا، ١٩٩١.
- هدى شعراوي: مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوي، دار الهلال
- هدى عبد الناصر (د.): الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية، ط ١، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.
- وحيد الدالي: أسرار الجامعة العربية، القاهرة، مكتبة روزاليوسف، ١٩٨٢.
- وديع فلسطين يتحدث عن أعلام عصره، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣.
- وفيق عبد العزيز فهمي: قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (كتب قومية)، الدار القومية للطباعة والنشر.
- وكالة أنباء الشرق الأوسط: موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين، ط ١، فبراير ١٩٩٦.
- يحيى الجمل (د.): قصة حياة عادية، جـ ١، (كتاب الهلال)، يوليو ٢٠٠٠.
- يحيى الرخاوي (د.): من تداعيات السيرة الذاتية (الناس والطريق) من الذات إلى الناس وبالعكس، مركز المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- يحيى محمد محمود (د.): الدين العام (وأثره في تطور الاقتصاد المصري) (١٨٧٦ ـ ١٩٤٣)، سلسلة تاريخ المصريين (١٢٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- يوسف أصاف: دليل العصر لأبناء مصر، طبعات متعددة.
- يونس شاهين (مترجم): مصر الإمبريالية والثورة، تأليف جاك بيرك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
- يوسف صديق: أوراق يوسف صديق، تقديم أ.د. عبدالعظيم رمضان، سلسلة تاريخ المصريين (١٣٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- يونان لبيب رزق (د.): الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨.
- يونان لبيب رزق (د.): الأحزاب السياسية في مصر (١٩٠٧ ـ ١٩٨٤)، الهلال، عدد ٨٠٤، ديسمبر ١٩٨٤.
- يونان لبيب رزق (د.): مذكرات فخري عبدالنور (ثورة ٩١٩١)، دار الشروق، ١٩٩٢.
- يوسف نحاس (د.): ذكريات.. سعد عبد العزيز.. ماهر ورفاقه في ثورة سنة ١٩١٩، تصرفات حكومية، دار النيل للطباعة، ١٩٥٢.

كتب للمؤلف [1]

في تراجم العلماء والأدباء

- الدكتور محمد كامل حسين عالمًا ومفكرًا وأديبًا.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

تضم الطبعة الثانية أبوابًا وفصولًا مختلفة لم تضمها الطبعة الأولى.

□ الدكتور محمد كامل حسين عالمًا ومفكرًا وأديبًا.

الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

- سيرة حياة علي مصطفى مشرّفة.

الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠١.

تضم الطبعة الثانية أبوابًا وفصولًا مختلفة لم تضمها الطبعة الأولى.

□ مشرّفة بين الذرة والذروة.

الطبعه الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٨٩٠.

- سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكي.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.

تضم الطبعة الثانية أبوابًا وفصولًا مختلفة لم تضمها الطبعة الأولى.

---

(١) الكتب المسبوقة بدوائر سوداء ● متاحة لدى الناشرين المذكورين وموزعيهم.
الكتب المسبوقة بمربعات بيضاء □ نفدت ولن يعاد طبعها لوجود طبعات جديدة أوفى منها.
الكتب المسبوقة بمربعات سوداء ■ نفدت وأرجو الله أن يوفقني لإعادة طبعها عن قريب

□ أحمد زكي حياته وفكره وأدبه.

الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٤.

■ الدكتور علي باشا إبراهيم.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٥.

■ الدكتور نجيب محفوظ.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ الدكتور سليمان عزمي باشا.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

● عاشق العلم أحمد مستجير.

المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٨.

■ توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية، ١٩٨٨.

● الحكيم الجراح.

سيرة حياته وفكره التربوي وإنجازاته التربوية.

● أستاذ الجيل في السعودية، السيد محمد طاهر الدباغ.

سيرة حياة د. محمد عبد اللطيف، دار الخيال، ٢٠٠٩.

في تراجم السياسيين

■ إسماعيل صدقي باشا (١٨٧٥ ـ ١٩٥٠).

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ١٩٨٩.

● سيد مرعي، شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح.

مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

● عثمان محرم.. مهندس الحقبة الليبرالية المصرية.

مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.

- علي ماهر ونهاية عصر الليبرالية.
  دار الشروق، ٢٠٠٩.

في تراجم العسكريين

- عبد اللطيف البغدادي.. شهيد النزاهة الثورية.
  دار الخيال، ٢٠٠٦.
- صانع النصر.. المشير أحمد إسماعيل (١٩١٧ - ١٩٧٤).
  دار جهاد، ثلاث طبعات: ٢٠٠٣، ٢٠٠٥.

□ مايسترو العبور.. المشير أحمد إسماعيل.
  دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض (١٩١٩ ـ ١٩٦٩).
  دار الأطباء، ١٩٨٤.

في التراجم المجمعة

■ مصريون معاصرون.
  طبعتان: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ٢٠٠٥.

● كيف أصبحوا عظماء؟ دراسات ورثاءات.
  الطبعة الأولى: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

■ يرحمهم الله: كلمات في التأبين.
  دار الأطباء، ١٩٨٤.

في التاريخ العسكري لمصر المعاصرة

□ الطريق إلى النكسة، مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧.
  عبد الحميد الدغيدي، وعبد المحسن كامل مرتجى، وأنور القاضي، وصلاح الحديدي، ومحمد فوزي.
  طبعتان، دار الخيال، ٢٠٠٠.

- النصر الوحيد: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣.

محمد عبد الغني الجمسي، وسعد الشاذلي، وعبد المنعم خليل، ويوسف عفيفي، وعادل يسري.

طبعتان، دار الخيال، ٢٠٠٠.

- في أعقاب النكسة: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢.

مدكور أبو العز، ومحمد أحمد صادق، ومحمد صدقي محمود، ومحمد فوزي، وصلاح الحديدي.

دار الخيال، ٢٠٠١.

في الأمن القومي والسياسي

- الأمن القومي لمصر، مذكرات قادة المخابرات والمباحث.

صلاح نصر، ومحمد حافظ إسماعيل، وأمين هويدي، وأحمد كامل، وحسن طلعت، وفؤاد علام.

طبعتان: دار الخيال، ١٩٩٩.

- قادة الشرطة في السياسة المصرية (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠) دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات.

طبعتان: مكتبة مدبولي، ٢٠٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩.

في تاريخ عهد الثورة

- أهل الثقة وأهل الخبرة..مذكرات وزراء الثورة.

كمال حسن علي، وسيد مرعي، وعبد الجليل العمري، وثروت عكاشة، وإسماعيل فهمي، وعثمان أحمد عثمان، وضياء داود، وأحمد خليفة، وعبد الوهاب البرلسي، وحسن أبو باشا.

الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

□ مذكرات وزراء الثورة.

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «أهل الثقة وأهل الخبرة».

دار الشروق، ١٩٩٤.

- الثورة والحرية، مذكرات المرأة المصرية.

بنت الشاطئ، وجيهان السادات، ولطيفة الزيات، وزينب الغزالي، وإنجي أفلاطون، واعتدال ممتاز، وإقبال بركة، ونوال السعداوي، وسلوى العناني، وثريا رشدي.

دار الخيال، ٢٠٠٤.

□ مذكرات المرأة المصرية.

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «الثورة والحرية».

دار الشروق، ١٩٩٥.

- نحو حكم الفرد.. مذكرات الضباط الأحرار.

محمد نجيب، خالد محيي الدين، عبد المنعم عبد الرءوف، جمال منصور، عبد الفتاح أبو الفضل، حسين حمودة.

دار الخيال، ٢٠٠٣.

□ مذكرات الضباط الأحرار.

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «نحو حكم الفرد» تضم أيضًا بابًا عن مذكرات عبد اللطيف البغدادي لم تتضمنه الطبعة الثانية.

دار الشروق، ١٩٩٦.

في تاريخ مصر قبل الثورة

- على مشارف الثورة.. مذكرات وزراء نهاية عهد الملكية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢.

أحمد مرتضى المراغي، وكريم ثابت، وإبراهيم فرج، وصليب سامي، وعبد الرحمن الرافعي.

دار الخيال، ٢٠٠١.

- في كواليس الملكية.. مذكرات رجال الحاشية.

حسن يوسف، ود. حسين حسني، وصلاح الشاهد، والغريب الحسيني.

الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

- في ضوء القمر.. مذكرات قادة العمل السري والاغتيالات السياسية.

عبد العزيز علي، وعبد الفتاح عنايت، وأحمد رمضان زيان.

مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٧.

- العمل السري في ثورة ١٩١٩.

إبراهيم عبد الهادي، وسيد باشا، وعريان يوسف سعد، ومحمد مظهر سعيد.
مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩.

في تاريخ الطوائف المهنية في مصر المعاصرة

- في رحاب العدالة.. مذكرات المحامين.

عبد الفتاح حسن، وفتحي رضوان، ود. محمود كامل، ود. يوسف نحاس.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

- محاكمة ثورة يوليو.. مذكرات رجال القانون والقضاء.

محمد عصام الدين حسونة، وممتاز نصار، ومحمد عبد السلام، وجمال العطيفي، ومحمد عبد السلام الزيات، وماهر برسوم، وحسن عبد الغفار.
دار الخيال، ١٩٩٩.

- من أجل السلام، مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية.

عصمت عبد المجيد، محمود رياض، محمد إبراهيم كامل، حسين ذو الفقار صبري، عبد الوهاب العشماوي، جمال بركات.
دار الخيال، ١٩٩٩.

- عسكرة الحياة المدنية.. مذكرات الضباط في غير الحرب.

سمير فاضل، وأحمد طعيمة، وحلمي السعيد، ومصطفى بهجت بدوي، ورياض سامي.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.

في الطب وتاريخ الفكر الطبي

- أقوى من السلطة.. مذكرات أساتذة الطب.

زكي سويدان، ومصطفى الرفاعي، ومصطفى الديواني، ودمرداش أحمد، وأرنست سليمان شلبي.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.

- دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبي الحديث.

الجمعية المصرية للأطباء الشبان، ١٩٨٧.

في تاريخ الفكر التربوي والحياة العقلية

■ آراء حرة في التربية والتعليم.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.

- مستقبل الجامعة المصرية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

- تكوين العقل العربي.. مذكرات المفكرين والتربويين.

شوقي ضيف، وعبد الرحمن بدوي، ومحمد عبد الله عنان، ومحمد علي العريان، وأحمد عبد السلام الكرداني، ونادية رضوان.

دار الخيال، ٢٠٠٢.

- الثورة والإحباط.. مذكرات أساتذة الأدب والأدباء.

أحمد هيكل، وعلي الحديدي، والأساتذة صالح مرسي، وفتحي أبوالفضل، وجليلة رضا، وعايدة الشريف، وأماني فريد.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

- بناء الجامعات والأكاديميات.. مذكرات رواد العلوم والفنون.

سليمان حزين، وسمحة الخولي، وعبد الحليم منتصر، وعبد الكريم درويش.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

- في حدائق الجامعة.. مذكرات خريجي جامعة القاهرة في عقدها الأول (١٩٣٠-١٩٤٠):

عبد العزيز كامل، إبراهيم عبده، شكري عياد، سعيد جودة السحار.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

في تاريخ الصحافة

- مجلة الثقافة (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢) تعريف وفهرسة وتوثيق.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

- في خدمة السلطة.. مذكرات الصحفيين.

موسى صبري، وأحمد بهاء الدين، وعبد الستار الطويلة، وفتحي غانم، وحلمي سلام، وجلال الحمامصي.

دار الخيال، ٢٠٠٢.

في تاريخ اليسار المصري

- يساريون في زمن اليمين.. مذكرات قادة الفكر اليساري المصري.

  د. مراد غالب، د. حامد عمار، د. رشدي سعيد، د. عبد العظيم أنيس.

  الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

- غربة اليسار المصري.

  رفعت السعيد، رءوف عباس، أحمد عباس صالح، محمد يوسف الجندي، صليب إبراهيم.

  دار الشروق الدولية، ٢٠٠٩.

في الفكر التنموي

- القاهرة تبحث عن مستقبلها.

  دار المعارف، ٢٠٠٠.

- التنمية الممكنة.. أفكار لمصر من أجل الازدهار.

  الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

- مستقبلنا في مصر.. دراسات في الإعلام والبيئة والتنمية.

  الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٧.

□ الصحة والطب والعلاج في مصر.

  الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧.

- الصحة والطب والعلاج في مصر.

  الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

دراسات أدبية ولغوية

- فن كتابة التجربة الذاتية.. مذكرات الهواة والمحترفين.

  دار الشروق، ١٩٩٧.

■ في ظلال السياسة.. نجيب محفوظ.. الروائي بين المثالية والواقع.

  دار جهاد، ٢٠٠٣.

- على هوامش الأدب.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

■ ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

□ من بين سطور حياتنا الأدبية.

دار الأطباء، ١٩٨٤.

- أدباء التنوير والتأريخ الإسلامي.

الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٤.

- كلمات القرآن التي لا نستعملها.

صدر في طبعتين: دار الأطباء، ١٩٨٤، دار الشروق، ١٩٩٧.

وجدانيات

- أوراق القلب (رسائل وجدانية).

الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٩٤.

- أوهام الحب.. دراسة في عواطف الأنثى.

الطبعة الأولى، الكتاب الأول في سلسلة كتاب الجمهورية، أغسطس ٩٩٩١.

الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٧.

الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩.

في أدب الرحلات

- رحلات شاب مسلم.

صدر في ثلاث طبعات: دار الصحوة ١٩٨٧، دار الشروق ١٩٩٥، دار جهاد ٢٠٠٣.

- شمس الأصيل في أمريكا.

صدر في طبعتين عن: دار الشروق، ١٩٩٦، ودار جهاد، ٢٠٠٣.

في الفكر السياسي

- كيف أصبحوا وزراء؟ دراسة في صناعة القرار السياسي.

  دار الخيال، ٢٠٠٢.

- الفلسطينيون ينتصرون أخيرًا.. دراسات في التنبؤ السياسي.

  دار جهاد، ٢٠٠٢.

- المسلمون والأمريكان في عصر جديد.

  دار جهاد، ٢٠٠٢.

تحقيق

- يوميات علي مصطفى مشرفة.. يناير ١٩١٨ـ يوليو ١٩١٨، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

موسوعة تاريخ النظام السياسي المصري المعاصر

- النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ - ٢٠٠٠).

  مكتبة مدبولي، ٢٠٠١.

■ البنيان الوزاري في مصر (١٨٧٨ - ٢٠٠٠).

طبعتان: الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠١، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.

□ البنيان الوزاري في مصر (١٩٥٢- ١٩٩٦).

دار الشروق، ١٩٩٦.

- الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم.

  صدر في طبعتين عن دار الشروق: ١٩٩٦، ١٩٩٧.

□ التشكيلات الوزارية في عهد الثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٨١).

الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦.

- المحافظون.. قوائم كاملة وترتيبية وفهارس تفصيلية وأبجدية وزمنية ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء نظام الإدارة المحلية (١٩٦٠ - ٢٠٠٠).

  الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

□ المحافظون.

الطبعة الأولى عن دار الشروق، ١٩٩٦.

أعمال موسوعية

- القاموس الطبي نوبل في ٣ أجزاء (بالاشتراك مع أ. د. محمد عبد اللطيف).

دار الكتاب المصري دار الكتاب اللبناني، بيروت، القاهرة، ١٩٩٨.

في طب القلب باللغة العربية

- أمراض القلب الخلقية الصمامية.

دار المعارف، ٢٠٠١.

- أمراض القلب الخلقية.. الثقوب والتحويلات.

دار المعارف، ٢٠٠١.

ببليوجرافيات

■ الببليوجرافيا القومية للطب المصري (٨ أجزاء).

الأكاديمية الطبية العسكرية على مدى الفترة من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١.

كتب للأطفال

- علي مصطفى مشرفة.

السلسلة الثقافية لطلائع مصر، العدد ٣٧، المجلس القومي للشباب، القاهرة، ٢٠٠٧.

- علي باشا إبراهيم.

المجلس القومي للشباب، ومجلة الإذاعة والتليفزيون، القاهرة، ٢٠٠٨.